

الحمد لله الذي جعل هذا العمل  
مفيداً للدارين والدارين  
على ما ينبغي عليه  
والحمد لله رب العالمين

# العمل الآتي

في

## شرح العروة الوثقى

المجلد الثاني

تأليف

حجة الاسلام والمسلمين آية الله

الشيخ علي الحسيني شير

مطبعة النجف - النجف الاشرف - تلفون : ٦٢

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين  
وبعد فيقول الفقير الجاني ، والأسير الفاني ، الحقير الاحقر ، علي بن محمد  
الحسيني شير ، لما تم المجلد الاول من كتاب العمل الايتي في شرح العروة  
الوثقى ، وكان انتهاؤه بانتهاه أحكام أواني الذهب والفضة ، شرعت في  
المجلد الثاني الذي مبدؤه أحكام التخلي .

## فصل في أعظم التخلي

( مسألة ١ ) يجب في حال التخلي بل في سائر الاحوال ستر العورة عن  
الناظر المحترم سواء كان من المحارم أم لا رجلا كان أم امرأة حتى عن المجنون

---

قوله قده فعسل : في احكام التخلي . مسألة ١ ( يجب في حال التخلي بل في  
سائر الاحوال ستر العورة ... الخ ) المدرك في وجوب ستر العورة حال التخلي  
بل في سائر الاحوال عن كل إنسان مميز ما عدا الزوج والزوجة والمملوكة التي يباح  
وطؤها له بعد الاجماع كما ادعاه صاحب الجواهر ، بل ضرورة الدين عليه هو



والطفل المميز كما أنه يحرم على الناظر أيضاً النظر الى عورة الغير ولو كان مجنوناً أو طفلاً مميزاً ، والعورة في الرجل القبل والبيضتان والدبر ، وفي المرأة القبل والدبر واللازم ستر لون البشرة دون الحجم وإن كان الاحوط ستره أيضاً وأما الشبه وهو ما يتراءى عند كون الساتر رقيقاً فستره لازم وفي الحقيقة يرجع الى ستر اللون .

( مسألة ٢ ) لا فرق في الحرمة بين عورة المسلم والكافر على الاقوى .

قوله تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) ... الآية . وفي التهذيب : عن الصادق عليه السلام : لا ينظر الرجل الى عورة أخيه ، وفي النبوي : إذا اغتسل أحدكم في فضاء من الأرض فليحاذر على عورته ، وقال ( ع ) : لا يدخل أحدكم الحمام إلا بميزر ، ونهى أن ينظر الرجل الى عورة أخيه المسلم ، وقال من تأمل عورة أخيه المسلم لعنه سبعون ألف ملك ، ونهى المرأة أن تنظر الى عورة المرأة ، وقال : من نظر الى عورة أخيه المسلم أو عورة غير أهله متعمداً أدخله الله مع المنافقين ، الحديث ، والأخبار في ذلك كثيرة .

والعورة : هي القبل والدبر وهو نفس المخرج كما في الذكرى والروض والروضة والمسالك ، وليس منه الايتان على المشهور ، بل عن السرائر والخلاف والغنية الاجماع عليه للاصل اي إصالة عدم وجوب ستر غير ما ذكر . والخبر المروى في الكافي والتهذيب عن أبي الحسن الماضي ( ع ) قال : العورة عورتان القبل والدبر ، والدبر مستور بالاليتين ، فإذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة . قال الكليني ( رد ) : وفي رواية أخرى فاما الدبر فقد سترته الاليتان ، واما القبل فاستره بيدك .

قوله قدح مسألة ٢ ( لا فرق في الحرمة بين عورة المسلم والكافر على الأقوى ... اهـ ) لا يخفى أنهم اختلفوا في انه هل يختص التحريم بعورة المسلم ؟



( مسألة ٣ ) المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل الغير المميز والزوج والزوجة والمملوكة بالنسبة الى المالك والمحلة بالنسبة الى المحلل له فيجوز نظر كل من الزوجين الى عورة الآخر وهكذا في المملوكة ومالكها والمحلة والمحلل له ولا يجوز نظر المالك الى مملوكها أو مملوكتها وبالعكس .

( مسألة ٤ ) لا يجوز للمالك النظر الى عورة مملوكته إذا كانت مزوجة أو محلة أو في العدة وكذا إذا كانت مشتركة بين مالكين لا يجوز لواحد منهما النظر الى عورتها وبالعكس .

للأصل واختصاص النهي به كما اختاره المحدث الحر العامل ، أم يعم الكافر ؟ كما صرح به في الذكرى لاطلاق الآية وجهان : اقواها الأول واحوطها الثاني وفي الفقيه عن الصادق ( ع ) إنما أكره النظر الى عورة المسلم ، فاما النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار . وفي الكافي عن الصادق ( ع ) النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار .

قوله قدّم مسألة ٣ : ( المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل الغير المميز ... الخ ) مدرك عدم وجوب الستر عن غير المميز هو انه لا يفهم من الأمر بالتستر إلا وجوب التستر عمن له إدراك وشعور ، ولذا لا يفهم من ذلك وجوب التستر عن البهائم ، وليعلم انه لا يحل النظر للمميز إلا لمن حل له الاستمتاع ، ولذا لا يجوز نظر المالك الى عورة مملوكها أو مملوكتها لعدم جواز الاستمتاع بين المالك ومملوكها وكذا نظرهما اليها للعلة المذكورة .

قوله قدّم مسألة ٤ : ( لا يجوز للمالك النظر الى عورة مملوكته إذا كانت مزوجة أو محلة ... الخ ) مدركه ما تقدم من العلة المحرمة وهي عدم جواز الاستمتاع بها للمالك ما دامت مزوجة أو محلة أو في عدة الغير ، وكذا إذا كانت



( مسألة ٥ ) لا يجب ستر الفخذين ولا الإليتين ولا الشعر النابت أطراف العورة ، نعم يستحب ستر ما بين السرة الى الركبة بل الى نصف الساق .

مشتركة بين مالكين لاستلزامه الوطء بالملك وسبب آخر من الشريك وهو التزويج أو التحليل ، والبضع لا يتبعض ، بل يلزم أن يكون سببه واحد لقوله تعالى : ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم ) .

قوله قده مسألة ٥ : ( لا يجب ستر الفخذين ولا الإليتين ... إلخ ) اما عدم وجوب ستر الفخذين ولا الإليتين فلما تقدم من الأصل والخبرين المروى أحدهما في الكافي والتهذيب عن أبي الحسن الماضي ( ع ) قال : العورة عورتان القبل والدبر ، والدبر مستور بالإليتين فاذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة ، وثانيهما في رواية الكليني فاما الدبر فقد سترته الإليتان ، واما القبل فاستره يده ، واما استحباب الستر لما بين السرة والركبة فمستنده رواية الكافي عن بشير النبال قال سألت أبا جعفر ( ع ) عن الحمام فقال : تريد الحمام ؟ قلت : نعم ، فامر بأسخاف الماء ثم دخل فآزر بأزار فغطى ركبتيه وسرته ثم امر صاحب الحمام فطلى جسده ما كان خارجاً من الأزار ثم قال اخرج غني ثم طلى هو ما تحته بيده ثم قال : هكذا فافعل ، وفي قرب الاسناد عن الباقر ( ع ) قال : إذا زوج الرجل أمته فلا ينظر الى عورتها ، والعورة ما بين السرة الى الركبة ، والذي يقتضيه الجمع بين هاتين وبين الروايتين المتقدمتين الصريحتين في أن العورة هي القبل والدبر هو حمل هاتين على الاستحباب ، هذا مع ما رواه الشيخ عن الصادق ( ع ) قال : إن الفخذ ليست من العورة ، وفي الفقيه مرسلان عن الصادق ( ع ) قال : الفخذ ليست من العورة ، وحكي عن القاضي أن العورة من السرة الى الركبة ، وعن الحلبي الى نصف الساق ، قال في المعتصم : ولم اجد لها مستنداً . اقول ولعل مستندها رواية الكافي عن بشير النبال ، ورواية



( مسألة ٦ ) لا فرق بين افراد الساتر فيجوز بكل ما يستر ولو بيده أو يد زوجته أو مملوكته .

( مسألة ٧ ) لا يجب الستر فى الظلمة المانعة عن الرؤية أو مع عدم حضور شخص أو كون الحاضر أعمى أو العلم بعدم نظره .

( مسألة ٨ ) لا يجوز النظر الى عورة الغير من وراء الشيشة بل ولا فى المرأة أو الماء الصافى .

( مسألة ٩ ) لا يجوز الوقوف فى مكان يعلم بوقوع نظره على عورة

---

قرب الاسناد المتقدمتي الذكر المحمولتين على الاستحباب .

قوله قدده مسألة ٦ : ( لا فرق بين افراد الساتر ... الخ ) مدركه اطلاق دليله .

قوله قدده مسألة ٧ : ( لا يجب الستر فى الظلمة ... الخ ) أشار بهذا الى الخلاف فى انه هل يجب الستر حتى فى الخلوة ؟ كما تشعر به عبارة الشرائع والنافع والمنتهى والنحرير والارشاد واللمعة والألفية حيث قالوا : يجب على المتخلى ستر عورته وتقتضيه اطلاقات بعض الاخبار ، وفى المحكي عن دعائم الاسلام - هوا - اي أهل البيت ( ع ) - للمؤمن أن يكشف عورته وان كان بحيث لا يراه احد . انتهى ام لا يجب ؛ كما فى المتن وهو ظاهر عبائر الاكثر وصريح البعض للأصل وعدم المقتضى وهو الاقوى .

قوله قدده مسألة ٨ : ( لا يجوز النظر الى عورة الغير ... الخ ) اما من وراء الشيشة فهو نظر الى العورة حقيقة . نعم ربما يتطرق الاشكال فى نظرها بالمرآة او فى الماء الصافى ، وعلى كل فيصدق عرفاً انه نظر الى العورة .

قوله قدده مسألة ٩ : ( لا يجوز الوقوف فى مكان ... الخ ) اما وقوفه



الغير بل يجب عليه التعدي عنه أو غض النظر ، وأما مع الشك أو الظن في وقوع نظره فلا بأس ولكن الأحوط أيضاً عدم الوقوف أو غض النظر .

( مسألة ١٠ ) لو شك في وجود الناظر أو كونه محترماً فالأحوط الاستر

( مسألة ١١ ) لو رأى عورة مكشوفة وشك في أنها عورة حيوان أو

إنسان فالظاهر عدم وجوب الغض عليه ، وإن علم أنها من إنسان وشك في أنها من

ليقع نظره على عورة الغير فيحرم لأنه من التسبب إلى فعل الحرام وهو حرام ،

وأما في غير هذه الصورة فإن علم أن بوقوفه يقع نظره بغير اختياره أيضاً يحرم

إذ الوقوف المذكور يكون علة للحرام فيحرم لذلك ، وأما مع بقاء اختياره

فالحرمة محل اشكال حتى لو علم بوقوفه وقوع نظره إذا لم يكن من قصده ذلك .

قوله قدده مسألة ١٠ : ( لو شك في وجود الناظر ... الخ ) لا تأتي من

الاحتياط المذكور فإنه سبيل النجاة ، وأما ما تقتضيه الفواعد الشرعية هو أنه إن

كان مسبوقاً بوجود ناظر محترم مع الشك في بقاءه يستصحب بقاؤه فيجب التستر ،

وإن كان مسبوقاً بعدمه فيستصحب عدمه فلا يجب التستر ، وأما مع عدم الحالة

السابقة فالشك في أصل التكليف وهو مجرى البراءة شرعية وعقلية والله العالم

قوله قدده مسألة ١١ : ( لو رأى عورة مكشوفة ... الخ ) أما عدم وجوب

الغض في الفرض الأول وهو ما لو شك في أنها عورة إنسان أو حيوان فلا أنه من

الشبهة الموضوعية التي هي مجرى البراءة وعدم وجوب البحث والتفتيش فيها .

وأما الفرض الثاني وهو ما لو علم أنها عورة إنسان وشك في أنها من حي غير مميز أو

من بالغ أو صبي مميز الذي هو مورد احتياط المصنف ( قدده ) فمقتضى استصحاب

عدم البلوغ والتمييز الذين هما من الاستصحاب الموضوعي جواز النظر ، ومع

الغض عنهما فأصل البراءة كاف في الجواز ، وأما الفرض الثالث : وهو ما لو علم أنها

عورة بالغ أو مميز وشك في أنها من زوجته أو مملوكته أو اجنبية فيكفي في حرمة



صبى غير مبرز أو من بالغ أو مبرز فالأحوط ترك النظر ، وإن شك فى أنها من زوجته أو مملوكته أو أجنبية فلا يجوز النظر ويجب الغض عنها لأن جواز النظر معلق على عنوان خاص وهو الزوجية أو المملوكية فلا بد من اثباته ، ولو رأى عضواً من بدن الإنسان لا يدري أنه عورته أو غيرها من أعضائه جاز النظر وإن كان الأحوط الترك .

( مسألة ١٢ ) لا يجوز للرجل والأتى النظر الى دبر الخنى وأما قبلها فيمكن أن يقال بتجويزه لكل منهما للشك فى كونه عورة لكن الأحوط الترك بل الأقوى وجوبه لأنه عورة على كل حال .

النظر استصحاب عدم العلة بينه وبين المنظورة أن كان الشك من جهة الزوجية ، واستصحاب عدم الملكية أن كان الشك من جهتها فضلاً عما ذكره من الوجه للحرمة الذي مرجعه التمسك بعمومات وجوب الغض ولم يخرج منها إلا ما أحرز الجواز فيه كما تقدم نظيره فيما لو كان هناك عام وخارج منه بعض الأفراد ترخيصاً فالظاهر أن بناء العرف على الأخذ بالعام ما لم يحرز العنوان المرخص فيه والخطابات الشرعية منزلة على وفق متفاهم العرف ، وأما الفرض الرابع : وهو ما لو رأى عضواً من إنسان ولا يدري أنه عورته أو غيرها من أعضائه فجاءه حال الفرض الأول حكماً ودليلاً . هذا وللنظر فيما ذكرناه فى بعض القروض مجال والله العالم .

قوله قدّم مسألة ١٢ : ( لا يجوز للرجل والأتى النظر الى دبر الخنى .. الخ ) أما الدبر من الخنى فما لا أشكال فى حرمة النظر اليه ، لأنه عورة على كل حال كما ذكره ( قدّم ) وأما القبل منها فعبارة الماتن مشوشة فيه مغلفة لا يعلم المراد منها ، وعلى كل حال فالنظر الى كلتا الآتين من قبلها لا يجوز مطلقاً سواء كان الناظر محرماً أم أجنبياً لأنها مخالفة تفصيلية إذ أحدهما عورة ، وأما النظر الى إحدى الآتين ، فإن كان الناظر محرماً فلا يجوز أيضاً لافه من الشبهة



(مسألة ١٣) لو اضطر الى النظر الى عورة الغير كما في مقام المعالجة فلا حوط  
أن يكون في المرأة المقابلة لها إن اندفع الإضطرار بذلك وإلا فلا بأس .  
(مسألة ١٤) يحرم في حال التخلّي استقبال القبلة واستدبارها بمقادير  
بدنه وإن أمال عورته الى غيرهما والأحوط ترك الإستقبال والإستدبار

المحصورة المقتضية لوجوب الموافقة القطعية كما هو التحقيق كحرمة مخالفتها القطعية .  
وأما إن كان الناظر اجنبياً فلا يجوز له النظر الى ما كان من سنخ عورته إذ هي مخالفة  
تفصيلية (وبيانه) ان الرجل لو نظر الى آلة الرجولية منها التي هي سنخ عورته فان  
كان المنظور رجلاً فهي عورته ، وان كان اثنى فهو نظر الى بعض من بدن  
الأجنبية وهو محرم ، وكذلك الكلام في الاثنى لو نظرت الى ما هو سنخ  
عورتها ، وبسبب هذا العلم التفصيلي بالحرمة في احد الاطراف ينحل العلم الاجمالي  
المزبور ، فيجوز لسكل منهما النظر الى الآلة الاخرى منها التي ليست من سنخ  
عورته كما لو نظر الرجل الى آلتها الانثوية ، او نظرت المرأة الى آلتها الرجولية  
إن لم يحرز كونها عورة لما عرفت من إنحلال العلم الاجمالي بالعلم بحرمة احد  
الاطراف فيكون في الطرف الآخر الشبهة بدوية والله العالم .

قوله قدم مسألة ١٣ : ( لو اضطر الى النظر الى عورة الغير ... الخ )  
لا فرق بين النظر في المرأة وبدونه بعد ما تقدم منا عن قريب بان النظر في المرأة  
نظر الى العورة عرفاً .

قوله قدم مسألة ١٤ : ( يحرم في حال التخلّي استقبال القبلة واستدبارها ..  
الخ ) لا يخفى تضمن هذه المسألة مسائل متعددة فاللزام التنبيه على مداركها اجمع  
الأولى - حرمة الاستقبال والاستدبار فيهما وهو المشهور . بل عن الخلاف  
والغنية الاجماع عليه لظاهر الأخبار : منها رواية الحسين بن زيد عن الصادق (ع)  
عن آبائه (ع) عن النبي (ص) انه قال في حديث المناهي : إذا دخلتم الغايط



بعبورته فقط وإن لم يكن مقادير بدنه اليهما ولا فرق فى الحرمة بين الابنية  
والصحارى والقول بعدم الحرمة فى الاول ضعيف . والقبلة المذسوخة كبيت  
المقدس لا يلحقها الحكم والاقوى عدم حرمتها فى حال الإستبراء والإستنجاء  
وإن كان الترك أحوط ، ولو اضطر الى أحد الأمرين تخير وإن كان الأحوط

فتجنبوا القبلة ، وعن الفقيه انه قال نهى رسول الله ( ص ) عن استقبال القبلة  
بيول او غايط . وخبر عيسى بن عبدالله الهاشمي عن ابيه عن جده عن علي  
عليه السلام قال قال النبي ( ص ) : إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا  
تستدبرها ولكن شرقوا او غربوا . وفي مرفوعة عبد الحميد سئل الحسن بن  
علي ( ع ) ما حد الغايط ؟ قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح  
ولا تستدبرها .

وعن الكافي والنهذيب والفقيه مثلاً رسالة الى ابي الحسن ، وعن المقنع  
انه رواها رسالة عن الرضا ( ع ) وعن علي بن ابراهيم رفعه قال خرج ابو حنيفة  
من عند ابي عبدالله ( ع ) وابو الحسن موسى ( ع ) قائم وهو غلام فقال له  
ابو حنيفة يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم ؟ فقال ( ع ) : اجتنب افنية المساجد  
وشطوط الأنهار ومساقط التمار ومنازل النزال ولا تستقبل القبلة بغايط ولا بول  
وارفع ثوبك وضع حيث شئت ، خلافا لما حكى عن المفيد والاسكافي من القول  
بالاستحباب ، واختاره صاحب المدارك والمعالم والمحقق الخونساري والمولى المقدس  
الاردبيلي والفيض في المعتمد للاصل ، وضعف سند ما تقدم من الأخبار  
واقتران النهي بجملة من المكروهات ، وشيوع استعمال الاوامر والنواهي فى  
المستحب والمكروه ، وللصحيح المروي فى الفقيه عن ابن بزيع قال دخلت على  
الرضا ( ع ) وفى منزله كنيف مستقبل القبلة ، ولقوله ( ع ) من بال حذاء القبلة  
ثم ذكر فأنحرف عنها اجلالاً للقبلة وتعظيماً لها لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له



الإستدبار ، ولو دار الأمر بين أحدهما وترك الستر مع وجود الناظر وجب  
الستر ، ولو اشتبهت القبلة لا يبعد العمل بالظن ولو ترددت بين جهتين متقابلتين  
اختار الأخيرين ولو ترددت بين المتصلتين فكالتريد بين الأربع التكليف  
ساقط فيتخير بين الجهات .

ويندفع الأصل بما تقدم من الاخبار الظاهرة في الحرمة ، وضعف السند منجبر  
بالعمل ، واشتمال بمضها على بعض المكروهات كاستقبال الريح واستدبارها  
لا يوجب رفع اليد عن ظهور النهي عن استقبال القبلة واستدبارها في الحرمة ، إذ  
ما يصلح ان يكون قرينة لذلك ليس إلا وحدة السياق وفي كفايتها بنفسها  
للعارفية تأمل خصوصاً في مثل المقام المعتضد ظهوره بالشهرة ونقل الاجماع ،  
والصحيح لا دلالة فيه على جواز الانحراف لجواز كون السكينف للغير او كون  
الدار سابقاً للغير .

الثانية - من المسائل : ان يكون ذلك بمقادير البدن فلا يكفي ان يحرف  
العورة وحدها عن القبلة لظاهر الاخبار ولان ذلك هو المعهود خلافاً للفاضل المقداد  
في التنقيح والشهيد في الألفية فاعتبرا كفاية انحراف نفس الفرج .

الثالثة - من المسائل : انه يستوى في ذلك الصحارى والبنيان على المشهور  
كما في الجواهر دعواه نقلاً وتحصيلاً لاطلاقات الأدلة وخصوص النبوي إذا دخلت  
المخرج ، والنبوي الآخر إذا دخلت الغايط ، خلافاً لسائر فانه خص الحرمة  
بالصحارى والكراهة بالابنية .

الرابعة - من المسائل عدم لحوق الحكم للقبلة المنسوخة كبيت المقدس  
وذلك ان استصحاب احكام الشرائع السابقة على القول به فيما لم يعلم نسخه لا فيما  
علم كما فيما نحن فيه .



( مسألة ١٥ ) الأحوط ترك اقعاد الطفل للتخلى على وجه يكون مستقبلاً أو مستدبراً ولا يجب منع الصبي والمجنون إذا استقبلاً أو استدبراً

الخامسة - من المسائل : ما ذكره من عدم لحوق الحكم لحالتي الاستبراء والاستنجاء .

فنقول اما عدم لحوقه لحالة الاستنجاء فللاصل ، واما حالة الاستبراء فالأقوى لحوقها لها لأنها حالة طلب إخراج البول الباقي في المخرج .

واما ما ذكره من الاحتياط في الترك في الحالتين المزبورتين فلعل وجهه رواية عمار الساباطي عن ابي عبدالله ( ع ) قال : قلت له الرجل يريد ان يستنجي كيف يقعد ؟ قال : كما يقعد للغائط : وفي دلائلها على المدعى تأمل .

السادسة - من المسائل : لو اضطر الى احد الأمرين فالقاعدة كما ذكره من التخيير ، واما الاحتياط في اختيار الاستدبار فلا شرفية جهة القبلة وأهميتها فهي أولى بالرعاية في عدم التوهين مهما أمكن .

السابعة - من المسائل : لو دار امره بين احدهما وترك التستر مع وجود الناظر وجب رعاية التستر لأهميته في نظر الشارع أيضاً .

الثامنة - من المسائل : لو اشتبهت القبلة وترددت بين الجهات الأربع فالظاهر هو التخيير بينها لعدم المرجح ولا دليل على وجوب التجنب عن الجهة التي يظن كونها قبلة بظن غير معتبر ، نعم لو ترددت بين جهتين متقابلتين يجب اختيار الاخرين ، ولو ترددت بين جهتين متصلتين فهو كالمتردد بين الاربع ، إذ باجتناب استقباليهما والتوجه الى مقابليهما يلزم استدبارهما فهو واقع في المحذور على كل حال ، فلهذا كان كالمتردد بين الأربع فيتخير والله العالم .

قوله قدم مسألة ١٥ : ( الأحوط ترك اقعاد الطفل ... إلخ ) لا دليل على ما ذكره من الاحتياط في ترك اقعاد الطفل للتخلى مستقبلاً أو مستدبراً ، كما انه



عند التخلي ويجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم والموضوع من باب النهي عن المنكر كما أنه يجب إرشاده إن كان من جهة جهله بالحكم ، ولا يجب رده إن كان من جهة الجهل بالموضوع ، ولو سئل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان نعم لا يجوز إيقاعه في خلاف الواقع .

( مسألة ١٦ ) يتحقق ترك الاستقبال والاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين ولا يجب التشريق أو التغريب وإن كان أحوط .

( مسألة ١٧ ) الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك

لا يجب منع الصبي أو المجنون إذا استقبلا واستدبرا لعدم تكليفهما فلا يتعنون امرهما أو نهيهما بأحد العناوين الملزمة ، نعم وجوب ردع البالغ العاقل العالم لا اشكال فيه لأنه من النهي عن المنكر الواجب كفاية على كل مكلف ، كما أنه يجب إرشاد الجاهل بالحكم من باب وجوب تبليغ الأحكام ، كما أنه لا يجب رده إن كان جاهلا بالموضوع لعدم تعنونه الوجوب بأحد العناوين الملزمة كالنهي عن المنكر أو إرشاد الجاهل أو ما شاكلها .

( قوله ولو سئل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان ) إذ لا دليل على وجوب بيان موضوعات الأحكام العرفية ، نعم لا يجوز إيقاعه في خلاف الواقع لحرمة التسبب في إيقاع الغير في المحرم الواقعي مع أنه كذب يحرم ارتكابه .

قوله قده مسألة ١٦ : ( يتحقق ترك الاستقبال ... الخ ) المراد بالاستقبال والاستدبار ما هو المتعارف فيكفي فيهما الانحراف الصادق معه عدم الاستقبال والاستدبار العرفيين فلا يجب التشريق والتغريب ، نعم هو أحوط لدلالة بعض الأخبار المتقدمة عليه .

قوله قده مسألة ١٧ : ( الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه ... الخ ) أما مراعاة ترك الاستقبال والاستدبار بقدر الامكان فلا تنال الضرورات تقدز



الإستقبال والإستدبار بقدر الامكان وإن كان الأقوى عدم الوجوب .  
( مسألة ١٨ ) عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله الى جميع الاطراف نعم اذا اختار في مرة أحدها لا يجب عليه الإستمرار عليه بعدها بل له أن يختار في كل مرة جهة اخرى الى تمام الأربع وإن كان الاحوط ترك ما يوجب القطع بأحد الأمرين ولو تدرجاً خصوصاً اذا كان قاصداً ذلك من الأول بل لا يترك في هذه الصورة .

( مسألة ١٩ ) إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالإستبراء فالإحتياط بترك الإستقبال أو الإستدبار في حاله أشد .

بقدرها ، ولقوله ( ص ) : إذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، وقوله عليه السلام الميسور لا يسقط بالمعسور ، وما لا يدرك كله لا يترك كله .

واما اقوائية عدم الوجوب فبدعوى انصراف الأدلة السابقة لغير المفروض .  
قوله قده مسألة ١٨ : ( عند اشتباه القبلة ... الخ ) مدركه هو ان العلم الاجمالي كما يقتضي وجوب الموافقة القطعية كذلك مقتضاه حرمة المخالفة القطعية والاشتباه في القبلة اسقط وجوب الموافقة القطعية ، واما مقتضاه الآخر وهو حرمة المخالفة القطعية فهو على ما هو عليه إذ لا موجب لسقوطه ، والدائر ببوله مخالف له بلا موجب ولا سبب مجوز ، هذا مع ان الضرورات تقدر بقدرها ولا ضرورة ملجئة للمخالفة القطعية ، ومن هذا الباب انه لو اختار جهة في اول مرة فالأقوى وجوب الاستمرار عليها فراراً عن المخالفة القطعية الى المخالفة الاحتمالية التي هي ارجح ارتكاباً لدى العقل والعقلاء والله العالم .

قوله قده مسألة ١٩ : ( اذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى ... الخ )  
تقدم منا الحاق حالة الاستبراء بحالة البول فهما متحدان حكماً ودليلاً .



( مسألة ٢٠ ) يحرم التخلي في ملك الغير من غير اذنه حتى الوقف الخاص بل في الطريق غير النافذ بدون إذن أربابه وكذا يحرم على قبور المؤمنين اذا كان هتكا لهم .

( مسألة ٢١ ) المراد بمقاديم البدن الصدر والبطن والركبتان .

( مسألة ٢٢ ) لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بالطلاب أو بخصوص الساكنين منهم فيها أو من هذه الجهة أعم من الطلاب وغيرهم ويكفي إذن المتولي إذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع والظاهر كفاية جريان العادة أيضاً بذلك وكذا الحال في غير التخلي من التصرفات الأخرى .

## فصل في الاستنجاء

يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين والأفضل ثلاث بما يسمى غسلاً

قوله قدم مسألة ٢٠ : ( يحرم التخلي في ملك الغير ... الخ ) مدركه حرمة التصرف في مال الغير بغير إذنه ، ومنه التخلي وكذا في الوقف الخاص والطريق الغير النافذ إذ هما ملك لأربابهما ، وأما قبور المؤمنين اذا كان هتكا لهم وازراءاً بحقهم إذ حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً .

قوله قدم مسألة ٢١ : ( المراد بمقاديم البدن ... الخ ) أي ما جعل ميزاناً وضابطاً للاستقبال والاستدبار الذي يدور معهما الحكم .

قوله قدم مسألة ٢٢ : ! لا يجوز التخلي في مثل المدارس ... الخ ) مدرك عدم الجواز هو أن الأوقاف على ما وقعت عليه فلا بد من إحراز السبب المجوز للتصرف ، ومنه إذن المتولي لأنه ذو يد أو أمانة أخرى قطعية .

قوله قدم ( فصل : في الاستنجاء يجب غسل مخرج البول ... الخ ) ذكر



ولا يجزى غير الماء ، ولا فرق بين الذكر والائى والحنثى كما لا فرق بين المخرج الطبيعى وغيره معتاداً أو غير معتاد ، وفى مخرج الغائط مخير بين الماء والمسح بالاحجار أو الخرق إن لم يتعد عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الإستنجاء وإلا تعين الماء وإذا تعدى على وجه الإنفصال كما إذا وقعت نقطة من الغائط على نخذه من غير اتصال بالمخرج يتخير فى المخرج بين الامرين ويتعين الماء فيما وقع على الفخذ والغسل افضل من المسح بالاحجار والجمع بينهما اكمل ، ولا يعتبر فى الغسل تعدد بل الحد النقاء وإن حصل بغسلة وفى المسح لابد من ثلاث وإن حصل النقاء

( قدہ ) فى هذا الفصل عدة امور يلزمتنا بيان مدار کہا .

الأول - الاستنجاء من البول ويجب ان يغسل ظاهر مخرج البول بالماء خاصة ولا يجزى غيره اجماعاً منا كما فى المدارك وعن الانتصار والغنية والمعتبر والمنتهى والتذكرة والتنقيح وللصحيح ، منها الباقرى ( ع ) المروى فى النهذيب يجزى من الغائط المسح بالاحجار ولا يجزى من البول إلا الماء ، ومنها الصادقى عليه السلام المروى فى التهذيب ايضاً إذا انقطعت درة البول فصب الماء ، وفيه ايضاً عن الرجل بال فى موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره ونخذه قال : يغسل ذكره ونخذه ، الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة ، ويجب ذلك بما يسمى غسلاً وفقاً للمحكي عن الحلبي وجماعة كما عن الحلبي والفاضل فى المختلف وابن البراج واختاره صاحب المدارك والذخيرة والمحقق الخونساري والمجلسي ( ره ) للاصل والاطلاقات الآمرة بالغسل ، وحصول الامتثال ، وللمرسل فى الكافي يجزى ان يغسل بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفة ، وفى النهذيب عن الصادق ( ع ) قال : يجزى من البول ان تغسله بمثله ، وقيل أقل ما يجزى مثلاً ما على الحشفة من البلل كما عن الشيخين فى المبسوط والمقنعة والصدوقين والفاضلين فى المعتبر والشرائع والقواعد والتذكرة وهو المشهور كما



بالأقل وإن لم يحصل بالثلاث فإلى النقاء ، فالواجب في المسح أكثر الأمرين من النقاء والعدد ويجزى ذو الجهات الثلاث من الحجر وبثلاثة أجزاء من

في الذخيرة للخبر المروي عن الصادق ( ع ) كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول ؟ فقال مثلاً ما على الحشفة من البول ، وقيل هو ضعيف لا يقاوم الاطلاقات المتقدمة وإطلاق الأخبار الواردة بالأمر بالغسل والصب ، وفيه أن جميع المطلقات مقيد به وضعفه منجبر بالعمل ، وبأن الظاهر أن الغسل لا يصدق إلا بما يقهر النجاسة ويغلب عليها ولا يحصل ذلك بأقل من المثلين ، وبالأخبار الآمرة بالمرتين في غسل البول من الثوب والجسد ، وأما رواية المثل المتقدمة الذكر فلا تعارضها كما ذكره في الجواهر بقوله : والرواية مع كونها مرسلة لا جابر لها وموهونة بأعراض المشهور ، مضافاً إلى استبعاد تحقق الغسل بالمثل لاشتراط الغلبة والاستيلاء وهو منتف فيه إلا على تكلف تسمعه إن شاء الله تعالى ، غير صريحة الدلالة بل ولا ظاهرة لاحتمال أن يراد بمثله مثله من الماء كما أشارت إليه بعض الأخبار أنه ماء فلا يزال إلا بالماء ، بل يحتمل أن تكون الرواية بمثليه وحذفت الياء من النسخ ، واحتمال العكس في الرواية الأولى في غاية البعد لما عرفت من إنجبارها بفتوى الأصحاب الذين صدرت منهم الروايات ، وربما احتل فيها احتمالات أخر لا بأس بها في مقام الجمع بعد ما سمعت من رجحان الأولى من وجوه متعددة إلى آخر ما ذكره ( قدّه ) ، وهل المراد بالمثلين مجرد الغلبة في المطهر فتكفي الغسلة الواحدة ؟ أو بيان التعدد ووجوب الغسل مرتين ؟ قولان اختار المصنف ( قدّه ) ثانيهما ، والأظهر الأول لعدم دلالة الرواية على أكثر من ذلك ولا إطلاق الأخبار بالغسل والصب ، وعلى تقدير التعدد فهل يجب الانفصال الحقيقي ليحصل النعْدُ عرفاً كما في الذكرى ؟ أم يكفي التقديري ؟ قولان والأحوط التعدد والانفصال الحقيقي ، بل تثليث الغسلات كما ذكره المصنف



الخزقة الواحدة وإن كان الأحرط ثلاثة منفصلات ، ويكفى كل قالع ولو من الأصابع ، ويعتبر فيه الطهارة ولا يشترط البكارة فلا يجزى النجس ويجزى

قدس سره لصحيحة زرارة قال : كان يستنجي من البول ثلاث مرات ومن الغائط بالمدر والخزف . قال فى مصباح الفقيه : وعن صاحب المنتقى ان ضمير كان عائد الى ابى جعفر ( ع ) .

ثم ان الظاهر عدم اختصاص الحكم بالذكر ، بل يعم الاثنى والخثنى ، بل كل من بال ولو من غير المخرج المعتاد كما ذكره المصنف ( قدس ) لعموم قاعدة الاشتراك وعدم استفادة مدخلية خصوص الحشفة فى موضوع الحكم من قوله ( ع ) مثلاً ما على الحشفة بعد إطلاق كلام السائل عما يجزى من الماء فى الاستنجاء من البول ، بل الظاهر ان تخصيصها بالذكر بملاحظة حال السائل ، وإلا فالمقصود بيان كفاية مثلى ما على المخرج هذا مع خلو الرسالة عن ذكر الحشفة وقد علمت دلالتها على المطلوب ، بل لا ينبغي الارتياح فى عدم ارادة الخصوصية فى موثقة يونس لأن السائل سأل عن الوضوء الذى افترضه الله على عامة العباد لمن جاء من الغائط أو بال فلا يناسبه بيان حكم الرجال فقط ، فالأقوى كفاية الغسلة فى الاستنجاء من البول مطلقاً ، وسبيل الاحتياط غير خفى .

الثانى - من الامور : الاستنجاء من الغائط ويتخير فى مخرج الغائط بين الماء والاحجار أو غيرها من الاجسام المذيلة للعين اجماعاً كما فى المدارك والذخيرة والخلاف والغنية والمعتبر والمنتهى ، إذا لم يتجاوز الغائط محل العادة اجماعاً للنصوص الآتية ، ومع التجاوز يتعين الماء اجماعاً كما فى المدارك والمعتبر لعدم صدق الاستنجاء عليه لانه عبارة عن غسل موضع النجس أو مسحه كما يظهر من اللغة والخبار ، والنبوي يكفى أحدكم ثلاثة احجار إذا لم يتجاوز محل العادة ، ولا يستصحب بقاء النجاسة حتى يعلم المزيل ولا يعلم بدونه . ولا يجب فى الغسل



المتنجس بعد غسله ، ولو مسح بالنجس أو المتنجس لم يطهر بعد ذلك إلا بالماء إلا إذا لم يكن لاقى البشرة بل لاقى عين النجاسة ، ويجب في الغسل بالماء إزالة

النعد وإما الواجب هو إزالة العين وهو المراد في عبارة المصنف بالنقاء ولو بغسلة واحدة للاطلاقات ، والموثق يغسل ذكره ويذهب الغائط خلافاً لجماعة فاعتبروا إزالة العين والاثار . ولا اثر له في الأدلة .

وأما في المسح فقليل لا يعتبر عدد معين فيها كالثلاث إذا حصل النقاء بدونها بل حددها النقاء وفقاً للشيخين والفاضل في المختلف وصاحبي المدارك والذخيرة للحسن المروي في السكافي والتهذيب عن ابن المغيرة عن أبي الحسن ( ع ) قال قلت له للاستنجاء حد ؟ قال : لا حتى ينقى ما ثمة ، قلت فإنه ينقى ما ثمة وتبقى الريح قال : الريح لا ينظر إليها . والاستنجاء يطلق على غسل موضع النجس ومسحه كما هو ظاهر الاخبار ونص أهل اللغة ، ففي القاموس النجس : ما يخرج من البطن من ريح أو غائط واستنجى أي غسل بالماء منه أو مسح بالحجر ، وفي الصحاح استنجى أي غسل موضع النجس أو مسحه ، وقيل بل يجب الثلاثة وإن نقي بدونها وهو مختار المصنف ( قدس ) وهو المشهور كما في المدارك والذخيرة لظاهر الروايات المتقدمة في النص على الثلاث وإطلاق الأحجار في بعضها يحمل عليها مع أن أقل الجمع ثلاثة ، ولا صلة بقاء المحل على النجاسة حتى يعلم المزيل ولا يعلم بدونه وإطلاق النقاء يحمل على ذلك ، ويعضد ذلك النبوي : نهى أن يستنجى بأقل من ثلاثة أحجار بذلك جرت السنة ، وفي آخر إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار ، وفي ثالث لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار ، وفي رابع لا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار وهو الأقوى ، ولا يعتبر أن يكون المزيل حجراً بل يجوز بكل جسم ظاهر مزيل للعين عدى ما استثنى وفقاً للمشهور ، بل عن الخلاف الموافق عليه . وعن المنتهى أنه قول أكثر أهل العلم لأن المطلوب شرعاً



العين والآخر بمعنى الاجزاء الصغار التي لا ترى لا بمعنى اللون والرائحة ، وفي المسح يكفي ازالة العين ولا يضر بقاء الاثر بالمعنى الاول أيضاً .

وهو النقاء يحصل بغيره كما يحصل به ، ولنفي الحد في الحسن المتقدم وقوله حتى ينقى ما ثمة وقوله في الموثق ويذهب الغائط ، وفي دعائم الاسلام نهوا ( ع ) عن الاستنجاء بالمعظم والبعر وكل طعام ، ولا بأس بالاستنجاء بالحجارة والخرق والقطن واشباه ذلك ، وقيل كما عن سائر لا بد ان تكون تلك الأجسام من الارض لظاهر الروايات السابقة والاقوى ما عرفت . نعم الروايات الواردة اعم من الارض في الصحيح الباقرى ( ع ) قال : كان الحسين ( ع ) يتمسح من الغائط بالكرسف وفي آخر كان يستنجي من الغائط بالمدر والخرق والخزف ، كما ان الاقوى الاكتفاء بذوي الجهات الثلاث إذ النصوص الواردة بثلاثة احجار مبنية على الغالب والاطلاقات تدل على عدم اعتبار ذلك ، ولقوله ( ص ) إذا جلس أحدكم لحاجة فليتمسح بثلاث مسحات ، ولان المراد من الاحجار المسحات وان كانت بحجر واحد كما لو قيل اضربه عشرة اسواط فان المراد عشر ضربات وان كانت بسوط واحد ، ولانه لو انفصل ثلاثة اجزاء كفى قطعاً فكذا مع الاتصال . واي عاقل يفرق بين الحجر متصل بغيره ومنفصلاً ، ومع هذا فالكلام في الجميع مجال ، والرواية عامية والاطلاقات مقيدة ، والباقي اجتهاد في مقابلة النص فلا احتياط لا يترك .

ويعتبر في الاجسام المزية للعين الطهارة فلا تجزى النجاسة اجماعاً كما في المنتهى والتحرير لاصالة بقاء النجاسة والمرسل الصادقي ( ع ) جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة احجار ابكار ويتبع بالماء ، ولو استعمل النجس فهل تبقى الرخصة والتخير ؟ او يتحتم الماء ؟ او يفرق بين ما نجاسته كنجاسة المحل وغيرها ؟ أوجه أوسطها وأوسطها ، والغسل بالماء أفضل من المسح بالاحجار لأنه ابلغ في التنظيف



(مسألة ١) لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات ولا بالعظم والروث ولو استنجى بها عصى لكن يطهر المحل على الأقوى .

لازالة العين والأثر ولنقل الاجماع على افضليته كما عن الغنية والمنتهى والمدارك والصحيح الصادقي (ع) المروي في النهذيب قال قال رسول الله (ص) : يا معشر الانصار ان الله قد أحسن الثناء عليكم فماذا تصنعون ؟ قالوا نستنجي بالماء ، ونحوه غيره والجمع بينهما اكل كما في الخبر الصادقي (ع) المروي في النهذيب قال : جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة احجار ابكار ويتبع بالماء . وينبغي تقديمها على الماء كما في النص تنزيهاً لليد عن التلوث والله العالم .

قوله قدم مسألة ١ : ( لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات ... الخ ) المراد بالمحترمات ما علم من الدين او المذهب وجوب احترامه كالخبز وامثاله كما في المدارك والمعتصم وفي الصادقي (ع) المروي في السكافي ان اهل الترتار كانوا ينجون صبيانهم بالخبز فغضب الله عليهم ، وبمضموفه غيره ، وألحق بذلك التربة الحسينية ، والقرآن الشريف وكتب الحديث بل الفقه ، وكذا لا يجوز الاستنجاء بالعظم والروث اتفاقاً كما عن المعبر والمنتهى والروض ، والخبر المروي في النهذيب عن ليث المرادي سئل الصادق (ع) عن استنجاء الرجل بالعظم والبر أو العود قال : اما العظم والروث فطعام الجن وذلك مما اشترطوا على رسول الله (ص) فقال : لا يصلح بشيء من ذلك ، وضعف السند مجبور بالعمل خلافاً للفاضل وغيره ، فالكرهية للاصل وضعف السند وإشعار الرواية بذلك ، نعم في الصادقي المروي في الفقيه نهى النبي (ص) أن يستنجي الرجل بالروث والرمة وهي العظم البالي . وفي دعائم الاسلام نهوا (ع) عن الاستنجاء بالعظم والبر ، وفي النبوي : لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانه زاد إخوانكم من الجن ، وفي آخر : نهى ان يستنجى بروث أو عظم . وفي ثالث من استنجى



( مسألة ٢ ) فى الاستنجاء بالمسحات اذا بقيت الرطوبة فى المحل بشكل الحكم بالطهارة فليس حالها حال الاجزاء الصغار .  
( مسألة ٣ ) فى الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون فى ما يمسح به رطوبة مسرية فلا يجزى مثل الطين والوصلة الرطبة ، نعم لا تضر الندوة التى لا تسرى .

برجىع او عظم فهو برىء من محمد ( ص ) ولو فعل واستنجى بها عصى وطهر على المشهور كما فى البحار لعموم ما دل على الا كتفاء بالنقاء والاذهاب ، والنهى فى غير العبادة لا يستلزم الفساد ، وانذا يحكم بالتطهير بالماء المغصوب ، وربما فصل بين ما اذا كان المستعمل له حرمة وكان عالماً فلا يجزى للحكم بكفر فاعله فلا يتصور التطهير وإلا فيجزي ، وقيل بعدم الاجزاء مطلقاً كما عن السرائر والغنية والمعتبر والشرائع والمرضى والشيخ لاصانة بقاء النجاسة ، وللإجماع المحكى فى الغنية .  
قوله قده مسألة ٢ : ( فى الاستنجاء بالمسحات اذا بقيت الرطوبة ... الخ )  
مدرك الاشكال فى الحكم بالطهارة مع بقاء الرطوبة فى المحل بعد الاستنجاء بالمسحات هو كشفها عن بقاء عين النجاسة وعدم نقاء المحل وقد قال ( ع ) فى حد الاستنجاء حتى ينقى مائة .

قوله قده مسألة ٣ : ( فى الاستنجاء بالمسحات يعتبر ان لا يكون ... الخ )  
لا يخفى ان جملة من فقهاءنا لم يعتبروا الجفاف فى الأجسام الممسوحة بها كما عن ظاهر المبسوط والخلاف والنهاية والسرائر والقواعد والبيان والدروس والذكرى لعموم الأخبار واطلاقها خلافاً للاكثر فاعتبروا ذلك للاصل ، ولأن الرطب لا ينشف المحل ، ولتنجس الحجر بالرطوبة وقد اشترط طهارته ، ولأن الرطب لا يزيل النجاسة بل يزيد التلويث والانتشار ، وفى الجميع نظر والا قرب ما ذهب اليه المصنف من ان الرطوبة المسرية يعتبر عدمها بخلاف الندوة فانها لا تضر والله العالم



( مسألة ٤ ) اذا خرج مع الغائط نجاسة اخرى كالدم أو وصل الى المحل نجاسة من خارج يتعين الماء ، ولو شك في ذلك يبنى على العدم فيتخير .  
 ( مسألة ٥ ) إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا يبنى على عدمه على الأحوط وإن كان من عادته ، بل وكذا لو دخل في الصلاة ثم شك ، نعم لو شك في ذلك بعد تمام الصلاة صححت ولمكن عليه الاستنجاء

قوله قده مسألة ٤ : ( اذا خرج مع الغائط نجاسة اخرى كالدم ... الخ )  
 تعين الماء فيما لو خرج مع الغائط دم وعدم كفاية الاحجار وما شاكلها للاصل واخذاً بالقدر المتيقن ، واما في صورة الشك فان علم بخروج الغائط وشك في مصاحبته للدم او وصول نجاسة اليه من الخارج فكما ذكره من البناء على العدم فيتخير ، واما لو شك في ان الخارج غائط او دم فيشكل البناء على العدم ، إذ لا اصل محرز لاحد الفردين فيرجع الى قاعدة الشغل من عدم كفاية غير الماء .  
 قوله قده مسألة ٥ : ( إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك ... الخ ) مدرك البناء على عدم الاستنجاء هو الاصل ، واما تعقيب ذلك بقوله على الأحوط فهو اشارة الى ما يمكن ان يقال : من ان المورد من مجاري قاعدة التجاوز وذلك بدعويين .

( الأولى ) انه يكفي في التجاوز المعتبر في اجراء القاعدة المزبورة ، التجاوز عن محل الشيء المقرر له بحسب عادة المكلف نفسه واعتياده الاتيان به فيه ، كمن اعتاد الصلاة في اول الوقت او مع الجماعة فشك في فعلها بعد ذلك ، و كمن اعتاد فعل شيء بعد الفراغ من الصلاة فرأى نفسه فيه فشك في فعل الصلاة قبله ، و كمن اعتاد الوضوء بعد الحدث بلا فصل معتد به ، و كمن اعتاد الوضوء قبل دخول الوقت لانتهى ثم يشك بعد ذلك في الوضوء ، و كمن اعتاد الاستنجاء بعد حدث البول أو الغائط بلا فصل قبل الخروج من بيت الخلاء كما فيما نحن فيه فشك فيه



للصلوات الآتية لىكن لا يبعد جريان قاعدة التجاوز فى صورة الاعتياد .

بعد ذلك الى غير ذلك من موارد الاعتياد .

( الثانية ) دعوى كفاية مطلق الغير وعدم اعتبار كونه مرتباً على المشكوك فيه واقعاً ، وفى كلتا الدعويتين نظر .

( أما الأولى ) فالمراد من محل الشيء المشكوك وجوده الذى يعتبر التجاوز عنه هو الموضع الذى لو اتى به فيه لم يلزم منه الاخلال بالترتيب المقرر ، وبعبارة اخرى محل الشيء هو مرتبته المقررة له بحكم العقل أو بوضع الشارع ، ولا يكفى التجاوز عن محل الشيء المقرر له بحسب عادة المكلف نفسه واعتياده الاتيان به فيه كما فيما نحن فيه من الاستنجاء بعد الحدث ، ويدل عليه . اولاً : عدم صدق الخروج والتجاوز عن المشكوك فيه فى كل مورد يكون الاتيان به فعلاً فى محله بحسب دليله على تقدير عدم الاتيان به بعد واقعاً وان جاز أن يأتى به قبل ذلك جزماً . وثانياً : لا اقل من الانصراف الى غيره ولا اقل من كون المتيقن من الخروج والتجاوز عنه غيره . وثالثاً : لا أقل من الاجمال ومعه فمقتضى الشغل ذلك .

( واما الثانية ) فالظاهر اعتبار كونه مرتباً على المشكوك فيه واقعاً وعدم كفاية مطلق الغير ، ويعلم وجهه مما تقدم من عدم صدق الخروج عن محل الشيء المشكوك فيه ما لم يدخل فى فعل مرتب عليه واقعاً وإلا فمحل المشكوك باق .

ومن ان الظاهر من أخبار الباب ذلك : ( منها ) صحيح زرارة قلت لأبي عبد الله ( ع ) رجل شك فى الاذان وقد دخل فى الاقامة قال : يمضي ، قلت رجل شك فى الاذان والاقامة وقد كبر قال : يمضي ، قلت رجل شك فى التكبير وقد قرأ قال : يمضي ، قلت رجل شك فى القراءة وقد ركع قال : يمضي ، قلت رجل ( العمل الابق - ٣ )



شك في الركوع وقد سجد قال : يمضي على صلاته ، ثم قال : يا زرارة اذا خرجت من شيء ودخلت في غيره فشككت فشكك ليس بشيء . ومنها - صحيحة اسماعيل بن جابر عن ابي عبدالله ( ع ) في حديث قال : ان شك في الركوع بعد ما سجد فليمض ، وان شك في السجود بعد ما قام فليمض ، كل شيء شك فيه مما قد جاوزه ودخل في غيره فليمض عليه ، فان الظاهر منها ان المراد بالغير ما كان من هذا السنخ ، فقد اتضح مما ذكرناه ان المورد من مجاري استصحاب عدم الاستنجاء لا قاعدة التجاوز .

هذا كله فيما لم يدخل في مشروط بالطهارة ، واما لو دخل في مشروط بها كالصلاة فلا ريب في الغاء الشك اذا كان بعد الفراغ من المشروط ، لانه يوجب الشك فيه ومقتضى عموم أدلتها جريانها فيه .

واما لو شك في وجود الشرط أو في صحته بعد الدخول في المشروط قبل الفراغ منه ، فان كان محل إحراز الشرط شرعاً قبل الدخول في المشروط كالوضوء والغسل والنيعم ، والظهر بالنسبة الى العصر والمغرب بالنسبة الى العشاء من جهة الترتيب ونحو ذلك ، ومنه الطهارة من الخبث بعد الدخول في المشروط ، فالأظهر الغاء الشك فيه والبناء على وجوده لقاعدة التجاوز في نفس الشرط ، وان كان محل احرازه وايجاده حال الصلاة كالستر والساتر والاستقبال والنية والوقت والاستقرار ونحو ذلك فلا بد من الاعتناء بالشك ولزوم الاتيان بالشرط لأن نسبته الى جميع اجزاء المشروط نسبة واحدة ، وتجاوز محله باعتبار كونه شرطاً للأجزاء الماضية لا يجدي بالنسبة الى الأجزاء المستقبلية مع عدمه ، نعم يبقى الاشكال فيما ذكره المصنف ( قدس ) من انه لو شك في الاستنجاء بعد الصلاة فانه حكم بصحة ما صلاه وأوجب الاستنجاء للصلاة الآتية فان صحة ما صلاه



لا اشكال فيه ولا شبهة تعتريه ، إذ يدل عليه . ( أولاً ) قاعدة الفراغ فى الصلاة لكون الشك فيها بعده . ( وثانياً ) أصالة الصحة . ( وثالثاً ) قاعدة التجاوز بالنسبة الى الطهارة من جهة شرطيتها لهذه الصلاة فإنه شاك فيها بعد تجاوز محلها من هذه الجهة . ( ورابعاً ) استصحاب عدم فعلية الأمر بها الثابت قبل عروض هذا الشك ، وإنما الاشكال فى الحكم بوجوب الاستنجاء للصلوات الآتية ، وكذا الاشكال فيما حكم به جملة من فقهاءنا فى مثل الفرض وهو الشك فى الطهارة من الحدث ، فانهم حكموا بصحة الصلاة الواقعة قبل الشك المزبور ووجوب تجديدها للصلوات الآتية ، معلين ذلك بأنه تجاوز محلها بالنسبة الى ما صلاه بخلاف ما لم يصله من الصلوات الآتية فإنه لم يتجاوز محله .

وهذا لا يتم بعد ان كان مفاد هذه القاعدة وجود ما يشك فى وجوده تنزيلاً وتعبداً . وقد فرض انه خرج عن محله وتجاوزده فتم التنزيل والتعبد المذكوران ، واما ملاحظة النسبة المذكورة لشيء دون شيء فليس فى اخبار الباب دلالة عليها ولا اثر منها فأثبتها يحتاج الى دليل ، فأطلاق التنزيل المذكور بعد ان دخل فى مشروط به وتجاوز محله حجة بالنسبة اليه والى مشروط آخر بعد لم يدخل فيه ، فعليه لا يحتاج الى تجديد الطهارة سواء كانت من الحدث او الخبث ، هذا والاحتياط لا ينبغى تركه والله العالم .

وليعلم ان هذا الاشكال إنما يتم بناءً على ان مفاد القاعدة وجود ما يشك فى وجوده تنزيلاً وتعبداً ، واما بناءً على عدم افادتها ذلك بل غاية ما تفيده انه وظيفة للشاك بعد تجاوز محله فالأمر كما ذكره اعلى الله مقامهم من الاقتصار على صحة ما صلاه قبل عروض الشك لانه القدر المتيقن دون غيره الذى لم يجزه ، فعليه يحتاج الى تجديد الطهارة حديثة وخبثية ، او لما يحتمل أن يقال فى توجيهات



(مسألة ٦) لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء وإن شك في خروج مثل المذي بنى على عدمه ، لكن الأحوط الدلك في هذه الصورة .

(مسألة ٧) إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها .

كلماتهم (قده) ان محل هذه الامور شرعاً هو مقارنتها لاجزاء الصلاة ، فلو فرض حصول الطهارة من الحدث والخبث والستر والتوجه الى القبلة مقارناً لأول جزء من الصلاة كفى في صحتها فهذه شرائط تقارنية ليس لها محل شرعاً قبل الصلاة ، نعم حيث انها إنما تحصل بافعال زمانية لو لم تكن حاصلة للزم إيجادها قبل الصلاة لا ان محلها قبلها فلو شك في شيء من ذلك في أثناء الصلاة تبطل والله العالم .

قوله قده مسألة ٦ : ( لا يجب الدلك باليد في مخرج البول ... الخ ) مدرك عدم وجوب الدلك في مخرج البول هو اطلاق الأخبار بالغسل من مطلق البول المماس للجسد ، منها المروى في الكافي والتهذيب عن الحسين بن ابى العلاء عن الصادق (ع) قال سألته عن البول يصيب الجسد قال : صب عليه الماء مرتين فأما هو ماء ، ورواية ابن ابى اسحاق النحوي عن ابى عبد الله (ع) قال سألته عن البول يصيب الجسد قال : صب عليه الماء مرتين ، والمروى في مستطرفات السرائر من جامع البزنطي قال : سألته عن البول يصيب الجسد قال : صب عليه الماء مرتين فأما هو ماء ، واطلاق الصادقي (ع) الذي هو بخصوص ما نحن فيه المروى في التهذيب : اذا انقطعت درة البول فصب الماء ، واما لو شك في خروج مثل المذي مع البول ليجتاج الى الدلك فيبنى على عدمه للاستصحاب .

قوله قده مسألة ٧ : ( إذا مسح موضع الغائط ... الخ ) وجه الاكتفاء هو انه مسح بالحجر إذ لا يعتبر في الحجر ان يكون منفصلاً عن الأرض ، نعم



( مسألة ٨ ) يجوز الاستنجاء بما يشك فى كونه عظماً أو روثاً أو من المحترمات ويطهر المحل ، وأما اذا شك فى كون مايع ماء مطلقاً أو مضافاً لم يكف فى الطهارة ، بل لابد من العلم بكونه ماء .

## فصل فى الاستبراء

والاولى فى كفياته ان يصبر حتى تنقطع دريرة البول ثم يبدأ بمخرج الغائط فيطهره ، ثم يضع اصبعه الوسطى من اليد اليسرى على مخرج الغائط ويمسح الى اصل الذكر ثلاث مرات ، ثم يضع سبابته تحت الذكر وابهامه فوقه ويمسح بقوة الى رأسه ثلاث مرات ، ثم يعصر رأسه ثلاث مرات ، ويكفى سائر

يعتبر ان يكون المسح فى ثلاثة مواضع منها ليقوم مقام ثلاثة احجار .  
قوله قدده مسألة ٨ : ( يجوز الاستنجاء بما يشك كونه عظماً ... الخ )  
مدرك الجواز هو انه من الشبهة الموضوعية الجاري فيها قاعدة الحل مع عدم أصل حاكم عليها مقتضى المحرمة ، ولا يخفى ان هذا إنما يتم بناءً على ما اخترناه من ان النهي عن الاستنجاء بالعظم مولوي وهو فى غير العبادة لا يستلزم الفساد ، لا كما ذهب اليه بعضهم من انه ارشادي الى عدم المطهرية ، إذ هو على هذا المذهب يكون الشك فيه كالشك فى مايع انه ماء مطلق أو مضاف فانه لا يكفي ذلك فى الطهارة به بل لابد من احراز كونه ماءً مطلقاً كما ذكره ( قدده ) لاشتراط اطلاق الماء فى الطهارة به ، والشك فى الشرط شك فى المشروط .

قوله قدده : ( فصل فى الاستبراء ... الخ ) لا يخفى ان المشهور استحباب الاستبراء من البول ، وفائدته عدم انتقاض وضوئه لو خرج بلل مشتبّه للصحيح



الكيفيات مع مراعاة ثلاث مرات ، وقائده الحـكم بطهارة الرطوبة المشتبهة وعدم ناقضيتها ، ويلحق به في الفائدة المذكورة طول المدة على وجه يقطع بعدم بقاء شيء في المجرى بأن احتمل أن الخارج نزل من الأعلى ، ولا يكفي الظن بعدم البقاء ، ومع الاستبراء لا يضر احتماله ، وليس على المرأة استبراء ، نعم الأولى أن تصبر قليلاً وتتنحنج وتعصر فرجها عرضاً ، وعلى أي حال الرطوبة الخارجة منها محكومة بالطهارة وعدم الناقضية ما لم تعلم كونها بولاً .

الصادقي ( ع ) المروي في التهذيب في الرجل يبول ثم يستنجي ثم يجد بعد ذلك بللاً قال : إذا بال فخرط ما بين المقعدة والاثنتين ثلاث مرات وغمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي . وفي آخره : في الرجل يبول قال ينتره ثلاثاً ، ثم إن سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي ، وفي الباقي : رجل بال ولم يكن معه ماء قال : يعصر اصل ذكره الى طرفه ثلاث عصرات وينتر طرفه ، فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحبائل . واوجه الشيخ في الاستبصار والنهاية كما عن الصدوق في المقنعة وابن حمزة والديلمي والغنية لظاهر الأمر في بعضها وهو محمول على الاستحباب جمعاً لقوله ( ع ) في الصحيح إذا انقطعت درة البول فصب الماء ونحوه .

وقد ذكر بعضهم ان المشهور في كفيته ما ذكره المصنف ان يمسح من المقعدة الى اصل القضيب ثلاثاً ، ومنه الى رأس الحشفة ثلاثاً ، وينتره ثلاثاً . وقيل بالاكتفاء بالثلاث الأول والأخيرة . وقيل بالاكتفاء بنتر الذكر من اصله الى طرفه وهو الاظهر من الأخبار ، وان كان الأول ابلغ في الاستظهار ، وفي استحباب الاستبراء للمرأة قولان اظهرهما المدم ، فما تجده من الببل المشتبه لا يترتب عليه وضوء لان اليقين لا يرتفع بالشك .



( مسألة ١ ) من قطع ذكره يصنع ما ذكر فىما بقى .  
( مسألة ٢ ) مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهة بالنجاسة والناقضية وإن كان تركه من الاضطراب وعدم التمكن منه .  
( مسألة ٣ ) لا يلزم المباشرة فى الاستبراء فىكنفى فى ترتب الفائدة إن باشره غيره كزوجته او مملوكته .

( مسألة ٤ ) اذا خرجت رطوبة من شخص وشك شخص آخر فى كونها بولا أم غيره ، فالظاهر لحوق الحكم أيضاً من الطهارة ان كان بعد استبرائه والنجاسة إن كان قبله ، وإن كان نفسه غافلاً بان كان نائماً مثلاً فلا يلزم أن يكون من خرجت منه هو الشاك ، وكذا اذا خرجت من الطفل وشك وليه فى كونها بولا فمع عدم استبرائه يحكم عليها بالنجاسة .  
( مسألة ٥ ) اذا شك فى الاستبراء يبنى على عدمه ولو مضت مدة بل

---

قوله قدح مسألة ١ : ( من قطع ذكره ... الخ ) الامر كما ذكره ( قدح ) لأدلة الميسور .

قوله قدح مسألة ٢ : ( من ترك الاستبراء ... الخ ) كما يدل عليه مفاهيم الاخبار المتقدمة فى الاستبراء .

قوله قدح مسألة ٣ : ( لا يلزم المباشرة فى الاستبراء ... الخ ) مدرك عدم عدم لزوم المباشرة اطلاق الاخبار المتقدمة .

قوله قدح مسألة ٤ : ( اذا خرجت رطوبة من شخص وشك شخص آخر ... الخ ) مدرك عدم الاختصاص هو أدلة الاشتراك فى الأحكام تكليفية ووضعية بين سائر المكلفين بل الاختصاص يحتاج الى دليل ، فلا يفرق فى حكم البلل الخارج بين من خرج منه وغيره .

قوله قدح مسألة ٥ : ( إذا شك فى الاستبراء يبنى على عدمه ... الخ )



ولو كان من عادته ، نعم لو علم أنه استبرأ وشك بعد ذلك في أنه كان على الوجه الصحيح أم لا بنى على الصحة .

( مسألة ٦ ) إذا شك من لم يستبرأ في خروج الرطوبة وعدمه بنى على عدمه ولو كان ظاناً بالخروج كما إذا رأى في ثوبه رطوبة وشك في أنها خرجت منه أو وقعت عليه من الخارج .

( مسألة ٧ ) إذا علم أن الخارج منه مذى لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا لا يحكم عليه بالنجاسة إلا أن يصدق عليه الرطوبة المشتبهة بأن يكون الشك في أن هذا الموجود هل هو بتمامه مذى أو مركب منه ومن البول .

مدرك البناء على عدم الاستبراء عند الشك فيه الأصل ، ولا يخفى عدم جريان قاعدة التجاوز فيه بعد ما تقدم منا في المسألة ( ٥ ) من الفصل السابق من اشتراط جريان القاعدة المزبورة بالدخول بفعل مرتب على المشكوك فيه واقعاً وليست الأفعال الواقعة بعد الاستبراء كالصلاة مثلاً مشروطة بصحتها به ، نعم لا مانع من جريان قاعدة الفراغ فيه لو علم أنه استبرأ وشك بعد ذلك في أنه كان على الوجه المعتبر أم لا ، فإنه يبنى على الصحة لجريانها في صحة الموجود لا في أصل الوجود .

قوله قدّم مسألة ٦ : ( إذا شك من لم يستبرأ ... إلخ ) مدركه الأصل وإن كان ظاناً بالخروج إذ لا دليل على اعتبار مثل هذا الظن .

قوله قدّم مسألة ٧ : ( إذا علم أن الخارج منه مذى ... إلخ ) لا اشكال فيما ذكره ( قدّم ) من الحكم بالطهارة في الفرض الأول ، وهو ما إذا علم أن الخارج منه مذى ويشك في خروج بول معه لاستصحاب الطهارة المتيقنة والشك في خروج البول معه فلا يصدق على الخارج في هذا الفرض أنه من البلل المشتبه ،



( مسألة ٨ ) اذا بال ولم يستبرىء ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول والمنى يحكم عليها بانها بول فلا يجب عليه الغسل ، بخلاف ما اذا خرجت منه بعد الاستبراء فانه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء والغسل عملاً بالعلم الاجمالى هذا اذا كان ذلك بعد أن توضحاً ، واما اذا خرجت منه قبل أن يتوضأ

واما الفرض الثانى : وهو ما لو شك فى ان هذا الموجود هل هو بتمامه مذى أو مركب منه ومن البول فيصدق عليه أنه من الببل المشتبه ، وكل ببل مشتبه خرج بعد البول قبل الاستبراء محكوم بانه بول تعبدأ بالاخبار المتقدمة الذكر .

قوله قده مسألة ٨ : ( إذا بال ولم يستبرىء ثم خرجت منه ... الخ ) لا يخفى انه ( قده ) ذكر فى هذه المسألة صوراً ثلاثاً للببل الخارج وذكر لكل منها حكماً خاصاً ، ويجمع الكل ان الببل الخارج مشتبه بين البول والمنى لا غير . ( أحدها ) ما لو كان خروجه قبل الاستبراء وقبل الوضوء فانه حكم على ذلك الخارج بانه بول فلا يجب عليه إلا الوضوء ولا يجب عليه الغسل ، والظاهر ان مدركه فى ذلك الحكم المذكور مفاد الاخبار المتقدمة الذكر فى ان الببل المشتبه الخارج بعد البول قبل الاستبراء محكوم ببوليته ، والاخبار المتقدمة الدالة على ان الغسل لا ينقض بخروج الببل إذا كان بال قبل الغسل فالعلم الاجمالى منحل بجعل وظيفة للشارع فى مورد الشك وهى البناء على البولية .

( ثانيها ) ما لو خرجت منه الرطوبة المزبورة بعد الاستبراء والوضوء فانه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء والغسل قضاءً لحق العلم الاجمالى إذ لا إشكال فى انتقاض وضوئه بالحدث المردد بين الاصغر والاكر ، ولا معين لاحدهما ولا توظيف للشارع فى خصوص المورد ، فيرجع فيه الى القواعد العامة وهو ما ذكرناه .

( العمل الابق - ٤ )



فلا يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء لان الحدث الأصغر معلوم ، ووجود موجب الغسل غير معلوم فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء وعدم وجوب الغسل .

( ثالثها ) الصورة بحالها ولكن كان خروج الرطوبة قبل الوضوء فلم يستبعد ( قدہ ) في هذه الصورة الا كتفاء بالوضوء لما ذكره من ان الحدث الأصغر معلوم وحدث موجب الغسل غير معلوم ، فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء وعدم وجوب الغسل ، والظاهر ان الحكم كما ذكره للانحلال الحكمي التعبدی ، ويدل عليه .

( أولا ) ان العلم الاجمالي بالتكليف إنما يكون منجزاً عقلاً إذا كانت مخالفته سبباً لاستحقاق العقاب أينما تحققت وفي ضمن أي طرف من أطرافه وجدت وحدثت ، بأن لا يكون بعض أطرافه المعين سبباً في ذلك واقعاً أو ظاهراً ، وما نحن فيه ليس كذلك لان مخالفة الأحكام الظاهرية التي هي مؤديات الطرق التي نعلم بصدورها وحجيتها قبل العلم الاجمالي سبب لاستحقاق العقاب على الواقع لو صادفته عقلاً جزماً ، والمفروض انه يحتمل مصادفتها للواقع المعلوم بالاجمال وجداناً ، ومع هذا الاحتمال فلا يعلم بتحقيق سبب منجزية العلم الاجمالي من حين حدوثه فعلاً كما هو اظهر من ان يخفى .

( والحاصل ) ان انكشاف سبق بعض الأطراف بحكم ظاهري مستلزم لانكشاف كون العلم بمنجزية ذلك العلم الاجمالي جهلاً مركباً من جهة فقدہ لبعض شرائطه وهو عدم شغل بعض الأطراف بسنخ ذلك الحكم المعلوم بالاجمال .

( وثانياً ) انه يعتبر في كون العلم الاجمالي بالتكليف منجزاً له عقلاً على وجه يجب فيه الموافقة القطعية العلمية عدم الاذن والترخيص من الشارع كما في الاكتفاء بالموافقة الاحتمالية مطلقاً ، او في خصوص ما اذا كانت بنحو جعل البديل



## فصل فى مستحبات التخلى ومكروهاته

اما الاول : أن يطلب خلوة او يبعد حتى لا يرى شخصه ، وان يطلب مكاناً مرتفعاً للبول او مرضعاً رخوياً ، وان يقدم رجله اليسرى عند الدخول

حدوثاً وبقاءاً ، وما نحن فيه ليس كذلك لمكان الاذن والترخيص فيها بجريان الأصل فى غير مورد الاستصحاب بلا معارض له فعلاً وإن كان سابقاً والله العالم . قوله قدہ ( فصل : فى مستحبات التخلى ومكروهاته : اما الاول ... الخ )

لا يخفى ان من سنن التخلى ارتياد الموضع المناسب للتخلى كالمكان المرتفع وذى التراب الكثير والساتر لجميع البدن عن الناظرين لبعده أو لكونه ساتراً للصادق ( ع ) المروي فى الكافي : من فقه الرجل ان يرتاد موضعاً لبوله ، وفى آخر المروي فى التهذيب : كان رسول الله ( ص ) أشد توقياً عن البول : كان اذا اراد البول يعمد الى مكان مرتفع من الأرض او الى مكان من الامكنة يكون فيه التراب الكثير كراهية ان ينضح عليه البول ، وفيه قال : نقمان لابنه إذا أردت قضاء حاجتك فأبعد المذهب من الارض ، وان يكون مغطى الرأس اجماعاً كما عن المعبر والندكرة لثلاث تعلل الرائحة الخبيثة الى دماغه ، كما قاله الشيخ وغيره كالمفيد والشهيد الثانى للخبر الصادق ( ع ) المروي فى التهذيب انه كان ( ع ) اذا دخل الكنيف يقنع رأسه . ويقول سرا فى نفسه : بسم الله وبالله ، مقدماً الرجل اليسرى عند الدخول واليمنى عند الخروج عكس المكان الشريف على ما فى الفقيه والمقنعة والنهاية والشرائع والنحرير والقواعد والارشاد والذكرى والدروس وغيرها وفى المدارك انه مشهور ولم نقف فيه على نص ، وهل يختص الحكم بالبنيان ؟ ام يعم الصحراء فيقدم اليسرى إذا بلغ موضع جلوسه ؟ قولان ، داعياً عند الدخول والكشف والجلوس والفعل والنظر والاستنجاء والفراغ والخروج بالمأثور فى الصحيح



في بيت الخلاء ورجله اليمنى عند الخروج ، وان يستر رأسه ، وأن يتقنع ويجزى عن ستر الرأس وأن يسمى عند كشف العورة ، وان يتكىء في حال الجلوس على رجله اليسرى ويفرج رجله اليمنى وأن يستبرى بالكيفية التي مرت وأن يتنحج قبل الاستبراء وأن يقرأ الادعية الماثورة بأن يقول عند الدخول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم أو يقول الحمد لله الحافظ المؤدى ، والاولى الجمع بينهما وعند خروج الغائط الحمد لله الذي أطعمني

الصادقي ( ع ) اذا دخلت المخرج فقل : بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث الخبيث الرجس النجس الشيطان الرجيم ، واذا خرجت فقل : بسم الله الحمد لله الذي عافاني من الخبيث الخبيث وأماط عني الأذى ، وفي النبوي : اذا تكشف احدكم ليبول او غير ذلك فليقل : بسم الله فان الشيطان يغض بصره ، وفي مصباح الشيخ يقول عند الفعل : الحمد لله الذي أطعمني طيباً في عافية وأخرجه مني خبيثاً في عافية ، وفي الصادقي ( ع ) يقول عند النظر اليه : اللهم ارزقني الحلال وجنبي الحرام ، وفي المرتضوي ( ع ) انه قال حين الاستنجاء : اللهم حصن فرجي وأعفه واستر عورتي وحرمني على النار ووفقني لما يقربني منك يا ذا الجلال والاكرام ، متكئاً في جلوسه على الرجل اليسرى ، للنبوي المرسل في الذكرى مبتدءاً في الاستنجاء بالمقعدة ثم بالاحليل كما في المقنعة والدروس للموثق المروي في السكافي والتهذيب عن عمار عن الصادق ( ع ) سأل عن الرجل إذا اراد ان يستنجي بالماء يبدأ بالمقعدة أو بالاحليل ؟ فقال : بالمقعدة ثم بالاحليل ، مؤثراً للماء على الأحجار مع عدم التمدي لأنه ابلغ في التنظيف لازالة العين والاثر ، ولنقل الاجماع على افضليته كما عن الغنية والمنتقى والمدارك . وللصحيح الصادقي ( ع ) المروي في التهذيب قال قال رسول الله ( ص ) يا معشر الأنصار ان الله قد أحسن الثناء عليكم فماذا تصنعون ؟ قالوا : نستنجي بالماء ، ونحوه غيره والجمع فيه بينهما كما في



طيباً فى عافية واخرجه خبيثاً فى عافية ، وعند النظر الى الغائط اللهم ارزقنى  
الحلال وجنبنى عن الحرام ، وعند رؤية الماء : الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً  
ولم يجعله نجساً ، وعند الاستنجاء : اللهم حصن فرجى واعفه واستر عورتى  
وحرمنى على النار ووفقنى لما يقربنى منك يا ذا الجلال والاكرام ، وعند الفراغ  
من الاستنجاء : الحمد لله الذى عافانى من البلاء وأماط عني الاذى ، وعند القيام  
عن محل الاستنجاء يمسح يده اليمنى على بطنه ويقول : الحمد لله الذى أماط عني

الخبر الصادقى ( ع ) المروى فى التهذيب قال : جرت السنة فى الاستنجاء بثلاثة  
احجار ابكار ويتبع بالماء ، وينبغي تقديمها على الماء كما فى النص تنزيهاً للبدن عن التلويت  
واطلاقها يدل على عدم اختصاص رجحان الجمع بغير المتعدي ، مؤثراً للاحجار  
لنص المرتضوى المروى فى التهذيب قال قال رسول الله (ص) : اذا استنجى احدكم  
فليوتر بها وتراً ، اذا لم يكن الماء وان يستبرى من البول كما تقدم .

واما المكروهات : فيكره الجلوس للمتخلى فى موارد المياه كشطوط الانهار  
ورؤوس الابار ، والطرق النافذة لأن المرفوعة ملك لاربابها كما تقدم فلا يجوز إلا  
بإذنهم وللنص ومساقط الثمار ومواطن النزال - اي المواضع المعدة لنزولهم -  
ومواضع اللعن وهي كما فى الصحيح الصادقى ( ع ) المروى فى السكافى والتهذيب  
قال رجل للسجاد ( ع ) أين يتوضأ الغرباء ؟ فقال يتقي شطوط الأنهار ، والطرق  
النافذة ، وتحت الاشجار المثمرة . ومواضع اللعن ، فقيل واين مواضع اللعن ؟  
قال : ابواب الدور ، وفي السكاظمي ( ع ) : اجتنب افنية المساجد وشطوط الانهار  
ومساقط الثمار ومنازل النزال ، ولا تستقبل القبلة بغائط ولا بول ، وارفع ثوبك  
وضع حيث شئت ، وعلى القبر وبين القبور ، للصحيح الباقرى ( ع ) المروى فى  
السكاظمي : من تخلى على قبر أو بال قائماً أو بال فى ماء قائم أو مشى فى حذاء واحد  
أو شرب قائماً ، أو خلا فى بيت وحده ، أو بات على غير فأصابه شيء من



الاذى وهنأى طعامى وشرابى وعافان من البلوى ، وعند الخروج أو بعده : الحمد لله الذى عرفنى لذته وأبقى فى جسدى قوته وأخرج عنى أذاه يا لها نعمة يا لها نعمة يا لها نعمة لا يقدر القادرون قدرها ، ويستحب أن يقدم الاستنجاء من الغائط على الاستنجاء من البول وأن يجعل المسحات أن استنجى بها وترأ فلولم ينق بالثلاثة وأنى برابع يستحب أن يأتى بخامس ليكون وترأ وإن حصل النقاء بالرابع ، وإن

الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله ، واسرع ما يكون الشيطان الى الانسان وهو على بعض هذه الحالات ، واستقبال الريح واستدبارها للمرتضوي (ع) المروي عن الخصال : إذا بال احدكم فلا يطمحن بيوله ولا يستقبل بيوله الريح ، واستقبال النيرين الشمس والقمر بالفرج للحسن الصادقي المروي في النهذيب قال قال رسول الله (ص) : لا يبولن احدكم وفرجه باد للقمر يستقبل به ، وفي الخبر نهى رسول الله (ص) أن يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول ، وفي آخر : نهى رسول الله (ص) أن يبول الرجل وفرجه باد للشمس او القمر ، وفي رابع : لا تستقبل الهلال ولا تستدبره يعنى في التخلي ، وفي المروي في البحار : فإذا اراد البول والغائط فلا يجوز له أن يستقبل القبلة ، ثم قال : ولا يستقبل الشمس والقمر لأنها آيتان من آيات الله . الحديث ، وظاهر الأدلة التحريم كما عن المقنعة والنهاية والمشهور الكراهة ، ومنهم من خص الحكم بالبول ومنهم من عمم وهو الأقوى لما تقدم ، والبول في الأرض الصلبة لما تقدم من استحباب أن يرتاد ذا التراب الكثيرة ، وقائماً للمرسل المروي في المقنعة البول قائماً من غير علة من الجفاء ، وفي الصادقي (ع) أيبول الرجل وهو قائم ؟ قال : نعم ولكن يتخوف عليه أن يلبس به الشيطان أي يخبله الحديث . ومطمحاً أي يرميه في الهواء من مكان مرتفع للصادقي (ع) قال رسول الله (ص) : يكره للرجل ، أو ينهى الرجل أن يطمح بيوله من السطح في الهواء ، وفي النبوى المروي في المقنعة نهى (ص)



يكون الاستنجاء والاستبراء باليد اليسرى ، ويستحب أن يعتبر ويتفكر في أن ماسعى واجتهد في تحصيله وتحسينه كيف صار أذية عليه ويلاحظ قدرة الله تعالى في رفع هذه الأذية عنه وراحته منها ، وأما المكروهات فهي استقبال الشمس والقمر بالبول والغائط وترتفع بستر فرجه ولو بيده أو دخوله في بناء أو وراء حائط واستقبال الريح بالبول بل بالغائط أيضاً ، والجلوس في الشوارع أو المزارع أو منزل القافلة أو دروب المساجد أو الدور أو تحت الأشجار المثمرة

ان يطمح الرجل ببوله في الهواء من السطح أو من الشيء المرتفع ، وفي الماء راكداً وجارياً على الأشهر ، للصحيح المروي في الكافي : لا تشرب وأنت قائم ولا تبل في ماء نقيع ، وفي آخر نحوه ، وفي المرفوع الصادقي ( ع ) يبول الرجل في الماء ؟ قال : نعم ولكن يتخوف عليه من الشيطان ، والمرسل المروي في المقنعة البول في الماء الراكد يورث النسيان ، ويتأكد في الراكد لما تقدم وللصادقي ( ع ) المروي في المقنعة نهى رسول الله ( ص ) أن يبول أحد في الماء الراكد ، فإنه منه يكون ذهاب العقل وعن ظاهر المفيد في المقنعة التحريم ، وعن ظاهر الصدوقين عدم الكراهة في الجاري للصحيح : لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجاري وكره أن يبول في الراكد ، وللخبر لا بأس به إذا كان جارياً ، وهما محمولان على خفة الكراهة ، وظاهر النصوص والفتاوى عدم الفرق في الراكد بين الليل والنهار ، وعن نهاية الأحكام والروض والذكرى أن الليل أشد ، لما قيل إن الماء فيه للجن فلا يبالي فيه حذراً من إصابة آفة منهم : وظاهر النص الاختصاص بالبول كما هو ظاهر النافع والشرائع والقواعد والارشاد والدروس واللمعة والمنتهى وعممه الأكثر بالنسبة إلى الغائط وعلل تارة بالأولوية وتارة بما يشعر به المرتضوي المروي في التهذيب نهى : أن يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة ، وقال : إن للماء أهلاً ، ولا يخفى ضعفه ( نعم ) في النبوي ( ص ) المروي في دعائم الإسلام



ولو في غير أو ان الثمر ، والبول قائماً وفي الحمام وعلى الأرض الصلبة وفي ثقبوب الحشرات وفي الماء خصوصاً الراكد وخصوصاً في الليل والتطبيع بالبول أى البول في الهواء والأكل والشرب حال التخلي بل في بيت الخلاء مطلقاً والاستنجاء باليمين وبالييسار اذا كان عليه خاتم فيه اسم الله وطول المسكث في بيت الخلاء والتخلي على قبر المؤمنين اذا لم يكن متكا وإلا كان حراماً واستصحاب الدرهم البيض بل مطلقاً اذا كان عليه اسم الله أو محترم آخر إلا أن يكون مستوراً والكلام في غير الضرورة إلا بذكر الله أو آية الكرسي أو حكاية الأذان أو تسميت العاطس .

عنهم ( ع ) : ان رسول الله ( ص ) قال : البول في الماء القائم من الجفاء ، ونهى عنه وعن الغائط فيه ، وطول الجلوس على الخلاء للباقرى ( ع ) المروي في التهذيب ان لقمان . قال لابنه : طول الجلوس على الخلاء يورث الباسور ونحوه خبران آخران ، والأكل عليه والشرب وعلل بتضمنه الاستقذار الدال على مهانة النفس ، وفي الفقيه عن الباقر ( ع ) انه دخل الخلاء فوجد لقمة خبز في القدر فاخذها وغسلها ودفعها الى مملوك معه فقال تكون معك لا آكلها اذا خرجت ، فلما خرج قال للمملوك اين اللقمة ؟ قال : اكلتها يا بن رسول الله فقال : انها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة ، الحديث . وفيه اشعار بأن تأخيرها لا آكلها مع ما فيه من الثواب وتعليقه على الخروج بمرجوحته في تلك الحال . والسواك حال التخلي للكافى ( ع ) المروي في المقنعة : السواك في الخلاء يورث البخر ، والانسكلم حاله للرضوي نهى رسول الله ( ص ) ان يحجب الرجل آخر وهو على الغائط أو يكلمه حتى يفرغ ، وفي الصادقي المروي في الملل : لا تتكلم على الخلاء فانه من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجة وعن الصدوق في الفقيه والشيخ في النهاية التحريم إلا للضرورة إذ هي تبيح المحظورات فضلاً عن المكروهات ، أو



( مسألة ١ ) يكره حبس البول أو الغائط وقد يكون حراماً إذا كان مضرّاً ، وقد يكون واجباً كما إذا كان متوضّئاً ولم يسع الوقت للوضوء بهما والصلاة ، وقد يكون مستحباً كما إذا توقف مستحب أهم عليه .

الذكر للصحيح الباقرى ( ع ) المروى فى الكافى ان موسى سأل ربه فقال : إلهى تأنى على مجالس أعزك وأجلك ان اذكرك فيها فقال : يا موسى إن ذكرى حسن على كل حال وفى الصادقى المروى فى الكافى : لا بأس بذكر الله وانت تبول فان ذكر الله حسن على كل حال فلا تسأم من ذكر الله ، والاستنجاء باليمين للصادقى المروى فى الكافى : نهى رسول الله ( ص ) ان يستنجى الرجل يمينه وفى الآخر : الاستنجاء باليمين من الجفاء ، وزيد فى آخر مروى فى المقنعة : لا بأس به اذا كانت اليسار معتلة . ومس الذكر بها بعد البول للباقرى المروى فى المقنعة : إذا بال الرجل فلا يمسه ذكره يمينه ، والنبوى إذا بال احدكم فلا يأخذ ذكره يمينه ولا يستنجى يمينه . والاستنجاء باليسار وفيها خاتم عليه اسم الله ودخول الخلاء وهو عليه الموثق الصادقى المروى فى التهذيب : لا يمسه الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله تعالى ، ولا يستنجى وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى ولا يجامع وهو عليه ، ولا يدخل المخرج وهو عليه .

قوله قده مسألة ١ : ( يكره حبس البول أو الغائط ... الخ ) اما كراهة حبسها مع استطاعة الصبر عليه فيدل عليه الأخبار المتواترة . منها ما عن هشام بن الحكم عن الصادق ( ع ) قال : لا صلاة لحاقن ولا لحاقنة ، وهو بمنزلة من هو فى ثوبه . ومنها ما عن أبى بكر الحضرمي عن ابيه عن الصادق ( ع ) قال : ان رسول الله ( ص ) قال : لا تصل وانت تجمد شيئاً من الأخبثين . ومنها ما عن



انس بن محمد عن أبيه عن الصادق عليه السلام عن آبائه (ع) في وصية النبي صلى الله عليه وآله : يا علي عليه السلام : ثمانية لا تقبل لهم الصلاة : العبد الآبق حتى يرجع الى مولاه ، والناشر وزوجها عليها ساخط ، ومانع الزكاة - الى أن قال - والسكران والزّين وهو الذي يدافع البول والغائط ، ومنها ما عن اسحاق بن عمار قال سمعت الصادق عليه السلام يقول : لا صلاة لحاقن ولا لحاقب ولا لحازق ، فالحاقن : الذي به البول ، والحاقب : الذي به الغائط ، والحازق : الذي قد ضغطه الحنف .

ومنها : مرفوعاً عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ثمانية لا يقبل الله لهم صلاة ، العبد الآبق حتى يرجع الى سيده ، والناشر عن زوجها وهو عليها ساخط ، ومانع الزكاة ، وتارك الوضوء ، والجارية المدركة تصلّى بغير خمار ، وامام قوم يصلّى بهم وهم له كارهون ، والزّين فقيل يا رسول الله وما الزّين ؟ قال : الرجل يدافع البول والغائط ، والسكران فهو لاء الثمانية لا يقبل الله لهم صلاة .

ومنها : ما عن المجازات النبوية عنه صلى الله عليه وآله قال : لا يصلّي الرجل وهو زناه أي حاقن .

ومنها : ما عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله قال : لا يصلّي أحدكم وبه أحد العصرين ، يعني البول والغائط ، وظاهر هذه الاخبار - وإن كان الحرمة إلا ان طريق الجمع بينها وبين رواية عبدالرحمان بن الحجاج المروية في الكافي عن أبي الحسن عليه السلام : عن الرجل يصيبه الغمز في بطنه وهو يستطيع أن يصبر عليه يصلّي على تلك الحال ؟ أو لا يصلّي ؟ فقال : إن احتمل الصبر ولم يخف إعجالاً عن الصلاة فليصل وليصبر ، الصريحة في الجواز - يقضي



( مسألة ٢ ) يستحب البول حين ارادة الصلاة ، وعند النوم ، وقبل الجماع وبعد خروج المنى ، وقبل الركوب على الدابة اذا كان النزول والركوب صعباً عليه ، وقبل ركوب السفينة إذا كان الخروج صعباً .  
( مسألة ٣ ) إذا وجد لقمة خبز فى بيت الخلاء يستحب أخذها وإخراجها وغسلها ثم أكلها .

بحمل هذه النواهى فى هذه الأخبار على الكرامة ، هذا كله إذا لم يكن الحبس مضراً به ، وإلا كان حراماً لأدلة حرمة ادخال الضرر على النفس ، وقد يكون الحبس واجباً فيما إذا استلزم عدمه تفويت الواجب كلية أو جامعاً لشرائطه مع القدرة عليها ، وقد يكون الحبس مستحباً كما لو توقف مستحب عليه أهم من نقضه كقراءة قرآن أو دعاء أو زيارة أحد المشاهد المشرفة وما شاكل ذلك والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٢ : ( يستحب البول حين ارادة الصلاة وعند النوم ... الخ ) لم استحضر على العجلة مدرك ما ذكره ( قدہ ) من استحباب البول فى الموارد المذكورة .

قوله قدہ مسألة ٣ : ( اذا وجد لقمة خبز ... الخ ) تقدم نقل مدركها عن الفقيه عن الباقر عليه السلام انه دخل الخلاء فوجد لقمة خبز فى القدر فاخذها وغسلها ودفعا الى مملوك معه فقال : تكون معك لآكلها إذا خرجت ، فلما خرج قال للمملوك أين اللقمة ؟ قال : أكلتها بابن رسول الله فقال : إنها ما استقرت فى جوف أحد إلا وجبت له الجنة الحديث .



## فصل في موجبات الوضوء ونواقضه

وهي أمور : الأول والثاني ، البول والغائط من الموضع الأصلي ولو غير معتاد ، أو من غيره مع انسداد ، أو بدونه بشرط الاعتقاد ، أو الخروج على حسب المتعارف ، ففي غير الأصلي مع عدم الاعتقاد وعدم كون الخروج على حسب المتعارف اشكال ، والأحوط النقص مطلقاً خصوصاً إذا كان دون المدة ولا فرق فيهما بين القليل والكثير حتى مثل القطرة ومثل تلوث رأس شيشة الاحتقان بالعدرة ، نعم الرطوبات الأخر غير البول والغائط الخارجة من المخرجين ليست ناقضة ، وكذا الدود أو نوى التمر ونحوهما إذا لم يكن متلطخاً بالعدرة ، الثالث ، الريح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من المعدة

قوله قد (فصل في موجبات الوضوء ونواقضه ، وهي أمور الأول والثاني ... والثالث ... الخ) المدرك لنا قضية البول والغائط والريح الخارجة من الموضع المعتاد للطهارة وإيجابها للوضوء (الإجماع) المحكي في المعتبر والمنتهى والتذكرة والمدارك (والصحيح) المستفيضة في الصحيح المروي في التهذيب عن زرارة عن أحدهما (ع) لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الشامل للثلاثة ( وفيه ) عنهما (ع) ما ينقض الوضوء ؟ فقالا (ع) : ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول ، أو منى أو ريح ، والنوم حتى يذهب العقل ( وفيه ) أيضاً عن الصادق (ع) ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله عليك بهما ( وفيه ) عنه عليه السلام أيضاً : لا يوجب الوضوء إلا غائط أو بول أو ضرطة تسمع صوتها أو فسوة تجد ريحها ( ولا خلاف ) في إيجاب الثلاثة الوضوء مع الخروج من الموضع



صاحب صوتا او لا ، دون ما خرج من القبل او لم يكن من المعدة كنفخ الشيطان او اذا دخل من الخارج ثم خرج ، الرابع ، النوم مطلقا وإن كان فى

الطبيعى ولو أول مرة وان لم يحصل الاعتياد ، وكذا لو اتفق المخرج من غير الموضع المعتاد خلقة أو انسد الطبيعى وانفتح غيره ، ولو لم ينسد الطبيعى وخرج من غيره فاقوال : أشهرها النقض مع الاعتياد والعدم مع العدم وعن الخلاف والمبسوط النقض بما يخرج من تحت المعدة دون ما فوقها ، وعن الحلّى النقض به مطلقاً من فوق المعدة أو تحتها مع الاعتياد وعدمه ، والقول بعدم النقض مطلقاً لا يخلو من قوة للأصل ، وعدم عموم أو اطلاق فى الأدلة يشمل ما نحن فيه ، وهل يعتبر الإعتياد أيضاً فى نفس الخروج أم لا ؟ وجهان ( وتظهر ) الثمرة فيما لو خرجت المعدة ملوثة بالغائط ثم عادت الى محلها ولم ينفصل منها الغائط ، والأقرب الثانى لاطلاق قوله ( ع ) ما خرج من طرفيك الأسفلين ، ونحوه من هذه الجملة .

ولا ينقض ما خرج من الأسفلين غير ما ذكرنا من البول والغائط والريح مثل الرطوبات الآخر أو الدود أو نوى التمر أو القيح أو الدم للأصل مع استصحاب الطهارة ، كما انه يعتبر فى الريح الخارج ان يكون من مخرج الغائط لا من مخرج البول لما سمعت من اعتبار تسميته بالضرطة والفسوة ، كما انه معتبر مع ذلك أن يكون خارجاً من المعدة لا مما دونها ، كما اذا دخل من الخارج لما دون المعدة ثم خرج ، أو من نفخ الشيطان الموقع للانسان فى الوسواس كل ذلك للأصل والاستصحاب المزبورين .

( الرابع ) من النواقض النوم كما يدل عليه الاخبار المستفيضة ، والمراد به : المستولى على القلب الموجب لتعطيل الحواس عن الإحساس ، وهذا هو النوم الحقيقى ، وإطلاقه على مبادئه مسامحة لصحة السلب عرفاً ، ويشهد



حال المشى اذا غلب على القلب والسمع والبصر ، فلا تنقض الخفقة اذا لم تصل الى الحد المذكور ، الخامس ، كلما ازال العقل مثل الاغماء والسكر والجنون

بذلك أخبار الباب فان مقتضى اكثرها كون النوم مطلقاً من النواقض ، بل في بعضها التنصيص على الإطلاق وإناطة الحكم على حقيقة النوم ( في رواية زيد الشحام قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن الخفقة والخفتين ؟ فقال : ما أدري ما الخفقة والخفتان ؟ إن الله تعالى يقول : ( بل الإنسان على نفسه بصيرة ) إن علياً عليه السلام يقول : من وجد طعم النوم فانما أوجب عليه الوضوء .

(الخامس) ما ألحق بالنوم ما في حكمه مما يزيل العقل من الإغماء والسكر والجنون وحكى عليه الإجماع كما في التهذيب والخلاف والمنتهى والمدارك ، وعن الخصال : إن من دين الإمامية أن مذهب العقل ناقض (قال) بعض المحققين (قده) وكيف كان فالظاهر عدم الخلاف في المسألة حيث لم ينقل التصريح بالخلاف عن أحد ، وإن تردد فيه بعض المتأخرين كصاحب الحقائق نظراً الى قصور الأدلة التي تشبها بها لإثبات الحكم على ذلك ، ولكن التأمل في كلماتهم لا يكاد يرتاب في أن تشبههم بالأدلة الخاصة في مقام الاستدلال إنما هو لتطبيق الدليل على المدعى لا لاستفادتهم حكم المسألة من هذه الأدلة ، بحيث لو لم يكن لهم هذه الأدلة لأفتوا بخلافه ، فالانصاف أنه قل ما يوجد في الأحكام الشرعية مورد يمكن استكشاف قول الإمام عليه السلام أو وجود دليل معتبر من اتفاق الأصحاب مثل المقام ، كما أنه قل ما يمكن الإطلاع على الإجماع لكثرة ناقله واعتضاد نقلهم بعدم نقل الخلاف كما فيما نحن فيه ، فاتفق كلية الأصحاب هو العمدة في المقام الى آخر ما ذكره ( قده ) .

واستدل له بعضهم : بأنه اذا وجب الوضوء بالنوم الذي يجوز معه الحدث



دون مثل البهت ، السادس ، الاستحاضة القليلة بل الكثيرة والمتوسطة وإن

وجب بالإغماء والسكر والجنون بطريق أولى ، وفيه ( أولاً ) منع حجية مثل هذه الأولوية إذ ليست من مدلول اللفظ عرفاً ولا قطعية ( وثانياً ) أنه مبني على أن نافية النوم من حيث احتمال طرو الحديث فيه لا من حيث ذاته والحق خلافه ( وثالثاً ) عدم انسحابه فيما إذا قطع بعدم خروج الحدث في حال زوال العقل ، وفي صحيحة معمر بن خلاد أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل به علة لا يقدر على الإضطجاع والوضوء يشتد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فر بما أغنى وهو قاعد على تلك الحال قال : يتوضأ ، قلت له إن الوضوء يشتد عليه قال : إذا خفي عنه الصوت فقد وجب الوضوء ، وفي دعائم الإسلام عن الصادق ( ع ) : إن الوضوء لا يجب إلا من حدث ، وإن المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ما شاء من الصلاة ما لم يحدث أو ينم أو يجمع أو ينعم عليه أو يكون منه ما يجب منه إعادة الوضوء .

( السادس ) من موجبات : الوضوء الاستحاضة القليلة أي الغير المثقبة للكرسف فيجب فيها الوضوء لكل صلاة على الأشهر الأظهر ، وعن الخلاف الإجماع عليه للصحيح : ( وفي الصحيح ) المروي في الكافي والتهذيب عن معاوية بن عمار عن الصادق ( ع ) المستحاضة تنتظر أيامها إلى أن قال : وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء وهذه يأتيها بعلمها إلا في أيام حيضها ( وفي الصحيح ) عن زرارة عن الباقر ( ع ) عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع ؟ قال : تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضة فلتغتسل وتستوثق من نفسها وتصلي كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم فإذا نفذ اغتسلت وصلت ( وفي آخر ) فإن كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضأ وتصل عند



أوجبنا الغسل ايضاً ، وأما الجنابة فهي تنقض الوضوء لكن توجب الغسل فقط .

وقت كل صلاة ( خلافاً ) للعماني فيها حيث لم يوجب بها وضوءاً ولا غسلًا ، للأصل وبعض ما دل على الحصر كالرضوى : إنما ينقض الوضوء ثلاث البول والغائط والريح ، والصادق : لا يوجب الوضوء إلا من الغائط أو بول أو ضرطة أو فسوة ونحوهما ، وللصحيح عن ابن سنان عن الصادق ( ع ) المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر وتصلّي الظهر والعصر ، ثم تغتسل عند المغرب وتصلّي المغرب والعشاء ، ثم تغتسل عند الصبح وتصلّي الفجر ، وترك الوضوء في مقام البيان يدل على عدم وجوبه وهو شاذ على خلافه الإجماع لوجوب الخروج عن الأصل بما مر ، وكون الحصر إضافياً بالاضافة لغير المستحاضة قطعاً ، والصحيحة إنما دلت على سقوط الوضوء مع الأغسال وهو خارج عن محل النزاع ، كخلاف ظاهر الصدوقين في الرسالة والمقنع في النوم مطلقاً مجتمعاً ومضطجعاً ، أو من المجتمع كما يظهر من الفقيه ( المرسل ) المروى في المقنعة عن السكاظم ( ع ) عن الرجل يرقد هل عليه وضوء ؟ فقال : لا وضوء عليه ما دام قاعداً إن لم ينفرج ( والمروى ) في التهذيب عن الصادق ( ع ) : إذا نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء وإذا نام مضطجعاً فعليه الوضوء ( والموثق ) المروى في المقنعة : عن الرجل يخفق رأسه وهو في الصلاة قائماً أو راکعاً فقال : ليس عليه وضوء ( والخبر ) من نام وهو جالس لا يعتمد النوم فلا وضوء عليه ، وهي محمولة على التقية لموافقتها العامة ، والأصح ما دلت عليه الأخبار السابقة من كون النوم ناقضاً بنفسه ، وعن الناصريات والانتصار والخلاف والتهذيب الإجماع عليه ، وزاد الآكثرون ومنهم الصدوقان والشيخان وابن زهرة وأدریس والفاضلان



والشهداء وغيرهم ومنهم المصنف ما يوجب الغسل من الاحداث ما عدى الجنابة فلا وضوء معه اجماعاً فتوى ونصاً ( لعموم ) قوله تعالى : ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ) الشامل للمغتسل وغيره ( وللمرسل الصحيح عندهم ) بناءً على كون مراسيل ابن أبى عمير من قسم الصحيح المروى فى الكافى عن ابن أبى عمير عن رجل عن الصادق عليه السلام قال : كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة .

وقد نوقش فيها ( أما الآية ) فبعد تسليم عمومها مخصوصة بما يأتى من الاخبار .

وأما الرواية فيقصور سندها لعدم ثبوت كون مراسيله فى قوة المسانيد كما حكى التصريح بذلك عن المحقق والشهيد الثانى ، مع انه غير صريح فى المطلوب كما اعترف به المحقق والعلامة فى بحث وضوء الميت قائلين : لا يلزم من كون الوضوء فى الغسل إن يكون واجباً ، بل من الجائز أن يكون غسل الجنابة لا يجوز فعل الوضوء فيه وغيره يجوز ، ولا يلزم من الجواز الوجوب .

وتدفعه الصحاح وغيرها من الاخبار المستفيضة ( منها ) الصحيح المروى فى التهذيب عن محمد بن مسلم عن الباقر ( ع ) قال : الغسل يحزى عن الوضوء وأى وضوء أطهر من الغسل ؟ ( ومنها ) الموثق المروى فى التهذيب عن عمار عن الصادق ( ع ) عن الرجل إذا اغتسل عن جنابته ، او يوم الجمعة ، أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده ؟ فقال : لا ، ليس عليه قبل ولا بعد قد اجزأه الغسل ، والمرأة مثل ذلك إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد اجزأها الغسل ، وفى آخر : أى ( العمل الابق - ٦ )



وضوء أطهر من الغسل ؟ وفي آخر : أى وضوء أنقى من الغسل وأبلغ ؟  
وعن أبي الحسن الثالث عليه السلام : لا وضوء للصلاة في غسل يوم الجمعة ولا غيره ،  
وفي المرسل : ان الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة ، وفي آخر : الوضوء  
بعد الغسل بدعة ، وعن الباقر (ع) : الوضوء بعد الغسل بدعة ، وهو  
مذهب السيد والإسكافي وجملة من تأخر ، وقواه المقدس الأردبيلي وصاحب  
المدارك ، ومع ذلك فالعمل على المشهور لكونه أحوط ، مع ان المرسل  
المتقدم أوفق بالشهرة مع اعتباره في نفسه لدعوى جماعة الاجماع على العمل  
بمراسيله ، وادعاء الكشي إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، ويعضده  
ما في الفقه الرضوي ليس في غسل الجنابة وضوء ، والوضوء في كل غسل  
ما خلا الجنابة ، لأن غسل الجنابة فريضة ، ولا تجزئ سائر الأغسال عن  
الوضوء ، لأن الغسل سنة والوضوء فريضة ، ولا تجزئ سنة عن فرض ،  
وغسل الجنابة والوضوء فريضتان فاذا اجتمعا فأكبرهما يجزئ عن أصغرهما ،  
وإذا اغتسلت لغير جنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل ، ولا يجزئك الغسل عن  
الوضوء ، فإن اغتسلت ونسيت الوضوء فتوضأ وأعد الصلاة ، وفي غوالي  
الثاني عن النبي صلى الله عليه وآله كل الأغسال لابد فيها من الوضوء إلا الجنابة ، مع  
الاعتضاد بعموم الآية والاجتماع وعموم ما دل على وجوب الوضوء  
بحدوث أحد أسبابه وبإصالة بقاء الحدث .

ثم بناءً على المشهور الأحوط تقديم الوضوء على الغسل ، وهل التقديم  
مستحب ؟ كما عن النهاية والوسيلة والسرائر والجامع والمعتبر وموضع من  
المبسوط والشرائع والقواعد ، وعن الحلي الاجماع عليه ، أم واجب ؟ كما  
عن ظاهر الصدوق والمفيد والحليين وجهان ، والأخبار المتقدمة في المقام



( مسألة ١ ) إذا شك فى طرو أحد النواقض بنى على العدم ، وكذا إذا شك فى أن الخارج بول أو مذى مثلاً ، إلا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم بأنه بول فإن كان متوضئاً انتقض وضوءه كما مر .

( مسألة ٢ ) إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شىء من الغائط لم ينتقض الوضوء ، وكذا لو شك فى خروج شىء من الغائط معه .

بين مطلق ومقيد بكونه قبله ، وكيف كان : فالمحكى عدم الخلاف على أنه لا تعلق للوضوء بصحة الغسل ، فلو أتم بالتأخير عمداً على القول بالوجوب صح غسله ولزمه الإتيان به لمشروط به من العبادة والله العالم .

قوله قده مسألة ١ : ( إذا شك فى طرو أحد النواقض ... الخ ) مدرك البناء على العدم هو استصحاب الطهارة وعدم الرفع كما تضمنه صحيح زرارة قال ~~عليه السلام~~ فيه : فإذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء ، قلت فإن حرك فى جنبه شىء ولم يعلم به ، قال ( ع ) لا حتى يستيقن أنه قد نام ، حتى يجيئ من ذلك أمر بين وإلا فإنه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين أبداً بالشك ، الحديث ، وفى رواية بكير : وإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدث ، وفى رواية زيد الشحام : فى الخفقة والخفقتين ونحوها غيرها مما هو كثير .

ولو شك فى أن الخارج بول أو مذى فإن كان قبل الاستبراء من البول بنى على أنه بول وانتقض وضوءه ، وإن كان بعد الاستبراء بنى على عدم كونه بولاً لما تقدم مفصلاً فى الاستبراء .

قوله قده مسألة ٢ : ( إذا خرج ماء الاحتقان ... الخ ) أما إذا علم عدم خروج شىء من الغائط معه فعدم ناقضيته لما تقدم من أن الدليل لم يدل على مزيد من ناقضية البول والغائط والريح مما يخرج من أحد السبيلين الأسفلين ، مع



( مسألة ٣ ) القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض وكذا الدم الخارج منهما ، إلا إذا علم أن بوله أو غائطه صار دماً وكذا المذى والودى والودى ، والأول : هو ما يخرج بعد الملاعبة ، والثاني : ما يخرج بعد خروج المني ، والثالث : ما يخرج بعد خروج البول .

استصحاب الطهارة الثابتة قبل خروجه ، وأما إذا شك في خروج شيء معه فيستحب عدمه مع استصحاب الطهارة .

قوله قده مسألة ٣ : ( القيح الخارج من مخرج البول . . الخ ) مدرك عدم نقض المذكورات هو الأصل ، وما قيل من نقضها أو نقض بعضها فهو لأخبار ضعيفة سنداً أو محمولة على التقية عند الأكثر لموافقتها العامة ( كصحيح ) ابن بزيع المروى في التهذيب سئل الرضا ( ع ) عن المذى قال : فأمرني بالوضوء منه ، ثم أعدت عليه في سنة أخرى فأمرني بالوضوء منه ، وقال إن علياً أمر المقداد أن يسأل النبي ﷺ واستحى أن يسأله فقال : فيه الوضوء ( وفي آخر ) عن المذى أينقض الوضوء ؟ قال : إن كان بشهوة نقض ( وفي الخبر ) أن خرج منك على شهوة فتوضأ ، وإن خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء ( وفي الصادق ) إذا قبّل الرجل المرأة من شهوة أو مس فرجها أعاد الوضوء ( وفي آخر ) عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره قال : نقض وضوءه ، وإن مس باطن أحليته فعليه أن يعيد الوضوء ، وإن كان في الصلاة قطع الصلاة ويتوضأ ويعيد الصلاة ، وإن فتح أحليته أعاد الوضوء وأعاد الصلاة .

وبازائها ما هو أوضح سنداً وأكثر عدداً ( ففي الحسن ) المروى في الكافي عن معاوية بن عمار سئل أحدهما ( ع ) عن المذى فقال : لا ينقض الوضوء ولا يغسل منه ثوب ولا جسد ، إنما هو بمنزلة الخياط والبصاق



( مسألة ٤ ) ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى والوذى والكذب والظلم والاكثار من الشعر الباطل والقى والرعاى والتقبيل بشهوة ومس الكلب ومس الفرج ولو فرج نفسه ومس باطن الدر والاحليل

( وفى آخر ) المروى فى الكافى : ان سال من ذكر ك شىء من مذى أو وذى وأنت فى الصلاة فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا تنقض له الوضوء وان بلغ عقيبك فأنما ذلك بمنزلة النخامة ، وكل شىء خرج منك بعد الوضوء فانه من الحيايل أو من البواسير وليس بشىء فلا تغسله من ثوبك إلا أن تقدره ( وفى آخر ) ليس فى المذى من الشهوة ولا من الانعاظ ولا من القبلة ولا من مس الفرج ولا من المضاجعة وضوء ، ولا يغسل منه الثوب ولا الجسد ، الى غير ذلك من الأخبار .

قوله قده مسألة ٤ : ( ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء ... الخ ) مدرك ما ذكروه من الاستحباب فى الموارد المذكورة ورود الأمر بذلك فيها كما رواه فى التهذيب عن الصادق ( ع ) عن رجل أصابه دم سائل قال : يتوضأ ويعيد وان لم يكن سائلا توضأ وبني ( وفى آخر ) الرعاى والقى والتخليل يسيل الدم اذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء ، فان لم تستكرهه لم ينقض الوضوء ( والخبر ) المروى فى التهذيب عن نشيد الشعر هل ينقض الوضوء ؟ أو ظلم الرجل صاحبه أو الكذب ؟ فقال : نعم إلا أن يكون شعراً يصدق فيه أو يكون يسيراً من الشعر الآيات الثلاثة والأربعة ، فاما أن يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء .

وفى التقبيل بشهوة أو مس الفرج : ما تقدم عن قريب .  
وفى ما خرج من الذكر بعد الاستبراء : الخبر المروى فى التهذيب هل يجب الوضوء بما خرج من الذكر بعد الاستبراء ؟ فكتب : نعم .



ونسيان الاستنجاء قبل الوضوء والضحك في الصلاة والتخليل اذا أدى ، لكن الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم ، والأولى أن يتوضأ برجاء المطلقية ولو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً باحد النواقض المعلومة كفى ولا يجب

وفي الوضوء قبل الاستنجاء بالماء : الموثق المروى في التهذيب عن الصادق ( ع ) ان اهرقت الماء ونسيت ان تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء وغسل ذكرك ( والصحيح ) عن الباقر ( ع ) في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره قال : يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء ، والأصح عند المصنف ( قدّه ) عدم الاستحباب وحمل هذه الاخبار على التقية لموافقتها لمذهب العامة مع أن ما بازائها ما هو أصح وأوضح ( ففي الخبر ) المروى في التهذيب سئل الصادق ( ع ) ينقض الرعاف والقي وتنف الابط الوضوء ؟ فقال : وما تصنع بهذا ، هذا هو قول المغيرة بن سعيد ، لعن الله المغيرة يجزيك من الرعاف والقي أن تغسله ولا تعيد الوضوء ، وعنه ( ع ) سئل عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل فقال : ليس في هذا وضوء ، إنما الوضوء من طرفيك الذين أنعم الله بهما عليك .

( ومنها ) الصحيح المروى في الكافي والتهذيب عن الكاظم ( ع ) في الرجل يبول فينسى غسل ذكره ثم يتوضأ وضوء الصلاة ، قال : يغسل ذكره ولا يعيد الوضوء ( وفي الموثق ) الصادق ( ع ) في الرجل يبول وينسى غسل ذكره حتى يتوضأ ويصلي ، قال : يغسل ذكره ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء ( وفي الصحيح ) عن الصادق ( ع ) أبول وأنوضأ وأنسى استنجائي ثم أذكر بعد ما صليت قال : اغسل ذكرك واعد صلواتك ولا تعد وضوءك ولا يخفى انه لما كان لسان الاخبار الآتية لسان بطلان الوضوء باحد الأسباب المذكورة ووجوب اعادته ، كانت نسبتها الى الاخبار الثانية النافية



عليه ثانياً ، كما أنه لو توضحاً احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثاً كفى ولا يجب ثانياً .

للاعادة وعدم بطلان الوضوء التعارض ، فلذا حملها المصنف ( قدّه ) على التقية واعتمد بالأخذ على الثانية لما دللنا عليه من انها أصح سنداً وأوضح دلالة ، لا بلسان افعل مثل توضحاً لكذا ، ليكون طريق الجمع بينهما وبين الاخبار النافية حملها على الاستحباب كما فى كل مورد ورد لإفعل ولا تفعل ، فما ذهب اليه الا كثرون من حملها على الاستحباب جمعاً لا يقتضيه ما كان بمثل هذا اللسان ، وهم أعرف بما ذهبوا اليه ، فعلى ما ذكرنا لو أراد الوضوء لأحد هذه الأسباب المذكورة فالأولى أن يتوضحاً برجاه المطلوبة كما ذكره ( قدّه ) لعدم إحراز المطلوبة بناءً على جواز ورودها للتقية .

وأما ما فرعه عليه من كفاية هذا الوضوء الرجائى لو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد النواقض المعلومة فوجهه ما ذكره من أن الذى يظهر من الاخبار ان الوضوء ماهية واحدة ، فلو أتى به وصادف الحدث رفعه ، ولو أتى به بأى داع من الدواعى ما لم يكن بقصد التقييد المنحل الى الايجاب والسلب ، بل يكون ما نحن فيه من قبيل الاشتباه فى التطبيق ، كما انه لو توضحاً احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثاً كفى ولا يجب ثانياً لما ذكرناه من الوجه .

وما يؤيد ما ذكرناه ما رواه الصدوق فى الفقيه مع اعتقاده صحة مضمون ما أورده من أجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة مع نسيانه ، وما اجمع عليه الأصحاب من أجزاء صوم يوم الشك بنية الندب عن الواجب ، وما ورد من استحباب الغسل أول ليلة من شهر رمضان تلافياً لما عساه فاتته



## فصل في غايات الوضوء آت الواجبة وغير الواجبة

إن الوضوء إما شرط في صحة فعل كالصلاة والطواف ، وإما شرط في كماله كقراءة القرآن ، وإما شرط في جوازه كس كتابة القرآن أو رافع

من الأغسال الواجبة ونحو ذلك ، وعلى كل فرع الاكتفاء بالقربة فالأمر واضح والله العالم .

قوله قده ( فصل : في غايات الوضوءات الواجبة وغير الواجبة ... الخ )  
تمام البحث يتم برسم مسائل :

( الأولى ) وجوب الوضوء للصلاة الواجبة وشرطيته للصلاة مطلقاً واجبة أو مندوبة ( الإجماع ) من المسلمين بل هو من ضروريات الدين مضافاً الى القرآن الكريم والأخبار عن الهداة المعصومين قال سبحانه وتعالى : ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ) وقال ﷺ : إذا دخل الوقت فقد وجب الطهور والصلاة ، وقوله ﷺ : لا صلاة إلا بطهور ، الى غير ذلك من الأخبار التي لا تحصى .

وما سبق الى بعض الأوهام من وجوب الوضوء لصلاة النافلة لترتب الإثم على فعلها بدونه ففاسد ، لأن الإثم إنما يترتب على فعل النافلة من غير وضوء لكونه تشريعاً محرماً ، لا على ترك الوضوء لجواز تركه مع ترك المشروط به ، فكيف يتصور وجوب شرط من غير وجوب مشروط ، نعم ربما يعبر عنه بالوجوب الشرطي لعلاقة التجوز ، فإطلاق الواجب عليه ليس إلا مجازاً كما لا يخفى لمشاركته الواجب في الشرطية وهو عدم صحة الصلاة



لسكراته كالاكل ، أو شرط في تحقق امر كالوضوء . للكون على الطهارة ، أو ليس له غاية كالوضوء الواجب بالنذر والوضوء المستحب نفساً إن قلنا به كما لا يبعد ، اما الغايات للوضوء الواجب : فيجب للصلاة الواجبة أداءاً وقضاءاً

بدونه فهو في حد ذاته مندوب قطعاً وإن كانت الصلاة لا تصح إلا به .  
واما اعتباره في اجزائها المنسية فالظاهر انه يكفي فيه نفس دليل اعتباره في الكل ، إذ ليس هو إلا ذلك الجزء بشروطه المعتمدة ، قام الدليل على كفاية تداركه خارج الصلاة لمن نسيه فيها .

واما اعتباره في سجدة السهو فقد قال في الجواهر في مبحث سجدة السهو بعد كلام طويل : بل في الذكرى والدروس والبيان واللمعة والآلية وحاشيتها للسكرى والروضة وعن غيرها انه يجب فيها ما يجب في سجود الصلاة عدى الذكر فتندرج حينئذ الطهارة وغيرها كما نص عليه بعضهم ، وليس في شيء من الأدلة تعرض لشيء من ذلك ، ودعوى اعتبار جميع هذه الامور في مسمى السجود واضحة الفساد خصوصاً بالنسبة الى البعض ، نعم قد يقال : ان الذمة لما اشتغلت به ييقن توقف العلم ببرائتها على الفرد المتيقن ، بل قد يدعى : انه المنساق من أمر المصل بالسجود لتدارك سهوه ، إذ الظاهر إرادة السجود الصلاة لكن الإنصاف أن للتوقف أو المنع فيما زاد على ما يتحقق به مسمى السجود عرفاً أو شرعاً لعدم ظهور أو انصراف معتد به في شيء من الأدلة فيبقى الإطلاق سليماً مجالاً الى آخر ما ذكره ( قدس ) .

( المسألة الثانية ) في وجوب الوضوء للطواف في حج أو عمرة ولو مندوبين لوجوب إتمامهما ( بالاجماع ) كما في المدارك والمنتهى والتذكرة والغنية والقواعد والخلاف والمسالك والبيان وغيرها . ( والاخبار ) ومنها الصحيح ( العمل الابق - ٧ )



عن النفس أو عن الغير ولا جزائها المنسية ، بل وسجدتي السهو على الأحوط  
ويجب أيضاً للطواف الواجب وهو ما كان جزءاً للحج أو العمرة وإن كانا  
مندوبين ، فالطواف المستحب ما لم يكن جزءاً من أحدهما لا يجب الوضوء له  
نعم هو شرط في صحة صلاته ، ويجب أيضاً بالنذر والعهد واليمين ، ويجب أيضاً  
لمس كتابة القرآن إن وجب بالنذر أو لوقوعه في موضع يجب إخراجه منه  
أو لتطهيره إذا صار متنجساً وتوقف الإخراج أو التطهير على مس كتابته  
ولم يكن التأخير بمقدار الوضوء موجباً لهتك حرمة ، وإلا وجبت المبادرة من

المروى عن محمد بن مسلم عن أحدهما ( ع ) عن رجل طاف طواف الفريضة  
وهو على غير طهر قال : يتوضأ ويعيد طوافه ، وإن كان تطوعاً توضأ  
وصلى ركعتين ( ومنها ) صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام عن رجل  
طاف وهو على غير وضوء فقال : يقطع طوافه ولا يعتد به ( ومنها ) صحيحة  
ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال : لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير  
وضوء إلا الطواف في البيت فإن فيه صلاة والوضوء أفضل ( ومنها ) صحيحة  
رفاعة قال للصادق عليه السلام أشهد شيئاً من المناسك وأنا على غير وضوء ؟ فقال :  
نعم إلا الطواف فإن فيه صلاة .

هذا كله فيما إذا كان الطواف جزءاً من حج أو عمرة وإن كانا مندوبين ،  
وهل هو شرط في صحة الطواف المستحب ؟ كما في النافلة أو شرط لوقوعه  
على الوجه الأكمل فيصح بدونه ؟ قولان ، نعم هو شرط في صحة صلاته  
بلا إشكال .

( المسألة الثالثة ) في وجوب الوضوء بالنذر والعهد واليمين لأدلة  
وجوب الوفاء بها .



دون الوضوء ويلحق به اسماء الله وصفاته الخاصة ، دون اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام وإن كان أحوط ، ووجوب الوضوء فى المذكورات - ما عدا النذر واخويه - إنما هو على تقدير كونه محدثاً وإلا فلا يجب ، وأما فى النذر واخويه فتابع للنذر ، فان نذر كونه على الطهارة لا يجب إلا إذا كان محدثاً ، وإن نذر الوضوء التجديدى وجب وإن كان على وضوء .

( المسألة الرابعة ) فى وجوب الوضوء لمس كتابة القرآن الواجب بنذر وشبهه ، وعليه الأكثر وهو المشهور كما فى المدارك والذخيرة ، وعن ظاهر التبيان وجمع البيان والخلاف والغنية الإجماع عليه ( خلافاً ) للشيخ فى المبسوط وابن ادريس فى السرائر كما عن ابن البراج فقالوا : بالكراهة ( والمعتمد ) الوجوب لما سمعت ولقوله تعالى : ( لا يمسه إلا المطهرون ) ويدل عليه ( الموثق ) المروى فى الكافى والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن قرأ المصحف وهو على غير وضوء قال : لا بأس ولا يمس الكتاب ( وفى ) الخبر الصادق عليه السلام قال لابنه اسماعيل يا بنى إقرأ المصحف فقال : إني است على وضوء فقال : لا تمس الكتاب ومس الورق ، وعن أبى الحسن عليه السلام قال : المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ، ولا تمس خطه ولا تعلقه إن الله تعالى يقول : ( لا يمسه إلا المطهرون ) .

ويختص التحريم بلمس الكتابة ، أما الهامش والورق الخالى منها فلا على المشهور ، وأما حمله وتعليقه فيجوز على كراهية كما فى المنتهى للخبر الأخير ، وظاهر النص والفتوى اختصاص المس بما إذا كان بجزء من البدن فلا يتعدى الى المس بطرف الثوب ، وهل يختص بما تحله الحياة منه ؟ أم يضم غيره ؟ كالشعر والظفر قولان منشأؤهما صدق المس عرفاً وعدمه ، وكذلك يجب الوضوء فى كل مورد يستلزم المس كما ذكره ( قده ) .



( مسألة ١ ) إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاة وضوءاً رافعاً للحدث وكان متوضئاً يجب عليه نقضه ثم الوضوء لكن في صحة مثل هذا النذر على إطلاقه تأمل .

( مسألة ٢ ) وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام : أحدها ، أن ينذر أن يأتي بعمل يشترط في صحته الوضوء كالصلاة ، الثاني ، أن ينذر أن يتوضأ

ولا يخفى أن وجوب الوضوء في الموارد المذكورة إذا كان محدثاً سوى النذر فإنه تابع لقصد ، فإن نذر أن يكون على طهارة فلا يجب إلا إذا كان محدثاً ، وإن نذر الوضوء التجديدي وجب وإن كان على طهارة .

قوله قدّم مسألة ١ : ( إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاة وضوءاً رافعاً ... الخ ) إنما وجب نقض وضوئه مقدّمة لامكان تحصيل الواجب المنذور وهو الوضوء الرافع ولا يتم بدونه ( وأما ) تأمله في صحة مثل هذا النذر على إطلاقه والظاهر أن مراده بالإطلاق تناوله لمثل هذه الصورة التي مآلها وحقيقتها إعدام شيء لإحداث مثله .

قوله قدّم مسألة ٢ : ( وجوب الوضوء بسبب النذر أقسام ... الخ ) لا اشكال في صحة ما ذكره من الأقسام الخمسة ومشروعية النذر فيها حتى في القسم الخامس وهو نذر الوضوء من غير نظر إلى الكون على الطهارة ، لدلالة بعض الأخبار على محبوبيته ومشروعيته لنفسه من غير ملاحظة شيء آخر ، ويدل عليه ما روى عن النبي ﷺ يا أنس أكثر من الطهور يزيدك الله في عمرك ، وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل فانك تكون إذا مت على طهارة شهيداً ( وعن إرشاد الديلمي ) عنه ﷺ أيضاً يقول الله تعالى لمن أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني ، ومن توضأ ولم يصل ركعتين فقد جفاني ، ومن أحدث وتوضأ وصلى ركعتين ولم يدعني فقد جفاني ، ومن



إذا أتى بالعمل الفلانى غير المشروط بالوضوء مثل أن ينذر أن لا يقرأ القرآن إلا مع الوضوء ، فحينئذ لا يجب عليه القراءة ، لكن لو أراد أن يقرأ يجب عليه أن يتوضأ ، الثالث ، أن ينذر أن يأتى بالعمل المكذاتى مع الوضوء كأن ينذر أن يقرأ القرآن مع الوضوء فحينئذ يجب الوضوء والقراءة ، الرابع ، أن ينذر الكون على الطهارة ، الخامس ، أن ينذر أن يتوضأ من غير نظر الى الكون على الطهارة وجميع هذه الأقسام صحيح ، لكن ربما يستشكل فى الخامس من حيث أن صحته موقوفة على ثبوت الإستحباب النفسى للوضوء وهو محل اشكال لكن الأقوى ذلك .

( مسألة ٣ ) لا فرق فى حرمة مس كتابة القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن ولو بالباطن كمسها باللسان أو الأسنان والأحوط ترك المس بالشعر أيضاً وإن كان لا يبعد عدم حرمة .

دعائى ولم أجبه فقد جفوته ولست بزب جاف ( وما روى ) عن نوادر الراوندى عن امير المؤمنين عليه السلام كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إذا بالوا توضأوا أو تيمموا مخافة أن تدركهم الساعة ، وقصور أسانيدنا منجبر بالشهرة ويؤيد ذلك عموم قوله تعالى : ( ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ) وقوله عليه السلام ان المؤمن معقب ما دام متطهراً .

وحكى عن بعضهم ان المستفاد من الأخبار استحباب الوضوء ولو مع عدم قصد الاستدامة ، ومقتضى ذلك استحبابه ولو للتلبس بالطهارة آناً ما ، والانصاف انه لا اشكال فى استفادة ذلك منها والله العالم .

قوله قدح مسألة ٣ : ( لا فرق فى حرمة مس كتابة القرآن ... الخ ) تقدم تحرير المسألة عن قريب فلا نعيده .



( مسألة ٤ ) لا فرق بين المس ابتداءً أو استدامة فلو كانت يده على الخط فحدث يجب عليه رفعها فوراً ، وكذا لو مسه غفلة ثم التفت انه محدث .  
( مسألة ٥ ) المس الماحي للخط أيضاً حرام فلا يجوز له أن يمحوه باللسان أو باليد الرطبة .

( مسألة ٦ ) لا فرق بين أنواع الخطوط حتى المهجور منها كالـكوفي وكذا لا فرق بين أنحاء الكتابة من الكتب بالقلم أو الطبع أو القص بالكاغذ أو الحفر أو العكس .

( مسألة ٧ ) لا فرق في القرآن بين الآية والكلمة ، بل والحرف وإن كان يكتب ولا يقرأ كالآلف في ( قالوا وآمنوا ) بل الحرف الذي يقرأ ولا يكتب اذا كتب كما في الواو الثاني من ( داود ) اذا كتب بواوين وكالآلف في ( رحمن ولقمن ) اذا كتب كرحمان ولقمان .

قوله قده مسألة ٤ : ( لا فرق بين المس ابتداءً واستدامة ... الخ )  
ووجهه ان المفهوم من اخبار المسألة عدم جواز تلاقى سائر اجزاء بدن المحدث مع خط المصحف ، وبعبارة أوضح أن الممنوع منه المعنى المصدري لا إحداثه فقط ، مع ان المس اسم لمطلق الملاقاة .

قوله قده مسألة ٥ : ( المس الماحي للخط أيضاً حرام ... الخ ) وذلك لصديق المس معه عرفاً .

قوله قده مسألة ٦ : ( لا فرق بين انواع الخطوط ... الخ ) وذلك لإطلاق دليله خطأ وكتابة .

قوله قده مسألة ٧ : ( لا فرق في القرآن بين الآية والكلمة بل والحرف ... الخ ) لصديق مس القرآن بمس أبعاضه .



( مسألة ٨ ) لا فرق بين ما كان فى القرآن أو فى كتاب بل لو وجدت كلمة من القرآن فى كاخذ بل أو نصف الكلمة كما اذا قص من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسها أيضاً .

قوله قده مسألة ٨ : ( لا فرق بين ما كان فى القرآن أو فى كتاب ... الخ )  
مدرك عدم الفرق بين ما كان فى المصحف أو فى غيره صدق اسم القرآن على الجميع ، وكونه فى المصحف مما لا وجه له ، لأن المموس فى المصحف ليس إلا بعضه ، ومع هذا فهو حرام كما لا يخفى ، فثله ما لو وجد آية أو بعضها ولو كلمة منه فى غيره لصدق اسم القرآن عليها حقيقة .

واما المقتبس فهو قسمان ( أحدهما ) ما لم يغيره الاقتباس عن معناه الأصلي من نحو قول الشاعر :

إن كنت أزمعت على هجرنا ما غير ما جرم ( فصر جميل )  
وان تبدلت بنا غيرنا ( فحسبنا الله ونعم الوكيل )  
فانه فى هذين البيتين باق على أصله كما لا يخفى ( الثانى ) ان يخرج عن معناه الى مناسب له كقول ابن الرومى :

لأن اخطأت فى مدحك ما أخطأت فى منى  
لقد أنزلت حاجاتى ( بواد غير ذى زرع )

فان معناه فى القرآن واد لا ماء فيه وفى الشعر جناب لا خير فيه ، وبالجملة ان كان المقتبس من القرآن تاماً خالياً من التغير والتبديل وصدق عليه اسم القرآن عند التبادر جرى عليه حكم المس ، لعموم الأدلة من الإجماع والكتاب والسنة المانعة من المس للقرآن من دون فرق فى ذلك بين أن يكون إقتباساً أو لا ، لمكان التعظيم والإحترام ، نعم إذا كان ناقصاً أو متغيراً بنوع ما ، لا يجرى عليه الحكم لعدم صدق الاسم وإن كان الاحوط فى المتغير



( مسألة ٩ ) في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناط قصد الكاتب

الغير المخل مراعات التعظيم والتفخيم كقول الشاعر :

قد كان ما خفت أن يكونا أنا الى الله راجعونا

والله أعلم بحقائق أحكامه .

قوله قدم مسألة ٩ : ( في الكلمات المشتركة بين القرآن ... الخ ) الظاهر أن ما كان على أسلوب القرآن مستعملاً في كلام الأدميين نحو قوله تعالى : ( وقال نوح ) ( وقال موسى ) ( وادخلوها بسلام آمنين ) وامثالها لا بد فيه من الرجوع الى قصد الكاتب وإن كان على أسلوب القرآن لأنه اعرف بقصده ، نعم إذا لم يتمكن من الرجوع الى الكاتب لا بأس بالرجوع الى القرائن الخارجية ، وأما المعلوم بالضرورة أنه قرآن فلا يحتاج في تعيينه الى قصد الكاتب قطعاً لمعلوميته يقيناً .

( وما قيل ) من أن مجرد المعلومات لا تقضى بكونه قرآناً ما لم يعلم قصد الكاتب لجواز أن يتكلم الإنسان بالفاظ القرآن ويدرجه في كلامه ، كما هو الشأن فيمن يتكلم بكلام غيره قاصداً مطلق التكلم إلا أنه اختار ذلك لفصاحته وبلاغته وتأديته تمام المعنى المقصود ، فلذا ترى المصنفين قد يأتى بعضهم بكلام غيره لا على وجه الحكاية ، بل على أنه كسائر كلامه الذي هو من انشائه ، فلو أتى في خطبة كتابه بالحمد لله رب العالمين وساق بقية السورة بقصد الحمد بها والثناء على الله تعالى وطلب الاستعانة والهداية منه كان داخلاً في جملة الخطبة ، ولم يكن المقصود به إيراد سورة الفاتحة وإن اختار الإتيان بالفاظها للزينة الظاهرة فلا يتعين بذلك كون المكتوب قرآناً بنفس الكتابة . انتهى .

( ممنوع ) لما قلناه من أن اناطة الحكم على صدق الاسم ، ولا شك أن



الفاتحة وآية الكرسى والمباهلة وامثالها من الآيات التى يقطع بالضرورة بكونها قرآناً لا يغيرها قصد الكاتب قطعاً ، كيف لا والقصود انما تؤثر فى الأحكام لا فى الموضوعات ، أترى لو بنى انسان حماماً مثلاً بجميع آلاته وصفاته بقصد الرباط أو الدكان أو الدار أكان يسمى رباطاً أو دكاناً أو داراً تبعاً لقصد البانى ؟ كلا بل الوجدان يقضى بكونه حماماً يقيناً ولا يؤثر القصد فيه شيئاً قطعاً فمن ثم (قال الفخر) فى الإيضاح عند شرح قول العلامة : ولو قال : ( ادخلوها بسلام آمنين ) فى الصلاة بقصد القرآنية جاز ، وان قصد التفهيم وان لم يقصد سواء بطل على إشكال ، منشأ الإشكال من أنه لا يخرج عن القرآن بالقصد ، ومن انه لم يقصد القرآن فلا يكون قرآناً ، ثم حكى اختلاف المتكلمين فى أن القرآن هل يخرج عن كونه قرآناً بالقصد ام لا ؟ ثم قال : وهذا مبنى على ان المموس هل هو عين ما أوجده الله أو حكاية عنه فأبو على وأبو الهذيل على الأول وإلا لبطلت المعجزة لقدرتنا على مثله ، وأبو هاشم على الثانى لاستحالة بقاء الكلام انتهى فهو وان كان غير سديد لأن بطلان المعجزة ليس منوطاً بالعينية أو الحكاية ، بل إنما هو باعتبار وجود فرد مماثل له وهو مستحيل ، تعجز البلغاء عن مماثلته ، وتقصر عن مباراته ، وان لم يكن عين ما أوجده الله ، لما قيل من أنه خلقه بلا آلة وهذا المقرّو الآن من الأفعال البشرية اللسانية إلا انه كلام الله قطعاً ، ولذا يصدق عليه اسم القرآن يقيناً وإن جرت به الألسن وكتب فى الأوراق والألواح على أن المموس هو المكتوب ، ولا شك انه عين ما أوجده الله تعالى وان كانت



( مسألة ١٠ ) لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ واللوح والأرض والجدار والثوب بل وبدن الإنسان ، فإذا كتب على يده لا يجوز مسه عند الوضوء ، بل يجب محوه أولاً ثم الوضوء .

( مسألة ١١ ) إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه لأنه ليس خطأ ، نعم لو كتب بما يظهر أثره بعد ذلك ، فالظاهر حرمة كياه البصل فإنه لا أثر له إلا إذا أحى على النار .

( مسألة ١٢ ) لا يحرم المس من وراء الشيشة وإن كان الخط مرئياً ، وكذا إذا

موضوعة للتلفظ بها كما لا يخفى ، فالرجوع في المعلوم كونه قرآناً إلى قصد الكتاب لا أرى له وجها فتأمل والله العالم بحقائق أحكامه .

قوله قده مسألة ١٠ : ( لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ ... الخ ) مدرك عدم الفرق صدق القرآنية في جميع ما ذكر من المكتوب عليه ، نعم يشكل ما ذكره من وجوب المحو فيما إذا كتب على يده لعدم جواز مسه ، بل هو مخير بين ذلك وبين الوضوء ارتماساً وعدم المحو .

قوله قده مسألة ١١ : ( إذا كتب على الكاغذ بلا مداد ... الخ ) الظاهر أن حكم الصورة الثانية وهي ما لو كتب بماء البصل حكم الصورة الأولى من عدم المنع من مسه ، لعدم صدق الكتابة عرفاً ليحرم مسها ، نعم لا بأس بالإحتياط بالترك فيها .

قوله قده مسألة ١٢ : ( لا يحرم المس من وراء الشيشة ... الخ ) نعم لا اشكال في عدم حرمة المس في الصورة المذكورة لعدم كونه مساً للكتابة إلا في الصورة الأخيرة وهي ما لو نفذ المداد في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر فإنه مس للكتابة حقيقة ، ولا فرق بين الطرد والعكس لا إطلاق حرمة المس .



وضع عليه كاغذ رقيق ىرى الخط تحته ، وكذا المنطبع فى المرأة ، نعم لو نفذ المداد فى الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر لا يجوز مسه خصوصاً إذا كتب بالعكس فظهر من الطرف الآخر طرداً .

( مسألة ١٣ ) فى مس المسافة الخالية التى يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلاً اشكال أحوطه الترك .

( مسألة ١٤ ) فى جواز كتابة المحدث آية من القرآن بأصبعه على الأرض أو غيرها اشكال ولا يبعد عدم الحرمة ، فإن الخط يوجد بعد المس وأما الكتابة على بدن المحدث وإن كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة خصوصاً إذا كان بما يبق أثره .

( مسألة ١٥ ) لا يجب منع الأطفال والمجانين من المس إلا إذا كان بما

---

قوله قده مسألة ١٣ : ( فى مس المسافة الخالية ... الخ ) الظاهر عدم الاشكال فى جواز مسها .

قوله قده مسألة ١٤ : ( فى جواز كتابة المحدث آية من القرآن بأصبعه ... الخ ) الظاهر عدم الإشكال فى جواز كتابة المحدث الآية من القرآن على الأرض أو غيرها ، لما ذكره من أن الخط يوجد بعد المس ، وأما الكتابة على بدن المحدث فالظاهر حرمتها وإن كان الكاتب متطهراً ، لأنه من التسبب الى مماسة المحدث للكتابة ، والتسبب الى الحرام حرام .

قوله قده مسألة ١٥ : ( لا يجب منع الأطفال والمجانين من المس ... الخ ) قال المحقق فى المعتبر ، والعلامة فى المنتهى والتحرير والتذكرة ، والشهيد فى الذكرى بوجوب منع الصبي عن مس المصحف ، وجزم الشهيد فى الروض والسيد فى الشرح كما عن نهاية الاحكام وشرح الدروس بالعدم ، ويظهر من الشيخ فى المبسوط التوقف مع حكمه بكراهة المس ، بل ظاهر الأكثر ذلك



يعد هتكاً ، نعم الاحوط عدم النسب لمسهم ، ولو توضأ الصبي المميز فلا اشكال في مسه بناءً على الأقوى من صحة وضوئه وسائر عباداته .

( مسألة ١٦ ) لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن حتى

( والمعتمد ) عدم الوجوب للأصل وعدم منع السلف الصبيان من المس ، مع شدة مسيس الحاجة اليه في التعلم والتعليم والحفظ ، ويلزم منه العسر والخرج والضيق الممنوع على غير المكلف ، خصوصاً على القول بعدم ارتفاع حدثه لعدم شرعية عباداته حتى يبلغ ، فتكون الكلفة في حقه أشد من المكلف القادر على الرفع ، مع أنه قد صرح المحقق والعلامة بجواز لبس الحرير للصبيان لحديث رفع القلم وارتفاع التكليف ، ومنعوا دلالة الحديث المشهور المتضمن لتحريم الحرير على الذكور على الوجوب لاختصاصه بالمكلف ، وإصالة عدم تكليف الولي وهو بعينه قائم في محل النزاع ، بل ربما كانت الثانية أولى بالمنع لما روى عن جابر قال كنا ننزعه - أي الحرير - عن الصبيان ونتركه على الجوارى ( وهذا ) كله إذا لم يستلزم تمكينهم منه الهتك ، والا حرم لما علم ضرورة أن الولي يجب عليه منع الصبي عن اللعب بالمصحف ومن ملاقاته إياه بالنجاسة والاستخفاف والاهانة له والامتهان فيه ، بل وغيره فضلاً عنه ، وليس هذا إلا لأن المناط في الحكم ليس إلا التعظيم للقرآن والتفخيم ، وله في الشرع نظائر كثيرة ، نحو منعه من قتل النفس المحترمة والسرقه المحرمة والزنا واللواط والملاهي المحرمة وما أشبهها ، ومن هذا القبيل وجوب تنبيه الغافل ومنعه عن إرادة شيء يلحقه به ضرر على نفسه أو ماله أو عرضه والله العالم .

قوله قده مسألة ١٦ : ( لا يحرم على المحدث مس غير الخط من

ورق ... الخ ) لا يخفى أن ما يقتضيه الأصل جواز مس الورق والهامش



ما بين السطور والجلد والغلاف ، نعم يكره ذلك كما أنه يكره تعليقه وحمله .  
( مسألة ١٧ ) ترجمة القرآن ليست منه بأى لغة كانت فلا بأس بمسها

والجلد من المصحف وحمله وتعليقه وعلامات السور وفواصل السطور والآيات ( ويعضده ) رسالة حريز عن أبى عبدالله عليه السلام قال : كان اسماعيل ابن أبى عبدالله عليه السلام عنده فقال : يا بنى أقرأ المصحف فقال : انى لست على وضوء فقال لا تمس الكتاب ومس الورق وأقرأه ( وموثقة ) الحسين بن المختار قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قرأ فى المصحف وهو على غير وضوء قال : لا بأس ولا يمس الكتاب ( وفى الفقه الرضوى ) ولا تمس القرآن إذا كنت جنباً أو على غير وضوء ومس الورق ( وفى المعتبر ) ان جواز ذلك مذهب فقهاءنا ( وفى المنتهى ) انه قول علمائنا ، خلافا لما يحكى عن المرتضى فاختار المنع تمسكاً برواية ابراهيم بن عبد الحميد عن أبى الحسن عليه السلام قال : المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تمس خيطه ولا تعلقه ان الله يقول : ( لا يمسه إلا المطهرون ) .

وربما يستدل له برواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقرآن من القرآن ما شاءا إلا السجدة ( وهو ) لا يقاوم الأصل المعتضد بالإجماعين المنقولين والروايتين المزبورتين ، فيتعين حمل هاتين الروايتين على التقية أو الكراهة وخوف استلزامه إصابة اليد ، لأن من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه وهو الأولى على أنه هو الذى يقتضيه الجمع العرفى والله العالم .

قوله قدس مسأله ١٧ : ( ترجمة القرآن ليست منه ... الخ ) مدرك عدم حرمة مس ترجمة القرآن هو أن الترجمة ليست بقرآن فلا تلحقها أحكامه ، مع جريان أصل البراءة من الحرمة فيها ( ثم ) ان جماعة الحقوا لفظ الجلالة



على المحدث ، نعم لا فرق في اسم الله تعالى بين اللغات .

بالقرآن بل ألحقوا به جميع أسماء الله المختصة به ( وعلمه ) في الجواهر بظهور النهي عن المس للقرآن في التعظيم ، بل كعاد يكون صريح الآية ، ولا ريب ان لفظ الجلالة ونحوه أحق بالتعظيم من سائر ألفاظ القرآن كما هو واضح لا يحتاج الى البيان لأنه خير الأسماء ولهذا اختص به ( واعترضه ) بعض المحققين : بمنع الأولوية نظراً الى جواز تلفظ الجنب والحائض بها مع حرمة تلفظهما بالعزائم ، فاعل لألفاظ الكتاب مدخلا ، ثم قال : **ولكن** الإنصاف ان المستفاد من الآية ان المناط كرامة القرآن وشرافته فالفحوى حينئذ تامة ( وفيه أولا ) انه ان انكر دلالة الآية على حرمة مس كتابه القرآن فلا يبقى وجه للتمسك بفحواها ( وثانياً ) انه بعد تسليم دلالتها على ذلك لا ينهض المناط الذي ذكره لدفع المناقشة ، لأن عدم جواز المس بغير طهارة من قبيل التعظيقات التوقيفية التي ليس للعقل مسرح في الحكم بها ، وقد جعل الشارع لكل من الامور العظيمة الشريفة نوعاً من التعظيم لم يجعله لغيره ، فهل ترى ان مس يد النبي ﷺ بغير وضوء محرم أو مكروه ؟ وعلى هذا القياس غيره ، فمجرد كون المناط هو التعظيم لا يجدى ، وقد ذكر هو ( ره ) جواز تلفظ الجنب والحائض بلفظ الجلالة مع عدم جواز تلفظهما بالعزائم ، ومثله الفرق بين سور العزائم وغيرها من القرآن في جواز قراءة الجنب والحائض ( ثم ) ان بعض من ألحق أسماء الله الخاصة به بالكتاب العزيز ذكر في إلحاق أسماء الانبياء والأئمة ( ع ) وجهين .

وعلى كل فالحاق اسمه تبارك وتعالى وأسماء أنبيائه والأئمة ( ع ) اذا لم تكن في القرآن بالقرآن للمحدث بالأصغر استناداً الى التعظيم المطلوب ففيه من الضعف ما لا يخفى ، لمخالفة الحكم للأصل خرج منه القرآن للدليل القاطع



( مسألة ١٨ ) لا يجوز وضع الشىء النجس على القرآن وإن كان يابساً لأنه هتك ، وأما المتنفس فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة فيجوز للمتوضىء أن يمس القرآن باليد المتنجسة وإن كان الأولى تركه .

( مسألة ١٩ ) إذا كتبت آية من القرآن على لقمة خبز لا يجوز للمحدث أكله ، وأما للمتطهر فلا بأس خصوصاً إذا كان بنية الشفاء أو التبرك .

---

فيبقى ما عداه مندرجاً تحت الإباحة كما هو المشهور بين الأصحاب من اختصاص حرمة المس بالقرآن وعدم تحريم مس اسم الله على المحدث بالأصغر ، وإن اعتبر بعضهم الحرمة بلفظ الجلالة ، وهو وإن ناسب التعظيم إلا أن الدليل لا ينهض حجة عليه فتأمل ، وإن كان القول به لا يخلو من وجه لقوله تعالى ( ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب ) والله العالم .

قوله قده مسألة ١٨ : ( لا يجوز وضع الشىء النجس على القرآن ... الخ ) لا يفرق فى الحكم بين النجس والمتنجس ، بل الحكم يدور مدار الهتك وعدمه فان استلزم الهتك حرم فيها معاً ، وإلا فلا .

قوله قده مسألة ١٩ : ( إذا كتبت آية من القرآن على لقمة خبز ... الخ ) وذلك لما تقدم من عدم الفرق فى حرمة المس بين ما كان بظاهر البدن أو بباطنه لإطلاق دليله .



## فصل في الوضوءات المستحبة

( مسألة ١ ) الأقوى كما اشير اليه سابقاً كون الوضوء مستحباً في نفسه وان لم يقصد غاية من الغايات حتى الكون على الطهارة وإن كان الأحوط قصد أحداها .

( مسألة ٢ ) الوضوء المستحب أقسام : أحدها ، ما يستحب في حال الحدث الأصغر فيفيد الطهارة منه ، الثاني ، ما يستحب في حال الطهارة منه كالوضوء التجديدي ، الثالث ، ما هو مستحب في حال الحدث الأكبر وهو لا يفيد طهارة وإنما هو لرفع الكراهة أو لحدوث كمال في الفعل الذي يأتي به كوضوء الجنب للنوم ووضوء الحائض للذكر في مصلاتها ، أما القسم الأول فلامور : الأول ، الصلوات المندوبة وهو شرط في صحتها أيضاً ، الثاني ،

---

قوله قدمه : فصل في الوضوءات المستحبة مسألة ١ : ( الأقوى كما اشير اليه سابقاً كون الوضوء مستحباً في نفسه .. الخ ) تقدمت المسألة بأدلتها مفصلة فراجع .

قوله قدمه مسألة ٢ : ( الوضوء المستحب أقسام ... الخ ) لا يخفى ان ما عدا ما تقدم من الوضوءات الواجبة مندوب وهو امور :

( الأول ) للصلاة المندوبة ولا شك في استحباب الوضوء لها للإجماع المنقول على لسان جماعة ، بل لا يبعد أن يكون محصلاً ، والأخبار المتواترة منها قوله ﷺ : لا صلاة إلا بطهور .

( الثاني ) للطواف المستحب لما رواه زرارة عن أبي جعفر ﷺ قال :



الطواف المندوب وهو ما لا يكون جزءاً من حج أو عمرة ولو مندوبين وليس شرطاً فى صحته ، نعم هو شرط فى صحة صلاته ، الثالث ، التهيؤ للصلاة فى أول وقتها أو أول زمان إمكانها إذا لم يمكن اتيانها فى أول الوقت ، ويعتبر أن يكون قريباً من الوقت أو زمان الامكان بحيث يصدق عليه التهيؤ ، الرابع ، دخول المساجد

سأله عن الرجل يطوف بغير وضوء أيمتد بذلك الطواف ؟ قال : لا ونحوه غيره .

( الثالث ) لدخول المساجد لما رواه فى الفقيه مرسلان فى التوراة مكتوباً : ان بيوتى فى الأرض المساجد فطوبى لعبد تطهر فى بيته ثم زارنى فى بيتى ، والمرسلان العلاء بن الفضيل عن أبى جعفر عليه السلام قال اذا دخلت المسجد وأنت تريد أن تجلس فيه فلا تدخل إلا وأنت طاهر ونحوه غيره ، مع ما ورد من استحباب ركعتين تحية المسجد ولا تصح إلا بوضوء كما عرفت ، وأما استحبابه لزيارة المشاهد المشرفة والعتبات المقدسة فيستفاد من مراجعة كتب الزيارات وأمثالها مما يتعلق بمثل هذه المواضع ، بل يستفاد ذلك من الأمر بالغسل اذا أراد الانسان زيارتها ولبس الثياب النظيفة مع الوقار والسكينة فلا أقل من الوضوء ، وكذا يستفاد من ذلك استحبابه لزيارتهم ( ع ) من بعيد المكان والإيماء بالسلام اليهم ( ع ) والله اعلم .

( الرابع ) للسمى فى حاجة لصحيح عبدالله بن سنان عن أبى عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول : من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم تقض حاجته فلا يلوم الا نفسه ، وفى المرسل انى لا عجب ممن يأخذ فى حاجة وهو على غير ( العمل الابقى - ٩ )



« الخامس ، دخول المشاهد المشرفة » السادس ، مناسك الحج بما عدا الصلاة والطواف ، السابع ، صلاة الأموات « الثامن ، زيارة أهل القبور » التاسع ، قراءة القرآن أو كتبه أو لمس حوشيه أو حمله

وضوء كيف تقضى حاجته ؟ ! ونحوه مثله مضافاً الى الشهرة المحكية في كلام بعضهم .

( الخامس ) للنوم للصادق ( ع ) من تطهر ثم آوى الى فراشه بات وفراشه كسجده ، وزاد في الفقيه في آخر : فان ذكر أنه ليس على وضوء فتيمم من دثاره كائناً ما كان لم يزل في صلاة ما ذكر الله .

( السادس ) لنوم الجنب لصحيح الحلبي قال عن الصادق عليه السلام عن الرجل أينبئ له أن ينام وهو جنب ؟ فقال : يكره ذلك حتى يتوضأ ، وفي الموثق عن الجنب يجنب ثم يريد النوم قال : ان أحب أن يتوضأ فليفعل ، والغسل أحب الى وأفضل من ذلك ، فان هو نام ولم يتوضأ ولم يغتسل فليس عليه شيء ان شاء الله .

( السابع ) للجنب اذا أراد الأكل أو الشرب لما رواه عبد الرحمان بن ابي عبدالله أياكل الجنب قبل أن يتوضأ ؟ قال انا لنكسل ، ولكن ليغسل يده والوضوء أفضل ، والصحيح الباقرى المروى في الفقيه : اذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ .

( الثامن والتاسع ) للجنب إذا أراد ان يغسل ميتاً ولما يغتسل ، وغسل الميت إذا أراد أن يأتي أهله قبل الغسل لخبر شهاب بن عبد ربه عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته عن الجنب يغسل الميت ؟ ومن غسل ميتاً أله أن يأتي أهله ثم يغتسل ؟ فقال : هما سواء لا بأس بذلك اذا كان جنباً غسل يديه وتوضأ وغسل الميت ، وان غسل ميتاً وتوضأ ثم أتى أهله يجزيه غسل واحد لهما .



١٠ العاشر ، الدعاء وطلب الحاجة من الله تعالى ، الحادى عشر ، زيارة الأئمة عليهم السلام ولو من بعيد ، الثانى عشر ، سجدة الشكر أو التلاوة ، الثالث عشر ، الأذان والاقامة والاظهر شرطيته فى الاقامة ، الرابع عشر ، دخول الزوج على الزوجة ليلة الزفاف بالنسبة الى كل منهما

( العاشر ) لجماع المحتلم لقوله ﷺ يكره أن يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذى رآه فان فعل ذلك وخرج الولد مجنوناً فلا يلومن إلا نفسه ، وهو كما ترى صريح فى إرادة الغسل إلا أن الشهيد فى الروضة واللمعة ذكره دليلاً على استحباب الوضوء والله أعلم .

( الحادى عشر ) للجنب إذا أراد المعاودة للجماع لقول الصادق عليه السلام فى مرسل ابن أبى نجران إذا أتى الرجل جاريته ثم أراد أن يأتى الأخرى توضأ ، وللخبر المروى فى كشف الغمة عن أبى الحسن الثانى أن أبا عبد الله عليه السلام كان إذا أراد أن يجمع يعاود توضأ للصلاة .

( الثانى عشر ) لجماع الحامل لقوله ﷺ يا على إذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلا وأنت على وضوء فان قضى بينكما بولد يكون أعشى القلب بخيل اليد . ( الثالث عشر ) قبل غسل الجنابة لما رواه أبو بكر الحضرمى عن أبى جعفر عليه السلام قال سألته كيف أصنع إذا أجنبيت ؟ قال : اغسل كفيك وفرجك وتوضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل .

( الرابع عشر ) لزفاف المرأة على زوجها لقول أبى جعفر ( ع ) إذا دخلت عليك فرم قبل أن تصل اليك أن تكون متوضئة ثم لا تصل اليها حتى تتوضأ ، وفيه دلالة على استحباب الوضوء للزوج أيضاً ، بل يستحب لها أن يصلى كل واحد منهما ركعتين ولا بد فيهما من الوضوء كما قدمنا .



« الخامس عشر ، ورود المسافر على أهله فيستحب قبله » السادس عشر ، النوم  
« السابع عشر ، مقاربة الحامل » الثامن عشر ، جلوس القاضي في مجلس القضاء  
« التاسع عشر ، الكون على الطهارة

( الخامس عشر ) لتغسيل الميت لصحيح حريز قال اخبرني ابو عبدالله عليه السلام قال : الميت يبدأ بفرجه ثم يتوضأ وضوء الصلاة ونحوه مثله .  
( السادس عشر ) لإدخال الميت القبر لما رواه عبدالله الحلبي ومحمد بن مسلم عن الصادق ( ع ) توضأ اذا دخلت الميت القبر ونحوه غيره .  
( السابع عشر ) للحائض عند كل صلاة وفيه أخبار كثيرة منها ما رواه زرارة عن ابي جعفر ( ع ) قال : اذا كانت المرأة طامثاً فلا يحل لها الصلاة وعليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند كل وقت صلاة ثم تقعد في موضع طاهر تذكر الله سبحانه ، وظاهره كما سمعت يقضى بالوجوب كما هو قضية الأمر ونحوه مثله ، الا أن في بعضها ينبغي للحائض أن تتوضأ وهو ظاهر في الاستحباب وان استعمل في الوجوب ولذا يعزى الى الصدوق القول بالوجوب ، الا أن الاستحباب هو المشهور بل لا يبعد أن يكون اجماعاً ، بل السيرة على خلافه فانما لم نر أحداً يأمر به على سبيل الوجوب والله العالم .

( الثامن عشر ) لقراءة القرآن لقول الصادق ( ع ) لما رواه محمد بن الفضيل في قرب الإسناد قال : سألت أبا الحسن عليه السلام اقرأ المصحف ثم يأخذني البول فاقوم فابول واستنجى واغسل يدي واعدود الى المصحف وقرأ فيه ؟ قال : لا حتى تتوضأ للصلاة ، ونحوه مثله مع ما فيه من التعظيم والتفخيم والفرار من المس المحذور كما تقدم .

( التاسع عشر ) لمس القرآن وحمله وتعليقه لما تقدم من وجوب الوضوء للمس والاستحباب للحمل والتعليق لرواية ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمة .



والعشرون ، مسكتابة القرآن فى صورة عدم وجوبه وهو شرط فى جوازه كما

( العشرون ) للكون على الطهارة لما اشتهر عنه عليه السلام من أحدث ولم يتوضأ فقد جفانى ، ونحوه مثله بل فى كشف اللثام : وكأنه لا خلاف فيه كما عن جماعة الإجماع عليه .

( الحادى والعشرون ) لصلاة الجنائزة لما رواه عبد الحميد عن أبى الحسن عليه السلام عن الرجل يصلى على الجنائزة على غير وضوء ، فقال : يكون على طهر أحب الى ، وهو المشهور بين الأصحاب ، بل عليه الإجماع كما عن التذكرة والمنتهى .

( الثانى والعشرون ) لأفعال الحج لما رواه معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام لا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء ، إلا الطواف فإنه فى صلاة ، والوضوء أفضل ، ونحوه مثله خصوصاً فى السعى والرمى والوقوف .  
( الثالث والعشرون ) لمريد السفر لما روى من أنه يصلى ركعتين ثم يعم ويتحنك ويخرج .

( الرابع والعشرون ) للقادم من السفر لما روى : من قدم من سفره فدخل على أهله من غير وضوء فرأى ما يكره فلا يلوم إلا نفسه .  
( الخامس والعشرون ) لجلوس القاضى للقضاء كما ذكره بعض الأصحاب ولم أعثر له على مستند .

( السادس والعشرون ) لخروج المذى لما تقدم ولا أقل حمل أخباره على الاستحباب .

( السابع والعشرون ) للرعاف والقيء ولتخليل الأسنان المخرج للدم لقول الصادق عليه السلام الرعاف والقيء والتخليل يسيل الدم إذا استكرهت شيئاً



مر وقد عرفت أن الأقوى استحبابه نفسياً أيضاً ، وأما القسم الثاني فهو الوضوء

ينقض الوضوء ، وإن لم تستكرهه لم ينقض الوضوء .

( الثامن والعشرون ) للضحك لما رواه سماعة عن الصادق عليه السلام قال سألته عما ينقض الوضوء ؟ فقال : الحدث تسمع صوته أو تجد ريحه ، والقرقرة في البطن إلا شيئاً تصبر عليه ، والضحك في الصلاة ، والقيء .

( التاسع والعشرون ) الكذب والظلم والإكثار من إنشاد الشعر الباطل لقول الصادق عليه السلام في خبر سماعة المروى في التهذيب قال سألته عن نشيد الشعر هل ينقض الوضوء ؟ أو ظلم الرجل صاحبه أو الكذب ؟ فقال : نعم إلا أن يكون شعراً يصدق فيه أو يكون يسيراً من الأشعار ، الآيات الثلاثة أو الأربعة ، فاما أن يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء .

( الثلاثون ) خروج الودي لقول الصادق عليه السلام في حسنة ابن سنان : والودي فيه الوضوء .

( الحادي والثلاثون ) مس باطن الدبر وباطن الإحليل لحمل قول الصادق ( ع ) حين سأله عمار عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره قال : نقض وضوءه ، وإن مس باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء ، وإن كان في الصلاة قطع الصلاة وتوضأ وأعاد الصلاة ، وإن فتح إحليله أعاد الوضوء والصلاة على الإستحباب .

( الثاني والثلاثون ) التقبيل بشهوة ومس باطن الفرج لقول الصادق عليه السلام إذا قبّل الرجل المرأة بشهوة أو مس فرجها أعاد الوضوء .

( الثالث والثلاثون ) قبل الأغسال المسنونة لقول الصادق ( ع ) كل غسل قبله وضوء .



للتجديد والظاهر جوازه ثالثاً ورابعاً فصاعداً ايضاً ، واما الغسل فلا يستحب فيه التجديد بل ولا الوضوء بعد غسل الجنابة وان طال المدة .

( الرابع والثلاثون ) لنامى الاستنجاء قبل الوضوء للموثق الصادق المروى فى التهذيب : إن أهرقت الماء ونسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء وغسل ذكرك ، والصحيح الباقرى المروى فى التهذيب أيضاً فى الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره قال : يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء وأوجه الصدوق إذا كان من البول خاصة أخذاً بظاهر الخبرين ، وتدفعه الصحاح منها ( الصحيح ) الكاظمى المروى فى الكافى والتهذيب فى الرجل يبول فينسى غسل ذكره ثم يتوضأ وضوء الصلاة قال : يغسل ذكره ولا يعيد الوضوء ( وفى الموثق ) الصادق فى الرجل يبول وينسى غسل ذكره حتى يتوضأ ويصلى قال : يغسل ذكره ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء . ( وفى الصحيح ) الصادق أبول وأتوضأ وأنسى استنجائى ثم أذكر بعد ما صليت قال : اغسل ذكرك وأعد صلاتك ولا تعد وضوءك .

( الخامس والثلاثون ) لمصاحفة المجوسى لقول الصادق ( ع ) ان مصاحفتهم تنقض الوضوء .

( السادس والثلاثون ) للتأهب لصلاة الفرض قبل وقتها كما فى جملة من كتب الاصحاب ، وروى الشهيد فى الذكرى : ما وقر الصلاة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت .

( السابع والثلاثون ) لكتابة القرآن لما رواه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام أيمل للرجل أن يكتب القرآن فى الواح والصحيفة على غير وضوء ؟ قال : لا ، ولا أقل من الحمل على الاستحباب .

( الثامن والثلاثون ) للغضب لما روى عن النبى ﷺ إذا غضب أحدكم فليتوضأ .



وأما القسم الثالث فلأمور ( الأول ) لذكر الحائض في مصلاتها مقدار

( التاسع والثلاثون ) لزيارة قبور المؤمنين كما في كتب جملة من الأصحاب منهم الشهيد في النفلية والعلامة في المنتهى وغيره بل عن بعضهم أنه المشهور . ( الأربعون ) بعد الاستنجاء بالماء المتوضىء قبله ، وإن كان قد استجمر لما رواه جماعة عن الصادق ( ع ) في الرجل ينسى أن يغسل دبره بالماء حتى صلى إلا أنه قد تمسح بثلاثة أحجار قال : إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الوضوء وليعد الصلاة ، وإن كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلاها فقد جازت صلاته وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة .

( الحادى والأربعون ) للتجديد وفيه روايات منها قولهم ( ع ) الوضوء على الوضوء نور على نور ، ومن جدد وضوءه من غير حدث جدد الله توبته من غير استغفار ، وهو إجماعى كما في المدارك والذخيرة والبحار وعن المنتهى وغيره مع استفاضة النصوص بذلك ( ففى ) الكاظمى أن من توضأ للمغرب مجدداً كان ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في يومه إلا الكبائر ( وفى ) الصادقى : الطهر على الطهر عشر حسنات ( وفى ) الرضوى : تجديد الوضوء لصلاة العشاء يمحوا لا والله وبلى والله ( وعن ) النبى ﷺ : أنه كان يجدد الوضوء لكل فريضة وكل صلاة ، والأظهر اختصاص ذلك بالوضوء دون الغسل .

ثم التجديد مع الفصل بصلاة ولو نافلة لا إشكال فيه ، وبدون الفصل هل يشرع مطلقاً؟ كما عن التذكرة أو لا مطلقاً؟ أو إذا حصل الفصل الكثير الذى يحتمل طروا الحدث بعده فالأول؟ وعدمه فالثانى؟ وجوه أقواها الأول لإطلاق الأدلة المتقدمة ( قال ) الفيض المحسن فى المعتمصم على ما حكى عنه : وهل يستحب تجديده لصلاة واحدة أكثر من مرة؟ وجهان وظاهر الصدوق عدمه ، ورجحه فى الذكرى مستدلاً بالأصل من عدم



الصلاة ، الثانى ، لنوم الجنب وأكله وشربه وجماعه وتغسله الميت .

المشروعية وادائه الى الكثرة المفرطة ، وتوقف فى المختلف لعدم النص إثباتاً ونقياً وهو فى محله ، ويجزى الوضوء التجديدى عن السابق لو ظهر فساد بترك غسل عضو منه ونحوه مطلقاً وإن اعتبرت نية الرفع والإستباحة وفاقاً للبسوط وصاحب المدارك لأن الظاهر انها إنما تكون معتبرة اذا كان المكلف ذا كراً للحدث لا مع اعتقاده حصول الإباحة بدونه ، ولأن الظاهر من فحوى الاخبار ان شرعية المجدد إنما هو لاستدراك ما وقع فى الاول من الخلل ، ويشهد له ما رواه الصدوق فى الفقيه مع اعتقاده صحة مضمون ما أورده من أجزاء غسل الجمعة عن غسل الجنابة مع نسيانه ، وما أجمع عليه الأصحاب من أجزاء صوم يوم الشك بنية النذب عن الواجب ، وما ورد من استحباب الغسل أول ليلة من شهر رمضان تلافياً لما عساه فاته من الاغسال الواجبة ونحو ذلك ، ومع الاكتفاء بالقربة فالأمر واضح ، هذا جملة ما وقعت عليه من الأمور التى يستحب لها الوضوء وهى وإن قصر سند بعضها بضعف أو دلالة على المطلوب فالشبهة فى جملها جائرة ، بل فى بعضها عدم الخلاف ولعله الحجة ، فانه فى الصلاة المندوبة والطواف مما لا ريب فيه ، فضلاً عن صحة الاخبار الواردة فيه ، وكذلك المس المستحب لما مر من تحريم مس المحدث ، نعم ربما يتوقف فيما فيه المذى والوذى والودى والقيء والرعاف والشعر والكذب والظلم والغضب ومس الدبر وباطن الفرج والذكر والتقبيل لما قيل من حملها على التقية ، ولا يبعد أن يكون أولى من الاستحباب لأن أخبارها أوفق بمذهب العامة إلا انه بعد ما اشتهر عن العلماء بل لا يبعد أن يكون مذهب الكثير من الفقهاء الفضلاء من المساحة فى أدلة السنن فلا يضرنا ( العمل الابق - ١٠ )



( الثالث ) لجماع من مس الميت ولم يغتسل بعد ( الرابع ) لتكفين الميت

التعويل على الخبر الضعيف أو الشهرة الضعيفة ، فكيف لو انجبر الخبر بالشهرة كما هو المحكى في بعضها فيتعين المصير الى القول باستحبابها .

وما قيل من ان الاستحباب حكم شرعى فيتوقف على الدليل الشرعى كما هو الشأن في سائر الأحكام ، مدفوع غير مسلم ، لما دل من العقل والنقل على حسن الإحتياط ، لأن الإحتياط كما يحصل فيما يحتمل في تركه العقاب فقد يحصل فيما يحتمل في تركه حرمان الثواب ، لأن الثانى لا ينفك عن الأول غالباً ، خصوصاً على ما ذهب اليه اصحابنا من القول بالاحباط والتكفير فان الحسنات يذهبن السيئات ، نعم إنما يجرى ذلك فيما لو احتتمل في النص الحرمة أو الكراهة احتمالاً راجحاً لا يقهره احتمال الاستحباب ، كما لو ورد خبر ضعيف لا ينهض بالحجية على الحرمة والكراهة ولا يضعف عن مقاومة ما دل على الاستحباب ، فان الترك فيه أولى خوفاً من الوقوع فيما نهى عنه شرعاً ، وإذا لم يرد فيه ذلك فلا شك في بقاءه على أصل الإباحة ، للاصل السالم عن المعارض المؤيد بقوله : كل شيء لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فتدعه ونحوه ، فاذا ورد الخبر على الاستحباب فيتعين المصير اليه لإصل الإباحة وعدم دليل الكراهية والحرمة ، ولما ورد بعدة طرق وعبارات مختلفة : أن من بلغه ثواب على عمل فعمله التماس ذلك الثواب أوتي وإن لم يكن الحديث كما بلغه ( منها ) ما رواه الكليني في الحسن بل الصحيح على الأصح على ما قيل عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام : من سمع شيئاً من الثواب على شيء فصنعه كان له أجره وإن لم يكن على ما بلغه ( وما رواه ) أيضاً عن محمد بن حمران قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : من بلغه ثواب من الله تعالى على عمل فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب



أو دفنه بالنسبة الى من غسله ولم يغتسل غسل المس .

أوتيه وان لم يكن الحديث كما بلغه . ( وما رواه ) الصدوق فى كتاب ثواب الأعمال عن هاشم بن صفوان عن أبى عبدالله ( ع ) قال : من بلغه شىء من الثواب على شىء من الخير فعمله كان له أجر ذلك وان كان رسول الله ﷺ لم يقله ( وما عن ) المحاسن عن هشام بن سالم عن أبى عبدالله ( ع ) قال : من بلغه عن النبى ﷺ شىء من الثواب فعمله كان له أجر ذلك وان كان رسول الله ﷺ لم يقله ( وما عن ) المحاسن أيضاً عن محمد بن مروان عن أبى عبدالله ( ع ) قال من بلغه عن النبى ﷺ شىء من الثواب ففعل ذلك طلب قول النبى ﷺ كان له ذلك الثواب وان كان النبى ﷺ لم يقله ( وما عن ) الشهيد الثانى فى شرح الدراية من بلغه عن الله تعالى فضيلة فاحذها وعمل بما فيها إيماناً بالله ورجاء ثوابه أعطاه الله تعالى ذلك وإن لم يكن كذلك ( ومنها ) ما عن عدة الداعى قال روى الصدوق ( ره ) عن محمد بن يعقوب بطرقه الى الأئمة ( ع ) أن من بلغه شىء من الخير فعمل به كان له من الثواب ما بلغه وان لم يكن الأمر كما فعل ( وعن ) السكتاب المذكور أيضاً قال : وروى أيضاً بإسناده عن صفوان عن أبى عبدالله ( ع ) أن من بلغه شىء من الخير فعمل به كان له أجر ذلك وإن كان رسول الله ﷺ لم يقله ( ومنها ) ما عن السيد السعيد ابن طاووس فى كتاب الإقبال عن الصادق ( ع ) قال : من بلغه شىء من الخير فعمل به كان له ذلك وإن لم يكن الأمر كما بلغه .

وهو كما ترى فى أن الظاهر من الروايات تعليق الحكم بمطلق البلوغ كما يعرب عنه سائر الروايات المشتملة على لفظ ( بلغه ) والبلوغ تارة يكون بالسمع ، واخرى بالمذاكرة ، وتارة بالرواية ، واخرى بالفتوى من الفقيه ، وان كان الشايخ فى الزمن السابق السماع من الراوى أو المفتى إلا أن



( مسألة ٣ ) لا يختص القسم الأول من المستحب بالغاية التي توضحها لأجلها بل يباح به جميع الغايات المشروطة به بخلاف الثاني والثالث فانهما إن

المتبادر منه الآن نفس البلوغ على أي نحو اتفق ، ولا يشترط في الراوى أن يكون مصرحاً بالثواب ، بل يكفي بأن يقول إن العمل الفلاني مستحب أو مكروه أو حرام أو حلال أو نحوه ، فانه يكفي في وجوب العمل وتركه وندبه وكرهه حصول ذلك اللفظ كما لا يخفى ، فاذا ثبت ما قلناه من اعطاء الله الثواب تفضلاً على عمل يتضمن ثواباً بمقتضى هذه الروايات المؤيدة بالاحتياط الراجح فعليه عقلاً ونقلاً ثبت أن الرواية بالعمل المستحب يغنى المصير اليها ولو كان في طريقها ضعف والله العالم .

ثم اذا عرفت هذا فاعلم أن الوضوء المستحب المجامع للحدث الأكبر كوضوء الحائض والجنب ونحوهما لا يجوز الدخول به في العبادات المشروطة بالطهارة إجماعاً محصلاً ، فضلاً عن أن يكون منقولاً لوجود المانع وعدم المقتضى ، وأما الوضوء الذي لم يجمع الحدث الأكبر فلا يخلو إما أن يقصد به رفع الحدث واستباحة الصلاة كما لو كان الوضوء لصلاة نافلة مثلاً أو واجبة فانه يصح به الدخول في العبادة المشروطة بالطهارة صلاة كانت أو غيرها وهو مذهب أهل العلم كما في المنتهى ، وأما لو لم يقصد به ذلك بل كان قصده لمحض التجديد ، فالظاهر كفاية الدخول به في العبادات المشروطة بالطهارة أيضاً كما تقدم منا عن قريب التنبيه على ذلك ما لم يكن قصد التجديد بنحو التقييد المنحل الى النفي والاثبات والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٣ : ( لا يختص القسم الأول من المستحب ... الخ ) ذكرناه مشروحاً في المسألة السابقة فلا نعيده .



وقما على نحو ما قصدنا لم يؤثر إلا فى ما قصدنا لاجله ، نعم لو انكشف الخطأ بان كان محدثاً بالأصغر فلم يكن وضوءه تجديداً ولا مجامعاً للاكبر رجماً الى الأول وقوى القول بالصحة وإباحة جميع الغايات به اذا كان قاصداً لامتنال الأمر الواقعى المتوجه اليه فى ذلك الحال بالوضوء وان اعتقد انه الأمر بالتجديدى منه مثلاً فيكون من باب الخطأ فى التطبيق وتكون تلك الغاية مقصودة له على نحو الداعى لا التقييد بحيث لو كان الأمر الواقعى على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ ، أما لو كان على نحو التقييد كذلك فى صحته حينئذ اشكال .

( مسألة ٤ ) لا يجب فى الوضوء قصد موجه به بان يقصد الوضوء لاجل خروج البول أو لاجل النوم بل لو قصد أحد الموجهات وتبين أن الواقع غيره صح إلا أن يكون على وجه التقييد .

( مسألة ٥ ) يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعددة اذا قصد رفع طبيعة الحدث ، بل لو قصد رفع أحدها صح وارتفع الجميع ، إلا اذا قصد رفع البعض دون البعض فإنه يبطل لأنه يرجع الى قصد عدم الرفع .

قوله قدہ مسألة ٤ : ( لا يجب فى الوضوء قصد موجه ... الخ ) بل يكفى فيه قصد القرابة وإتيانه لله ، بل لو قصد موجباً وكان الواقع غيره كفى عنه ما لم يكن على وجه التقييد .

قوله قدہ مسألة ٥ : ( يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعددة ... الخ ) ما ذكره ( قدہ ) من كفاية الوضوء الواحد للأحداث المتعددة سواء كانت متحدة بالنوع أو مختلفة دفعة أو مترتبة إجماعى كما فى مصباح الفقيه ، بل ضرورة عند العلماء كما عن طهارة شيخ مشايخنا المرتضى ، وبلا خلاف أجده كما فى الجواهر ، وأنه مذهب العلماء كما فى المدارك ، كما لا فرق بعد قصد



( مسألة ٦ ) اذا كان للوضوء الواجب غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع واثيب عليها كلها ، وان قصد البعض حصل الامتثال بالنسبة اليه

الوضوء بذية التقرب بين عدم قصد رفع الحدث وبين قصد رفع الحدث من حيث هو من غير تعرض لتعيينه ، وبين ما قصد فيه رفع حدث بعينه مع عدم قصد غيره أو قصد عدم رفع غيره أو قصد رفع حدث معين وكان الواقع خلافه فان الوضوء في جميع ذلك صحيح ، ( ووجهه ) ان الحدث الأصغر على ما يستفاد من الشرع بملاحظة اتحاد لوازمه وأحكامه ماهية واحدة مسببة عن أسباب متعددة غير قابلة للتكرار كالقتل والمكسر ونحوهما مما لا يتكرر بتكرر أسبابه لعدم قابلية المحل للتأثر ، فلا مجال لتوهم بقاء أثر شيء من الأسباب المختلفة بعد تحقق ما هو سبب تام لرفع طبيعة الحدث وهو الوضوء الصحيح فلا وجه لما ذكره ( قدس ) من البطلان فيما لو قصد رفع البعض دون البعض ، كما لو قصد رفع حدث البول فقط إذا كان مجتمعاً مع غيره إذ ليس الحدث الحاصل من البول مغايراً للحدث الحاصل من غيره ، لا ماهية ولا وجوداً ، فلا يعقل التفكيك ، بل لا بد إما من الالتزام برفع الحدث مطلقاً أو القول ببطلان الوضوء رأساً ، والثاني ضعيف إذ لا برهان عليه عدا ما يتوهم من أنه نوى أمراً غير مشروع ( وفيه ) انه نوى امتثال الأمر المتعلق به فيقع صحيحاً وقصده حصول بعض لوازم الأمور به أو عدم حصول ما عدا المنوى لا يؤثر في انقلاب الماهية للأمور بها عن كونها كذلك إلا أن يرجع ما نواه الى عدم قصد الامتثال أو التشريع المحرم والله العالم .

قوله قدس مسألة ٦ : ( إذا كان للوضوء الواجب غايات متعددة ... الخ )

لا يخفى انه ( قدس ) ضمن هذه المسألة تنبيهات ثلاثة ( الأول ) ما لو كان

للوضوء الواجب غايات متعددة وفيه مطلبان :



ويثاب عليه لىكن يصح بالنسبة الى الجميع ويكون اداءاً بالنسبة الى ما لم يقصد وكذا اذا كان للوضوء المستحب غايات عديدة ، واذا اجتمعت الغايات الواجبة والمستحبة أيضاً يجوز قصد الكل ويثاب عليها وقصد البعض دون البعض ولو كان ما قصده هو الغاية المندوبة ويصح معه اتيان جميع الغايات ولا يضر

( أحدهما ) ما لو قصد بوضوئه الواجب جميع غاياته ولا اشكال فى هذه الصورة فى امتثال الجميع والثواب عليها إذ لا يحتاج امتثالها الى اكثر من قصدها ومعلوم ان الثواب عليها بعد قصدها من لوازمها .

( ثانيهما ) ما لو قصد البعض فقط وعليه فقد حصل امتثال ما قصد واثيب عليه لا غير لقصده إياه ويصح بالنسبة الى جميع الغايات لما عرفت من حصول الطهارة به المعتبرة فى سائر الغايات فلا موجب للتكرار ، وليكن لا يثاب عليه لعدم صدق الإمتثال بدون القصد عرفاً وقد عرفت ان الثواب من لوازم القصد .

( التنبيه الثانى ) ما لو كان للوضوء المستحب غايات عديدة ويجرى فيه ما ذكرنا فى الواجب من قصد الجميع والبعض وترتب الثواب على ما قصد كلا أو بعضاً دون غيره حرفاً بحرف .

( التنبيه الثالث ) ما إذا اجتمعت الغايات الواجبة والمستحبة فى إمكان تعدد الأمر بالنسبة الى الوضوء اشكال ، فقد يقال بعدمه مع اختلاف الوجه كما حكى عن ظاهر الروض والروضة وغيرهما ، بل ربما نسب الى المتأخرين لأنه فى وقت العبادة الواجبة المشروطة به لا يكون إلا واجباً ، وبدونه ينتفى وجوبه ويتعين كونه مندوباً ( وفيه نظر ) إذ لا شاهد على انحصاره فى الواجب فى وقته لإطلاق ما دل على ندبه للنافلة مثلاً ولأن توجه الخطاب بها



في ذلك كون الوضوء عملاً واحداً لا يتصف بالوجوب والاستحباب معاً ومع وجود الغاية الواجبة لا يكون الا واجباً لانه على فرض صحته لا ينافي جواز قصد الامر الندبي وان كان متصفاً بالوجوب ، فالوجوب الوصفي لا ينافي الندب الغائي لمكن التحقيق صحة اتصافه فعلاً بالوجوب والاستحباب من جهتين .

وبالفريضة معاً عند الزوال مثلاً يقتضى الخطاب بمقدمتها كذلك حذراً من الترجيح بلا مرجح ، وتأكد الطلب سيما مع عدم ارادة فعل الفريضة سيما مع أمر الشارع بتأخيرها ليس من المرجحات ، وسقوط أحدهما بفعل الآخر ليس من المستبعدات .

( ودعوى ) البطلان مع نية الندب فلا تسقط كما عن كثير منهم ، لاشاهد عليها ، إن لم يكن على خلافها ، ولا استصحاب الندب الثابت قبل الوقت ولا منافات بينه وبين الوجوب كي ينتفى بتحقيقه كما هو واضح .

( ودعوى ) ان قوله ~~بطلان~~ إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة يقتضى نفى الندب في الوقت فيتمين الوجوب ولو مع العلم بعدم ترتب الواجب عليه ولو اضطراراً ( يدفعها ) ظهور منع ذلك بعدم معلومية كون وجوب الطهور غيراً فيجرى عليه حكمه ، وقد يقال بعدم تعدده فيه مطلقاً لان المكلف به فيه متحد وهو رفع الحدث وكونه مقدمة لواجب أو لمستحب ، أو واجباً لنفسه ولو بالعارض ، أو مستحباً لنفسه ، أو جامعاً للاعتبارات كلها أو لبعضها لا يقتضى تعدداً في المكلف به ، ولهذا لو فعله على أحد الوجوه الخاصة سقطت الخطابات كلها إن لم يحصل امتثالها لاستحالة تحصيل الحاصل والله العالم .



## فصل في بعض مستحبات الوضوء

الاول ، أن يكون بمد وهو ربع الصاع

قوله قد ( فصل : في بعض مستحبات الوضوء ... الخ ) ( الاول ) أن يكون بمد وهو جمع عليه كما عن المنتهى والتذكرة والمعتبر للباقرى ( ع ) المروى في التهذيب كان رسول الله ﷺ يغتسل بصاع من ماء ويتوضأ بمد من ماء ، والصادق عليه السلام كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمد من ماء ويغتسل بصاع والكاظمى ( ع ) : الغسل بصاع من ماء والوضوء بمد من ماء .

( والمد ) رطل ونصف بارطال المدينة كما في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام المروى في التهذيب كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمد ويغتسل بصاع ، والمد رطل ونصف والصاع ستة أرطال المدينة فيكون تسعة أرطال العراق ، وللمتأخرين كلام في أن التفسير من الرواية أو من كلام الشيخ أو الراوى ، ويعين حمله على المدنى عدم القائل بأرادة غيره وحمل اللفظ على عرف المعصوم ( ع ) وهو مدنى فيكون المد بناءً على ما تقدم رطلين ورباعاً بارطال العراق اجماعاً كما عن الغنية والخلاف وغيرهما للصحيح المتقدم ولرواية سليمان بن حفص المروزي عن أبي الحسن عليه السلام أن الصاع أربعة أمداد ، والمد رطلان وربع بوزن بغداد ( وقول ) أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطى : يكون المد رطلاً ورباعاً بالعراق ( شاذ ) لم نقف على مستنده ، نعم قال العلامة في التحرير : أنه تعويل على رواية ضعيفة ولعلها المروية في التهذيب في باب حكم الجنابة عن سماعة قال سألت عن الذى يجرى من الماء للغسل فقال : اغتسل

( العمل الابق - ١١ )



وهو ستمائة واربعة عشر مثقالاً ورابع مثقال فالمد مائة وخمسون مثقالاً وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وحمصة ونصف .

رسول الله ﷺ بصاع وتوضاً بمد وكان الصاع على عهده خمسة امداد ، وكان المد قدر رطل وثلاث أواق ، وهي مع تسليم دلالتها لا تقاوم ما تقدم .  
 (والرطل العراقي) مائة وثلاثون درهماً ، أحد وتسعون مثقالاً شرعياً على الأصح الأشهر كما في المدارك وغيرها ، ويؤيده الخبران المرويان في التهذيب عن العسكري عليه السلام وفيه : والرطل مائة وخمسة وتسعون درهماً ( قيل ) والمراد بالرطل فيه المدني لأن العراقي ثلثا المدني ، وعن الهمداني قال كتبت الى أبي الحسن عليه السلام : جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا في الصاع بعضهم يقول : الفطرة بصاع المدني ، وبعضهم يقول : بصاع العراقي فكتب الى عليه السلام الصاع ستة ارطال بالمدني وتسعة بالعراقي ، قال وأخبرني أن يكون بالوزن ألفاً ومائة وسبعين وزنة (وقيل) والمراد بالوزنة الدرهم لانه مروي في العيون وذكر فيه الدرهم عوض الوزنة (وقيل) الرطل مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة اسباع درهم تسعون مثقالاً شرعياً كما عن المنتهى وموضع من التحرير لما قيل من تصريح بعض أهل اللغة بذلك ، كالفيومي في المصباح المنير قال : الرطل هو بالبغدادى اثني عشر أوقية استار وثلثا استار ، والاستار : أربعة مثاقيل ونصف مثقال ، والمثقال : درهم وثلاثة أسباع درهم ، والدرهم : ستة دوانيق ، والدانق ثمانى حبات وخمس حبة ، وعلى هذا فالرطل تسعون مثقالاً وهي مائة درهم وثمانية عشر درهماً وأربعة أسباع درهم . انتهى . إلا أنه قاصر عن مقاومة ما تقدم .  
 (والدرهم) ستة دوانيق باتفاق الخاصة والعامة كما في المدارك والرياض لرواية المروزي المتقدمة ونص أهل اللغة كما تقدم .  
 ( والدانق ) ثمان حبات من أوسط حب الشعير بلا خلاف منا كما في



• الثانى ، الاستياك بأى شىء كان ولو بالاصبع والأفضل عود الأراك

المدارك وغيرها ، والخبر الوارد بخلافه المروى فى التهذيب عن المروزى عن الكاظم عليه السلام قال : الغسل بصاع والوضوء بمد وصاع النبى صلى الله عليه وآله خمسة أمداد ، والمد وزن مائتين وثمانين درهماً ، والدرهم وزن ستة دوانيق ، والدانق وزن ست حبات ، والحبة وزن حبتى الشعير من أوسط الحب لا من صغاره ولا من كباره ، ضعيف لجمالة الراوى ، شاذ لمخالفة ما عليه الأصحاب وعلى ما ذكرنا يكون المد كما ذكره المصنف ( قدس ) مائة وخمسون مثقالاً وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وحمصة ونصف بالمثاقيل الصيرفية التى كل مثقال منها مثقال وثلث مثقال شرعياً .

قوله قدس الثانى : ( الاستياك ... الخ ) أى قبله للصادق ( ع ) المروى فى الكافى : الإستياك قبل أن يتوضأ ، قلت أرايت إن نسي حتى يتوضأ ؟ قال يستاك ثم يتمضمض ثلاث مرات ، وفى آخر عن النبى صلى الله عليه وآله عليك بالسواك عند كل وضوء ، وفى ثالث عليك بالسواك عند وضوء كل صلاة ، واستحبابه يعم الصائم وغيره للصادق المروى فى التهذيب عن السواك للصائم قال : نعم يستاك أى النهار شاء ، وفى آخر كره للصائم أن يستاك بسواك رطب وقال : لا يضر أن يبل سواكه بالماء ثم ينفذه حتى لا يبقى فيه شىء . ويجوز الإعتياض عنه بالمسبحة والإبهام للنبوى السواك بالإبهام والمسبحة عند الوضوء سواك الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التى فوق حد التواتر .

قوله قدس : ( والأفضل عود الأراك ) لما رواه فى البحار كان عليه السلام يستاك بالأراك أمره بذلك جبرئيل ، وفى الرضوى : إن أجود ما استكت به ليف الأراك ، فانه يحلو الاسنان ويطيب النكحة ويشد اللثة ويسمنها وهو



، الثالث ، وضع الإناء الذي يغترف منه على اليمين ، الرابع ، غسل اليدين قبل الاغتراف مرة في حدث النوم والبول ومرتين في الغائط .

نافع من الحفر إذا كان باعتدال ، والإكثار منه يرق الأسنان ويزعزعها ويضعف أصولها .

قوله قده الثالث : ( وضع الإناء الذي يغترف منه على اليمين .. الخ ) ذلك هو المشهور بينهم بل عن المحقق في المعتمد والشهيد في الذكرى وغير واحد من الأساطين نسبته إلى الأصحاب ، واستدل به بما روى عن النبي عليه السلام أنه كان يحب التيامن في طهوره وشغله وشأنه كله ، وربما علل أيضاً بأنه أسهل وأيسر وأمكن للإستعمال أى للاغتراف باليمين ولا يخفى أن ذلك إنما يتم في الإناء الذي يغترف منه لا فيما كان ضيق الفم مثل البريق ونحوه فإنه لا يبعد استحباب وضعه على اليسار لكونه أمكن في الصب منه في الكف الأيمن ، ولا يخفى أن ما ذكر لا يكفي في اثبات الاستحباب الشرعى ، نعم بمعونة أخبار النساح في أدلة السنن يمكن الاعتماد عليه ، ويمكن أن يستدل به بما ورد في بعض الأخبار من أن الله يحب ما هو الأيسر والأسهل والله العالم .

قوله قده الرابع : ( غسل اليدين ... الخ ) لا يخفى أنه كما يستحب غسل الكفين معاً قبل إدخالها الإناء الذي يغترف منه للوضوء من حدث النوم والبول مرة ومن الغائط مرتين كذلك يستحب غسلهما من حدث الجنابة ثلاثاً للصحيح المروى في الكافي والتهذيب : عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها الإناء ؟ قال : واحدة من حدث البول واثنان من حدث الغائط وثلاثاً من الجنابة ، وفي الحسن الباقرى : يغسل الرجل يده من النوم مرة ومن الغائط والبول مرتين ومن الجنابة ثلاثاً ( قال ) في الوسائل : اعتبار المرتين في البول محمول على الأفضلية وعلى صورة اجتماع الغائط والبول كما هو



« الخامس ، المضمضة والاستنشاق كل منهما ثلاث مرات بثلاث اكف  
ويكفى الكف الواحدة أيضاً لكل من الثلاث . »

الظاهر من العطف فيدل على التداخل . انتهى ، وهل يستحب ذلك مطلقاً ؟  
كما يقتضيه اطلاق جملة من الاخبار والفتاوى ، ام يختص بالاناء الواسع  
الرأس الذى فيه ماء قليل دون الضيق الرأس والكثير والجارى ؟ كما اختاره  
جملة ويشعر به الصحيح الأول ، قولان : ومورد النصوص وان كان  
الرجل ولكن لا خلاف بينهم فى اجرائها فى غيره من المرأة والختى .

قوله قدّم الخامس : ( المضمضة والاستنشاق ... الخ ) على المشهور  
وعن الغنية والمنتهى ونهاية الأحكام الإجماع عليه ( للصادق ) المروى فى  
التهذيب : المضمضة والاستنشاق بما سنّ رسول الله ﷺ ( والخبر ) هما من  
السنة فان نسيتهما لم تكن عليك اعادة ( والموثق ) هما من الوضوء فان نسيتهما  
فلا تعد ، خلافاً للعانى فليس بفرض ولا سنة مستدلاً بالصحيح المروى فى  
التهذيب عن الباقر عليه السلام المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء ، وفى آخر  
ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة إنما عليك أن تغسل ما ظهر  
ونحوهما غيرهما ، وحملت على نفي الوجوب الفرضى الثابت بالكتاب والسنى  
الثابت بالسنة ، أو انها ليسا من اجزاء الوضوء الواجبة والمستحبة ، بل هما  
من المستحبات الخارجة وصرح جملة من الأصحاب باستحباب التلث فى كل  
منهما للرضوى المروى فى مجالس ابن الشيخ تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً ،  
وصرح بعضهم باستحباب ثلاث غرفات للمضمضة ومثلها للاستنشاق ، وقيل  
بالإقتصار على كف لكل منهما ، وصرح بعضهم باستحباب تقديم المضمضة ،  
وقيل بلزومه .



« السادس ، التسمية عند وضع اليد في الماء أو صبه على اليد وأقلها بسم الله والأفضل بسم الله الرحمن الرحيم وأفضل منهما بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين » السابع ، الاغتراف باليمنى ولو لليمنى بأن يصبه في اليسرى ثم يغسل اليمنى .

قوله قدس السادس : ( التسمية ... الخ ) اجماعاً كما في المعتصم للفيض المحسن وكذا عن الغنية والمعتبر والمنتهى والذكرى ، وفي الصحيح المروى في التهذيب عن زرارة عن الباقر عليه السلام إذا وضعت يدك في الماء فقل : بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، فإذا فرغت فقل : الحمد لله رب العالمين ، وفي الصحيح المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام : من ذكر اسم الله على وضوئه فكأنما اغتسل ، وفي ثالث : إذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله ، وإذا لم تسم لم يطهر من جسدك إلا ما مر عليه الماء .

قوله قدس السابع : ( الاغتراف باليمنى ... الخ ) ويشهد له مع اشتهاره بل ونسبته في المعتبر والذكرى الى الاصحاب والوضوءات البيانية على ما قيل ما عن عمر بن اذينة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث معراج النبي صلى الله عليه وآله ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال لما أسرى بي الى السماء أوحى الله الى يا محمد أدن من صاعد فاغسل مساجدك وطهرها وصل لربك فدنا رسول الله صلى الله عليه وآله من صاعد وهو ماء يسيل من ساق العرش الايمن فلقى رسول الله صلى الله عليه وآله الماء بيده اليمنى ، فمن اجل ذلك صار الوضوء باليمنى ... الخ ، وما عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان يحب التيامن في طهوره وتنعله وفي شأنه كله ، وعنه عليه السلام ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء وانه أيسر في الاستعمال ، وقد روى كما قيل ان الله تعالى يحب ما هو الأيسر والأسهل .

( واما ) ما في جملة من النصوص على ما قيل من الاغتراف باليسرى



« الثامن ، قراءة الادعية الماثورة عند كل من المضمضة والاستنشاق  
وغسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين .

لفعل اليمنى ( فحمول ) على بيان الجواز لرجحان ما تقدم بالشهرة وغيرها  
والله العالم .

قوله قده الثامن : ( قراءة الادعية الماثورة ... الخ ) يستحب قراءة  
الادعية الماثورة عند كل فعل لما رواه المشايخ الثلاثة عن عبدالرحمان بن  
كثير عن الصادق عليه السلام قال : بينا امير المؤمنين عليه السلام ذات يوم جالس مع  
محمد بن الحنفية إذ قال يا محمد إيتنى باناء من ماء أتوضأ للصلاة ، فاتاه محمد  
بالماء فأكفاه بيده اليمنى على يده اليسرى ، ثم قال : بسم الله والحمد لله الذى  
جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً ، قال ثم استنجى فقال : اللهم حصن فرجى  
وأعفه واستر عورتى وحرمنى على النار ، قال ثم تمضمض فقال اللهم لقنى  
حجتى يوم القاءك واطلق لسانى بذكراك ، ثم استنشق فقال : اللهم لا تحرم  
على ريح الجنة واجعلنى ممن يشم ريحها وروحها وطيبها ، قال ثم غسل وجهه  
فقال : اللهم بيض وجهى يوم تسود الوجوه ولا تسود وجهى يوم تبيض  
الوجوه ، ثم غسل يده اليمنى فقال : اللهم اعطنى كتابى يمينى والخلد فى  
الجنان يسارى وحاسبنى حساباً يسيراً ، ثم غسل يده اليسرى فقال :  
اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى ولا تجعلها مغلولة الى عنقى وأعوذ بك من مقطعات  
النيران ، ثم مسح رأسه فقال : اللهم غشنى برحمتك وبركاتك ، ثم مسح  
رجليه فقال : اللهم ثبتنى على الصراط يوم تزل فيه الاقدام واجعل سميّ فيما  
يرضيك عنى ، ثم قال يا محمد من توضأ مثل وضوئى وقال : مثل قولى خلق  
الله له من كل قطرة ملكا يقدسها ويسبحه ويكبره ، فيكتب الله له ثواب  
ذلك الى يوم القيامة .



( التاسع ) غسل كل من الوجه واليدين مرتين .

قوله قدّمه التاسع : ( غسل كل من الوجه واليدين مرتين اه ) لا يخفى ان الفرض في الغسلات غسلة واحدة لكل عضو ولو بغرفات متعددة بلا خلاف فيه ولا اشكال يعتريه للكتاب والسنة المتواترة الآتي ذكرها .  
واما الغسلة الثانية بعد تمام الغسلة الاولى في كل من الاعضاء الثلاثة فقد وقع فيها الكلام بين العلماء الاعلام فاثبت استحبابها ومشروعيتها قوم ونفاه آخرون .

( واحتج المثبتون ) بعد الشهرة المدعاة بل ونقل الاجماع عن غير واحد من قدماء اصحابنا بالآخبار المستفيضة ( منها ) صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام الوضوء مثنى مثنى زاد لم يؤجر ، بناءً على ارادة مطلق الطلب والمشروعية بالنسبة الى الاثنين وعدم الطلب وعدم المشروعية بالنسبة الى ما زاد ، وحينئذ يقال : انه قام الاجماع على عدم الوجوب فيتمتعين استحبابها ( وفي الصحيح ) عن صفوان ومعاوية بن وهب مثله ( ومنها ) موثقة يونس لمن جاء من الغائط أو بال يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين ( ومنها ) رسالة مؤمن الطاق فرض الله الوضوء واحدة واحدة ووضع رسول الله ﷺ للناس اثنتين اثنتين ( ومنها ) رسالة عمرو بن ابي المقدام اني لا عجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين ( ومنها ) خبر الفضل ابن شاذان عن الرضا عليه السلام انه قال : في كتاب الى المأمون ان الوضوء مرة فريضة واثنان اسباغ ( ومنها ) ما في كتاب القائم عجل الله فرجه الى العريضي - من اولاد الصادق عليه السلام - الوضوء كما أمر به غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين واحد واثنان اسباغ الوضوء ، وان زاد أثم ( ومنها ) ما عن الوسائل عن ارشاد المفيد ان علي بن يقطين كتب الى ابي الحسن موسى عليه السلام



يسأله عن الوضوء فكتب اليه ابو الحسن عليه السلام فهمت ما ذكرت من الاختلاف فى الوضوء والذى آمرك به فى ذلك أن تمضمض ثلاثاً وتستنشق ثلاثاً ، وتغسل وجهك ثلاثاً ، وتخلل شعر لحيتك وتغسل يديك الى المرفقين ثلاثاً ، وتمسح ظاهر اذنك وباطنهما وتغسل رجلك الى الكعبين ثلاثاً ولا تخالف ذلك الى غيره ، فلما وصل الكتاب الى على بن يقطين تعجب بما رسم له ابو الحسن عليه السلام فيه مما جميع العصابة على خلافه ، ثم قال : مولاي أعلم بما قال وأنا امثل امره فكان يعمل فى وضوئه على هذا الحد ويخالف ما عليه جميع الشيعة امثالاً لأمر ابى الحسن عليه السلام وسعى يعلى بن يقطين الى الرشيد قيل : انه رافضى فامتحنه الرشيد من حيث لا يشعر فلما نظر الى وضوئه ، ناداه كذب يا على بن يقطين من زعم انك من الرافضة وصلت حاله عنده وورد عليه كتاب ابى الحسن عليه السلام : ابتداء من الآن يا على بن يقطين توضأ كما أمرك الله تعالى اغسل وجهك مرة فريضة وأخرى إسباغ واغسل يديك من المرفقين كذلك ، وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك فقد زال ما كنا نخاف منه عليك والسلام (ومنها) ما عن محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشى فى كتاب الرجال بسنده فيه عن داود الرقي قال دخلت على أبى عبدالله عليه السلام فقلت له جعلت فداك كم عدة الطهارة ؟ فقال : ما أوجب الله فواحدة وأضاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحدة لضعف الناس ، ومن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاة له ، وأنا معه فى ذا حتى جاء داود بن زريق فسأله عن عدة الطهارة فقال له : ثلاثاً ثلاثاً من نقص عنه فلا صلاة له ، قال فارتعدت فرائصى فكاد أن يدخلنى الشيطان فأبصر أبو عبدالله الى وقد تغير لوني فقال : ( العمل الابقى - ١٢ )



يا داود : هذا هو الكفر أو ضرب الأعناق ، قال : فخرجنا من عنده ، وكان ابن زربي الى جوار بستان أبي جعفر المنصور وكان قد اتى الى أبي جعفر أمر داود بن زربي وانه رافضى يختلف الى جعفر بن محمد ، فقال ابو جعفر المنصور انى مطلع على طهارته فان هو توضأ وضوء جعفر بن محمد فاني لاعرف طهارته حققت عليه القول وقتلته ، فاطلع وداود يتهبأ للصلاة من حيث لا يراه فاسبغ داود بن زربي الوضوء ثلاثاً ثلاثاً كما أمره ابو عبد الله عليه السلام فما تم وضوؤه حتى بعث اليه ابو جعفر المنصور فدعاه قال فقال داود فلما ان دخلت عليه رحب بي وقال : يا داود قيل فيك شيء باطل وما أنت كذلك قد اطلعت على طهارتك وليس طهارتك طهارة الرافضة فاجعلنى فى حل وأمر له بمائة الف درهم ، قال فقال داود الرقى التقيت أنا وداود بن زربي عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له داود جعلت فداك حققت دماءنا فى دار الدنيا ونرجو أن ندخل بيمينك وبركتك الجنة فقال ابو عبد الله عليه السلام فعل الله ذلك بك وباخوانك من جميع المؤمنين ، فقال ابو عبد الله عليه السلام لداود بن زربي حدث داود الرقى بما مر عليك حتى تسكن روعته ، قال فحدثته بالامر كله قال فقال ابو عبد الله عليه السلام لهذا أفتيته لأنه كان أشرف على القتل من يد هذا العدو ، ثم قال يا داود بن زربي توضحأ مثني مثني ولا تزدن عليه وإليك إن زدت عليه لا صلاة لك .

(واحتج النافون) بعد الطعن فى الأخبار المذكورة فى بعضها سنداً كمرسلتى مؤمن الطاق وعمرو بن أبى المقدام المتقدمتى الذكر فانهما بسند منقطع ، وفى كلها دلالة مثل حملها على التقية كما عن المنتقى ، أو على ان المراد من قوله الوضوء مثني مثني استحباب تجديد الوضوء كما عن الصدوق لا تكرير الغسلات ،



أو أنه أراد بقوله مثنى مثنى غرفتين لغسلة واحدة كما عن المحدث الكاشانى  
فىكون الفضل فى إتيان كل غسلة بغرفتين حملاً لاحاديث الوحدة على الغسلة  
واحاديث التثنية على الغرفة ، أو أنه أراد من مثنى مثنى غسلتان ومسحتان  
لا كما يزعمه المخالفون من أنه ثلاث غسلات ومسحة كما عن المحقق البهائى ،  
أو أن المراد استحباب إسباغ الغسلة الأولى بالثانية إذا كانت ناقصة بكونها  
على وجه لا يتحقق بها إلا أقل مسمى الغسل المجزئ فيستحب حينئذ إسباغها  
بغسلة ثانية لإكمالها كما فى الحدائق الى غير ذلك من المحامل ، كحمل رواية  
مؤمن الطالق على الإنكار على معنى انه حد الله حداً فتجاوزوه رسول الله ﷺ  
وتعداه ؟ وقال الله عز وجل ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) وقد  
روى : ان الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وان المؤمن  
لا ينجسه شيء وإنما يكفيه مثل الدهن ، وقال الصادق عليه السلام : من تعدى فى  
وضوئه كان كناقضه بالآخبار المستفيضة الحاكية لوضوء رسول الله ﷺ  
الظاهرة فى كون وضوئه مرة مرة ، بل بكف كف لكل من الأعضاء  
المغسولة ، وفيما أرسله فى الفقيه عن الصادق عليه السلام : والله ما كان وضوء  
رسول الله ﷺ إلا مرة مرة ، وتوضأ النبي مرة مرة فقال : هذا وضوء  
لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وفى خبر عبدالكريم عن الصادق ( ع ) ما كان  
وضوء على إلا مرة مرة وهذا أدل دليل على ان الوضوء مرة لأنه كان ( ع ) اذا  
ورد عليه أمران كلاهما طاعة لله أخذ بأحوطهما وأشدهما على بدنه ، وروى  
فى الإكمال قال : وجدت مثبتاً فى بعض الكتب المصنفة فى التواريخ ولم أسمع  
عن محمد بن الحسين بن عباد عن عقيد خادم الحسن العسكري ( ع ) فى حديث



« العاشر ، أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسلة الأولى وفي الثانية بباطنهما والمرأة بالعكس » الحادى عشر ، أن يصب الماء على أعلى كل عضو وأما الغسل من الأعلى فواجب . « الثانى عشر ، أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه لا بغمسه فيه .

قال عقيد فدعا ~~بالماء~~ بقاء قد أغلى بالمصطكى فجئنا به اليه فقال ابدأ بالصلاة هيثنى فجئنا به وبسطنا في حجره المنديل وأخذ من صيقل الماء فغسل به وجهه وذراعيه مرة مرة ومسح على رأسه وقدميه مسحاً الى آخر الحديث .

فاذا عرفت ما تلوناه عليك فيشكل المصير الى الاستحباب بعد ما ذكر من الوهن فى أخبار الاثنتين وتطرق الاحتمال فيها فالأولى والأحوط الاقتصار على الواحدة والله العالم .

قوله قد « العاشر : ( ان يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه ... الخ ) اجماعاً كما عن الغنية والتذكرة للرضوى المروى فى السكافى والتهذيب فرض الله على النساء فى الوضوء ان يبدأن بباطن أذرعهن وفى الرجال بظاهر الذراع ، ونحوه آخر والمراد من الفرض التقدير والتشريع لا الإيجاب بقريئة غيره من الأدلة ، ولا تدل الرواية على ازيد من استحباب البدأة فى غسل الذراع للنساء بباطنه وللرجال بظاهرة ولا تعرض فيها للغسلة الأولى ولا الثانية .

قوله قد « الحادى عشر : ( ان يصب الماء على أعلى كل عضو ... الخ ) لا دليل على أكثر من وجوب الغسل من الأعلى .

قوله قد « الثانى عشر : ( ان يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه لا بغمسه فيه . اه ) يمكن استفادته من صحيح الرقاشى الآتى فى الأمر الثالث عشر ، وأما توهم استفادته من الوضوءات البيانية ، ففيه



و الثالث عشر ، أن يكون ذلك مع امرار اليد على تلك المواضع وان  
تحقق الغسل بدونه و الرابع عشر ، أن يكون حاضر القلب في جميع أفعاله  
و الخامس عشر ، أن يقرأ القدر حال الوضوء و السادس عشر ، أن يقرأ آية  
الكبرى بعده .

انها ليست بصدد البيان من هذه الجهة والله العالم .  
قوله قدّمه الثالث عشر : ( أن يكون ذلك مع امرار اليد ... الخ ) كما في  
الذكرى معللاً له بالتأسي بصاحب الشرع وأهل بيته ، وللصحيح المروى في  
الوسائل عن قرب الإسناد عن الرقاشي قال قلت لأبي الحسن موسى ( ع )  
كيف أتوضأ للصلاة ؟ فقال : لا تعمق في الوضوء ولا تلطم وجهك بالماء  
لظما ولا تكن اغسله من أعلى وجهك الى أسفله بالماء مسحاً ، وكذلك فامسح  
الماء على ذراعيك الحديث ، وعن الإسكافي انه أوجب في غسل الوجه .  
قوله قدّمه الرابع عشر : ( أن يكون حاضر القلب في جميع أفعاله . اه )  
فان ذلك روح العبادة وحقيقتها وبه تنال الدرجات العالية والمقامات السامية  
فان من أحضر قلبه عند خدمة ربه كان الله حاضراً عنده .  
قوله قدّمه الخامس عشر : ( ان يقرأ القدر حال الوضوء . اه ) في البحار  
عن الفقه الرضوي قال : أيما مؤمن قرأ في وضوئه إنا أنزلناه في ليلة القدر  
خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، وعنه أيضاً من كتاب السيد ابن الباقي  
وكتاب البلد الأمين ان من قرأ بعد اسباغ الوضوء إنا أنزلناه وقال : اللهم اني  
أسألك تمام الوضوء وتمام الصلاة وتمام رضوانك وتمام مغفرتك لم تمر بذنوب  
أذنبته إلا محقته .

قوله قدّمه السادس عشر : ( أن يقرأ آية الكرسي بعده . اه ) في البحار  
أيضاً عن كتاب الاختيار قال قال الباقر ( ع ) من قرأ على أثر وضوئه آية



السابع عشر ، أن يفتح عينه حال غسل الوجه .

## فصل في مكروهاته

الاول ، الاستمانة بالغير في المقدمات القريبة كان يصب الماء في يده وأما في نفس الغسل فلا يجوز .

الكرمي مرة أعطاه الله ثواب أربعين عاماً ورفع له أربعين درجة وزوجه الله تعالى أربعين حوراء .

قوله قدمه السابع عشر : ( أن يفتح عينه حال غسل الوجه . اهـ ) استظهاراً لغسل نواحيها وللنبوي المروي في الفقيه : افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلمها لا ترى نار جهنم ، ولا ينافيه حكاية الاجماع على نفي استحباب إيصال الماء إلى داخل العينين لعدم التلازم بينهما ، وروى أن ابن عباس ( رض ) كان يفعله فعلى لذلك .

قوله قدمه ( فصل : في مكروهاته ( الاول ) الاستمانة بالغير ... الخ ) للحسن المروي في الكافي عن الوشا قال دخلت على الرضا ( ع ) وبين يديه إبريق يريد أن يتهياً منه للصلاة فدنوت منه لأصب الماء عليه فابى ذلك وقال مه يا حسن فقلت له لم تمناني أن أصب على يدك تكره أن أوجر ؟ قال : تؤجر أنت وأوزر أنا ؟ فقلت وكيف ذلك ؟ فقال : أما سمعت الله عز وجل يقول . ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ) وما أنا إذا أتوضأ للصلاة وهي العبادة فأكره أن يشركني فيها أحد وعن إرشاد المفيد قال دخل الرضا ( ع ) يوماً والمأمون يتوضأ للصلاة والغلام يصب على يده الماء فقال : لا تشرك يا أمير المؤمنين بعبادة ربك أحداً ، وفي رواية الصدوق في الفقيه والعلل كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توضأ لم يدع



• الثانى ، التمدل بل مطلق مسح البلل .

أحداً يصب عليه الماء فقيل له يا أمير المؤمنين لم لا تدعمهم يصبون عليك الماء ؟ فقال : لا أحب أن أشرك فى صلاتى أحداً ، وقال الله تبارك وتعالى : ( فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً ) وفى رواية السكونى عن أبى عبد الله عن آبائه عن على ( ع ) قال قال رسول الله ﷺ خصلتان لا أحب أن يشاركنى فىهما أحد وضوئى فانه من صلاتى ، وصدقته فانه من يدي الى يد السائل فانها تقع فى يد الرحمن .

هذا كله فى الاستعانة بالغير فى المقدمات القرية ، واما فى نفس الفعل فلا يجوز فى الوضوء بل فى سائر الطهارات ، وتجب فيها المباشرة بالنفس للاجماع المحكى وقوله تعالى : ( وأن ليس للانسان إلا ما سعى ) وإصالة بقاء اشتغال الذمة بالتكليف وإصالة بقاء الحدث المتقدم ، وللأخبار المتقدمة فى الوضوء البيانى وقوله : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به .

قوله قده الثانى : ( التمدل ... الخ ) الحكم بكراهته هو المشهور كما اعترف به كثير منهم ، بل قيل بكراهة مطلق مسحه ، بل مطلق تجفيفه ولو بالشمس أو النار ، والمستند فيه ما روى بعدة طرق فى الكافى وثواب الأعمال والمحاسن عن أبى عبد الله ( ع ) : من توضأ وتمدل كتبت له حسنة ومن توضأ ولم يتمدل حتى يجف وضوؤه كتبت له ثلاثون حسنة ، ويعارضها الأخبار المستفيضة الدالة على انه كان لعل خرقة يعلقها فى مسجد بيته لوجهه إذا توضأ تمدل بها كما عن المحاسن مسنداً اليه ( ع ) واليه ( ع ) كان لعل ( ع ) خرقة فى المسجد ليست إلا للوجه يتمدل بها ، واليه ( ع ) قال : كانت له ( ع ) خرقة يمسح بها وجهه إذا توضأ للصلاة ثم يعلقها على وتد ولا يمسحها غيره ( ومنها ) رواية الخضير عنه ( ع ) لا بأس بمسح الرجل وجهه بالثوب



« الثالث ، الوضوء في مكان الاستنجاء . » الرابع ، الوضوء من الأنية المفضضة أو المذهبة أو المنقوشة بالصور .

إذا توضأ إذا كان الثوب نظيفاً ، ونظيرها صحيحة ابن مسلم عن أبي عبد الله ( ع ) عن التمسح بالمنديل قبل أن يحف قال : لا بأس به ، وفي موثقة اسماعيل بن الفضل قال رأيت أبا عبد الله ( ع ) توضأ للصلاة ثم مسح وجهه بأسفل قميصه ثم قال يا اسماعيل افعل هكذا فاني أفعل هكذا ، وفي صحيحة منصور بن حازم قالت رأيت أبا عبد الله ( ع ) وقد توضأ وهو محرم ثم أخذ مندبلاً فمسح به وجهه .

وهذه الأخبار وإن كانت أصح سنداً وأكثر عدداً إلا أن مخالفتها للمشهور وموافقتها للجمهور الذين جعل الله الرشد في خلافهم أوهمها ، فيحتمل جرى هذه الأخبار مجرى التقية وإن كان هذا الاحتمال بعيداً بالنسبة إلى بعضها ، كالأخبار المروية عن علي ( ع ) خصوصاً وظاهرها مداومته عليه السلام على ذلك فعليه يشكل الحكم بالكراهة والله العالم .

قوله قدمه الثالث : ( الوضوء في مكان الاستنجاء . اه ) للبحكي عن المستدرک عن جامع الأخبار عن النبي ﷺ أنه عذّب ما يورث الفقر غسل الأعضاء في موضع الإستنجاء ، وعن تعرض للكراهة المامقاني في مناهج المتقين ، وإن كان ينافيه ظاهر رواية عبدالرحمان بن كثير التي تقدم ذكرها عن المشايخ الثلاثة الحاكية لوضوء أمير المؤمنين ( ع ) .

قوله قدمه الرابع : ( الوضوء من الأنية المفضضة ... الخ ) لما تقدم من النصوص الناهية عن استعمالها المحمولة على الكراهة جمعاً ( ومنها ) المروى في الوسائل عن اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله ( ع ) عن الطشت يكون فيه



والخامس ، الوضوء بالمياه المكروهة كالشمس وماء الغسالة من الحدث

التأيل أو الكوز أو التور يكون فيه التأيل أو فضة لا يتوضأ منه ولا فيه ، الحديث .

قوله قده الخامس : ( الوضوء بالمياه المكروهة ... الخ ) اما الماء المشمس فالمشهور كراهة استعماله بلا خلاف لنهى النبى ﷺ الحيرا عنه ، وقوله : انه يورث البرص ، والصادق المروى فى الكافى والتهذيب قال قال رسول الله ﷺ : الماء الذى تسخنه الشمس لا تتوضأوا به ولا تغسلوا به ولا تعجنوا به فانه يورث البرص ، ومقتضى إطلاقها كما صرح به جملة عموم الكراهة لما إذا قصد التسخين أو اتفق خلافا لجمع نخصوها بالأول ، ومقتضاها كلام الأكثر عدم الفرق بين الآنية المنطبقة وغيرها والبلاد الحارة وغيرها خلافا لما إذا نخصها بالأولين .

( والآجن ) أى المتغير بنفسه من دون نجاسة ويكثر استعماله أيضاً للصحيح المروى فى الكافى والتهذيب الصادق : الماء الآجن يتوضأ منه إلا أن تجد ماءً غيره فتزده عنه ، وظاهر الصدوق فى الفقيه وجوب التزده لظاهر الأمر وحكى الإجماع على خلافه .

قوله قده : ( وماء الغسالة ... الخ ) تفصيلاً من الخلاف فتوى ورواية ويجزى استعماله فيه على الأصح وفقاً للمشهور ، وعن الناصريات الإجماع عليه لصدق امتثال الأمر بالغسل بالماء باستعماله وعمومات الكتاب والسنة على المنع من التيمم مع وجود الماء وإذا لم يجز التيمم وجب استعماله للإجماع على عدم سقوط الطهارة حينئذ وعموم ما دل على أن الماء طاهر مطهر وجملة من الأخبار ، وفى الصحيح عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء ويستسقى فيه من ( العمل الابقى - ١٣ )



الاكبر والماء الاجن وماء البئر قبل نزح المقدرات والماء القليل الذي ماتت فيه الحية أو العقرب أو الوزغ

بئر فيستنجدى فيه الإنسان من بول ويغتسل فيه الجنب ما حد الذي لا يجوز ؟  
فكتب : لا يتوضأ من مثل هذا إلا من ضرورة ( وقيل ) بعدم الاجزاء فيه  
أى المستعمل في رفع الحدث الاكبر كما عن الشيخين والصدوقين وابنى حمزة  
والبراج ، ومستنده بعد اصالة بقاء الحدث : الصادق المروى في التهذيب : الماء  
الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه ،  
وهو ضعيف ( نعم ) فى الصحيح المروى فى التهذيب عن الحمام : أدخله بازار  
ولا تغتسل من ماء آخر إلا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله فلا تدرى فيهم  
جنب أم لا ، وفى الدلالة تأمل ( والمراد ) بالماء المستعمل الماء القليل المنفصل  
عن أعضاء الطهارة فالكثير ليس من محل البحث ، والخلاف فى التطهير به  
من الحدث لا الخبث كما نص عليه جمع .

قوله قدم : ( وماء البئر قبل نزح المقدرات ... الخ ) بناء على عدم تنجسه  
بالملاقاة واستحباب نزح المقدر وفقاً لجمهور المتأخرين .

قوله قدم : ( والماء القليل الذى ماتت فيه ... الخ ) للصادق المروى  
التهذيب عن حية دخلت حباً فيه ماء وخرجت منه قال : إذا وجد ماء غيره  
فليهرقه ، وفى آخر عن الفارة والعقرب وأشياء ذلك يقع فى الماء فيخرج  
حياً هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ منه ؟ قال : ليسكب منه ثلاث مرات  
وقليله وكثيره بمنزلة واحدة ، ثم يشرب منه ويتوضأ منه غير الوزغ فإنه  
لا ينتفع بما يقع فيه ، وآخر فى العقرب قال : ارقه ، وفى آخر : وان  
كان عقرباً فأرق الماء وتوضأ من ماء غيره .



وسور الحائض والفار والفارس والبغل والمار والحوان الجلال وآكل الميتة  
بل كل حيوان لا يؤكل لحمه .

## فصل فى أفعال الوضوء

( الاول ) غسل الوجه وحده من قصاص الشعر الى الذقن طولاً

قوله قدّه : ( وسور الحائض .. الخ ) مطلقاً سواء كانت مأمونة أو  
غير مأمونة كما هو ظاهر إطلاقه ( قدّه ) وكما هو ظاهر المقنع لا يجوز مطلقاً ،  
وان كانت مأمونة لإطلاق بعض الأخبار ، كالصادق المروى فى الكافى :  
أشرب من سور الحائض ولا تتوضأ منه ، ونحوه آخر ، وفى ثالث :  
لا تتوضأ من سور الحائض ، وقيد جمهور الأصحاب بالغير المأمونة حملاً  
لمطلق الأخبار على مقيدها كما فى الموثق فى الرجل يتوضأ بفضل الحائض قال :  
إذا كانت مأمونة فلا بأس ، وفى الخبر المرأة الطامث أشرب من فضل شرابها  
ولا أحب أن اتوضأ منه .

قوله قدّه : ( وسور البغل ... الخ ) تقدم فى مبحث الاستار ما يدل على  
كراهة استعمال استارها مطلقاً شرباً ووضوءاً وغيرهما والله العالم .

قوله قدّه . ( فصل : فى أفعال الوضوء .. الخ ) لا يخفى ان حد الوجه  
الذى يجب غسله فى الوضوء طولاً وعرضاً هو ما اشتمل عليه الابهام والوسطى  
يعنى ان الخط المتوهم من قصاص الشعر - مثلث القاف والضم أعلى - وهو  
حيث ينتهى منبت الشعر من مقدم الرأس ومؤخره ، والمراد هنا المقدم الى  
أن ينتهى الى طرف الذقن - بالتحريك - وهو بجمع اللحين الذين ينبت عليهما  
الاسنان السفلى ، وهو الذى يشتمل عليه الاصبعان غالباً إذا أثبت وسطه  
وأدير على أنفه حتى يحصل شبه دائرة فذلك القدر هو الذى يجب غسله كما فهمه



وما اشتمل عليه الابهام والوسطى عرضاً ، والانزع والاغم ومن خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع كل منهم الى المتعارف ، فيلاحظ أن اليد المتعارفة

شيخنا المحقق البهائي ( ره ) من الصحيح المروى في الكافي والتهذيب والفقيه عن زرارة انه قال : للباقر ( ع ) اخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي أن يوضع الوسطى عليه الله تعالى ؟ فقال عليه السلام : الوجه الذي قال الله وأمر الله عز وجل بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه ، إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم ، ما دارت عليه الوسطى والابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن ، وما جرت عليه الأصبعان مستديراً فهو من الوجه ، وما سوى ذلك فليس من الوجه ، فقال له : الصدغ من الوجه ؟ قال : لا ، ونعم ما فهم بأن يكون قوله عليه السلام من قصاص شعر الرأس ، أما متعلق بقوله دارت أو صفة مصدر محذوف ، والمعنى أن الدوران يبتدئ من القصاص منتهياً الى الذقن ، وأما حال من الموصول الواقع خبراً عن الوجه وهو لفظة ( ما ) إن جوزنا الجال عن الخبر ، والمعنى أن الوجه هو القدر الذي دارت عليه الأصبعان حال كونه من القصاص الى الذقن ، فاذا وضع طرف الوسطى مثلاً على قصاص الناصية وطرف الابهام على آخر الذقن ثم أثبت وسط انفراجهما ودار طرف الوسطى مثلاً على الجانب الأيسر الى أسفل ودار طرف الابهام على الجانب الأيمن الى فوق وتمت الدائرة ، فيتضح خروج النزعتين والصدغين عن الوجه والعداران وموضع التحذيف ، وأما العارضان فيقع بعضهما داخلها وبعضها خارجاً عنها فيغسل ما دخل ويترك ما خرج ، والأصحاب حددوا الوجه طولاً بما كان من قصاص الشعر الى طرف الذقن ، وعرضاً بما اشتمل عليه الابهام والوسطى والمعنى بأن يكون قوله ما دارت عليه الابهام والوسطى بيان لعرض الوجه ، وقوله من قصاص



فى الوجه المتعارف الى أى موضع تصل وأن الوجه المتعارف أين قصاصه

شعر الرأس الى الذقن بيان لطوله ، والمعنى المتقدم الذى فهمه المحقق البهائى ( ره ) وإن كان دقيقاً ولكن حمل الرواية عليه بعيد يشبه اللغز والمعنى كما اعترف به الفاضلان المجلسيان والمحققان الخونساريان ، والكلام فى ذلك طويل ، ولعل الأقرب المصير الى ما حدده به الأصحاب والله العالم ، فعلى ما ذكره ( قده ) كل ما يحيط به الأصبعان يجب غسله وما لا يحيط به الأصبعان لا يجب غسله سواء سمي بالعذار أم لا ، نعم يجب غسل مقدار يسير من الاطراف الخارجة من الحدود بحكم العقل مقدمة لحصول الواجب وكذا للعلم بمصوله .

ولا يخفى ان ما ذكره الأصحاب من ان حد الوجه الذى يجب غسله فى الوضوء طولا من قصاص الشعر الى الذقن وعرضاً ما اشتمل عليه الابهام والوسطى من مستوى الخلقة فى الوجه واليدين فيرجع غيره اليه ليس غرضهم من رجوع غيره اليه هو أنه لو خرج وجهه عن المتعارف كبيراً وكان إصبعاه على حسب المتعارف أن يغسل من وجهه ما أحاط به إصبعاه وان خرج بعض وجهه ، وكذا فى صورة ما لو خرج عن المتعارف صغراً وكان إصبعاه على حسب المتعارف يجب عليه أن يغسل ما أحاط به إصبعاه وإن بلغا اذنيه أو تجاوزا عنهما ، إذ لا يتوهم ذلك فيهم ولا ادعاء مدع منهم ضرورة وجوب غسل كل وجه بل غرضهم ( قده ) من رجوع من خرج عن المتعارف اليه هو أن يفرض له إصبعان يناسبان وجهه صغراً أو كبيراً كناسبة إصبعي المتعارف لوجهه فيغسل من وجهه ذلك المقدار الذى يغسله منه المتعارف ( وبعبارة ) أوضح ان المتعارف كما يغسل من وجهه ما تحويه الأصبعان من الأعضاء كالجبهة والجبين والحاجبين والعينين والفم والانف والحندين



فيغسل ذلك المقدار ، ويجب اجراء الماء فلا يكفي المسح به ، وحده أن يجري من

فيكون تمام هذا من الوجه دون ما زاد عليه وخرج عنه كالمذايرين فكذلك يكون الوجه غير المتعارف هو تلك الأعضاء لا غير سواء حوتها أصبعها أو زادت عليها أو نقصت ، وكذلك من جهة الطول كالأنزع والأغم في رجوعها الى المتعارف .

قوله قد : ( ويجب اجراء الماء... الخ ) أصل وجوب غسل الوجه في الوضوء من المنصوص في الكتاب العزيز والسنة المتواترة ، الذي بلغ من الإنتشار حد الضرورة ، والظاهر أخذ الجريان في مفهومه عرفاً ، كما عن الجواهر وحكايته عن الإقتصار ، والسرائر ، والمنتهى ، والقواعد ، والذكرى ، والدروس ، وجامع المقاصد ، والتنقيح ، وكاشف اللثام ، والناصريات ، والمبسوط ، والمهذب ، والبيان ، وروض الجنان ، بل نسب ذلك الى المشهور ، بل الى الأصحاب ، بل قيل انهم قد قطعوا به ، بل في السرائر انه الموافق للسان الذي أنزل به القرآن ، وفي الروض ، وعن غيره انه في اللغة : إجراء الماء على الشيء على وجه التنظيف والتحسين ونحوهما ، وفي كشف اللثام انه يشهد به العرف واللغة والوضوء البياني من الصب والإسدال والفرقة لكل عضو ، ( وصحيحة ) زرارة كل ما أحاط به الشعر فليس على العباد ان يغسلوه ولا يبحثوا عنه ولكن يجري عليه الماء ( وحسنة ) زرارة : الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد اجزأه ، ولا قاتل بالفرق بين الغسل والوضوء ( وقوله رحمه الله ) في رواية محمد بن مروان يأتي على الرجل ستون أو سبعون ما قبل الله صلاته ، قلت وكيف ذلك ؟ قال : لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه ( وقوله رحمه الله ) في صحيحة زرارة لو انك



جزء الى جزء آخر ولو باعانة اليد ويجزى استيلاء الماء عليه وإن لم يجز إذا  
توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلاً ثم أضمرت أن ذلك هو الفرض لم يكن  
ذلك بوضوء .

والتقريب فى هذين الخبرين الأخيرين أنه لولا اعتبار الجريان فى  
مسمى الغسل لما حصل الفرق بينه وبين المسح المقابل له فى ظاهر الآية ، فلا  
يحصى عن حمل إطلاق الكتاب والسنة المتواترة على ذلك ، مؤيداً ذلك  
بقاعدة الإشتغال والاستصحاب ونحوهما ، نعم يجزى فى أمثال الأمر  
بالغسل كما ذكره بعض الأعيان ما يسمى به فى العرف غسلاً ، بأن يستولى الماء  
على العضو بحيث ينقل من جزء منه الى آخر ولو كان ذلك باعانة اليد ، بحيث  
لا تنفصل غسالته عن المحل فيجرى على الأرض ويتلف كما هو الشأن فى  
الدهن ، فوجه الشبه قلة الماء وعدم ضياعه وتلفه ، لا كونه كالدهن فى  
كفاية المسح وعدم وجوب الغسل كما قد يتوهم ، فلا ينبغي التأمل فى عدم  
كفاية مسح الوجه باليد الندية فى حصول مسماه عرفاً ، حيث أن مجرد  
الندوة لا يطلق عليه الماء عرفاً ، بل هى كالبخار مفهوم مغاير ، فالغسل  
بالماء إنما يتحقق إذا كان ما فى اليد الغاسلة مصداقاً للماء فى العرف ، وهذا  
لا ينفك عن الإحاطة والجريان المعتبر فى ماهية الغسل ، وعلى هذا التوجيه  
ينزل أخبار الباب كصحيفة زرارة ومحمد بن مسلم : إن الوضوء حـد من  
حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ، وإن المؤمن لا ينجسه شيء  
وإنما يكفيه مثل الدهن . وموثقة إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام إن  
علياً عليه السلام كان يقول : الغسل من الجنابة والوضوء يجزى من الماء ما أجزى  
من الدهن الذى يبل الجسد . وفى بعض النسخ : ما أجرى بالراء المهملة .  
وفى رواية محمد بن مسلم : يأخذ أحدهم الراحة من الدهن والماء أوسع من



صدق الغسل ، ويجب الابتداء بالأعلى

ذلك . وموثقة زرارة في غسل الجنابة : أفض على رأسك ثلاث أكف وعلى يمينك ويسارك إنما يكفيك مثل الدهن . فلا ينافيها اعتبار وفور البلة الواصلة الى المغسول بحيث تقبل الانتقال من عضو الى عضو آخر تحقيقاً لماهية الغسل المأمور بها ، ولا يصح تنزيل هذه الأخبار على إرادة كفاية التمسح باليد الندية برطوبة مسرية بأن يكون هذا هو الوجه في التشبيه لا قلة الماء وامساس البدن له من دون انفصال عنه ، لمعارضتها على هذا التقدير ظاهر الكتاب والسنة والإجماع بل صريحها ، لأن الأدلة بأسرها ناطقة بأن وظيفة الوجه واليدين هو الغسل دون المسح والله العالم .

قوله قدہ : ( ويجب الابتداء بالأعلى ... الخ ) وجوب البدأة بأعلى الوجه هو المشهور كما اعترف به كثير منهم ، بل عن التبيان وغيره الإجماع عليه ، ونقل عن بعض حواشي الالفية دعوى الاتفاق عليه ، ويدل عليه رواية قرب الاسناد عن أبي جريرة الرقاشي قال : قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام كيف أتوضأ للصلاة ؟ فقال عليه السلام : لا تعمق في الوضوء ولا تلمطم وجهك بالماء لطماً ، ولكن اغسله من أعلى وجهك الى أسفله بالماء مسحاً ، وكذلك فامسح على ذراعيك ورأسك وقدميك . وقد ناقش في دلالتها شيخنا المرتضى ( قدہ ) بأن الأمر فيه محمول على الاستحباب قطعاً لتقييده بكونه على جهة المسح في مقابل اللطم . وفيه : أن رفع اليد عن ظاهر الطلب بالنسبة الى بعض القيود الواقعة في حيزه بدليل خارجي لا يوجب رفع اليد عن ظاهره بالنسبة الى ما عداه ، فلا قصور في الرواية عن إفادة المطلوب خصوصاً مع إعتضادها بالشهرة المزبورة .

واستدل له أيضاً بالصحيح الزراري الباقرى عليه السلام المروى في الكافي



والتهذيب قال زرارۃ : حكى أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله ﷺ فدعا  
بقدر من ماء فادخل يده اليمنى فأخذ كفاً من ماء فاسد لها على وجهه من أعلى  
الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعاً ، ثم أعاد اليسرى فى الإناء فاسد لها على  
اليمنى ثم مسح جوانبها ، ثم أعاد اليمنى فى الإناء ثم صبها على اليسرى فصنع بها  
ما صنع ، ثم مسح بيته ما بقى فى يديه رأسه ورجليه ولم يعدهما فى الإناء ،  
وفى آخر : ثم غرف فملاًها ماءً فوضعها على جبينه ثم قال : بسم الله ،  
وسد لها على أطراف لحيته ثم أمر يده على وجهه . ونحوهما غيرهما ، ولم  
يثبت ذلك عند آخرين كالسيد فى الناصرية والإنتصار ، والحلى فى السرائر ،  
والمولى المقدس الأردبيلي ، وصاحبي المدارك والمشارك ، والفيض المحسن  
فى المفاتيح ، واليه يعيل الفاضل الخراسانى فى الذخيرة ، والعلامة المجلسى  
فى البحار ، مستدلين على ذلك باطلاق الأمر بالغسل فى الآية فلا يقيد ،  
( نعم ) يستحب الابتداء بقصاص الشعر فى غسل الوجه للتأسى بهم ( ع )  
حيث فعلوه فى مقام البيان ، ولا يلزم من فعلهم ذلك الوجوب ، إذ من  
الجلائز كونه أحد جزئيات مطلق الغسل المأمور به لا لوجوبه بخصوصه ، فان  
امتنال الأمر الكلى إنما يتحقق بفعل جزئى من جزئياته ( وقولهم فده ) : إن  
فعله إذا كان بياناً للمجمل يجب إتباعه فيه ( مسلم ) إلا أنه لا إجمال فى غسل  
اليدين والوجه حتى يحتاج الى البيان ( وقد يقال ) : إن إطلاق الآية مقيد  
بالأخبار الواردة فى مقام البيان وبعد وروده يجب الوقوف عليه ، والإجمال  
قد ينشأ من نفس المعنى لأن بعض الماهيات الكلية تحتها أفراد تصلح عرفاً  
لتعلق غرض الشارع ببعضها دون بعض كحج البيت وغسل الوجه ، والوضوء  
( العمل الابق - ١٤ )



والغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً ولا يجوز النكس ، ولا يجب غسل ما تحت الشعر بل يجب غسل ظاهره سواء شعر اللحية والشارب والحاجب

في غير ما ذكر مشكوك في صحته والأصل بقاء الحدث ، ولما روى : أنه عليه السلام لما توضأ الوضوء البياني قال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به . ( قال ) في المدارك : وأقصى ما يستفاد من الأخبار وكلام الأصحاب وجوب البداية بالأعلى بمعنى صب الماء على أعلى الوجه ثم إتباعه بغسل الباقي ، وأما ما تخيله بعض القاصرين من عدم جواز غسل شيء من الأسفل قبل غسل الأعلى وإن لم يكن في سمته فهو من الخرافات الباردة والأوهام الكاسدة . انتهى قوله قده : ( والغسل من الأعلى ... الخ ) كما هو ظاهر الأخبار البيانية وظاهر رواية أبي جريرة الرقاشي فإنها كما دلت على وجوب البداية بالأعلى دلت على وجوب غسل الأعلى فالأعلى ، وعن المقاصد العلية وغيرها : أنه يعتبر الأعلى فالأعلى عرفاً بحيث لا يحصل معه عسر ، وإليه يرجع ما عن الفاضل من غسل اللعة المفصلة فادونها إلى آخر العضو ، وكأن المراد منه لزوم غسل الأعلى فالأعلى في المسامات لها خاصة كما قيل لا مطلقاً وإن لم يكن في سمته بحيث لا يجوز غسل شيء من الأسفل قبل غسل الأعلى أصلاً كما عن بعضهم . ( وعن جماعة ) : لا يجوز النكس في الأثناء بعد البداية بالأعلى مطلقاً . ( وفي الوسيلة ) : يجب البداية من قصاص شعر الرأس ولا يجوز استقبال الشعر في غسل الوجه واليدين ومسح الرأس ، ووجه الجميع كأنه الاقتصار على المتيقن نصاً وفتوى كل على حسب فهمه منها والله العالم .

قوله قده : ( ولا يجب غسل ما تحت الشعر ... الخ ) أي إدخال الماء في خلال الشعر من اللحية وغيره ، وهو في الكشف إجماعي كما عن الخلاف



بشرط صدق احاطة الشعر على المحل وإلا لزم غسل البشرة الظاهرة فى خلاله

والناصرىات لان الوجه اسم لما يواجه به شعراً كان أو بشرة ( وللصحيح )  
منها المروى فى الكافى والتهذيب عن محمد بن مسلم عن أحدهما ( ع ) عن  
الرجل يتوضأ أيبطن لحيته ؟ قال : لا ، والصحيح الزرارى الباقرى عليه السلام  
المروى فى الفقيه ، قلت له : رأيت ما كان تحت الشعر ؟ قال : كل ما  
أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه ولا يبحثوا عنه ولا يجرى عليه  
الماء ، ويعضده ما دل على الاجتزاء بالفرقة الواحدة فى غسل الوجه فانها  
لا تكاد تبلغ أصول الشعر خصوصاً مع الكشافة ، وقيل كما عن المرتضى  
والإسكافى والفاضل فى جملة من كتبهم : يجب تحليل شعر اللحية إذا خف  
بحيث ترى البشرة خلاله فى بعض الأحيان ، نظراً إلى أن المواجهة لما لم  
تكن بالشعر الخفيف لم يفتقل إليه الحكم . وهو اجتهاد فى مقابلة النص ،  
والمستفاد من بعض الروايات ان تحليل شعر الوجه من بدع العامة ، كالمروى  
فى إرشاد المفيد عن الكاظم عليه السلام : أن على بن يقطين كتب إليه يسأله عن  
الوضوء فأجابه : فهمت ما ذكرت من الاختلاف فى الوضوء ، والذي  
أمرك فى ذلك أن تمضمض ثلاثاً وتستنشق ثلاثاً ، وتغسل وجهك ثلاثاً ،  
وتحلل شعر لحيتك ، وتغسل يديك إلى المرفقين ثلاثاً ، وتمسح رأسك كله ،  
وتمسح ظاهر أذنيك وباطنهما ، وتغسل رجلك إلى الكعبين ثلاثاً ، ولا تخالف  
ذلك إلى غيره ، فلما وصل الكتاب إلى على بن يقطين تعجب مما رسم له  
أبو الحسن عليه السلام مما أجمع العصابة على خلافه ، ثم قال : مولاى أعلم بما  
قال وأنا ممثل أمره . فكان يعمل فى وضوئه على هذا الحد ويخالف ما عليه  
جميع الشيعة امتثالاً لأمره عليه السلام وسعى بعلى بن يقطين إلى الرشيد وقيل إنه



( مسألة ١ ) يجب ادخال شيء من أطراف الحد من باب المقدمة وكذا جزء من باطن الأنف ونحوه ، وما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن فلا يجب غسله .

( مسألة ٢ ) الشعر الخارج عن الحد كمسترسل اللحية في الطول وما هو خارج عن ما بين الإبهام والوسطى في العرض لا يجب غسله .

رافضى ، فامتحنه الرشيد من حيث لا يشعر ، فلما نظر الى وضوئه ناداه كذب يا على من زعم أنك من الرافضة ، وصلت حاله عنده ، وورد عليه كتاب أبى الحسن عليه السلام : إبتدء من الآن يا على وتوضأ كما أمرك الله تعالى اغسل وجهك مرة فريضة ومرة إسباغاً ، واغسل يديك من المرفقين كذلك وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك فقد زال ما كنا نخاف منه عليك والسلام . وهو صريح في كون ذلك من بدعهم .

قوله قدّم مسألة ١ : ( يجب إدخال شيء من أطراف ... الخ ) تقدم منا أنه يجب غسل مقدار يسير من الأطراف الخارجة من الحدود بحكم العقل مقدمة للحصول الواجب وكذا للعلم بحصوله .

قوله قدّم مسألة ٢ : ( الشعر الخارج عن الحد ... الخ ) لاخلاف في عدم وجوب غسل ما خرج عن حد الوجه من الشعر ، بل هو مجمع عليه بيننا كما اعترف به كثير منهم وهو الحجة ، مضافاً الى ظهور خروجه عن التحديد السابق ( ودعوى ) أنها من الوجه أو أنها كالشارب واضحة الفساد ، كما أنه لا نعرف خلافاً في وجوب غسل ما دخل في التحديد في اللحية ، بل الظاهر أنه إجماعى كما في المشارق وغيرها ، ويدل عليه الصحيح الزرارى الباقرى عليه السلام المتقدم الذكر ، وقد يستدل عليه بصدق الوجه عليه وفيه نظر



( مسألة ٣ ) ان كانت للمرأة لحية فهي كالرجل .  
( مسألة ٤ ) لا يجب غسل باطن العين والأنف والفم إلا شئ منها من  
باب المقدمة .

( مسألة ٥ ) فيما أحاط به الشعر لا يجزى غسل المحاط عن المحيط .  
( المسألة ٦ ) الشعور الرقاق المعدودة من البشرة يجب غسلها معها .

قوله قدم مسألة ٣ ( إذا كان للمرأة لحية فهي كالرجل . اه ) فيجب غسل  
ما دخل منها في الحد وعدم وجوب غسل ما خرج عنه ، أما الأول :  
فلاطلاق الصحيح الزراري الباقرى عليه السلام المتقدم الذكر المروى في الفقيه :  
قلت له : رأيت ما كان تحت الشعر ؟ قال : كل ما أحاط به الشعر فليس  
للعباد أن يغسلوه ولا يبحثوا عنه ولكن يجري عليه الماء . وهو مطلق بالنسبة  
الى الرجل والمرأة ما لم يدعى الإنصراف الى الرجل ، وأما الثانى فلخروجه  
عن الحد وقد تقدم دليله عن قريب فى المسألة الثانية .

قوله قدم مسألة ٤ : ( لا يجب غسل باطن العين ... الخ ) أما عدم  
وجوب غسل بواطن ما ذكر فلاجماع بل وسائر الأدلة من الكتاب والسنة  
فى وجوب غسل ظاهر الوجه دون ما بطن منه ، وأما غسل شئ منها من  
باب المقدمة فقد تقدم وجهه فى المسألة الأولى من هذا الفصل .

قوله قدم مسألة ٥ : ( فيما أحاط به الشعر لا يجزى ... الخ ) لما تقدم  
من الصحيح الزراري الباقرى عليه السلام المروى فى الفقيه من أن الواجب إجراء  
الماء على الشعر ، مع أن الظاهر من دخوله فى الحد هو المحيط دون المحاط  
بل المحاط من الباطن الذى لا يجب غسله بل لا يكفى غسله عن غسل ما ظهر .  
قوله قدم مسألة ٦ : ( الشعور الرقاق ... الخ ) وجهه وجوب غسل  
ما بين الحدين .



( مسألة ٧ ) إذا شك في أن الشعر محيط أم لا يجب الإحتياط بغسله مع البشرة .

( مسألة ٨ ) إذا بقي مما في الحد ما لم يغسل ولو مقدار رأس ابرة لا يصح الوضوء فيجب أن يلاحظ آماقه وأطراف عينه أن لا يكون عليها شيء من القبيح أو الكحل المانع ، وكذا يلاحظ حاجبه أن لا يكون عليه شيء من الوسخ ، وأن لا يكون على حاجب المرأة وسمة أو خطاط له جرم مانع .

قوله قدہ مسألة ٧ : ( إذا شك في أن الشعر محيط أم لا ... الخ ) وجه ما ذهب إليه ( قدہ ) من وجوب الإحتياط بغسلها معاً هو العلم الإجمالي بوجوب غسله أو غسل البشرة ، مبنياً ذلك على ما تقدم منه ( قدہ ) من وجوب غسل الشعر عن غسل البشرة إذا كان محيطاً على المحل ، وبعبارة أخرى إذا كان كثيفاً ، وإلا لزم غسل البشرة دونه أي إذا كان خفيفاً ، ولما كان هذا الموضوع الخارجى مشكوكاً حاله بالفرض وأنه من الكثيف أو الخفيف ولا أصل محرز لأحدهما في البين وجب غسلها معاً قضاءً لحق العلم الاجمالي ، ( واما ) بناءً على ما اخترناه من عدم الفرق في الكثيف والخفيف في وجوب غسله وأن الفرق بينهما اجتهد في مقابلة النص لاطلاق النص فالعلم الاجمالي منحل الى ما يجب غسله وهو الشعر مطلقاً ، وشك بدوى في وجوب غسل ما سواه وهو البشرة فالمرجع فيه البراءة والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٨ : ( إذا بقي مما في الحد ما لم يغسل ... الخ ) لفوات الكل بفوات جزئه .

قوله قدہ : ( فيجب أن يلاحظ ... الخ ) مقدمة عليية لأحرار الاتيان بالمكلف به وهو غسل الوجه بتمامه .



( مسألة ٩ ) إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء الى البشرة ولو شك في أصل وجوده يجب الفحص أو المبالغة حتى يحصل الاطمئنان بعدمه أو زواله أو وصول الماء الى البشرة على فرض وجوده .

( مسألة ١٠ ) الثقبه في الأنف موضع الحلقة أو الخزامة لا يجب غسل

قوله قدّم مسألة ٩ : ( إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته ... الخ ) إنما وجب تحصيل اليقين بزوال الحاجب لقاعدة الشغل واستصحاب الحدث المقتضين للعلم بالطهارة ، وأصالة عدم الحاجب أو عدم الحجب لا تنفع في إثبات غسل البشرة ووصول الماء إليها إلا بناءً على الأصل المثبت ( ويدل ) عليه صدر صحيحة على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال : سألت عن المرأة عليها السوار والدملج في بعض ذراعها لا تدري يجرى الماء تحته أم لا ، كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت ؟ قال عليه السلام : تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه . ولا يعارضه ما في ذيله : وعن الخاتم الضيق لا يدري هل يجرى الماء تحته إذا توضأ أم لا ، كيف يصنع ؟ قال عليه السلام : إن علم أن الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضأ . لمخالفته لسائر عمومات الغسل من الكتاب والسنة ، وللقواعد والأصول المقتضية للعلم بانفسال الأعضاء الثلاثة ، ووجوب الاستيعاب المقتضى لرفع جميع الموانع المحتملة مع أن دلالة بالمفهوم التي لا تقاوم المنطوق كما قيل ، ومع غض النظر عن هذا كله يكون الخبر من المجمل ، لتعارض الذيل مع الصدر الذي يرد عليه إلى الله ورسوله ، فيرجع في المسألة إلى القواعد المتقدمة وهي قاعدة الشغل واستصحاب الحدث . والله العالم .

قوله قدّم مسألة ١٠ : ( الثقبه في الأنف ... الخ ) لكونها من الباطن



باطنها بل يكفى ظاهرها سواء كانت الحلة فيها أم لا . الثاني ، غسل اليدين من

الذى تقدم عدم وجوب غسله .

قوله قدہ : ( الثاني غسل اليدين ... الخ ) ذكر ( قدہ ) فى هذا الموضع عدة مسائل :

( الأولى ) غسل اليدين من المرفقين الى أطراف الأصابع ، أما وجوب غسلها بهذا المقدار فمن الضروريات الثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

( الثانية ) تقديم اليمنى على اليسرى وهذا أيضاً بلا خلاف فيه ، وعن الغنية والسرائر والخلاف والمعتبر والمنتهى ونهج الحق والروض والذكرى الإجماع عليه ، ولاصالة بقاء الحدث ، وللوضوءات البيانية ، وقوله يُغْسَلُ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وللصحيح فى الصادق عليه السلام : الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمنى ؟ قال : يغسل اليمنى ويعيد اليسار ، والموثق : فان بدأت بذراعك اليسرى قبل الأيمن فاعد غسل الأيمن ثم اغسل اليسر ، ونحوه آخر ، وفى المرتضى فىمن بدأ بالمرءة قبل الصفا يعيد ، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه فى الوضوء يعيد الوضوء .

( الثالثة ) وجوب الإبتداء بالمرفق فهو أقوى من وجوب الإبتداء من الأعلى فى الوجه ، لقوة دلالة النصوص البيانية على ذلك حتى تضمنت أنه يُغْسَلُ غسل ذراعه من المرفق الى الكف لا يردّها الى المرفق . وأنه يُغْسَلُ غسل يده من المرفق الى الأصابع لا يرد الماء الى المرفق ، ولخبر الهيثم عن أبى عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى : ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ) . فقلت : هكذا ؟ ومسحت من ظهر كفى الى المرفق ، فقال : ليس هكذا تنزّلها ، إنما هى : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق ثم أمر عليه السلام يده من مرفقه الى أصابعه ، وفى البحار : روى عن الصادق عليه السلام أن الآية نزلت



المرفقين الى اطراف الأصابع مقدماً لليمنى على اليسرى ، ويجب الابتداء بالمرفق

هكذا : وأيديكم من المرافق . وفيه عن عل محمد بن علي بن ابراهيم : معنى الى المرافق من المرافق ، والغرض من الوضوء مرة واحدة والمرتان احتياط لما سبق . ويدل عليه أيضاً : أمر الامام عليه السلام فيما كتبه الى علي بن يقطين بعد ارتفاع التهمة عنه بغسل يديه من المرفقين عكس ما أمره به أولاً لأجل التقية ، وعن كشف الغمة ، ولما في الغنية ، وعن ظاهر التبيان ، وصریح غيره من الاجماع عليه وغير ذلك ، ولعله لذا نقل عن ابن سعيد بل والسيد موافقة المشهور هنا ، ولكن عن السيد أيضاً والحلى وغيرهما عدم الوجوب لنحو ما سبق في الوجه ، وقد عرفت الوجه فيه مع أن الحلى صرح بأنه مكروه شديد الكراهة حتى جاء بلفظ الحظر ، ثم إنه في جواز النكس في الاثناء نحو ما سبق في الوجه .

( الرابعة ) وجوب غسل المرفق بتمامه ، والدليل عليه الاجماع على وجوب غسله كما عن التبيان ، وجمع البيان ، والمنتهى ، والخلاف ، والناصرية ، والغنية ، والمعتبر ، والذكرى ، والتنقيح ، وكنز العرفان ، وجامع المقاصد ، والمقاصد العلية ، والروض ، والمسالك ، والمدارك ، والمشارق ، وغيرها ، قال الشيخ ( ره ) في الخلاف بعد الحكم بوجوب غسل المرفقين : دليلنا قوله تعالى : ( وأيديكم الى المرافق ) و( الى ) قد تكون بمعنى ( مع ) وقد تكون بمعنى الغاية وقد ثبت عن الأئمة ( ع ) أن المراد بها في الآية ( مع ) فعلنا بذلك وجوب غسلها . انتهى .

قال بعض الأعلام - بعد نقل هذا عنه - : ومن المعلوم أن هذا الكلام منه ( ره ) رواية تفسير للآية متعلقة بالحكم الشرعى على وجه الجزم فهو ( العمل الابق - ١٥ )



والغسل منه الى الأسفل عرفاً فلا يجزى النكس ، والمرق مركب من شيء من الذراع وشيء من العضد ويجب غسله بتمامه وشيء آخر من العضد من باب

إخبار عن أمر حسي من ثقة عدل فيكون معتبراً . وقال السيد المرتضى ( ره ) بعد قول الناصر يدخل المرفقان في الوضوء - وهذا صحيح وعندنا أن المرافق يجب غسلها مع اليدين وهو قول جميع الفقهاء إلا زفر بن الهذيل وحده ، وحكى عن أبي بكر بن داود الاصفهاني مثل قول زفر في هذه المسألة ، دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه إجماع الفرقة المحقة . انتهى .

وقال الشيخ ( ره ) في الخلاف بعد الاستدلال بالآية ما نصه : وأيضاً الاحتياط يقتضى ذلك لأن من غسل المرفقين مع اليدين لا خلاف في أن وضوءه صحيح ، وإذا لم يغسلها ليس على صحته دليل ثم قال : وروى جابر : ان النبي ﷺ توضأ فغسل يديه وذلك من مرفقيه ثم قال : وعليه إجماع الفرقة . انتهى . ( وعن المعتمر ) : الواجب غسل اليدين مع المرفقين . واستدل على دخول المرفق بان عليه الإجماع من عدا زفر ومن لا عبرة بخلافه . انتهى . ( وقال في المنتهى ) أكثر أهل العلم على وجوب إدخال المرفقين في الغسل خلافاً لبعض أصحاب مالك وابن داود وزفر . انتهى .

( وقال الشهيد ( ره ) في الذكرى ) : ويجب غسل المرفقين إجماعاً إلا من شذ من العامة . ( وعن جوامع الجامع ) : إن وجوب غسل المرافق مذهب أهل البيت . ( وفي كشف اللثام ) عند قول العلامة ( ره ) في القواعد الثالث غسل اليدين من المرفقين الى أطراف الأصابع : فان نكس أو لم يدخل المرفق بطل الوضوء إجماعاً في الثاني من عدا زفر وابن داود وبعض المالكية . انتهى ( وقد استدل ) على ذلك أيضاً برواية الهيثم : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى : ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ) فقلت هكذا ؟



المقدمة ، وكل ما هو فى الحد يجب غسله وان كان لهما زائداً أو اصبعاً زائدة

ومسحت من ظهر كفى الى المرفق ، فقال : ليس هكذا تنزِيلها إنما هى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق ، ثم أمر يده من مرفقه الى أصابعه ، وبالصحيح الحاكى لوضوء رسول الله ﷺ : فوضع الماء على مرفقه فأمر كفه على ساعده . وبالصحيح أو الحسن عن زرارة وبكير : أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله ﷺ فكاه لهما وذكر أنه غمس كفه اليسرى فغرف بها غرفة فافرغ على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق الى الكف لا يردّها الى المرفق ، وغمس كفه اليمنى فافرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق وصنع بها مثل ما صنع باليمنى . وبمكاتبة ابن يقطين المروية عن إرشاد المفيد من قوله ( ع ) : واغسل يدك من المرفقين .

( والانصاف ) أنه لا دلالة فى هذه الأخبار واضحة على المطلوب من هذه الجهة فلم يبق لدينا إلا الاتفاق المذكور وعدم الخلاف بين المسلمين ، والإجماعات المحكية عن المسلمين ، وفى ذلك كفاية فى الدلالة على المطلوب ، ( نعم ) بعد هذا الاتفاق على وجوب غسل المرفقين وقع الاختلاف فى أن وجوبه أصالة أو من باب المقدمة لغسل تمام اليد ؟ وتظهر الثمرة فى وجوب غسل جزء من العضد لو قطعت اليد من المرفق ، كما أنه وقع الاختلاف والكلام فى تفسير المرفق ، والظاهر من الأدلة أن وجوب غسل المرفق أصالة لا من باب المقدمة ، كما أن الظاهر أن المرفق هو مجمع عظمى الذراع والعضد لأنفس الفصل ( للصحيح ) الصادق ( ع ) المروى فى التهذيب : عن الأقطع اليد والرجل كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل المكان الذى قطع منه ( وللحسن ) الصادق ( ع ) المروى فى الكافى : عن الأقطع ؟ قال : يغسل ما قطع منه فانها باطلاقها شاملان لما لو قطع من المفصل ، ( وللصحيح ) الكاظمي



ويجب غسل الشعر مع البشرة ، ومن قطعت يده من فوق المرفق لا يجب عليه

( عليه السلام ) عن رجل قطعت يده من المرفق ؟ قال : يغسل ما بقي من عضده .

( الخامسة ) : كل ما هو في الحد يجب غسله . وقد استدل على ذلك بوجوه : منها دخوله في محل الغسل بعد تعليق الوجوب على المبدأ والنهاية بدعوى أن المذساق منه دخول جميع ما بينهما مع توقف يقين البراءة والطمارة على غسلها سيما مع اشتهاؤه بينهم ، حتى ادعى بعضهم أنه لا يعرف فيه خلافاً ، بل عن جماعة استظهار الإجماع عليه ، بل عن شارح الدروس : دعوى الإجماع عليه ، وفي المدارك : نفي الريب عنه ، وإن كان يشكل الدخول في مثل الذراع واليد ولكن لا بأس بالمصير الى ما ذكره لتوقف يقين البراءة عليه ، ( نعم ) الظاهر كما أفاده ( قدّه ) من وجوب غسل بشرة اليد المستورة خلال الشعر بدلالة مفهوم قوله ( ع ) : إذا مس جلدك الماء فحسبك ، ولأنها اليد حقيقة مع إطلاق الأمر بغسل اليدين دون الشعر ، ومثل هذا وإن كان جارياً في شعر الوجه إلا أنه خرج بما مر من الدليل الغير الجاري هنا عدا ما يتوهم من عموم قوله ( ع ) : كلما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه . وقوله ( ع ) : إنما عليك غسل ما ظهر . لا مكان المناقشة ( في الأول ) بمنع دلالة على العموم بالنسبة الى شعر اليد ، بل لا يستفاد منه إلا حكم ما أحاط بالوجه من الشعر ، إذ ليس الموصول في الرواية للعموم بل هو للعمد ، والقدر المعلوم إرادته منه ليس إلا ما أحاط بالوجه لا غير ( وأما الثاني ) : فلا مكان المناقشة فيه بدلالته على وجوب غسل الظاهر في مقابل الباطن لا الظاهر في مقابل المستور خصوصاً ما كان مستوراً بالشعر والله العالم .



غسل العضد وان كان أولى ، وكذا ان قطع تمام المرفق ، وان قطعت مما دون

وأما وجوب غسل الشعر معها فهو مبني على ما تقدم من وجوب غسل ما فى الحد وعدمه .

( السادسة ) : من قطعت يده من فوق المرفق لا يجب عليه غسل العضد بلا خلاف ظاهراً كما اعترف به كثير منهم ، بل الاجماع كما فى المنتهى والروض وغيرهما على سقوط الغسل عن المحل الذى لا يجب غسله ، وبكفى دليلاً عليه إنعدام الحكم بانعدام موضوعه ، وبما ذكرنا من الاجماع - إن تم - يقيد إطلاق النصوص كصحیح ابن مسلم عن أبى جعفر ( ع ) : عن أقطع اليد والرجل ؟ فقال : يغسلهما . ( وصحيح ) رفاة عن أبى عبدالله ( ع ) عن الأقطع ؟ قال : يغسل ما قطع منه . ( وصحيحه ) الآخر عنه ( ع ) عن أقطع اليد والرجل كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل ذلك المكان الذى قطع منه . ( وصحيح ) على بن جعفر عن أخيه ( ع ) عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل ما بقى من عضده . فتحمل على ما لو كان القطع مما دون المرفق ، وبعضها على بقاء شيء من المرفق مما يجب غسله .

( وأما ) حملها على إرادة غسل محل القطع خاصة تعبداً فبعيد ، سيما بعد فهم الأصحاب كما اعترف به غير واحد ( والظاهر ) ان احتمال حمل الأخبار على ما ذكر من الغسل لمحل القطع تعبداً هو منشأ ما أفاده ( قدّه ) من أولوية غسل العضد .

( السابعة ) : ان قطعت مما دون المرفق يجب عليه غسل ما بقى . لا خلاف فى وجوب غسل الباقي مما يجب غسله ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل فى المنتهى نسبته الى أهل العلم ، ويشهد له مع الاستصحاب وقاعدة الميسور



المرفق يجب عليه غسل ما بقي ، وإن قطعت من المرفق بمعنى اخراج عظم الذراع من العضد يجب غسل ما كان من العضد جزءاً من المرفق .

( مسألة ١١ ) ان كانت له يد زائدة دون المرفق وجب غسلها أيضاً كاللحم الزائد وان كانت فوقه فان علم زيادتها لا يجب غسلها ويكفي غسل

والمعسور الذين لا ينبغي المناقشة فيها بعد كون المقام مورداً لها ، سيما بعد الفتوى بمضمونها النصوص المتقدمة المتلوة عليك قريباً المحمول إطلاقها على ما نحن فيه من كون القطع بما دون المرفق .

قوله قده : ( وإن قطعت من المرفق بمعنى ... الخ ) غسل الباقي من العضد الذي هو جزء من المرفق بناءً على ما تقدم منا من أن المرفق مجمع عظمي الذراع والعضد لا نفس المفصل والله العالم .

قوله قده مسألة ١١ : ( إن كانت له يد زائدة دون المرفق ... الخ ) المدرك في الحكم المزبور من وجوب غسل ما دون المرفق وإن كان يداً زائدة الاجماع المنقولة كما حكى التصريح به عن المعتبر والارشاد ، والتحرير ، والمنتهى والمختلف ، والقواعد ، والدروس ، وغير ذلك ، بل الظاهر أنه لا خلاف فيه كما عن الجواهر وغيره ، ولولاه لأشكل إدخالها تبعاً للأصلية إذ لا تعد عرفاً هذه من توابع تلك كما يعد الثالول واللحم الزائد والإصبع الزائدة وما شابه ذلك ، ومع ذلك فادخالها بما يتوقف عليه يقين البراءة والطهارة ، والله العالم .

قوله قده : ( وإن كانت فوقه فان علم زيادتها ) أى لو كانت اليد الزائدة فوق المرفق فان علت الزائدة وتميزت لا يجب غسلها لخروجها عن الحد الذي يجب غسله .



الأصلية ، وان لم يعلم الزائدة من الأصلية وجب غسلها ، ويجب مسح الرأس والرجل بهما من باب الإحتياط ، وان كانتا أصليتين يجب غسلها أيضاً ويكفى المسح بأحديهما .

( مسألة ١٢ ) الوسخ تحت الاظفار اذا لم يكن زائداً على المتعارف لا يجب ازالته الا اذا كان ما تحته معدوداً من الظاهر فان الاحوط ازالته ، وان كان زائداً على المتعارف وجبت ازالته ، كما أنه لو قص أظفاره فصار ما تحته ظاهراً وجب غسله بعد ازالة الوسخ عنه .

قوله قدہ : ( وان لم يعلم الزائدة ... الخ ) بأن لم تتميز وجب غسلها معاً من باب المقدمة العلمية لغسل اليد الأصلية .

قوله قدہ : ( من باب الإحتياط . اه ) أيضاً المسح بهما من باب الإحتياط اللازم مقدمة علمية للمسح باليد الأصلية ، هذا كله فيما إذا علم بزيادتهما على اليد الأصلية وإن لم تتميز فى بعض فروضها .

قوله قدہ : ( وإن كانتا أصليتين يجب غسلها ... الخ ) بأن كانت الزيادة فى أصل الحلقة المتعارفة وجب غسلها إصالة لا من باب المقدمة لوجوب غسل اليد ، وترجيح أحديهما بلا مرجح وكفى المسح بأحديهما لاطلاق المسح باليد والله العالم .

قوله قدہ مسألة ١٢ : ( الوسخ تحت الاظفار اذا لم يكن زائداً ... الخ ) ما حكم به من عدم وجوب الإزالة محل اشكال ، وعن المنتهى بعد احتمال الوجوب وعدمه : الأقرب الأول ، وعن الاسترأبى بعد نقل عبارة المنتهى بتامها قال : وما قر به غير بعيد . انتهى . فالإحتياط لا ينبغى تركه ، وإن كانت السيرة المستمرة على خلافه وسهولة الشريعة وسماحتها تأباه والله العالم .



( مسألة ١٣ ) ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين والاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل .

( مسألة ١٤ ) إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع ويجب غسل ذلك اللحم أيضاً ما دام لم ينفصل وإن كان اتصاله بجلدة رقيقة ولا يجب قطعه أيضاً ليغسل ما تحت تلك الجلدة وإن كان أحوط لو عد ذلك اللحم شيئاً خارجياً ولم يحسب جزء من اليد .

( مسألة ١٥ ) الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت واسعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها والا فلا ومع الشك لا يجب عملاً بالاستصحاب وإن كان الأحوط الإيصال .

( مسألة ١٦ ) ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقياً

قوله قده مسألة ١٤ : ( إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر . . الخ ) لإطلاق ما دل على وجوب غسل الظاهر ، وأما وجوب غسل ذلك اللحم فلم يدر عرفاً جزءاً من اليد ، ولما تقدم عن قريب من الإجماعات المنقولة على وجوب غسل ما دون المرفق وإن كان لحماً زائداً ، وأما عدم وجوب قطعه فلم يدر الدليل عليه ، وأما أحوطية قطعه فلمل وجهه دعوى أنه حينئذ يكون من قبيل الحاجب عن غسل ما تحته مع أنه من هذا القبيل بعيد جداً ، بل هو من قبيل جعل الباطن ظاهراً وهو غير لازم قطعاً فالأقوى عدم وجوب قطعه .

قوله قده مسألة ١٥ : ( الشقوق التي تحدث على ظهر الكف . . الخ ) أما وجوب غسلها إذا كانت واسعة فلأنها حينئذ من الظاهر الذي تقدم وجوب غسله ، وأما الشك فلا يجب الاستصحاب أى استصحاب عدم الوجوب .

قوله قده مسألة ١٦ : ( ما يعلو البشرة مثل الجدرى . . الخ ) الميزان



يكفى غسل ظاهره وان انخرق ، ولا يجب اىصال الماء تحت الجلدة ، بل لو قطع بعض الجلدة وبقى البعض الآخر يكفى غسل ظاهر ذلك البعض ولا يجب قطعه بتمامه ، ولو ظهر ما تحت الجلدة بتمامه لكن الجلدة متصلة قد تلتصق وقد لا تلتصق يجب غسل ما تحتها وان كانت لاصقة يجب رفعها أو قطعها .

( مسألة ١٧ ) ما ينجمد على الجرح عند البرء ويصير كالجلد لا يجب رفعه وان حصل البرء ويجزى غسل ظاهره وان كان رفعه سهلاً ، واما الدواء الذى انجمد عليه وصار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزلة الجبيرة يكفى غسل ظاهره وان أمكن رفعه بسهولة وجب .

( مسألة ١٨ ) الوسخ على البشرة ان لم يكن جرماً مرتباً لا يجب ازالته

غسل ظاهر البشرة وإن كان ذلك هو الجدرى ، نعم لو لم تكن قشور الجدرى متصلة بالبدن بل كانت من قبيل الحاجب الملتصق بالبدن كما يكون ذلك عند البرء وجب ازالته وغسل ما تحته من البشرة .

قوله قده مسألة ١٧ : ( ما ينجمد على الجرح عند البرء ... الخ ) إنما لم يجب رفع ما انجمد على الجرح وأجزأ غسله عن غسل ما تحته لأنه صار جزءاً من المفصول أو الممسوح عرفاً ، بخلاف الدواء المنجمد فإنه يعد عرفاً جزءاً خارجياً فهو بمنزلة الحاجب بل هو هو والله العالم .

قوله قده مسألة ١٨ : ( الوسخ على البشرة ان لم يكن جرماً مرتباً ... الخ ) الميزان صدق غسل البشرة عرفاً ، فاذا صدق ذلك كفى ، واما لو شك فى حاجبية الموجود وجب ازالته ليعلم غسل البشرة ، لاستصحاب الحدث وقاعدة الشغل اليقيني المقتضى للفراغ اليقيني الذى لا يحصل إلا بذلك ، ولا ينفع اصابة عدم كون الشيء حاجباً ، اذ هذا الأصل لا يترتب عليه الا وصول الماء ( العمل الابق - ١٦ )



وان كان عند المسح بالسكيس في الحمام أو غيره يجتمع ويكون كثيراً ما دام

الى البشرة ، وهذا ليس من الاحكام الشرعية وانما هو من اللوازم العادية للمستصحب ، فلا يصير الاصل المذكور معتبراً الا عند من يقول بالاصول المثبتة ، وقد تمسكوا للحكم المذكور من لزوم ايصال الماء الى ما تحت الحاجب المشكوك في خفيه بصدر صحيحة على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن المرأة عليها السوار والدملج في بعض ذراعها لا تدري يجرى الماء تحته أم لا كيف تصنع اذا توضأت أو اغتسلت ؟ قال : تحركه أو تنزعه حتى يدخل الماء تحته . وعن الخاتم الضيق لا تدري يجرى الماء تحته اذا توضأ أم لا كيف يصنع ؟ قال : ان علم أن الماء لا يدخل تحته فليخرجه اذا توضأ . ولا يخفى عليك معارضة مفهوم الذيل لمنطوق الصدر ، اذ مفهوم الجملة الشرطية أعنى قوله عليه السلام : ان علم أن الماء لا يدخل تحته . الخ . هو أنه ان لم يعلم عدم دخول الماء لم يلزمه اخراجه ، وهذا يشمل صورة الشك في دخول الماء وعدمه فيصير معارضاً لصدر الصحيحة الناطق بأنه في صورة عدم العلم بدخول الماء يجب على المرأة تحريك السوار والدملج حتى يدخل الماء الى ما تحتها من البشرة ، وقد أجاب عنه في الجواهر بوجهين .

( أجمعهما ) أن المنطوق أقوى دلالة فيقدم على المفهوم عند التعارض .  
( وثانيهما ) أن الأول من قبيل المقيّد والثاني من قبيل المطلق لشمول عدم العلم لصورتى عدم العلم بالوصول والعلم به أى بعدم الوصول والأول خاص بالأول ... الخ . وفيما ذكره ( قدّه ) من الوجهين نظر كما أورده بعض المحققين ( ره ) ووجهه : بأن مورد السؤال في المطلق عدم العلم بالوصول ، فالمطلق بالنسبة اليها نص غير قابل للتقييد بما عداه ، إذ يلزم اخراج مورد



يصدق عليه غسل البشرة ، وكذا مثل البياض الذى يتبين على اليد من الجص أو

السؤال عن الجواب ، فيصير المنطوق والمفهوم كلاهما أجنبياً عن مورد السؤال كما لا يخفى ، ومن هنا يعلم عدم جواز الترجيح بكون الصدر منطوقاً لأن المفهوم إذا جىء به لبيان الحكم فى مورد السؤال ، فالجمله الشرطية نص فى المفهوم لا ظاهر ، لعدم احتمال خلوها عنه فيكون فى حكم المنطوق ، وبالجمله فتعارض المنطوق والمفهوم المذكورين هنا من قبيل تعارض المتكافئين لارجحان للمنطوق على المفهوم لا بالتقييد ولا بكونه منطوقاً ، والسر فى ذلك كون الكلام نصاً فى مورد السؤال فلا يجرى عليه بالنسبة اليه فى باب الترجيح حكم المنطوق ولا حكم المفهوم ، فعلى ما حررنا من تعارض الصدر والذيل صار الخبر من المجملات الذى لا يمكن الإستدلال به على الحكم المزبور ، فلم يبق لدينا مما يستدل به للحكم المزبور من وجوب النزاع أو تحريكه سوى استصحاب الحدث وقاعدة الاشتغال اليقيني المقتضى للفراغ اليقيني ، هذا كله فيما لو شك فى حاجية الوجود .

( واما ) لو شك فى وجود الحاجب فالظاهر أن الحكم فيه كالحكم فى سابقه من وجوب تحصيل اليقين بإصال الماء الى البشرة ، والبحث عن المانع فى الموضع الذى لا يتيقن بانتفائه عنه ، والوجه فيه أنه لا بد من العلم بامتنال الأمر والإتيان بالمأمور به إلا أن يحصل ما يقوم مقام العلم فى إسقاط التكليف والاول منتف بحكم الفرض ، وليس من الثانى إلا استصحاب عدم عروض المانع الذى هو عبارة عن اصاله عدم احتجاب البدن بحاجب وهو غير مفيد لانه لا يترتب عليه إلا وصول الماء الى البدن وهو ليس من الأحكام الشرعية لعدم احتجاب البدن وإنما هو من اللوازم العادية ، فلا يجدى الأصل المذكور



النورة اذا كان يصل الماء الى ما تحته ويصدق معه غسل البشرة ، نعم لو شك في كونه حاجباً أم لا وجب ازالته .

إلا على القول باعتبار الأصول المثبتة ( هذا ) ولكن ربما يوجه صحة التمسك بالأصل المذكور حتى على القول بعدم اعتبار الأصول المثبتة بوجوه .  
 ( أحدهما ) ما ذكره صاحب الجواهر ( قده ) من التمسك باستمرار السيرة التي يقطع معها برأى المعصوم ( ع ) على أنه لا يجب على المتوضي والمغتسل اختبار انتفاء الحواجب عنهما مع قيام الإحتمالات غالباً ، ثم أيده بعدم نص أحد من الفقهاء على إيجاب شيء من ذلك في الوضوء أو في الغسل مع أنه كان أولى الأشياء بالنص لما كان قدر البراغيث والقمل ونحوهما من العوارض الغالبة على البدن ، فحينئذ يتمسك في نفيه بالأصل ، وإن كان الإعتناء عليه من دون نظر الى ما قدمناه لا يخلو عن تأمل لمعارضته باصالة عدم الفراغ من التكليف واصالة عدم وصول الماء الى البشرة . وأنت خير بما فيه لأن المراد بالسيرة إن كان هي سيرة من لا يبالي ولا يفهم فقيامها ثابت ولكن لا عبرة بها ، وإن كان هي سيرة المتدينين فقيامها على ما ادعاه ممنوع ، بل ليس من دأبهم في صورة الشك في وجود المانع إلا الفحص عنه ورفعها ، وما يرى من عدم صدور الفحص منهم غالباً فانما هو من جهة اطمينانهم بانتفاء المانع ، ولهذا ترى أن من يريد الغسل مثلاً يبحث عن انتفاء المانع في مظان وجوده كرجليه مثلاً أو تحت أظفاره وامثال ذلك مما يحتمل فيه وجود المانع دون غيره .  
 ( الثاني ) ما حكى عن بعضهم من الإجماع على عدم الاعتناء بالشك في وجود الحاجب مثل الشك في أن بيده خاتماً أم لا ، وأنت خير بعدم ثبوت ذلك إن لم ندع ثبوت خلافه من جهة عدم تعرض أكثر الأصحاب لهذا الفرع .  
 ( الثالث ) أن يدعى أن أصالة العدم من الأمارات المعتبرة من باب



( مسألة ١٩ ) الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالفصل يرجع الى المتعارف .

الظن النوعى ، فحالها حال سائر الامارات المكاشفة عن الواقع ، يثبت بها جميع ما يقارن مجراها حال سائر الامارات من اللوازم والمقارنات ، لا من باب التعبد بها ظاهراً حتى يقتصر فيها على ترتيب اللوازم الشرعية . وأنت خير بفساد ذلك كما قرر فى الاصول .

( الرابع ) : ما ذكره بعض المحققين ( ره ) من أن وصول الماء الى البشرة وإن كان من اللوازم الغير الشرعية إلا أن ما يترتب عليه من الحكم الشرعى يعد فى العرف من اللوازم والاحكام الشرعية لنفس خلو البدن عن المانع ، بحيث يلقى فى العرف وساطة اللازم الغير الشرعى بين المستصحب وبين ذلك الحكم الشرعى ، ونظير ذلك استصحاب رطوبة الملاقى للنجس ، فان الرطوبة لا يترتب عليها النجاسة بل هى من احكام تاتى الملاقى بالنجاسة وهو لازم غير شرعى للرطوبة إلا أنه يلقى فى نظر العرف ، حتى أن الفقهاء يجعلون التنجس من احكام ملاقاته الشئ للنجس مع رطوبة أحدهما لكن هذا لا يتم فى جميع موارد هذا الشك ( وأورد ) عليه بعض من تأخر بأن الفرق بين الواسطة الخفية وبين غيرها يبنى على الإعتماد فى الاحكام الشرعية على المسامحات العرفية ، إذ من المعلوم أن خفاء الواسطة ووضوحها مما يناط بنظر أهل العرف ، والإعتماد فى الاحكام الشرعية على المسامحات العرفية واضح البطلان والله العالم بحقيقة احكامه .

قوله قده مسألة ١٩ : ( الوسواسى الذى لا يحصل له القطع ... الخ ) أما عدم الاعتناء بشكه فهو الذى صرح به جملة من الاعلام ، وفى الجواهر



بعد أن حكى ذلك عن جملة من أصحابنا قال : بل لا أجد فيه خلافا كما في الصلاة . انتهى . ويدل عليه ما يستفاد من الاخبار الواردة في الصلاة الدالة على أن كثرة الشك من الشيطان مثل صحيحة زرارة وأبي بصير الواردة فيمن كثر شكه في الصلاة بعد أن أمر بالمضي في الشك قال : لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه ، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود فليمض أحدكم في الوهم ولا يكثرن نقض الصلاة ، فانه إذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه الشك ، ثم قال : إنما يريد الخبيث أن يطاع فإذا عصى لم يعد الى أحدكم . وقوله عليه السلام : إذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك فانه يوشك أن يدعك فانما ذلك من الشيطان ، وفي صحيحة عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : قلت له : رجل مبتلى بالوضوء والصلاة وقلت : هو رجل عاقل فقال أبو عبدالله عليه السلام : وأي عقل له وهو يطبع الشيطان ؟ قلت له : وكيف يطبع الشيطان ؟ فقال : سله هذا الذي يأتيه من أي شيء هو ؟ فانه يقول لك من عمل الشيطان ( وربما ) يظهر من بعض الاخبار أنه يعمل ببعض الامارات كرواية الواسطي قلت لأبي عبدالله عليه السلام : جعلت فداك أغسل وجهي ثم اغسل يدي فيشككني الشيطان أني لم أغسل ذراعي ويدي ، قال : إذا وجدت برد الماء على ذراعيك فلا تعد . ( قال ) بعض المحققين بعد نقل ما نقلناه : أقول : ولعل الامام عليه السلام أراد بذلك حسم مادة مرضه حيث أنه عليه السلام علم أن شكه غالباً يحصل بعد صدور الفعل منه ، كما هو الغالب في كثير الشك والوسواس ، فاذا رجع الى الامارات ووجد اماراة الغسل مرات يزول مرضه . وكيف كان فالمراد بكثير الشك بمقتضى معناه اللغوي والعرفي كثير الاحتمال في مقام لا يحتمل غيره راجحاً كان أم مرجوحاً أم مساوياً ،



( مسألة ٢٠ ) اذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها إلا اذا كان محلها على فرض الإخراج محسوباً من الظاهر .

( مسألة ٢١ ) يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى لكن فى اليد اليسرى لابد أن يقصد الغسل حال الإخراج من الماء حتى لا يلزم المسح بالماء الجديد ، بل وكذا فى اليد اليمنى إلا أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليفسله باليد اليمنى حتى يكون ما يبقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء .

( وأما ) رجوعه فى العمل الى المتعارف فانه لا يخلوا الأمر بعد نهيه عن العمل على الوسواس ، إما العمل على المتعارف أو ترك العمل كلية والثانى باطل بالضرورة فتعين الأول والله العالم .

قوله قده مسألة ٢٠ : ( إذا نفذت شوكة فى اليد ... الخ ) حاصله أن الشوكة وأمثالها فى مواضع الوضوء إن كانت حاجبة عن الغسل لما يجب غسله من الظاهر ولم يكن فى إخراجها عسر ومشقة وجب إخراجها وإلا فلا .

قوله قده مسألة ٢١ : ( يصح الوضوء بالإرتماس ... الخ ) الظاهر أنه لا إشكال فى صحة الوضوء بالإرتماس مع المحافظة على ما ذكره ( قده ) من مراعاة الأعلى فالأعلى ومراعاة قصد الغسل فى اليسرى حالة الإخراج بل فى اليمنى إن لم يعملها فى غسل اليسرى لئلا يقع المسح بماء جديد غير بلة الوضوء ، وذلك لحصول ماهية الغسل وحقيقته للبشرة الذى يقتضيه إطلاق أدلة الغسل آية ورواية لتحقيقه بمجرد استيلاء الماء على البشرة ، وعلى فرض احتمال أخذ الجريان فى مفهومه فيكفى فيه تحريك العضو داخلاً فى الماء أو خارجاً منه والله العالم .



( مسألة ٢٢ ) يجوز الوضوء بماء المطر كما إذا قام تحت السماء حين نزوله بقصد جريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الأعلى فالأعلى وكذلك بالنسبة إلى يديه ، وكذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه ، ولو لم ينو من الأول لكن بعد جريانه على جميع مواضع الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله وكذا على يديه إذا حصل الجريان كفي أيضاً ، وكذا لو ارتمس في الماء ثم خرج وفعل ما ذكر .

( مسألة ٢٣ ) إذا شك في شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فلا فالأحوط غسله ، إلا إذا كان سابقاً من الباطن وشك في أنه صار ظاهراً

قوله قدم مسألة ٢٢ : ( يجوز الوضوء بماء المطر ... الخ ) وذلك لحصول ماهية الغسل للبشرة الذي يقتضيه إطلاق أدلة الغسل آية ورواية ، مع ما يدل عليه بخصوصه من رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل قال : سألته عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى يبتل رأسه ولحيته وجسده ويده ورجلاه هل يجزيه ذلك من الوضوء ؟ قال : ان غسله فان ذلك يجزيه .

قوله قدم مسألة ٢٣ : ( إذا شك في شيء أنه من الظاهر ... الخ ) وذلك كأوائل الأنف ومطبق الشفة وما شاكلهما لا يجب غسله على الظاهر لأصالة البراءة ، وقيل : يجب لقاعدة الشغل ، وفيه أنه لم يثبت اشتغال الذمة بأزيد مما علم أنه من الظاهر ، وقد تقرر في محله أن المرجع عند دوران التكليف بين الأقل والأكثر البراءة من الأكثر لا الإحتياط ، نعم لو قلنا : أن المكلف به هو التطهير وإزالة الحدث وهو مفهوم مبين والأمر بالوضوء لكونه مما يتحقق به هذا المفهوم المبين لاتجه القول بوجوب الإحتياط لكن فيه كلام مذكور في محله ، ومع ذلك فالإحتياط لا ينبغي تركه خصوصاً



أم لا ، كما أنه يتمين غسله لو كان سابقاً من الظاهر ثم شك فى أنه صار باطناً أم لا ، الثالث ، مسح الرأس بما بقى من البلة فى اليد ويجب أن يكون على الربع المقدم من الرأس فلا يجزى غيره والأولى والأحوط الناصية وهى ما بين

لو توقف القطع بغسل الظاهر على غسله فإنه يجب حينئذ جزماً من باب المقدمة العلمية ، كما أنه يجب على القول بوجوب غسل المواضع المشكوكه غسل مقدار من البواطن التى يتوقف العلم بحصول الغسل الواجب على غسلها . قوله قد ( الثالث : مسح الرأس . الخ ) ذكر ( قد ) فى هذه المسألة مسائل متعددة .

( الأولى ) مسح الرأس وهو الفعل الثالث من أفعال الوضوء ، والذي يدل على أصل وجوب المسح فى الجملة : الكتاب والسنة وإجماع المسلمين . ( الثانية ) أن يكون المسح بما بقى من بلة الوضوء فى اليد للإجماع المنقول كما فى المدارك والذكرى وعن صريح الخلاف والغنية وظاهر الروض والتنقيح وإن خالف الإسكافى فى ذلك اذ لا يقدر خروج مثله ، وللصحيح إصداقى ~~بما~~ المروى فى الكافى : ثم امسح رأسك بفضل ما بقى فى يدك من الماء ورجليك الى كعبك . وللصداق أيضاً المروى فى الفقيه : اذا نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من بلة وضوئك فان لم يكن بقى فى يدك من نداوة وضوئك شىء فخذ ما بقى منه فى لحيتك وامسح به رأسك ورجليك ، وإن لم يكن لك لحية فخذ من حاجيك وأشفار عينك وامسح به رأسك ورجليك ، وإن لم يبق من بلة وضوئك شىء أعدت الوضوء . وفى خبر ابن يقطين المتقدم : وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك . وفى الفقه الرضوى : روى أن جبرئيل هبط على رسول الله ﷺ ( العمل الابقى - ١٧ )



## البياضين من الجانبين فوق الجبهة

بغسلتين ومسحتين غسل الوجه والذراعين بكف كف ومسح الرأس والرجلين بفضل الندوة التي بقيت . ( هذا ) مع كثير من الأخبار البيانية الحاكية أنه عليه السلام مسح رأسه بما بقي في يده من ندوة وضوئه وأنه لم يعدهما في الاناء ، وفي بعضها : لم يجدد ماء .

( الثالثة ) : يجب أن يكون المسح على الربع المقدم من الرأس إجماعاً كما حكى عن الإلتصار ، والناصرية والخلاف ، والغنية ، والمعتبر ، والذكرى ، والروض ، والمدارك ، والمعتصم ، وظاهر المنتهى ، والتنقيح ، وكنز العرفان ، والذخيرة وغيرها للمستفيضة منها : الصحيح الصادق المروى في التهذيب ، مسح الرأس على مقدمه . وفي آخر : لمسح الرأس على مقدمه . وفي ثالث : ومسح بيلة يمينك ناصيتك . ومنها في قوله عليه السلام لعلي بن يقطين بعد زوال التقية والأمر بالوضوء الصحيح : وامسح مقدم رأسك .

ومنها ما رواه حماد بن عيسى عن بعض أصحابه عن أحدهما عليه السلام في الرجل يتوضأ وعليه العمامة : يرفع العمامة بقدر ما يدخل أصبعه فيمسح على مقدم رأسه . وبما ذكرنا يقيد إطلاق الآية الشريفة فلا يجزئ المسح على غير المقدم ، وأنه لو مسح على مؤخر الرأس أو أحد جانبيه الأيمن أو الأيسر لم يمثل الأمر بمسح الرأس ( فما ) في صحيحة الحسين بن أبي العلا عن الصادق عليه السلام : لمسح الرأس على مقدمه ومؤخره . وخير سهل : سأله عليه السلام عن الوضوء بمسح الرأس مقدمه ومؤخره ؟ فقال : كأي أنظر إلى عكته في رقبة أبي يمسح عليها . وقوله في مرفوع أحمد بن محمد بن عيسى إلى أبي بصير : مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس ومؤخره . فطروحة



أو محمولة على التقية أو غير الوضوء أو المسح بعد الوضوء الذى قاله فى مرسل سهل : إذا فرغ أحدكم من وضوئه فليأخذ كفاً من ماء فليمسح به ففاه يكون ذلك فمكاك رقية من النار .

ثم إن هذا لما لا إشكال فيه ، وإنما الإشكال فى أن المراد بمقدم الرأس مطلق مقدمه الذى هو عبارة عن ربعة من قمته الى قصاص الشعر فيجزى المسح على أى جزء كان منه ؟ أو على جزء خاص منه ؟ فظاهر بعض النصوص كصحيفة زرارة : ثم تمسح بيلة يمينك ناصيتك . كظواهر جملة من عبارات الأصحاب وجوب مسح الناصية ، قال فى كتاب من لا يحضره الفقيه : فيمسح من مقدم رأسه مقدار ثلاث أصابع مضمومة من ناصيته الى قصاص شعر رأسه مرة واحدة . انتهى . وقال فى السرائر : وأقل ما يجزى من مسح الناصية ما وقع عليه اسم المسح . انتهى هذا ما وقع لجملة من الاساطين من الاستدلال على اختصاص المسح بمقدم الرأس بأن النبي ﷺ مسح ناصيته وفعله فى مقام البيان فيجب اتباعه ، ولهذا وأمثاله قال ( قدس ) : والأولى والأحوط الناصية .

( ومعنى ) الناصية وإن كان بجملاً إذ فسرت بتفسير مختلفة ( منها ) مطلق مقدم الرأس ( ومنها ) أنها جزء من مقدم الرأس كما يعطيه كلام العلامة ( ره ) فى التذكرة فانه قال فيها ما لفظه : الناصية ما بين النزعتين وهو أقل من نصف الربع . ( ومنها ) قصاص الشعر وغير ذلك من الأقوال التى يطلع عليها من راجع كلمات اللغويين والفقهاء ، ومع هذا الاختلاف لا مجال لرفع اليد عن ظواهر ما دل على كفاية المسح بمقدم الرأس وتقييدها بما لا يصلح للتقييد لاجماله ، وإن كان الظاهر أن من مسح مقداراً من مقدم رأسه فوق القصاص



ويكنى المسمى ولو بقدر عرض اصبع واحدة أو أقل ، والأفضل بل الاحوط أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع ، بل الاولى أن يكون بالثلاثة ومن طرف

حتى ينهي المسح الى قصاص الشعر فقد أخذ بالاحتياط والله العالم .

( الرابعة ) قوله قد : ( ويكنى المسمى ولو بقدر عرض اصبع واحدة ... الخ ) عند الأكثر بل حكى عليه الاجماع لاصالة عدم وجوب الزائد ولاطلاق الأمر في الآية الشريفة بالمسح فلا يقتيد لعدم التحديد ، والباء فيها للتبويض كما بين في محله ، وللصحيح منها الزراري الباقرى عليه السلام : إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع فقد أجزأك : وفي آخر : في الرجل يتوضأ وعليه العمامة ؟ قال : يرفع العمامة بقدر ما يدخل أصبعه فيمسح على مقدم رأسه . وهو الذي يقتضيه إطلاق الصحيح الزراري الباقرى عليه السلام المروى في الكافي والتهذيب والفقيه : ألا تخبرني من أين علمت وقلت إن المسح ببعض الرأس والرجل ؟ فضحك وقال : يا زارة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله ونزل به الكتاب من الله عز وجل قال : ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ) فعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل ، ثم قال : ( وأيديكم الى المرافق ) فوصل اليدين الى المرفقين بالوجه فعرفنا أنه ينبغي لها أن يغسلا الى المرفقين ، ثم فصل بين الكلام فقال : ( وامسحوا برؤوسكم ) فعرفنا حين قال برؤوسكم أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال : ( وأرجلكم الى الكعبين ) فعرفنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما ، ثم فسر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للناس فضيعوه . الحديث .

قوله قد : ( والأفضل بل الاحوط أن يكون بمقدار عرض ... الخ )



الطول أفضاً بكنى المسمى وان كان الافضل أن يكون بطول اصبع ، وعلى هذا فلو أراد ادراك الافضل ينبغى أن يضع ثلاث أصابع على الناصية ويمسح بمقدار اصبع من الأعلى الى الأسفل ، وإن كان لا يجب كونه كذلك فيجزى النكس ، وإن كان الاحوط خلافه ، ولا يجب كونه على البشرة فيجوز أن يمسح

وذلك لا طلاق الاجزاء عليها فى الصحيح الزرارى الباقرى رحمهم الله المروى فى السكافى قال : المرأة يجرىها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا تلقى عنها خمارها . بناءً على عدم الفصل بين الرجل والمرأة ، وروى الشيخ عن الباقر رحمهم الله قال : يجرى من المسح على الرأس ثلاث أصابع وكذلك الرجل . بناءً على أن الاجزاء إنما يستعمل فى أقل الواجب وهو ظاهر الصدوق فى الفقيه والشيخ فى النهاية ، ويمكن حمل الاجزاء من القدر المندوب وربما خص مقدار الثلاث بالطول أو يحمل على الاستحباب ، والاول لا دليل عليه والثانى بعيد عن لفظ الاجزاء ، فتقييد المطلق بالمقيد أولى وإن كان لسان أخبار كفاية المسمى لسان صراحة فى الاكتفاء لا من باب المطلق والمقيد ولكن الاحتياط سبيل النجاة .

( الخامسة ) قوله قده : ( فيجزى النكس ) وفقاً لابن زهرة والحلى والفاضلين والشهيدى والمحقق الثانى وهو المشهور كما فى البحار ، ولا طلاق الآية الشريفة ، وللصحيح المروى فى التهذيب عن الصادق رحمهم الله : لا بأس بـمسح الوضوء مقبلاً ومديراً .

قوله قده : ( وان كان الاحوط خلافه ) خروجاً عن خلاف المانع من جوازه الموجب للاقبال فيه وهو المحكى عن المرتضى والشيخ فى النهاية والخلاف وظاهر الصدوق للشك فيه واصالة بقاء الحدث .

قوله قده : ( ولا يجب كونه على البشرة ) جواز المسح على الشعر النابت



على الشعر النابت في المقدم بشرط أن لا يتجاوز بدمه عن حد الرأس فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز وإن كان مجتمعاً في الناصية ، وكذا لا يجوز على النابت في غير المقدم وإن كان واقعاً على المقدم ، ولا يجوز المسح على الحائل من العمامة أو القناع أو غيرهما ، وإن كان شيئاً رقيقاً لم يمنع عن وصول الرطوبة الى

على البشرة الغير الخارج بدمه عن حد ما يجب المسح عليه من البشرة مما لا شبهة فيه وعليه الاجماع منقولاً ومحصلاً ، بل هو من ضروريات الدين مع ظهور الاخبار الآمرة بالمسح على الناصية فيه وهو المتبادر من الآية الشريفة والايثار الآمرة بالمسح على مقدم الرأس لما يعم الشعر والبشرة ، ولا ينافيه قول الصادق عليه السلام فيمن يخطب رأسه بالخناء ثم يبدو له في الوضوء : لا يجوز حتى يصل بشرته الماء . فان المراد به ما يعم الشعر فان المراد بالبشرة في قبيل المسح على الخناء .

قوله قدمه : ( ولا يجوز المسح على الحائل ) الى قوله : ( وان كان رقيقاً ... الخ ) اجماعاً كما عن الانتصار ، والغنية ، والخلاف ، والمعتبر ، ونهج الحق ، والمنتهى ، والذكرى ، والروض ، والمدارك وغيرها وعدم صدق الامتثال لغة وعرفاً بدون المسح على الرأس لعدم صدق الرأس على شيء من الحائل أصلاً ، وللصحيح المروي في التهذيب : عن المسح على الخفين والعمامة ؟ قال : لا يمسح عليهما . وفي الصادق عليه السلام : الذي يخطب رأسه بالخناء ثم يبدو له في الوضوء ، قال : لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه الماء . وفي الخبر عن المرأة : هل يصلح لها أن تمسح على الخمار ؟ قال : لا يصلح حتى تمسح على رأسها . ( وما ورد ) بخلاف ذلك من جواز المسح على الحائل كما في صحيح عمر بن يزيد وابن مسلم ، فيكفي في عدم جواز



البشرة ، نعم فى حال الاضطرار لا مانع من المسح على المانع كالبرد ، واذا كان شيئاً لا يمكن رفعه ، ويجب أن يكون المسح بباطن الكف

العمل بهما لإعراض الأصحاب عنهما فى موافقتها للعامة فلا بد من حملها على التقية . والله العالم .

قوله قدہ : ( نعم فى حال الاضطرار لا مانع ) كما يدل عليه أدلة رفع العسر والخرج كما يأتى تفصيله فى أحكام الجباير إن شاء الله تعالى .

( السادسة ) قوله : ( ويجب أن يكون المسح بباطن الكف ) الذى يدل عليه سيرة المتشرعين وأهل الدين المقطوع اتصالها بالأئمة المعصومين عليهم السلام وأخذها منهم ، مع ما تقتضيه قاعدة الشغل اليقيني المستدعية للفراغ اليقيني ، ولذا قال فى مصباح الفقيه : ويجب أن يكون المسح بباطن الكف مما دون الزند مع القدرة على الأقوى ، فلا يجوز المسح بظاهرها فضلاً عن الذراعين وغيرهما ، ثم حكى عبارة الحدائق فى هذا المقام فقال : وفى الحدائق قد ذكر جملة من أصحابنا أنه لا يجوز المسح بغير اليد إتفاقاً ، وإن الظاهر تعيينه بالباطن لأنه المتيقن إلا أن يتعذر فيجوز بالظاهر . انتهى ما حكاه عن الحدائق ، ثم قال : ومرادهم من اليد بحسب الظاهر كما يشهد به عبارة الحدائق خصوص الكف لا الأعم منها ومن الساعد والعضد ، لأنها هى التى تتبادر من إطلاق اليد خصوصاً إذا اسند اليها ما يناسبها كالأكل والأخذ والمسح وغيرها من الأفعال التى جرت العادة بحصولها من الكف ، ولذا استدل بعض لتعيين المسح بالكف دون الذراع بالأخبار المشتملة على ذكر اليد ، ولم يخاطر بباله أصلاً على ما يشهد به كلامه أن اليد لغة أعم من الذراع . وكيف كان فلا شبهة فى عدم جواز المسح بما عدى اليد مطلقاً إجماعاً بل ضرورة فلا يمكن الأخذ بإطلاق آية المسح الى آخر ما ذكره ( قدہ ) .



والاحوط ان يكون باليمنى والاولى ان يكون بالاصابع .  
( مسألة ٢٤ ) في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضاً  
أو منحرفاً ، الرابع ، مسح الرجلين

قوله قده : ( والاحوط أن يكون باليمنى ) لصحيفة زرارة : وتمسح  
بيلة يمينك ناصيتك . والمشهور عدم وجوبه بل يظهر من الحدائق عدم  
الخلاف فيه وان كان ظاهرهم الاتفاق على استحبابه ، أخذاً بالمطلقات الكثيرة  
الواردة في مقام البيان لحكم يعم به البلوى فلا تصلح الصحيفة لتقييدها  
فالاولى حملها على الاستحباب ، وعن بعض متأخري المتأخرين وفقاً لظاهر  
الإسكافي وجوبه مستدلين بالصحيفة المزبورة .

قوله قده : ( والاولى أن يكون بالاصابع ) لا أرى وجهاً يدل عليه  
في قبال إطلاقات المسح باليد ، نعم قد يشعر به ما تقدم في الصحيح الزراري  
الباقرى عليه السلام المروى في الكافي قال : المرأة يحزبها من مسح الرأس أن تمسح  
مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا تلتق عنها خمارها . وما رواه الشيخ عن الباقر  
عليه السلام قال : يحزى من المسح على الرأس ثلاث أصابع وكذلك الرجل  
والله العالم .

قوله قده مسألة ٢٤ : ( في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا  
أو عرضاً أو منحرفاً . اه ) كل ذلك لا إطلاق الامر بالمسح كتاباً وسنة مع  
صدق الامتثال على أى نحو من الانحاء الثلاثة المذكورة وقع .

قوله قده : ( الرابع مسح الرجلين ... الخ ) هذه العبارة تضمنت  
بيان امور :

( الاول ) مسح الرجلين دون غسلها ويدل عليه ( أولا ) الإجماع  
محصلاً ومنقولاً بل الضرورة من مذهبنا كما في الرياض وغيره ( وثانياً ) الكتاب



العزىز وهو قوله تعالى : ( وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ) اما على قراءة الجر كما هو المحكى عن جملة من القراء فواضح ، اذ يكون معطوفاً على لفظ رؤوسكم ، واما على قراءة النصب فالواجب عطفه على محل الرؤوس دون الوجوه والايدي للقرب ، وإن عطفه على الوجوه والايدي مغل بنظم الكلام لانه يصير من قبيل ضربت زيدا وعمروا واكرمت خالداً وبكراً بجعل بكر عطفاً على زيدوارادة أنه مضروب لا مكرم ، وهذا مستهجن جداً تنفر منه الطباع ولا تقبله الاسماع فكيف يجنح اليه او يحمل القرآن عليه ( فان قلت ) : من المحتمل جر أرجلكم من باب الجوار كقولهم : جحر ضب خرب مع كونه معطوفاً على الوجوه فتسقط قراءة الجر عن درجة الظهور فى المسح فتكون الأرجل من قبيل المغسول ( قلت ) ان الاعراب بالمجاورة شاذ فادر لا يقاس عليه ، وما ورد فى مواضع لا يتعدى الى غيرها فلا يجوز أن يحمل كتاب الله العزيز عليه ، وإن كل موضع اعرب بالمجاورة يشترط فيه تجاوز اللفظين وتقاربهما بلا فاصلة بينهما ، وهنا قد تضمنت الآية حرف العطف وهو حائل بين اللفظين فهو مانع من الاعراب بالمجاورة لاتتفاء شرطه ، وأيضاً إن الاعراب بالجوار إنما يجوز ويستحسن حيث لا تتطرق الشبهة الى المعنى ، ألا ترى أنه لا شبهة فى كون خرب من صفات الجحر ولا يحتمل كونه من صفات الضب ، وليس الآية الشريفة هكذا لأن الأرجل يصح أن يكون فرضها المسح كما يصح أن يكون فرضها الغسل ، فالشك واقع فلا يجوز إعرابها بالمجاورة مع وقوع اللبس والشبهة ، وقد ذكر ذلك كله السيد المرتضى ( قدس ) فى شرح المسائل الناصرية وأشار الى جملة منها فى الانتصار ( العمل الابق - ١٨ )



من رؤوس الأصابع الى الكعبين

في جواب السؤال المذكور ، وذكر فيه ما يزيد على ما ذكرنا فمن أرادته فليراجعه .

( وثالثاً ) السنة ، منها صحيحة زرارة قال : قال لي : لو أنك توضأت فجعلت مسح الرجلين غسلاً ثم أضمرت أن ذلك من المفروض لم يكن ذلك بوضوء ، ثم قال : إبدأ بالمسح على الرجلين فإن بدا لك غسل فغسلته فامسح بعده ليكون آخر ذلك المفروض . والظاهر أنه أشار بقوله : فإن بدا لك غسل إلى أنه لو فاجأك من تتق منه فغسلت رجلك تقية فامسح بعد ذلك ليكون آخر وضوئك ما هو المفروض فيه من المسح . ومنها رواية محمد ابن مروان قال قال لي أبو عبدالله عليه السلام : يأتي على الرجل ستون أو سبعون سنة ما قبل الله منه صلاة . قلت : وكيف ذلك ؟ قال : لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه . وبمعناها أخبار كثيرة لا حاجة الى ذكرها ، حتى بالغ السيد المرتضى ( قدس ) في الإلتصار في كثرتها وقال : ما ترويه الشيعة وتنفرد به أكثر من عدد الرمل والحصى ، ثم ذكر أخباراً من طرق العامة مصرحة بوجوب المسح ( منها ) عن ابن عباس أنه توضأ وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمسح على رجليه . وقد روى عنه عليه السلام أنه قال في كتاب الله جل ثناؤه أتى بالمسح ويأبى الناس إلا الغسل وروى عنه أيضاً أنه قال : غسلتان ومسحتان وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : ما نزل القرآن إلا بالمسح ، الى قوله رحمه الله : والأخبار الواردة من طرقهم في هذا المعنى كثيرة الى آخر ما ذكره ( قدس سره ) .

( الثاني ) مما تضمنته العبارة من الامور قوله قدس : ( أن يكون المسح من رؤوس الأصابع الى الكعبين ) والظاهر من العبارة هو أن يكون المسح على



ظاهرهما دون باطنهما ودون صفحتى القدمين ولا مجموع ذلك كما فى الجواهر ، وحكى النص على ذلك عن المقنعة والاشارة والمراسم والسرائر وغيرها ، كما أنه حكى الإجماع عليه عن كاشف اللثام وشرح الدروس والرياض والغنية ، ويدل عليه ما رواه الشيخ ( ره ) فى الصحيح عن أحمد بن محمد بن محمد بن أبى نصر عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال : سألته عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها الى الكعبين الى ظهر القدم . وأما قول الصادق عليه السلام فى رواية سماعة : إذا توضأت فامسح قدميك ظاهرهما وباطنهما ثم قال هكذا : فوضع يده على الكعب وضرب الأخرى على باطن قدميه ثم مسحها الى الأصابع . ومرفوعة أحمد بن محمد بن عيسى الى أبى بصير عنه عليه السلام : مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس ومؤخره ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما ، فمهما مطروحان لعدم مقاومتها النص الصحيح المعتضد بالإجماع مع احتمالها للتقية كما فى كشف اللثام : أنهما مع التسليم يحتملان التقية ، وكذا فى الجواهر وغيرهما .

قوله قد : ( وهما قبتا القدمين ... الخ ) وفاقاً للنفيد رحمه الله فى المقنعة حيث قال : هما قبتا القدمين أمام الساقين ما بين المفصل والمشط . وهو مذهب سائر المتأخرين وهو القول القوى للإجماع المحكى عليه كما عن الانتصار والبيان والخلاف وجمع البيان والمعتبر والذكرى وابن زهرة والشيخ وغيرهم وحكى ذلك عن أكثر كتب اللغة ، ويدل عليه الصحيح الزرارى الباقى (ع) المروى فى الفقيه : كان إذا قطع اليد قطعها دون المفصل ، فإذا قطع الرجل قطعها من الكعب فإن موضع القطع من الرجل معقد الشراك . إجماعاً فتوى



والمفصل بين الساق والقدم على قول بعضهم وهو الأحوط ، ويكفي المسمى عرضاً ولو بعرض أصبع أو أقل

ونصاً ، وفي آخر : إنما تقطع من الكعب ويترك له من قدمه ما يقوم عليه ويصلي ويعبد الله .

قوله قدم . ( والمفصل بين الساق والقدم على قول بعضهم ... الخ ) كما عليه الإسكافي والشهيد في الالافية وابن فهد في المحرر والمقداد في كنز العرفان وفهمه العلامة والشيخ البهائي وصاحب الوسائل من الصحاح ففي صحيح زرارة وبكير : قلنا أين الكعبان ؟ قال . ههنا يعني المفصل دون عظم الساق ، فقلنا : هذا ما هو ؟ فقال : هذا من عظم الساق والكعب أسفل من ذلك . وصحيحة البرزطي عن الرضا ( ع ) قال : سألته عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم . والمراد بالظهر خلاف البطن أي ما ارتفع منه ، قالوا : وهو المفهوم من كتب اللغة ففي القاموس : الكعب كل مفصل للعظام والعظم الناشز فوق القدم والناشران من جانبيها . وحكى عن ابن الأثير والراغب والخليل وابن فارس وصاحب المغرب والجوهري والأصمعي والأزهري أن الكعب عظم الساق عند التقائه مع القدم . وكيف كان فالقول الأول هو الأقرب لموافقته لاكثر كتب اللغة والاجماع المحكي عليه كما تقدم ، ولعدم صراحة الأخبار المذكورة هنا في المدعى ، مع أن بازائها الصحيح الزراري الباقرى ( ع ) المروى في الفقيه المتقدم الذكر والخبر الآخر ، هذا ولا اشكال أن الثاني هو الأحوط وإن كان الأول هو الأقوى والله العالم .

( الثالث ) مما تضمنته العبارة قوله قدم : ( ويكفي المسمى عرضاً ... الخ )

كفاية المسمى عرضاً ولو بجزء من إصبع عمراً له على المسح مذهب الأكثر



والأفضل أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع ، وأفضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم ويجزى الابتداء بالأصابع وبالكعبين ،

ومن صرح به العلامة ( قدّه ) فى القواعد ونسبه فى المنتهى الى علمائنا ، وقال فى التذكرة لا يجب استيعاب الرجلين بالمشح ، بل يكفى المشح من رؤوس الأصابع الى الكعبين ولو باصبع واحدة عند فقهاء أهل البيت ، ونقل فى الذخيرة عن المعتبر دعوى الإجماع على عدم وجوب الإستيعاب فى العرض . انتهى . ولاصلة عدم وجوب الزائد ، ولاطلاق الأمر فى الآية الشريفة بالمشح فلا يتقيد لعدم التحديد والباء فيها للتبعض كما تقدم ، وللصحيح الزرارى الباقى ( ع ) : إذا مسحت بشئ من رأسك أو بشئ من قدميك ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع فقد اجزأك .

قوله قدّه : ( والأفضل أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع ) لما رواه الشيخ ( ره ) عن الباقر عليه السلام قال : يجزى من المشح على الرأس ثلاث أصابع وكذلك الرجل .

قوله قدّه : ( وأفضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم ) وذلك للصحيح المروى فى الكافى والتهذيب عن البرنطى عن الرضا ( ع ) قال : سألته عن المشح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الأصابع فسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم ، فقلت جعلت فداك لو أن رجلاً قال باصبعين من أصابعه هكذا فقال : لا إلا بكفه كلها ، قال المحسن فى المفاتيح : ولولا نقل الإجماع على اجزاء المسمى فى المشح لجزمنا بالوجوب لأن المجل يحمل على المبين والمطلق على المقيد .

( الرابع ) مما تضمنته العبارة قوله : ( ويجزى الابتداء بالأصابع وبالكعبين .. الخ ) حاصله جواز النكس بأن يمسح من الكعب الى رؤوس



والأحوط الأول ، كما أن الأحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى ،

الأصابع وهو خيرة جماعة كثيرة ، بل هو المشهور لاطلاق الآية الشريفة والصحيح المروى في التهذيب عن حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال : لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومديراً ، وصحيفته الأخرى عنه عليه السلام : لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومديراً ، والمروى في الكافي عن يونس قال : أخبرني من رأى أبا الحسن (ع) يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم ، ويقول : الأمر في مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلاً ، ومن شاء مسح مديراً فإنه من الأمر الموسع .

قوله قدّه : ( والأحوط الأول ) خروجاً عن خلاف المرتضى والصدوق والحلى فلم يجوزوا النكس .

قوله قدّه : ( كما أن الأحوط تقديم الرجل اليمنى ) خروجاً عن شبهة الخلاف كما في الصحيح المروى في الكافي عن محمد بن مسلم عن الصادق (ع) قال : ذكر المسح فقال : امسح على مقدم رأسك وامسح على القدمين وابدأ بالشق الأيمن ، وقيل لا يجب ذلك كما عن السرائر والفقيه والتنقيح ، بل نسب إلى المشهور ، بل عن ابن ادریس إنكار المخالف فيه للأصل وعموم الآية والأخبار الواردة بالمسح من غير تخصيص ، وخلو الأخبار الدالة على الترتيب والحاكية للوضوء البياني عن وجوبه من عموم البلوى به وعدم نهوض الصحيح على الوجوب ، وأوجب الصدوقان كما عن القدمين والشهيد بن الدبلي والمحقق الثاني وغيرهم ، وادعى الشيخ في الخلاف عليه الإجماع لأصالة بقاء الحدث والصحيح المتقدم لكون الأمر حقيقة في الوجوب ، والنبوى المروى في أمالي الشيخ كان عليه السلام إذا توضأ بدأ بيمينه ، والمرتضى (ع) المروى



وإن كان الأقوى جواز مسحهما معاً ، نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى والأحوط  
أن يكون مسح اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى

عن كتاب النجاشي إذا توضأ أحدكم للصلاة فليبدأ منه باليمن قبل الشمال من  
جسده ، وفي المسألة قول ثالث بالتخير بين المقارنة وتقديم اليمنى دون العكس  
للمروى في الاحتجاج عن الحميري أنه كتب إلى صاحب الزمان ( ع ) يسأله  
عن المسح على الرجلين بأيهما يبدأ باليمن ، أو يمسخ عليهما معاً ؟ فاجاب ( ع )  
يمسح عليهما معاً فإن بدأ بأحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إلا باليمن ، هذا  
والأقوى الترتيب وتقديم اليمنى إن لم يتم إجماع على خلافه أخذاً بالصحيح  
المروى عن ابن مسلم فضلاً عن كونه أحوط ، نعم يعارضه التوقيع المتقدم  
الدال على جواز المعية ولكن الصحيح أقوى منه سنداً ، مع ما أورد عليه  
من مخالفته لإجماع المركب بدعوى أن الأمانة على قولين قول يوجب الترتيب  
بين الرجلين وقول بعدمه ، فما تضمنه التوقيع من التخير بين المعية أو تقديم  
اليمنى على اليسرى إحداهما قول ثالث .

قوله قد : ( وإن كان الأقوى ) وذلك عملاً بما تضمنه التوقيع المتقدم .

قوله قد : ( والأحوط أن يكون مسح اليمنى باليمن ) كما هو صريح  
صحيح زرارة وتمسح بيلة يمينك ناصيتك وما بقي من بلة يمينك ظهر قدمك اليمنى  
وتمسح بيلة يسارك ظهر قدمك اليسرى ، وإن قال في الجواهر لم أعثر على  
من نص على الوجوب ، ويقرب منه ما ذكره المحقق الأردبيلي ( ره ) في  
شرح الإرشاد إلى أن ذكر الصحيح المتقدم وقال : وليس الخبر بصحيح بل  
هو حسن فلا يبعد الاستحباب ، وظاهر الآية الشريفة والأخبار الآخر  
مؤيد لعدم الوجوب ، انتهى .



وإن كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما ، وإن كان شعر على ظاهر القدمين  
فالأحوط الجمع بينه وبين البشرة في المسح ،

قوله قدّه : ( وإن كان لا يبعد جواز ... الخ ) كما صرح به الفاضل المقداد  
في التنقيح الرابع في شرح المختصر النافع فانه قال فيه : يجب أن يكون المسح  
باليد في الموضعين أعني الرأس والرجلين ولو بيد واحدة . انتهى . وحكى  
عن المناهل انه حكى الاتفاق على ذلك عن بعض ، وكأن الوجه في ذلك  
اطلاق الأدلة وعدم مقيد لها وقد تقدم عن قريب صراحة صحيح زرارة في  
اعتبار مسح الرجل اليمنى بيلة اليد اليمنى والرجل اليسرى بيلة اليد اليسرى .

قوله قدّه : ( وإن كان شعر ... الخ ) أما مسح البشرة فقد ادعى عليه  
اجماع علماء الخاصة كما حكى ذلك عن المدارك وكشف اللثام فلا يجوز المسح  
على شعرهما في ظاهر كلمة الأصحاب كما في الحدائق ، والتمسك بعموم قوله  
بأنه كلما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه ، مما لا وجه له هنا  
لأنه مختص بالوجه ، ولكن قال بعض المحققين : أن وجود الشعرات الضعيفة  
المتفرقة لا يمنع من صدق المسح على الرجل وإيجاب ازالتها دائماً حرج ،  
والتخليل في المسح غير ممكن وهو وجيه ، بل يمكن منع ما ذكره صاحب  
الحدائق ( ره ) من الإستظهار بما حكى عن مشارق الشموس حيث قال :  
هذا الحكم لم أقف على تصريح به في كلام القوم غير أنهم أقحموا لفظ البشرة  
في هذا الموضع ، ويمكن أن يكون مرادهم الإحتراز عن الخف ونحوه  
لا الشعر . انتهى . وما ذكره لا يخلو عن ظهور بل قوة ، كما انه أطنب في  
مصباح الفقيه في تقوية هذا الإحتمال وإن مرادهم ذلك بلا اشكال ، وإن  
الشعر المخصوص بموضع المسح ليس من الحائل عرفاً هذا حال المسح على  
البشرة ، وأما وجه الإحتياط في مسح الشعر النابت عليها فهو الوجه



ويجب إزالة الموانع والحواجب ،

فما ذهب إليه بعضهم فى وجوب غسل الشعر النابت على الوجه واليدين فى وجوب غسله معها تبعاً لعدده جزءاً منها ، ولا يخفى أنه مع الشك فى وجوب غسله المرجع البراءة كما هو التحقيق فى الشك فى الجزئية أو الشرطية ، لا الإحتياط كما هو مذهب آخرين .

قوله قدّه : ( ويجب إزالة الموانع والحواجب ... الخ ) وذلك مقدمة للمسح على البشرة ، فان عدم الحائل فى المسح شرط فى الصحة قطعاً ، للاجماع كما عن الإقتصار والغنية والخلاف والمعتبر ونهج الحق والمنتهى والذكرى والروض والمدارك ، وعدم صدق الامتثال لغة وعرفاً بدونه لعدم صدق الرجل على شيء من الحائل أصلاً ، وللصحيح المستفيض وهو فى المسح على الخفين تكاد تبلغ حد التواتر ، فى الصحيح المروى عن التهذيب عن المسح على الخفين وعلى العمامة قال : لا يمسح عليهما ، وفى الصادق عليه السلام فى الذى يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له الوضوء قال : لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه الماء ، وفى الخبر عن المرأة هل يصلح لها ان تمسح على الخمار ؟ قال : لا يصلح حتى تمسح على رأسها ، وفى آخر سبق الكتاب الخفين لا تمسح على خف ، وفى الصادق عليه السلام ما تقول فى المسح على الخفين ؟ فتبسم ثم قال : اذا كان يوم القيامة ورد الله كل شيء الى شئته ورد الجلد الى الغم فترى أصحاب المسح أين يذهب وضوؤهم ؟ بل المستفاد من الصحيح المروى فى الفقيه والكافى والتهذيب عن زرارة قال قلت له هل فى مسح الخفين تقية ؟ فقال : ثلاثة لا أتقى فيهن شرب المسكر ومسح الخفين ومتعة الحج ، ونحوه الصادق عليه السلام إنا لا نتقى أحداً فى التمتع بالعمره واجتناب المسكر والمسح على الخفين ، وفى ( العمل الابقى - ١٩ )



واليقين بوصول الرطوبة الى البشرة ولا يكفى الظن ، ومن قطع بعض قدمه مسح على الباقي ، ويسقط مع قطع تمامه .

( مسألة ٢٥ ) لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوة الوضوء .

آخر : ليس في شرب الخمر والمسح على الخفين تقية ، وفي رابع : التقية في كل شيء إلا في شرب النبيذ والمسح على الخفين ، إلا أنه مأول أما بنفي التقية بالنسبة اليهم عليهم السلام خاصة كما في تنمة الصحيح المتقدم قال زرارة ولم يقل الواجب عليكم ان لا تتقوا فيهن أحداً ، وتحمل الاختيار الباقية على ذلك ، أو أن نفي التقية فيها ليس لعدم جوازها بل لعدم تحققها غالباً لإمكان ارتفاعها بالغسل الذي هو أقرب الى المأمور به بدل المسح .

قوله قدمه : ( واليقين بوصول الرطوبة ) وذلك لقاعدة الشغل ولا دليل على اعتبار الظن لأنه لا يغني من الحق شيئاً .

قوله قدمه : ( ومن قطع ... الخ ) لقاعدة الميسور .

قوله قدمه : ( ويسقط مع قطع تمامه ) لانتفاء الموضوع الذي هو شرط في تعلق الحكم ولتقدمه عليه طبعاً .

قوله قدمه مسألة ٢٥ : ( لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوة الوضوء ... الخ ) على المشهور للاجماع المنقول كما في المدارك والذكرى وعن صريح الخلاف والغنية وظاهر الروض والتنقيح ، وإن خالف الإسكافي في ذلك محتجاً أنه ليس في النصوص إلا أنهم فعلوه في مقام البيان ، ومن الجائز كون ذلك لأنه أحد أفراد الأمر الكلي لا لتعيينه في نفسه ، وفيه ما تقدم من أنه لا يقدح خروج مثله ، ففي الصحيح الصادق عليه السلام المروي في الكافي : ثم امسح رأسك بفضلك ما بقي في يدك من الماء ورجلك الى كعبك ، وفي



فلا يجوز المسح بماء جديد والأحوط أن يكون بالنداء الباقية فى الكف فلا يضع يده بعد تمامية الغسل على سائر أعضاء الوضوء لئلا يترج ما فى الكف بما فيها لكن الأقوى جواز ذلك وكفاية كونه برطوبة الوضوء وإن كانت من سائر الأعضاء فلا يضر الامتزاج المزبور ، هذا إذا كانت البلة باقية فى اليد ، وأما لو جفت فيجوز الأخذ من سائر الأعضاء بلا اشكال ،

الخبر الصادق عليه السلام المروى فى الفقيه : إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجلتك من بلة وضوئك ، فإن لم يكن بقى فى يدك من نداء وضوئك شىء فخذ ما بقى منه فى لحيتك وامسح به رأسك ورجلك ، وإن لم يبق من بلة وضوئك شىء أعدت الوضوء ، وفى خبر ابن يقطين المتقدم : وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداء وضوئك ، وفى الفقه الرضوى : روى أن جبرئيل هبط على رسول الله صلى الله عليه وآله بغسلتين ومسحتين غسل الوجه والذراعين بكف كف ومسح الرأس والرجلين بفضل النداء التى بقيت .

قوله قدّه : ( والأحوط أن يكون بالنداء الباقية ... الخ ) ظاهر جماعة أنه مع وجود البلة فى اليد لا يجوز الأخذ من المظان كما عن ظاهر المفيد فى المقنعة ، والشيخ فى النهاية وابن زهرة فى الغنية ، والديلى فى المراسم ، والفاضلين فى المعتمد والقواعد والارشاد والمنتهى ، والشهيد فى الدروس والذكرى لاصالة بقاء الحدث ، وظاهر النصوص المتقدمة والوضوءات البيانية خلافاً لجماعة فيجوز مطلقاً لإطلاق بعض الأخبار المجوزة لأخذ البلة وإطلاق الآية ، وفيه إنها مقيدان بما تقدم .

قوله قدّه : ( هذا إذا كانت البلة باقية فى اليد وأما لو جفت فيجوز )

للمرسل المتقدم المروى عن الفقيه .



من غير ترتيب بينها على الأقوى وإن كان الأحوط تقديم اللحية والحواجب على غيرهما من سائر الأعضاء ، نعم الأحوط عدم أخذها مما خرج من اللحية عن حد الوجه كما ترسل منها ، ولو كان في الكف ما يكفي الرأس فقط مسح به الرأس ثم يأخذ للرجلين من سائرهما على الأحوط ، وإلا فقد عرفت أن الأقوى جواز الأخذ مطلقاً .

قوله قدّه : ( من غير ترتيب بينها على الأقوى ) لاطلاقات المسح بيلة الوضوء ودعوى فهم عدم خصوصية ما تضمنه المرسل من الترتيب .  
قوله قدّه : ( وإن كان الأحوط ... الخ ) للمرسل المتقدم ومرسل خلف بن حماد قال قلت له : الرجل ينسى مسح رأسه وهو في الصلاة قال : إن كان في لحيته بلل فليمسح به ، قلت فإن لم يكن له لحية ؟ قال يمسح من حاجبيه ومن أشعار عينيه ، ولما رواه في الفقيه عن أبي بصير عنه عليه السلام : في رجل ينسى مسح رأسه قال : فليمسح ، قال لم يذكر حتى دخل في الصلاة قال : فليمسح رأسه من بلل لحيته ، فإن ظاهرها الترتيب بين المذكورات في الأخذ منها وسائر أعضاء الوضوء .

قوله قدّه : ( نعم الأحوط عدم أخذها مما خرج من اللحية عن حد الوجه ... الخ ) لا يخفى أنه ذهب بعضهم إلى جواز الأخذ من اللحية ولو كان مما استرسل منها طولا أو عرضاً لصدق كونها من نداوة الوضوء وبلله عرفاً وإطلاق الأخبار الأمرة بالأخذ منها ، وذهب آخرون إلى عدم جواز الأخذ مما خرج عن حد الوجه طولا أو عرضاً بدعوى ظهور الأدلة في بقاء نداوة الوضوء على محال الوضوء لا غير فهي قرينة على تقييد إطلاق اللحية بغير مسترسلها وهو منشأ احتياط المصنف ( قدّه ) .

قوله قدّه : ( ولو كان في الكف ما يكفي الرأس فقط مسح به ) وذلك



(مسألة ٢٦) يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح برطوبة الماسح .

لقاعدة الميسور وما لا يدرك كنهه لا يترك كنهه وقوله ~~يجوز~~ إذا امرتكم بشيء فتوا به ما استطعتم .

قوله فقه مسألة ٢٦ : ( يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح ... الخ ) كما هو خيرة النهاية والتذكرة والمستند والمدارك والحدائق والجواهر . بل هو المشهور إذ مع رطوبة المحل يكون المسح بماء جديد ، قال في مصباح الفقيه في هذا المقام : ولا ينبغي عليك أن المتفاهم عرفاً من الأمر بمسح الرأس ببلل الوضوء وجوب إيصال البلة الى الرأس وتأثره منها نظير الأمر بمسح رأسه بالدهن أو بماء جديد . فيعتبر في اليد الماسحة اشتغالها على رطوبة مسرية ولا يكفي تلبسها بالبلة ما لم يتأثر بمسحها الممسوح ، وقد عرفت انه يعتبر أن تكون الرطوبة المسرية من بقية بلل الوضوء ، فلو امتزجت برطوبة خارجية غالبية بحيث انتفى عرفاً صدق بلة الوضوء على ما في اليد ، فلا ينبغي التأمل في عدم كفاية المسح بها . لانتفاء الصدق عرفاً . بل صدق كون المسح بماء جديد . انتهى موضع الحاجة من عبارته ( فقه ) ، وقال آخرون : بعدم اشتراط جفاف المحل كما هو المحكى عن الاسكافي والحلي والمحقق في الاعتبار والمحقق الثاني والشهيد والمحقق الخونساري لإطلاق الأمر بالمسح كتاباً وسنة وصدق الامتثال ، ومنع الدليل على المنع إذ المرجع في معنى الاستيناف الى العرف وهو غير صادق على هذا الفرد عرفاً ، بل ربما يفهم من الصحيح الزراري : لو أنك توضأت وجعلت موضع مسح الرجلين غسلاً ثم أضمرت ان ذلك هو المفترض لم يكن ذلك بوضوء . جواز الغسل مع عدم قصده ، وان البلة في موضع المسح غير مضره وبمعنائه ان الاشتراط ربما آل الى المنع



وأن يكون ذلك بواسطة الماسح لا بأمر آخر ، وإن كان على الممسوح رطوبة خارجة ، فإن كانت قليلة غير مانعة من تأثير رطوبة الماسح فلا بأس ، وإلا لابد من تجفيفها ، والشك في التأثير كالظن لا يكفي بل لابد من اليقين .

( مسألة ٢٧ ) إذا كان على الماسح حاجب ولو وصلة رقيقة لابد من رفعه ولو لم يكن مانعاً من تأثير رطوبته في الممسوح .

( مسألة ٢٨ ) إذا لم يمكن الممسح يباطن الكف يحزى الممسح بظاهرهما

من الوضوء في الحمام لعدم الانفكاك من العرق غالباً ، وإلى عدم جواز المسح ببلل الاعضاء المفسولة إذا كانت مبتلة قبل الغسل للقطع ببقاء شيء من ذلك في الوضوء ( وفيه ) أن الصحيح المزبور لا يدل على أزيد من أن الغسل لا يقوم مقام المسح إلا على القول بمفهوم اللقب ولا نقول به ، وما عداه فوجوه استحسانية لا تفيد علماً ولا عملاً ، فالقول الأول هي المتعين والله العالم .

قوله قد : ( وإن يكون ذلك بواسطة الماسح ... الخ ) لظهور الأدلة والوضوءات البيانية في اعتبار كون الواسطة في إيصال الرطوبة إلى الرأس بواسطة اليد لا بواسطة أخرى ، فلو نقل الرطوبة إليه بواسطة أخرى غير اليد لم يحز .

قوله قد : ( بل لابد من اليقين ) وذلك لقاء عدة الإشتغال المقتضية لليقين بالفراغ .

قوله قد مسألة ٢٧ : ( إذا كان على الماسح حاجب ... الخ ) وذلك بدهوى أن الظاهر من الأدلة اعتبار الماسة والمباشرة لا إيصال رطوبة الماسح إلى الممسوح كيف اتفق .

قوله قد مسألة ٢٨ : ( إذا لم يمكن الممسح يباطن الكف ... الخ ) حاصل



وإن لم يكن عليه رطوبة نقلها من سائر المواضع اليه ثم يمسح به ، وإن تعذر بالظاهر أيضاً مسح بذراعه ومع عدم رطوبته يأخذ من سائر المواضع وإن كان عدم التمكن من المسح بالباطن من جهة عدم الرطوبة وعدم امكان الأخذ من سائر المواضع أعاد الوضوء ، وكذا بالنسبة الى ظاهر الكف فانه اذا كان عدم التمكن من المسح به عدم الرطوبة ، وعدم امكان أخذها من سائر المواضع لا ينتقل الى الذراع بل عليه أن يعيد .

ما ذكره فى هذه المسألة هو أنه لو تعذر المسح بباطن الكف لمرض وشبهه وجب المسح بظاها ، وإن تعذر المسح بظاها وجب المسح بالذراع ، وثبت لكل مرتبة متأخرة حكم ما تقدمها من أنه إذا لم يكن عليه رطوبة نقلها من سائر المواضع اليه ومسح به على الترتيب المتقدم من تقديم اللحية والحاجبين واشفار العينين ثم الى سائر أعضاء الوضوء ، ويظهر من دعوى غير واحد القطع بذلك أنه من المسلمات عندهم ، قال بعض المحققين : بل يمكن التمسك لوجوبه بالإستصحاب وقاعدة الميسور فان ميسور باطن اليد ظاها وميسور الظاهر الذراع منها كما ذكره فى مسألة الاقطع ، وأما بقاء المسح على وجوبه فلا ينبغى التأمل فيه بعد اثبات وجوب الوضوء ، بل لا يشك أحد من العوام فى ذلك لما شاع فى الألسن وارتكز فى العقول من أن الميسور لا يسقط بالميسور ، مضافاً الى اطلاقات أوامر المسح كتاباً وسنة ، وتنزيلها على المتعارف كما تقدم لا ينافى ذلك فان المتعارف فى حق العاجز المسح بظاها الكف والذراع كما ان المتعارف لفائد الكف المسح بالذراع فهذا الترتيب عرفى ينطبق عليه الإطلاقات من دون أن يكون اللفظ مستعملاً فى معان متعددة كما هو ظاهر ، هذا مع أن مقتضى الاستصحاب أيضاً وجوب المسح عليه ، وأما تعيين آلة المسح فلا حاجة اليه حتى يورد بكون الأصل مثبتاً



( مسألة ٢٩ ) إذا كانت رطوبة على الماسح زائدة بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها ، بل يقصد المسح بمرار اليد وإن حصل به الغسل ، والاولى تقليلها .

لان الزام العقل بوجوب تفريغ الذمة عما علم وجوبه يغنينا عن ذلك كالزامه بايجاد المقدمات العلمية للواجبات المستصحية . انتهى موضع الحاجة من عبارته ( قدہ ) واما لو تعذر المسح بباطن الكف لمرض وشبهه بل من جهة عدم بقاء الرطوبة فيها وعدم امكان الاخذ من سائر المواضع اعاد الوضوء إذ لا موجب لسقوط المسح بباطن الكف مع امكانه بالاعادة ، وكذا الحال فيما بعده لو رجع الامر اليه وكان العذر فيه عدم بقاء البلة فيه فيجب اعادة الوضوء ليحصل المسح بظاهر الكف الذي وجب المسح به لمرض في باطنها وكذا الحال في الذراع والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٢٩ : ( اذا كانت رطوبة على الماسح زائدة ... الخ ) لا يخفى انه لو كانت البلة الباقية مشتملة على ما يتحقق به الجريان لو مسح فهل يمسح بها والحال كذلك أوجب التجفيف حذراً من صدق الغسل المنهي عنه عليه قولان مبنيان على ان النسبة بين الغسل والمسح هل هو التباين أو العموم من وجه فيجتمعان في امرار اليد مع الجريان وينفرد الاول بالثاني خاصة والثاني بالاول ولعل الاول أقوى وفقاً للذكرى والمدارك وشرح الإرشاد للمقدس والذخيرة وشرح الدروس وغيرهم للاطلاقات والعمومات والوضوءات البيانية إذ لم يعهد منهم ( ع ) انهم أمروا بتجفيف الرطوبة خصوصاً في مواضع التعليم ولزوم الحرج إذ الغالب عدم انفكاك الماسح عن رطوبة كثيرة سيما مع الإسباغ ، وأما الأولوية في التقليل فلاحتياط وخروجاً عن الخلاف كما حكى ذلك عن الشهيد الثاني في المقاصد العلية .



( مسألة ٣٠ ) يشترط فى المسح امرار الماسح على المسوح فلو عكس بطل ، نعم الحركة اليسيرة فى المسوح لا تضر بصدق المسح .

( مسألة ٣١ ) لو لم يمكن حفظ الرطوبة فى الماسح من جهة الحر فى الهواء أو حرارة البدن أو نحو ذلك ولو باستعمال ماء كثير بحيث كلما أعاد

قوله قده مسألة ٣٠ : ( يشترط فى المسح امرار الماسح على المسوح ... الخ ) وذلك بدعوى ان المأمور به إيقاع المسح على الرأس كما هو مقتضى قوله تعالى ( وامسحوا برؤوسكم وارجلكم ) وفى عدم الصدق بمسح الرأس باليد أو تماسحها بنظر ، وان ما ذكره أحوط .

قوله قده مسألة ٣١ : ( لو لم يمكن حفظ الرطوبة .. الخ ) حاصله انه إذا لم يتمكن من المسح ببلى الوضوء وان استأنف لحرارة جسم أو هواء وحصول الجفاف كلما توضأ ولو بعلاج كالجلوس فى مكان رطب أو إكثار ماء على العضو الآخر فلا كلام فى سقوط التكليف بالمسح بالبلل لانتفاء القدرة على الإتيان بالمكلف به ، وإنما الكلام فى انه هل يجب عليه المسح بماء جديد كما حكى ذلك عن المعتبر والمنتهى والقواعد والذكرى وجامع المقاصد والمدارك وغيرها مستدلين على ذلك بان المسح المأمور به فى الآية إنما هو المسح بالماء وقد قيد فى دليل منفصل بكون البلى المسوح به من ماء الوضوء فينتفى القيد لانتفاء القدرة عليه ويبقى مطلق المسح بالماء وذلك مقتضى قاعدة الميسور ، وأورد عليه بعدم جريان قاعدة الميسور فى القيود وإنما تجرى فى المركبات أو افراد العام إذ لا يصدق على المطلق الميسور العارى عن القيد المتعسر انه الميسور من ذلك المقيد ، واجيب عنه بانه لا فرق بين المقامين مع مساعدة العرف كما ذكره فى مراتب المعجز عن القيام للصلاة مضافاً الى رواية ( العمل الابق - ٢٠ )



الوضوء لم ينفع فالأقوى جواز المسح بالماء الجديد ، والأحوط المسح باليد اليابسة ثم بالماء الجديد ثم التيمم أيضاً .

عبد الأعلى في المسح على الحائل بتقريب أن الواجب المسح مع المباشرة وقد سقطت المباشرة للخرج وبقي أصل المسح . (ثانيها) المسح باليد الخالية من دون تجديد ماء واستظهاره في الجواهر من التحرير ثم قال : ونحوه عن نهاية الأحكام ومستند هذا الوجه هو أن مقتضى ظاهر إطلاق المسح في الآية إنما هو امرار اليد على الرأس والرجلين ، ثم انه ثبت تقييده بماء الوضوء من دليل خارج وهو منوط بالامكان فمع عدمه يبقى الإطلاق المقتضى لمجرد امرار اليد على الرأس والرجلين على حاله ، (وأورد) عليه بأن هذا يندفع بما تقدم من أن المراد بالمسح في الآية ليس هو مطلق امرار اليد بل المراد به إنما هو المسح بالبلية بدلالة مقابلة الغسل فالذي يبقى بعد انتفاء القيد إنما هو المسح بالبلية لا مطلق امرار اليد ، (ثالثها) العدول إلى التيمم ذكره بعضهم احتمالاً في كشف اللثام ويحتمل إيجاب التيمم إذا لم يمكن المسح ببقية البل بوجه . انتهى . ووجهه بعضهم بأن مقتضى كون المسح مشروطاً بكونه بالنداوة الباقية من ماء الوضوء هو أن انعدام المشروط بانعدام شرطه فينتفي المسح وينتفي بانتفائه المجموع المتركب الذي هو الوضوء ، ورد بوجوه :

(أحدها) ما ذكره صاحب المستند (ره) بعد ما تقدم من استدلاله على استيناف ماء جديد وهو استصحاب وجوب الغسلتين والمسحتين فقال : ومنه يظهر ضعف تجويز الانتقال إلى التيمم لاستصحاب وجوب الغسل والمسح مع أصالة عدم مشروعية التيمم . انتهى . وحاصله أنه مع استصحاب وجوب المسح لا يلزم انتفاؤه حتى يلزم منه انتفاء المتركب .



( مسألة ٣٢ ) لا يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الاصابع ويمسح الى الكعبين بالتدريج ، فيجوز أن يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول الى المفصل ويجرها قليلا بمقدار صدق المسح .

( ثانيها ) ما ذكره صاحب الجواهر ( ره ) من أن قصور ما دل على شرطية المسح بالنداوة عن شمولها لمثل هذا المقام الذى هو صورة التعذر يمنع من العدول الى التيمم وذلك لظهور ما دل على شرطية المسح بالنداوة فى صورة الإمكان .

( ثالثها ) ان عدم ذكرهم عدم التمكن من المسح بنداوة الوضوء فى عداد مسوغات التيمم يقتضى عدم جواز العدول اليه حينئذ والا كان من اللازم تعرضهم له هناك .

( رابعها ) ان التبع بالنسبة الى تعذر كثير من اجزاء الوضوء كما فى اقطع اليدين واقطع الرجلين ونحو ذلك يقضى بعدم سقوط الوضوء عند تعذر المسح بنداوة الوضوء ، فالحاصل ان الأقوى هو القول بالمسح بماء جديد وفاقاً لمن حكياه عنهم دون التيمم أو المسح باليد الخالية وان كان الاحوط ما ما ذكره المصنف أخيراً من الجمع بينهما والله العالم .

قوله قده مسألة ٣٢ : ( لا يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده ... الخ ) حاصل ما يظهر من العبارة كفاية ايقاع المسح الدفعى على جميع الأجزاء الواقعة بين الحدين من الرجلين ولا يختص بالمسح التدريجى ، والظاهر ان مستنده فى ذلك اطلاق دليل وجوب المسح المقتضى لعدم الفرق بين التدريجى منه والدفعى ( وفيه ) انه يشكل التمسك بمثل هذا الإطلاق وتناوله لهذا الفرد الخفى الذى لم يذكر فى زبر المتقدمين من علماءنا المحققين ولم يتنبه له الا الأوحى منهم وذلك بعد مئين من السنين فكيف بسائر طبقات المكلفين فلا اشكال فى انصراف



( مسألة ٣٣ ) يجوز المسح على الحائل كالقناع والخف والجورب ونحوها في حال الضرورة من تقية أو برد يخاف منه على رجله أو لا يمكن منه نزع

الإطلاق عن مثله وعدم تناوله لغير الفرد الظاهر منه وهو التدريجي كإصرافه عن ذى الراسين من الإنسان في قوله أيتنى بإنسان وليس بحجة بين المولى وعبد مع مخالفته لظاهر أوامر المسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ، فإن ظاهر (من) و(إلى) التدريجي منه وللوضوءات البيانية (نعم) يمكن أن يستدل على جوازه بما ورد من جواز النكس بناءً على اعتبارها والعمل بها ببيان أن المستكشف منها إن التحديد بالكعبين للمسح وان المطلوب مسح ما بين الحدين دون أن يكون التحديد للمسح حتى يجب الإبتداء من أطراف الأصابع متدرجاً إلى الكعبين وقد تقدمت المسألة وذكرنا أن الاحوط عدم النكس وفقاً للترضى والصدوق والحلي فالاحوط ههنا والأولى ترك هذه الكيفية والله العالم .

قوله قده مسألة ٣٣ : ( يجوز المسح على الحائل ... الخ ) الذى يدل على الحكم المذكور اعنى سقوط مباشرة الماسح للمسح في مورد الضرر أعم من أن يكون لتقية أو ثلج يخاف فيه على رجله أو سبع يخاف منه أو غير ذلك من موارد الضرر أدلة نفي الحرج مثل قوله تعالى ( ما جعل عليكم في الدين حرج ) وأدلة نفي الضرر مثل قوله ~~لا ضرر ولا ضرار~~ ومنطوق رواية عبد الأعلى في المسح على المرارة مضافاً إلى الأخبار الخاصة برواية أبي الورد قال قلت لأبي جعفر ~~عليه السلام~~ إن أبا ظبيان حدثني أنه رأى علياً ~~عليه السلام~~ أراق الماء ثم مسح على الخفين فقال ~~عليه السلام~~ كذب أبو ظبيان أما بلغك قول علي ~~عليه السلام~~ سبق الكتاب الخفين فقلت هل فيها رخصة ؟ فقال لا إلا من عدو تقية أو ثلج تخاف رجلك فلا خلاف فيه ظاهر كما عبر بذلك جمع بل أدعى الإجماع عليه كما عن المنتهى



الخف مثلاً ، وكذا لو خاف من سبع أو عدو أو نحو ذلك مما يصدق عليه

وغیره ، هذا مع عمومات أخبار التقية التي كادت تكون من ضروريات مذهب الشيعة المعتضدة بالقواعد العقلية والنقلية التي لا يمكن رفع اليد عنها إلا بمخصص قوى غير قابل للتأويل ، نعم اختلفت الأخبار في التقية في المسح على الخفين ففي رواية أبي الورد ما عرفت من الجواز وفي جملة من الأخبار الصحيحة عدمه ، ففي صحيحة زرارة المنقولة عن الكافي في باب الأطعمة والأشربة قلت لأبي جعفر عليه السلام هل في المسح على الخفين تقية ؟ قال لا تتق في ثلاث قلت وما هن ؟ قال : شرب المسكر والمسح على الخفين ومتعة الحج ، وروى هشام في الصحيح عن أبي عمرو قال قال أبو عبدالله عليه السلام يا أبا عمرو تسعة أعشار الدين في التقية ولا دين لمن لا تقية له والتقية في كل شيء إلا في شرب النبيذ والمسح على الخفين وترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، وفي صحيحة زرارة قلت هل في مسح الخفين تقية ؟ قال ثلاث لا أتق فيهن أحداً شرب المسكر ومسح الخفين ومتعة الحج قال زرارة ولم يقل الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحداً الخبر ، وقد تخرج الأصحاب عنها بوجوه يطول شرحها وهي مذكورة في مظانها من الكتب المطولة أقربها ان هذه الثلاثة لا يقع فيها الإنكار من العامة غالباً لأنهم لا ينكرون متعة الحج وإنها كانت على عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر وإن الذي حرمها عمر وحرمة المسكر ونزع الخف مع غسل الرجلين والغسل أولى منه عند إحصار الحال فيهما على ما نص عليه بعضهم ، وعلى كل حال فما ذكر من الوجوه لا يصلح لصرف الأخبار اليها مع وضوح عدم مساعدة الفاظها عليها فالأقوى في النظر ترجيح رواية أبي الورد وما في معناها على الطائفة الأخرى لشهرة العمل بالاولى والاعراض عن الطائفة الأخرى والله العالم .



الاضطرار من غير فرق بين مسح الرأس والرجلين ، ولو كان الحائل متعدداً لا يجب نزع ما يمكن وإن كان أحوط ، وفي المسح على الحائل أيضاً لا بد من الرطوبة المؤثرة في الماسح وكذا سائر ما يعتبر في مسح البشرة .

قوله قدّه : ( من غير فرق بين ... الخ ) لا تفارق الاصحاب على عدم الفارق بين المقامين مع ان ما ذكر من تعارض الاخبار في المسح على الخفين مخصوص في الرجل فلا مزاحم في شمول أدلة التقية للرأس .

قوله قدّه : ( ولو كان الحائل متعدداً لا يجب ... الخ ) وذلك لاطلاق معاقد الإجماع وما يسبق الى الوهم من كون ذى الحائل الخفيف أقرب الى المأمور به فمعلوم ان هذا لا يصلح مستنداً الى الإيجاب لكونه أمراً اعتبارياً لا يعتد به العقلاء ، أو من كون المتيقن من أدلة البدلية هي البدلية في غير المتعدد ، وأنت خير بان الاخذ بالقدر المتيقن إنما يصلح فيما كان مهملاً من الأدلة ولا اشكال في اطلاق معقد الإجماعات المتقدمة ، بل لنا أن نقول ان العقل لا يحكم بكون ذى الحائل الخفيف هو القدر المتيقن بل يحكم بتساويهما في مرتبة الامتثال بعد امتناع المسح على البشرة ، والظاهر ان مدرك احتياط المصنف هو ما ذكرناه من الوجهين اللذين عرفت حالهما .

قوله قدّه : ( وفي المسح على الحائل أيضاً لا بد من الرطوبة ... الخ ) بدعوى ان ظاهر أدلة المسح على الخف تنزيهه منزلة البشرة فيعتبر في المسح عليه ما يعتبر في المسح عليها ، قال في الجواهر : ان الظاهر انه حيث يجوز المسح على الخف للتقية يجب أن يراعى في المسح عليه ما كان يراعى في المسح على البشرة من المسح على الظاهر دون الباطن وبالنداء والاستيعاب الطولى فيقام الخف مقام بشرة الرجل ، ثم قال : وقد يشعر ببعض ما ذكرناه ما في المنتهى من انه لو مسح أسفل الخف دون أعلاه لم يحز عندنا في ضرورة الجواز ، وهذا



( مسألة ٣٤ ) ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضاً مسوغ المسح عليه  
لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم أيضاً .

مذهب عامة أهل العلم الا ما نقل عن بعض أصحاب الشافعى وبعض أصحاب مالك . انتهى . ويمكن أن نمنع من دلالة الادلة على تنزيل الخف منزلة البشرة وتنزيل المسح عليه منزلة المسح عليها حتى يجرى عليه جميع أحكامها بدلالة عموم المنزلة إذ ليس المأمور به سوى التقية وليس المنهى عنه إلا تركها فيدور الأمر مدار حصولها واندفاع الخوف بأى شىء حصل ولا يختص الحكم بوظيفة المسح على بشرة الرجل وعلى هذا لا يلزم تبدل التكليف بالمسح على البشرة بالمسح على الخف حتى يلزم أن يراعى فى الثانى جميع ما كان واجباً فى الأول .

قوله قدّم مسألة ٣٤ : ( ضيق الوقت عن رفع الحائل . . الخ ) لا أرى وجهاً للحكم بالمسح على الحائل عند ضيق الوقت عن رفعه إلا دعوى انه من افراد الضرورة المستثناة فى كلمات الأصحاب من عدم جواز المسح على الحاجب وكذا خبر أبى الورد بعد البناء على التعدى عن موردده وهو الثلج الى كل ما يخاف منه ولو كان ذلك فوات الوقت وفيهما معاً نظر بل منع . إذ الظاهر من الضرورة والخوف غير ما نحن فيه كما ان التعدى عن مورد الخبر الى ما نحن فيه غير واضح بل بعيد فى الغاية ، هذا مع إطلاق كلمات الفقهاء فى أن الوظيفة عند ضيق الوقت عن الطهارة المائية هو التيمم لما ورد عنهم ( ع ) من أن التراب بمنزلة الماء ، وان رب الماء رب الصعيد ، وان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً وان كان غير بعيد إن إطلاقاتهم لا تتناول المعجز عن المسح فقط كما فيما نحن فيه ، بل غرضهم من تلك الإطلاقات فيما لو ضاق الوقت عن



( مسألة ٣٥ ) إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقية إذا لم يمكن رفعها ولم يكن بد من المسح على الحائل ولو بالتأخير الى آخر

الفصلات أو عن بعضها فينتقل الى التيمم فلا يكون ما نحن فيه من ضيق الوقت عن المسح فقط مشمولاً لإطلاقاتهم ، وقد استدل له بعضهم بقاعدة الميسور بدعوى أن ميسور المسح على البشرة المسح على الحاجب ، وفيه ان لسان قاعدة الميسور نفي المعسور من أجزاء الطبيعة المأمور بها أو شرائطها لا اثبات بدله ، وبعبارة أوضح ان القاعدة المذكورة تنفي وجوب المسح على البشرة ولا تثبت المسح على الحاجب ، نعم قد يستأنس له ما ورد من المسح على المראה في رواية عبد الأعلى وعلى كل حال فالأحوط فيما نحن فيه ضم التيمم الى المسح على الحاجب إن أمكن وإلا فالقضاء والله العالم .

قوله قده مسألة ٣٥ : ( إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ... الخ ) إنما قيد جواز المسح على الحائل بصورة عدم البدن منه وعدم إمكان دفعه ليتحقق موضوع الضرورة ، وأما التأخير الى آخر الوقت فلا دليل عليه بل الأصل عدمه مع إطلاق ما دل على أفضلية أول الوقت وإطلاق قوله بأنه إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا دليل على تخصيصه بالمختار بل هو والمضطر سواء في جواز إيقاع الصلاة في تمام أجزاء الوقت الطولية فاذا زالت الشمس لحق كل موضوع حكمه مختاراً كان أو مضطراً حاضراً كان أو مسافراً ما لم يدل دليل على وجوب التأخير ، فلو اختار المضطر للوضوء الناقص الصلاة أول وقتها أجزاء وضوؤه ذلك لكونه مأوراً به بمقتضى الإطلاق وهو يقتضى الإجزاء ، نعم لا نمنع ان التأخير الى آخر الوقت أحوط خروجاً عن خلاف من أوجب بدعوى أنه القدر المتيقن من معقد الإجماع ولا إطلاق في خبر أبي الورد من هذه الجهة ، بل هو لبيان الرخصة في حال الاضطرار في



الوقت ، وأما فى التقية فالأمر أوسع فلا يجب الذهاب الى مكان لا تقية فيه وإن

الجملة فى مقابل سقوط التكليف رأساً وكذا أمثاله من أدلة الابدال الإضطرارية  
وفى الكل نظر .

قوله قدّه ( وأما فى التقية فالأمر أوسع . الخ ) كما حكى ذلك عن البيان  
وجامع المقاصد والروض وغيرها ، بل قبل أن المشهور عدم دورانها مدار  
عدم المندوحة بدعوى أن ظواهر أكثر أخبار التقية ذلك ، قال فى مصباح الفقيه  
أن ظواهر أكثر أخبار التقية أن مجرد وقوع العبادة بمحض العامة مقتضى  
لوجوب التقية مطلقاً من دون اشتراطه بشىء آخر مثل ما رواه العياشى بسنده  
عن صفوان عن أبى الحسن عليه السلام فى غسل اليدين قلت له يرد الشعر ؟ قال :  
لا : إذا كان عنده آخر فعل يعنى بالآخر من يتقيه إذ لا يمكن تقييده بما  
إذا كان ذلك الآخر ملازماً له فى تمام الوقت ولم يتمكن من طرده أو التستر عنه ،  
وكذا غيره من الأخبار الأمرة بالصلاة معهم والحضور فى مجامعهم الدالة على  
الحث العظيم على الصلاة مع المخالفين ووعد الثواب عليها ، حتى ورد أن الصلاة  
معهم كالصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وآله إلى غير ذلك من الأخبار التى لا يمكن  
ارتكاب التقييد فيها بما إذا لم يتمكن من إيجاد صلاته فى جميع وقتها إلا فى  
مكان يجب فيه التقية ، بل لا يبعد دعوى صراحة غير واحد من الأخبار أن  
الأمر فى التقية أوسع من ذلك ، انتهى موضع الحاجة من عبارته ( قدّه )  
وفى ذلك نظر وأشكال بل ليست التقية عن المخالف إلا على حد سائر  
الضرورات المبيحة للمحظورات بقدرها وفقاً لما عن صريح المدارك وبعض  
المتأخرين ، بل ظاهر كل من تمسك على مشروعية التقية بأدلة نفي الحرج والضرر



أمكن بلا مشقة ، نعم لو أمكنه وهو في ذلك المكان ترك التقية وارااهتم

ويعلم إنتفاء الحرج والضرر مع وجود المندوحة ولعدم الدليل الوافي على ما ذكر من التوسعة ، اذ لا اطلاق لخبر أبي الورد من هذه الجهة وظهور رواية العياشي في اعتبار عدم المندوحة مع ان في العمل به اضعفه اشكالا ، وأما مكاتبة ابن يقطين فان ظاهرها بل صريحها عدم المندوحة مطلقاً حتى من حيث الوقت بشهادة اشتغالها على الامر بالتقية في الازمنة والامكنة ، وأما أخبار الحث على الصلاة معهم التي عقد لها في الوسائل باباً في صلاة الجماعة فوردتها صورة الخوف في ترك الحضور أو ترك العمل على تقدير الحضور ، والاخبار العامة الدالة على مشروعية التقية مثل التقية ديني ودين آباءي وان من لا تقية له لا دين له أو لا ايمان له وما شاكلها فلا تدل على الاجزاء فضلاً عن شمولها لصورة المندوحة ، هذا كله فضلاً عما يظهر من غير واحد من الاخبار إناطة الاذن في التقية بالضرورة وعدم المندوحة كرواية البرنطلي عن ابراهيم بن هاشم قال كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أسأله عن الصلاة خلف من تولى أمير المؤمنين عليه السلام وهو يمسح على الخفين فكتب : لا تصل خلف من يمسح على الخفين فان جامعك وإياهم موضع لا تجد بداً من الصلاة معهم فأذن لنفسك وأقم ... الخ ، ورواية معمر بن يحيى : كلما خاف المؤمن على نفسه فيه ضرورة فله فيه التقية ، وفي المرسل المحكي في الفقه الرضوي عليه السلام عن العالم : لا تصل خلف أحد إلا خلف رجلين أحدهما من تتق به وبدينه وورعه والآخر من تتق سيفه وسوطه وشره وبوائقه وشنعته فصل خلفه على سبيل التقية والمداراة ، وعن دعائم الإسلام بسنده عن أبي جعفر عليه السلام لا تصلوا خلف ناصب ولا كرامة ، إلا أن تخافوا على أنفسكم أن تشهروا ويشار اليكم



المسح على الخف مثلاً فالأحوط الأقوى ذلك ، ولا يجب بذل المال لرفع التقية بخلاف سائر الضرورات والأحوط فى التقية أيضاً الحيلة فى رفعها مطلقاً .

( مسألة ٣٦ ) لو ترك التقية فى مقام وجوبها ومسح على البشرة فى صحة الوضوء إشكال .

( مسألة ٣٧ ) إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو آخر الوضوء والصلاة يضطر الى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة اليه فى غير ضرورة

---

فصلوا فى بيوتكم ثم صلوا معهم واجعلوا صلواتكم معهم تطوعاً ، هذا كله مع ما تقتضيه القواعد من وجوب الإقتصار على المتيقن فىبقى ما دل على التكليف الأول سالماً ولا يخرج عن المهدة إلا به .

قوله قدّه : ( ولا يجب بذل المال لرفع التقية ... الخ ) الظاهر ان مستنده فى ذلك ما تقدم منه من ان أمرها الشرعى أوسع من سائر الضرورات التى هى أعذار عقلية فمع القدرة على رفعها بالمال ترتفع الضرورة موضوعاً فاطلاق دليل وجوب الوضوء التام يقتضى وجوب بذل المال لرفعها وليست التقية كذلك لوسعة أمرها ، وأما على ما اخترناه من أن حال التقية حال سائر الضرورات المبيحة للمحظورات فلا يتفاوت الحال بينها وبين سائر الضرورات فى وجوب بذل المال لرفعها ان أمكن والله العالم .

قوله قدّه مسألة ٣٦ : ( لو ترك التقية فى مقام وجوبها ... الخ ) وجهه ما ذكره فى الجواهر من أن الشارع فى مقام التقية لما أقام المسح على الخف مثلاً مقام المسح على البشرة ظهر أنه لو خالف مقتضى التقية لجاء بالتكليف الأصلى لم يكن مجزياً لكونه ليس بأموراً به فى ذلك الحال بل منهى عنه فكيف يقع به امتثال . انتهى موضع الحاجة من عبارته .

قوله قدّه مسألة ٣٧ : ( إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو آخر



التقية ، وإن كان متوضئاً وعلم أنه لو أبطله يضطر إلى المسح على الحائل لا يجوز له الإبطال ، وإن كان ذلك قبل دخول الوقت فوجوب المبادرة أو حرمة الإبطال غير معلوم ، وأما إذا كان الاضطراب بسبب التقية فالظاهر عدم وجوب المبادرة وكذا يجوز الإبطال وإن كان بعد دخول الوقت لما مر من الوسعة في أمر التقية لئلا يكون الأولى والأحوط فيها أيضاً المبادرة أو عدم الإبطال .

الوضوء ... الخ) لأن في ترك الطهارة تفويت الواجب باختياره فيحرم ، ومثله في العلة ما لو كان متوضئاً وعلم أنه لو أبطله يضطر إلى المسح على الحائل فإنه لا يجوز له الإبطال .

قوله قد : ( وإن كان ذلك قبل دخول الوقت فوجوب المبادرة أو حرمة الإبطال غير معلوم اهـ ) وجهه أن الواجب مشروط بدخول الوقت فقبله لا وجوب لتجب مقدمته ولا يجب عليه أن يؤهل نفسه لتوجه التكليف إليه فهو من قبيل عدم وجوب تحصيل المال ولا حفظه قبل تنجز التكليف بالحج أي قبل مجيء أشهر الحج أو قبل سير الرفقة ، نعم قد يشكل الأمر في بعض المقدمات المفوتة لأصل الواجب فإنه يقبح عقلاً تفويت الواجب في وقته ولو قبل مجيء وقته المشروط وجوبه به ، كعدم التعلم قبل الوقت لمن علم عدم قدرته على التعلم وأداء الواجب بعد دخول الوقت ، ومن هذا القبيل سلب القدرة كلية بشرب المرقد ولهذا ذهبوا إلى وجوب الاغتسال لمريد الصوم قبل الوقت وما شاكل ذلك .

قوله قد : ( وأما إذا كان الاضطراب بسبب التقية فالظاهر عدم وجوب ... الخ ) لا فرق على ما اخترناه فيما تقدم من أن حال التقية حال سائر الضرورات فيجب فيها بعد الوقت المبادرة والحفظ إذا علم أنه لو أخر الوضوء أو الصلاة يضطر إليها كسائر الضرورات .



( مسألة ٣٨ ) لا فرق فى جواز المسح على الحائل فى حال الضرورة بين الوضوء الواجب والمندوب .

( مسألة ٣٩ ) اذا اعتقد التقية أو تحقق أحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل ثم بان أنه لم يكن موضع تقية أو ضرورة فى صحة وضوئه اشكال .

( مسألة ٤٠ ) إذا أمكنت التقية بغسل الرجل فالأحوط تعيينه

قوله قده مسألة ٣٨ : ( لا فرق فى جواز المسح على الحائل ... الخ ) لا إطلاق أدلة الجواز كرواية أبى الورد وأخبار التقية وما شاكلهما من رواية عبد الأعلى وغيرهما .

قوله قده مسألة ٣٩ : ( اذا اعتقد التقية أو تحقق أحدى الضرورات ... الخ ) منشأ الاشكال فى الصحة وعدمها هو ان الخوف المأخوذ فى إسان أدلة الضرر والتقية ملحوظ على جهة الموضوعية أو طريقاً صرفاً ؟ فعلى الأول يلزم القول بالصحة لتحقق الموضوع وهو الخوف ، وعلى الثانى البطلان لخطأ الطريق ولا دليل على الإجزاء .

قوله قده مسألة ٤٠ : ( إذا أمكنت التقية بغسل الرجل ... الخ ) وجه الإحتياط فى تعيين الغسل هو أن الأصحاب بين قائل بالتخير بينه وبين المسح على الخف إذا تأدت الضرورة بكل منهما لورود الأذن بكل منهما فى أخبار التقية ، وبين قائل بتعيينه ، ونسبه فى الذخيرة إلى الأصحاب وفى الحدائق حكاه عن جملة منهم ، ونسب فى غيرهما إلى البيان والروض بل نسب إلى المشهور منهم تقديم غسل الرجلين على مسح الخفين عند الدوران فى مقام التقية ، معللين ذلك بان الغسل أقرب إلى مطلوب الشارع بخلاف المسح على الخف ، إذ الخف



وإن كان الأقوى جواز المسح على الحائل أيضاً .  
( مسألة ٤١ ) إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقية أو  
ضرورة

موضوع اجنبى عن البشرية كما اشير اليه فى بعض النصوص المتقدمة ، واستدل  
له أيضاً باطلاق أمر الامام عليه السلام فى خبر على بن يقطين بغسل رجله تقية  
وباطلاق الأمر بغسل الرجلين فى رواية أبى بصير عن أبى عبدالله عليه السلام  
المحمولة على التقية وعدم دلالة رواية أبى الورد إلا على الإيجاب الجزئى  
فيجب الإقتصار فى رفع اليد عن الاطلاقات على القدر المتيقن الذى إنعقد  
الاجماع عليه وهو ما إذا لم تتأد التقية إلا بالمسح ، بل يفهم من الصحيح الزارى  
لو أنك توضأت وجعلت موضع مسح الرجلين غسلاً ثم أضمرت أن ذلك هو  
المفترض لم يكن ذلك بوضوء . جواز الغسل مع عدم قصده فى الاختيار فيتعين  
بدليته فى مقام الاضرار ، إذ يدل ذلك على أقر بيته الى المسح فالقول بتقديم الغسل  
على المسح عند الدوران أقوى ، هذا مع أن الاحتياط فى مثل المقام مما لا ينبغي  
تركه بل لا يبعد القول بوجوبه إما للقول بكونه هو المرجع عند دوران الأمر  
بين التعمين والتخير أو للالتزام بكون الشك فيه فى المكلف به اعنى مصداق  
الطهور الذى هو شرط للصلاة لا فى التكليف .

قوله قد : ( وإن كان الأقوى جواز المسح على الحائل أيضاً . ١٥ )  
وجه الأقوائية ورود الأذن بكل منهما وعدم تسليم أقر بية الغسل بعد كون كل  
منهما مخالفاً للأمر به الواقعى وإطلاق أدلة التقية ، ولذلك جعل بعضهم  
الغسل أولى كما حكى عن التذكرة والذكرى ومن تقدم ذكرهم والله العالم .

قوله قد مسألة ٤١ : ( إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من  
تقية أو ضرورة ... الخ ) ليعلم أولاً أن النزاع فى هذه المسألة لا يختص بالغاية



فان كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب اعادته وإن كان قبل الصلاة

اللى توضحاً لأجلها ، بل يجرى فى الغايات المتأخرة التى لم يكن مأموراً بها ، ولا بهذا الوضوء الناقص لأجلها كما لو توضحاً لصلاة الظهر آخر الوقت بهذا الوضوء الناقص وزال السبب المسوغ للمسح على الخائل قبل صلاة المغرب ولم يحدث فالنزاع يعمه ، وحاله حال ما لو توضحاً لصلاة الظهر وزال السبب المسوغ قبل صلاته ، وليس كما توهمه بعض الشراح من المعاصرين فيما يظهر من حاشيته من إختصاص النزاع فى الغاية التى تطهر لها ، فقال بعد ذكره عبارة المتن ما نصه : هذا لا مجال له بناءً على اعتبار عدم المندوحة فى صحة الناقص ولو بالتأخير فانه إذا زال السبب انكشف فساد الوضوء من أول الأمر لانكشف وجود المندوحة ، نعم له مجال بناءً على انه لا يعتبر فى صحة الناقص عدم وجود المندوحة بالتأخير . انتهى موضع الحاجة من عبارته وما ادعيناه من أعمية النزاع صريح عبارة الفقهاء ، ولذا استدلل القائل بعدم الاعادة بقوله ~~لا ينقض~~ لا ينقض الوضوء إلا حدث ، وزوال السبب ليس يحدث وغير ذلك من أدلتهم التى تعم المقامين ، هذا وانرجع الى أصل المسألة فنقول : المسألة ذات قولين ، قول : باعادة الطهارة بعد زوال السبب المسوغ أعم من أن تكون للغاية التى تطهر لها أو لغيرها من الغايات ، حكى اختياره عن المعتبر والمنتهى وعن المبسوط والتذكرة والايضاح وبعض متأخرى المتأخرين ، كما هو المحكى عن ظاهر كشف اللثام ، وقول : بعدم الاعادة وانه لا تجب الاعادة إلا لحدث جديد حكى اختياره عن المختلف والذكرى والدروس وجامع المقاصد والمدارك ومنظومة السيد ( قدس ) بل قيل : انه المشهور ، وفى التحرير : فى الاعادة نظر ، وفى القواعد : إشكال ، وليعلم أيضاً : أن هذا كله فى غير الغايات الواقعة حال وجود السبب المسوغ ، واما هى فقد



إلا إذا كانت بلة اليد باقية فيجب إعادة المسح ، وإن كان في أثناء الوضوء فالأقوى

أجزاء وسقط أمرها بحصول امتثالها في ضمن الفرد الإضطراري ، لأن الفرد الإضطراري كالفرد الاختياري مقتضى للاجزاء عقلاً الأمر به في الحال ، فلا اشكال بل لا خلاف في عدم وجوب إعادته في الوقت فضلاً عن قضائه في خارجه ، فلا وجه لوجوب إعادة الطهارة لها وإعادتها حتى يقع الخلاف فيها ، فالخلاف إنما هو في إعادتها للغايات المتأخرة ، فنقول : ان منشأ الخلاف ومثار النزاع في اختلاف القوانين كما ذكره في مصباح الفقيه هو ان ما يستظهر من الأدلة ان الوضوء الناقص الذي يأتي به لتقية أو ضرورة بعينه هو الماهية التي أمر الله بها لازالة الحدث ، فعليه يكون المأتي به من مصاديق الوضوء الواقعية التي يرتفع بها الحدث حين الضرورة ، أو أنه يستفاد منها بدليته عن الوضوء التام في جميع آثاره ولوازمه ، فالأقوى بل المتعين هو القول الثاني وهو القول بعدم الإعادة ، بل لا وجه للقول الأول أصلاً ضرورة ان زوال سبب التقية ليس من نواقض الوضوء وان قلنا : بأنه لا يستفاد من الأدلة إلا الاذن في امتثال الأمر بالوضوء حال الضرورة بهذا الوضوء الناقص ، وأما كونه مؤثراً في رفع الحدث فلا ، بل غاية مفاد الأدلة كونه مبيحاً للصلاة ومسقطاً للأمر المقدمي المتعلق بالتطهير ، كالتييمم بناءً على عدم إعادته للطهارة ، فالأقوى هو القول الأول وهو القول بإعادة الطهارة لما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع من أنه لا صلاة لمن تمكن من التطهير الا بطهور ، فالطهارة شرط للصلاة مطلقاً ، الا في حق من تعذر في حقه التطهير ، كدائمه الحدث والمضطر الذي يجب عليه التيمم أو الوضوء الناقص لو قلنا بعدم ارتفاع الحدث بهما ، فيجب على القادر احرازها



الاعادة اذا لم تبق البلة .

حال الصلاة كغيرها من الشرائط ، ولا يكفى فيه مجرد احتمال حصولها بالوضوء الناقص كما هو واضح . انتهى .

هذا الذى يظهر من الادلة كسؤال السائلين وأجوبة الأئمة الميامين كرواية عبد الأعلى وسؤال السائل حين سأل الامام عليه السلام فى غسل اليدين أبرد الشعر ؟ فاجابه الامام عليه السلام ان كان عنده آخر فعل ، وحين سئل عليه السلام عن أنه هل فى مسح الخفين رخصة ؟ فقال : لا الا لتقية أو ثلج تخاف على رجلك ، بل وأدلة الميسور هو أن الفعل المأتى به حال الضرورة مصداق حقيقى وفرد واقعى لماهية الوضوء ، ولذا استدلل فى الجواهر ( قده ) على المطلوب بأنه ينوى بوضوئه رفع الحدث ، فيجب حصوله اعتماداً على أن صفراء من البديهيّات التى لا يحتاج إثباتها الى اقامة البرهان ، ألا ترى أنه لا يشك أحد فى أن الاقطع الرجل وضوؤه الواقى الذى يرتفع به حدثه هو ما يؤديه على وفق تكليفه ، فلو تجدد له رجل بقدرة الله تعالى لا يقتضى ذلك إلا تغيير كيفية وضوئه لارتفاع أثر وضوئه السابق ، لأن تجدد الرجل ليس من نواقض الوضوء كما هو ظاهر ، وعلى كل فليس مفاد الأدلة إلا وجوب ايجاد الماهية الواقعية التى أثرها رفع الحدث بهذه الكيفية امتثالاً لأمره الواقى ، فان الوضوء العذرى يحصل للطهارة التى هى شرط للصلاة وغيرها من الغايات فيجب حصولها بفعله ولا يرفعها إلا الحدث ، فالأقوى عدم وجوب الاعادة بعد زوال السبب وان كان القول الأول أجو ط ، والاحتياط سبيل النجاة فلا ينبغى تركه ، هذا كله ان كان مفاد الأدلة ما ذكرناه ، وأما لو لم يستفد من الأدلة أحد الأمرين المبني عليهما القولان ( العمل الابقى - ٢٢ )



( مسألة ٤٢ ) إذا عمل في مقام التقية بخلاف مذهب من يتقيه ففي صحة وضوئه إشكال وإن كانت التقية ترتفع به ، كما إذا كان مذهبه وجوب المسح على الخائف دون غسل الرجلين فغسلهما ، أو بالعكس ، كما أنه لو ترك المسح والغسل للمرة يبطل وضوؤه وإن ارتفعت التقية به أيضاً .

المذكوران وبقينا في الشك أنها على أي النحويين أخذت في لسان الأدلة فليس لنا حينئذ أصل يحرز أحدهما بل كل منهما مشكوك والأصل ينفيه ، فحينئذ يكون المرجع استصحاب الحدث الثابت قبل فعل الوضوء الناقص فيجب الإعادة بعد زوال السبب المسوغ للشك في إرتفاعه بفعل الناقص ، ولا يفرق في ذلك بين أن تكون الضرورة التقية أو غيرها من الضرورات والله العالم .

قوله قده مسألة ٤٢ : ( إذا عمل في مقام التقية بخلاف مذهب من يتقيه ففي صحة وضوئه إشكال ... الخ ) الظاهر أن منشأ الإشكال في صحة وضوئه هو دعوى أن أدلة التقية إنما شرعت العمل على طبق مذهب من يتقيه لا غيره ، وفيه أن الظاهر من أدلة التقية تشريع الوضوء الناقص بدل التام دفعا للضرر ولا خصوصية للناقص عند من يتقيه ، بل يكفي كل ما ترتفع به الضرورة وإن لم يكن على وفق مذهب من يتقيه ، فالصحة أقرب ما لم يفهم من الأدلة الخصوصية في بعض الموارد ، كما لو ترك الغسل والمسح على الخف وكانت التقية تتأدى بكل منهما وبتركهما ، فانه لا يجوز تركهما معاً بناءً على أن الغسل يقوم مقام المسح على البشرة مع نيته اختياراً كما تقدمت الإشارة إليه ، وأما بناءً على عدم ذلك وإن الوضوء ناقص مع الإتيان بأي واحد منهما وإن الشارع جعله بدلا عن الوضوء التام دفعا للضرورة فالأقرب جواز تركهما معاً وعدم بطلان وضوئه إن تأدت التقية بذلك والله العالم .



( مسألة ٤٣ ) يجوز فى كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسلة واحدة فالمناطق فى تعدد الغسل المستحب ثانىه ، الحرام ثالثه ليس تعدد الصب بل تعدد الغسل مع القصد .

( مسألة ٤٤ ) يجب الالبقاء فى الغسل بالأعلى لكن لا يجب الصب على الأعلى ، فلو صب على الأسفل وغسل من الأعلى باعانة اليد صح .

قوله قده مسألة ٤٣ : ( يجوز فى كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات ... الخ ) وبعبارة أوضح هو أن تعدد الغسلات ووحدها تتبع قصده لا تعدد الصب ، فيجوز أن ينوى بعشر منها غسلة واحدة ويجوز أن ينوى الغسلة الوضوئية بأى صبة منها شاء ، هذا إن تابع فى الصب بحيث يطلق عرفاً على العشر صببات غسلة واحدة عرفاً ، وأما من نقب وتعمق فى كل صبة أو فى بعضها فيشكل صحة ما ذكره لعهده عرفاً غسلات متعددة ، وعلى كل فالأحوط لمن تعدد منه الصب أن لا ينوى الغسل الوضوئى إلا بالصبة الأخيرة فى غسل اليسرى وبأى صبة شاء فى غسل الوجه واليمنى إن استعمالها فى غسل اليسرى ، وإن أشكل الأخذ من بللها عند الجفاف أن لم ينو الغسل بالأخيرة منها فيهما والله العالم .

قوله قده مسألة ٤٤ : ( يجب الإبقاء فى الغسل بالأعلى لكن لا يجب الصب على الأعلى ... الخ ) بناءً على وجوب الإبقاء فى الغسل بالأعلى كما هو المختار ، يشكل ما ذكره ( قده ) من عدم وجوب الصب على الأعلى إذ ليس معنى وجوب البقاء بالأعلى إلا بمعنى صب الماء على أعلى الوجه ، وهذا هو المستفاد من الأخبار وكلام الأصحاب وصریح المدارك كما تقدم نقله عنه فى غسل الوجه فراجع .



( مسألة ٤٥ ) الإسراف في ماء الوضوء مكروه لكن الأسباغ مستحب وقد مر أنه يستحب أن يكون ماء الوضوء بمقدار مد ، والظاهر أن ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله ومقدماته من المضمضة والاستنشاق وغسل اليدين .

( مسألة ٤٦ ) يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مر ، ويجوز برمس أحدها وإتيان البقية على المتعارف ، بل يجوز التبويض في غسل عضو واحد

قوله قدمه مسألة ٤٥ : ( الإسراف في ماء الوضوء مكروه ... الخ ) لما روى من أن لله جل ذكره ملكا يكتب سرف الوضوء كما يكتب عدوانه ، وما روى في الفقيه مرسلا عن النبي ﷺ أنه قال : الوضوء بمد والغسل بصاع ، وسيأتي أقوام من بعدى يستقلون ذلك فأولئك على خلاف سنتي ، والثابت على سنتي ممي في حضيرة القدس .

قوله قدمه : ( ولكن الأسباغ مستحب ) قال في الجمع وإسباغ الوضوء إتمامه وإكماله ، وذلك في وجهين إتمامه على ما فرض الله تعالى وإكماله على سنة رسول الله ﷺ ، ومنه أسبغوا الوضوء - بفتح الهمزة - أي أبلغوه مواضعه وأوفوا كل عضو حقه . انتهى ، وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه عن أبيه ( ع ) قال قال رسول الله ﷺ من أسبغ وضوءه وأحسن صلاته وأدى زكاة ماله وكف غضبه وسجن لسانه واستغفر لذنبه وأدى النصيحة لأهل بيت نبيه ﷺ فقد استكمل حقيقة الإيمان ، وأبواب الجنان مفتحة له قوله قدمه : ( وقد مر أنه يستحب أن يكون ماء الوضوء بمقدار مد ... الخ ) قد مر دليله مفصلا في أول مستحبات الوضوء .

قوله قدمه مسألة ٤٦ : ( يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مر ... الخ ) مر دليله في مسألة ٢١ من مسائل غسل اليدين .



مع مراعاة الشروط المتقدمة من البداية بالأعلى وعدم كون المسح بماء جديد وغيرهما .

( مسألة ٤٧ ) يشكل صحة وضوء الوسواسي اذا زاد في غسل اليسرى

من اليدين في الماء من جهة لزوم المسح بالماء الجديد في بعض الاوقات بل إن قلنا بلزوم كون المسح بيلة الكف دون رطوبة سائر الاعضاء يجيء الإشكال في مبالغته في امرار اليد ، لانه يوجب مزج رطوبة الكف برطوبة الذراع .

( مسألة ٤٨ ) في غير الوسواسي إذا بالغ في امرار يده على اليد اليسرى

لزيادة اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد ، نعم بعد اليقين

---

قوله قدّمه مسألة ٤٧ : ( يشكل صحة وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل

اليسرى ) الظاهر انه لا وقع لما ذكره من الاشكال في صحة وضوء الوسواسي من الجهتين المذكورتين مع ان الاشكال من الجهة الثانية وهو مزج الرطوبتين فهو لازم في كل متوضيء وان لم يكن وسواسياً ، إذ لا نجد فارقاً بين الوسواسي وبين غيره العامل عمله الذي حكم بصحة وضوئه في المسألة التالية لهذه المسألة ولا نص فيه بالخصوص ، فالأقرب صحة وضوئه ما لم يخل بشرط من شرائط الوضوء فحاله حال غيره .

قوله قدّمه مسألة ٤٨ : ( في غير الوسواسي إذا بالغ ) الى قوله ( لعدة

في الغرف غسلة اخرى ... الخ ) هذا هو منشأ الاشكال في الاحتياط الذي تقدم منا في المسألة ٣ المتقدمة قريباً بعد قوله ( قدّمه ) : يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات ، وذكرنا ان الاحوط لمن تعدد منه الصب أن لا ينوي الغسل الوضوئي إلا بالصبة الاخيرة وذلك لعد كل صبة في الغرف غسلة ، خصوصاً لمن لم يتابع في الصب ، بل تعمق في كل صبة ونقّب واقع العالم .



إذا صب عليها ماءً خارجياً يشكّل وإن كان الغرض منه زيادة اليقين لعمده في العرف غسلة أخرى وإذا كان غسله لليسرى بأجراء الماء من الأبريق مثلاً وزاد على مقدار الحاجة مع الاتصال لا يضر ما دام يعد غسلة واحدة .  
( مسألة ٤٩ ) يكفي في مسح الرجلين المسح بواحدة من الأصابع الخمس إلى السكبين أيها كانت حتى تختصر منها .

## فصل في شرائط الوضوء

« الأول ، إطلاق الماء فلا يصح بالمضاف ، ولو حصلت الإضافة بعد الصب على المحل من جهة كثرة الغبار أو الوسخ عليه ، فاللزام كونه باقياً على الإطلاق إلى تمام الغسل .  
« الثاني ، طهارته

قوله قده مسألة ٤٩ : ( يكفي في مسح الرجلين المسح بواحدة من الأصابع الخمس ... الخ ) قد مر دليله مفصلاً في مسح الرجلين وأنه يكفي مسماه من جهة العرض فراجع .

قوله قده ( فصل : في شرائط الوضوء ( الأول ) إطلاق الماء فلا يصح بالمضاف ... الخ ) قد مر دليله مفصلاً في الماء المضاف .  
قوله قده : ( إلى تمام الغسل ) أي حصول مسماه .

قوله قده : ( الثاني : طهارته . . الخ ) إجماعاً كما عن المنتهى والمدارك للنهي عن الوضوء بالماء النجس ، ففي الصحيح الكاظمي عن رجل رعف وهو يتوضأ فقطرت قطرة في أناته هل يصلح الوضوء منه ؟ قال : لا ، ونحوه غيره من النصوص المتواترة المذكورة في الوسائل في أبواب أحكام المياه .



وكذا طهارة مواضع الوضوء ويكفي طهارة كل عضو قبل غسله ، ولا يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محاله طاهراً ، فلو كانت نجاسة ويغسل كل عضو بعد تطهيره كفي ، ولا يكفي غسل واحد بقصد الإزالة والوضوء وإن كان برمسه في السكر أو الجارى ، نعم لو قصد الإزالة بالغسل والوضوء باخراجه كفي ، ولا يضر تنجس عضو بعد غسله وإن لم يتم الوضوء .

( مسألة ١ ) لا بأس بالوضوء بماء القليان ما لم يصر مضافاً .

( مسألة ٢ ) لا يضر في صحة الوضوء نجاسة سائر مواضع البدن بعد

قوله قدّه : ( وكذا طهارة مواضع الوضوء ... الخ ) وإلا لا نفعل الماء بملاقاة النجاسة فيمتنع الوضوء به لما سبق .

قوله قدّه : ( ولا يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محاله طاهر ) لاصالة عدم الاشتراط .

قوله قدّه : ( وإن كان برمسه في السكر أو الجارى ... الخ ) أشار بذلك الى ما ذهب اليه بعضهم من التفصيل بين ما لو كان الغسل بالماء القليل فيجب تطهير الأعضاء قبل غسلها وبين ما لو كان في السكر أو الجارى فلا يجب ، وكفاية غسل واحد بقصد الإزالة والوضوء مع ان الإزالة لا تحتاج الى قصد .

قوله قدّه : ( ولا يضر تنجس عضو بعد غسله وإن لم يتم الوضوء اه ) وذلك لما تقدم من عدم اشتراط طهارة أعضاء الوضوء قبلاً ولا بعداً في صحة الوضوء ، نعم يشترط طهارة كل عضو حين غسله لئلا ينفعل ماء الوضوء بملاقاة النجاسة فيمتنع الوضوء به والله العالم .

قوله قدّه مسألة ١ : ( لا بأس بالوضوء بماء القليان ... الخ ) فان إضافته لفظية كماء البئر وماء النهر .

قوله قدّه مسألة ٢ : ( لا يضر في صحة الوضوء نجاسة سائر مواضع البدن ... الخ ) ويدل عليه الصحاح . ( منها ) الصحيح الكاظمي المروي في



كون محالة طاهرة ، نعم الأحوط عدم ترك الاستنجاء قبله .

( مسألة ٣ ) إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء ولا ينقطع دمه فليغمسه بالماء وليمصره قليلا حتى ينقطع الدم آنأما ، ثم ليحركه بقصد الوضوء مع ملاحظة الشرائط الآخر ، والمحافظة على عدم لزوم المسح بالماء الجديد إذا كان في اليد اليسرى ، بأن يقصد الوضوء بالاعراج من الماء .

( الثالث ) أن لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء الى البشرة

الكافي والتهذيب : في الرجل يبول فينسى غسل ذكره ثم يتوضأ وضوء الصلاة قال : يغسل ذكره ولا يعيد الوضوء ( وفي ) الموثق الصادق : في الرجل يبول وينسى غسل ذكره حتى يتوضأ ويصلي قال : يغسل ذكره ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء ( وفي ) الصحيح الصادق : أبول وأتوضأ وأنسى استنجائي ثم أذكر بعد ما صليت قال : اغسل ذكرك وأعد صلواتك ولا تعد وضوءك ، وأوجب الصدوق إذا كان من البول خاصة أخذاً بظاهر الموثق الصادق المروي في التهذيب : إن أهرقت الماء ونسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء وغسل ذكرك ، والصحيح الباقرى المروي في التهذيب في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره قال : يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء .

قوله قد : ( نعم الأحوط عدم ترك الاستنجاء قبله . اهـ ) لما تقدم من الخبرين الموثق الصادق والصحيح الباقرى ( ع ) .

قوله قد مسألة ٣ : ( إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح ... الخ ) لا أجد مانعاً فيما ذكره من العملية المزبورة مع المحافظة على الشرائط المرعية في الوضوء .

قوله قد : ( الثالث : أن لا يكون على المحل حائل ... الخ ) لا ينبغي



ولو شك في وجوده ، يجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه ، ومع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله .

« الرابع ، أن يكون الماء وظرفه ومكان الوضوء ومصب مائه مباحاً ، فلا يصح لو كان واحد منها غصباً من غير فرق بين صورة الانحصار وعدمه ، إذ مع فرض عدم الانحصار وإن لم يكن مأموراً بالتيمم إلا أن وضوءه حرام ، من جهة كونه تصرفاً أو مستلزماً للتصرف في مال الغير فيكون باطلاً ، نعم لو صب الماء المباح من الظرف الغصبي في الظرف

الإشكال في هذا ، وإلا لم يتحقق الغسل والمسح على البشرة ، الذي دل على وجوبه ظاهر الكتاب العزيز والأخبار الكثيرة المتواترة غسلاً ومسحاً ، التي قد بالغ في كثرتها في محكي الانتصار الدالة على المباشرة مسحاً وقال : إنها أكثر من عدد الرمل والحصى .

قوله قده : ( ولو شك في وجوده وجب الفحص حتى ... الخ ) مقدمة عليّة لإحراز الاتيان بالمكلف به وهو غسل البشرة في المغسول ، ومباشرة الماسح في المسح في المسحوح .

قوله قده : ( ومع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله . ا هـ ) لقاعدة الشغل واستصحاب الحدث المقتضين للعلم بالطهارة ، وإصالة عدم الحاجب أو الحجب لا تنفع في إثبات غسل البشرة ، ووصول الماء إليها ، إلا بناءً على الأصل المثبت ، وقد تقدم الكلام في المسألة التاسعة في مسائل غسل الوجه مفصلاً فراجع .

قوله قده : ( الرابع : أن يكون الماء وظرفه ومكان الوضوء ومصب مائه مباحاً ... الخ ) فيبطل بالماء المنسوب وما ألحق به من الظرف والمكان ( العمل الايق - ٢٢ )



المباح ثم توضحاً لا مانع منه ، وإن كان تصرفه السابق على الوضوء حراماً ، ولا فرق في هذه الصورة بين صورة الانحصار وعدمه اذ مع الانحصار وإن كان قبل التفريغ في الظرف المباح مأموراً بالتيمم إلا أنه بعد هذا يصير واجداً للماء في الظرف المباح ، وقد لا يكون التفريغ أيضاً حراماً كما لو كان الماء مملوكاً له وكان إبقاؤه في ظرف الغير تصرفاً فيه ، فيجب تفريغه حيثئذ فيكون من الأول مأموراً بالوضوء ولو مع الانحصار .

( مسألة ٤ ) لا فرق في عدم صحة الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صورة العلم والعمد والجهل أو النسيان ، وأما في الغصب فالبطالان مختص بصورة العلم والعمد سواء كان في الماء أو المكان أو المصّب فمع الجهل بكونها منصوبة أو النسيان لا بطلان ، بل وكذا مع الجهل بالحكم أيضاً إذا كان قاصراً ، بل ومقصراً أيضاً إذا حصل منه قصد القربة ، وإن كان الاحوط مع الجهل بالحكم خصوصاً في المقصر الاعادة .

والمصّب مع العلم والعمد بلا خلاف أجده فيه للنهي عن التصرف في مال الغير المتحد مع الوضوء ، والنهي مفسد للعبادة ، وعن الغنية الاجماع عليه ، ويمكن الاستناد فيه الى عموم الاخبار الناهية عن الغصب .

قوله قده مسألة ٤ : ( لا فرق في عدم صحة الوضوء بالماء المضاف ... الخ ) لاطلاق الأدلة المستكشف منها كونها شروطاً واقعية .

قوله قده : ( وأما في الغصب فالبطالان مختص بصورة العلم والعمد ... الخ ) إذ هو المتيقن من معقد الاجماع على البطلان ، وقد تقدم تفصيل هذه المسألة في مبحث المياه في المسألة الرابعة وهي قوله قده : ( إذا علم اجمالاً أن هذا الماء إما نجس أو مضاف ... الخ ) فمن أراد فليراجع .



( مسألة ٥ ) اذا التفت الى الغصبة فى اثناء الوضوء صح ما مضى من اجزائه ويجب تحصيل المباح للباقى ، واذا التفت بعد الغسلات قبل المسح هل يجوز المسح بما بقى من الرطوبة فى يده ويصح الوضوء أو لا ؟ قولان : أقواهما الأول لان هذه النداءة لا تعد مالا ولا يسر بما يمكن رده الى مالكة ، ولكن الاحوط الثانى ، وكذا اذا توضأ بالماء المنصوب عمدا ثم اراد الاعادة هل يجب عليه تخفيف ما على محال الوضوء من رطوبة الماء المنصوب أو الصبر حتى تجف أو لا ؟ قولان : أقواهما الثانى وأحوطهما الأول ، واذا قال المالك أنا لا أرضى أن تمسح بهذه الرطوبة أو تتصرف فيها لا يسمع منه بناء على ما ذكرنا ، نعم لو فرض إمكان انتفاعه بها فله ذلك ولا يجوز المسح بها حينئذ .

( مسألة ٦ ) مع الشك فى رضا المالك لا يجوز التصرف ويجرى عليه حكم الغصب فلا بد فيما اذا كان ملكا للغير من الاذن فى التصرف فيه صريحا أو خوى أو شاهد حال قطعى .

( مسألة ٧ ) يجوز الوضوء والشرب من الانهار الكبار سواء كانت قنوات أو منشقة من شط وان لم يعلم رضى المالكين ، بل وان كان فيهم الصغار

---

قوله قده مسألة ٥ : ( إذا التفت الى الغصبة فى أثناء الوضوء ... الخ )  
أما صحة ما مضى فلهطابقة الماتى به للأموربه ، ويجب تحصيل الشرائط للباقى من الاجزاء بعد الإلتفات .

قوله قده مسألة ٦ : ( مع الشك فى رضا المالك لا يجوز التصرف ... الخ )  
لقاعدة الشغل اليقيني المقتضية للفراغ اليقيني مع اصاله عدم الرضا .

قوله قده مسألة ٧ : ( يجوز الوضوء والشرب من الانهار الكبار ... الخ )  
لشاهد الحال بالرضا ، ولذا يشكل فى نهيم بل يحرم .



والمجانين ، نعم مع نهيهم يشكّل الجواز ، وإذا غصبها غاصب أيضاً يبقى جواز التصرف لغيره ما دامت جارية في مجراها الأول ، بل يمكن بقاؤه مطلقاً ، وأما للغاصب فلا يجوز وكذا لاتباعه من زوجته وأولاده وضيوفه وكل من يتصرف فيها بتبعيته ، وكذلك الأراضي الوسيعة يجوز الوضوء فيها كغيره من بعض التصرفات كالجلوس والنوم ونحوهما ما لم ينه المالك ولم يعلم كراهته ، بل مع الظن أيضاً الأحوط الترك ، ولكن في بعض أقسامها يمكن أن يقال ليس للمالك النهي أيضاً .

( مسألة ٨ ) الحيض الواقعة في المساجد والمدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بمن يصلي فيها أو الطلاب الساكنين فيها أو عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها ، إلا مع جريان العادة بوضوء كل من يريد مع عدم منع من أحد ، فإن ذلك يكشف عن عموم الإذن ، وكذا الحال في غير المساجد والمدارس كالحانات ونحوها .

( مسألة ٩ ) إذا شق نهر أو قناة من غير إذن مالكه لا يجوز الوضوء بالماء

قوله قده : في آخر المسألة : ( ولكن في بعض أقسامها يمكن أن يقال ليس للمالك النهي أيضاً . اهـ ) وذلك في الأراضي الواسعة جداً الذي يلزم مع النهي العسر والخرج الشديدان ، ولكن ذلك لا يستلزم عدم الضمان لأجرة المثل والله العالم .

قوله قده مسألة ٨ : ( الحيض الواقعة في المساجد والمدارس ... الخ ) عدم جواز الوضوء وسائر التصرفات لغير الساكنين والمصلين هو مقتضى الأصل ، والجواز يحتاج إلى دليل ، ويكفي فيه خصوص ما رواه في الكافي والفقيه عنهم ( ع ) : الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها .

قوله قده مسألة ٩ : ( إذا شق نهر أو قناة من غير إذن مالكه ... الخ )



الذي في الشق وان كان الممكان مباحاً أو مملوكاً له ، بل يشكل اذا أخذ الماء من ذلك الشق وتوضاً في مكان آخر ، وان كان له أن يأخذ من أصل النهر أو القناة ( مسألة ١٠ ) اذا غير مجرى نهر من غير اذن مالكة وان لم يغصب الماء ففي بقاء حق الاستعمال الذي كان سابقاً من الوضوء والشرب من ذلك الماء لغير الغاصب ، اشكال وان كان لا يبعد بقاء هذا بالنسبة الى مكان التغيير ، وأما ما قبله وما بعده فلا اشكال .

حاصل المسألة هو انه لو شق شاق نهر أ أو قناة من نهر أو قناة مملوكين لغير الشاق بغير إذن المالك لا يجوز الوضوء بالماء الذي في الشق وان كان الشق ملكاً للشاق لأن الماء الذي فيه أخذ من نهر المالك أو قنواته بغير إذنه فهو غصب يجري عليه جميع أحكام الغصب ، وان كان له أن يأخذ من أصل نهر المالك وقنواته للوضوء والشرب ، وذلك للسيرة وشاهد الحال في جواز مثل هذا التصرف دون التصرف الأول وهو الشق .

قوله قدّم مسألة ١٠ : ( إذا غير مجرى نهر من غير اذن مالكة ... الخ ) لا يظهر من فرض المسألة اشتغالها على موضوع الغصب الذي هو الإستيلاء على مال الغير بغير إذن ولا حق ، نعم هو تصرف في مال الغير بغير إذن ، فلا يستتبع سوى حكماً تكليفاً وهو الحرمة على فرض عدم رضاه بمثل هذا التصرف ، ومثله لا يخرج عن مورد السيرة على الجواز لغير المتصرف الذي عبر عنه المصنف ( قدّم ) بالغاصب مسامحة ، فان استكشف من المالك عدم رضاه بتصرفه من تغيير المجرى فقد يستكشف منه عدم رضاه بتصرفه في مائه بوضوء أو غيره ، وان لم يستكشف منه الكراهة لذلك العمل بان علم رضاه أو شك فيه فيجوز له الإستعمال أيضاً كغيره ، استصحاباً للجواز الذي كان ثابتاً له أولاً بالسيرة قبل التصرف والله العالم .



( مسألة ١١ ) اذا علم ان حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر ، ولو توضأ بقصد الصلاة فيه ثم بدا له أن يصلي في مكان آخر أو لم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه بل هو معلوم في الصورة الثانية ، كما انه يصح لو توضأ غفلة أو باعتقاد عدم الاشتراط ، ولا يجب عليه أن يصلي فيه وان كان أحوط ، بل لا يترك في صورة التوضؤ بقصد الصلاة فيه والتمكن منها .

قوله قده مسألة ١١ : ( اذا علم ان حوض المسجد وقف على المصلين فيه فلا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر ... الخ ) اما عدم جواز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر ، إذ بالقصد المزبور يخرج عن كونه مصداقاً للموقوف عليه ويكون غاصباً بوضوئه ، فيمتنع منه التقرب بفعله ، واما ما عدا هذه الصورة فالظاهر الصحة في جميع صور المسألة وفروضها ، لعدم كونه معصية حين وقوعه ولا مخالفة للجهة الموقوف عليها ، بل على مجرى الوقف الذي أوقف عليه ، فاذا لم يصل في المسجد وصلى في غيره دخلت المسألة في مسألة الضد فهي جزئية من جزئيات تلك المسألة ، وقد تقدم في المسألة الرابعة من فصل اشتراط طهارة اللباس في الصلاة تحرير المسألة مفصلاً واختيار بطلان الصلاة في سعة وقتها ، هذا كله من حيث الوضوء ، وأما الصلاة في صورة ما لو توضأ بقصد الصلاة فيه ولم يتمكن من ذلك ، أو توضأ غفلة أو باعتقاد عدم الإشتراط فالظاهر عدم وجوب إيقاعها فيه ، لفرض عدم التمكن في الصورة الأولى وعدم اقدامه في الصورتين الأخيرتين على الصلاة فيه ، لفرض الغفلة حين الوضوء أو اعتقاد عدم الإشتراط ، ولا نتصور ملزماً له في إيقاعها فيه ، نعم يبقى الإشكال في صورة ما لو توضأ



( مسألة ١٢ ) اذا كان الماء فى الحوض وأرضه وأطرافه مباحاً لكن فى بعض أطرافه نصب آجر أو حجر غصبى يشكل الوضوء منه مثل الآنية اذا كان طرف منها غصبياً .

( مسألة ١٣ ) الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبياً مشكل بل لا يصح لأن حركات يده تصرف فى مال الغير .

( مسألة ١٤ ) اذا كان الوضوء مستلزماً لتحريك شىء منسوب فهو باطل .

( مسألة ١٥ ) الوضوء تحت الخيمة المنصوبة إن عد تصرفاً فيها كما فى حال

---

بقصد الصلاة فيه ثم بدا له أن يصلّى فى مكان آخر فان الظاهر فى هذه الصورة وجوب إيقاعها فيه ، جرياً على منوال الوقف ، إذ الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها ، ولا نرى مبرراً فى إيقاعها فى مكان آخر والله العالم . قوله قده مسألة ١٢ : ( إذا كان الماء فى الحوض وأرضه وأطرافه مباحاً لكن فى بعض أطرافه نصب آجر أو حجر غصبى يشكل الوضوء منه ... الخ ) الأقرب الصحة لعدم عد الوضوء عرفاً تصرفاً فى الآجر أو الحجر ، ومثله الآنية وإن كان الإحتياط سبيل النجاة .

قوله قده مسألة ١٣ : ( الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبياً مشكل ) لا إشكال فى الحرمة وبطلان الوضوء فى المسألة المفروضة ، إذ لا نعى من إباحة المكان المتوقف عليه صحة الوضوء إلا الفضاء الذى يقع فيه الغسل أو المسح .

قوله قده مسألة ١٤ : ( إذا كان الوضوء مستلزماً لتحويل شىء منسوب فهو باطل . اهـ ) إذ مستلزم المحرم محرم ما لم تحرز الأهمية من دليله .

قوله قده مسألة ١٥ : ( الوضوء تحت الخيمة المنصوبة ... الخ ) الظاهر



الحر والبرد المحتاج اليها باطل .

( مسألة ١٦ ) إذا تعدى الماء المباح عن المكان المنصوب الى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه .

( مسألة ١٧ ) إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له وإلا كان باقياً على إباحته ، فلو أخذه غيره وتملكه ملك إلا أنه عصى من حيث التصرف في ملك الغير ، وكذا الحال في غير الماء من المباحات مثل الصيد وما أطارته الريح من النباتات .

أن الوضوء تحت الخيمة المنصوبة تصرف فيها فهو باطل ، ولا يختص ذلك بحال الحر والبرد ، بل يشمل جميع الأحوال .

قوله قده مسألة ١٦ : ( إذا تعدى الماء المباح عن المكان المنصوب ... الخ ) الأمر كما ذكره من عدم الإشكال ، إذ ليس المانع إلا كونه في المكان المنصوب المستلزم للتصرف فيه التصرف في المنصوب ، وأما إذا خلاص من هذا المانع اتقى الاشكال .

قوله قده مسألة ١٧ : ( إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر في ملك الغير ، إن قصد المالك تملكه ... الخ ) مجرد القصد غير كاف في التملك للباحات ولا يصدق به الحيازة ، بل لابد فيها من فعل اختياري مع القصد ليصدق الاستيلاء على المحاز ، إلا أن يكون بناء الملك لقصد الحيازة كمنصب الشبكة للاصطياد ، أو كان الماء نابعاً في ملكه أو نبت عشب أو شجر في ملكه فيملكه تبعاً لأنه نماء ملكه .

قوله قده : ( وإلا كان باقياً على إباحته ... الخ ) للاستصحاب .

قوله قده : ( مثل الصيد .. الخ ) حكى عن الجواهر نفى وجدان الخلاف



( مسألة ١٨ ) إذا دخل المكان النصبى غفلة وفى حال الخروج توطأ بحيث لا ىنافى فورىته ، فالظاهر صحته لعدم حرمة حيثئذ ، وكذا إذا دخل عصياناً ثم تاب وخرج بقصد التخلص من النصب ، وإن لم يتب ولم يكن بقصد التخلص فى صحة وضوئه حال الخروج اشكال .

( مسألة ١٩ ) إذا وقع قليل من الماء المنسوب فى حوض مباح فان أمكن رده الى مالكه وكان قابلاً لذلك لم يجوز التصرف فى ذلك الحوض ، وإن

فى عدم تملكه للصيد إذا توحل فى أرضه اذا لم يقصد اصطیاده ، وكذا لو وثبت السمكة فى سفینته . انتهى ، وليس مراده كفاية القصد فى التملك كما هو ظاهر العبارة بل المراد انه أحد الأسباب المعدة وان احتاج الى وضع يد وامثاله من الأفعال الاختيارية إلا أن تكون الموحلة والسفينة أعدالة الاصطیاد .

قوله قده مسألة ١٨ : ( إذا دخل المكان النصبى غفلة وفى حال الخروج توطأ ... الخ ) الأمر كما ذكره فى جميع شقوق المسألة صحة وفساداً ، ما لم يستلزم الوضوء تصرفاً زائداً على أصل الخروج .

قوله قده مسألة ١٩ : ( إذا وقع قليل من الماء المنسوب فى حوض مباح ... الخ ) لا أرى وجهاً لقيد كونه قابلاً بعد فرض امکان رده الى مالكه ولا لعدده تالفاً مع فرض عدم إمكان الرد ، بل الوجه الحكيم بشركة المالك القهرية بنسبة حصته الى مجموع ماء الحوض بعد كون من المتماثلات التى حكموا فيها بالشركة بعد الخلط ، نعم إنما يمكن فرض التلف فى غير المتماثلات كخلط الزيت بالعسل ، ما ذكرنا من ثبوت الشركة للمالك فى فرض المسألة لا يجوز التصرف فيه إلا باذن مالكه والله العالم .

( العمل الابق - ٢٤ )



لم يمكن رده يمكن أن يقال بجواز التصرف فيه ، لأن المفضوب محسوب تالفاً لكنه مشكل من دون رضا مالكة .

و الشرط الخامس ، أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة وإلا بطل سواء اغترف منه أم اداره على أعضائه وسواء انحصر فيه أم لا ، ومع الانحصار يجب أن يفرغ ماءه في ظرف آخر ويتوضأ به ، وإن لم يمكن التفريغ إلا بالتوضؤ يجوز ذلك حيث أن التفريغ واجب ، ولو توضأ منه جهلاً أو نسياناً أو غفلة صح كما في الآنية المفضوبة ، والمشكوك كونه منهما يجوز الوضوء منه كما يجوز سائر استعمالاته .

قوله قده : ( الشرط الخامس : أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة ... الخ ) لا إشكال في بطلان الوضوء من آنية الذهب أو الفضة مع الإلتفات ، بناءً على حرمة مطلق استعمالها وعدم اختصاص الحرمة بالأكل والشرب منها ، وذلك للنهي عن استعمالها المنافي لقصد القرابة بأي نحو كان من الانحاء المذكورة ، سواء كان بالإغتراف منها أو إدارة على أعضائه أو رمس الأعضاء فيها وسواء انحصر فيه أم لا لعدم ذلك كله إستعمالاً للآنية المزبورة ، نعم في صورة عدم الإنحصار بأن كان عنده ماء آخر أو مع إمكان التفريغ لو توضأ بهما بالانتزاع منها دفعة لما يكفيه لوضوئه فالظاهر عدم بطلان وضوئه للأمر به ، إذ حرمة المقدمة لا تستلزم ذيها فهو عاص مع صحة وضوئه ، نعم يشكل ما ذكره من أنه ( أن لم يمكن التفريغ إلا بالتوضؤ يجوز ذلك ، حيث أن التفريغ واجب ... الخ ) إذ لا دليل على وجوب التفريغ ، بل إنما الدليل على حرمة الاستعمال ليس إلا ، بل الظاهر بطلان الوضوء في الصورة المفروضة لصدق الاستعمال المنهي عنه فيها ، وأما الصحة في صورة ما لو توضأ منها جهلاً يعذر فيه ، كما لو كان قصوراً أو



( مسألة ٢٠ ) إذا توضأ من آنية باعتقاد غصبيتها أو كونها من الذهب أو الفضة ، ثم تبين عدم كونها كذلك فى صحة الوضوء اشكال ، ولا يبعد الصحة إذا حصل منه قصد القربة .

( الشرط السادس ) أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً فى رفع الخبث ولو كان طاهراً مثل ماء الاستنجاء مع الشرائط المتقدمة ، ولا فرق بين الوضوء الواجب والمستحب على الأقوى ، حتى مثل وضوء الحائض ، وأما المستعمل فى رفع الحدث الأصغر فلا اشكال فى جواز التوضؤ منه ، والأقوى جوازه من المستعمل فى رفع الحدث الأكبر ، وإن كان الاحوط تركه مع وجود ماء آخر وأما المستعمل فى الأغسال المندوبة فلا اشكال فيه أيضاً ، والمراد من المستعمل فى رفع الأكبر هو الماء الجارى على البدن للاغتسال إذا اجتمع فى مكان ، وأما ما ينصب من اليد أو الظرف حين الاعتراف أو حين ارادة الاجراء

نسياناً أو غفلة فله عدم النهى الفعلى وليس المانع الا هو ، اذ لم يؤخذ من شرائط الوضوء عدم كون الآنية منها حتى يقال : بفقدان الوضوء لشرطه ، فالحال الفص ب ، وكذا المشكوك كونه منها لعدم احراز النهى ، ولقاعدة الحل فى كل ما لم يعلم حرمة والله العالم .

قوله قده مسألة ٢٠ : ( اذا توضأ من آنية باعتقاد غصبها أو كونها من الذهب والفضة ثم تبين عدم كونها كذلك ... الخ ) نعم الصحة والبطالان يدوران مدار امكان قصد القربة ، فالصحة مع قصده والفساد مع عدمه .  
قوله قده : ( الشرط السادس : ان لا يكون ماء الوضوء مستعملاً فى رفع الخبث .. الخ ) تقدم منا فى أحكام المياه المستعملة فى رفع الآخبات ان المحقق فى المعتبر والعلامة فى المنتهى : قد ادعى الاجماع على عدم جواز رفع الحدث فيما يزال به النجاسة .



على البدن من دون أن يصل الى البدن فليس من المستعمل ، وكذا ما يبقى في الاناء وكذا القطرات الواقعة في الاناء ولو من البدن ، ولو توضع من المستعمل في الخبث جهلاً أو نسياناً بطل ، ولو توضع من المستعمل في رفع الأكبر احتياطاً بالاعادة .

( السابع ) أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش أو نحو ذلك والا فهو مأمور بالتيمم ، ولو توضع والحال هذه بطل ، ولو كان جاهلاً بالضرر صح وان كان متحققاً في الواقع ، والاحوط الاعادة أو التيمم

قوله قد : ( السابع ) : أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش ... الخ ) لا إشكال بل لا خلاف في ذلك لقوله تعالى : ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) وقوله تعالى : ( ما جعل عليكم في الدين من حرج ) وقوله تعالى : ( ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ) وقوله ﷺ : ( لا ضرر ولا ضرار ) مع دلالة بعض الاخبار على ذلك مثل صحيحة داود ابن سرحان عن الصادق ﷺ : في الرجل تصيبه الجنابة وبه جرح أو قرح أو يخاف على نفسه من البرد فقال : لا يغتسل ويتيمم ، ونحوها غيرها مما روى في بابه في الوسائل ، ولا فرق في المرض بين أن يكون شديداً أو غير شديد عاماً لجميع البدن أو مختصاً ببعضه ، وحكى عن الفاضلين تقييده بالشديد لانتفاء الضرر مع اليسر كوجع الرأس والضرر ، واستشكله في الذكرى بالعسر والحرج ، وربما كان الخلاف في المعنى مرتفعاً فانه مع الضرر والمشقة الشديدة يجوز التيمم عند الجميع ، لأن المرض والحال هذه لا يكون يسيراً ، ومع انتفاء المشقة وسهولة المرض لا يسوغ له التيمم عند الجميع ، وكذا لا فرق في خوف العطش بين أن يكون على نفسه أو أحد من عياله أو إخوانه في الدين أو دابته التي هي حمولته أو دابة أحد من عياله أو إخوانه ،



( الثامن ) ان يكون الوقت واسماً للوضوء والصلاة بحيث لم يلزم من التوضؤ وقوع صلاته ولو ركعة منها خارج الوقت والا وجب التيمم الا أن يكون التيمم أيضاً كذلك، بأن يكون زمانه بقدر زمان الوضوء أو أكثر إذ

وهل يلحق بذلك الدواب المحترمة ؟ فيكون الخوف على عطشها موجباً للرخصة كما عن الفاضلين ، لأن الخوف على الدواب خوف على المال ، ومعه يجوز التيمم أم لا ؟ لأن مطلق ذهاب المال غير مسوغ للتيمم ، ولذا وجب صرف المال الكثير الذي لا يضر فوته في شراء الماء كما يأتي ، قولان وعن الغنية والمعتبر والمنتهى الإجماع على وجوبه خوف العطش الحاصل أو المتوقع ويضاف الى ما ذكر من عمومات الكتاب والإجماعات السنة المتواترة منها : ( صحيحة ) ابن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال : في رجل أصابته جنابة في السفر وليس معه إلا ماء قليل ويخاف إن هو اغتسل أن يعطش قال : ان خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة وليتيمم فان الصعيد أحب الى ( وصحيحة ) الحلبي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش أيعتسل به أو يتيمم ؟ فقال : بل يتيمم ، وكذلك إذا أراد الوضوء ( وموثقة ) سماعة قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته ، قال : يتيمم بالصعيد ويستبقى الماء فان الله عز وجل جعلها طهوراً الماء والصعيد ( وخبر ) ابن أبي يعفور قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يحنب ومعه ماء قدر ما يكفيه لشربه أيتيمم ؟ أو يتوضأ به ؟ فقال : يتيمم أفضل ، ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور . قوله قده : ( الثامن : أن يكون الوقت واسماً للوضوء والصلاة ... الخ ) وإلا لو ضاق الوقت عن ذلك وجب التيمم وإن قدر على الماء بعد الوقت على المشهور بين المتأخرين ، خلافاً لما حكى عن المحقق حيث قال : من كان الماء



حينئذ يتعين الوضوء ، ولو توضأ في الصورة الأولى بطل إن كان قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاة على نحو التقييد ، نعم لو توضأ لغاية أخرى أو بقصد القرية صح ، وكذا لو قصد ذلك الأمر بنحو الداعي لا التقييد ( مسألة ٢١ ) في صورة كون استعمال الماء مضرأ لو صب الماء على ذلك المحل

قريباً منه وتحصيله ممكن لكن مع فوات الوقت ، أو كان عنده وباستعماله يفوت لم يجز له التيمم وسعى إليه لأنه واجد . انتهى ، والاقرب الأول لجوب الصلاة عليه وعدم جواز تأخيرها عن الوقت بالعمومات الدالة على ذلك ، وحيث تعذرت الطهارة المائية لها تعين التراب لأنه أحد الطهورين وهو بمنزلة الماء بمقتضى الأخبار الصحيحة ، ولا نسلم وجود أمر دال على وجوب السعي إلى الوضوء مثلاً حينئذ ، ولا يقدر وجدان الماء إذا لم يمكنه الطهارة به لأجل الصلاة ، ثم إن المعتبر في الضيق المسوخ للتيمم هل هو عدم التمكن من استعمال الماء من ادراك الصلاة ولو يادراك ركعة من الوقت ؟ أو يكفي فيه عدم خروج بعض الصلاة عن الوقت حتى التسليم بناءً على وجوبه فيها ؟ وجهان ، وربما يجري مثله في سائر الشرائط غير الطهارة أقواهما الثاني كما هو اختيار المصنف ( قده ) ويدل عليه ظاهر حسن زرارة أو صحاحه عن أحدهما ( ع ) : فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم وليصل في آخر الوقت قوله قده : ( ولو توضأ في الصورة الأولى بطل ) وذلك لعدم الأمر به ، والظاهر البطلان في جميع الصور التي قرب فيها الصحة حتى لو قلنا بأن الأمر بالشئ لا يقتضي النهي عن ضده ، إذ يكفي في البطلان عدم الأمر بضده والله العالم .

قوله قده مسألة ٢١ : ( في صورة كون استعمال الماء مضرأ لو صب الماء على ذلك المحل ... الخ ) فرض المسألة فيما لو صب الماء غير قاصد الوضوء



الذى يتضرر به ، ووقع في الضرر ثم توضأ صبح اذا لم يكن الوضوء موجبا لزيادته ، لسكنه عصى بفعله الاول .

( التاسع ) المباشرة في أفعال الوضوء في حال الاختيار ، فلو باشرها الغير أو أعانه في الغسل أو المسح بطل ، وأما المقدمات للأفعال فهي أقسام : ( أحدها ) المقدمات البعيدة كاتيان الماء أو تسخينه أو نحو ذلك ، وهذه لا مانع من تصدى الغير لها ( الثانى ) المقدمات القريبة مثل صب الماء في كفه وفى هذه يكره مباشرة الغير ( الثالث ) مثل صب الماء على أعضائه مع كونه هو المباشر لإجرائه وغسل أعضائه ، وفى هذه الصورة وإن كان لا يخلو تصدى الغير عن أشكال إلا أن الظاهر صحته فينحصر البطلان فيما لو باشر الغير غسله أو أعانه على المباشرة بان يكون الاجراء والغسل منهما معاً .

( مسألة ٢٢ ) اذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه فجعل وجهه أو يده تحته بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صبح ، ولا ينافى وجوب المباشرة بل يمكن أن يقال اذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد أن يتوضأ به أحد وجعل هو يده أو وجهه تحته صبح أيضاً ولا يعد هذا من أعانه الغير أيضاً .

به ثم نوى الوضوء بالغسل بعد وقوعه في الضرر بالصب الاول فلا إشكال في صحة الوضوء إذ لم يعص فيه ، وإنما العصيان في أمر خارج عن الوضوء ، نعم لو استلزم الغسل الوضوءى زيادة المرض بطل للنهي عنه .

قوله قد : ( التاسع : المباشرة في أفعال الوضوء ... الخ ) تقدم بيان المسألة في فصل مكروهات الوضوء مفصلة فراجع .

قوله قد : مسألة ٢٢ : ( إذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه ... الخ ) وجه الصحة في الصورة المفروضة هو صحة نسبة المباشرة الواجبة اليه مستقلاً



( مسألة ٢٣ ) اذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستنيب ، بل وجب

ولا ينافي ذلك صب الماء في الفرض المزبور ، بل الوجه الصحة حتى في صورة ما لو كان الصاب للماء قاصداً لتوضي الغير به ، فهو من قبيل ما لو صب الغير الماء على أعضائه مع كونه هو المباشر للاجراء وغسل أعضائه ، وقد تقدم انه قرب الصحة فيها ، فان جعل وجهه أو يده فيما نحن فيه تحت الميزاب بمنزلة مباشرة الغسل لصحة نسبة الفعل اليه .

قوله قده مسألة ٢٣ : ( اذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستنيب ... الخ ) إجماعاً كما عن غير واحد نقله ، والمحكى عن المعتبر : انه متفق عليه بين الفقهاء ، وعن العلامة في المنتهى : ويجوز مع الضرورة إجماعاً ، ونسبه في الرياض الى كلام الأصحاب ، ونفى عنه الخلاف في الجواهر ، بل حكى تصريح الحدائق بالاتفاق على الجواز لمرض أو تقية أو نحوهما ، فهذه الكلمات تفيد الوثوق بحصول الإجماع على الجواز ، وفيه الكفاية ، وربما استدل على الجواز بما دل على جواز التولية في الغسل مثل صحيحة سليمان ابن خالد عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث انه كان عليه السلام وجماً شديداً الوجل جمع فاصابته جنابة وهو في مكان بارد قال عليه السلام فدعوت الغلمان فقلت لهم احملوني فاغسلوني فحملوني ووضعوني على خشبات ثم صبوا على الماء فغسلوني ، الحديث والظاهر أن مرادهم بالجواز هو الوجوب كما يدل عليه عبارة المصنف بقوله بل وجب إذ مقتضى اطلاق أوامر الوضوء وجوب إيجادها على العاجز بالتسبيب ، بمعنى ان المتبادر من الأمر بغسل الوجه مثلاً ليس إلا وجوب إيجاد مطلق هذه الطبيعة على كل مكلف على وجه يستند صدوره اليه عرفاً ، وهذا يختلف في العرف باختلاف الأشخاص من حيث العجز والقدرة ،



وان توقف على الاجرة فيغسل الغير اعضاءه وينوى هو الوضوء ولو امكن اجراء الغير الماء بيد المنوب عنه بان يأخذ يده ويصب الماء فيها ويجريه بها هل يجب أم لا ؟ الاحوط ذلك وان كان الاقوى عدم وجوبه ، لأن مناط المباشرة فى الاجراء ، واليد آلة ، والمفروض أن فعل الاجراء من النائب ، نعم فى المسح لابد من كونه بيد المنوب عنه لا النائب فيأخذ يده فيمسح بها رأسه ورجليه ، وان لم يمكن ذلك أخذ الرطوبة التى فى يده ويمسح بها ، ولو كان يقدر على المباشرة فى بعض دون بعض بعض .

ويجب ذلك وان توقف على الاجرة لإطلاق معقد الاجماعات ، وما ذكرنا من إطلاق أوامر الوضوء .

قوله قد : ( وينوى هو الوضوء ... الخ ) كما حكى التصريح بذلك عن جماعة منهم العلامة فى التذكرة ، ومنهم الشهيد ( ره ) فى الذكرى ، ومنهم صاحب الجواهر ( ره ) لأنه المأمور بالوضوء وهو المتقرب فيقتضى يتولى النية هو ، إذ لا يتصور العجز عنها مع بقاء التكليف والغير آلة ومعلوم ان الآلة ليست من قبيل الفاعل المستقل ، فيكون الفعل فعلاً لمن اتخذ آلة ، ولازمه أن يكون الفاعل هو الذى ينوى الإتيان بالفعل والتقرب به ، ومن هنا يظهر الإشكال فى تعبير المصنف ( قد ) بالنيابة وليست هى إلا استعانة من العاجز واتخاذ الغير آلة ، وقد أجاد صاحب الجواهر ( ره ) حيث قال : واعلم أنه لا فرق فى المتولى بين أن يكون مكلفاً أو غيره . ليكون المنوب فيه إنما هو مقدمات الوضوء وإلا فالوضوء وضوء المضطر والعبادة عبادته والنية نيته وهو المتقرب الى الله بهذا الوضوء السايغ فى حقه . انتهى .



( العاشر ) الترتيب بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين ، ولا يجب الترتيب بين أجزاء كل عضو ، نعم يجب مراعاة الأعلى فالأعلى كما مر ، ولو أخل بالترتيب ولو جهلا أو نسيانا بطل إذا تذكر بعد الفراغ وفوات الموالاة . وكذا ان تذكر في الأثناء لكن كانت نيته فاسدة حيث نوى الوضوء على هذا الوجه ، وإن لم تكن نيته فاسدة فيعود على ما يحصل به الترتيب ، ولا فرق في وجوب الترتيب بين وضوء الترتيب والارتجاس .

قوله قده ( العاشر : الترتيب بتقديم الوجه ) لا إشكال في وجوب الترتيب في الوضوء كما في الآية الشريفة من تقديم غسل الوجه ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم الرجلين ، لاقتضاء الفاء الجزائية التعقيب بلا مهلة كما عليه جماعة ، أو يقال بان الواو تفيد الترتيب كما حكى عن السكسائي وابن درستويه والزيبي وثلث والفراء والدينوري وهشام والشافعي وأصحابه وأبي عبيدة والكوفيين ، ويشهد له بعض الأخبار ففي المرتضوى : فيمن بدأ بالمرورة قبل الصفا يعيد ، ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء ، يعيد الوضوء وفي الخبر : أبدأوا بما بدأ الله به ، بلا خلاف في ذلك ، وعن الغنية والسرائر والخلاف والمعتبر والمنتهى ونهج الحق والروض والذكرى الإجماع عليه وإصالة بقاء الحدث ، وللوضوءات البيانية وقوله في : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وللصحيح الزراري الباقرى في المروى في الكافي : تابع بين الوضوء كما قال الله إبدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ، ولا تقدم شيئا بين يدي شيء يخالف ما أمرت به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه واعد على الذراع ، وإن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل ابدأ بما بدأ الله عز وجل به ، ومنها الصحيح الصادق في المروى في التهذيب :



الحادى عشر ، الموالاة بمعنى عدم جفاف الاعضاء السابقة قبل الشروع فى اللاحقة ، فلو جف تمام ما سبق بطل ، بل لو جف العضو السابق الذى يريد أن يشرع فيه الاحوط الاستئناف وإن بقيت الرطوبة فى العضو

فى الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين قال : يغسل اليمين ويعيد اليسار ، وبهذا المضمون أخبار كثيرة والناسى يعيد على ما يحصل معه الترتيب ، مع عدم الاخلال بالموالاة وبقاء النية على الأشهر ، وقيل : ان العائد كذلك ، وقيل بالاعادة مع العمد من رأس وان لم يجف ، والذى يدل عليه الصحيح الزرارى الباقرى رحمته الله المتقدم .

قوله قده : ( الحادى عشر : الموالاة ... الخ ) لا إشكال فى انه تجب الموالاة بين أعضاء الوضوء فى الجملة بلا خلاف ، للاجماع كما فى المدارك والروض وعن الناصرية والغنية والخلاف والتنقيح والمعتبر والمختلف والذكرى ، والصحيح المروى فى التهذيب عن معاوية بن عمار قال : للصادق عليه السلام ربما توضأت فنقد الماء فدعوت الجارية فأبطأت على بالماء فيجف وضوئى فقال : أعد ، والموثق المروى فى التهذيب أيضاً عن أبى بصير عن الصادق عليه السلام : إذا توضأت بعض وضوئك فعرضت لك حاجة حتى يمس وضوئك فأعد وضوئك ، فان الوضوء لا يبعث ، واختلف فى تفسيرها بالمتابعة العرفية بان يؤتى باللاحق بعد كمال السابق من غير تراخ عرفاً كما عن الشيخين والفاضلين وغيرهم ، وهل الإخلال بالمتابعة المذكورة هنا موجب للأثم خاصة ، أو البطلان أيضاً ؟ قولان أشهرهما الاول ، أو عدم جفاف السك ؟ كما هو الأشهر فاذا لم يتابع مع بقاء شىء من الرطوبة فى احدى الاعضاء لا يآثم ولا يبطل وضوؤه ، أو عدم جفاف البعض ؟ إلا لضرورة مطلقاً وان كان من الجزء الأبعد ، فلا بد من بقاء جميع البلل فى جميع الاجزاء كما حكى عن الاسكافى



السابق على السابق ، واعتبار عدم الجفاف إنما هو إذا كان الجفاف من جهة الفصل بين الأعضاء أو طول الزمان وأما إذا تابع في الأفعال وحصل الجفاف من جهة حرارة بدنه أو حرارة الهواء أو غير ذلك فلا بطلان ، فالشرط في الحقيقة أحد الأمرين من التتابع العرفي وعدم الجفاف وذهب بعض العلماء إلى وجوب الموالاة بمعنى التتابع وإن كان لا يبطل الوضوء بتركه إذا حصلت الموالاة بمعنى عدم الجفاف ، ثم إنه لا يلزم بقاء الرطوبة في تمام العضو السابق بل يكفي بقاؤها في الجملة ولو في بعض أجزاء ذلك العضو .

( مسألة ٢٤ ) إذا توضأ وشرع في الصلاة ثم تذكر أنه ترك بعض

لأن ذلك أقرب إلى الموالاة الحقيقية ولأن جفاف الوضوء وييسره الوارد في الخبرين المتقدمين يصدق بجفاف البعض ولا يخفى ضعفهما ، أو عدم جفاف الأقرب إلى العضو الذي يريد الشروع فيه ؟ كما حكى عن المراسم والناصرات والسرائر والإشارة والمهذب والأكثر على الثاني وهو عدم جفاف الكل وهو المحكى عن الشيخ والسكندري وبنى زهرة وحمزة وسعيد والمحققين والشهيد والمولى المقدس وصاحب المدارك وشارح الدروس ، لإصالة عدم اعتبار ما زاد عليه واستصحاب الصحة وإطلاق الأوامر الواردة في الكتاب والسنة وعدم دلالة الأخبار على أكثر من ذلك ، وما دل على جواز المسح بأخذ الرطوبة من المظان المذكورة .

قوله قده : ( ولو حصل الجفاف من جهة حرارة بدنه ) إلى قوله : ( فلا بطلان ) وجهه ما ذكره من أن الشرط في الحقيقة أحد الأمرين والله العالم .

قوله قده مسألة ٢٤ : ( إذا توضأ وشرع في الصلاة ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت ... الخ ) أما بطلان الصلاة فلعدم شرطها ،



المسحات أو تمامها بطلت صلاته ووضوؤه أيضاً إذا لم تبق الرطوبة فى أعضائه وإلا أخذها ومسح بها واستأنف الصلاة .

( مسألة ٢٥ ) إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى بالمسحات لابس وكذا قبل تمام الغسلات إذا أتى بما بقى ، ويجوز التوضؤ ماشياً .

( مسألة ٢٦ ) إذا ترك الموالاة نسياناً بطل وضوؤه مع فرض عدم التتابع العرفى أيضاً ، وكذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف .

( مسألة ٢٧ ) إذا جف الوجه حين الشروع فى اليد لكن بقيت الرطوبة فى مسترسل اللحية والأطراف الخارجة عن الحد ففى كفايتها اشكال .

---

وأما بطلان الطهارة فلفوات شرطها وهى الموالاة إلا أن تكون الرطوبة باقية فى محالها أو أمكن أخذها من محال الوضوء فبمسح بها ويعيد الصلاة فقط .

قوله قده مسألة ٢٥ : ( إذا مشى بعد الغسلات ... الخ ) لا يضر المشى قبل المسحات أو فى أثناء الغسلات ما لم تفت الموالاة المعتبرة شرعاً .

قوله قده مسألة ٢٦ : ( إذا ترك الموالاة نسياناً بطل وضوؤه ... الخ ) لفوات شرطه وكذا فى صورة اعتقاد عدم الجفاف وتبين الخلاف .

قوله قده مسألة ٢٧ : ( إذا جف الوجه حين الشروع فى اليد لكن بقيت الرطوبة فى مسترسل اللحية ... الخ ) تقدم ما يناسب المسألة فى مسألة (٢٥) فى اعتبار أن يكون المسح بنداوة الوضوء ، وأنه لو جف ما على أعضاء الوضوء من البلل فهل يجوز أخذ الرطوبة مما استرسل من اللحية طويلاً أو عرضاً ، وأن المسألة ذات قوانين ، فالكلام فيما نحن فيه كما تقدم فى المسألة السابقة المشار إليها والإختيار الاختيار ، والأحوط فى مسألتنا الإعادة ، كما أن الأحوط فيما تقدم ذلك والله العالم .



( الثاني عشر ) النية وهي القصد الى الفعل مع كون الداعي أمر الله تعالى إما لأنه تعالى أهل للطاعة وهو أعلى الوجوه ، أو لدخول الجنة والفرار من النار

قوله قده ( الثاني عشر : النية ... الخ ) اشتراط النية في الوضوء وفي سائر العبادات إجماعى كما في الغنية والتنقيح والإيضاح والمنتهى والمختلف والناصرية وغيرها ، وفي النبوى المروى في السكافى والتهذيب : لا قول إلا بعمل ، ولا قول وعمل إلا بنية ، وفي الحديث السجادى عليه السلام المروى في السكافى : لا عمل إلا بنية ، وفيه أيضاً : لا عمل إلا بنية ، ولا عبادة إلا بتفقه ، وفي النبوى : الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، وفيه يا أباذر ليكن لك في كل شيء نية حتى في النوم والاكل ، وفيه : إنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى ، فمن غدا ابتغاء ما عند الله فقد وقع أجره على الله عز وجل ، ومن غدا يريد عرض الدنيا أو نوى عقلا لم يكن له إلا ما نوى ، ويعتبر فيها مقارنتها لأول فعل منه واجب كغسل اليدين والمضمضة والاستنشاق ، والمراد بالمقارنة إيصال آخرها بأول أحد المذكورات كما عن الغنية والسرائر ، ولا يجوز تأخيرها عن شيء من الأفعال الواجبة ولا اقترانها بغير ما ذكر على المشهور ، خلافاً للحكى عن الجمعى حيث قال : لا عمل إلا بنية ، ولا بأس ان تقدمت النية أو كانت معه ، والاسكافى فقال : لو عزبت النية عنه قبل ابتداء الطهارة ثم اعتقد ذلك وهو في عملها اجزأ ذلك ، للقياس على الصوم ، قال في الذكرى وهذان القولان مع غرابتهما مشكلان لأن المتقدم عزم لا نية ، والواقعة في الاثناء أشكل لخلو بعضها عن النية ، وحمله على الصوم قياس محض ، مع الفرق بأن أهمية الصوم واحدة بخلاف الوضوء المتعدد الأفعال ، واختلف في معنى المقارنة فالفاضل في التذكرة : أن يأتى بكمال النية قبل التكبير ثم يكبر بلا



وهو أدناها ، وما بينهما متوسطات ، ولا يلزم التلفظ بالنية بل ولا إخطارها بالبال ، بل يكفي وجود الداعي في القلب بحيث لو سئل عن شغله يقول أنوضاً

فصل ، قال : وبهذا تصح صلاته إجماعاً ، ولو ابتدأ النية بالقلب حال ابتداء التكبير باللسان ثم فرغ منها دفعة واحدة فالوجه الصحة ، ونقل الشهيد عن بعض الأصحاب إنه أوجب إيقاع النية بأسرها بين الألف والراء ، وهو مع العسر يقتضى حصول أول التكبير بلا نية ، وحكى في المدارك عن العلامة والشهيد أنهما أوجبا استحضار النية الى انتهاء التكبير ، لان الدخول في الصلاة إنما يتحقق بتمام التكبير ، ورد بلزوم العسر والدخول يتحقق بالشروع في التكبير لانه جزء من الصلاة اجماعاً ، فاذا قارنت النية أوله فقد قارنت أول الصلاة في تعريف النية لان جزء الجزء جزء ، ولا ينافى ذلك ذلك توقف التحريم على انتهائه . والمراد بالنية إخطار الفعل - وقيل مع مميزاته من الوجوب والندب ونحوهما - بالبال تقرباً الى الله تعالى : ولم يصل إلينا من قدمائنا في ذلك نص لا في الوضوء ولا في سائر العبادات الا ما يحكى عن ظاهر الاسكافي من استحبابها في الطهارات ، وليس في المكتاب والسنة الا ما يدل على اعتبار القصد الباعث والهمة اللازمة الاقتران من المختار ، دون المخطر بالبال المنطبق عليها تارة والمتخلف عنها أخرى ، كقوله سبحانه : ( مخلصين له الدين ) وقوله عز وجل ( الا ابتغاء وجه ربه ) وحديث : إنما الأعمال بالنيات ، وان لكل امرئ ما نوى وغير ذلك ، وليست هي قولنا اتوضأ أو أصلي أو أصوم قربة الى الله ، ملاحظين معاني هذه الالفاظ بخاطرنا ومتصورين لها بقلوبنا ، بل ذلك تحريك لسان وحديث نفس ، وان هو إلا كقول الشيعان اشتهمى الطعام وأميل اليه قاصداً حصول الميل والاشتفاء ،



مثلاً ، وأما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقى متحيراً فلا يكفي وإن كان مسبوقاً بالعزم والقصد حين المقدمات ، ويجب استمرار النية إلى آخر العمل ، فلو نوى

وقول المدرس الذي غلب عليه حب الجاه أدرس قربة إلى الله ، ألا ترى أنه لو كان الباعث على الصلاة هو الرياء والسمعة أو خطر بباله في ابتدائها أصلي قربة إلى الله ينفعه ذلك ، بل كان من الوسوس الشيطانية والاهام الخيالية ولم تكن صلاته صحيحة قطعاً ، لعدم قصد التقرب فالنية - التي هي روح العبادة ولا يصح العمل بدونها - ليست هذا الإستحضار المقارن ولا ذلك الإخطار ، بل هي عبارة عن المعنى الراسخ في النفس الباعث الداعي على الفعل وذلك أمر لا يكاد ينفك منه عاقل غير ذاهل ، ولذا قيل - ونعم ما قيل - لو كلفنا بإيقاع الفعل من غير نية لكان تكليفاً بما لا يطلق ، فالمكلف به إنما هو الخصوصية وهي الإخلاص دون أصل النية ، لعدم القدرة على تركها ولذا لم يذكر جل القدماء من الأصحاب النية في كتبهم الفقهية ، بل قالوا : أول واجبات الوضوء مثلاً غسل الوجه ، وأول واجبات الصلاة تكبيرة الإحرام ونحو ذلك ، قال في الذكرى : وكان وجهه أن القدر المعتبر من النية أمر لا يكاد يمكن الانفكاك منه وما زاد عنه فليس واجب ، وأيده في المدارك بعدم ورود النية في شيء من العبادات على الخصوص ، بل الأخبار الواردة في صفة وضوء رسول الله ﷺ وتيممه خالية عن ذلك ، وكذا الرواية المتضمنة لتعليم الصادق عليه السلام لحماة الصلاة حيث قال فيها : أنه قام واستقبل القبلة وقال بخشوع : الله أكبر ، ولم يقل أنه فكر في النية ولا تلفظ بها ولا غير ذلك من هذه الخرافات المحدثه ، وحكى عن الفيض المحسن في المعتصم ما حاصله : ويزيد ذلك بياناً عدم تحقق الفرق بين ما تجب فيه النية من الطهارة ونحوها وما لا تجب فيه اجتماعاً من إزالة النجاسة وما شابههما ، وخلو الأخبار



الخلاف أو تردد وأتى ببعض الأفعال بطل إلا أن يعود الى النية الأولى قبل

من هذا البيان والتفصيل ( وما قيل ) من أن النية تجب فى الأفعال دون التروك ( منقوض ) بالصوم والإحرام ( والجواب ) بان الترك فيها كالفعل تحكم بحت ، بل لو نوى إزالة النجاسة ونحوها أشبه بالفعل من الصوم ونحوه ، وما ذكره المتأخرون من وجوب استحضار حقيقة المنوى مقارناً لابتداء فعله على الهيئة المخصوصة يحتاج الى دليل ، مع انهم قائلون بتركبه من أجزاء شتى فان أرادوا به استحضار جميع أجزائه مفصلاً دفعة واحدة ، والقصد الى إيقاعه فهو محال وتكليف بما لا يطاق ، أو تدريجاً ثم القصد اليه فليس المنوى يتأمله حاضراً عند القصد فلا فائدة فى استحضاره قبله ، أو إجمالاً فهو حاصل مع قصد غايته التى تترتب عليه ، والعجب من الشهيد ( ره ) مع اعترافه بأن القدر المعتبر من النية لا يكاد يمكن الانفكاك عنه ، كيف ضيق أمرها ؟ فارجب استحضار الصلاة المنوية حالة التكبير ، ومعلوم ان ليس مراده استدانة حكمها لأنها واجبة الى آخر الصلاة إجماعاً ، وإنما مراده القصد الى إيقاعها على ما كانت عليه من الصفات ، وكيف يمكن لأحد أن يجمع بين هذا وما هو من المهمات حالة التكبير عقلاً ونقلاً أعنى استصغار ما سوى الله والإيقاع الكلى الى الله ، مع ان الانسان يشغله شأن عن شأن ، وكيف ينقطع الى مولاه ويستصغر ما سواه وهو فى قيد عمله ونسبته الى نفسه والفكر فى صفاته المتعددة ووجوهه المتبددة ، وهل هذا من مثله إلا عجيب ؟ أم نحن منه فى شك مريب ؟ ثم ما أعجب ما شاع وذاع بين الناس من استحداثهم ألفاظاً يتلفظون بها فى النية ويزعم أكثرهم عدم امكان الاتيان بها بدونها ،

( العمل الابقى - ٢٦ )



فوات الموالاة ، ولا يجب نية الوجوب والندب لا وصفاً ولا غاية ، ولا نية وجه الوجوب والندب بان يقول أتوضأ الوضوء الواجب أو المندوب أو لوجوبه أو

مع انه لو تم ما ذكره المتأخرون لدل على اعتبار الاستحضار والقصد ، وأين ذلك من اللفظ وتوقفه عليه ، بل لا شك ان التلفظ بها على وجه العبادة بدعة وإدخال في الدين ما ليس منه ، وأعجب من ذلك تمسكينهم الوسواس الخناس الذى يوسوس فى صدورهم من انفسهم حتى شق عليهم الأمر فيها وضائق صدورهم بها ، فربما ترى بعضهم يصرف قدراً معتداً به من زمانه فيها ويكرر اللفظ بها والتفكر فيها ، وهو يحسب انه يحسن صنماً ، وما أبعد الشريعة المطهرة السمحة السهلة من مثل هذه الخرافات الباردة والأوهام الفاسدة فاعتبروا يا أولى الأبصار . انتهى . وقريب منه كلام شيخنا البهائى ( ره ) فى الحبل المتين ، وعلى كل فقد اختلفوا فى كيفيةها فى كل واحد واحد من العبادات على أقوال شتى ، بعد الاتفاق على اشتراط القربة ، فقل : بالإكتفاء به ، وقيل : بضم الوجوب أو الندب ، وقيل بضم رفع الحدث أو استباحة العبادة المشروطة بها ، وقيل : بضم الأمرين ، وأقربها الأكتفاء فى الكل بقصد الفعل المعين لله ، لأن قصد القربة يصرف العمل الى الواقع ، ولذا يحكم باستحقاق الثواب وصدق الامتثال حينئذ ، فان كان متعبناً فى الواقع فذاك ، وان لم يكن معلوماً له وكان له طريق الى العلم كما إذا لم يعلم وجوب غسل الجمعة أو استحبابه لاختلاف الأدلة أو المفتين مع علمه برجحانه سقط عنه تعيين الوجوب أو الاستحباب لإستحالة التكليف بما لا يطاق ، وكذا إن أمكنه الإستعلام للأصل وعدم الدليل على وجوبه ، وكما أن من علم بصلاحية عبادته للتقرب ونوى بها ذلك لم يكلف بالعلم بمقدار



نذبه أو أتوضأ لما فيه من المصلحة ، بل يكفى قصد القرية وإتيانه لداعى الله ، بل لو نوى أحدهما فى موضع الآخر كفى أن لم يكن على وجه التشريع أو التقيد

ثوابها كذا لا يكلف بانه هل يعاقب على الترك أم لا ، وإذا كان عالماً بالوجوب أو الاستحباب فلا فائدة فى إخطاره حينئذ إذا كان متميزاً عن غيره وإلا يكن متميزاً فى الواقع فلا بد من التعيين حتى يتميز وينصرف العمل اليه ، فإن لم يكن عليه فإيت فليس عليه تعيين الاداء والقضاء مثلاً فيما ينقسم اليهما لتعيينه فى الواقع ، بخلاف ما لو كان عليه فإيت وقلنا بالتوسعة فى القضاء فإن عليه التعيين حينئذ ، وكذا القول فى الوجوب والندب وسائر القيود وفى سائر العبادات ، هذا ما ينبغى أن يقال والسكوت عما سواه ، كما فى المرتضى المروى فى الفقيه : أن الله حدد حدوداً فلا تتعدوها ، وفرض فرائض فلا تنقصوها وسكت عن أشياء لم يسكت عنها نسياناً فلا تتكلفوها رحمة من الله لئكم فاقبلوها واستدل من اعتبر نية الوجوب والندب فى الطهارة بوجوب إيقاع الفعل على وجهه ، ولا يتم إلا بذلك ، وبأن الطهارة لما جاز وقوعها على جهة الوجوب تارة وعلى جهة الندب أخرى اشترط تخصيصها بأحدهما حيث يكون ذلك هو المطلوب .

ورد الأول : بأنه إن أريد بوجوب إيقاع الفعل على وجهه على الوجه المأمور به شرعاً فسلم ولا يستلزم المدعى ، وإن أريد به مع قصد وجهه الذى هو الوجوب والندب كان مصادرة محضة .

ورد الثانى : بأن الطهارة الواجبة والمندوبة لا يمكن اجتماعهما فى وقت واحد ليعتبر تمييز أحدهما عن الأخرى لأن المكلف إذا كان مخاطباً بمشروط بالطهارة فليس له إلا نية الوجوب وإن لم يقصد فعل ما عليه من الواجب ،



فلو اعتقد دخول الوقت فتوى الوجوب وصفاً أو غاية ثم تبين عدم دخوله صح إذا لم يكن على وجه التقييد، والا بطل كأن يقول أتوضأ لوجوبه، والا فلا أتوضأ.

والإلا فليس له إلا نية النذب، سلمنا الاجتماع لكن إمتثال الأوامر الواردة بالطهارة من الكتاب والسنة يحصل بمجرد إيجاد الفعل طاعة لله تعالى فيجب حصول البراءة به، ومعنى قولنا لله إما لكونه أهلاً لذلك أو للحياة منه والمهابة، أو للشكر له والتعظيم، أو لامتثال أمره وموافقة إرادته، أو للقرب منه والهرب من البعد عنه، أو لنيل الثواب عنده، أو الخلوص من عقابه، على خلاف في صحة الأخيرين، أعني نيل الثواب والخلاص من العقاب لمنافاتهما للإخلاص المأمور به وهو المحكى عن ابن طاووس، والفاضل المقداد وابن جمهور الأحسائي، وظاهر الشهيد في القواعد والدروس وتبطله النصوص الكثيرة من الآيات والروايات المشتملة على المرهبات من الحدود والتعزيرات والذم والإيعاد بالمعقوبات، وعلى المرغبات من المدح والثناء في العاجل والجنة ونعيمها في الآجل، وإنما ذلك لأجل انبعاث المكلف على الفعل وليست النية في الحقيقة إلا ذلك كما عرفت وقوله تعالى: ( لمثل هذا فليعمل العاملون ) ( وادعوه خوفاً وطمعاً ) ( ويدعونا رغياً ورهياً ) ( يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ) أى راجين الفلاح وهو الفوز بالثواب ( رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار ليجزيهم أحسن ما عملوا ) وفي الأخبار المتظافرة عنهم (ع) من بلغه شيء من الثواب على شيء من الخير فعمله كان له أجر ذلك وإن لم يكن على ما بلغه، وفي الصحيح الكاظمي أن أمير المؤمنين عليه السلام قال



( مسألة ٢٨ ) لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستبابة على الأقرى ولا قصد الغاية التي أمر لأجلها بالوضوء ، وكذا لا يجب قصد الموجب من بول أو نوم كما مر ، نعم قصد الغاية معتبر في تحقق الامتثال بمعنى أنه لو قصد ما يكون ممثلاً للامر الآتي من جهتها وان لم يقصد ما يكون اداء للامور به لا امتثالاً ، فالمقصود من عدم اعتبار قصد الغاية عدم اعتباره في الصحة وان كان معتبراً في تحقق الامتثال ، نعم قد يكون الاداء موقوفاً على الامتثال فيثبت لا يحصل الاداء أيضاً كما لو نذر ان يتوضأ لغاية معينة فتوضأ ولم يقصد ما فانه لا يكون ممثلاً للامر النذري ولا يكون اداء للامور به بالامر النذري أيضاً

في وصيته ( بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به وقضى في ماله عبد الله على ابتغاء وجه الله ليولجني به الجنة ويصرفني به عن النار ويصرف النار عني ) وان جل الناس بل كلهم ليس درجاتهم أعلى منه وليس في وسعهم القصور الآخر لتوقف ذلك على مجاهدات ورياضات كما ينبيه عليه الحسن القاسم للعباد الى ثلاثة المروي في الكافي عن هارون بن خارجه عن الصادق عليه السلام قال : العباد ثلاثة ، قوم عبدوا الله عز وجل خوفاً فتلك عبادة العبيد ، وقوم عبدوا الله تعالى طلب الثواب فتلك عبادة الأجراء ، وقوم عبدوا الله عز وجل حباً له فتلك عبادة الأحرار ، وهي أفضل العبادات ، فان الأفضلية تستلزم وجود الفضيلة والسكل من المراتب المتقدمة التي أولها كونه أهلاً لذلك وآخرها الخلاص من عقابه مرتبة في الفضل كترتيبها في الذكر منزلة ، فما ذكر أولاً أعلاها وأخيراً أدناها والله العالم .

قوله قده مسألة ٢٨ : ( لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث ... الخ ) استدل من اشترط نية الرفع والاستبابة بقوله تعالى : ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... الخ ) فان المفهوم منه كون ذلك لأجل الصلاة ، ورد



وان كانت وضوؤه صحيحاً لان ادائه فرع قصده ، نعم هو اداء للمأمور به بالامر الوضوئي .

( الثالث عشر ) الخلوص فلو ضم اليه الرياء بطل سواء كانت القرينة

بكون هذه الأفعال لأجل الصلاة لا يقتضى وجوب إحضار النية عند فعلها كما في قوله اعط الحاجب درهماً ليأذن لك ، فالأصح عدم الوجوب في المقامين وفقاً للشيخين في المقنعة والنهاية والمحقق في بعض تحقیقاته وغيرهم لعدم الدليل معتزداً بقاعدة البراءة شرعية وعقلية .

قوله قدہ : ( الثالث عشر : الخلوص ... الخ ) والمراد بالخلوص إيقاع الطاعة خالصة لله وحده كما في المجمع وفي الصحاح : الإخلاص بالطاعة ترك الرياء ، وفي القاموس : أخلص فيه ترك الرياء ، وفي المصباح المنير : أخلص لله العمل لم يراء فيه .

قوله قدہ : ( فلو ضم اليه الرياء بطل ... الخ ) لا إشكال في حرمة الرياء وإبطاله للعبادة في الجملة كتاباً وسنة وفتوى ونصاً عدا علم الهدى ( ره ) كما صرح بالبطلان جماعة وإن اختلفت تعبيراتهم ، فمنهم من عبر بالاجماع ومنهم من عبر بالاتفاق ، وانفرد هو ( ره ) فيما حكى عنه بان العمل المأني به بعنوان الرياء مجز فيسقط به التكليف بالاعادة والقضاء لكنه لا ثواب له ، فأنثر الرياء في العمل إنما هو إسقاط ثوابه ، وإلى ذلك أشار في جامع المقاصد حيث قال : انه لو ضم الرياء بطل قولاً واحداً ، ويحكي عن المرتضى ( ره ) خلاف ذلك وليس بشيء . انتهى . فمن الكتاب العزيز قوله تعالى : ( فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ... الخ ) والنصوص ( منها ) رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله : ان الملك ليصعد



مستقلة ، والرياء تبعاً أو بالعكس ، أو كان كلاهما مستقلاً ، وسواء كان الرياء فى

بعمل العبد مبهتجاً به فاذا صعد بحسناته يقول الله عز وجل اجعلوها فى سجين فانه ليس إياى أراد بها ، فان تعليل جعل حسناته فى النار بعدم انحصار مراد العامل فى الله تعالى يدل على بطلان العمل وهو المطلوب ، (ومنها) رواية أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام يجاء بالعبد يوم القيامة قد صلى فقال يا رب قد صليت ابتغاء وجهك فيقال له بل صليت ليقال ما أحسن صلاة فلان اذهبوا به الى النار ، ثم ذكر مثل ذلك فى القتال وقراءة القرآن والصدقة ، ومنها صحيحة زرارة وحران عن أبى جعفر عليه السلام لو أن عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله والدار الآخرة وأدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركاً ، (ومنها) رواية على بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال يقول الله عز وجل : من أشرك معى غيرى فى عملى لم أقبله إلا ما كان لى خالصاً ، (ومنها) رواية مسعدة بن زياد عن جعفر بن محمد عن آبائه عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله سئل فيما النجاة غداً ؟ فقال : إنما النجاة فى ان لا تخادعوا الله فيخدعكم ، فانه من يخادع الله يخدعه ويخلع منه الايمان ونفسه يخدع لو يشعر ، قيل له فكيف يخادع الله ؟ قال : يعمل بما أمر الله به ثم يريد به غيره فاتقوا الله فى الرياء فانه الشرك بالله ، ان المرأتى يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء يا فاجر يا كافر يا غادر يا خاسر حبط عملك وبطل أجرک فلا خلاص لك اليوم فالتمس أجرک ممن كنت تعمل له ، وهذه الرواية قد رويت بطرق متعددة فهى مما يوثق بصدورها وفى إنجبار الضعيف منها بالشهرة ، مع اعتضاها بالصحيح المذكور فى جملتها ، والإجماعات المنقولة ، بل المحصل منه عدا أفراد السيد (ره) بالمخالفة كاف فى الحكيم بالمسألة .



أصل العمل أو في كفياته أو في أجزائه ، بل ولو كان جزءاً مستحباً  
على الأقوى

فعلى ما عرفت لا إشكال في إبطال الرياء إذا كان علة مستقلة أو جزء  
علة بان يكون الداعى مركباً منه ومن قصد الأمر ، وكذا إذا كان كل منهما  
علة لولا الآخر .

وأما لو لم يقصد شيئاً من ذلك ولكن سره إذا رآه أحد أو سمعه ،  
فالظاهر أنه لا يكون باطلاً كما صرح به صاحب المستند استناداً إلى أنه قد  
وقع التصريح به في مصححة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن  
الرجل يعمل الشيء من الخير فيراه انسان فيسره ذلك قال : لا بأس ما من  
أحد إلا وهو يحب أن يظهر له في الناس الخير إذا لم يكن صنع ذلك لذلك ،  
وأما إذا كان قصد الرياء تبعاً ومؤكداً إلى الداعى إلى العمل فالأقرب  
البطلان كما ذكره المصنف ، وإن خالف فيه بعض ، وذلك لإطلاق  
قول أبي جعفر عليه السلام في مصححة زرارة وحران لو أن عبداً عمل عملاً يطلب  
به وجه الله والدار الآخرة وأدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركاً ، فانه  
يصدق على ما نحن فيه لأن الفعل المستند إلى الداعى المؤكد ، فللمؤكد دخل في  
هذا الداعى الشخصى ويؤيده قوله عليه السلام : للرائى ثلاث علامات ينشط إذا  
رأى الناس ، ويكسل إذا كان وحده ، ويجب أن يحمد في جميع أموره ، كما  
أن الأقرب البطلان في جميع ما ذكره المصنف ( قدس ) من كون الرياء في أصل  
العمل أو في كفياته أو في أجزائه واجبة أو مستحبة ، كل ذلك لصحيفة  
زرارة وحران المتقدمة من قوله عليه السلام وأدخل فيه رضا أحد من الناس ، فانه  
في جميع الصور المذكورة يصدق إدخال رضا الناس فيه .



وسواء نوى الرياء من أول العمل أو نوى في الاثناء ، وسواء تاب منه أم لا لا ، فالرياء في العمل بأى وجه كان مبطل له لقوله تعالى - على ما فى الأخبار - ( أناخير شريك من عمل لى ولغيرى تركته لغيرى ) هذا ولاكن ابطاله إنما هو اذا كان جزءاً من الداعى على العمل ولو على وجه التبعية ، وأما اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد خطور فى القلب من دون أن يكون جزءاً من الداعى فلا يكون مبطلاً ، واذا شك حين العمل فى أن داعيه محض القربة أو مركب منها ومن الرياء فالعمل باطل ، لعدم احراز الخلو من الذى هو الشرط فى الصحة وأما المعجب فالتأخر منه لا يبطل العمل وكذا المقارن ، وإن كان الاحوط

قوله قدہ : ( وسواء تاب منه أم لا ... الخ ) وذلك ان دليل انتوبة إنما دل على محو الذنب لا رفع الأحكام الوضعية ، وأما ضم قصد الراجع الى القربة فغير مضر كالحمية لحفظ البدن فى الصوم والإعلام بالتكبير أو اجهاره للامام وقصد اخراج الزكاة اقتداءً غيره به ، ونحو ذلك وفاقاً للمدارك والذخيرة والمعتصم على ما حكى عنه والمشارك لتمحض الفعل حينئذ لله وإن كان من جهتين ، وصدق العبادة والاطاعة واصالة عدم وجوب الزائد ، وكذا الطارى بعد الدخول فى الفعل وإن كان غير راجع اذا كان الباعث الأصلى هو التقرب للخبر المروى فى الكافى عن يونس بن ظبيان عن الصادق عليه السلام قال قيل له وأنا حاضر الرجل يكون فى صلاته خالياً فيدخله المعجب فقال : اذا كان أول صلاته بنية يريد بهاربه فلا يضر ما دخله بعد ذلك فليمض فى صلاته وليخسأ الشيطان ، وأما ما سوى ذلك كما لو ضم الغير الراجع اللازم للفعل الذى يباح أن يوقع الفعل لأجله كالتبريد والتسخين ونحوهما ، وكالطارى اذا كان هو الباعث أو هما معاً مبطل ، وفى الصادق المروى فى الكافى يقول الله تعالى ( العمل الابق - ٢٧ )



فيه الإعادة ، وأما السمعة فإن كانت داعية على العمل أو كانت جزءاً من الداعي بطل وإلا فلا كما في الرياء ، فإذا كان الداعي له على العمل هو القربة إلا أنه يفرح إذا أطلع عليه الناس من غير أن يكون داخلاً في قصده لا يكون باطلاً ، لكن ينبغي للإنسان أن يكون ملتفتاً فإن الشيطان غرور وعدو مبين ، وأما سائر الضيائم فإن كانت راجحة كما إذا كان قصده في الوضوء القربة وتعليم الغير فإن كان داعي القربة مستقلاً والضميمة تبعاً أو كانا مستقلين صح ، وإن كانت القربة تبعاً أو كان الداعي هو المجموع منهما بطل ، وإن كانت مباحة فالأقوى أنها أيضاً كذلك كضم التبرد إلى القربة ، لكن الأحوط في صورة استقلالها أيضاً الإعادة ، وإن كانت محرمة غير الرياء والسمعة فهي في الإبطال مثل الرياء ، لأن الفعل يصير محرماً فيكون باطلاً ، نعم الفرق بينها وبين الرياء أنه لو لم يكن داعيه في ابتداء العمل إلا القربة لكن حصل له في الأثناء في جزء من الأجزاء يختص البطلان بذلك الجزء ، فلو عدل عن قصده وأعاد من دون فوات الموالاة صح ، وكذا لو كان ذلك الجزء مستحباً وإن لم يتداركه بخلاف الرياء على ما عرفت فإن حاله حال الحدث في الإبطال .

أنا أغني الأغنياء عن الشريك فمن أشرك غيري في عمل لم أقبله إلا ما كان لي خالصاً ، خلافاً للحنك عن المبسوط والجامع والمعتبر والشرائع والارشاد والتحرير والمنتهى والمشارك لأنه فعل الواجب وزيادة غير منافية ، ولأن اللازم واجب الحصول نواه أو لم ينوه فتكون نيته كالعدم ، ولأنه مع تذكره لا يخلو عن قصده غالباً ويعسر إخلاء القصد عنه ، ولأن جواز ترجيح الماء البارد على الحار في الصيف والحار على البارد في الشتاء من غير ضرورة مما لا ريب فيه ، وهو يلزم القصد إلى التبريد والتسخين ، وفي الجميع نظر والله العالم .



( مسألة ٢٩ ) الرىاء بعد العمل لىس بمبطل .

( مسألة ٣٠ ) اذ توضأت المرأة فى مكان ىراها الاجنبى لا ىبطل وضوءها وإن كان من قصدھا ذلك .

( مسألة ٣١ ) لا إشكال فى إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء ، كما إذا كان بعد الوقت وعلیه القضاء أيضاً وكان ناذراً لمس المصحف وأراد قراءة القرآن وزيارة المشاهد ، كما لا إشكال فى أنه اذا نوى الجميع وتوضأ وضوءاً واحداً لها كفى وحصل امتثال الأمر بالنسبة الى الجميع ، وأنه اذا نوى واحداً

قوله قده مسألة ٢٩ : ( الرىاء بعد العمل لىس بمبطل ا هـ ) لعدم الدليل على ابطاله ، وما ذكر من الأدلة فنحصر بما قارن وقوعه أو فى اثنائه ، وأما ما ورد من ابطاله بعد العمل فهيجور أو محمول على ضرب من التأويل .

قوله قده مسألة ٣٠ : ( اذا توضأت المرأة فى مكان ىراها الاجنبى لا ىبطل ... الخ ) اذا استلزم الوضوء تكشف أعضائها بشكل الصحة ، بل الظاهر البطلان للنهى عن الكشف المنافى لقصد التقرب سواء انحصر المكان فيما ىراها فيه الاجنبى أم لم ینحصر ، فحال ما نحن فيه حال التوضؤ من الإنااء الغصبى وقد تقدم منه ( قده ) عدم للفرق فى البطلان بین الانحصار وعدمه .

قوله قده مسألة ٣١ : ( لا إشكال فى إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء .. الخ ) لا ینحى انه اذا اجتمع على الانسان أسباب مختلفة تقتضى الوضوء كفى وضوء واحد بنية القرية عن الجميع ، سواء كانت كلها واجبة أو مستحبة أو مختلفة ، وسواء لاحظ الداخل فى النية أولاً ، عین شيئاً منها أولاً بلا خلاف فى ذلك واجماعاً كما فى مصباح الفقيه ، بل ضرورة عند العلماء كما فى طهارة شیخ مشایخنا المرتضى ، لما تقدم منا من ان الحدث الأصغر



منها أيضاً كفى عن الجميع وكان أداء بالنسبة اليها ، وان لم يكن امثالاً إلا بالنسبة الى ما نواه ، ولا ينبغي الإشكال في أن الأمر متعدد حينئذ وان قيل انه لا يتعدد وإنما المتعدد جهاته ، وإنما الإشكال في أنه هل يكون المأمور به متعددأ أيضاً وأن كفاية الوضوء الواحد من باب التداخل أو لا ؟ بل يتعدد ذهب بعض العلماء الى الأول وقال إنه حينئذ يجب عليه أن يعين أحدهما وإلا بطل لأن التعيين شرط عند تعدد المأمور به ، وذهب بعضهم الى الثاني وأن التعدد إنما هو في الأمر أو في جهاته ، وبعضهم الى أنه يتعدد بالنذر ولا يتعدد بغيره وفي النذر أيضاً لا مطلقاً بل في بعض الصور ، مثلاً إذا نذر أن يتوضأ لقراءة القرآن ونذر أيضاً أن يتوضأ لدخول المسجد حينئذ يتعدد ولا يغني أحدهما عن الآخر ، فإذا لم ينو شيئاً منهما لم يقع امثال لأحدهما ولا أداؤه وإن نوى أحدهما المعين حصل امثاله وأداؤه ، ولا يكفي عن الآخر ، وعلى أى حال وضوؤه صحيح بمعنى أنه موجب لرفع الحدث ، وإذا نذر أن يقرأ القرآن متوضئاً ونذر أيضاً أن يدخل المسجد متوضئاً فلا يتعدد حينئذ ويجزى وضوء واحد عنهما وان لم ينو شيئاً منهما ولم يمثل أحدهما ، ولو نوى الوضوء لأحدهما كان امثالاً بالنسبة اليه وأداء بالنسبة الى الآخر وهذا القول قريب .

على ما يستفاد من الشرع من اتحاد لوازمه وأحكامه ماهية واحدة مسببة عن أسباب متعددة غير قابلة للتكرار كالقتل والكسر ونحوهما لما لا يتكرر بتكرر أسبابه ، لعدم قابلية المحل للتأثر ، فلا مجال لتوهم بقاء أثر شيء من الأسباب المختلفة بعد تحقق ما هو سبب تام لرفع طبيعة الحدث وهو الوضوء الصحيح ، كما لا وجه لتخصيص الرفع بالمنوى دون غيره لو نوى رفع حدث البول فقط مثلاً إذا كان مجتمعا مع غيره ، إذ ليس الحدث الحاصل من البول



( مسألة ٢٢ ) اذا شرع فى الوضوء قبل دخول الوقت وفى اثنائه دخل لا إشكال فى صحته وأنه متصف بالوجوب باعتبار ما كان بعد الوقت من أجزائه ، وبلاستحباب بالنسبة الى ما كان قبل الوقت ، فلو أراد نية الوجوب والندب نوى الأول بعد الوقت والثانى قبله .

( مسألة ٢٣ ) اذا كان عليه صلاة واجبة أداء أو قضاء ولم يكن عازماً على إتيانها فعلاً فتوضأ لقراءة القرآن فهذا الوضوء متصف بالوجوب وإن

---

مغيراً للحدث الحاصل من غيره لا ماهية ولا وجوداً ، فلا يعقل التفكيك ، فعلى ما ذكرنا قد اتضح ان الأمر واحد وإنما المتعدد جهاته ، وكذا المأمور به واحد فلا تعدد فيه ولا تداخل بل المطلوب واحد وهو رفع الحدث ليس إلا .

قوله قده مسألة ٣٢ : ( إذا شرع فى الوضوء قبل دخول الوقت ... الخ ) أما عدم الإشكال فى صحته فلما عرفت ان الوضوء طبيعة واحدة ، فعروض صفة الوجوب لأجل غاية إنما يزاحم استحبابه بحده بلحاظ غايته الأخرى ، لا رجحانه الواقعى الذى هو منشأ الطلب الإستحبابى ، ومناط حسن الفعل وحصول الإنقياد ، وأما إتصافه بالوجوب بعد دخول الوقت فهو مبنى على ما ذهب اليه المشهور من وجوب مطلق المقدمة ، إما بناءً على وجوب ما قصد التوصل بها فلا يجب بدخول الوقت بقول مطلق ، بل يتبع قصده ، فان قصد التوصل به بعد دخول الوقت الى الصلاة الواجبة وجب وإلا فلا ، وكذا لو اعتبر فيها نفس الإيصال الى ذبيها كما ذهب اليه آخرون فيعتبر فى وجوبه فعل الغاية الواجبة ولا يجب بدخول الوقت مطلقاً والله العالم

قوله قده مسألة ٣٣ : ( إذا كان عليه صلاة واجبة أداءاً وقضاءاً ولم يكن عازماً ... الخ ) تقدم وجه إتصاف الوضوء بالوجوب وإن لم يكن عازماً



لم يكن الداعي عليه الأمر الوجوبي، فلو أراد قصد الوجوب والندب لابد أن يقصد الوجوب الوصفي والندب الغائي بأن يقول أتوضأ الوضوء الواجب امتثالاً للأمر به لقراءة القرآن، هذا ولكن الأقوى أن هذا الوضوء متصف بالوجوب والاستحباب معاً ولا مانع من اجتماعهما.

( مسألة ٣٤ ) إذا كان استعمال الماء باقل ما يجزىء من الغسل غير مضر واستعمال الأزيد مضرأ يجب عليه الوضوء كذلك، ولو زاد عليه بطل إلا أن يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل باقل المجزى، وإذا زاد عليه جهلاً أو نسياناً لم يبطل بخلاف ما لو كان أصل الإستعمال مضرأ وتوضأ جهلاً أو نسياناً فإنه يمكن الحكم بطلانه، لانه مأمور واقفا بالتيمم هناك بخلاف ما نحن فيه.

على أداء ما وجب عليه من الصلاة الواجبة أداء أو قضاءً، وذلك بناءً على وجوب مطلق المقدمة عند وجوب ذبيها لا بالقيدين المتقدمين من قصد الإيصال أو نفس الإيصال إلى ذبيها كما أن كلا منهما مذهب جماعة، وأما بناءً عليه فلا يتصف بالوجوب إذا كان إتيانه لغاية غير واجبة كقراءة القرآن مثلاً، وأما ما اختاره من اتصافه بالوجوب والاستحباب معاً فهو محل نظر وتأمل إن أراد الإتيان بهما معاً بحديثهما والله العالم.

قوله قده مسألة ٣٤ : ( إذا كان استعمال الماء باقل ما يجزىء من الغسل غير مضر ... الخ ) لا إشكال فيما ذكره من الحكم في الفرض المزبور إذ لا مانع منه من ضرر أو غيره، وأما لو زاد عليه فإن كان مع العلم والعمد بطل حرمة الاستعمال المزبور من جهة الإضرار فيمتنع التقرب به، إلا في صورة ما لو كان استعمال الزائد بعد تحقق الغسل باقل المجزى، وأما لو كان استعمال الزائد جهلاً أو نسياناً فقد قرب عدم البطلان في صورة ما لو كان أقل المجزى



( مسألة ٣٥ ) إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوءه ، فإذا عاد الى الإسلام لا يجب عليه الإعادة ، وإن ارتد فى أثناءه ثم تاب قبل فوات الموالاة لا يجب عليه الاستئناف ، نعم الاحوط أن يغسل بدنه من جهة الرطوبة التى كانت عليه حين الكفر وعلى هذا إذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى وقبل المسح ثم تاب يشكل المسح لنجاسة الرطوبة التى على يديه .

غير مضر ، والبطلان فى صورة ما لو كان أصل الاستعمال مضرأ بجمل الفارق بينهما هو أنه مأمور بالوضوء فى الصورة الأولى وليس مأموراً به بل مأمور بالتيمم فى الصورة الثانية .

وتوضيحه ببيان أوفى : هو أنه لما كان مأموراً بالوضوء بأقل ما يجزى من الغسل فى الصورة الأولى علم وجود ملاك الوضوء فيها ، فلو استعمل الزائد جهلاً أو نسياناً فيها لا يبطل لوجود ملاكه ، بخلافه فى الصورة الثانية أعنى : ما لو كان أصل الاستعمال مضرأ فانه لا ملاك للوضوء ولا أمر به بل هو مأمور بالتيمم فلا يصح حتى جهلاً ونسياناً .

وفيه : انا لا نجد فارقاً بين صورتين وذلك ان مشروعية الوضوء فى الصورة الأولى لا تعم الوضوء الماتى به لحرمة فرضاً فلا يكون صحيحاً ، بل الحكم تجديد الوضوء بالماء القليل الذى لا يضر استعماله ، فجرد المشروعية فى فرض لا توجب الصحة والمشروعية للوضوء الماتى به ، هذا مع انه قد تقدم منه ( قده ) فى الشرط السابع من شرائط الوضوء الحكم بالصحة فى الصورة الثانية فلاحظ .

قوله قده مسألة ٣٥ : ( اذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوءه ... الخ ) اما عدم بطلان الوضوء بالارتداد بعده سواء كان عن ملة أو عن فطرة فالظاهر انه من المسلمات عند الفقهاء ، كما هو المحكى عن قواعد الشهيد والخلاف



( مسألة ٣٦ ) إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت إذا كان مفوتاً لحقه فتوئلاً يشكل الحكم بصحته ، وكذا الزوجة إذا كان وضوؤها مفوتاً لحق الزوج والاجير مع منع المستاجر وأمثال ذلك .

( مسألة ٣٧ ) إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء إلا إذا كان سبب شكه خروج رطوبة مشتبهة بالبول ولم يكن مستبرئاً فإنه

والذكرى والجواهر للقاضى ابن البراج وغيرهم للأصل من غير معارض واستصحاب بقاء الطهارة، وحصر نواقض الوضوء بغيره، وكذا الغسل والتيمم نعم حكى عن المنتهى بطلان التيمم لانه نوى به الاستباحة وانتفت بالارتداد وقال فى الذكرى : قلنا ما دام الكفر ، واما لو ارتد فى الاثناء فقال فى القواعد بطل فان عاد أعاد ، وقال فى جامع المقاصد : والحق انه إنما يعيد اذا جف البلل وبدونه يستأنف النية لما بقى ويتم طهارته ، وبذلك قطع فى الدروس والذكرى وهو الذى تقتضيه القواعد اذ لا يمنع الارتداد من بقاء قابلية الاجزاء للاحاق الباقى بها ما لم تفت الموالاة والله العالم .

قوله قده مسألة ٣٦ : ( اذا نهى المولى عبده عن الوضوء فى سعة الوقت ... الخ ) للظاهر بطلان الوضوء فى الفروض المذكورة لعموم ما دل على وجوب اطاعة المولى والزوج فيما يراحم حقهما وتوفية المستاجر حقه فانه يقتضى حرمة الوضوء فيمتنع التعبد به والله العالم .

قوله قده مسألة ٢٧ : ( اذا شك فى الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء ... الخ ) بلا خلاف فيه نصاً وفتوى ويدل عليه مضافاً الى استصحاب الاخبار المستفيضة (منها) المروى عن الخصال مسنداً الى الصادق عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام من كان على يقين فشك فليمض على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين ، وهو بعمومه يشمل ما نحن فيه (ومنها) قوله عليه السلام فى ذيل موثقة عبد الله



حيث يبنى على أنها بول وأنه محدث ، وإذا شك في الوضوء بعد الحدث يبنى على بقاء الحدث والظن غير المعتبر كالشك في المقامين

ابن بكير وإياك ان تحدث وضوءاً ابداً حتى تستيقن أنك أحدثت (ومنها) صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له الرجل ينام وهو على وضوء توجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء ؟ فقال يا زرارة قد تنام العين ولا ينام القلب والاذن ، وإذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء ، قلت فإن حرك إلى جنبه شيء فلم يعلم به ؟ قال : لا حتى يستيقن انه قد نام حتى يحىء من ذلك أمر بين وإلا فانه على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك وإنما ينقضه ييقين آخر ، هذا ما لم يكن سبب شك خروج رطوبة مشتبهة بالبول ولم يكن استبرأ فانه يبنى على أنها بول وانه محدث ، وذلك لما تقدم من الأخبار الخاصة التي تقدمت في بحث الاستبراء .

قوله قد : ( وإذا شك في الوضوء بعد الحدث يبنى على بقاء الحدث... الخ ) إجماعاً كما اعترف به كثير منهم وظاهرهم انه بين المسلمين كما صرح به بعضهم وهو الحجة ، مضافاً إلى الأصول والعمومات مثل ما تقدم نقله عن الخصال مسنداً إلى الصادق عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام : من كان على يقين فشك فليمض على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين ، وخصوصاً ما عن الرضوى فان شككت في الوضوء وكنت على يقين من الحدث فتوضأ .

قوله قد : ( والظن الغير المعتبر كالشك في المقامين ) لما تقدم منا مراراً من أن كل ظن لم يقم على اعتباره بخصوصه دليل فهو ملحق بالشك ، ويكفي في عدم اعتباره الآيات والروايات الناهية عن العمل به ( نعم ) يحكى عن الشيخ البهائي ( قد ) في الحبل المتين خلافه في المسألة الأولى وان البناء على ( العمل الابق - ٢٨ )



وإن علم الأمرين وشك في المتأخر منهما بنى على أنه محدث إذا جهل تاريخهما أو جهل تاريخ الوضوء وأما إذا جهل تاريخ الحدث وعلم تاريخ الوضوء بنى على

الوضوء مشروط ببقاء الظن به ودائر مداره فما دام باقياً فالعمل عليه وإلا فيجب الوضوء ( ويدفعه ) مضافاً إلى عدم القول باناطة اعتبار الاستصحاب بالظن الشخصي ولو من القائلين باعتباره من باب الظن كما تقرر في الأصول الأخبار المستفيضة المتلوة عليك قريباً الصريحة في خلافه وخصوص رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله أنه قال للصادق عليه السلام أجد الريح في بطني حتى أظن أنها قد خرجت فقال : ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت أو تجد الريح ثم قال : إن إبليس يجلس بين يدي الرجل فيحدث لي شكك .

قوله قده : ( وإن علم الأمرين وشك في المتأخر منهما ... الخ ) لا يخفى أن في هذه المسألة أقوالاً ( منها ) وهو المشهور وجوب الطهارة سواء جهل التاريخ أو علم تاريخ أحدهما جهلت الحالة السابقة أو علمت لحكم العقل بوجوب القطع بتفريغ الذمة من التكاليف المشروطة بالطهور بعد العلم باشتغالها به فإن الشغل اليقيني يستدعي الفراغ اليقيني عقلاً ويؤيد ما ذكرناه من وجوب الطهارة مطلقاً على من يثقنهما وشك في المتأخر منهما ما في الفقه الرضوي : وإن كنت على يقين من الوضوء والحدث ولا تدري أيهما أسبق فتوضأ ( ومنها ) ما عن بعض متأخر المتأخرين من التفصيل بين ما لو جهل تاريخهما فكالمشهور أو علم تاريخ أحدهما فيؤخذ بمجهول التاريخ فإن علم تاريخ الحدث دون الطهارة فإنه متطهر ، عكس ما لو علم تاريخ الطهارة دون الحدث فإنه محدث لاصالة تأخر الحادث ( وفيه ) أن وصف التأخر كالتقدم أمر حادث مسبق بالعدم فلا يمكن اثباته بالأصل نعم ما هو المطابق للأصل عدم وجود



بقائه ولا يجرى استصحاب الحدث حيثئذ حتى يعارضه لعدم إتمام الشك باليقين به حتى يحكم ببقائه والأمر فى صورة جهلها أو جهل تاريخ الوضوء

ما جهل تاريخه إلا فى زمان علمنا بوجوده فيه ومفاده إجراء آثار الوجود عليه من أن الثبوت لا قبله وهذا المعنى لا يستلزم حصول التأخر بالمعنى الإضافى الذى يقابله التقدم حتى يثبت من تأخره تقدم معلوم التاريخ عليه ، بل معناه أن التاريخ الحادث يوم الخميس مثلاً ومجهوله تجرى أحكامه من يوم الجمعة المعلوم وجوده فيه ولا يلزم من ذلك وصف التأخر والتقدم الذى هو المدار فيما ينفعنا من الأحكام وتوضيحه : أن لفظ التأخر موجب للاشتباه فى هذا المقام وله معنيان أحدهما : المعنى الإضافى النسبى المحتاج إلى شيء مقدم حتى يتأخر هذا عنه وثانيهما : التأخر بمعنى عدم وجود هذا الحادث إلا فى زمان علمنا بوجوده ومفاده إجراء آثار الوجود عليه من أن الثبوت لا قبله وهذا المعنى لا يستلزم حصول التأخر بالمعنى الإضافى الذى يقابله التقدم حتى يثبت من تأخره تقدم معلوم التاريخ عليه فاصالة تأخر الحادث ليس معناه التأخر الذى فى قبال التقدم لأنه إثبات لأحدى الصفتين بالأصل ، بل المراد بهذا التأخر وجوده فى الآن المتيقن لا فى الآن المشكوك وليس فى ذلك تقدم وتأخر بذلك المعنى مطلقاً . (ومنها) ما يظهر من المحقق فى المعتبر وتبعه جماعة ممن تأخر عنه بل عن شارح الجعفرية نسبته إلى المشهور بين المتأخرين من التفصيل بين صورة الجهل بالحالة السابقة على الحالتين فكالمشهور وبين صورة العلم بها فيؤخذ بضدها لأن تلك الحالة ارتفعت يقيناً وإرتفاع ذلك الرفع مشكوك فليستصحب الحالة الطارئة التى لم يعلم زوالها فإن كان حدثاً فيبنى على الطهارة لأنه يثق إنتقاله من تلك الحالة إلى الطهارة ولم يعلم تجدد الانتقاض فصار متيقناً للطهارة وشاكاً فى الحدث فيبنى على الطهارة وإن كان قبل تصادم الإحتمالين متطهراً بنى على الحدث لعين



وإن كان كذلك إلا أن مقتضى شرطية الوضوء وجوب احرازه ولكن  
الأحوط الوضوء في هذه الصورة أيضاً .

ما ذكرنا من التنزيل ( وفيه ) أنه يتوجه على ما ذكرناه من استصحاب الحالة  
الطاهرة أنها معارضة بالمثل مثلاً إذا تيقنهما وعلم أنه كان في الزمان السابق على  
الزمانين محدثاً كما يصح أن يقال زوال هذا الحادث بالطهارة المتيقنة معلوم  
وانتقاض الطهارة بالحادث المتيقن غير معلوم لاحتمال عروضة عقيب الحادث  
السابق قبل الطهارة المتيقنة كذلك يصح أن يقال أن كونه محدثاً حال خروج  
الحادث المتيقن معلوم وزوال هذا الحادث المتيقن غير معلوم لجواز وقوع  
الطهارة قبله ( ومنها ) ما يحكى عن العلامة ( قده ) في بعض كتبه وهو الأخذ  
بالحالة السابقة على الحالتين فإن كان في تلك الحال متطهراً بنى على طهارته  
لأنه يثق أنه نقض تلك الطهارة ثم توضحاً ولا يمكن أن يتوضاً عن حدث مع  
بقاء تلك الطهارة ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه فلا يزال اليقين بالشك  
وإن كان في الحالة السابقة على الحالتين محدثاً فهو الآن محدث لأنه يثق أنه  
انتقل عنه إلى طهارة ثم نقضها والطهارة بعد تيقنهما مشكوك فيها . انتهى .  
وفيه أنه كما يعلم بانتقاض الحالة السابقة أيأ كانت طهارة أو محدثاً يعلم بصدور  
حادثين وكل منهما معلوم الحدوث مشكوك الزوال للشك في التقدم والتأخر  
فالأقوى ما ذهب إليه المشهور من أنه لو تيقنهما وشك في المتأخر كن يثق  
الحادث وشك في الطهارة يتطهر مطلقاً سواء علم تاريخ أحدهما أم لم يعلم أصلاً ،  
وسواء علم بحالته قبل الحالتين أو جهلها .

وأما ما اختاره المصنف ( قده ) من أنه إذا جهل تاريخ الحدث وعلم تاريخ  
الوضوء بنى على بقاءه ولا يجري استصحاب الحدث حينئذ حتى يعارضه لعدم اتصال  
الشك باليقين به ... الخ . لا نعرف معنى لعدم اتصال زمان الشك بزمان اليقين  
إلا ما يحكى من تقريبه باحتمال انفصاله عنه باليقين بوجود الضد فيكون من نقض



( مسألة ٢٨ ) من كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسى وصلى فلا إشكال فى بطلان صلاته بحسب الظاهر فىجب عليه الإعادة

الباقين باليقين ، وفيه : ان احتمال انفصاله عنه باليقين بوجود الضد لا يخرج به عن كونه زمان شك مع ان هذا الإشكال بعينه جار فى معلوم التاريخ فلا يصح استصحابه لاحتمال انفصاله عنه بمجهول التاريخ فالوجه ما تقدم من لزوم الطهارة فى المسألة المفروضة ولا يفرق بين جهاتها والله العالم .

قوله قد مسأله ٢٨ : ( من كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث ... الخ ) لا يخفى أن من كان متيقناً للحدث وصلى ثم شك فى صحة صلاته وفسادها للشك فى بقاءه وارتفاعه حالها فيه صور ( الأولى ) ما لو كان متيقناً للحدث وغفل وذهل عن يقينه هذا وصلى وبعد الفراغ التفت اليه واحتمل انه قد تطهر بعده قبلها ، ولا ريب ولا شبهة هنا فى الحكم بصحة صلاته وانه محدث بالنسبة الى غيرها ، أما الأول فيدل عليه أولاً قاعدة الفراغ فى الصلاة لكون الشك فيها بعده ، وثانياً إصالة الصحة ، وثالثاً قاعدة التجاوز بالنسبة الى الطهارة من جهة شرطيتها لهذه الصلاة فانه شاك فيما بعد تجاوز محلها من هذه الجهة ، ورابعاً استصحاب عدم فعلية الأمر بها الثابت قبل عروض هذا الشك ، وخامساً قاعدة التجاوز فى الصلاة إذا دخل فيما هو مرتب عليها ولو كان تعقيباً ، وأما الثانى : فلا استصحاب للحدث فانه غير محكوم لشيء من هذه الجهة أولاً ، وقاعدة الشغل ثانياً ، وقاعدة الشك فى المحل فى الوضوء بالنسبة الى صلاة اخرى ثالثاً ( الثانية ) ما لو كان متيقناً له ثم شك فى بقاءه وارتفاعه بالطهارة بعده وجرى استصحابه فى حقه ثم ذهل وغفل عن ذلك كله وصلى وبعد الفراغ تنبه لحالته السابقة ويحتمل بانه قد تطهر لصلاته بعد ذلك الإستصحاب فالظاهر ان حكمه كالسابق لجريان جميع



إن تذكر في الوقت والقضاء إن تذكر بعد الوقت ، وأما إذا كان مأموراً به من

ما تقدم له فيه حتى قاعدة الفراغ في الصلاة لأن الشك في صحة صلاته وفسادها للشك في بقاء ذلك الحدث الإستصحابي وعدمه وارتفاعه إنما هو شك حادث بعد الفراغ جزماً ضرورة أنه لم يكن سابقاً فهو موضوع القاعدة كما لا يخفى (الثالثة) هي الثانية أيضاً لكنه يعلم بأنه لم يتطهر بعد ذلك الإستصحاب يقينا ولا ريب ولا شبهة في كونه محدثاً حكماً بالنسبة إلى ما يأتي من الصلوات وغيرها لما تقدم وفي صحة صلاته وفسادها وجهان لا يخلو الثاني من قوة لعدم جريان قاعدة الفراغ والتجاوز هنا فمقتضى قاعدة الشغل أو استصحابه وجوب الاستيناف ويمكن أن يستدل لذلك بوجوه : الأول امكان أن يقال إن الشك في صحة الصلاة وفسادها فعلاً ليس شكاً حادثاً بعد الفراغ أو التجاوز بل كان موجوداً محققاً قبلها لأن الشك السابق في بقاء حدثه وارتفاعه مستلزم للشك في صحة الصلاة وفسادها إذا أتى بها في هذه الحالة ملازمة قطعية عملية وجدانية ، وهو شك فعلي تنجيزي غير معلق ومشروط بشيء وإن كان ظرف المشكوك متأخراً كما لا يخفى وإن لم يلتفت المكلف إليه فعلاً ضرورة أنه لا يعتبر في حقيقته ولا في حكمه وسببته الالتفات إليه بهذا المعنى كما لا يخفى كما أن مجرد غفلته وذهوله عن ملزومه وهو الشك في الحدث غير ضائر وبالجمله الشك السابق على الصلاة فرضاً في كونه محدثاً أو متطهراً فعلاً مستلزم للشك الحقيقي الفعلي التنجيزي في صحة الصلاة التي يأتي بها في هذه الحالة عقلاً ووجداناً غاية الأمر يكون ظرف المشكوك فيه استقبالياً فالشك في الصحة والبطلان يكون فعلياً حالياً تنجيزياً من قبيل الواجب التعليق لا مشروطاً ومعلقاً من قبيل الواجب المشروط وحيث كان كذلك فلا يبقى معه مورد لقاعدتي الفراغ والتجاوز ، ضرورة أن موردهما حدوث الشك بعده أو



جهة الجهل بالحال السابقة فذسىه وصلى يمكن أن يقال بصحة صلاته من باب وجوده بعده مع سبقه عليه ، وفى المحل المفروض فىما نحن فيه وجود الشك قبل الصلاة وحالها وبعدها فتأمل جيداً تعرف أن شاء الله تعالى .

( الثانى ) أن قاعدة الفراغ إنما تقدم على الاستصحاب إذا جرى فى عرض واحد ومرتبة واحدة ، بأن يكون مجرى كل منهما بعد الفراغ ، وما نحن فيه ليس كذلك ، لأن المفروض جريان استصحاب الحدث فى حقه قبل الصلاة منذ شك فيه ، ومن آثاره وأحكامه الشرعية فساد هذه الصلاة المأنى بها فى حال كونه محدثاً شرعاً تعبداً .

( لا يقال ) إنها كيف تكون كذلك والمفروض أنه أتى بها فى حال غفلته وذو له عن حدثه اليقيني والاستصحابى والغفلة مسقطه للاستصحاب جزماً ، لأنه يعتبر فيه الشك الفعلى ، ومن المعلوم أن فعلية الشك تزول وترتفع بالغفلة .

( لانا نقول ) انا نمنع زواله وارتفاعه بها حقيقة ، ضرورة أن الشك أمر نفسانى قائم بالشك وهو الجهل والترديد وحجب الواقع وستره مقابل الكشف وهو موجود ومحقق ثابت بالفعل حقيقة وأن ذهل وغفل عنه الشاك بوجه ما لم يطرأ عليه ضده من علم أو ظن كالإرادة والعلم ونحوهما ، بديهية أنه لا دليل على اعتبار عليه بشك والتفاته اليه بالفعل فى حقيقة أو فى جريان آثاره وأحكامه الشرعية عليه ، بل مقتضى أصالة الإطلاق فى الأدلة عدمه ، والحاصل إن أريد من اعتبار فعلية الشك فى القاعدة التحرز عن الشك التقديرى حقيقة فسلم ، لكن ما نحن فيه ليس كذلك لما عرفت ، وإن أريد منه العلم به فعلاً والإلتفات اليه حالاً فهو ممنوع جداً ، ويدل عليه (أولاً) أصالة الإطلاق بعد فرض كونه شكاً فعلياً تنجيزياً حالياً مطلقاً عرفاً ولغة ووجداناً .



قاعدة الفراغ لكنه مشكل فالأحوط الاعادة أو القضاء في هذه الصورة أيضاً وكذا الحال إذا كان من جهة تعاقب الحالتين والشك في المتقدم منهما .

( وثانياً ) ان الشاك غالباً ان لم يكن دائماً يذهل ويغفل عن شكه فعلاً فيما بعد زمان حدوثه بيسير جزماً ، فيلزم ان لا يجرى في حقه منذ شك في بقاء حدثه قبل الصلاة وحالها وبعدها ، وان فرض غفلته عنه وعن شكه فعلاً قبلها وحالها ومن آثار كونه محدثاً شرعاً فساد صلاته ظاهراً شرعاً ، فلا استصحاب جار في حقه قبل جريان قاعدة الفراغ والتجاوز ومتقدماً عليهما ، فلا يبقى لهما مورد معه والوجه فيه ( أولاً ) ان قاعدة الفراغ أصل عملی وظيفة للشاك المتحير في عمله فعلاً المتردد في صحته وفساده حالا ، ومن المعلوم انه مع استصحاب الحدث والحكم بكونه محدثاً شرعاً تزول حيرته ويرتفع تردده حكماً ، بخلاف ما لو جربا في عرض واحد وفي مرتبة واحدة ، ضرورة ان الحيرة والتردد باقيا لم يرتفعاً ولم يزولا موضوعاً وحكماً . ( وثانياً ) أن ما ذكر لتقديم القاعدة عليه من الحكومة أو الاختصاصية غير جار فيما نحن فيه .

( الثالث ) لو سلم سقوط استصحاب الحدث بمجرد الغفلة عن شكه فعلاً وان كان موجوداً في الجزئية حالا ، ولكن يمكن أن يقال ان الشك في أدلة الفراغ والتجاوز والبناء على الأكثر ونحوهما منصرف الى الشك الذي لا يحكم على متعلقه بحكم ظاهري شرعي مولوى سابقاً على تحققه وحدثه ، ولو كان في زمان ما وان فرض سقوطه لزوال موضوعه أو تبدله وتغيره ، وما نحن فيه ليس كذلك ، اذا المفروض كون هذا الشخص محكوماً عليه بأنه محدث وان صلاته فاسدة باطلة ظاهراً سابقاً حين ما كان شاكاً فيه ملتفتاً اليه .

( الرابع ) دعوى اختصاص قاعدة الفراغ والتجاوز بما إذا كان منشأ الشك غير معلوم وغير ملتفت اليه ، وأما لو كان معلوماً له وملتفتاً اليه بعد



( مسألة ٣٩ ) اذا كان متوضئاً وتوضاً للتجديد وصلى ثم يقن بطلان أحد الوضوءين ، ولم يعلم أيهما لا اشكال فى صحة صلاته ، ولا يجب عليه

الفراغ والتجاوز وكان بحيث لو التفت اليه وتنبه له حيث ما كان غافلاً لما كان أيضاً فيه فلا تجرى فيه القاعدتان لقوله عليه السلام حين ما يتوضأ أذكر منه حين يشك ، ولأنهما من باب ظهور حال الفاعل المختار فى أنه لا يتجاوز محل الشئ حتى يفعله على الوجه الصحيح التام .

( ثانياً ) وما ذكرنا يعلم الحكم فى الصورتين الأخيرتين ، وهما ما إذا كان مأموراً به من جهة الجمل بالحالة السابقة فنسيه ، ومن جهة تعاقب الحالتين فإن الحكم فيهما من وجوب الاعادة فى الوقت والقضاء فى خارجه كما سبق فى الصورة المتقدمة لعدم جريان قاعدة الفراغ فيهما لما عرفت من انصراف الشك فيها الى الشك الذى لا يحكم على متعلقه بحكم ظاهرى شرعى مولوى سابقاً على تحققه وحدوثه ، ولا اختصاصها أيضاً بما إذا كان منشأ الشك غير معلوم وغير ملتفت اليه لقوله عليه السلام حين ما يتوضأ أذكر منه حين يشك ، ولأنها من باب ظهور حال الفاعل المختار فى أنه لا يتجاوز محل الشئ حتى يفعله على الوجه الصحيح التام والله العالم .

قوله قده مسألة ٣٩ : ( اذا كان متوضئاً وتوضاً للتجديد وصلى ثم يقن بطلان أحد الوضوءين ... الخ ) تقدم منا فى فصل الوضوءات المستحبة كفاية الوضوء التجديدى عن السابق لو ظهر فساد بترك غسل عضو منه ونحوه مطلقاً وان اعتبرت نية الرفع والاستباحة ، لأن الظاهر أنها إنما تكون معتبرة اذا كان المكلف ذا كراً للحدث لا مع اعتقاده حصول الاباحة بدونه ولأن الظاهر من مخاوى الاخبار أن شرعية المجدد إنما هو لاستدراك ما وقع ( العمل الابقى - ٢٩ )



الوضوء للصلاة الآتية أيضاً بناءً على ما هو الحق من أن التجديدي إذا صادف الحدث صبح ، وأما إذا صلى بعد كل من الوضوءين ثم تيقن بطلان أحدهما فالصلاة الثانية صحيحة وأما الأولى فالأحوط إعادتها ، وإن كان لا يبعد جريان قاعدة الفراغ فيها .

في الأول من الخلل ، فعلى ما عرفت لا اشكال في صحة الصلاة الواقعة بعدهما لليقين بصحة أحد الوضوءين ، وكذلك صحة سائر الغايات وسائر الصلوات الآتية أيضاً .

نعم يعتبر أن لا يكون قصد الأمر التجديدي على نحو التقييد المنحل إلى الإيجاب والسلب ، وأما لو صلى بعد كل منهما صلاة ، فالصلاة الثانية صحيحة للقطع بارتفاع حدثه بأحدى الطهارتين فيقطع بصحة الصلاة الواقعة عقبيهما ، وأما الأولى فمكذلك صحيحة ظاهراً فلا يعيدها ، لعدم العلم بطلان الطهارة الأولى ، واحتمال وقوع الخلل فيها شك في الشيء بعد التجاوز عنه فلا يلتفت إليه ، والعلم الإجمالي بوقوع الخلل في إحدى الطهارتين إنما يمنع من جريان أصالة الصحة إذا كان مؤثراً في تنجيز خطاب على المكلف ، بحيث يكون إجراء الأصل في أطراف الشبهة موجباً لمخالفة الحكم المعلوم بالإجمال ، وبعبارة أخرى العلم الإجمالي إنما يمنع من إجراء الأصل فيما إذا كان كل واحد من أطراف الشبهة على وجه لو تبين تفصيلاً أنه مورد لعلمه الإجمالي لتنجز في حقه بسببه تكليف شرعي ، كما لو علم إجمالاً بوقوع خلل في وضوئه الذي صلى به صلاة الصبح أو وضوئه الذي صلى به صلاة العصر ، فإن إجراء أصالة الصحة في كلا الوضوءين يستلزم جواز مخالفة التكليف الذي علم تنجزه عليه إجمالاً ، وهو وجوب إعادة إحدى الصلاتين ، وأما إذا لم يكن كذلك كما لو علم إجمالاً بوقوع خلل إما في وضوئه أو وضوء شخص آخر أو في وضوئه الذي صلى به



(مسألة ٤٠) إذا توطأ وضوئین وصلی بعدهما ثم علم بمحدث حدث بعد أحدهما یجب الوضوء للصلاة الآتیة لأنه یرجع الى العلم بوضوء وحدث والشک فى المتأخر منها وأما صلاته فیمکن الحکم بصحتها من باب قاعدة الفراغ بل هو الأظهر .

صلاة الظهر أو وضوئه الذى أحدث عقیبه ولم یصل معه أصلاً ، أو علم بوقوع خلل اما فى وضوئه أو فى شیء من سائر أعماله التى لا مدخلية لها فى الأحکام الشرعیة ، أو فى شیء من أعماله الشرعیة التى تعدى وقتها بحيث لا أثر لصحتها وفسادها بعد التذکر ، فانه لا مانع من اجراء اصالة الصحة وغيرها من الاصول فى شیء من مثل هذه الموارد كما تقرر فى الاصول ، وما نحن فیه من هذا القیل إذ لا أثر لعلیه الإجمالى بالنسبة الى وضوئه التجدیدى ، حیث لا یترتب بعد التذکر على صحته وفساده أثر شرعى ، فلا معنى لاجراء اصالة الصحة بالنسبة الیه ، لأن معنى اصالة الصحة إنما هو الالتزام بصحة الفعل فى مقام العمل ، والمفروض انه لا أثر له من حیث العمل ، فاصالة الصحة بالنسبة الى وضوئه الذى نوى به رفع الحدث سلیم عن المعارض والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٤٠ : ( إذا توطأ وضوئین وصلی بعدهما ثم علم بمحدث حدث ... الخ ) المسألة كما ذکر ( قدہ ) من رجوعها الى العلم بوضوء وحدث والشک فى المتأخر منها للعلم بانتقاض وضوئه الاول على کل تقدير ، وحیث کان الشک حادثاً بعد الصلاة فلا مانع ولا معارض لاجراء قاعدة الفراغ فى الصلاة ، ویجب علیه الوضوء للصلوات الآتیة لما تقدم فیمن علم الطهارة والحدث وشک فى المتأخر منها فراجع .



( مسألة ٤١ ) إذا توضأ وضوءين وصلى بعد كل واحد صلاة ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلوات الآتية واعادة الصلاتين السابقتين إن كانا مختلفتين في العدد ، وإلا يكفي صلاة واحدة بقصد ما في الذمة جهراً إذا كانتا جهريتين وإخفائاً إذا كانتا إخفائيتين ، ونحوها بين الجهر والإخفات إذا كانتا مختلفتين والأحوط في هذه الصورة اعادة كليهما .

قوله قدم مسألة ٤١ : ( إذا توضأ وضوءين وصلى بعد كل واحد صلاة ثم علم ... الخ ) أما وجوب الوضوء للصلاة الآتية فلما ذكره ( قدم ) من أن المقام جزئى من جزئيات من تيقن الطهارة والحدث وشك في المتأخر منهما ، وقد تقدم وجه وجوب الطهارة عليه للصلوات الآتية ، وأما وجوب اعادة الصلاتين أن اختلفتا عدداً فهو لتحصيل فراغ الذمة عما اشتغلت به يقيناً ، ولا يحصل إلا باعادتهما معاً ، وأما كفاية الواحدة لو اتفقا عدداً فلما يستفاد من مرفوعة الحسين بن سعيد من كفاية الواحدة المطابقة لعدد الفاتية وإن اختلفتا في الجهر والإخفات قال سئل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل نسي صلاة من الصلوات لا يدرى أيتها هي ؟ قال : يصلى ثلاثة وأربعة وركعتين ، فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء كان قد صلى أربعاً وإن كانت المغرب أو الغداة فقد صلى ، ومرسلة على بن أسباط عن أبي عبدالله عليه السلام قال من نسي من صلاة يومه واحدة لم يدر أى صلاة هي صلى ركعتين وثلاثاً وأربعاً ، وقد استدل بهذه المرسلة كالمرفوعة لعموم كفاية الواحدة المطابقة بتنقيح المناط ، سواء كان المحتمل فواته واحدة من اثنين أو واحدة من خمس ، ولا احتمال لخصوصية النسيان الذى هو مورد الرواية خصوصاً بعد التعليل المذكور في المرفوعة ، كما لا فرق فيما لو اتفقتا في الجهر والإخفات أو اختلفتا لإطلاق الروایتين ، خلافاً لما حكى عن الشيخ والقاضى وابن



( مسألة ٤٢ ) إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافلة ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما فالحال على منوال الواجبين لكن هنا يستحب الاعادة إذ الفرض كونها نافلة ، وأما إذا كان في الصورة المفروضة إحدى الصلاتين واجبة والاخرى نافلة فيمكن أن يقال بجريان قاعدة الفراغ في الواجبة وعدم معارضتها بجريانها في النافلة أيضاً لأنه لا يلزم من اجرائها فيهما طرح تكليف منجز ، إلا أن الأقوى عدم جريانها للعلم الاجمالي فيجب اعادة الواجبة ويستحب اعادة النافلة .

حمزة وابن سعيد والحلي من عدم التخطي عن موردها أصلاً ، وهو منشأ احتياط المصنف في اعادتهما معاً ان كانا مختلفين في الجهر والإخفات ، ولا يخفى انه خلاف ما يساعد عليه فهم العرف ، وكذلك الظاهر عدم الفرق بين أن يكون الصلاتان ادائيتين أو قضائيتين أو مختلفتين ، فانه وإن أمكن الفرق كما ذهب اليه بعضهم فيعيدهما على تقدير الاتفاق لما عرفت ، وأما على تقدير الاختلاف فلا يعيد إلا ما كان في الوقت دون ما كان في خارجه ، لأن القضاء وان كان بأمر جديد فتنجزه عليه غير معلوم ، والأصل براءة ذمته منه وأما ما كان في الوقت فسقوط أمره غير معلوم والأصل بقاؤه ، فان فيه ان القضاء وان كان بأمر جديد إلا أنه ليس تكليفاً جديداً اجنياً عن التكليف الاول بل هو من آثار الامر الاول وشرائره ، غاية الامر انه استكشف بأمر جديد ، فالامر الجديد كاشف عن كون الامر الاول من قبيل تعدد المطلوب فاستصحاب بقاء هذا الاثر يعارض استصحاب براءة الذمة منه .

قوله قده مسألة ٤٢ : ( اذا صلى بعد كل من الوضوءين نافلة ثم علم حدوث حدث ... الخ ) لا يخفى ان الامر كما ذكره في الفرض الاول من وجوب إعادة الوضوء للصلاة الآتية لقاعدة الاشتغال بعد تعارض الاصول



( مسألة ٤٣ ) إذا كان متوضئاً وحدث منه بعده صلاة وحدث ولا يعلم أيهما المقدم وان المقدم هي الصلاة حتى تكون صحيحة أو الحدث حتى تكون باطلة ؟ الأقوى صحة الصلاة لقاعدة الفراغ خصوصاً إذا كان تاريخ الصلاة معلوما لجريان استصحاب بقاء الطهارة أيضاً الى ما بعد الصلاة .

( مسألة ٤٤ ) إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء انه ترك جزءاً منه ولا يدري أنه الجزء الوجوبي أو الجزء الاستحبابي فالظاهر الحكم بصحة وضوئه

في الوضوءين وتساقطهما واستحباب إعادة الصلاتين لفرض كونهما نافلة ، واما في الفرض الثاني وهو ما لو كان إحدى الصلاتين واجبة والاخرى نافلة ، فالأقوى جريان قاعدة الفراغ في الواجبة ولا يعارضها جريانها في النافلة ، إذ العلم الاجمالي إنما تجب موافقته إذا كان منجزاً لتكليف على كل حال ، على وجه لو لم يوافقه قطعاً يلزم منه ترخيص في المعصية ، ولا يكفي في منجزيته أن يكون له أثر على كل حال وان كان غير إلزامي ، إذ ما ذكرناه من الوجه هو المانع من جريان الاصول والقواعد فيه ، واما إذا كان على أحد التقادير فلا مانع من جريان قاعدة الفراغ فيه ، هذا والاحوط إعادة الفريضة بعد إعادة الوضوء والله العالم .

قوله قده مسألة ٤٣ : ( إذا كان متوضئاً وحدث منه بعده صلاة وحدث ... الخ ) لا مانع من جريان قاعدة الفراغ في الصلاة فيثبت بها صحة الصلاة ، واما الاستصحاب المذكور فالظاهر معارضته باستصحاب عدم الصلاة الى آخر ازمة الطهارة .

قوله قده مسألة ٤٤ : ( إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء انه ترك جزءاً منه ولا يدري انه الجزء الوجوبي أو الجزء الاستحبابي ... الخ ) الأمر كما ذكره ( قده ) من جريان قاعدة الفراغ في الوضوء ولا يعارضها جريانها



لقاعدة الفراغ ولا تعارض بجرانها فى الجزء الاستجابى لانه لا أثر لها بالنسبة اليه ، ونظير ذلك ما اذا توضحاً وضوءاً لقراءة القرآن وتوضاً فى وقت آخر وضوءاً للصلاة الواجبة ثم علم بطلان أحد الوضوءين فان مقتضى قاعدة الفراغ صحة الصلاة ولا تعارض بجرانها فى القراءة أيضاً لعدم أثر لها بالنسبة اليها .

( مسألة ٤٥ ) إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء فان لم تفت الموالاة رجع وتدارك وأتى بما بعده وأما ان شك فى

فى الجزء الاستجابى ، إذ لا يستتبع ذلك تكليفاً منجزاً يلزم من جريانها طرده ، والفارق بين هذه المسألة والمسألة الثانية والأربعين عند المصنف ( قدہ ) حيث قوى عدم جريان قاعدة الفراغ فيها دونه هنا هو عدم الأثر العملى هنا ، إذ لو كان المتروك الجزء الإستجابى لا يستتبع اعادته منفرداً بخلافه فى المسألة السابقة ، فانه لو كان الخلل فى النافلة بسبب الخلل فى وضوئها فالامر الاستجابى باعادتها باق ، فاجراء قاعدة الفراغ فيها يعارض اجراءها فى الفريضة ، ويعلم تكاذبهما ، وقد تقدم منا ان المناط فى منجزية العلم الإجمالى هو العلم بتوجه تكليف اليه منجز على أى تقدير ، لا كونه ذا أثر وان لم يكن الأثر منجزاً ، ولذا لم يلتزم بوجوب الموافقة فيما ذكره هنا من المثال من انه لو توضأ لقراءة القرآن وآخر لفريضة وعلم بفساد أحدهما ، ومنشاؤه ما ذكرناه من الوجه ، وإلا فهو عين ما تقدم من كون كل منهما ذا أثر والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٤٥ : ( إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء ... الخ ) لا يخفى تضمن هذه المسألة لمسألتين :  
( الأولى ) ما لو تيقن المتوضئ ترك جزء أو شرط من أجزاء أو



ذلك فاما أن يكون بعد الفراغ أو في الاثناء ، فان كان في الاثناء رجع وأتى به وبما بعده وإن كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى في غسل الوجه مثلاً أو في جزء منه وإن كان بعد الفراغ في غير الجزء الاخير بنى على الصحة لقاعدة

شرائط وضوئه وجب الرجوع والتدارك لما فات ، سواء كان في اثناء الوضوء أو بعده بلا إشكال ولا خلاف ، كما ان ذلك مقتضى أوامر الوضوء ، ولأن فوات الجزء يقتضى فوات الكل ، ولما في ذيل صحيح زرارة الآتى ذكره : وان تيقنت انك لم تتم وضوءك فاعد على ما تركت يقيناً حتى تأتى على الوضوء ، هذا ان لم تفت الموالاة التى تقدم شرطيتها بما ذكر لها من المعنى ، وإلا وجب الاستيناف .

( الثانية ) ما لو شك في شيء من أفعال الوضوء وهذا على نحوين ( الاول ) ما لو كان قبل انصرافه منه أتى به وبما بعده ، حتى يحصل الترتيب المطلوب شرعاً ، وذلك للاصل والإجماع ولما سياتى ( الثانى ) ما لو كان بعده مع الانتقال عن محله أو المسكط الطويل لم يلتفت بلا خلاف فيها للصحيح ، ففى الصحيح الزرارى الباقرى المروى فى السكافى والتهديب : اذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك ام لا فاعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه انك لم تغسله أو لم تمسحه بما سمي الله ما دمت فى حال الوضوء فاذا قمت عن الوضوء وفرغت منه وقد صرت فى حال اخرى فى الصلاة أو فى غيرها فشككت فى بعض ما سمي الله بما أوجب الله عليك فيه وضوءه لا شيء عليك فيه ، فان شككت فى مسح رأسك فأصبت فى لحيتك بللاً فامسح به عليه وعلى ظهر قدميك فان لم تصب بللاً فلا تنقض الوضوء بالشك وامض فى وضوئك ، وان تيقنت انك لم تتم وضوءك فاعد على ما تركت يقيناً حتى تأتى على الوضوء ، الحديث وفى آخر : رجل شك فى الوضوء



الفراغ وكذا إن كان الشك في الجزء الأخير ان كان بعد الدخول في عمل آخر أو كان بعد ما جلس طويلاً أو كان بعد القيام عن محل الوضوء وإن كان بعد ذلك أتى به إن لم تفت الموالاة وإلا استأنف .

بعد ما فرغ من الصلاة قال : يمضى على صلاته ولا يعيد ، وفي ثالث : الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك ، ولا يخفى انه يخص بما سمعت في هذه الصحيحة من الاعتناء بالشكوك فيه والإلتفات اليه فيما لو كان قبل انصرافه من الوضوء ، عموم ما دل على عدم الاعتناء وعدم الإلتفات الى الشيء المشكوك فيه من الدخول في الغير ، كصحيحة زرارة الأخرى عن الصادق عليه السلام قال : يا زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت ، فشكك ليس بشيء ، وما شاكلها ومائلها في الحكم ، نعم قد يتوهم المعارضة بين الصحيحة السابقة وموثقة ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام قال : إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء ، إنما الشك في شيء لم تجزه ، بناءً على رجوع الضمير في ( غيره ) الى الشيء لأنه متبوع ، لا الى الوضوء لأنه تابع ، وجهة التابعية والمتبوعة أولى عرفاً بالملاحظة من جهة القرب والبعد ، وهو بعيد عن التحقيق ، بل الظاهر انها من أدلة قاعدة الفراغ ولا وجه لجعل أخبار قاعدة الفراغ معارضة لأخبار قاعدة التجاوز ، بناءً على أنها قاعدتان متغايرتان مفاداً ومورداً ومدركاً ، بل الظاهر ارجاع الضمير في ( غيره ) الى الوضوء لكونه أقرب كما أفاده شيخ مشايختنا في جواهره ( قدس ) فيكون مفهومها موافقاً للصحيحة الأولى غير مخالف ، وما يدل على ان ضمير في ( غيره ) يرجع الى الوضوء لا الى الشيء الذي شك فيه ، كما دل عليه النص المتقدم والاجماع : ان أخبارهم يدل ( العمل الابقى - ٣٠ )



بعضها على بعض وانما كالسكلام الواحد المتصل ، كذلك تدل على ان المراد من الشيء في ذيل الموثقة هو العمل الذي وقع الشك فيه من أجل احتمال الاخلال بشيء مما يعتبر فيه شرطاً أو شرطاً ، لا الشيء الذي شك في أصل وجوده وتحققه وثبوته ، كما هو مفاد قاعدة التجاوز ، ( وثانياً ) ان هذه الفقرة بنفسها وفي حد ذاتها ظاهرة ، عند التأمل ، وذلك لان ظاهر قوله **فإن** اذا كنت في شيء أنك إذا كنت اثناءه متشاغلاً به غير متجاوز عنه فيجب أن يكون ذلك العمل مركباً ذا اجزاء وشرائط حتى يعقل تعلق الشك به ما دام الإنسان فيه ، ومن المعلوم ان ارتكاب الاضرار بحمل الشيء على إرادة محله كما صنعه شيخ مشايخنا في رسائله ( قده ) لا دليل عليه ، فظاهرها ان المراد من الشيء هو العمل المركب الذي يتعلق به الشك ، ومن الواضح ان ظهورها في ذلك رافع لإجمال مرجع الضمير في صدرها ، ضرورة ان القاعدة المزبورة في الذيل بمنزلة البرهان والدليل لإثبات الحكم المذكور في الصدر ، فيجب حينئذ أن يكون الحكم المذكور في الصدر جزئياً من جزئيات ما هو الموضوع في تلك القاعدة حتى يتم البرهان ويستقيم الدليل ، فيستفاد من هذه الموثقة أمران : ( أحدهما ) انه لو تعلق الشك بصحة عمل مركب أو بتماميته بعد الفراغ منه لا يعتد بالشك بل يبنى على صحته وتماميته . ( ثانيهما ) ان عدم الاعتداد بالشك بعد الفراغ منه أي من الوضوء إنما هو لكونه جزئياً من جزئيات هذه القاعدة .

وهل يلحق الشك في الإستدامة بمعنى عدم نية الخلاف بالشك في الأفعال أم لا ؟ وجهان : وللثاني الأصل ، وإنما يجب الرجوع الى المشكوك فيه دون الاستيناف مع عدم فوت الموالاة لما تقدم والله العالم .



( مسألة ٤٦ ) لا اعتبار بشك كثر الشك سواء كان فى الاجزاء أو فى الشرائط أو الموانع .

( مسألة ٤٧ ) التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحق حكمه فى الاعتناء بالشك اذا كان فى الاثناء وكذا الغسل فى التيمم بدله ، بل المناط فيها التجاوز

قوله قده مسألة ٤٦ : ( لا إعتبار بشك كثر الشك ... الخ ) كما صرح بذلك جملة من الأصحاب ، منهم ابن ادریس فى السرائر ، والشهید فى الذکرى ، والمحقق الثانى فى شرح القواعد ، والسید فى المدارك ، والفاضل الهندى فى كشف اللثام ، والخونسارى فى شرح الدروس ، وغيرهم من متأخرى المتأخرين كما حکى ذلك عنهم فى الجواهر ( قده ) ثم قال ( قده ) : بل لا أجد فيه خلافاً كما فى الصلاة . انتهى . وذلك للعسر والخرج المنفین آیه وروایة ، وبؤیده بل يدل علیه التعلیل الوارد فى أخبار الصلاة ، كما فى صحیحة زرارة وأبى بصیر فیمن کثر شک فى الصلاة بعد أن أمر عليه السلام بالمضى فى شکة : لا تعودوا الخبیث من أنفسکم نقض الصلاة فتطمعوه ، فان الشیطان خبیث يعتاد لما عود ، فلیمض أحدکم فى الوهم ولا یکثرن نقض الصلاة ، فانه إذا فعل ذلك مرات لم يعد الیه الشک ، ثم قال : إنما یرید الخبیث ان یطاع فاذا عصی لم يعد الى أحدکم ، وقوله عليه السلام : إذا کثر علیک السهو فامض على صلاتک فانه یوشک أن یدعک فإنما ذلك من الشیطان ، وصحیحة عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال قلت له رجل مبتلى بالوضوء والصلاة وقلت هو رجل عاقل فقال أبو عبدالله عليه السلام وأى عقل له ؟! وهو یطیع الشیطان ، فقلت له : وكيف یطیع الشیطان ؟ فقال : سله هذا الذى یأتیه من أى شیء هو ؟ فانه یقول لك من عمل الشیطان .

قوله قده مسألة ٤٧ : ( التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحق



عن محل المشكوك فيه وعدمه فمع التجاوز تجرى قاعدة التجاوز وإن كان في الاثناء ، مثلاً إذا شك بعد الشروع في مسح الجبهة في أنه ضرب بيديه على الأرض أم لا يبنى على أنه ضرب بهما ، وكذا إذا شك بعد الشروع في الطرف الأيمن في الغسل أنه غسل رأسه أم لا ، لا يعتنى به لسكن الأحوط الحاق المذكورات أيضاً بالوضوء .

حكمه في الاعتناء بالشك ... الخ ) لا يخفى أنه بناءً على عموم هذه القاعدة أعني قاعدة التجاوز وجريانها في جميع أبواب الفقه من العبادات والمعاملات خرج منها الوضوء باتفاق النص والفتوى ، فلا تجرى فيه قاعدة التجاوز ، فهل يلحق به الغسل والتيمم ، أو الغسل فيما إذا والى فيه أم لا مطلقاً ؟ وجوه بل أقوال : ( الأول ) الإجماع ووحدة المناط ، ودلالة ذيل موثقة ابن أبي يعفور على أن الشك في أثناء العمل معتبر مطلقاً ، والسك ممتنع . أما الأولان : فواضح ، وأما الثالثة : فلعدم كونها في مقام بيان حكم المنطوق حتى يجوز النسيك بالاطلاق فيه ضرورة كونها في مقام بيان المفهوم ( وأما الثاني ) فالالحاق مع التوالى لما تقدم ، وفيه ما تقدم ، وأما عدم الحاق مع الفصل بالمعتد به بين الأجزاء عرفاً ، فلدعوى أن التفكيك بين الأجزاء ، يجعل كل جزء بنظر العرف عملاً مستقلاً بنفسه ، ومنفرداً على حياله ، وملحوظاً بذاته ، وهو كما ترى صغيراً وكبيراً . ( وأما الثالث ) فهو مقتضى القاعدة وهو الأقوى ، ( نعم ) لا يترك الاحتياط في الرجوع والتدارك خروجاً عن مخالفة الشهرة المحكية عن طهارة شيخنا المرتضى ( قدس ) بالحاق التيمم والغسل بالوضوء ، وعن خلاف جماعة من الاساطين كما حكى ذلك عن العلامة والشهيدين والمحقق الثاني والسيد الطباطبائي ( قدس ) من التصريح باتحاد حكمهما ، بل يظهر من بعضهم كونه من المسلمات .



( مسألة ٤٨ ) إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح في موضع الغسل أو غسل في موضع المسح ولكن شك في أنه هل كان هناك مسوغ لذلك من جبيرة أو ضرورة أو تقية أو لا بل فعل ذلك على غير

هذا كله ان لم نقل ان قاعدة التجاوز مخصوصة بالصلاة ، وإلا فلا إشكال في مساواة الطهارات للوضوء والله العالم .

قوله قده مسألة ٤٨ : ( إذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه مسح على الحائل... الخ ) لا يخفى أن ما ذكره ( قده ) من الصحة في الأمثلة المذكورة مبنى على عموم قاعدة الفراغ وجريانها فيما لو شك في الصحة للشك في كون الماتى به موظفاً ام لا كما في الأمثلة المذكورة ، ولا تختص بالشك في صحة الموظف وفساده فارغاً عن كونه موظفاً ، والأقوى ما اختاره ( قده ) من جريانها في الجميع ، بل حتى في صورة احتمال الترك عمداً اختياراً واقتراحاً .

ويدل عليه ( أولاً ) اطلاق الاخبار . ( وثانياً ) اطلاق الفتوى حيث أن الأصحاب ( قده ) اطلقوا القول بعدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ من العمل ولم يستثنوا من مجراها في باب الصلاة والوضوء وغيرهما شيئاً من الصور السابقة ، ضرورة ان احتمال غفلتهم عنها أو ترك التعرض لها مع عموم الابتلاء بها في غاية البعد ( وثالثاً ) السيرة المستمرة القطعية ضرورة انه ما من أحد إذا التفت الى أعماله الصادرة منه في الأعصار السابقة من عباداته ومعاملاته إلا ويشك في كثير منها ، لأجل الجهل بأحكامها أو اقترانها بأمور لو كان ملتفتاً اليها لكان شاكاً ، ألا ترى ان جل العوام بل والعلماء غافلون عن كثير من الامور المعتبرة في الصلاة وغيرها من العبادات والمعاملات في بدء أمرهم . ثم يتجدد لهم العلم بها شيئاً فشيئاً فلا يمكنهم الجزم باشتغال ما صدر منهم في السابق على هذه الشرائط ، بل وكثير من الاجزاء أيضاً التي



الوجه الشرعى ، الظاهر الصحة حملاً للفعل على الصحة لقاعدة الفراغ أو غيرها وكذا لو علم أنه مسح بالماء الجديد ولم يعلم أنه من جهة وجود المسوغ أولاً والأحوط الاعادة فى الجميع .

كانوا جاهلين بها مع أنا نراهم يبنون على الصحة ( ورابعاً ) ان غالب موارد الاحتياج الى هذه القاعدة إنما هو تلك الصور جزماً ، ولا تختص بصورة الشك فى صحة الموظف وفساده فارغاً عن كونه موظفاً . ( وخامساً ) لزوم العسر والخرج لو لم نقل بذلك ، وهما منفيان فى الشريعة كتاباً وسنة واجماعاً كما قرر فى محله ، هذا وليس فى قبال هذه الوجوه سوى التعليل المستفاد من قوله **يُجِبُّ** : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك ، حيث ان الظاهر منه ان وجه الحمل على الصحة والتمامية تقديم الظاهر على الأصل ، ولذا علمه غير واحد من الأعلام أيضاً بظهور الحال حيث ان العاقل الكامل لا ينصرف عن العمل إلا بعد اكمله وتمامه .

( وفيه ) أولاً : أنه يؤيد ما ذكرناه ويشيد ما بنيناه من جريانها فى الأمثلة المذكورة ، فإن العاقل الكامل المرید لصحة عمله وإفراغ ذمته لا ينصرف عن الموظف الشرعى الى غيره بدون عذر مسوغ . ( وثانياً ) لو سلم دلالة لكن جمعـه قرينة على التصرف فى سائر الأخبار فرع كونه علة تامة منحصرة ، ولا طريق لاستفادة ذلك منه سوى الإطلاق ، ومن المعلوم انه غير مسوق لمقام البيان من هذه الجهة جزماً ( وثالثاً ) لو سلم ذلك أيضاً لكن المفروض انا علمنا من الخارج بسبب ما تقدم عدم انحصار العلة بذلك ( ورابعاً ) لو سلم عدم العلم بعدمه من الخارج ، فلا ريب ولا شبهة فى انه لا يقاوم ما تقدم من الأدلة دلالة وسنداً ومعتزداً ، كيف لا ومن



( مسألة ٤٩ ) اذا تيقن أنه دخل في الوضوء وأتى ببعض أفعاله ولكن شك في أنه أتته على الوجه الصحيح أو لا ، بل عدل عنه اختياراً أو اضطراراً ، الظاهر عدم جريان قاعدة الفراغ فيجب الإتيان به لان مورد القاعدة ما إذا علم كونه بانياً على إتمام العمل وعازماً عليه إلا انه شاك في إتيان الجزء الثاني أم لا ، وفي المفروض لا يعلم ذلك ، وبعبارة أخرى مورد القاعدة صورة احتمال عروض النسيان لا احتمال العدول عن القصد .

جملتها قاعدة العسر ونفي الحرج وهي حاكمة على جميع الأحكام الثابتة لموضوعاتها بعناوينها الأولية ، وما نحن فيه من هذا الباب ، وأما احتياطه ( قدس سره ) في الإعادة في الجميع فهو لأحراز النجاة فان سبيلها الاحتياط والله العالم .

قوله قدس سره مسألة ٤٩ : ( اذا تيقن انه دخل في الوضوء وأتى ببعض أفعاله ولكن ... الخ ) لا يخفى أن الشك بالإنشاء حدث قبل تحقق ما هو إماراة للفراغ ، فالأمر كما ذكره ( قدس سره ) من عدم جريان قاعدة الفراغ ، فيجب الإتيان لعدم تحقق موضوعه وخروجه عن مورد أدلته ، وأما لو حدث بعد الدخول في الغير أو الفصل الطويل فالظاهر جريان القاعدة لشمول أدلتها له وعدم خروجها عنه ، خصوصاً مثل الصحيح : فإن دخله الشك - يعني في شيء من وضوئه كما في صدره - ودخل في صلاته فليمض في صلاته ولا شيء عليه ، وصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : كلما شككت فيه بما قد مضى فامضه كما هو ، وقوله عليه السلام في الخبر : كلما مضى من صلاتك أو طهورك فذكرته تذكراً فامضه ، وموثقة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء ، إنما الشك اذا كنت في شيء لم تجزه .



( مسألة ٥٠ ) إذا شك في وجود الحاجب وعدمه قبل الوضوء أو في الأثناء وجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه ان لم يكن مسبوقاً بالوجود ، وإلا وجب تحصيل اليقين ولا يكفي الظن ، وان شك بعد الفراغ في أنه كان موجوداً أم لا ، بنى على عدمه ويصح وضوؤه ، وكذا إذا تيقن انه كان موجوداً ، وشك في أنه أزاله أو أوصل الماء تحته ام لا ، نعم في في الحاجب الذي قد يصل الماء تحته ، وقد لا يصل اذا علم انه لم يكن ملتفتاً اليه حين الغسل ، ولكن شك في أنه وصل الماء تحته من باب الاتفاق أم لا ، يشكل جريان قاعدة الفراغ فيه فلا يترك الإحتياط بالإعادة وكذا اذا علم بوجود الحاجب المعلوم أو المشكوك حجبته وشك في كونه موجوداً حال الوضوء أو طراً بعده فانه يبنى على الصحة إلا إذا علم انه في حال الوضوء لم يكن ملتفتاً اليه فان الأحوط الاعادة حيثئذ .

قوله قده مسألة ٥٠ : ( اذا شك في وجود الحاجب وعدمه قبل الوضوء او في الاثناء وجب الفحص ... الخ ) لأن شغل الذمة اليقيني يستدعي الفراغ اليقيني ، واما اصالة عدم وجود الحاجب أو عدم حاجية الموجود فلا ينفعان ولا يجديان في اثبات وصول الماء الى البشرة ، لانهما من المثبت الذي لا نقول به ، وعليه يشكل الحكم بعدمه اتكماً على الظن الغير المعتبر بل لا بد من تحصيل اليقين بعدمه أو الظن المعتبر كما ذكره ( قده ) فيما لو كان مسبوقاً بالوجود ، هذا كله فيما لو كان الشك المزبور قبل الوضوء أو في الأثناء ، وأما لو كان شكه بعد الفراغ بنى على عدمه لقاعدة الفراغ وصح وضوؤه ، وكذا لو تيقن انه كان موجوداً وشك في انه أزاله أو وصل الماء تحته أم لا للقاعدة المذكورة ( نعم ) إذا علم انه لم يكن ملتفتاً اليه حين الغسل وشك في انفساله ووصول الماء تحته يشكل جريان



( مسألة ٥١ ) اذا علم بوجود مانع وعلم زمان حدوثه وشك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبنى على الصحة لقاعدة الفراغ إلا اذا علم عدم الالتفات اليه حين الوضوء فالأحوط الاعادة حينئذ .

( مسألة ٥٢ ) اذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضأ وشك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا ، يبنى على بقاء النجاسة فيجب غسله لما يأتي من الأعمال ، وأما وضوؤه فمحكوم بالصحة عملاً بقاعدة الفراغ الا مع علمه بعدم التفاته حين الوضوء الى الطهارة والنجاسة ، وكذا لو كان عالماً بنجاسة الماء الذي توضأ منه سابقاً على الوضوء ويشك في أنه طهره بالاتصال بالسكر أو بالمطر أم لا ، فان وضوؤه محكوم بالصحة والماء محكوم بالنجاسة ويجب عليه غسل كل ما لاقاه ، وكذا في الفرض الأول يجب غسل جميع ما وصل اليه الماء حين الوضوء أو لاقى محل التوضؤ مع الرطوبة .

القاعدة فيه ، لعدم جريان التعليل المذكور في القاعدة فيه من كونه حين يتوضأ أذكر منه حين يشك والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٥١ : ( لو علم وجود مانع وعلم زمان حدوثه وشك في أن الوضوء كان قبل حدوثه ... الخ ) الأمر كما ذكره ( قدّم ) في الفرضين المزبورين .

قوله قدّم مسألة ٥٢ : ( إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً ... الخ ) الحكم كما ذكره ( قدّم ) من صحة وضوئه لقاعدة الفراغ ونجاسة المحل للاستصحاب ، والعلم بكذب أحدهما لا يمنع من جريانها لعدم لزوم مخالفة عملية من جريانها وعلى ما ذكر تبين الفروع المذكورة في المسألة .

( العمل الابقى - ٣١ )



( مسألة ٥٣ ) إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها وعدمه بنى على صحتها لكنه محكوم ببقاء حدثه فيجب عليه الوضوء للصلوات الآتية ، ولو كان الشك في اثناء الصلاة وجب الاستئناف بعد الوضوء والاحوط الاتمام مع تلك الحالة ثم الاعادة بعد الوضوء .

قوله قدم مسألة ٥٣ : ( إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها وعدمه ... الخ ) لا يخفى ان في المسألة المذكورة صوراً :

( الأولى ) ما لو كان متيقناً للحدث وغفل وذهل عن يقينه هذا وحلى وبعد الفراغ التفت اليه واحتمل أنه قد تطهر بعده قبلها ، ولا ريب ولا شبهة هنا في الحكم بصحة صلاته ، والمشهور بينهم انه محدث بالنسبة الى غيرها ، أما الأول : فيدل عليه ( أولاً ) قاعدة الفراغ في الصلاة لكون الشك فيها بعده ( وثانياً ) أصالة الصحة ( وثالثاً ) قاعدة التجاوز بالنسبة الى الطهارة من جهة شرطيتها لهذه الصلاة ، فانه شك فيما بعد تجاوز محلها من هذه الجهة . ( ورابعاً ) استصحاب عدم فعلية الأمر بها الثابت قبل عروض هذا الشك . ( وخامساً ) قاعدة التجاوز في الصلاة إذا دخل فيما هو مترتب عليها ولو كان تعقيباً .

وأما انه محدث بالنسبة الى غيرها فقد استدلل به باستصحاب الحدث أولاً ، وقاعدة الشغل ثانياً ، وقاعدة الشك في المحل في الوضوء بالنسبة الى صلاة اخرى ثالثاً ، ولا يخفى ان الاستصحاب محكوم بقاعدة التجاوز ، وأما قاعدة الشغل فغير جارية مع وجود المؤمن القطعي وهي قاعدة التجاوز .

وأما الثالث وهو أنه شك في المحل بالنسبة الى صلاة اخرى لم يشرع بها وشك بعد المحل بالنسبة الى ما شرع بها فلا يتم ، بعد أن كان مفاد هذه القاعدة وجود ما يشك في وجوده تزيلاً وتعبداً وقد فرض انه خرج عن



( مسألة ٥٤ ) اذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك يبنى على الصحة عملاً بقاعدة الفراغ ولا يضرها اليقين بالبطلان بعد تبدله بالشك ولو تيقن بالصحة ثم شك فيها فاولى بجرىان القاعدة .

( مسألة ٥٥ ) إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو

محله وتجاوزة فتم التنزيل والتعبد المذكورين ، وأما ملاحظة النسبة المذكورة لشيء دون شيء فليس فى أخبار الباب دلالة عليها ولا أثر منها فاثباتها يحتاج الى دليل ، فاطلاق التنزيل المذكور بعد أن دخل فى مشروط به وتجاوز محله حجة بالنسبة اليه والى مشروط آخر بعد لم يدخل فيه ، فعليه لا يحتاج الى تجديد الطهارة سواء كانت من الحدث أو الخبث ، وقد نبهنا على ما ذكرنا هنا فى المسألة الخامسة من فصل الإستنجاء فراجع ، وان كان الإحتياط سبيل النجاة والله العالم ، وقد نبهنا هناك فى ص ٢٦ ان هذا الإشكال إنما يتم بناءً على ان مفاد القاعدة وجود ما يشك فى وجوده تنزيلاً تعبداً ، وأما بناءً على عدم افادتها ذلك بل غاية ما تفيد انه وظيفة للشاك بعد تجاوز محله فالأمر كما ذكرناه اعلى الله مقامهم من الاقتصار على صحة ما صلاة قبل عروض الشك ، لانه القدر المتيقن دون غيره الذى لم يحزه ، فعليه يحتاج الى تجديد الطهارة حدثية وخبثية والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٥٤ : ( إذا تيقن بعد الوضوء انه ترك منه جزءاً ... الخ ) الظاهر ان الأمر كما ذكره ( قدہ ) من جريان القاعدة المزبورة لتحقيق موضوعها وزوال اليقين بالبطلان وتبدله بالشك والله العالم .  
قوله قدہ مسألة ٥٥ : ( إذا علم قبل تمام المسحات انه ترك غسل اليد



شك في ذلك فاق به وتمم الوضوء ثم علم أنه كان غسله يحتمل الحكم ببطلان الوضوء من جهة كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد لكن الأقوى صحته لان الغسلة الثانية مستحبة على الأقوى حتى في اليد اليسرى فهذه الغسلة كانت مأموراً بها في الواقع فهي محسوبة من الغسلة المستحبة ولا يضرها نية الوجوب لكن الأحوط إعادة الوضوء لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانية في استحبابها هذا ولو كان آتياً بالغسلة الثانية المستحبة وصارت هذه ثالثة تعين البطلان لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد .

## فصل في اعظام الجبائر

وهي الألواح الموضوعة على الكسر والخرق والادوية الموضوعة ، على الجروح والقروح والدمامل ، فالجرح ونحوه إما مكشوف أو مجبور وعلى التقديرين إما في موضع الغسل أو في موضع المسح ، ثم إما على بعض العضو أو تمامه أو تمام الأعضاء ، ثم إما يمكن غسل المحل أو مسحه أو لا يمكن ، فان

---

اليسرى ) الى قوله ( لان الغسلة الثانية مستحبة ... الخ ) تقدم منا في فصل مستحبات الوضوء التأمل في استحباب الغسلة الثانية فالأحوط في المسألة استيناف الوضوء لوقوع المسح بماء جديد ، والله العالم .

قوله قده : ( فصل : في أحكام الجبائر ... الخ ) لا يخفى ان من كان في موضع غسله جبيرة وهي ما يشد على العظام المنكسرة ، أو على القروح والجروح ، أو يطل على المذكورات أو يلصق بها فان أمكن نزعها وغسل ما تحتها وجب غسله قطعاً بلا خلاف إنما الاشكال في أنه هل يتعين النزع حينئذ ام لا ؟ كما عليه الأكثر وجهان ، وعلى الثاني فهل يتخير بين النزع والتكرير والغمس ؟ أو بينهما وبين الغمس ؟ قولان ، وان لم يمكنه اجراء



أمكن ذلك بلا مشقة ولو بتكرار الماء عليه حتى يصل إليه لو كان عليه جبيرة أو وضعه فى الماء حتى يصل إليه بشرط أن يكون المحل والجبيرة طاهرين أو أمكن تطهيرهما وجب ذلك ، وإن لم يمكن إما لضرر الماء أو للنجاسة وعدم إمكان التطهير أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيرة ولا رفعها فإن كان مكشوفاً يجب غسل أطرافه ووضع خرقة طاهرة عليه والمسح عليها مع

الماء تحتها بنزع أو تكرير أو غمس مسح عليها وجوباً على المشهور ، بل عن محكى الخلاف والمعتبر والمنتهى والتذكرة والجل المتين الإجماع عليه للحسان وغيرها ( وفى ) الحسن الصادق عليه السلام المروى فى التهذيب عن الرجل إذا كان كبيراً كيف يصنع بالصلاة ؟ قال : إذا كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره وليصل ( وفى ) آخر المروى فى الكافى : عن الرجل تكون به القرحة فى ذراعه أو نحو ذلك من موضع الوضوء فيعصبها بالخرقة ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ ؟ فقال : إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة ، وإن كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرقة ثم ليغسلها ( وفى ) ثالث : عن الدواء إذا كان على يدي الرجل له أن يمسح على طلى الدواء ؟ فقال : نعم يحزبه أن يمسح عليه ( وفى ) رابع : عثرت فانقطع ظفري فجعلت على أصبعى مرارة فكيف أصنع بالوضوء ؟ قال : يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله تعالى : ( ما جعل عليكم فى الدين من حرج ) امسح عليه ( وفى ) الصحيح الرضوى المروى فى التهذيب عن ابن الحجاج عن الكسير تكون عليه الجبائر كيف يصنع بالوضوء ، وعند غسل الجنابة ، وغسل الجمعة ؟ قال : يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله ، ولا ينزع الجبائر ، ولا يعيث بجراحته ، وغيره المروى فى الكافى



الرتوبة ، وإن أمكن المسح عليه بلا وضع خرقة تعين ذلك إن لم يمكن غسله كما هو المفروض ، وإن لم يمكن وضع الخرقة أيضاً اقتصر على غسل أطرافه لكن الأحوط ضم التيمم إليه وإن كان في موضع المسح ولم يمكن المسح عليه كذلك يجب وضع خرقة طاهرة والمسح عليها بنداوة وإن لم يمكن سقط وضم إليه التيمم وإن كان مجبوراً وجب غسل أطرافه مع مراعاة الشرائط

والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن الجرح كيف يصنع صاحبه ؟ قال : يغسل ما حوله .

ولا ينافي ما في صحيح ابن الحجاج من عدم تعرضه للمسح على الجبيرة لا مكان حمله على كون المتكلم عليه في مقام نفى توهم وجوب غسل البشرة المستورة بالجبيرة كما هو ظاهر سياقه من قوله ولا ينزع الجباير ولا يعيب بجراحته ، وأما عدم وجوب المسح على الجبيرة والخرقة الملتصقة بالجراحة على تقدير كونها معصبة بها فلا يستفاد منها إلا من حيث السكوت في مقام البيان ، وهو لا يقاوم ظهور الأخبار المتقدمة في وجوب المسح عليها فيجب تقييدها بتلك الأخبار ، وأما الخبر الأخير المروي في الكافي والتهذيب المقتصر فيه على غسل ما حول الجرح فظاهره الجرح المكشوف ، وإن أيدت عن ظهوره في ذلك فهو طريق الجمع بينه وبين أخبار المسح على الجبيرة ، لا بحملها على الاستحباب للجمع بينها كما إليه يميل المقدس الأردبيلي وصاحب المدارك والذخيرة كما حكى عنهم .

وأما الكسر وأخواه المكشوفة الغير المجبورة فيكفي غسل ما حولها إن تعذر المسح على نفس العضو ، وإلا مسح عليه على الأحوط ، خلافاً لظاهر بعضهم من كفاية غسل ما حولها مطلقاً ، سواء تعذر مسح نفس العضو أم لا ؟ وأما وضع طاهر والمسح عليه فلم يدل عليه من الأخبار ،



والمسح على الجبيرة إن كانت طاهرة أو أمكن تطهيرها وإن كان فى موضع الغسل والظاهر عدم تعين المسح حينئذ فىجوز الغسل أيضاً ، والأحوط إجراء الماء عليها مع الإمكان بامرار اليدين من دون قصد الغسل أو المسح ، ولا يلزم أن يكون المسح بنداوة الوضوء إذا كان فى موضع الغسل ، ويلزم أن تصل الرطوبة الى تمام الجبيرة ولا يكفى مجرد النداءة ، نعم لا يلزم المداقة بإيصال الماء الى الخلد والفرج بل يكفى صدق الإستيعاب عرفاً هذا كله إذا لم يمكن رفع الجبيرة

دليل ، ولا وجه لقياسه على الشئ الموضوع على العضو الذى له نحو تعلق وارتباط بالعضو بحيث لا يعد غسله اجنبياً عن غسله ، ولعله من مراتبه الميسورة كما يساعد عليه العرف ، بل لعله يمكن استفادته من بعض الاخبار ، وربما يستشم ذلك من بعض أسئلة السائلين ، فالحاق الخرقة الاجنبية به يحتاج الى دليل كما لا يخفى .

ولو كان ظاهرها نجساً فيها - أى محل الغسل والمسح - فالأولى بل قيل الواجب وضع طاهر عليها ثم مسحها كما قالوه ، للاجماع المحكى فى ظاهر المدارك ومحكى معتصم الفيض ، ولاصالة بقاء الحدث ، ولدخول هذا الموضوع فى الجبائر فتشمله النصوص الأمرة بمسحها ، وعموم قاعدة الميسور ( وفيه ) منع الاجماع وارتفاع الأصل بإطلاق الروايات المتقدمة التى لا اشعار فيها بذلك ، ولأن الجبيرة إنما رخص فى المسح عليها عند تعذر إيصال الماء الى ما تحتها ، لصيرورتها بسبب ضرورة التداوى بها واصوقها بالجسد كأنها منه ، بخلاف وضع الخرقة .

ويستفاد من بعض الصحاح جواز التيمم فى امثال هذا ، فى الصحيح الباقرى عليه السلام المروى فى التهذيب : عن الجنب يكون به القروح قال : لا بأس يتيمم ، وفى الصحيح الصادق عليه السلام : فى الرجل تصيبه الجنابة وبه



والمسح على البشرة وإلا فالأحوط تعيينه بل لا يخلو عن قوة إذا لم يمكن غسله كما هو المفروض ، والأحوط الجمع بين المسح على الجبيرة وعلى المحل أيضاً بعد رفعها ، وإن لم يمكن المسح على الجبيرة لنجاستها أو لما نفع آخر فإن أمكن وضع خرقة طاهرة عليها ومسحها يجب ذلك وإن لم يمكن ذلك أيضاً فالأحوط الجمع بين الإتمام بالإقتصار على غسل الأطراف والتميم .

( مسألة ١ ) إذا كانت الجبيرة في موضع المسح ولم يمكن رفعها والمسح على البشرة ، لكن أمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى المحل ، هل يتعين ذلك؟ أو يتعين المسح على الجبيرة ؟ وجهان ولا يترك الاحتياط بالجمع .

جروح وقروح أو يخاف على نفسه من البرد فقال : لا يغتسل ويتيمم ، وفي الموثق في الرجل تكون به القروح في جسده فتصيبه الجنابة قال : يتيمم ونحوها غيرها .

وربما يجمع بينها وبين ما تقدم بالتخير بين الأمرين ، ويشهد له نفي البأس في الصحيح المتقدم ، وفي آخر : عن الرجل تكون به القروح والجراحات فيجنب فقال : لا بأس بأن يتيمم ولا يغتسل ، أو يحمل ذلك على ما إذا تضرر بفعل ما حولها ، وربما أشعر بذلك الصادق : قيل له إن فلاناً أصابته جنابة وهو مجذور فغسلوه فمات فقال : قتلوه ألا سألوا ؟ ألا يعموه؟ إن شفاء العي السؤال ، وروى ذلك في الكسير والمبطون ، ونحوه غيره ، والثاني أقرب ، وأحوط منه الجمع بينهما والله العالم .

قوله قدّم مسألة ١ : ( إذا كانت الجبيرة في موضع المسح ... الخ ) لا يخفى أنه إذا كانت الجبيرة في محل المسح يتعين الصاق الماسح بالعضو الواجب مسحه مع الإمكان ، ولا يجزى عنه التكرار حيثئذ بلا خلاف ، لعدم حصول الإمتثال إلا به ، لدخول الالتصاق في مفهوم المسح ، وإلا يمكن ذلك مسح



( مسألة ٢ ) إذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام المذكورة وإن كانت مستوعبة لتمام الأعضاء فالإجزاء مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيرة والتيمم .

( مسألة ٣ ) إذا كانت الجبيرة في الماسح فمسح عليها بدلاً عن غسل المحل ، يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة ، أى الحاصلة من المسح على جبيرة .

عليها قطعاً للاخبار السابقة . هذا إذا لم يمكن إيصال الماء الى البشرة بتكرار وتخليل ، وأما إذا أمكن ذلك فظاهر كلام الأكثر وإطلاق الأدلة مثل رواية عبد الأعلى ذلك أيضاً ، وإن اللازم المسح عليها ولا يكفى التكرار ، خلافاً لمن شذ فيجب التكرار ولا يحزى المسح .

قوله قده مسألة ٢ : ( إذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو واحد ... الخ ) الظاهر شمول إطلاقات الاخبار والفتوى لصورة استيعاب الجبيرة لعضو واحد من أعضاء الوضوء ، فتجرى الأحكام المذكورة ، وأما لو كانت مستوعبة لتمام الأعضاء فالظاهر وجوب التيمم دون الطهارة الناقصة ، لانصراف أخبار الجبيرة عن مثله وعدم مساعدة العرف على كون المأتى به هو المرتبة الناقصة من الماهية المأمور بها حتى يعمها قاعدة الميسور والله العالم .

قوله قده مسألة ٣ : ( إذا كانت الجبيرة في الماسح ... الخ ) إنما وجب المسح بتلك الرطوبة الحاصلة من المسح على جبيرة لما هو المستفاد من الأدلة والفتاوى من انتقال حكم المحل الى الحال ، ولما كان الحكم مع عدم الجبيرة في المحل المسح ببلته ، فكذا إذا كان مجبوراً ومسح عليه وجب المسح ببله جبيرة على ما يجب مسحه من أعضاء الوضوء .



( مسألة ٤ ) : إنما ينتقل الى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه ، وإلا فلو كان بمقدار المسح بلا جبيرة يجب المسح على البشرة مثلاً لو كانت مستوعبة تمام ظهر القدم مسح عليها ولو كان من أحد الأصابع ولو اختصر الى المفصل مكشوفاً وجب المسح على ذلك وإذا كانت مستوعبة عرض القدم مسح على البشرة في الخط الطولي من الطرفين وعليها في محلها .

( مسألة ٥ ) : إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة يجب الغسل أو المسح في فواضلها .

( مسألة ٦ ) : إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها وإن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن

قوله قده مسألة ٤ : ( إنما ينتقل الى المسح على الجبيرة ... الخ ) حاصله أنه إذا كانت الجبيرة مستوعبة لموضع المسح مسح عليها ، وإلا مسح على البشرة ، إذ لا ضرورة تدعو للمسح عليها ، فالمرجع اطلاق أدلة وجوب المسح على البشرة .

قوله قده مسألة ٥ : ( إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة ... الخ ) إنما وجب غسل أو مسح ما ظهر من العضو ومسح المجبور لقاعدة الميسور ، وإن الضرورات تقدر بقدرها ، ولا يبعد تضمن صحيح ابن الحجاج المتقدم الذكر لذلك .

قوله قده مسألة ٦ : ( إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة ... الخ ) لا يخفى أن ما كان من الأطراف من لوازم دخوله تحت الجبيرة لحكمه حكمها ، وأما إذا زاد على ذلك فإن أمكن رفعها وغسله ثم وضعها والمسح عليها وجب ، وإلا يمكن رفعها فتارة مع ذلك يتضرر بغسل ذلك المقدار



رفعهما رفعتهما وغسل المقدار الصحيح ثم وضعهما ومسح عليها وإن لم يمكن ذلك مسح عليها لكن الأحوط ضم التيمم أيضاً خصوصاً إذا كان عدم إمكان الغسل من جهة تضرر القدر الصحيح أيضاً بالماء .

( مسألة ٧ ) في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه ومسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه ثم وضعه .

الزائد على المتعارف ، وأخرى لا يتضرر بفعله سوى أنه يتضرر برفع الجبيرة ، وفي صورتين الأحوط ضم التيمم إلى الطهارة الناقصة لخروج الفرض عن موضوع الجبيرة فلا يلحقه حكمها ، بل هو من موضوع الضرر والتضرر باستعمال الماء الذي تقدم حكمه في الشرط السابع من فصل شرائط الوضوء ، وإن حكمه التيمم لما تقدم من الأدلة ، ومنها صحيحة داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام : في الرجل تصيبه الجنبات وبه جرح أو قرح أو يخاف على نفسه من البرد فقال : لا يغتسل ويتيمم ، وهذا هو منشأ احتياط المصنف ( قده ) في ضم التيمم إلى الطهارة الناقصة ، خصوصاً إذا كان عدم إمكان الغسل من جهة تضرر القدر الصحيح والله العالم .

قوله قده مسألة ٧ : ( في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه ومسحه يجب أولاً أن يغسل ... الخ ) إنما وجب غسل الأطراف أولاً لئلا يلزم ستره بوضع الطاهر على الجرح ، مع أنه من الصحيح الذي يجب غسله ، هذا مع أنه لا دليل على جواز الإكتفاء بالعملية المذكورة ، إذ دليل الجبيرة إنما دل على جواز الإكتفاء بالمسح على الجبيرة المشدودة التي هي من لوازم الكسر والجرح لا في مثل ما نحن فيه ، بل اللازم فيما نحن فيه على ما تقتضيه القواعد الشرعية هو وجوب غسل ما حول الجرح المكشوف والإكتفاء



( مسألة ٨ ) إذا أضر الماء باطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفاية المسح على الجبيرة التي عليها أو يريد أن يضمها عليها فالأحوط غسل القدر الممكن والمسح على الجبيرة ثم التيمم ، وأما المقدار المتعارف بحسب العادة فمغتفر .

( مسألة ٩ ) إذا لم يكن جرح ولا قرح ولا كسر ، بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر فالحكم هو التيمم لكن الأحوط ضم الوضوء مع وضع خرقة والمسح عليها أيضاً مع الامكان أو مع الاقتصار على ما يمكن غسله

بذلك كما هو صريح بعض الأخبار ، والأحوط ضم التيمم لغسل الأطراف لأنه مشمول لأخباره باطلاقها .

قوله قدمه مسألة ٨ : ( إذا أضر الماء باطراف الجرح ... الخ ) منشأ الإشكال في ضم التيمم وعدم كفاية المسح على الجبيرة في الصورة المفروضة هو ما تقدم قريباً في المسألة السادسة من هذا الفصل من خروج الفرض من موضوع الجبيرة ليلحقه حكمها ، بل هو من موضوع الضرر باستعمال الماء وإن ذلك حكمه التيمم .

قوله قدمه مسألة ٩ : ( إذا لم يكن جرح ولا قرح ولا كسر ... الخ ) أما الحكم بوجوب التيمم فهو لاختصاص أخبار الجبيرة بخصوص المكسر والجريح والقريح كما هو صريح لسانها ، ولا تتناول مطلق من يضره الماء مع عدم اطلاق تلك العناوين عليه ، ولو عمت لما بقي لأخبار التيمم مورد ، وأما الإحتياط في ضم الوضوء اليه بوضع خرقة أو غسل ما حوله فلعله لاحتال اختصاص أخبار التيمم بما لا يمكن مسحه أو مسح خرقة تشد عليه ، وأما ما أمكن فيه ذلك فيجب فيه ذلك لقاعدة الميسور كما هو أحد المحامل في الجمع بين أخبار الطرفين ، والظاهر أن أقرب المحامل للجمع بين أخبار



( مسألة ١٠ ) اذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع الوضوء لىكن بحيث يضر استعمال الماء فى مواضعه أيضاً فالمتعين التيمم .  
( مسألة ١١ ) فى الرمد يتعين التيمم اذا كان استعمال الماء مضرأ مطلقأ  
اما اذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر وانما كان يضر العين فقط  
فالأحوط الجمع بين الوضوء - بغسل أطرافها ووضع خرقة عليها ومسحها -  
وبين التيمم .

الطرفين ، هو ان المراد بأخبار الجبيرة خصوص ما كان عليه الجبيرة مع  
عده عرفأ ميسور تلك الطهارة من وضوء أو غسل بأن لا تستوعب الاعضاء  
كلها ، بل لا تستوعب تمام العضو الواحد ، فلا تناول المكشوف الذى  
ليس بذى جبيرة وان كان كسراً أو جرحاً ، بل حكمه أن يغسل ما حوله  
ويكتفى به ، كما هو صريح بعض الأخبار أو التيمم لشمول أخباره باطلاقها  
له ، وعموم بداية التيمم للوضوء عند عدم التمكن من الوضوء التام غير  
ما استثنى من ذى الجبيرة ، والأحوط ضم التيمم لغسل ما حوله والله العالم .  
قوله قده مسألة ١٠ : ( اذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير  
موضع الوضوء ... الخ ) وجوب التيمم فى هذه الصورة متعين لشمول أخباره  
له وخروجه عن أخبار الجبائر لأختصاصها بما إذا كانت فى موضع الغسل  
أو المسح .

قوله قده مسألة ١١ : ( فى الرمد يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرأ  
مطلقأ ... الخ ) الأمر كما ذكره لشمول أخباره له وخروجه عن أخبار الجبائر  
واما إذا كان يضر بالعين فقط ، فى غسل أطرافها لاحتال التعدى من مورد  
النصوص المتقدمة فى الجروح المكشوفة الى الفرض المذكور . والإكتفاء  
بذلك بتنقيح المناط ، أو التيمم لأنه مشمول لأخباره إذ هو ممن يضره



( مسألة ١٢ ) محل الفصد داخل في الجروح فلو لم يمكن تطهيره أو كان مضرأ يكفي المسح على الوصلة التي عليه ان لم يكن أزيد من المتعارف وإلا حلها وغسل المقدار الزائد ثم شدها ، كما أنه إن كان مكشوفاً يضع عليه خرقة ويمسح عليها بعد غسل ما حوله ، وإن كانت أطرافه نجسة طهرها ، وإن لم يمكن تطهيرها وكانت زائدة على القدر المتعارف جمع بين الجبيرة والتيمم .

إستعمال الماء ، وهذا هو الأقرب والأحوط أعمالهما معاً ، وأما وضع خرقة والمسح عليها فلا وجه له ولا دليل يدل عليه ولا إشعار به في تلك الروايات بوجه ، وأما ما علل به الحكم لذلك كما وقع من صاحب الرياض (قده) بقوله : تحصيلاً للأقرب إلى الحقيقة وخروجاً عن الشبهة وطلباً للبراءة اليقينية ، فانت خبير بما فيه فإن تحصيل الأقرب إلى الحقيقة مما لم يقيم عليه دليل شرعي ولا عقلي بل مقتضى القاعدة سقوط الأمور به عند تعذره كسقوط جزئه المتعذر ، وأما الخروج عن الشبهة فلا يكون سبباً للوجوب هنا ، لأن الخروج عنها إنما يجب عند الشك في الإتيان بالمسكف به بعد احراز أصل التكليف ولم يتحقق هنا ، لأن الأمر إنما تعلق بغسل الوجوه والأيدي ومسح الجبائر عند تعذر إيصال الماء إلى ما تحتها بصيرورتها بسبب ضرورة التداوى بها واصوقها بالجسد كأنها منه ، وهذا بخلاف وضع الخرقة على هذا الوجه الذي ذكره ، وليس ما نحن فيه من ذلك فلا تكون الشبهة حينئذ إلا من قبيل الشك في ثبوت التكليف ، فينفيه أصل البراءة ، ومن هنا يعلم أن طلب البراءة اليقينية في مثل ما نحن فيه ليس واجباً ، نعم وجوب الوضع أقرب والله العالم .

قوله قده مسألة ١٢ : ( محل الفصد داخل في الجروح ... الخ ) نعم لا اشكال في دخوله في الجروح فيجب المسح على الخرقة لو كان مشدوداً وغسل ما حوله لو كان مكشوفاً ، والأحوط ضم التيمم إليه ، وأما وضع خرقة والمسح عليها فقد تقدم أنه لا عين له في الأخبار ولا أثر .



( مسألة ١٣ ) لا فرق فى حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم بغير اختياره .

( مسألة ١٤ ) إذا كان شىء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه ولم يمكن إزالته أو كان فيها جرح ومشقة لا تتحمل مثل القير ونحوه يجرى عليه حكم الجبيرة والأحوط ضم التيمم أيضاً .

قوله قده مسألة ١٣ : ( لا فرق فى حكم الجبيرة بين ... الخ ) وذلك لاطلاق الأدلة .

قوله قده مسألة ١٤ : ( إذا كان شىء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء ... الخ ) أما إذا كان لاصقاً لعذر فالظاهر عدم الخلاف بينهم فى إجراء حكم الجبيرة عليه من نقي التيمم ، وإن اختلفوا فى كفاية مسحه أو وجوب غسله ، فإنه وإن كان خارجاً عن مورد نصوص الجبيرة ، ولكن يمكن التعدى منه إليه بتنقيح المناط كما اعترف به شيخ مشايختنا الانصارى فى طهارته على ما حكى عنه . وأما إذا الصق الحائل بالبشرة عبثاً من دون داع إليه أو التصق بها اتفاقاً وتعذر نزعها ، فالظاهر أنه كالصورة السابقة من إجراء حكم الجبيرة عليه بالمعنى المتقدم من نقي التيمم ، وإن اختلفوا فيه عين الخلاف المتقدم من كفاية مسحه أو وجوب غسله ، قال فى الجواهر : لعل الأقوى فى النظر قيام مطلق الحاجب مقام محجوبه مع تعذر الإزالة لخبر المرارة . ولخوى حكم الجبائر بعد إلغاء خصوصية المرض ، وللقطع بفساد القول بوجوب التيمم بدل الغسل والوضوء لمن كان فى بدنه قطعة من قير مثلاً مدى عمره وغير ذلك مما يظهر بالتأمل . انتهى . ويدل عليه حسنة الوشا قال سألت أبا الحسن ع عن الدواء إذا كان على يدي الرجل أيجزىه أن يمسح على طلاء الدواء ؟ فقال : نعم يجزىه أن يمسح عليه ، وما دل على المسح على الحناء فى صحيحة



( مسألة ١٥ ) اذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضره نجاسة باطنه .

( مسألة ١٦ ) اذا كان ما على الجرح من الجبيرة منصوباً لا يجوز المسح عليه ، بل يجب رفعه وتبديله وان كان ظاهرها مباحاً وباطنها منصوباً فان لم يعد مسح الظاهر تصرفاً فيه فلا يضر والا بطل ، وان لم يمكن نزعه أو كان مضرراً فان عد تالفاً يجوز المسح عليه ، وعليه العوض للمالك والاحوط استرضاء المالك أيضاً أولاً ، وان لم يعد تالفاً وجب استرضاء المالك ولو بمثل شراء أو اجارة ، وان لم يمكن فالاحوط الجمع بين الوضوء - بالاختصار على غسل أطرافه - وبين التيمم .

محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يحلق رأسه ثم يطلّيه بالخناء ثم يتوضأ للصلاة فقال : لا بأس أن يمسح رأسه والخناء عليه ، ورواية عمر ابن يزيد قال : يمسح فوق الخناء على الضرورة ، نعم ظاهر حسنة الوضوء فيما كان الطلاء لعذر بقرينة كونه دواً .

قوله قدّم مسألة ١٥ : ( اذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضر نجاسة باطنه . آه ) والمستند اطلاق الأدلة من الروايات والاجماع .

قوله قدّم مسألة ١٦ : ( إذا كان ما على الجرح من الجبيرة منصوباً لا يجوز المسح عليه ... الخ ) بلا إشكال في ذلك لمكان النهي عن التصرف في ملك الغير فلا يصح عبادة ، للحرمة الموجبة للفساد ، وأما إذا كان ظاهرها مباحاً وباطنها منصوباً فالظاهر عدم البأس في المسح على الظاهر المباح ، إذ لا يعد التصرف بالظاهر والمسح عليه تصرفاً بالباطن المنصوب ، وأما ما ذكره في بقية الفروض من الجمع بين الوضوء بالاختصار على غسل أطرافه وبين التيمم ، فالظاهر الذي تقتضيه القواعد هو كفاية الوضوء ، لأن المورد



( مسألة ١٧ ) لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه فلو كانت حريراً أو ذهباً أو جزء حيوان غير ما كول لم يضر بوضوئه فالذى يضر هو نجاسة ظاهرها أو غصبته .

مورد الجبيرة وقد تعذر المسح عليها للمانع الشرعي فيسقط ، ويبقى ما عداه من غسل ما حولها وغسل سائر اجزاء العضو وغسل باقى الأعضاء ، وليست أخبار التيمم ناظرة الى صورة الجبيرة ، والحاصل انه لما كان المسح على الجبيرة متعذراً شرعاً يبقى الاكتفاء بغسل ما حولها بحكم الأدلة الدالة على عدم سقوط الميسور بالمعسور .

( فان قلت ) انهم اتفقوا على ان من تعذر عليه الماء لبعض الأعضاء رجع الى التيمم ، ولا يشرع في حقه الوضوء الناقص ، وما نحن فيه يصير من قبيل ما يكتفى فيه بالناقص .

( قلت ) معقد ذلك الاتفاق إنما هو فيما لو كان الماء غير واف بغسل جميع الأعضاء وإلا فالمعروف بينهم في الجرح المكشوف هو الاكتفاء بغسل ما حوله ، لحسنة الحلبي ورواية عبدالله بن سنان فلا يشمل معقد ذلك الاتفاق أمثال ما نحن فيه والله العالم .

قوله قده مسألة ١٧ : ( لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه ... الخ ) كما لو كانت من الحرير أو الذهب فلا بأس بالمسح عليها لعدم النهي ، إذ ليس نفس التصرف فيما ذكر محرماً ، والمحرم إنما هو لبسه في الصلاة بل مطلقاً ، وأين ذلك من حرمة المسح عليه ؟ خصوصاً إذا كانت الضرورة سوغت استصحابه في الصلاة ، وعلى كل فاطلاقات أدلة الجبيرة تقتضيه .



( مسألة ١٨ ) ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيرة وإن احتمل البرء ولا تجب الاعادة إذا تبين برؤه سابقاً نعم لو ظن البرء وزال الخوف وجب رفعها .

( مسألة ١٩ ) إذا أمكن رفع الجبيرة وغسل المحل لكن كان موجباً لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيرة ؟ فيه اشكال ، بل الاظهر عدمه والمدول الى التيمم .

قوله قده مسألة ١٨ : ( ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيرة ... الخ ) لا إشكال في جريان حكم الجبيرة مع بقاء خوف الضرر وعدم انكشاف الخلاف ، إذ لا طريق الى احراز الضرر سواء ، واما اذا تبين الخلاف وعدم الضرر والبرء سابقاً فيشكل الاكتفاء بذلك الوضوء ، بل حكمه اعادة الوضوء ، لانه في الواقع وظيفته الوضوء التام الحقيقي ، ومجرد خوفه لا يجعله مكلفاً بما هو خلاف الواقع ، غاية ما في الباب انه كان معذوراً ما دام جاهلاً ، فاذا انكشف الواقع لزمه العمل على مقتضاه ، نعم يتم ما ذكره ( قده ) من عدم الإعادة في هذه الصورة على أحد وجهين :

( الأول ) دعوى ان الخوف موضوع لأحكام الجبائر واقعاً ، لا طريق الى الضرر الواقعي الذي هو الموضوع كما هو ظاهر الأدلة .

( الثاني ) إبتناؤه على اقتضاء الأمر الظاهري الاجزاء الذي هو خلاف التحقيق ، واما احتمال ركونه الى إطلاق رواية كليب الأسدي قال سألت الصادق عليه السلام عن الرجل اذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاة ؟ قال : ان كان يتخوف على نفسه فليمنع جبائره وليصل ، ففي إطلاقها اشكال إذ ليس لها نظر من هذه الجهة والله العالم .

قوله قده مسألة ١٩ : ( اذا أمكن رفع الجبيرة وغسل المحل لكن كان



( مسألة ٢٠ ) الدواء الموضوع على الجرح ونحوه اذا اختلط مع الدم وصار كالشيء الواحد ولم يمكن رفعه بعد البرء بأن كان مستلزماً لجرح المحل وخروج الدم ، فان كان مستحيلاً بحيث لا يصدق عليه الدم ، بل صار كالجلد فما دام كذلك يجرى عليه حكم الجبيرة وان لم يستحل كان كالجبيرة النجسة يضع عليه خرقة ويمسح عليه .

( مسألة ٢١ ) قد عرفت أنه يكفى فى الغسل أقله بان يجرى الماء من جزء الى جزء آخر ولو باعانة اليد فلو وضع يده فى الماء وأخرجها ومسح بما يبقى فيها من الرطوبة محل الغسل يكفى وفى كثير من الموارد هذا المقدار لا يضر خصوصاً اذا كان بالماء الحار واذا أجرى الماء كثيراً يضر فيتمين هذا

موجباً لفوات الوقت ... الخ ) لا اشكال فى وجوب التيمم فى الفرض المذكور لأهمية الوقت ، لحاله حال ما لو ضاق الوقت عن الوضوء التام فى جواز التيمم كما دلت عليه الآية والرواية واقتضته كلمات الأصحاب وفتاويهم . قوله قده مسألة ٢٠ : ( الدواء الموضوع على الجرح ونحوه إذا اختلط مع الدم وصار كالشيء الواحد ... الخ ) إنما يجب اجراء حكم الجبيرة فى المسألة المفروضة من وجوب المسح عليه إذا عدّ أجنياً عن البشرة ، أما إذا عد جزءاً منها بان لا يصدق عليه الدم بل صار كالجلد كما فرضه ( قده ) فيشكل اجراء حكم الجبيرة عليه ، بل الواجب غسله كغسل سائر اجزاء العضو ، نعم يجب غسل ما حوله ان لم يصر كذلك لنجاسته ولا دليل على وضع الخرقة كما تقدم منا .

قوله قده مسألة ٢١ : ( قد عرفت انه يكفى فى الغسل أقله ... الخ ) الميزان هو صدق الغسل فى المغسول وان كان بأقل مراتبه ، ولا ينتقل الى حكم الجبيرة إلا بعد تعذر هذا النحو من العمل .



النحو من الغسل ولا يجوز الانتقال الى حكم الجبيرة فاللزام أن يكون الانسان ملتفتاً لهذه الدقة .

( مسألة ٢٢ ) اذا كان على الجبيرة دسومة لا يضر بالمسح عليها ان كانت طاهرة .

( مسألة ٢٣ ) اذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً ولم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح بل يتعين التيمم ، نعم لو كان عين النجاسة لاصقة به ولم يمكن ازالتها جرى حكم الجبيرة والا حوط ضم التيمم .

( مسألة ٢٤ ) لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة ان كانت على

قوله قده مسألة ٢٢ : ( إذا كان على الجبيرة دسومة لا يضر بالمسح عليها ... الخ ) وذلك لصدق المسح على الجبيرة عرفاً ، وان كان منشأ الإشكال أى احتمال كان .

قوله قده مسألة ٢٣ : ( إذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً ... الخ ) إنما تعين عليه التيمم لما تقدم من الوجه في المسألة التاسعة ، وحاله قصور نصوص الجبيرة عن شموله ودخوله تحت عمومات بدلية التيمم عند عدم التمكن من استعمال الماء ، هذا اذا لم يكن للنجاسة عين ، واما لو كان عين النجاسة لاصقة به ولم يمكن ازالتها جرى عليه حكم الجرح المكشوف من وجوب غسل ما حوله فانه وان كان خارجاً عن مورد النصوص المزبورة لكن يمكن التعدي عنه بتدقيق المناط والله العالم .

قوله قده مسألة ٢٤ : ( لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة ... الخ ) التخفيف بالخاء المعجمة لا بالخاء المهملة من الخفة ، وهو تقليل طياتها ، والوجه في عدم اللزوم إطلاق الأدلة ، هذا فيما لو صدق على ما هو فوق



المتعارف كما أنه لا يجوز وضع شىء آخر عليها مع عدم الحاجة إلا أن يحسب جزءاً منها بعد الوضع .

( مسألة ٢٥ ) الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح .

( مسألة ٢٦ ) الفرق بين الجبيرة التى على محل الغسل والتى على محل المسح من وجوه كما يستفاد مما تقدم : ( أحدها ) إن الأولى بدل الغسل والثانية بدل عن المسح ( الثانى ) إن فى الثانية يتعين المسح وفى الأولى يجوز الغسل أيضاً على الأقوى ( الثالث ) إنه يتعين فى الثانية كون المسح بالوطوبة الباقية فى الكف وبالكف وفى الأولى يجوز المسح بأى شىء كان وبأى ماء ولو بالماء الخارجى ( الرابع ) إنه يتعين فى الأولى استيعاب المحل إلا ما بين الخيوط والفُرَج وفى الثانية يكفى المسمى ( الخامس ) إن فى الأولى الاحسن أن يصير شيئاً بالغسل فى جريان الماء بخلاف الثانية فالأحسن فيها أن لا يصير شيئاً بالغسل ( السادس ) إن فى الأولى لا يكفى مجرد إيصال الندوة بخلاف الثانية حيث أن

الجبيرة اسم الجبيرة ، أما لو كان ضمّه الى ما تحته لغرض آخر كدفع البر أو الحر أو للتجمل مثلاً لا لمدخلته فى الجبر لزم رفعه ، لعدم صدق الاسم الذى انيط به الحكم ، ولا أقل من الشك فلا يترتب عليه الحكم والله العالم . قوله قدّم مسألة ٢٥ : ( الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح . ٥١ ) وذلك لإطلاق الوضوء عليه فى لسان الأخيار ، وظاهر الإطلاق الحقيقة فيثبت له غايات الوضوء التام على اختلافها ، ومنها الرافعية إلا ما أخرجه الدليل .

قوله قدّم مسألة ٢٦ : ( الفرق بين الجبيرة التى على محل الغسل والتى على محل المسح من وجوه ... الخ ) حاصل الوجوه التسعة الفارقة هو أن كل بدل يتبع حكم مبدله وذلك هو ما يقتضيه دليل البدلية والله العالم .



المسح فيها يدل عن المسح الذي يكفي فيه هذا المقدار ( السابع ) إنه لو كان على الجبيرة رطوبة زائدة لا يجب تجفيفها في الأولى بخلاف الثانية ( الثامن ) إنه يجب مراعاة الأعلى فالأعلى في الأولى دون الثانية ( التاسع ) إنه يتعين في الثانية امرار الماسح على الممسوح ، بخلاف الأولى فيكون فيها بأى وجه كان .  
( مسألة ٢٧ ) لا فرق في أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة .

( مسألة ٢٨ ) حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء واجبة ومندوبة وإنما الكلام في أنه هل يتعين حينئذ الغسل ترتيباً أو يجوز الإرتعاش أيضاً ؟

قوله قده مسألة ٢٧ : ( لا فرق في أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة . ١٠ ) وذلك لإطلاق دليلها والفارق يحتاج الى دليل .  
قوله قده مسألة ٢٨ : ( حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء ... الخ ) وذلك لإطلاق جملة من أخبار الجبائر وخصوص ما عن تفسير العياشي عن أمير المؤمنين عليه السلام قال سألت رسول الله ﷺ عن الجبائر تكون على الكسير كيف يتوضأ صاحبها ؟ وكيف يغتسل إذا أجنب ؟ قال : يحزبه المسح عليها في الجنابة والوضوء ، الخبر . وصحيفة ابن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن الكسير يكون به الجبائر أو يكون به الجراحة كيف يصنع بالوضوء ؟ وعند غسل الجنابة وغسل الجمعة ؟ قال عليه السلام : يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله ، ولا ينزع الجبائر ، ولا يعبث بجراحته . فان مفادها عدم وجوب غسل ما لا يستطيع غسله من البشرة ، وأما سكوتها عن وجوب المسح على الجبيرة والخزقة الملتصقة بالجراحة على تقدير كونها معصية بها فيستفاد من أخبار آخر قوله قده : ( وإنما الكلام في أنه هل يتعين حينئذ الغسل ترتيباً ... الخ )



وعلى الثانى هل يجب أن يمسح على الجبيرة تحت الماء أو لا يجب ؟ الأقوى جوازه وعدم وجوب المسح وان كان الأحوط اختيار الترتيب وعلى فرض اختيار الارتماس فالأحوط المسح تحت الماء لكن جواز الارتماس مشروط بعدم وجود مانع آخر من نجاسة العضو وسرايتها الى بقية الأعضاء أو كونه مضرًا من جهة وصول الماء الى المحل .

( مسألة ٢٩ ) إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء فى الماسح كان أو فى الممسوح .

( مسألة ٣٠ ) فى جواز استئجار صاحب الجبيرة أشكال ،

لا أجد وجهًا لتعينه ولا للمسح على الجبيرة تحت الماء فى الارتماس وفقًا لما اختاره ( قده ) وأما ما فى الأخبار من وجوب المسح على الجبيرة الذى هو منسأ احتمال الماتن ( قده ) له فليس الغرض منه إلا إيصال الماء الى الجبيرة لقيامها مقام البشرة لا لموضوعية فى المسح عليها .

قوله قده : ( اسكن جواز الارتماس مشروط ... الخ ) لعل الوجه فيه هو الفرار عن أحداث نجاسة زائدة على نجاسة العضو المجبور مع وجود المندوحة عنها بالفصل الترتيبى ، وقد تقدم منه ( قده ) فى فصل الصلاة بالمتنجس فى المسألة ( ٩ ) وجوب تخفيف النجاسة ان لم يمكن ازالتها فبذلك المناطق لا يجوز التسبب الى أحداثها .

قوله قده مسألة ٢٩ : ( اذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح ... الخ ) وذلك لما عطلوه من ان المتفاهم من عموم الأخبار بدلية الجبيرة عن البشرة من غير فرق بين الطهارة الثلاث .

قوله قده مسألة ٣٠ : ( فى جواز استئجار صاحب الجبيرة أشكال ... الخ ) لا وجه للاستشكال فى الإستئجار بناءً على ما تقدم منه ( قده ) فى



بل لا يبعد انفساخ الاجارة إذا طرأ العذر في اثناء المدة مع ضيق الوقت عن  
الانتماء واشتراط المباشرة ، بل اتيان قضاء الصلوات عن نفسه لا يخلو عن  
إشكال مع كون العذر مرجو الزوال وكذا يشكل كفاية تبرعه عن الغير .  
( مسألة ٣١ ) إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب اعادة الصلاة التي  
صلاها مع وضوء الجبيرة ، وإن كان في الوقت بلا إشكال ، بل الأقوى

المسألة ( ٢٥ ) من ان الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح ، وعلى ما يأتي  
منه ( قده ) في المسألة ( ٣١ ) من اقوائية عدم الإحتياج الى التجديد بالنسبة الى  
الصلوات اللاحقة بعد البرء ، وما ذاك إلا حال الوضوء مع الجبيرة حال  
غيره من الوضوءات الخالية عنها ، نعم يتم ما ذكره في هذه المسألة بناءً على  
أن منصرف الإجارة غير هذا الوضوء الجبيري ، فعليه لا يجوز للأجير  
الإكتفاء به في افراغ ذمته في صورة عدم اقدام المستأجر عليه ، أو يقال  
إن رافعيته مختصة في أحكام ذى الجبيرة نفسه ولا تتعدى الى أحكام غيره  
ان قام بها ذو الجبيرة ، ويبقى الإشكال عليه في عدم كفايته في قضاء الصلوات  
عن نفسه ، مع ما يأتي منه في المسألة الآتية من اقوائية جواز الصلوات  
الآتية بهذا الوضوء .

قوله قده : ( بل لا يبعد انفساخ الاجارة .. الخ ) وذلك قضاءً لحق  
الشرطية اذ كما أن القدرة على العمل شرط ابتدائي فهو شرط استمرارى  
وانته العالم .

قوله قده مسألة ٣١ : ( اذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب اعادة  
الصلاة ... الخ ) اما عدم قضاء الصلاة فلا ريب فيه اذ هو المتيقن من نصوص  
الباب ، واما اعادتها ففي المنتهى اجماعاً على عدم اعادتها كما عن بعض العامة  
خلافاً للشافعى . انتهى . وحكى عن البحار الاجماع على عدمها ، كما هو



جواز الصلوات الآتية بهذا الوضوء فى الموارد التى علم كونه مكلفاً بالجيرة ،  
وأما فى الموارد المشكوكة التى جمع فيها بين الجيرة والتيمم فلا بد من الوضوء  
للأعمال الآتية لعدم معلومية صحة ، وضوئه وإذا ارتفع العذر فى أثناء الوضوء  
وجب الاستيناف أو العود إلى غسل البشرة التى مسح على جبيرتها إن لم تفت  
الموالة .

( مسألة ٢٢ ) يجوز لصاحب الجيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن  
زوال العذر فى آخره ، ومع عدم اليأس الأحوط التأخير .

المحكى عن شرح المفاتيح لا يجب إعادتها إجماعاً ، ويشكل ذلك بناءً على عدم  
جواز البدار لذوى الأعذار خصوصاً مع رجاء الزوال فالأقرب حمل  
الاجتماعات المنقولة على عدم الإعادة على صورة ما إذا تضيق الوقت بنظره ،  
أو على صورة عدم الرجاء وانكشف الخلاف فيها ، ولولا الاجتماع لكان  
القول بالإعادة حتى فى الصورتين المذكورتين أقرب لتوقف يقين البراءة عليه ،  
ولانكشاف عدم الأمر الواقعى بها والله العالم .

قوله قدّه : ( وإذا ارتفع العذر فى أثناء الوضوء وجب الاستيناف ...  
الخ ) وذلك لأنه لم يتم له الطهارة بعد فيصح أن يخاطب بها على الوجه الذى  
يقتضيه حال الاختيار ، بل يدعى انصراف النصوص عن الفرض والله العالم .

قوله قدّه مسألة ٣٢ : ( يجوز لصاحب الجيرة الصلاة أول الوقت ...  
الخ ) وذلك لإطلاق السنة المستفيضة القاضية بشرعية الوضوء الجبرى بمجرد  
دخول الوقت وإرادة الصلاة كالوضوء الاختيارى ، مع أن ما فى التضيق من  
العسر والخرج ومنافاة اليسر الذى هو حكمة شرع المسح على الجيرة ، بل  
والتعذر على كثير من الناس فى كثير من الأوقات ، سيما بالنسبة إلى العشائين  
( العمل الابق - ٣٤ )



(مسألة ٣٣) إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة فعمل بالجبيرة ، ثم تبين عدم الضرر في الواقع ، أو اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين أنه كان مضراً وكان وظيفته الجبيرة ، أو اعتقد الضرر ومع ذلك ترك الجبيرة ثم تبين عدم الضرر وأن وظيفته غسل البشرة ، أو اعتقد عدم الضرر ومع ذلك عمل بالجبيرة ثم تبين الضرر ، صح وضوؤه في الجميع بشرط حصول قصد القرية منه في الأخيرتين والأحوط الاعادة في الجميع .

والمرضى والعاجزين والنساء وغيرهم ، وبما فيه من التغير بترك الواجب وفوات فضيلة أول الوقت الذي هو رضوان الله تعالى ، وفوات النوافل المرتبة سيما نافلة العصر التي هي بعد الظهر ونافلة المغرب التي هي بعدها ، وبأنه لو كان لاشتهر لتوفر الدواعي إليه ، بل كان ينبغي وصوله الى حد الضرورة ونحوها الى غير ذلك من الوجوه ، والأحوط التأخير مع عدم اليأس المدلول عليه بقوله قده ( ومع عدم اليأس الأحوط التأخير . ١٥ ) خروجاً عن خلاف بعض من أوجب التأخير مع عدم اليأس أو مطلقاً والله العالم .

قوله قده مسألة ٣٣ : ( إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة . الخ ) يشكل الصحة في الصورة الاولى بناءً على عدم اقتضاء الأوامر الظاهرية عقلية كانت أو شرعية ، للاجزاء كما هو التحقيق ، وأما الصحة في الصورة الثانية فالظاهر ابتناؤها على أن الأوامر الاضطرارية إرفاقية تخفيفاً عن المكلفين ، وإن ملاك المأمور به التام ثابت ، فعليه يكون تكليفه بالاعادة في الصورة المفروضة خلاف الارقاق ، وأما الصحة في الثالثة فابتناؤها على أن الاعتقاد طريق محض لا موضوعية له سوى أنه عذر ما دام لم ينكشف الواقع ، وأما الصحة في الصورة الرابعة فلاتيانها بما هو وظيفته وتكليفه بالاعادة بعد الارقاق به خلاف الارقاق ، هذا بناءً على ما ذكره من إمكان قصد القرية



( مسألة ٣٤ ) فى كل مورد يشك فى أن وظيفته الوضوء الجبىرى أو التيمم الاحوط الجمع بينهما .

## فصل فى حكم دائم الحدث

المسلوس والمبطون إما أن يكون لهما فترة تسع الصلاة والطهارة ولو بالإقتصار على خصرص الواجبات وترك جميع المستحبات أم لا ، وعلى الثانى إما أن يكون خروج الحدث فى مقدار الصلاة مرتين أو ثلاث مثلاً ، أو هو متصل ، فى الصورة الأولى يجب إتيان الصلاة فى تلك الفترة سواء كانت فى أول الوقت أو وسطه أو آخره وإن لم تسع إلا لإتيان الواجبات اقتصر عليها وترك جميع المستحبات فلو أتى بها فى غير تلك الفترة بطلت ، نعم لو اتفق

فى الصورتين الأخيرتين والله العالم .

قوله فده مسألة ٣٤ : ( فى كل مورد يشك فى أن وظيفته الوضوء الجبىرى أو التيمم الاحوط الجمع بينهما . اهـ ) احتياطاً لازماً قضاءً لحق العلم الاجمالى ولا وجه للتوقف فيه .

قوله فده : ( فصل : فى حكم دائم الحدث ... الخ ) لا يخفى أن المصنف تعرض فى هذا الفصل لصور ثلاث ، وذكر لكل حكمها .

( الأولى ) ما لو كان للمسلوس والمبطون فترة تسع الطهارة والصلاة فحكم فى هذه الصورة بوجوب إتيان الصلاة فى تلك الفترة ، سواء كانت أول الوقت أو وسطه أو آخره ، كما حكى التصريح بذلك عن المحقق الثانى والشهيد الثانى وسبطه وكثير من المتأخرين تبعاً للتذكرة ، بل ربما نسب ذلك الى الاصحاب ، بل ربما ادعى اجماعهم عليه كما قيل ، ودليلهم زوال الضرورة



عدم الخروج والسلامة الى آخر الصلاة صحت اذا حصل منه قصد القرية ،  
وإذا وجب المبادرة لكون الفترة في أول الوقت فأخر الى الآخر عصى  
لكن صلاته صحيحة .

وأما الصورة الثانية وهي ما اذا لم تكن فترة واسعة إلا أنه لا يزيد على  
مرتين أو ثلاث أو أزيد بما لا مشقة في التوضؤ في الأثناء والبناء يتوضأ

المقتضية للتخفيف في نحو ذلك ، سوى ما يحكى عن المقدس الاردبيلي ( قدّه )  
من عدم وجوب الانتظار وجواز الصلاة له في أول وقتها ، لعموم أدلة  
الاقوات والصلاة وكون العذر موجباً للتأخير غير متيقن ، وللحرج والضيق  
في التأخير المنفيان شرعاً ، والاقرب ما اختاره المقدس من ثبوت الخطاب  
بالصلاة على هذا الحال ، لما ذكره من الأدلة ، ولخصوص الاخبار الواردة  
في الباب من عدم التعرض فيها لانتظار الفترة في مقام البيان ، كما سيتلى عليك  
قريباً حتى حديث : ما غلب الله على عباده فهو أولى بالعذر ، وقوله عليه السلام :  
إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعذر فانه في هذه الحال مغلوب عليه وغير  
قادر على حبسه ، فيشكل ما ذكره المصنف ( قدّه ) من قوله : فلو اتى بها  
في غير تلك الفترة بطلت ، وأما الصحة لو صلى في غير تلك الفترة واتفق  
عدم الخروج المشار اليه بقوله ( نعم ) الى قوله : ( صحت إذا حصل منه قصد  
القرية ) فلانكشف انها من افراد المأمور به ، وأما ما ذكره من العسيان  
لو أخر عن تلك الفترة فلتفويته المأمور به التام ، وأما الصحة فلدخوله في  
موضوع من لا فترة له فتشمله أدلته ، هذا ولا يخفى حسن الاحتياط وانتظار  
الفترة خروجاً عن خلاف من ذكر والله العالم .

وأما ( الصورة الثانية ) التي ذكرها المصنف ( قدّه ) ، وهي : ما إذا لم  
تكن فترة واسعة تسع الطهارة والصلاة ، وليس الحدث متصلاً بفترة ،



ويشتغل بالصلاة بعد أن يضع الماء الى جنبه فاذا خرج منه شيء توطأ بلا مهلة وبني على صلاته من غير فرق بين المسلوس والمبطون ، لكن الاحوط أن يصلى صلاة أخرى بوضوء واحد خصوصاً فى المسلوس ، بل مهما أمكن لا يترك هذا الإحتياط فيه .

بل كان بفترات متعددة كالمرتين والثلاث والاربع فحكمه قدس ، فى هذه الصورة اذا خرج منه شيء توطأ بلا مهلة وبني على صلاته ، من غير فرق بين المسلوس والمبطون ، وفى كلا الحكمين من الوضوء والبناء وعدم الفرق بين المسلوس والمبطون نظر ، لقصور نصوص كل من البابين عن شموله للآخر مع انه ليس فى نصوص المسلوس ما فيه إشعار بالطهارة والبناء على صلاته ، نعم ذلك فى نصوص المبطون ، ولا وجه لحمل أحدهما على الآخر ، أما نصوص المسلوس فهى حسنة منصور بن حازم . قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام الرجل يقطر منه البول ولا يقدر على حبسه ، قال فقال لى : إذا لم يقدر على حبسه فانه أولى بالعذر ، يجعل خريطة ، ورواية الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال سئل عن تقطير البول قال : يجعل خريطة إذا صلى ، وصحيفة حريز عن أبى عبد الله عليه السلام انه قال : إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم إذا كان حين الصلاة أخذ كيساً وجعل فيه قطناً ثم علقه عليه وأدخل ذكره فيه ثم صلى يجمع بين صلاتي الظهر والعصر ، يؤخر الظهر ويعجل العصر بأذان وإقامتين ، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء بأذان وإقامتين ، ويفعل ذلك فى الصبح ، وموثقة سماعة قال سألتها عن رجل أخذ تقطير من فرجه إما دم أو غيره قال : فيضع خريطة وليتوطأ وليصل فانما ذلك بلاء ابتلى به فلا يعيدن إلا من الحدث الذى يتوطأ منه ، ومكاتبة عبدالرحمان قال : كتبت الى أبى الحسن عليه السلام فى الخصى يبول فيلقى من ذلك شدة ويرى البلال بعد البلال قال :



وأما الصورة الثالثة وهي أن يكون الحدث متصلاً بلا فترة أو فترات يسيرة بحيث لو توضأ بعد كل حدث وبني لزم الحرج يكفي أن يتوضأ لكل صلاة ولا يجوز أن يصلي صلاتين بوضوء واحد نافلة كانتا أو فريضة أو مختلفة هذا إن أمكن إتيان بعض كل صلاة بذلك الوضوء ، وأما إن لم يكن كذلك بل كان الحدث مستمراً بلا فترة يمكن إتيان شيء من الصلاة مع الطهارة فيجوز أن يصلي بوضوء واحد صلوات عديدة وهو بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه أو خرج منه البول أو الغائط على المتعارف لكن الأحوط في هذه الصورة أيضاً الوضوء لكل صلاة والظاهر أن صاحب سلس الريح أيضاً كذلك .

يتوضأ وينتضح في النهار مرة واحدة ، ولا يخفى عليك من عدم تعرض الأخبار المتلوة عليك للتوضؤ في أثناء الصلاة والبناء ، فضلاً أن يكون بلا مهلة كما أنه لا تعرض فيها للبطون فلا وجه لحمل أحدهما على الآخر ، كما أنه لا تعرض فيها لانتظار الفترة مع أنها في مقام البيان .

( الصورة الثالثة ) التي ذكرها المصنف ( قده ) وهي أن يكون الحدث متصلاً بلا فترة ... الخ . وقد حكم في هذه الصورة بالوضوء لكل صلاة مع أن إطلاق الأخبار السابقة يدفعه ، بل صريح بعضها الاكتفاء بوضوء واحد للصلاتين كما في صحيحة حريز والله العالم ، وأما من به داء البطن - وهو بالتحريك - فعلى تقدير عدم كون الوضوء فعلاً كثيراً ما حياً للصورة هو الوضوء في أثناء الصلاة عند تجدد الحدث والبناء على ما مضى من صلاته ، ويدل عليه موثقة ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقي ، وفي صحيحة عنه أيضاً قال : صاحب البطن الغالب يتوضأ ويبني على صلاته ، وعليهما تحمل صحيحته الأخرى قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن المبطون فقال : يبني على صلاته ، فإن أخبارهم يفسر



( مسألة ١ ) يجب عليه المبادرة الى الصلاة بعد الوضوء بلا مهلة .  
( مسألة ٢ ) لا يجب على المسلوس والمبطون أن يتوضأ لقضاء التشهد والسجدة المنسيين بل يكفيهما وضوء الصلاة التي نسيا فيها بل وكذا صلاة الإحتياط يكفيها وضوء الصلاة التي شك فيها وان كان الأحوط الوضوء لها

بعضها بعضاً ، وان احتمل فيها البناء بلا وضوء ، فعليه تحمل الموثقة والصحيحة الناصتان على الوضوء على الاستحباب ، فيوافق أخبار المسلوس في انه لا يجب إلا وضوء واحد ، ولا يخفى انه مورد الأخبار فيما إذا كان للمبطون فترة تسع الطهارة وبعض أفعال الصلاة ، على وجه لا يكون تجديد الطهارة عند كل حدث مؤدياً الى الحرج ، وإلا فلا يجب عليه إلا وضوء واحد عند كل صلاة ، وأما ما تقتضيه القواعد في حكم سلس النوم أو الرج فهو تجديد الوضوء عند كل صلاة ، وكذا في اثنائها عند تجدد الحدث ، وذلك لقاعدة الشغل اليقيني حتى يعلم الفراغ ، ولا يعلم إلا به ، ما لم يستلزم فعلاً كثيراً ماحياً للصورة ، أو يؤدي الى الحرج فيكتفى بالوضوء الواحد لكل صلاة لقوله عليه السلام : ما غلب الله على عباده فهو أولى بالعدر ، وهذا والاحتياط طريق النجاة والله العالم .

قوله قدّم مسألة ١ : ( يجب عليه المبادرة ... الخ ) وذلك في غير متصل الحدث ، ومعه فلا وجه للمبادرة ، وأما وجه المبادرة في غير متصله فهو للدخول فيها على طهارة وان لم يكن للمبادرة في أخبار الباب ذكر ولا أثر .

قوله قدّم مسألة ٢ : ( لا يجب على المسلوس والمبطون ... الخ ) أما الاكتفاء بوضوء الصلاة لقضاء التشهد والسجدة المنسيين فلهكونهما من اجزاء الصلاة لحكمهما حكماً ، وأما صلاة الإحتياط فلأنها وان كانت برزخاً بين الجزئية



مع مراعاة عدم الفصل الطويل وعدم الاستدبار وأما النوافل فلا يكفيها وضوء فريضتها بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها .

( مسألة ٣ ) يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه والأحوط غسل الحشفة قبل كل صلاة وأما الكيس فلا يلزم تطهيره وإن كان أحوط والمبطون أيضاً إن أمكن تحفظه بما يناسب يجب كما إن الأحوط تطهير المحل أيضاً إن أمكن من غير حرج .

( مسألة ٤ ) في لزوم معالجة السلس والبطن أشكال والأحوط المعالجة مع الامكان بسهولة ، نعم لو أمكن التحفظ بكيفية خاصة مقدار أداء الصلاة وجب ، وإن كان محتاجاً إلى بذل مال .

والصلاة المستقلة ، واسكنها لما كانت مكتملة للصلاة لحقها حكم سائر اجزائها ، وأما النوافل فلما كانت صلوات مستقلة لزوم فيها تجديد الوضوء بناءً على وجوب التجديد لكل صلاة وإن لم يكن الخارج على نحو الحدث الطبيعي .

قوله قده مسألة ٣ : ( يجب على المسلوس التحفظ من ... الخ ) وذلك لما دل على شرطية الطهارة من الخبث مع ما دل عليه من الأخبار الخاصة المتقدمة كحسنة منصور بن حازم ورواية الحلبي وصحيفة حريز وموثقة سماعة ، وأما غسل الحشفة قبل كل صلاة فالذي يظهر من أخبار الخريطة والكيس عدم اعتباره ، إذ لم يتعرض في لذلك مع أنه في مقام البيان ، وأما عدم اعتبار غسل الكيس قبل كل صلاة ، فلأنه من المحمول وما لا تتم الصلاة به

قوله قده مسألة ٤ : ( في لزوم معالجة السلس والبطن أشكال ... الخ ) وجهه من أن الطهارة من شرائط الواجب المقتضى ذلك لوجوب تحصيله مع القدرة على العلاج ، ومن قيام السيرة على خلافه مع عدم التعرض له في



(مسألة ٥) في جواز مسكتابة القرآن للمسلس والمبطون بعد الوضوء للصلاة مع فرض دوام الحدث وخروجه بعده اشكال حتى حال الصلاة إلا أن يكون المس واجباً .

(مسألة ٦) مع احتمال الفترة الواسعة الاحوط الصبر بل الاحوط الصبر الى الفترة التي هي أخف مع العلم بها ، بل مع احتمالها لكن الاقوى عدم وجوبه .

(مسألة ٧) اذا اشتغل بالصلاة مع الحدث باعتقاد عدم الفترة الواسعة وفي الأثناء تبين وجودها قطع الصلاة ولو تبين بعد الصلاة أعادها .

النصوص المقتضى لعدم وجوبه وهو الأقرب ، واما التحفظ بمقدار أداء الصلاة فالأقرب وجوبه مع عدم المشقة لصدق عدم الإضطرار مع امكان التحفظ في وقت إرادة الصلاة والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٥ : ( في جواز مسكتابة القرآن ،... الخ ) لا يخفى ان استباحة غير الصلاة التي توضع لها من مسكتابة القرآن ونحوه وجوه : ثالثها الجواز حال الصلاة خاصة ، ولعل الأقرب بناءً على حديثه الخارج منه بغير الاختيار عدم جواز استباحة غيرها ، اقتصاراً على المتيقن ، نعم لو وجب المس بنذر وشبهه وقع النزاع بين الحكمين ، ولا يبعد ان الأقرب الحرمة أيضاً والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٦ : ( مع احتمال الفترة الواسعة الاحوط الصبر ... الخ ) تقدم منا في أول المبحث ان ظاهر الأدلة عدم وجوب انتظار الفترة مع العلم بها ، فعدم الوجوب مع احتمالها أولى والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٧ : ( إذا اشتغل بالصلاة مع الحدث ... الخ ) قد علم

( العمل الابقى - ٣٥ )



( مسألة ٨ ) ذكر بعضهم أنه لو أمكنها إتيان الصلاة الاضطرابية ولو بان يقتصر في كل ركعة على تسبيحة ويوميا للركوع والسجود مثل صلاة الغريق فالأحوط الجمع بينها وبين الكيفية السابقة ، وهذا وإن كان حسناً لكان وجوبه محل منع ، بل تكفي الكيفية السابقة .

( مسألة ٩ ) من أفراد دائم الحدث المستحاضة وسيجيء حكمها .

( مسألة ١٠ ) لا يجب على المسلوس والمبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات ، نعم إذا كان في الوقت وجبت الإعادة .

من المسألة السابقة ومما تقدم جواز الإشتغال بالصلاة مع العلم بالفترة ، ومع احتمالها فلا يجب القطع ولا الإعادة والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٨ : ( ذكر بعضهم أنه لو أمكنها إتيان الصلاة الاضطرابية ... الخ ) البعض المنقول عنه هو ابن ادريس ( قدّم ) ومن شاء فليراجع السرائر ، ولكن الأقوى ما ذكره المصنف من أن وجوبه محل منع بل الظاهر من الأدلة كفاية أن يصلي الصلاة المتعارفة والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٩ : ( من أفراد دائم الحدث المستحاضة وسيجيء حكمها . ١٠ ) لم نجد في لسان الأخبار من العناوين عنوان دائم الحدث حتى نبحت عن أفراد سعة وضيقاً ، وإنما الموجود عناوين خاصة مثل المسلوس والمبطون والمستحاضة ولكل منها أحكام خاصة مذكورة في بابه .

قوله قدّم مسألة ١٠ : ( لا يجب على المسلوس والمبطون بعد برئهما قضاء ... الخ ) وذلك لظهور نصوصهما في كفاية ما أتيا به وصحته وأجزائه ، وعدم تعرض نصوصهما لقضائه ، مع احتياج القضاء إلى أمر جديد وذلك حتى لو برء والوقت باق لما تقدم منا من كفاية ما أتى به لإطلاق أدلة الصلاة والأوقات وغير ذلك فراجع ، نعم الإحتياط طريق النجاة والله العالم .



( مسألة ١١ ) من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء بمقدار لا يستلزم الحرج ويمكن القول بانحلال النذر وهو الأظهر .

## فصل فى الاغسال

والواجب منها سبعة : غسل الجنابة ، والحيض ، والنفاس ، والاستحاضة ، ومس الميت ، وغسل الاموات ، والغسل الذى وجب بنذر ونحوه كان نذر غسل الجمعة أو غسل الزيارة أو الزيارة مع الغسل ، والفرق بينهما أن فى الأول إذا أراد الزيارة يجب أن يكون مع الغسل ولكن يجوز أن لا يزور أصلاً وفى الثانى يجب الزيارة فلا يجوز تركها وكذا إذا نذر الغسل لسائر الأعمال ، التى يستحب الغسل لها .

قوله قده مسألة ١١ : ( من نذر أن يكون على الوضوء دائماً ... الخ ) الأقرب إنحلال النذر فى المسألة المفروضة للعجز عن الوفاء به الموجب لانحلاله إذ القدرة من الشرائط العامة وخصوص قوله عليه السلام : ما غلب الله على عباده فهو أولى بالعدر ، هذا مع احتمال وجوبه عليه بلاك وجوبه للصلاة ، مع ما عرفت من عدم الدليل على نفي ناقضية البول والغائط فيها لعموم ما دل على ناقضيتها ، فيكتفى به فى برّ نذره حتى يحدث الحدث الطبيعى ثم يجدده وهكذا والله العالم .

قوله قده : ( فصل فى الاغسال : والواجب منها سبعة ... الخ ) سيأتى كل فى بابه مفصلاً بعون الله تعالى .



( مسألة ١ ) النذر المتعلق بغسل الزيارة ونحوها يتصور على وجوه :  
 ( الأول ) أن ينذر الزيارة مع الغسل فيجب عليه الغسل والزيارة وإذا ترك أحدهما وجبت الكفارة .

( الثاني ) أن ينذر الغسل للزيارة بمعنى أنه إذا أراد أن يزور لا يزور إلا مع الغسل فإذا ترك الزيارة لا كفارة عليه وإذا زار بلا غسل وجبت عليه .  
 ( الثالث ) أن ينذر غسل الزيارة منجزاً وحينئذ يجب عليه الزيارة أيضاً وإن لم يكن منذوراً مستقلاً بل وجوبها من باب المقدمة فلو تركها وجبت كفارة واحدة وكذا لو ترك أحدهما ولا يكفي في سقوطها الغسل فقط وإن كان من عزمه حينه أن يزور فلو تركها وجبت لأنه إذا لم تقع الزيارة بعده لم يكن غسل الزيارة

قوله قدّم مسألة ١ : ( النذر المتعلق بغسل الزيارة ... الخ ) قال قدّم :  
 ( الأول : أن ينذر الزيارة مع الغسل ... الخ ) بمعنى أن منذوره شيء واحد مقيد وهو الزيارة مقيدة بالغسل فلماذا لو تركها أو ترك أحدهما لم يجب عليه إلا كفارة واحدة ، إذ لو ترك الزيارة فقد ترك ذات المندور ، ولو ترك الغسل فقد ترك قيد المندور الذي يلزم من تركه ترك المندور ، إذ المندور هو المقيد .

قوله قدّم ( الثاني : أن ينذر الغسل للزيارة ... الخ ) نعم بالمعنى الذي ذكره وهو أن المندور الزيارة مع الغسل ان اتفقت ، فلا تجب الزيارة لأنها غير مندورة ، فلا تجب عليه الكفارة لو ترك الزيارة ، نعم لو زار ولم يغتسل وجبت عليه الكفارة لترك المندور وهو ما لو اتفقت الزيارة يغتسل لها وقد اتفقت .

قوله قدّم ( الثالث : أن ينذر غسل الزيارة منجزاً ... الخ ) فتجب الزيارة مقدّمة لتحصيل الواجب المنجز ، فلو تركها أو ترك أحدهما وجبت



( الرابع ) أن ینذر الغسل والزیارة فلو تركهما وجبت علیه كفارتان ولو ترك أحدهما فعليه كفارة واحدة .

( الخامس ) أن ینذر الغسل الذى بعده الزیارة والزیارة مع الغسل وعليه لو تركهما وجبت كفارتان ولو ترك أحدهما فكذلك لأن المفروض تقييد كل بالآخر وكذا الحال فى نذر الغسل لساير الاعمال .

## فصل فى غسل الجنابة

وهى تحصل بأمرین : ( الاول ) خروج المني ولو فى حال النوم أو

كفارة واحدة ، إذ بتركهما ترك الواجب المنذور وهو الغسل ، وبترك الزیارة ترك لمقدمة الواجب الذى يلزم من تركه ترك الواجب .

قوله قدہ ( الرابع : إن ینذر الغسل والزیارة ... الخ ) فلو تركهما وجبت علیه كفارتان إذ كل منهما منذور مستقل بنفسه ، نعم يشكل ما ذكره من قوله : ولو ترك أحدهما وجبت علیه كفارة واحدة فيما لو كان المتروك الزیارة ، إذ لا يتعنون الغسل بغسل الزیارة ما لم تقع بعده ، نعم يتم وجوب الكفارة الواحدة فيما لو كان المتروك هو الغسل ، وأما لو كان المتروك هو الزیارة فيجب علیه كفارتان كما لو تركا معاً ، إذ الغسل المأق به لم يتعنون بعنوان غسل الزیارة فبترك الزیارة تركهما معاً .

قوله قدہ ( الخامس : أن ینذر الغسل الذى بعده الزیارة ... الخ ) لا أجد فارقاً بينه وبين الوجه الاول فعليه لو تركهما أو ترك أحدهما لم تجب إلا كفارة واحدة والله العالم .

قوله قدہ : ( فصل فى غسل الجنابة : وهى تحصل بأمرین ... الخ ) ان تحقق الجنابة بأحد أمرین ( الاول ) بالإنزال للمني الى خارج الجسد ، فلو



الاضطرار وإن كان بمقدار رأس الإبرة سواء كان بالوطء أو بغيره مع الشهوة أو بدونها جامعاً للصفات أو فاقداً لها مع العلم بكونه منياً وفي حكمه الرطوبة المشتبهة الخارجة بعد الغسل مع عدم الاستبراء بالبول

تحرك من الخصية ولم يخرج لم يحنب ، سواء كان هذا الإنزال من ذكر أو أنثى ، بجماع أو غيره ، في يقظة أو نوم ، اجماعاً فتوى ونصاً في الرجل ، واشتهاراً تاماً في المرأة كاد أن يكون اجماعاً ، بل حكى الاجماع عليه ، وفي الصحيح المصدق صحيح المروى في التهذيب كان على صحيح لا يرى في شيء الغسل إلا في الماء الأكبر ، وفي الحسن عن المفخذ عليه غسل ؟ قال : نعم إذا انزل ، وفي الموثق عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح ولم يكن رأى في المنام أنه احتلم ، قال : فليغتسل وليغسل ثوبه ويعيد صلاته ، وفي الصحيح المروى في التهذيب عن المرأة ترى أن الرجل يحامعها في المنام في فرجها حتى تنزل قال : تغتسل ، وفي آخر عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل عليها غسل ؟ قال : نعم ولا تحدثوهن فيتخذنه عله ، وفي ثالث عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل قال : إن أنزلت فعليها الغسل ، وإن لم تنزل فليس عليها الغسل ، ونحوها كثير ولكن بأزائها ما يدل على نفي الغسل عنها إذا أمنت من غير جماع ، كما عن ظاهر المقنع للصحيح المصدق : الرجل يضع ذكره على فرج المرأة فيمنى عليها غسل ؟ فقال : إن أصابها من الماء شيء فلتغسله ، وإلا فليس عليها شيء ، إلا أن يدخله ، قلت فإن أمنت هي ولم يدخله ؟ قال : ليس عليها الغسل ، وفي آخر المرأة تحتلم في المنام فتتهريق الماء الأعظم ؟ قال : ليس عليها غسل ، وفي الخبر قلت له هل على المرأة غسل من جنابتها إذا لم يأتها الرجل ؟ قال : لا وأيكم يرضى أو يصبر على ذلك أن يرى ابنته



ولا فرق بين خروجه من المخرج المعتاد أو غيره ، والمعتبر خروجه الى خارج البدن فلو تحرك من محله ولم يخرج لم يوجب الجنابة ، وأن يكون منه فلو خرج من المرأة منى الرجل لا يوجب جنابتها إلا مع العلم باختلاطه بمنيتها ،

أو اخته أو امه أو زوجته أو أحداً من قرابته قائمة تغتسل ، فيقول مالك ؟ فتقول : احتملت وليس لها بعل ، ثم قال : لا ليس عليهن ذلك ، وقد وضع الله ذلك عليكم ، قال تعالى : ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) ولم يقل ذلك لمن ونحوها غيرها ، وحينئذ فتحمل الاخبار الآولة على الاستحباب وهو قوى لولا عمل الأصحاب ، مع ان هذه الاخبار بمرأى منهم ومسمع ومواسطة في ايصالها اليها ، جزاء الله خير جزاء المحسنين ، فالعمل بالإحتياط في المورد متعين لازم والله العالم .

قوله قدّه : ( ولا فرق بين خروجه من المخرج المعتاد أو غيره .. الخ ) ومستنده ( قدّه ) في ذلك اطلاق الأدلة بخروج الماء الأعظم من حيث ذاته من غير اعتبار وصف فيه ، وفيه نظر بل منع ، لانصراف المطلقات الى المتعارف المعتاد مع اصالة براءة الذمة فيما عداه من وجوب الغسل ، نعم لو انسد الموضع المعتاد وصار غيره معتاداً جرى عليه الحكم والله العالم .

قوله قدّه : ( والمعتبر خروجه الى خارج البدن ... الخ ) لظاهر النصوص والفتاوى ، بل صريح بعضها .

قوله قدّه : ( وان يكون منه فلو خرج من المرأة منى الرجل ... الخ ) وذلك كما تدل عليه صحيحة سليمان بن خالد المتضمنة للسؤال عن المرأة يخرج منها شيء من بعد الغسل فقال : لا تعيد ، وعلاؤه بأن ما يخرج من المرأة إنما هو ماء الرجل ، وصحيحة منصور مثلها ، ورواية عبدالرحمان البصري قال



وإذا شك في خارج أنه منى أم لا اختبر بالصفات من الدفق والفتور والشهوة  
فمع اجتماع هذه الصفات يحكم بكونه منياً وإن لم يعلم بذلك ومع عدم اجتماعها  
ولو بفقد واحد منها لا يحكم به إلا إذا حصل العلم ، وفي المرأة والمريض  
يكفى اجتماع صفتين وهما الشهوة والفتور .

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تغتسل من الجنابة ثم ترى نطفة الرجل بعد  
ذلك هل عليها غسل ؟ فقال : لا .

قوله قده : ( إذا شك في خارج أنه منى أم لا اختبر ... الخ ) كما يفصح  
عن ذلك صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل يلعب مع  
المرأة ويقبلها فيخرج منه المنى فما عليه ؟ قال : إذا جاءت الشهوة ودفع  
وفتر لخروجه فعليه الغسل ، وإن كان إنما هو شيء لم يجد له فترة ولا شهوة  
فلا بأس .

قوله قده : ( وفي المرأة والمريض يكفى اجتماع صفتين ... الخ ) أما  
المريض فلصحيحة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يرى  
في المنام ويجد الشهوة فيستيقظ فينظر فلا يجد شيئاً ثم يمكث الهوينى بعد فيخرج  
قال : إن كان مريضاً فليغتسل ، وإن لم يكن مريضاً فلا شيء عليه ، قلت فما فرق  
بينهما ؟ قال : لأن الرجل إذا كان صحيحاً جاء الماء بدفقة قوية ، وإن كان مريضاً  
لم يجيء إلا بعد وصحيحة معاوية بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
احتلم فلما اقتبه وجد بللاً قليلاً قال : ليس بشيء إلا أن يكون مريضاً فإنه يضعف  
فعليه الغسل ، وصحيحة زرارة قال : إذا كنت مريضاً فاصابتك شهوة فانه ربما  
كان هو الدافق لكنه يجيء مجئاً ضعيفاً ليس له قوة لمكان مرضك ساعة بعد  
ساعة قليلاً قليلاً فاغتسل منه ، هذا في المريض .



( الثانى ) الجماع وإن لم ينزل ولو بادخال الحشفة ، أو مقدارها من مقطوعها فى القبل أو الدبر من غير فرق بين الواطى والموطوء والرجل والمرأة والصغير والكبير والحى والميت والإختيار والاضطرار ، فى النوم أو اليقظة

وأما المرأة فلم تتعرض لها نصوص الباب فالظاهر عدم الفرق بين الرجل والمرأة فى الأحكام المذكورة ، فى حال صحتها لا يجب عليها الغسل مع الاشتباه إلا إذا اجتمعت الأوصاف الثلاثة المذكورة التى هى طريق على لمعرفة المني بشهادة الشرع والعرف ، وفى حال مرضها كفت الشهوة للأخبار المتقدمة ، واختصاص موردتها بالرجل لا يوجب قصر الحكم عليه ، خصوصاً مع عموم العلة المنصوصة المقتضية لعموم الحكم ، نعم ربما يقال بكفاية الشهوة فى حقها مطلقاً تعبداً ولو فى حال صحتها لاستفاضة الأخبار بأنه إذا أنزلت المرأة من شهوة فعليها الغسل ، ولكن الإنصاف أن هذه الأخبار مسوقة لبيان أن عليها الغسل بالانزال ، وأن تقييد الموضوع بما أنزلته عن شهوة إنما هو لكونها طريقاً عادياً للعلم بتحقيق الموضوع ، وكونها كذلك مانعاً من ظهورها فى ارادة التعبد بطريقة الشهوة فى الأفراد النادرة التى لا يحصل بسببها العلم بكونه هو الماء الأعظم ، ولكن الاحتياط فى حقها بما لا ينبغى تركه والله العالم .

قوله قد ( الثانى : الجماع وإن لم ينزل ... الخ ) لا يخفى أن إيلاج الحشفة أو قدرها من مقطوعها فاعلاً أو مفعولاً فى قبْل حى أو ميت ، أنزل أو لم ينزل موجب للغسل إجماعاً كما فى المدارك وشرح الدروس ، للصحيح الرضى ~~في~~ فى الرجل يجماع المرأة قريباً من الفرج فلا ينزلان ، متى يجب الغسل ؟ فقال : إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل ، فقلت التقاء الختانين هو غيبوبة ( العمل الابق - ٣٦ )



حتى لو أدخلت حشفة طفل رضيع فانها يحنبان وكذا لو أدخلت ذكر ميت

الحشفة ؟ قال : نعم ، وفي آخر : إذا وقع الختان على الختان فقد وجب الغسل البكر وغير البكر ، ونحوهما كثير .

واما الدبر فإيجابه الغسل على الفاعل والمفعول وان لم ينزل فهو المشهور بل ادعى المرتضى عليه إجماع المسلمين ، بل كونه ضروري الدين خلافاً للشيخ في الاستبصار وظاهر النهاية في دبر المرأة ، كما عن ظاهر الصدوق وسائر فلم يوجبوه ، لإصالة براءة الذمة وإصالة عدم انتقاض الطهارة ، وظاهر الصحيح المروي في التهذيب عن الحلبي قال : سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج أعليها غسل ان هو أنزل ولم تنزل هي ؟ قال : ليس عليها غسل ، وإن هو لم ينزل فليس عليه غسل ، وصرح المرفوع المروي في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال : إذا أتى الرجل المرأة في دبرها فلم ينزل فلا غسل عليهما ، فان أنزل فعليه الغسل ولا غسل عليها ، وعورض بادعاء السيد الإجماع ، بل الضرورة على الوجوب ، ودلالة بعض العمومات عليه كالصحيح الزراري الباقرى المروي في التهذيب قال : جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم : فقال ما تقولون في الرجل يأتي أهله فيخالطهم ولا ينزل ؟ فقالت الانصار : الماء من الماء ، وقال المهاجرون : إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل ، فقال عمر لعلي عليه السلام ما تقول يا أبا الحسن ؟ فقال علي عليه السلام : أتوجبون عليه الحد والرجم ولا توجبون عليه صاعاً من ماء الحديث ، حيث انكر عليهم وجوب الحد دون الغسل ، وفيه دلالة على متابعتة له في الوجوب والحد واجب هنا إجماعاً نصاً وفتوى فيجب الغسل ، وبالمرسل المروي في الاستبصار عن حفص بن سوفة عن أخبره عن الصادق عليه السلام عن الرجل يأتي أهله من خلفها قال : هو أحد المأتين فيه الغسل ،



أو أدخل فى ميت والأحوط فى وطء البهائم من غير أنزال الجمع بين الفسل والوضوء ان كان سابقاً محدثاً بالأصفر .

وهو نص فى وجوبه على الرجل خاصة ، والروايات الأخرى فى تقى وجوبه على المرأة بلا معارض ، فلربما يدعى الجمع بين الأدلة بذلك ، وهو مع كونه خرقاً للاجماع المركب لا تلتئم عليه جميع الأدلة ، فالأحوط الأتيان بالفسل كما اختاره المصنف ( قدّه ) .

وكذا الخلاف فى دبر الغلام ، فالسيد وجماعة على الوجوب للاجماع المركب قال السيد : كل من أوجب الفسل بالغيوبة فى دبر المرأة أوجبه فى دبر الذكر ولقوله هـ أتوجبون عليه الجلد والرجم ولا توجبون عليه صاعاً من ماء ، وقوله هـ إذا أدخله وجب الفسل ، والمحقق فى المعتبر على عدم الأصل وعدم النص ، ومفهوم قوله : إذا التقى الختانان ، ولا نص فيه ولذا تردد فيه جماعة كما عن المبسوط ومختصر النافع .

وأما فى فرج البهيمة بدون أنزال ففيه قولان الوجوب كما عن السيد وصوم المبسوط والمختلف والذكرى للأنكار والإدخال المتقدمين ، وعدم كما عن الخلاف والجامع والمعتبر للأصل وعدم النص ، وحمل الإطلاق على المتعارف .

وظاهر كلام جملة من الأصحاب فى وطء الميت لما تقدم من الإطلاقات والعمومات ، وما دل على أن حرمة الميت كحرمة الحي .

وهل يتعلق الحكم بإيلاج الصبي والصبية ؟ لعموم قوله إذا التقى الختانان وإذا أدخله ، أم لا ؟ لأصالة البراءة وظهور الأدلة فى المكلفين ، قولان استقر أولهما فى الدروس ، وتظهر الثمرة فى منعهم من المساجد ومس



والوطء في دبر الخنثى موجب للجنابة دون قبلها إلا مع الانزال فيجب الغسل عليه دونها إلا أن تنزل هي أيضاً ، ولو ادخلت الخنثى في الرجل أو الاتى مع عدم الانزال لا يجب الغسل على الواطيء ولا على الموطوء ، وإذا أدخل الرجل بالخنثى ، والخنثى بالاتى وجب الغسل على الخنثى دون الرجل والاتى .

المصحف وقراءة العزائم ، ووجوب الغسل عليهم بعد البلوغ ، ولو كان أحد الطرفين بالغاً وجب عليه قطعاً .

قوله قده : ( والوطء في دبر الخنثى ... الخ ) للعلم بانه وطء في الفرج دون قبلها ، لجواز كونها ثقبه كساير ثقبوب البدن إلا مع الإنزال ، فيجب على الواطيء من حيث الإنزال ، ولا يجب على الموطوءة لعدم العلم بانها وطئت بفرجها ، بل لجواز كونها ثقبه زائدة .

قوله قده : ( ولو ادخلت الخنثى ... الخ ) لعدم العلم بان ما أدخلته في الرجل أو الاتى آلة رجولية ، لجواز أن يكون سلعة زائدة ، فالحال كحال ما لو أدخلت أصبعها ، وكما لا يجب عليها الغسل من حيث انها واطئة لا يجب على الموطوء ذكر أكان أو اتى لعدم العلم بان الآلة المدخلة فيها آلة رجولية ، بل لجواز أن تكون سلعة زائدة .

قوله قده : ( ولو دخل الرجل بالخنثى والخنثى بالاتى ... الخ ) إنما وجب الغسل على الخنثى للعلم بجنابتها ، أما من حيث انها واطئة أو من حيث انها موطوءة ، إذ على فرض رجوليتهما فقد وطأت ، وعلى فرض انوثتهما فقد وطئت ، وأما عدم وجوب الغسل على الرجل فلعدم العلم بان ما وطئه فرجاً لجواز كونها ثقبه ، وكذلك عدم وجوب الغسل على الاتى لعدم العلم بأن آلة الوطء آلة رجولية لجواز كونها سلعة زائدة والله العالم .



( مسألة ١ ) إذا رأى في ثوبه منياً وعلم أنه منه ولم يغتسل بعده وجب عليه الغسل وقضاء ما تيقن من الصلوات التي صلاها بعد خروجه ، وأما الصلوات التي يحتمل سبق الخروج عليها فلا يجب قضاؤها ، وإذا شك في أن هذا المنى منه أو من غيره لا يجب عليه الغسل وإن كان أحوط خصوصاً إذا كان الثوب مختصاً به ، وإذا علم أنه منه ولكن لم يعلم أنه من جنابة سابقة اغتسل منها أو جنابة أخرى لم يغتسل لها لا يجب عليه الغسل أيضاً لكنه أحوط .

قوله قدّم مسألة ١ : ( إذا رأى في ثوبه منياً وعلم أنه منه ... الخ ) حاصل ما في هذه المسألة هو أن المكلف إذا علم أن الجنابة منه وجب عليه الغسل ، وقضاء ما علم وقوعه من الصلوات حال الجنابة ، وأما إذا شك في أن هذا المنى منه ، أو من غيره ، أو علم أنه منه ولكن لم يعلم أنه من جنابة سابقة اغتسل منها أو جنابة أخرى لم يغتسل لها فليس عليه شيء ، لاستصحاب الطهارة المتيقنة في كلا شقي المسألة ، واستدل أيضاً للشق الثاني من شقي منشأ الشك وهو ما لو علم أنه منه ولكن لم يعلم أنه من جنابة سابقة اغتسل منها أو جنابة أخرى لم يغتسل لها ، برواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب بثوبه منياً ولم يعلم أنه احتمل قال : يغسل ما وجد بثوبه وليتوضأ ، بدعوى أن قوله عليه السلام وليتوضأ بحسب الظاهر مسوق لبيان عدم وجوب الغسل وكفاية الوضوء لأجل صلاته ، لا أنه يجب عليه الوضوء بسبب رؤية المنى بثوبه ، وادعى معارضتها بموثقة سماعة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام ولم ير في نومه أنه قد احتمل فوجد في ثوبه أو على فخذه الماء هل عليه غسل ؟ قال : نعم ، وموثقته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه أنه قد احتمل قال : فليغتسل



( مسألة ٢ ) إذا علم بجنابة وغسل ولم يعلم السابق منها وجب عليه الغسل إلا إذا علم زمان الغسل دون الجنابة فيمكن استصحاب الطهارة حينئذ .  
 ( مسألة ٣ ) في الجنابة الدائرة بين شخصين لا يجب الغسل على واحد منهما والظن كالشك وإن كان الاحوط فيه مراعاة الاحتياط فلو ظن أحدهما أنه الجنب دون الآخر اغتسل وتوضأ إن كان مسبوفاً بالأصغر .

وليفعل ثوبه ويعيد صلاته ، وقد ذهب علماءنا الأعلام ( أعلى الله مقامهم ) في توجيه الطائفتين إلى وجوه ومحامل ، منها ما ذهب إليه الشيخ ، وكثير ممن تأخر من حمل الموثقتين على الثوب المختص ، ورواية أبي بصير على المشترك جمعا بينهما ، ومنهم من جمع بينهما بحمل الموثقتين على التقية ، فعن أبي حنيفة ومحمد ومالك والثوري وغيرهم وجوب الغسل على من وجد على فراشه ونحوه منياً ، ومنهم من جمع بينهما بوجوه آخر ، والذي يقتضيه الإنصاف أن لسان الموثقتين ورواية أبي بصير لسان واحد سواء ألاقرب الأخذ برواية أبي بصير على ظاهرها وهو ما تقتضيه القاعدة من استصحاب الطهارة المتيقنة وعدم وجوب الغسل ، وحمل الموثقتين على استحباب الغسل وذلك هو ما يقتضيه الجمع العرفي بين افعل ولا تفعل والله العالم .

قوله قده مسألة ٢ : ( إذا علم بجنابة وغسل ولم يعلم السابق ... الخ ) تقدم الكلام في هذه المسألة مفصلاً في المسألة السابعة والثلاثين من مسائل فصل شرائط الوضوء صحيفة ١٧٠ ، واخترنا هناك وجوب الوضوء ونختار هنا وجوب الغسل ، جهل التاريخان أو علم تاريخ أحدهما على حد سواء ، ومن أراد التفصيل فليراجع ما تقدم والله العالم .

قوله قده مسألة ٣ : ( في الجنابة الدائرة بين شخصين لا يجب ... الخ )



( مسألة ٤ ) إذا دارت الجنابة بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر للعلم الإجمالي بجنابته أو جنابة إمامه ، ولو دارت بين ثلاثة يجوز لواحد

إنما لم يجب الغسل على واحد منهما لاستصحاب الطهارة المتيقنة في كل منهما ، ولا يعارضه استصحاب عدم كونه من الغير الذي يشاركه في الثوب ، لما عرفته من أن العلم الإجمالي إنما يمنع من إجراء الأصول في أطراف الشبهة إذا كان ، مؤثراً في تنجيز التكليف على كل تقدير ، فحيث لا يجب عليه الغسل على تقدير كون الجنب غيره لا يمنع عليه الإجمالي بالجنابة المرددة بينه وبين الغير من استصحاب الطهارة والبناء على عدم وجوب الغسل عليه والله العالم .

قوله قده مسألة ٤ : ( إذا دارت الجنابة بين شخصين لا يجوز لأحدهما الاقتداء بالآخر ... الخ ) وذلك للعلم التفصيلي بفساد صلاته الناشئة من العلم الإجمالي بجنابته أو جنابة إمامه وفقاً للمصنف ( قده ) والشهيد في البيان والمسالك ، والمحققين في المعتمد وجامع المقاصد وغيرهم ، كما حكى عنهم لمعلومية أن الطهارة من الشرائط الواقعية ، ولذا يجب القضاء بعد الإنكشاف والإستصحاب ونحوه طريق لجواز الإقدام ما لم يعلم بخالفته للواقع وإلا فلا عبرة به ، ولا ريب في علم المأموم مثلاً بطلان صلاته على كل حال ، ودعوى عدم حصول الحدث إلا مع تحقق الانزال من شخص بعينه كما ذهب إليه جماعة آخرون واصله البطلان ، وإلا لم يجب الغسل وغيره بعد الإنكشاف وهو باطل اجماعاً ، ولا يلزم من انتفاء الحكم التكليفي بالاجماع انتفاء الحكم الوضعي كما هو واضح ، فما عن الفاضل وكثير منهم من إلغائه ما دام الاشتباه فيجوز ذلك كله بصحة صلاتها شرعاً ، وإصالة عدم اشتراط ما زاد على ذلك ولأن ذلك كدخول المساجد وقراءة العزائم ونحوهما دفعة ، واضح الضعف



أو الاثنين منهم الاقتداء بالثالث لعدم العلم حينئذ ولا يجوز لثالث علم اجمالاً بجنابة أحد الاثنين أو أحد الثلاثة الاقتداء بواحد منهما أو منهم إذا كانا أو كانوا محل الابتلاء له وكانوا عدواً لا عنده والا فلا مانع والمناطق علم المقتدى بجنابة أحدهما لا علمهما فلو اعتقد كل منهما عدم جنابته وكون الجنب هو الآخر أو لا جنابة لواحد منهما وكان المقتدى عالماً كفى في عدم الجواز ، كما أنه لو لم يعلم المقتدى اجمالاً بجنابة أحدهما وكانا عالمين بذلك لا يضر باقتدائه .

( مسألة هـ ) إذا خرج المني بصورة الدم وجب الغسل أيضاً بعد العلم بكونه منياً .

لمنع الصحة الواقعية فيها ، ولذا لم يسقط القضاء ولما دل على اعتبار العدد في الجمعة مثلاً ، فإنه ظاهر بل صريح في اعتبار إمكان صحة صلاة الجميع واقعاً ومثله الإيتام ، نعم ما لم ينتهي إلى العلم بالبطلان كما لو دارت بين ثلاثة يجوز لواحد أو الاثنين منهم الاقتداء بالثالث كما ذكره ( قده ) لعدم العلم حينئذ بالبطلان ، لجواز أن يكون الجنب أحد المأمومين دون المأموم الآخر وإمامه ، فيكون من العلم الاجمالي الغير المؤثر في تنجز التكليف والله العالم .

قوله قده : ( ولا يجوز لثالث علم بجنابة أحد الاثنين أو أحد الثلاثة ... الخ ) إذ لو كان الثالث خارجاً من أطراف الشبهة وأراد الإيتام بأحد طرفي الشبهة أو بأحد أطرافها فيما لو كان أكثر من اثنين ، يكون الطرفان أو الأطراف بالنسبة إليه من الشبهة المحصورة التي يتنجز عليه اجتنابها إذا كانا أو كانوا محل ابتلائه .

قوله قده مسألة هـ : ( إذا خرج المني بصورة الدم وجب ... الخ ) في وجوب الغسل إذا لم يستحل إلى صورة المني أشكال والأقرب عدم الوجوب والله العالم .



( مسألة ٦ ) المرأة تحتمل كالرجل ، ولو خرج منها المني حينئذ وجب عليها الغسل ، والقول بعدم احتلامهن ضعيف .

( مسألة ٧ ) اذا تحرك المني في النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج الى خارج لا يجب الغسل كما مر فاذا كان بعد دخول الوقت ولم يكن عنده ماء

قوله قده مسألة ٦ : ( المرأة تحتمل كالرجل ... الخ ) تقدمت الاخبار المسؤول فيها عن حكم احتلام المرأة واجوبة الائمة الطاهرين عن حكمها ، وهي صريحة في تقريرهم ( ع ) على احتلامها بالقول بعدم احتلامها ضعيف كما ذكره ( قده ) .

قوله قده مسألة ٧ : ( اذا تحرك المني في النوم عن محله بالاحتلام ولم يخرج الى خارج ... الخ ) اما عدم ايجابه الغسل اذا لم يخرج الى خارج فاجماعاً فتوى ونصاً ، واما وجوب حبسه بعد دخول الوقت ولم يكن عنده ماء للغسل أو عدم وجوبه قولان ، وليعلم أولاً أن الذي يظهر من عبارة المصنف انه لا اشكال عنده في عدم وجوب حبسه اذا كان قبل الوقت مع ان المسألة فيه أيضاً ذات قولين ، وقد استدل فيه على عدم الوجوب بالأصل وانه من المشروط الذي لا تجب مقدمته كما هو ظاهر المشهور ، بل في المختلف على ما حكى عنه الاجماع على انه قبل الوقت غير مأمور بالصلاة ولا بشيء من شرائطها ، واستدل على الوجوب فيه بدعوى انه لا فرق في قبض الفرار من عهدة امتثال الصلاة باحداث العجز بالاخلاق بشيء من مقدماته الوجودية بين كونه قبل حضور زمان الفعل أو بعده مع تفصيل ذكره في بابه يطول ذكره وشرحه ومن اراده فليراجع ، هذا كله قبل دخول الوقت .



للفسل هل يجب عليه حبسه عن الخروج أولاً ؟ الأقوى عدم الوجوب وإن لم يتضرر به بل مع الضرر يحرم ذلك فبعد خروجه يقيم للصلاة ، نعم لو توقف إتيان الصلاة في الوقت على حبسه بان لم يتمكن من الفسل ولم يكن عنده ما يقيم به وكان على وضوء بأن كان تحرك المني في حال اليقظة ولم يكن في حبسه ضرر عليه لا يبعد وجوبه فانه على التقادير المفروضة لو لم يحبسه لم يتمكن من الصلاة في الوقت ولو حبسه يكون متمكناً .

واما بعد دخول الوقت فقد فصل المصنف ( قده ) بين ما لو كان عنده ما يقيم به وكان على وضوء بأن كان تحرك المني في حال اليقظة وبين ما لم يكن عنده ما يقيم به ، فجوز عدم الحبس في الأول وأوجب الحبس في الثاني .  
 ووجه عدم الوجوب في الأول هو تمكنه من التيمم وصحة الصلاة معه ، فتعذر الفسل لا يؤثر إلا في فوت الواجب الغيرى من دون أن يترتب عليه فوت الغير الذى وجب لأجله ، فلا مقتضى للعقاب حتى من باب التجزئ ولو على القول بكون ترك المقدمة من حيث هو منشأ لاستحقاق العقاب إذ لا تجزئ بعد عزمه على الخروج من عهدة الواجب النفسى في آخر وقته بحسب ما يقتضيه تكليفه ، واما استحقاق العقاب بترك المقدمة من حيث هو وان قلنا به فهو فيما إذا كانت منحصرة لا في مثل الفرض الذى يتمكن المكلف من إيجاده فى المقدمة بشرائطه المعتبرة شرعاً في زمان لا يتوقف على هذه المقدمة ، ويؤيده ما يأتى في المسألة الآتية إن لم نقل أنه من جزئياتها من جواز اجتناب المرء نفسه وان لم يقدر على الفسل وكان بعد دخول الوقت ، هذا بخلاف من كان على وضوء فلا يجوز نقضه في الفرض المذكور ، والفارق النص كما سيأتى ان شاء الله .

واما وجوب الحبس في الثانى وهو فيما لم يكن عنده ما يقيم به لانه



( مسألة ٨ ) يجوز للشخص إجناب نفسه ولو لم يقدر على الغسل وكان بعد دخول الوقت ، نعم اذا لم يتمكن من التيمم أيضاً لا يجوز ذلك ، واما فى الوضوء فلا يجوز لمن كان متوضئاً ولم يتمكن من الوضوء لو احدث أن يبطل وضوءه اذا كان بعد دخول الوقت ففرق فى ذلك بين الجنابة والحدث الأصغر والفارق النص .

لو لم يحبسه لزم فوات الصلاة فى الوقت مع تمكنه من إتيانها بحبسه ، هذا كله فى ما لم يكن فى حبسه ضرر عليه لما دل على حرمة الضرر من حديث الرفع وعدم الحرج والله العالم .

قوله قده مسألة ٨ : ( يجوز للشخص إجناب نفسه ولو لم يقدر على الغسل ... الخ ) المراد بالنص الفارق بين جواز إجناب الشخص نفسه وبين عدم جواز نقض الوضوء لمن كان متوضئاً المشار إليه بقوله ( قده ) والفارق النص هو خبر اسحاق بن عمار قال : سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يكون مع أهله فى السفر فلا يجد الماء يأتى أهله ؟ فقال : ما أحب أن يفعل ذلك إلا أن يكون شبقاً أو يخاف على نفسه ، قال يطلب بذلك اللذة ؟ قال : هو حلال ، فانه بإطلاقه يتناول ما لو كان بعد دخول الوقت ، وقد ادعى فى المعتبر الإجماع على الجواز على ما حكى عنه كما يشهد له خبر السكونى أن أبا ذر أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله هلكت جامعة على غير ماء قال : فامر النبي صلى الله عليه وآله بمحمل فاستترنا به وبماء فاغتسلت أنا وهى ، ثم قال : يا أبا ذر يكفيك الصبيد عشر سنين ، وهو أيضاً بإطلاقه يتناول ما بعد دخول الوقت هذا إذا تمكن من التيمم .

واما إذا لم يتمكن فلا يجوز نقض الطهارة لاستلزامه ترك الواجب بعد تنجزه ، واما عدم جواز نقض الوضوء لمن كان متوضئاً ولم يتمكن من



(مسألة ٩) اذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا لم يجب عليه الغسل وكذا لو شك في أن المدخول فيه فرج أو دبر أو غيرها فانه لا يجب عليه الغسل .

(مسألة ١٠) لا فرق في كون ادخال تمام الذكر أو الحشفة موجبا للجنابة بين أن يكون مجرداً أو ملفوفاً بوصلة أو غيرها إلا أن يكون بمقدار لا يصدق عليه الجماع .

الوضوء فقد أشار اليه بقوله والفارق النص يعنى النص المسوغ في الجنابة لا غير واما عدم الجواز في الوضوء فليس مستنداً الى نص خاص مانع فيه بل لما يدعى من قبح الفرار من عهدة امتثال التكليف باحداث العجز بالا خلال بشيء من مقدماته الوجودية ، وهذا أول الكلام لتمكنه من التيمم وصحة الصلاة معه ، فتعذر الوضوء لا يؤثر إلا في فوت الواجب الغيرى من دون أن يترتب عليه فوت الغير الذى وجب لأجله ، فلا مقتضى للعقاب حتى من باب التجري ولو على القول بكون ترك المقدمة من حيث هو منشأ لاستحقاق العقاب إذ لا تجرى بعد عزمه على الخروج عن عهدة الواجب النفسى فى آخر وقته بحسب ما يقتضيه تكليفه ، واما استحقاق العقاب بترك المقدمة من حيث هو إن قلنا به فهو فيما إذا كانت منحصرة ، لا فى مثل الفرض الذى يتمكن المكلف من إيجاد ذى المقدمة بشرائطه المعتبرة شرعاً فى زمان لا يتوقف على هذه المقدمة والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٩ : ( إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا ... الخ )

وجه ما ذكره من الحكم أصالة عدم الدخول وعدم الوجوب فيه وفيما بعده .

قوله قدّم مسألة ١٠ : ( لا فرق في كون إدخال تمام الذكر أو الحشفة

موجباً للجنابة بين ... الخ ) وجهه صدق الجماع والادخال والإبلاج والتقاء



( مسألة ١١ ) فى الموارد التى يكون الاحتياط فى الجمع بين الغسل والوضوء الأولى أن ینقض الغسل ینقض من مثل البول ونحوه ثم يتوضأ لأن الوضوء مع غسل الجنابة غیر جائز والمفروض احتمال كون غسله غسل الجنابة

## فصل فیما یتوقف على الغسل من الجنابة

وهى أمور : ( الأول ) الصلاة واجبة أو مستحبة اداءً وقضاءً لها ولا جزائها المنسية وصلاة الاحتياط بل وكذا سجدة السهو على الاحوط

الختانین وغیوبة الحشفة مما هو مذكور فى الاخبار معه ، نعم لو كان كما ذكره ( قدس سره ) بمقدار لا یصدق علیه أحد العناوین المذكورة لا یوجب الجنابة قوله قدس مسأله ١١ : ( فى الموارد التى يكون الإحتياط فى الجمع بین الغسل والوضوء ... الخ ) كما فى المسأله السابقة فیما لو ادخل الذکر ملفوفاً بوصلة ولم ینزل فشك فى أن هذا الادخال هل یوجب غسلًا أم لا ، فاذا أراد الصلاة أو ما یتوقف على الطهارة فان اغتسل وتوضأ معاً وقع فى مخالفة الإحتياط من وجه آخر ، لأن الوضوء مع غسل الجنابة غیر جائز فقراراً عن هذه المخالفة ینقض غسله بالبول ونحوه من النواقض ، ثم يتوضأ لما یریده من فعل مشروط بالطهارة ، فیکون قد خلاص من مخالفة الواقع من الجهتين .  
قدله قدس : ( فصل : فیما یتوقف على الغسل من الجنابة وهى أمور : ( الأول ) الصلاة ... الخ ) توقف الصلاة واجبة ومندوبة اداءً وقضاءً على غسل الجنابة مما قام علیه الإجماع ، بل الضرورة من الدین مضافاً الى القرآن الکریم والایخبار عن الهداة المعصومین ، قال سبحانه وتعالى : ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهکم ) الى قوله تعالى : ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) وقال ﷺ : إذا دخل الوقت فقد وجب الطهور والصلاة ، وقوله ﷺ :



نعم لا يجب في صلاة الاموات ولا في سجدة الشكر والتلاوة .

لا صلاة إلا بطهور ، وحديث لا تعاد الى غير ذلك من الاخبار التي لا تحصى كثرة وتفرقها في أبواب الفقه .

واما اعتباره في اجزائها المنسية فالظاهر انه يكفي فيه نفس دليل اعتباره في الكل ، إذ ليس هو إلا ذلك الجزء بشروطه المعتبرة قام الدليل على كفاية تداركه خارج الصلاة لمن نسيه فيها .

واما اعتباره في صلاة الاحتياط فهو دليل اعتباره في سائر الصلوات ، ومنها صلاة الاحتياط .

واما اعتباره في سجدة السهو فقد قال في الجواهر في مبحث سجدة السهو بعد كلام طويل : بل في الذكرى والدروس والبيان واللغة والالفية وحاشيتها للكركي والروضة وعن غيرها انه يجب فيها ما يجب في سجود الصلاة عدى الذكر ، فتندرج حينئذ الطهارة وغيرها كما نص عليه بعضهم ، وليس في شيء من الأدلة تعرض لشيء من ذلك ، ودعوى اعتبار جميع هذه الامور في مسمى السجود واضحة الفساد ، خصوصاً بالنسبة الى البعض ، نعم قد يقال : ان الزمة لما اشتغلت به ييقن توقف العلم ببرائتها على الفرد المتيقن ، بل قد يدعى انه المنساق من أمر المصلي بالسجود الصلاتي ، لكن الانصاف أن للتوقف أو المنع فيما زاد على ما يتحقق به مسمى السجود عرفاً أو شرعاً لعدم ظهور أو انصراف معتد به في شيء من الأدلة فيبقى الاطلاق سليماً مجالاً الى آخر ما ذكره ( قده ) .

واما عدم اعتباره في صلاة الاموات فلما سيأتى ان شاء الله في بابه من النصوص الكثيرة الدالة على عدم اعتبار الطهور فيها ، وإنما هو تكبير وتسبيح وتحميد وتهليل كما تكبر وتسبح في بيتك على غير وضوء ، ومنها



( الثانى ) الطواف الواجب دون المندوب لكن يحرم على الجنب دخول مسجد الحرام .

مرسلة عبدالله بن المغيرة عن رجل عن ابى عبدالله عليه السلام قال سألته عن الحائض تصلى على الجنائزة ؟ قال : نعم ولا تقف معهم ، والجنب يصلى على الجنائزة .

واما عدم اعتباره فى سجدة الشكر والتلاوة فلاطلاق دليلهما من غير مقيد .

قوله قده : ( الثانى : الطواف الواجب ) نعم يشترط فى الطواف الطهارة بالاجماع ، قال فى المدارك اجمع علماؤنا كافة على اشتراط الطهارة فى الطواف الواجب ، حكاه فى المنتهى . اهـ . والصحيح المستفيضة ، اما المندوب فلا ، وفاقا لأكثر الصحاح الصراح منها ما رواه فى الكافى عن محمد بن مسلم فى الصحيح قال سألت أحدهما ( ع ) عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير طهور قال : يتوضأ ويعيد طوافه ، وان كان تطوعاً توضأ وصلى ركعتين وعن على بن جعفر فى الصحيح عن أخيه أبى الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل طاف بالبيت وهو جنب فذكر وهو فى الطواف قال : يقطع الطواف ولا يعتد بشىء مما طاف ، وسألته عن رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء قال : يقطع طوافه ولا يعتد به ، وعن زرارة عن أبى جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل يطوف على غير وضوء أيعتد بذلك الطواف ؟ قال : لا ، وعن أبى حمزة عن أبى جعفر عليه السلام انه سئل اينسك الناسك وهو على غير وضوء ؟ قال : نعم إلا الطواف بالبيت فان فيه صلاة ، وما رواه الشيخ عن حريز فى الصحيح عن أبى عبدالله عليه السلام فى رجل طاف تطوعاً وصلى ركعتين وهو على غير وضوء فقال : يعيد الركعتين ولا يعيد الطواف ، وعن عبيد بن



فتظهر الثمرة فيما لو دخله سهواً وطاف فان طوافه محكوم بالصحة ، نعم يشترط في صلاة الطواف الغسل ولو كان الطواف مندوباً .

( الثالث ) صوم شهر رمضان وقضائه بمعنى أنه لا يصح اذا أصبح

زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت له رجل طاف على غير وضوء فقال : ان كان تطوعاً فليتوضأ وليصل ، وعن عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت له اني أطوف طواف النافلة وأنا على غير وضوء قال : توضأ وصل وإن كنت متعمداً ، وليعلم ان المراد بالطواف الندبي ما لم يكن جزءاً من عمرة أو حج وان كانا نديين ، فانه واجب فيهما بل يجب المضي في فاسدهما ، بل المراد بالطواف الندبي ما وقع منفرداً والله العالم .

قوله قدہ : ( فتظهر الثمرة فيما دخله سهواً ) هذا جواب عن سؤال مقدر حاصله : انه بعد ما علم ان دخول المسجد الحرام للجنب محرم فما الثمرة في الحكم بعدم اشتراط الطهارة من الحدث الأكبر في الطواف المندوب مع أنه لا بد من دخول المسجد لأجله ؟ أجاب عنه : بانه لو دخله سهواً وطاف بان طوافه محكوم بالصحة ، نعم يشترط في صلاة الطواف الغسل .

قوله قدہ : ( الثالث : صوم شهر رمضان ) عن المنتهى والتذكرة انه مذهب علمائنا ، وعن الإقتصار انه من متفردات الامامية للصالح المستفيضة منها الصحيح البزنطي الرضوي المروي في التهذيب : عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان أو أصابته جنابة ثم ينام حتى يصبح متعمداً قال : يتم ذلك اليوم وعليه قضاؤه ، والصادق : الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال : يتم يومه ويقضى يوماً آخر وان لم يستيقظ حتى يصبح أتم يومه وجاز له ، وفي ثالث يقضى ذلك اليوم عقوبة ، وفي رابع يتم صومه ويقضى ذلك اليوم ، ونحوه كثير ، خلافاً للصدوق في المقتنع لظاهر قوله تعالى :



جنباً متعمداً ،

( أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ) الى قوله تعالى ( فالآن باسروهن ) الى قوله تعالى ( حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ) وللصحيح منها الصادق المروى فى التهذيب : عن رجل أجنب فى شهر رمضان فى أول الليل فأخر الغسل حتى طلع الفجر قال : يتم صومه ولا قضاء عليه ، وفى آخر المروى فى التهذيب : كان رسول الله ﷺ يصلى صلاة الليل فى شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر ، وعن الرضا عليه السلام فى رجل أصابته جنابة فى شهر رمضان فنام عمداً حتى يصبح أى شىء عليه ؟ قال : لا يضر هذا ولا يفطر ولا يبالي ، فان أبى عليه السلام قال قالت عائشة ان رسول الله ﷺ أصبح جنباً من جماع غير احتلام ، وحملت على التقية لموافقتهما العامة ويشعر بذلك الآخر ، وربما تحمل الأولى على الاستحباب وهذه على الجواز ، وليس بشىء لعدم مقاومتها لما تقدم ، سيما مع عمل الأصحاب واجماعهم .

والحق برمضان قضاؤه قطعاً فلا يجوز تعمد البقاء فيه على الجنابة مع التضيق ، بل لا يقع من الجنب للصحيحين المروى أحدهما : فى التهذيب والفقهاء عن ابن سنان انه سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من أول الليل ولا يغتسل حتى يحىء آخر الليل وهو يرى أن الفجر قد طلع قال : لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره ، وثانيهما : فى الكافى عنه : انه كتب اليه ابى وكان يقضى شهر رمضان وقال انى أصبح بالغسل وأصابتنى جنابة فلم اغتسل حتى طلع الفجر فاجابه : لا تصم هذا اليوم وصم غداً ، وغيرهما

( العمل الايقى - ٣٨ )



أو ناسياً للجنابة ، وأما سائر الصيام ما عدا رمضان وقضاؤه فلا يبطل بالاصباح

القوى المروى في الفقيه عن سماعة قال سألته عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى أدركه الفجر قال : عليه أن يتم صومه ويقضى يوماً آخر ، قلت إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضى رمضان قال : فليأكل يومه ذلك وليقض فانه لا يشبه رمضان شيء من الشهور .

قوله قده : ( أو ناسياً للجنابة ) كما يدل عليه ما رواه في الوسائل في باب حكم من نسي غسل الجنابة في شهر رمضان عن ابراهيم بن ميمون قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينجس بالليل في شهر رمضان ثم ينسى أن يغتسل حتى يمضي لذلك جمعة أو يخرج شهر رمضان قال عليه السلام : عليه قضاء الصلاة والصوم ، قال الصدوق : وروى في خبر آخر أن من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يغتسل ويقضى صلاته وصومه ، إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة فانه يقضى صلاته وصومه الى ذلك اليوم ، ولا يقضى ما بعد ذلك ، وعن الحلبي قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان فنسى أن يغتسل حتى خرج شهر رمضان قال عليه السلام : عليه أن يقضى الصلاة والصيام .

قوله قده : ( وأما سائر الصيام ما عدا رمضان فلا يبطل ... الخ ) وفاقاً للمعتبر وصاحب المدارك وجملة من تأخر على ما حكى عنهم ، وخلافاً لظاهر الأكثر فعدوا ذلك من شرائط الصوم مطلقاً ، وتردد في المنتهى من تخصيص الاحاديث بشهر رمضان ، ومن تعميم الاصحاب وإدراجه في المفطرات ، وكيف كان فالأول أقوى لاصالة البراءة واختصاص النصوص بشهر رمضان وعدم تحقق اجماع أو حكايته في المقام ، وللصحيح الصريح



جنباً وإن كانت واجبة ، نعم الأحوط في الواجبة منها ترك تعمد الإصباح جنباً  
نعم الجنابة العمدية في أثناء النهار تبطل جميع الصيام حتى المندوبة منها .

في الثلاثة الأيام المسنونة في الشهر ، المروى في الفقيه عن الخثعمي قال للصادق  
عليه السلام أخبرني عن التطوع ؟ وعن هذه الثلاثة الأيام إذا جنبت من أول الليل  
فاعلم أني أجنبت فأنام متعمداً حتى ينفجر الفجر أصوم أو لا أصوم ؟ قال :  
صم ، والموثق الصادق في الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح ، أيصوم ذلك اليوم  
تطوعاً ؟ فقال : أليس بالخيار ما بينه وبين نصف النهار والله العالم .

قوله قدّه : ( نعم الأحوط في الواجبة منها ... الخ ) وذلك خروجاً  
عن خلاف من ذكرناه من ظهور خلاف الأكثر والله العالم .

قوله قدّه : ( نعم الجنابة العمدية في أثناء النهار ... الخ ) إفسادها للصوم  
بلا خلاف على الظاهر في الجملة ، بل في المدارك وغيره دعوى الإجماع  
صريحاً على أن الاستمناء مفسد للصوم ، وعن المحقق في الاعتبار أنه قال :  
ويفطر بانزال الماء بالإستمناء والملامسة والقبلة اتفاقاً ، وعن التذكرة والمنتهى  
نحوه ، ويدل عليه مضافاً إلى الإجماع صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج قال :  
سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يعبت بأهله في شهر رمضان حتى يمضي قال :  
عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع ، ومرسلة حفص بن سودة عن  
أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يلاعب أهله أو جاريته وهو في قضاء شهر رمضان  
فيسبقه الماء ، فينزل قال : عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع في شهر  
رمضان ، وعن عبد الرحمان بن الحجاج عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألت عن رجل  
يعبت بامرأته حتى يمضي وهو محرم من غير جماع أو يفعل ذلك في شهر رمضان  
فقال عليها جميعاً الكفارة مثل ما على الذي يجامع ، وعن سماعة قال سألته :  
عن رجل لزوج بأهله فأنزل ، قال عليه السلام : عليه إطعام ستين مسكيناً مد لكل



وأما الإحتلام فلا يضر بشيء منها حتى صوم رمضان

## فصل فيما يحرم على الجنب

وهي أيضاً أمور : ( الأول ) مس خط المصحف على التفصيل الذي

مسكين ، وعن أبي بصير قال سألت : أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وضع يده على شيء من جسد امرأته فادفق فقال : كفارته أن يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً أو يعتق رقبة ، وغير ذلك من الأخبار عن المعصومين الأطهار التي يجدها المتتبع في مظانها .

قوله قدّه : ( وأما الإحتلام فلا يضر ... الخ ) بلا خلاف فيه بل الإجماع بقسميه عليه كما في الجواهر ، بل في المدارك نقلاً عن المنتهى أنه قال : لو احتلم نهاراً في رمضان نائماً أو من غير قصد لم يفسد صومه ويجوز له تأخير الغسل ولا نعلم فيه خلافاً . انتهى ما في المدارك ، والذي يدل عليه من الأخبار ما رواه في الوسائل عن عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ثلاثة لا يفطرون الصائم التي . والإحتلام والحجامة ، وعن ابن بكير في حديث قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتم يومه كما هو ؟ فقال : لا بأس ، وعن العيص بن القاسم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل قال : لا بأس ، وعن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام لاى علة لا يفطر الإحتلام والصائم والنكاح يفطر ؟ قال : لأن النكاح فعله والإحتلام مفعول به ، وعن إبراهيم بن عبد الحميد عن بعض مواليه قال سألته عن إحتلام الصائم قال فقال : إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل .

قوله قدّه : ( فصل : فيما يحرم على الجنب وهي أيضاً أمور ) ( الأول )



مر في الوضوء وكذا مس اسم الله تعالى وسائر أسمائه وصفاته المختصة وكذا مس أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام على الأحوط .

مس خط المصحف ... الخ ) اما وجوبه لمس كتابة القرآن فعليه الإجماع من العلماء ، بل في المعتبر : وهو اجماع فقهاء الاسلام ، كما في المنتهى : انه مذهب علماء الاسلام ، بل في النهاية انه لا خلاف هنا وان وقع الخلاف في الحدث الأصغر . انتهى . ويدل عليه مضافاً الى الإجماع ظاهر الكتاب والسنة المستفيضة التي تقدم بعضها في حرمة المس مع الحدث الأصغر ، كما تقدم جملة من الأبحاث المتعلقة بالمقام فراجع صحيفة ٥٨ من هذا الجزء .

قوله قد : ( وكذا مس اسم الله تعالى ... الخ ) المعروف من كلام الأصحاب التحريم ، بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه ، وعن نهاية الأحكام نفي الخلاف فيه ، وعن المنتهى وغيره نسبته الى الأصحاب ، واستدل عليه في المعتبر بموثقة عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله ، وبظاهر حسنة داود بن فرقد عنه عليه السلام قال سألته عن التعويذ يعلق على الحائض ؟ قال : نعم لا بأس ، قال وقال تقرأه وتكتبه ولا تصيبه يدها ، وهذه وإن كانت في الحائض إلا ان اشتراك الحائض والجنب في كثير من الأحكام مما لا يخفى ، وعن منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألته عن التعويذ يعلق على الحائض ؟ فقال : نعم اذا كان في جلد أو قسبة حديد ، وذلك لئلا يستلزم مس الكتابة ، هذا وقد استفاد الأصحاب رضوان الله عليهم من اطلاق الرواية وغيرها من الأدلة عدم اختصاص الحكم بلفظة ( الله ) بل يعم كل اسم من أسمائه سبحانه وتعالى المختصة به من أى لغة كانت ، وقد الحق جملة من الأصحاب تبعاً للشيخين ( قدس ) باسمه سبحانه أسماء الأنبياء والأئمة ( ع ) بل عن الغنية إدخالها في معقد اجماعه



(الثاني) دخول مسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ وإن كان بنحو المرور

وعن جامع المقاصد نسبته الى كبراء الأصحاب ، وعن الطالبية الى الأصحاب ، وعن بعض الى المشهور ولم نقف له على مستند ، ولعله مجرد التعظيم وهذا سر تعقيب المسألة بالإحتياط والله العالم .

قوله قدّه ( الثاني : دخول مسجد الحرام ... الخ ) اما وجوبه لدخول المساجد فهو المشهور خلافاً لسائر فاختار الكراهية ، والمعتمد المشهور للاجماع عليه كما في الغنية وجمع البرهان ، بل في المنتهى : ولا نعرف فيه مخالفاً إلا من سار فانه كرهه انتهى ، ولقوله تعالى : ( ولا جنباً إلا عابري سبيل ) المفسرة بالخبر المروى في العلل وبصائر الدرجات عن الباقر عليه السلام قال : الجنب والحائض لا يدخلان المسجد إلا مجتازين ، إن الله سبحانه يقول ( ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) وقال في مجمع البيان : انه المروى عن الصادق عليه السلام كما في تفسير علي بن ابراهيم ، وفي كنز العرفان وقيل : المراد ولا تقربوا مواضع الصلاة وهي المساجد ، وهو المروى عن الصادق عليه السلام وهو الحق ، كما عن تفسير العياشي انه المروى عن الباقر عليه السلام ولما رواه الشيخ في الحسن عن جميل بن دراج قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يجلس في المسجد ؟ قال : لا وليكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ، وما رواه في الحسن عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر عليه السلام الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثياب ويقرآن القرآن ما شاءا إلا السجدة ويدخلان المسجد مجتازين ولا يعقدان فيه ولا يقربان المسجدين الحرمين ، وما رواه في الصحيح عن أبي حمزة قال قال جعفر عليه السلام : إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ فاحتمل فاصابته جنابة فيتييم ولا يمر في المسجد إلا متيماً ، ولا بأس ان يمر



( الثالث ) المكث في سائر المساجد بل مطلق الدخول فيها على غير وجهه

في سائر المساجد ، ولا يجلس في شيء من المساجد ، فانها كما ترى صريحة الدلالة على المطلوب فلا يلتفت الى ما قيل من أن الآية فسّرت بغير هذا المعنى وهو محتمل أيضاً لما ذكرنا من تفسير أهل البيت ( ع ) وهم أحق بالاتباع ، إذ هم أدري بباطنه وخافيه ، وما استدلل به سائر من الأصل فمعارض بما سمعت من الأخبار ، ولا ينافيها ما رواه محمد بن القاسم قال سألت الرضا ( ع ) عن الرجل الجنب ينام في المسجد ؟ قال : يتوضأ ولا بأس أن ينام في المسجد ويمر فيه ، لموافقتها مذهب أحمد بن حنبل من العامة فتحمل على التقية ، لأنها متروكة العمل عند الأصحاب غير معمول عليها كما قال غير واحد منا .

وعلى المختار فلا ريب في جواز الاجتياز في المساجد عدا المسجدين الحرمين وهو مذهب علمائنا أجمع كما في المنتهى ، خلافاً لما عن الصدوقين والمفيد فالمنع من دخول المساجد إلا اجتيازاً وهو يشعر بجواز الاجتياز في المسجدين الحرمين ، ويدفعه الآية والروايات التي سمعت فضلاً عن الإجماع ، ثم ان المفهوم من قوله تعالى : ( إلا عابري سبيل ) وقوله في الأخبار ولكن يمر كما في بعض ، ولا بأس أن يمر في المساجد ، ولا يجلس في شيء من المساجد كما في أخرى ويدخلان المسجد مجتازين ولا يقعدان فيه قارة أخرى ، نفس المرور والعبور الخالي من اللبث كما هو الصريح منها . وهو يصدق بما يسمى سلوكاً وعبوراً بحيث لا يكون متردداً غادياً وجائياً ، فلا يقيد بالدخول من باب والخروج من أخرى كما قطع به المحقق الثاني في جامع المقاصد والمقدس الأردبيلي في مجمع البرهان ، وان كان الدخول والخروج منها لو وجدا هو الإوفق بالاحتياط ، لكن المراد نفس العبور وعدم اللبث ، ولا شك ان التردد لا يخلو من لبث وهو محرم فيقتصر على مجرد الاجتياز وان ظهر من



المرور ، وأما المرور فيها بان يدخل من باب ويخرج من آخر فلا بأس به وكذا

فخواها جواز التردد ، كما صرح به ما رواه الشيخ في الحسن عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله ( ع ) قال : للجنب أن يمشى في المساجد كلها ولا يجلس فيها إلا المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ، إلا أن الظاهر من لفظ المشى العبور وهو لا يقضى بالتردد والله العالم .

• ويفهم من الأخبار كما هو صريحها حرمة الاجتياز في المسجدين الحرمين للنهي المراد به التحريم كما هو الحق فيه ، والاجماع المحكي في الغنية والمعتبر والتذكرة وغيرها ، ولذا لو احتلم في أحدهما تيمم للخروج وجوباً لما سمعت من الأخبار والاجماع ، ولما رواه في الصحيح عن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام قال : إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام أو مسجد الرسول ﷺ فاحتلم فاصابته جنابة فليتييم ولا يمر في المسجد إلا متيماً ، ثم على المختار من جواز الاجتياز في المساجد إلا ما حرمناه من الاجتياز في المسجدين الحرمين لا يجوز وضع شيء في شيء من المساجد للجنب ، نعم يجوز له الأخذ منها للاجماع عليه في الغنية والمنتهى والذخيرة ، ولما رواه في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه ؟ قال : نعم ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً ، وما رواه الصدوق في العلل في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلنا له الحائض والجنب يدخلان المسجد أم لا ؟ قال : الحائض والجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين إن الله تبارك وتعالى يقول ( ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) ويأخذان من المسجد ولا يضعان فيه شيئاً ، قال زرارة قلت له فما بالهما يأخذان منه ولا يضعان فيه ؟ قال : لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلا منه ويقدران على وضع ما بيدهما في غيره ، وهما كما ترى فإن الظاهر منهما



الدخول بقصد أخذ شىء منها فانه لا بأس به ، والمشاهد كالمساجد فى حرمة المسكث فيها .

( الرابع ) الدخول فى المساجد بقصد وضع شىء فيها بل مطلق الوضع فيها وان كان من الخارج أو فى حال العبور .

( الخامس ) قراءة سور العزائم وهى سورة اقرأ ، والنجم ، وأكم تنزيل وحم السجدة ، وان كان بعض واحدة منها ، بل البسمة أو بعضها بقصد

---

جواز ذلك مطلقاً ولو استلزم اللبث كما صرح به الشهيد فى المسالك ، كما ان الوضع ولو كان من خارج محرماً لإطلاق اللفظ القاضى بالعموم وإن اقتصر جماعة من الأصحاب على تحريم الوضع فيما لو دخل إلا أن الأول أحوط وأولى والله العالم .

قوله قدّه : ( والمشاهد كالمساجد فى حرمة المسكث فيها ... الخ ) تقدم حكم هذه المسألة مفصلاً فى مبحث حرمة تنجيس المساجد فى المجلد الأول من كتابنا هذا صحيفة ٧٣ ؛ فمن أرادها فليراجعها ، والذي نختاره فى المسألة هو عدم الإلحاق بالمساجد إذ ما ذكر وجهاً للإلحاق بالمساجد وجهه استحسانى لا ينهض دليلاً على المطلوب والله العالم .

قوله قدّه : ( الخامس : قراءة سور العزائم ... الخ ) وذلك للاجماع عليه من الأصحاب ، قال المحقق فى المعتبر : وهو مذهب فقهاءنا أجمع ، وقال العلامة فى التذكرة : وأما تحريم العزائم فاجماع أهل البيت ( ع ) وفى المنتهى هو مذهب علماءنا أجمع ، وقال الشهيد فى الذكرى : ويزيد عليه حرمة قراءة العزائم الأربع اجماعاً ، وفى روض الجنان : وهو اجماع ، كما فى المدارك : انه المعروف من مذهب الأصحاب ، بل فى الكفاية : ويحرم ( العمل الابق - ٣٩ )



أحداها على الأحوط ، لكن الأقوى اختصاص الحرمة بقراءة آيات السجدة منها .

عليه قراءة العزائم بلا خلاف . انتهى . ولما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح عن محمد بن مسلم قال قال أبو جعفر عليه السلام : الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقرآن من القرآن ما شاءا إلا السجدة ، ورواه الصدوق في علل الشرائع في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم ، وما رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : الحائض والجنب يقرآن شيئاً من القرآن ؟ قال : نعم ما شاءا إلا السجدة ويذكر أن الله على كل حال ، وروى المحقق في المعتمد عن البرزنجي في جامعه عن المثني عن الحسن الصيقل عن أبي عبدالله عليه السلام : أنه يجوز للحائض والجنب أن يقرأ ما شاءا من القرآن إلا سور العزائم الأربع ، وهي ( اقرأ باسم ربك ) والنجم ، وتنزيل السجد ، وحم السجدة وهي كما ترى ، فإن الظاهر منها نفس السجدة ، وإن ما عداها من السور يحل كما يعرب عنه قولهم ( ع ) يقرآن من القرآن ما شاءا ، إلا أن الظاهر من الأصحاب تحريم السور الأربع بأسرها ، وفي السرائر ادعى عليه الإجماع كما في الروض ويحرم عليه قراءة أبعاضها حتى البسملة إذا قصدتها منها بل لفظ ( بسم ) وهو اجماع ، وفي المنتهى والمختلف والقواعد أن بعضها منها حتى البسملة لو نواها منها ، كما في الروضة : وأبعاضها حتى البسملة وبعضها إذا قصدتها لأحدها ، ونحوه في البيان ، واختاره العلامة العلي الطباطبائي في الرياض ، ولعلمهم فهموا من الأخبار حذف المضاف فيكون المراد إلا سورة السجدة لأنه كما هو الظاهر المتبادر ، وليس الحجة في الحكم إلا الإجماع فتأمل وعليه فيحرم قراءة أجزائها المختصة بها مطلقاً والمشاركة بينها وبين غيرها لو نواها لها والله العالم بحقائق أحكامه .



( مسألة ١ ) من نام فى أحد المسجدين واحتمل أو أجنب فيها أو فى الخارج ودخل فيها عمداً أو سهواً أو جهلاً وجب عليه التيمم للخروج ، إلا أن يكون زمان الخروج أقصر من المكث للتيمم فيخرج من غير تيمم ، أو كان زمان الغسل فيها مساوياً أو أقل من زمان التيمم فيغتسل حينئذ وكذا حال الحائض والنفساء .

( مسألة ٢ ) لا فرق فى حرمة دخول الجنب فى المساجد بين المعمور

قوله قده مسألة ١ : ( من نام فى أحد المسجدين واحتمل أو أجنب فيها ... الخ ) لا يخفى أنه بعد ما ثبت بالأخبار المستفيضة المتولة عليك أن هذين المسجدين أعظم حرمة عند الله وأن الجواز فيها كاللبث محرم بحكم العقل بانه يجب عليه إذا اضطر الى الجواز أو المكث فيها أن يزيل جنابته حقيقة أو حكماً ، والذي تقتضيه القاعدة مع قطع النظر عن صحيح أبى حمزة المروى عن أبى جعفر عليه السلام وغيره أنه يجب عليه الغسل إن تمكن من أن يغتسل فى المسجد فى زمان يقصر عن زمان الخروج ، ولا يزيد عن زمان التيمم ، ولم يترتب على غسله تصرف غير سائغ كتنجيس المسجد أو تخريبه ، ولو ساوى زمان الغسل زمان الخروج فهو بخير بينهما إذ لم يثبت أهوية أحد الأمرين من الآخر حتى يترجح ، وإنما عليه أن يتيمم لأنه أحد الظهورين بشرط أن يقصر زمانه عن زمان الخروج ، وإلا يجب عليه الخروج فوراً ولا يشرع له التيمم لأنه بالنسبة الى زمان التيمم معذور فى بقاءه جنباً ، ولا يعقل أن يكون مكلفاً بالطهارة فى هذا الحين ، والمفروض أنه متمكن من الخروج من المسجد فى زمان معذوريته ، فلا ضرورة له فى التطهير حتى يشرع فى حقه التيمم ، وكذا حال الحائض والنفساء .

قوله قده مسألة ٢ : ( لا فرق فى حرمة دخول الجنب ... الخ ) وذلك



منها والخراب وان لم يصل فيه أحد ولم تبق آثار مسجدية ، نعم في مساجد الأراضي المفتوحة عنوة اذا ذهبت آثار المسجدية بالمرّة يمكن القول بخروجها عنها لانها تابعة لآثارها وبنائها .

( مسألة ٣ ) إذا عين الشخص في بيته مكاناً للصلاة وجعله مصلي له لا يجرى عليه حكم المسجد .

( مسألة ٤ ) كل ما شك في كونه جزء من المسجد من صحنه والحجرات التي فيه ومنارته وحيطانه ونحو ذلك لا يجرى عليه الحكم وان كان الاحوط الاجراء إلا إذا علم خروجه منه .

( مسألة ٥ ) الجنب اذا قرأ دعاء كميل الاولى والاحوط أن لا يقرأ منها ( أفن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستون ) لانه جزء من سورة حم السجدة

لاستصحاب الاحكام الثابتة له قبل خرابه لما بعده مع اطلاق الأدلة ، نعم ما كان محدثاً منها في الأرض المفتوحة عنوة المعمورة وقت الفتح فهي باقية لمصالح المسلمين تابعة لآثارها وبنائها فاذا أزيلت الآثار رجعت كما هي أولاً قبل المسجدية ، فيجرى عليها آثار عدم المسجدية بعد خرابها والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٣ : ( إذا عين الشخص في بيته ... الخ ) وذلك ان المسجدية موضوع خاص من آثاره الصلاة فيه لا كل مكان صلى فيه واتخذ للصلاة فيه لجهة من الجهات صار مسجداً كما يظهر ذلك من الأدلة .

قوله قدّم مسألة ٤ : ( كل ما شك في كونه جزءاً من المسجد ... الخ ) إذ المسجدية أمر حادث يحتاج ثبوته الى دليل ما لم يكن هناك ظهور في لحوقه وهذا هو وجه الإحتياط الذي أشار اليه بقوله : وان كان الاحوط الاجراء . قوله قدّم مسألة ٥ : ( الجنب إذا قرأ دعاء كميل الاولى والاحوط أن لا يقرأ منها أفن كان مؤمناً ... الخ ) بناءً على أن المحرم السورة بأجمعها



وكذا الحائض ، والأقوى جوازه لما مر من أن المحرم قراءة آيات السجدة لا بقية السورة .

( مسألة ٦ ) الأحوط عدم ادخال الجنب فى المسجد وإن كان صبياً أو مجنوناً أو جاهلاً بجنابة نفسه .

( مسألة ٧ ) لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد فى حال جنابته بل الإجارة فاسدة ولا يستحق أجره ، نعم لو استأجره مطلقاً ولكنه كنى فى حال جنابته وكان جاهلاً بأنه جنب أو ناسياً استحق الأجرة بخلاف ما إذا كنى عالماً فانه لا يستحق لكونه حراماً ولا يجوز أخذ الأجرة على العمل المحرم وكذا الكلام فى الحائض والنفساء ، ولو كان الأجير جاهلاً أو كلاهما جاهلين فى الصورة الأولى أيضاً يستحق الأجرة لأن متعلق الإجارة وهو

وابعادها لا خصوص آية السجدة ، وقد مر الكلام فيها فيما يحرم على الجنب فراجع .

قوله قده مسألة ٦ : ( الأحوط عدم ادخال الجنب فى المسجد ... الخ ) الظاهر أن وجهه هو كونه تسبباً الى فعل الحرام ، وقد تقدم الكلام فيه فى أحكام النجاسات من الجزء الأول صحيفة ٤٥٤ فراجع .

قوله قده مسألة ٧ : ( لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد ... الخ ) الذى تقتضيه الأدلة فى المسألة هو استحقاؤه للأجرة فيما لو وقعت الإجارة على الكنى ، سواء كانت فى حال جنابته أو مطلقاً ، عالماً بالجنابة أو جاهلاً بها أو مختلفين ، كنى فى حال جنابته أم فى غير تلك الحال ، ولا منافاة بين العلم بالحرمة فى بعض صور المسألة واستحقاقه للأجرة ، وكذا الكلام فى الحائض والنفساء ، نعم لو كانت الإجارة على الدخول أو المسك للجنب وأخويه كانت الإجارة فاسدة ولا يستحق الأجرة إذ لا صحيح لهذا



الكنس لا يكون حراماً وإنما الحرام الدخول والمكث فلا يكون من باب أخذ الاجرة على المحرم ، نعم لو استأجره على الدخول أو المكث كانت الاجارة فاسدة ولا يستحق الاجرة ولو كانا جاهلين لانهما محرمان ولا يستحق الاجرة على الحرام ، ومن ذلك ظهر أنه لو استأجر الجنب أو الحائض أو النفساء للطواف المستحب كانت الاجارة فاسدة ولو مع الجهل ، وكذا لو استأجره لقراءة العزائم فإن المتعلق فيهما هو نفس الفعل المحرم بخلاف الاجارة للكنس فإنه ليس حراماً وإنما المحرم شيء آخر وهو الدخول والمكث فليس نفس المتعلق حراماً .

( مسألة ٨ ) اذا كان جنباً وكان الماء في المسجد يجب عليه ان يقيم ويدخل المسجد لأخذ الماء أو الاغتسال فيه ولا يبطل تيممه لو وجدان هذا الماء إلا بعد الخروج أو بعد الإغتسال ولكن لا يباح بهذا التيمم إلا دخول

الصنف وهو الإجارة على الحرام يستحق فيه الاجرة ليستحقها في الفاسد منه بقاعدة ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده ، ومثله ما لو استأجر الجنب وأخويه للطواف المستحب كانت الاجارة فاسدة ولو مع الجهل بجنابته ولا يستحق اجرة ، إذ ليس الطواف المستحب إلا الكون في المسجد على هيئة خاصة ، ومثله لو استأجره لقراءة العزائم لما ذكره ( قده ) من العلة بان نفس المتعلق فيهما محرم فلا مدخل للعلم والجهل بذلك والله العالم .

قوله قده مسألة ٨ : ( إذا كان جنباً وكان الماء في المسجد يجب عليه أن يقيم ... الخ ) لم اقف على من حرر هذا الفرع قبله ( قده ) ليعلم رأى الأصحاب فيه ، والذي يقتضيه عاجل النظر فيه هو أن يقال : ان كان أخذ الماء مما عدا المسجدين الحرامين فهو لا يحتاج الى التيمم بعد ما علم عن قريب من جواز الأخذ للجنب منها بدون قيد التيمم ، بل لم يعلم مشروعية التيمم



المسجد واللبث فىه بمقدار الحاجة فلا يجوز له مس كتابة القرآن ولا قراءة العزائم إلا إذا كانا واجبين فوراً .

( مسألة ٩ ) إذا علم إجمالاً جنابة أحد الشخصين لا يجوز له استئجارهما ولا استئجار أحدهما لقراءة العزائم أو دخول المساجد أو نحو ذلك مما يحرم على على الجنب .

( مسألة ١٠ ) مع الشك فى الجنابة لا يحرم شىء من المحرمات المذكورة إلا إذا كانت حالته السابقة هى الجنابة .

لذلك ، بل هو تشريع محرم إلا أن نقول بمشروعية التيمم لىكل ما يشرع له الوضوء ، وليس القول به بكل البعيد ، وإن كان الأخذ من أحد المسجدين الحرمین فقد تقدم أنه لا يجوز دخولهما للجنب مطلقاً ، فعليه لو انحصر الماء فيها كان كما لو انحصر الماء فى المكان المغصوب يكون فاقداً للماء حكماً ، إذ صيرورة الحرام مقدمة للواجب لا يصيره مباحاً أو واجباً ، فعليه يسقط الكلام فى هذا الفرع ولو أزمه من قوله ( قدہ ) ولا يبطل تيممه لو وجد أن هذا الماء ... الخ .

قوله قدہ مسألة ٩ : ( إذا علم إجمالاً جنابة أحد الشخصين لا يجوز له ... الخ ) وذلك لمنجزية العلم الإجمالى كالتفصیلى ، وأما الاجیران فیدستحقان الاجرة إلا من علم بجنابة نفسه ، وأما مع جهلها فلا دلیل على حرمة الاجارة علیها لا تكلیفاً ولا وضماً والله العالم .

قوله قدہ مسألة ١٠ : ( مع الشك فى الجنابة لا يحرم شىء ... الخ ) لإصالة البراءة مع استصحاب الطهارة ، نعم لو كانت حالته السابقة هى الجنابة وشك فى ارتفاعها وبقائها تستصحب الحالة السابقة فيحرم علیه ما يحرم على الجنب والله العالم .



## فصل فيما يكره على الجنب

وهي أمور : ( الأول ) الأكل والشرب ويرتفع كراهتهما بالوضوء أو غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق أو غسل اليدين فقط .

( الثاني ) قراءة ما زاد على سبع آيات من القرآن ما عدا العزائم وقراءة ما زاد على السبعين أشد كراهة .

قوله قده ( فصل : فيما يكره على الجنب وهو أمور : ( الأول ) الأكل والشرب ... الخ ) على المشهور بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه ، وعن التذكرة أنه مذهب علمائنا ، ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال قلت للصادق عليه السلام أياكل الجنب قبل أن يتوضأ؟ قال : إنا لنكسل ولكن ليغسل يده والوضوء أفضل ، وما رواه السكوني عن الصادق عليه السلام قال : لا يذوق الجنب شيئاً حتى يغسل يديه ويتمضمض فإنه يخاف منه الوضع ، وفي الفقه الرضوي قال : إذا أردت أن تأكل على جنابتك فاغسل يديك وتمضمض واستنشق ثم كل واشرب - إلى أن قال - إذا أكلت أو شربت قبل ذلك أخاف عليك البرص ، وفي رواية الحسن بن زياد عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث المناهي قال : نهى رسول الله ﷺ عن الأكل على الجنابة ، وقال : أنه يورث الفقر وغير ذلك من الأخبار التي يقف عليها المتبع .

قوله قده ( الثاني : قراءة ما زاد على سبع آيات من القرآن ... الخ ) أما العزائم فيحرم قراءتها مطلقاً كما تقدم الكلام فيها مفصلاً ، وأما كراهة ما زاد على السبع فالظاهر أنه هو القول المشهور كما في الحدائق ، وعن ابن البراج أنه



( الثالث ) مس ما عدا خط المصحف من الجلد والاوراق والحواشى وما بين السطور .

لم يحز الزيادة على ذلك ، وعن سائر تحريم القراءة مطلقاً ، نقل ذلك عنهما فى الدروس والذكرى ، ونقل فى المنتهى والسرائر عن بعض الأصحاب تحريم ما زاد على سبعين ، والاقوى ما عليه المشهور أعنى جواز القراءة مطلقاً ، بل عن المرتضى والشيخ والمحقق فى المعتبر دعوى الاجماع عليه ، للاخبار المعتبرة المستفيضة ، منها ما رواه الشيخ فى الصحيح عن الفضيل بن يسار عن الباقر عليه السلام قال : لا بأس أن تتلو الحائض والجنب القرآن ، ومنها صحيحة زرارة عن الباقر عليه السلام قال قلت له الحائض والجنب هل يقرءان من القرآن ؟ قال : نعم ما شاء إلا السجدة ويذكران الله على كل حال ، ومنها موثقة ابن بكير قال سألت الصادق عليه السلام عن الجنب يأكل ويشرب ويقرأ القرآن ؟ قال : نعم يأكل ويشرب ويذكر الله عز وجل ما شاء إلا السجدة ، ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام : الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقرءان من القرآن ما شاءا إلا السجدة الحديث ، ومنها صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام عن قراءة القرآن للحائض والجنب والرجل يتغوط فقال عليه السلام يقرءون ما شاءوا ، ومنها حسنة ابراهيم عن زيد الشحام عن أبى عبدالله عليه السلام قال : تقرأ الحائض القرآن والنفساء والجنب أيضاً ، ومن هذا ونحوه تعرف وجه المشهور من القول بالكراهة ، ولا يقاومه ما استدل به الأقوال الأخر المتلوة عليك لإمكان حملها على محامل لا ياباه القول المشهور والله العالم .

قوله فده (الثالث : مس ما عدا خط المصحف من الجلد والاوراق ... الخ)

( العمل الايقى - ٤٠ )



( الرابع ) النوم إلا أن يتوضأ أو يتيمم إن لم يكن له الماء بدلا عن الغسل

وهو مذهب الشيخين واتباعهما ، وهو الذى يقتضيه الجمع بين ظاهر رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال : المصحف لا تمسه على غير طهور ولا جنبا ولا تمس خطه ولا تعلقه ، التى استدل بها المرتضى على المنع وبين صريح الخبر الصادق عليه السلام قال : لابنه اسماعيل يا بنى اقرأ المصحف فقال : انى لست على وضوء فقال : لا تمس الكتابة ومس الورق ، والموثق المروى فى الكافى والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن قرأ المصحف وهو على غير وضوء قال : لا بأس ولا يمس الكتاب ، والرضوى عليه السلام : ولا تمس القرآن إذ كنت جنبا أو على غير وضوء ومس الاوراق ، التى هى مؤذنة بالجواز فتكون قرينة على حمل النهى فى رواية ابراهيم على الكراهة لمناسبة التعظيم إلا ما قام الدليل عليه بالحرمة وهو الخط ، وتم الكراهة فى غير ما تضمنتها هذه الاخبار وهو الورق من الهامش وما بين السطور والجلد بعدم القول بالفصل والله العالم .

قوله قده ( الرابع : النوم إلا أن يتوضأ ... الخ ) على المشهور بل نقل غير واحد الإجماع عليه ، ويدل عليه مضافا الى ذلك صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبادته قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك ؟ قال : إن الله يتوفى الأنفس فى منامها ، ولا يدري ما يطرقه من البلية ، إذا فرغ فليغتسل ، ويدل عليه أيضا ما عن الصدوق فى العلل : بسنده عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه ( ع ) عن امير المؤمنين عليه السلام قال : لا ينام المسلم وهو جنب ، ولا ينام إلا على طهور ، فان لم يجد الماء فليتيمم بالصعيد ، وهذه الرواية ظاهرها الحرمة ، ولكنه يتعين حملها على الكراهة جمعا بينها وبين الاخبار المصرحة بالكراهة والرخصة ، ويدل على



(الخامس) الخضاب رجلا كان أو امرأة وكذا يكره للمختضب قبل أن يأخذ اللون إجناب نفسه .

كرهية النوم وارتفاعها بالوضوء صحيحة عبدالله بن على الحلبي قال سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الرجل ، أينبغى له أن ينام وهو جنب ؟ فقال : يكره ذلك حتى يتوضأ ، ومقتضى ظاهرها ارتفاع الكراهة بالمرة ولا ينافيه أفضلية الغسل كما يدل عليها موثقة سماعة قال سألته عن الجنب يجنب ثم يريد النوم قال : ان أحب أن يتوضأ فليفعل والغسل أحب الى وأفضل من ذلك ، وان هو نام ولم يتوضأ ولم يغتسل فليس عليه شيء ، ويدل على جواز النوم وعدم حرمة مضافاً الى أغلب الأخبار المتقدمة ، صحيحة سعيد الأعرج عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ينام الرجل وهو جنب وتنام المرأة وهي جنب .

قوله قده (الخامس) : الخضاب رجلا كان أو امرأة وكذا يكره... الخ) للأخبار المستفيضة . منها : رواية عامر بن جذاعة عن أبي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول : لا يختضب الحائض ولا الجنب ، ولا تجنب وعليها خضاب ، ولا يجنب هو وعليه خضاب ، ولا يختضب وهو جنب ، وعن كردين المسمى قال سمعت أبا عبدالله (ع) يقول : لا يختضب الرجل وهو جنب ، ولا يجنب وهو مختضب ، وعن كتاب العياشى عن على بن موسى قال : يكره أن يختضب الرجل وهو جنب ، وقال : من اختضب وهو جنب أو أجنب فى خضابه لم يؤمن أن يصيبه الشيطان بسوء ، وعن جعفر بن محمد (ع) قال : لا تختضب وأنت جنب ، ولا تجنب وأنت مختضب ، ولا الطامث فان الشيطان يحضرهما عند ذلك ، ولا بأس به للنفساء ، وعن جعفر بن محمد بن يونس ان أباه كتب الى أبى الحسن الأول (ع) يسأله عن الجنب يختضب أو يجنب وهو مختضب ؟ فكتب (ع) : لا أحب .



( السادس ) التدهين .

( السابع ) الجماع إذا كان جنابته بالإحتلام .

( الثامن ) حمل المصحف . ( التاسع ) تعليق المصحف .

ويظهر من بعض الروايات انه ترتفع الكراهة بما اذا صبر حتى إذا أخذ الحناء مأخذه فله أن يجنب حينئذ ، كما في خبر أبي سعيد قال قلت لأبي ابراهيم (ع) أيختضب الرجل وهو جنب ؟ قال : لا ، قلت فيجنب وهو مختضب ؟ قال : لا ، ثم مكث قليلا قال : يا أبا سعيد ألا أدلك على شيء تفعله ؟ قلت : بلى ، قال : إذا اختضبت بالحناء وأخذ الحناء مأخذه وبلغ حينئذ فجامع ، ثم ان مقتضى ظاهر النهي في أغلب هذه الأخبار الحرمة ولكنه يتعين حملها على الكراهة للأخبار الكثيرة المستفيضة المصرحة بالجواز . منها : موثقة سماعة قال سألت العبد الصالح (ع) عن الجنب والحائض يختضبان ؟ قال : لا بأس ، ورواية أبي جميل عن أبي الحسن الأول (ع) قال : لا بأس بأن يختضب الجنب أو يجنب المختضب ويطلق بالنورة ، وعن السكوني عن أبي عبد الله (ع) قال : لا بأس أن يختضب الرجل ويجنب وهو مختضب ، وعن الحلبي عن الصادق (ع) قال : لا بأس أن يختضب الرجل وهو جنب على بعض الذسخ ، وبعضها يحتجم بدل يختضب ، والله العالم .

قوله قد ( السادس : التدهين . اهـ ) لخبر حريز المروى في الوسائل عن السكاكي قال حريز قلت لأبي عبد الله (ع) الجنب يدهن ثم يغتسل ؟ قال : لا .

قوله قد ( السابع : الجماع إذا كانت جنابته بالإحتلام . اهـ ) رواه في البحار في باب وجوب غسل الجنابة عن الفقه الرضوي .

قوله قد ( الثامن : حمل المصحف ، والتاسع : تعليقه . اهـ ) الظاهر أن



## فصل غسل الجنابة

مستحب نفسى وواجب غيرى للغايات الواجبة ومستحب غيرى

مستند الحكمين هو ما يستفاد من النهى عن تعليقه فى خبر ابراهيم الذى تقدم ذكره فى الامر الثالث مما يكره للجنب .

... قوله قده ( فصل : غسل الجنابة مستحب نفسى ... الخ ) اما استحبابه النفسى فيدل عليه بعد الآية الشريفة ( ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ) الاخبار الآمرة بالطهور وان لم يرد فعل أى موجب من موجباته ، واجبة كانت أو مستحبة مثل ما رواه فى الوسائل من حديث الزنديق مع أبى عبد الله الصادق ( ع ) إذ قال للصادق اخبرنى عن المجوس كانوا أقرب الى الصواب فى دينهم ام العرب ؟ قال عليه السلام العرب فى الجاهلية كانت أقرب الى الدين الحنيفى من المجوس ، وذلك ان المجوس كفرت بكل الانبياء - الى أن قال - وكانت المجوس لا تغتسل من الجنابة ، والعرب كانت تغتسل والإغتسال من خالص شرائع الحنفية الحديث ، ومثل ما رواه فيها أيضاً عن الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن ابن أبى عبد الله قال سألت أبا عبد الله ( ع ) عن الرجل يواقع أهله أيتام على ذلك ؟ قال : ان الله يتوفى الأنفس فى منامها ولا يدري ما يطرقه من البلية ، إذا فرغ فليغتسل الحديث ، ولا يجب لنفسه مطلقاً جنابة كان أو غيرها على الأصح لاصالة براءة النمة وعدم التكليف ، واستصحاب الحالة السابقة أعنى عدم الوجوب ، وعدم التداخل وللنص الزرارى الباقرى ( ع ) المروى فى التهذيب والفقهاء قال : إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلا بطهور ، والصادق المروى فى الكافى والتهذيب فى المرأة يجامعها الرجل فتحيض وهى فى المعتسل فتغتسل ام لا ؟ قال : قد جاءها ما يفسد الصلاة



لغايات المستحبة والقول بوجوبه النفسى ضعيف

فلا تغتسل ، مضافاً الى النصوص الدالة على اجزاء الغسل الواحد عن الاسباب المتعددة والدالة على جواز نوم الجنب ونحوها .

وذهب جماعة الى وجوب غسل الجنابة خاصة لنفسه ، نظراً الى اطلاق النصوص الدالة على وجوبه بالجماع والinzal كقوله ﷺ : إذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم ، وقوله ﷺ : إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل ، وقوله ( ع ) : إذا وقع الختان على الختان فقد وجب الغسل ، وهو ضعيف لأنها مقيدة بدلائل أخر . منها مفهوم الشرط فى الآية وهى قوله : ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ) الى أن قال : ( وان كنتم جنباً فاطهروا ) وحمل الواو على الاستيناف ضعيف ، لأن الأصل فيها العطف كما بين فى محله ، وظاهر قوله عز من قائل ( وان كنتم جنباً فاطهروا ) وسط حكم الجنب بين حكم الوضوء والتميم المشروطين بالعبادة إجماعاً كما نص عليه فى الروض فيلزمه اعطائه حكمهما ، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، ولو لم يكن كذلك لزم تهافت كلامه تعالى الله عن ذلك ، لأن المراد من الآية والله أعلم ( إذا قمتم الى الصلاة ) وكنتم محدثين بالحدث الأصفر فتوضؤوا ، ولم يذكر الشرط لكونه مفهوماً من المقابلة ، وأنه الغالب من أحوال القائمين الى الصلاة ، وروى فى الموثق بل الصحيح على الظاهر عن أبى بكر قال قلت لأبى عبد الله ( ع ) قوله تعالى : ( إذا قمتم الى الصلاة ) ما يعنى بذلك إذا قمتم الى الصلاة ؟ قال : إذا قمتم من النوم وعن التبيان كما فى مجمع البيان : أجمع المفسرون على أن المراد من الآية إذا قمتم من النوم فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ، وعليه فيكون المراد من قوله تعالى : ( وان كنتم جنباً ) كما هو الظاهر والله العالم : وان كنتم محدثين بالحدث الأكبر يجب عليكم الطهارة والصلاة ، وان لم تجدوا فى هاتين الحالتين الماء فى حال



ولا يجب فيه قصد الوجوب والندب ، بل لو قصد الخلاف لا يبطل اذا كان مع الجهل بل مع العلم إذا لم يكن بقصد التشريع ، وتحقق منه قصد القربة ، فلو كان قبل الوقت واعتقد دخوله فقصد الوجوب لا يكون باطلا وكذا العكس ، ومع الشك في دخوله يكفي الاتيان به بقصد القربة لاستحبابه النفسى ، أو بقصد إحدى غاياته المندوبة أو بقصد ما فى الواقع من الأمر الوجوبى ،

القيام الى الصلاة فيتمموا صعيداً طيباً ، فان المنساق الى الذهن والمتبادر اليه إنما هو ذلك ، لان الآية كما لا يخفى إنما وردت لبيان الطهارات الثلاث ، فالوجوب فيها للغير قطعاً ، مع انه لا وجه لتخصيص ذلك الوجوب النفسى بالجنابة ، بل ينبغى عمومها لجميع الأغسال بل لجميع الطهارات ، إذ الأحاديث الواردة فى نواقض الوضوء وبقية الأغسال ووجوب الاستنجاء وإزالة النجاسات مطلقة أيضاً كهذه ، مع انهم لا يقولون بوجوبها لنفسها ، ولذا قال المحقق : وإخراج غسل الجنابة من دون ذلك تحكم بارد لا وجه له ، إذ المستند واحد ، وقال فى المعتبر : الطهارة تجب عند ما لا يتم إلا بها كالصلاة والطواف ، ولكن لما كان الحدث سبب الوجوب أطلق الوجوب عند حصوله وإن كان وجود المسبب موقوفاً على الشرط .

قوله قدّه : ( ولا يجب فيه قصد الوجوب والندب ... الخ ) لما تقدم فى مبحث الوضوء من كفاية قصد القربة ، بل لو قصد الخلاف كما لو قصد الوجوب فى المندوب أو الندب فى الواجب مع الجهل لم يبطل كما ذكره ( قدّه ) لتضمنه قصد القربة وإتيان الفعل لله عز وجل ، ولا يضر الإشتباه فى المصداق نعم يشكل ما ذكره ( قدّه ) من الإكتفاء بهما مع العلم ، إذ لا ينفك ذلك من قصد التشريع ، نعم لو أمكن مع ذلك قصد القربة ولم يكن بقصد التشريع تم ما ذكره ولا يمكنه مشكل .



أو الندب والواجب فيه بعد النية غسل ظاهر تمام البدن

قوله قدّه : ( والواجب فيه بعد النية ... الخ ) اما اعتبار النية فيه فلاّنه عبادة فحاله حال سائر العبادات ، فلا بد من وقوعه على وجه القرابة إجماعاً ، واما غسل تمام ظاهر البدن فاجماعاً ، قال في المنتهى : ويجب عليه إيصال الماء الى جميع الظاهر من بدنه دون الباطن منه بلا خلاف . انتهى . ويدل عليه الصحيح الزراري الباقرى عليه السلام المروى في السكافي : الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد اجزأه ، وخبر اسحاق بن عمار عن ابى جعفر عليه السلام عن أبيه ان علياً (ع) قال : الغسل من الجنابة والوضوء يجزى فيه ما أجزأه من الدهن الذى يبل الجسد ، وموثقة زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن غسل الجنابة قال : أفض على رأسك ثلاث أكف وعن يمينك وعن يسارك ، إنما يكفيك مثل الدهن ، ولا يجزى غسل ما أحاط على البشرة من الشعر ونحوه عن غسلها ، بل يجب غسل جميع أجزاء البشرة بنفسها ، مع أن جملة من الاخبار كادت تكون صريحة في وجوب إيصال الماء الى جميع اجزاء البشرة وعدم كفاية غسل ما عليها من الشعر ، مثل صحيحة زرارة قال سألت أبا عبد الله عن غسل الجنابة فقال : تبدأ فتغسل كفيك ثم تفرغ بيمينك على شمالك فتغسل فرجك ومراقفك ثم تمضمض واستنشق ، ثم تغسل جسدك من لدن قرنك الى قدميك ، ليس قبله ولا بعده وضوء ، وكل شيء أمسسته الماء فقد أنقته الحديث ، وفي موثقة سماعة ثم يفيض الماء على جسده كله ، وفي رسالة الفقيه : لأن الجنابة خارجة من كل جسده فلذلك وجب تطهير جسده كله ، وصحيحة زرارة : إذا مس جلدك الماء فحسبك ، ويدل عليه أيضاً الاخبار المستفيضة الآمرة بمبالغة النساء في غسل رؤوسهن فان المتبادر منها ليس إلا إرادة الإهتمام في إيصال الماء الى أصول الشعر التى يجدها المتتابع



دون البواطن منه ، فلا يجب غسل باطن العين والانف والاذن والفم ونحوها ،

ففى حسنة جميل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما تصنع النساء فى الشعر والقرون فقال : لم تكن هذه المشطة إنما كن يجمعنه ، ثم وصف أربعة أمكنة ، ثم قال : يبالغن فى الغسل ، وصحيفة محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال : حدثنى سلمى خادمة رسول الله صلى الله عليه وآله قالت : كان أشعار نساء النبى صلى الله عليه وآله قرون رؤوسهن مقدم رؤوسهن ، فكان يكفينهن من الماء شىء قليل ، فاما النساء الآن فقد ينبغى لهن أن يبالغن فى الماء ، وما روى عن النبى صلى الله عليه وآله انه قال : تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وانقوا البشرة ، وعن الفقه الرضوى ميز الشعر بأنا ملك عند غسل الجنابة فانه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله تحت كل شعرة جنابة فبلغ الماء تحتها فى اصول الشعر كلها ، وانظر الى أن لا يبقى شعرة من رأسك ولحيتك إلا وتدخل تحتها الماء ، وفى الصحيح عن حجر بن زائدة عن أبى عبد الله عليه السلام انه قال : من ترك شعرة من الجنابة متعمداً فهو فى النار .

قوله قده : ( دون البواطن منه ) كما هو ظاهر الأخبار ، وعن المنتهى والحدائق نفى الخلاف فيه ، ويدل عليه مع اصالة البراءة من الوجوب ، رسالة أبى يحيى الواسطى عن بعض أصحابه قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام الجنب يتمضمض ويستنشق ؟ قال : لا إنما يجب الظاهر ، وعن الصدوق انه روى عن أبى يحيى عن حدثه قال قلت لأبى الحسن عليه السلام الجنب يتمضمض ؟ قال : إنما يجنب الظاهر ولا يجنب الباطن والفم من الباطن ، قال وروى فى حديث آخر ان الصادق عليه السلام قال : فى غسل الجنابة ان شئت تتمضمض وتستنشق فافعل ، وليس بواجب لأن الغسل على ما ظهر لا على ما بطن ، هذا وان كان التمليل فى بعض الأخبار المذكورة النافية من قوله : إنما يجنب الظاهر مما

( العمل الابق - ٤١ )



ولا يجب غسل الشعر مثل اللحية بل يجب غسل ما تحته من البشرة ولا يجزى غسله عن غسلها ، نعم يجب غسل الشعور الدقاق الصغار المحسوبة جزءاً من

ينبغي رد عليه الى قائله سلام الله عليهم ، وما يدل عليه أيضاً ان جميع البواطن مما لا يدخل غسلها تحت قدرة المكلف وبعض ما يدخل تحت قدرته مثل باطن العين والأنف يحتاج الى دليل خاص والله العالم .

قوله قده : ( ولا يجب غسل الشعر ... الخ ) قال في الحقائق : السادس المفهوم من كلام الأصحاب ( رضوان الله عليهم ) تصريحاً في مواضع وتلويحاً في أخرى : انه لا يجب غسل شعر الجسد كائناً ما كان خفيفاً كان أو كثيفاً ، نعم يجب تخليه لإيصال الماء الى ما تحته ، وظاهر المعبر والذكرى الإجماع على الحكم المذكور وربما ظهر من عبارة المقنعة الخلاف في ذلك حيث قال : وإذا كان الشعر مشدوداً حلقته ، إلا ان الشيخ ( رحمه الله ) في التهذيب حملها على ما اذا لم يصل الماء الى اصول الشعر إلا بعد حله ، وأما مع الوصول فلا يجب ذلك ، واستدل بعض الأصحاب على ذلك باصالة العدم بما لم يرد الأمر بالتكليف به ، إذ قصارى ما تدل عليه الأخبار الأمر بغسل الجسد والشعر لا يسمى جسداً ، وصحيحة الحلبي عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه عن علي قال : لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الجنابة .

وللنظر في ذلك مجال أما ( أولاً ) فلننع خروجاً من الجسد ولو مجازاً ، كيف وهم قد حكموا بوجوب غسله في يدي الوضوء كما تقدم ، معللين ذلك تارة بدخوله في محل الفرض ، وأخرى بانه من توابع اليد ، وحيث أنه اذا كان داخل في اليد بأحد الوجهين المذكورين واليد داخلة في الجسد كان داخل في الجسد البتة ، ولو سلم خروجاً من الجسد فلا يخرج عن الدخول في الرأس والجانب الأيمن والأيسر المعبر بها في جملة من الأخبار .



البدن مع البشرة ، والثقبه التى فى الاذن او الانف للحلقه ، ان كانت ضيقه لا يرى باطنها لا يجب غسلها ، وان كانت واسعة بحيث تعد من الظاهر وجب غسلها

واما ( ثانياً ) فلأنه لا يلزم من عدم النقض فى صحیحه الحلبي عدم وجوب الغسل لامكان الزیاده فى الماء حتى یروى كما فى حسنة السكاهلى عن أبى عبدالله عليه السلام فى المرأة التى فى رأسها مشطه حيث قال عليه السلام : فاذا أصابها الغسل بقدر ، مرها ان تروى رأسها من الماء وتمصره حتى یروى فاذا روى فلا بأس علیها . الحديث .

واما ( ثالثاً ) فلما روى فى صحیحه حبر بن زائدة عن الصادق عليه السلام انه قال : من ترك شعرة من الجنابة متعمداً فهو فى النار ، والتأويل بالحمل على ان المراد بالشعرة ما هو قدرها من الجسد ، لكونه مجازاً شایعاً كما ذكروا وان احتمل ، إلا انه خلاف الأصل فلا یصار الیه إلا بدلیل ، إذ وجوب غسل الجسد كلاً فى الغسل وعدم صحته إلا بذلك مما تكفلت به الاخبار المستفیضة ، ویزید ذلك بیانا وتأكيداً ، ما روى عنه عليه السلام مرسل من قوله تحت كل شعرة جنابة فیلوا الشعر وانقروا البشرة ، وما ورد فى حسنة جميل قال سالت أبا عبدالله عليه السلام عما تصنع النساء فى الشعر والقرون ؟ فقال : لم تكن هذه المشطه إنما كن یجمعنه ، ثم وصف أربعة أمكنة ، ثم قال : یبالغن فى الغسل ، وصحیحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال : حدثتني سلى خادمة رسول الله عليه السلام قالت : كان أشعار نساء النبی عليه السلام قرون رؤوسهن مقدم رؤوسهن فكان یكفین من الماء شیء قليل ، فاما النساء الآن فقد ینبغی لهن أن یبالغن فى الماء ، ومن ثم قوی بعض مشایخنا المحققین من متأخر المتأخرین وجوب غسله قائلًا بعد الطعن فى أدلة المشهور : انه ان ثبت اجماع



وله كيفيتان ( الأولى ) الترتيب وهو أن يغسل الرأس والرقبة أولاً ثم الطرف

فعليه المعتمد في الفتوى ، وإلا فوجوب غسل الشعر كما هو الموافق للإحتياط والتقوى هو الأقوى ، وإلى ذلك أيضاً يميل كلام شيخنا البهائي ( عطر الله مرقدہ ) في الحبل المتين ، والعجب من شيخنا الشهيد الثاني ( رحمه الله ) في شرح الآلفية حيث قال - بعد أن صرح بعدم وجوب غسل الشعر إلا أن يتوقف عليه غسل البشرة - ما لفظه : والفرق بينه وبين شعر الوضوء النص . انتهى . فانا لم نقف على نص في هذا الباب ولا نقله ناقل من الأصحاب سوى ما ذكرنا هنا من الأخبار ، وهي أن لم تدل على غسل الشعر فلا أقل أن لا تدل على عدمه ، وأما في الوضوء فغاية ما تمسكوا به بالنسبة إلى شعر الوجه دخوله فيما يواجه به ، وبالنسبة إلى اليد فدعوى التبعية والتغليب لاسم اليد على جميع ما عليها كما عرفت ، وبالجملة أنه لا دليل لهم في الفرق إلا الإجماع أن تم . انتهى كلام صاحب الحقائق ( طاب ثراه وجعل الجنة مقره ومشواه ) وما ذكره هو الحق والحق أحق أن يتبع ، إذ ليس في هذه الأخبار على استفاضتها ما يدل صراحة على نفي غسل الشعر مع عموم الإبتلاء به ، بل فيها ظهور أن لم نقل صراحة في وجوب غسله والله العالم .

قوله قدہ : ( وله كيفيتان ( الأولى ) الترتيب وهو أن يغسل الرأس ...

( الخ ) لا يخفى أنه يجب في الغسل الترتيبي تقديم غسل الرأس على البدن إجماعاً كما عن الخلاف والإنتصار والتذكرة والغنية وغيرها ، للصحيح المستفيضة منها : الصادق المروي في الكافي من اغتسل من جنابة فلم يغسل رأسه ثم بدا له أن يغسل رأسه لم يجد بداً من إعادة الغسل ، ونحوه آخر ، وفي ثالث المروي في الكافي والتهذيب : سأله عن غسل الجنابة فقال : تبدأ بكفيك فتغسلهما ، ثم تغسل فرجك ، ثم تصب على رأسك ثلاثاً ، ثم تصب على



## الايمان من البدن ثم الطرف الايسر

سائر جسدك مرتين ، فما جرى عليه الماء فقد طهر ، والاحوط بل الاقوى تقديم الجانب الايمن من أصل العنق الى تمام البدن وعلى الايسر أيضاً كما هو المشهور ، ولنقل الشيخ والسيد وابن زهرة والحلي والفاضلين في الخلاف والانتصار والغنية والسرائر والتذكرة والمعتبر والمنتهى على وجوبه الإجماع ، وعن نهاية الأحكام والذكرى والروض الإجماع المركب عليه ، وان كل من أوجب تقديم الرأس أوجب الترتيب بينهما وان لم يوجبه الصدوقان والاسكافي لعدم دليل عليه ، وفيه مع عدم معلومية النسبة الى من ذكر ان الدليل على ذلك مضافاً الى الإجماعات المتقدمة وإصالة بقاء الجنابة ووجوب حصول البراءة اليقينية ، الاخبار الدالة على وجوب هذا الترتيب في غسل الميت ، منضمها الى المروى في التهذيب عن محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال : غسل الميت مثل غسل الجنب ، والمروى في الكافي عن الصادق عليه السلام ان رجلاً سأل الباقر عليه السلام عن الميت لم يغتسل غسل الجنابة ؟ قال : إذا خرجت الروح من البدن خرجت النطفة التي خلق منها بعينها منه كائناً ما كان ، صغيراً أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ، فلذلك يغسل غسل الجنابة ونحوه اخبار آخر ، وفي الحسن الزراري المروى في الكافي والتهذيب ، قلت له كيف يغتسل الجنب ؟ فقال : ان لم يكن أصاب كفه شيء غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فأنقاه بثلاث غرف ، ثم صب على رأسه ثلاث أكف ، ثم صب على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين ، فما جرى عليه الماء فقد اجزأه ، وفي الموثق الزراري الباقرى المروى في التهذيب : عن غسل الجنابة قال : أفض على رأسك ثلاث أكف وعن يمينك وعن يسارك ، إنما يكفيك مثل الدهن ،



والأحوط أن يغسل النصف الايمن من الرقبة ثانياً مع الايمن ، والنصف الايسر مع الايسر ، والسرة والعورة يغسل نصفهما الايمن مع الايمن ونصفهما الايسر مع الايسر ، والاولى أن يغسل تمامهما مع كل من الطرفين والترتيب المذكور شرط واقعى فلو عكس

وفي الفقه الرضوى : إذا أردت الغسل من الجنابة نصب على رأسك ثلاث أكف وعلى جانبك الايمن مثل ذلك وعلى جانبك الايسر مثل ذلك . فان المفهوم من الواو فى المحاورات فى امثال هذه المقامات الترتيب ، وان لم نقل انها حقيقة فيه لغة .

قوله قده : ( والأحوط أن يغسل النصف الايمن من الرقبة ... الخ ) وجهه توقف جماعة من الفقهاء فى دخولها فى الرأس وان كان دخولها فيه هو مشهور العلماء ، وهو الذى يقتضيه ظاهر الحسنى الزرارى المتقدم الذكر : ثم صب على رأسه ثلاث أكف ثم على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين الحديث .

قوله قده : ( والترتيب المذكور شرط واقعى ... الخ ) اما بين الرأس والجانبين فهو الذى يقتضيه ما تقدم من نقل الإجماع عليه عن الخلاف والانتصار والتذكرة والغنية وغيرها ، والصحيح المتقدم الصادق : من اغتسل من جنابة فلم يغسل رأسه ثم بدا له أن يغسل رأسه لم يجد بدأ من احادة الغسل ونحوه آخر ، وفى ثالث سألته عن غسل الجنابة فقال تبدأ بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك ثم تصب على رأسك ثلاثاً ثم تصب على سائر جسدك مرتين فما جرى عليه الماء فقد طهر .

وأما بين الجانبين فهو الذى تقتضيه الإجماعات المتقدمة الذكر لنقل



ولو جهلا أو سهواً بطل ولا يجب البدأة بالأعلى فى كل عضو ولا الأعلى  
فالأعلى

الشيخ والسيد وابن زهرة والحلى والفاضلين على وجوبه الإجماع ، وعن نهاية  
الأحكام والذكرى والروض الإجماع المركب عليه ، وإن كل من أوجب  
تقديم الرأس أوجب الترتيب بينهما ، وما تقدم من إصالة بقاء الجنابة  
ووجوب حصول البراءة اليقينية : الأخبار الدالة على وجوب هذا الترتيب  
فى غسل الميت ، منضمها إلى المروى فى التهذيب عن محمد بن مسلم فى الصحيح  
عن الباقر عليه السلام قال : غسل الميت مثل غسل الجنب إلى غيره من نحوه ،  
ويدل عليه أيضاً الحسن الزرارى المتقدم الذكر المروى فى الكافى والتهذيب  
قلت له كيف يغتسل الجنب ، فقال : إن لم يكن أصاب كفه شىء غمسها فى الماء  
ثم بدأ بفرجه فانقاه بثلاث غرف ، ثم صب على رأسه ثلاث أكف ، ثم  
صب على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين ، فما جرى عليه الماء  
فقد أجزأه وكذلك ما تقدم من الموثق الزرارى الباقرى المروى فى التهذيب :  
عن غسل الجنابة ، وما تقدم من الفقه الرضوى فراجع .

وأما إن ذلك شرط واقعى فلو عكس ولو جهلا أو نسياناً بطل فهو  
الذى يقتضيه إطلاق الأدلة ، وكونه شرط ذكرى يحتاج إلى دليل والله العالم .  
قوله قد : ( ولا يجب البدأة بالأعلى فى كل عضو ولا الأعلى فالأعلى ...  
الخ ) كما هو ظاهر إطلاق جملة من عبارات فقهاءنا ( رضوان الله عليهم ) وادعى  
عليه الشهرة ، بل ادعى عليه الإجماع ، وقد تمسك له جملة من المتأخرين  
بالإطلاقات مثل قول الرضا عليه السلام فى رواية أحمد بن محمد بن أبى نصر : ثم  
أفض على رأسك وسائر جسدك ، وما رواه فى التهذيب عن زرارة قال سألت



ولا الموالاة العرفية بمعنى التتابع ولا بمعنى عدم الجفاف فلو غسل رأسه ورقبته في أول النهار والأيمن في وسطه . والأيسر في آخره صح .

أبا جعفر عليه السلام عن غسل الجنابة فقال : أفض على رأسك ثلاث أكف وعن يمينك ويسارك ، إنما يكفيك مثل الدهن ، واستدل آخرون بالأصل ، وعلوم أنه لا وجه له مع الاطلاقات المذكورة ، فعلى هذا يجوز أن يبتدىء بغسل الرأس من أصل العنق فينتهي إلى قمة الرأس ، وإن يبتدىء من طرفه الأيمن أو الأيسر أو غير ذلك من الجهات ، ويجوز أن يغسل متفرقاً وإن يبتدىء بغسل الأيمن من رجله إلى المنكب ، ومن المنكب إلى الأسفل ، ومن شيء مما بين العضوين فينتهي إلى أحد الطرفين المذكورين ، وكذلك في الطرف الأيسر .

نعم يشكل الأخذ بالإطلاقات المذكورة مع ما تضمنه حسنة زرارة : ثم صب على رأسه ثلاث أكف ثم صب على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين ، وقوله في صحيحة زرارة : ثم تغسل جسدك من لدن قرئك إلى قدميك ، حيث اعتبر المنكبين في الأولى وهما أعلى الجانبين وجعل القرن في الثانية مدخول ( من ) التي هي لابتداء الغاية والقدمين مدخول ( إلى ) التي هي لانتهاؤ الغاية فالأحوط البدأ بالأعلى في كل عضو والأعلى فالأعلى حتى ينتهي الغسل .

قوله قد : ( ولا الموالاة ... الخ ) للأصل والإجماع والنصوص ، قال في الحقائق : الظاهر أنه لا خلاف في عدم وجوب الموالاة بشيء من التفسيرين المتقدمين في الوضوء ، ويدل عليه ما تقدم عليه في صحيحة محمد بن مسلم الواردة في قضية أم اسماعيل ، وحسنة ابراهيم اليماني عن الصادق عليه السلام قال : إن علياً عليه السلام لم ير بأساً بأن يغسل الرجل رأسه غدوة ويغسل سائر



وكذا لا يجب الموالاة فى أجزاء عضو واحد ولو تذكر بعد الغسل ترك جزء من أحد الأعضاء رجوع وغسل ذلك الجزء. فان كان فى اليسر كفاه ذلك وان كان فى الرأس أو فى اليمين وجب غسل الباقي على الترتيب ، ولو اشتبه ذلك الجزء وجب غسل تمام المحتملات مع مراعاة الترتيب .  
( الثانية ) الارتماس وهو غمس تمام البدن فى الماء دفعة واحدة عرفية

جسده عند الصلاة ، وفى صحيحة حريز المتقدمة فى مسألة الموالاة فى الوضوء :  
وأبدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسدي ، قلت وان كان بعض يوم ؟ قال :  
نعم ، وما ورد فى الفقه الرضوى حيث قال عليه السلام ولا بأس بتبويض الغسل تغسل يديك وفرجك ورأسك وتؤخر غسل جسدي الى وقت الصلاة ، ثم تغسل ان أردت ذلك ، إلا أن الأصحاب صرحوا باستحبابها هنا ولم يفسروها بشيء من المعنيين المتقدمين ، ولم يرد على ذلك نص فى المقام ، انتهى كلامه رفع مقامه .

قوله قدہ : ( وكذا لا يجب الموالاة فى أجزاء عضو واحد ... الخ )  
وذلك للاطلاقات المتقدمة الذكر .

قوله قدہ : ( ولو اشتبه ذلك الجزء وجب غسل تمام المحتملات ... الخ )  
وذلك قضاءً لحق العلم الإجمالى .

قوله قدہ : ( الثانية : الارتماس ... الخ ) يسقط الترتيب مطلقاً حتى بين الرأس والبدن بارتماس واحدة عرفية ، بحيث يشمل جميع البدن بالارتماس فيه إجماعاً ، بل قيل نفي الخلاف فيه ، وللصحيحين المرويين فى التهذيب عن زرارة عن الصادق عليه السلام عن غسل الجنابة فقال : تبدأ - الى أن قال - ولو  
( العمل الابقى - ٤٢ )



واللازم أن يكون تمام البدن تحت الماء في آن واحد وان كان غمسه على التدريج فلو خرج بعض بدنه قبل أن ينغمس البعض الآخر لم يكف كما اذا خرجت رجله أو دخلت في الطين قبل أن يدخل رأسه في الماء أو بالعكس بان خرج رأسه من الماء قبل أن تدخل رجله ، ولا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء ، بل لو كان بعضه خارجا فارتمس كفى ، بل لو كان تمام بدنه تحت الماء فتوى الغسل وحرك بدنه كفى على الأقوى ، ولو تيقن بعد الغسل عدم انفصال جزء من بدنه وجبت الاعداء ولا يكفي غسل ذلك الجزء فقط ، ويجب تحليل

أن رجلا ارتمس في الماء ارتماسة واحدة أجزاء ذلك وان لم يدلك جسده ، وعن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسة واحدة أجزاء ذلك من غسله ، ونحوه الصادق المروي في الكافي : الرجل يجنب فيرتمس في الماء إرتماسة واحدة ويخرج يحزبه ذلك من غسله ؟ قال : نعم ، والخبر : إذا اغتمس الجنب في الماء اغتماسة واحدة أجزاء ذلك من غسله ، والمرجع في المذكورة الى العرف ، لأنه هو المحكم فيما لم يرد من الشارع بيانه فلا ينافيها توقف إيصال الماء على تحليل ما يعتبر تحليله من الشعر ونحوه من تحريك الخاتم ، لأن كثيراً من الناس لا يخلون من كثافة الشعر والعكسة في البطن وأمثالها مما يتوقف إيصال الماء الى ظاهر جميع البدن على تحليل ، لعدم منافاة ذلك التحليل صدق الإرتماس عرفاً ، ولأن الأخبار يجب حملها على الأفراد الغالبة الشائعة دون النادرة .

قوله قد : ( ولا يلزم أن يكون تمام بدنه أو معظمه خارج الماء ... الخ ) لا يخفى ان القدر المتيقن إرادته من الأخبار بحيث لا يعتريه شبهة إنما هو كفاية احداث الإرتماس بان كان خارج الماء فأحدث هذا الفعل التدريجي



الشعر اذا شك فى وصول الماء الى البشرة التى تحته ، ولا فرق فى كيفية الغسل بأحد النحويين بين غسل الجنابة وغيره من سائر الاغسال الواجبة والمندوبة ، نعم فى غسل الجنابة لا يجب الوضوء ، بل لا يشرع بخلاف سائر الاغسال كما سيأتى ان شاء الله .

الحصول ، وكذا خص بعضهم كفايته بمثل الفرض ، لا إذا نوى الغسل وهو فى الماء ولو فى الجملة .

قوله قدہ : ( بين غسل الجنابة وغيره ... الخ ) لا يخفى ان اجزاء الارتماس عن الترتيب إنما ورد فى الجنابة فقط ، والاصحاب لم يفرقوا بينها وبين غيرها وحكوا الإجماع على ذلك ، ويعضده الباقرى : غسل الميت مثل غسل الجنابة ، والصادق : غسل الجنابة والحيض واحد .

قوله قدہ : ( نعم فى غسل الجنابة لا يجب الوضوء بل لا يشرع بخلاف سائر الاغسال كما سيأتى ان شاء الله . ا هـ ) اما عدم جواز الوضوء مع غسل الجنابة لا قبله ولا بعده فلاجماع فتوى ونصاً ، واما كفاية بقية الاغسال واجبة أو مستحبة عن الوضوء أو عدم كفايتها فقولان معروفان ، والاكثرون ومنهم الصدوقان والشيخان وابنا زهرة وادريس والفاضلان والشهيدان وغيرهم على عدم كفايتها لعموم قوله تعالى : ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ) الشامل للمغتسل وغيره ، وللمرسل الصحيح بناءً على كون مراسيل ابن ابى عمير من قسم الصحيح المروى فى الكافى عن ابن ابى عمير عن رجل عن الصادق عليه السلام قال : كل غسل قبله وضوء الاغسل الجنابة ، وفيه ان الآية بعد تسليم عمومها مخصوصة بما يأتى ، والرواية بقصور سندها لعدم ثبوت كون مراسيله فى قوة المسانيد كما صرح به المحقق والشهيد الثانى ، مع انه غير صريح فى المطلوب كما اعترف به المحقق والعلامة فى بحث وضوء



المبت قائلين : لا يلزم من كون الوضوء في الغسل أن يكون واجباً ، بل من الجائز أن يكون غسل الجنابة لا يجوز فعل الوضوء فيه وغيره يجوز ، ولا يلزم من الجواز الوجوب ، وتدفعه الصحاح وغيرها من المستفيضة ، منها : الصحيح المروى في التهذيب عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : الغسل يجزى عن الوضوء ، وأى وضوء أظهر من الغسل ؟ ومنها : الموثق المروى في التهذيب عن عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل إذا اغتسل عن جنابته أو يوم الجمعة أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده ؟ فقال : لا ليس عليه قبل ولا بعد فقد اجزأه الغسل ، والمرأة مثل ذلك إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد اجزأها الغسل ، وفي آخر : أى وضوء أظهر من الغسل ؟ وفي آخر : أى وضوء اتقى من الغسل وابلغ ؟ وعن أبي الحسن الثالث : لا وضوء للصلاة في غسل يوم الجمعة ولا غيره ، وفي المرسل : ان الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة ، وفي آخر : الوضوء بعد الغسل بدعة ، وفي الباقرى : الوضوء بعد الغسل بدعة ، وما اخترناه مذهب السيد والاسكافى وجملة من تأخر وقواه المقدس الاردبيلي وصاحب المدارك ، والعمل على المشهور لكونه أحوط ، مع ان المرسل المتقدم أوفق بالشهرة مع اعتباره في نفسه ، لدعوى جماعة الإجماع على العمل بمراسيله ، وادعاء المكشي إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه ، ويعضده ما في الفقه الرضوى : ليس في غسل الجنابة وضوء ، والوضوء في كل غسل ما خلا الجنابة ، لأن غسل الجنابة فريضة ، ولا تجزى سائر الأغسال عن الوضوء ، لأن الغسل سنة والوضوء فريضة ، ولا تجزى سنة عن فرض ، وغسل الجنابة والوضوء فريضتان فاذا اجتماعاً فأكبرهما يجزى عن أصغرهما ، وإذا اغتسلت لغير



( مسألة ١ ) الغسل الترتيبي أفضل من الارتماسى .

( مسألة ٢ ) قد يتعين الارتماسى كما إذا ضاق الوقت عن الترتيبي وقد يتعين الترتيبي كما فى يوم الصوم الواجب وحال الإحرام وكذا إذا كان الماء لغيره ولم يرض بالارتماس فيه .

جنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل ، ولا يجزىك الغسل عن الوضوء ، فان اغتسلت ونسيت الوضوء فتوضأ واعد الصلاة ، وفى غوالى اللثالى عن النبى ﷺ : كل الاغسال لابد فيها من الوضوء إلا الجنابة . مع الاعتضاد بعموم الآية والإجماعات وعموم ما دل على وجوب الوضوء بحدوث أحد أسبابه ، واصله بقاء الحدث ، ويمكن حمل الاخبار الأخيرة بتكلف على غسل الجنابة ثم بناءً على المشهور تقديم الوضوء على الغسل أحوط ، وهل التقديم مستحب؟ كما عن النهاية والوسيلة والسرائر والجامع والمعتبر وموضع من المبسوط والشرائع والقواعد ، وعن الحلّى الإجماع عليه ، أم واجب ؟ كما عن ظاهر الصدوق والمفيد والحليين وجهان ، والأخبار المتقدمة فى المقام بين مطلق ومقيد بكونه قبله ، وكيف كان فالمحكى عدم الخلاف على أنه لا تعلق للوضوء بصحة الغسل ، فلو أثم بالتأخير عمداً على القول بالوجوب صح غسله ولزمه الاتيان به لمشروط به من العبادة .

قوله قده مسألة ١ : ( الغسل الترتيبي أفضل من الارتماسى . ١ ) لم أقف على مستند لذلك يطمان اليه لهذه الأفضلية المدعاة .

قوله قده مسألة ٢ : ( قد يتعين الارتماسى ... الخ ) لما كان أحد فردى الواجب المخير مفوتاً للأمور به تعين عقلاً الفرد الآخر للمقدمة لا غير .  
قوله قده : ( وقد يتعين الترتيبي ... الخ ) وذلك لمنع الشرعى



( مسألة ٣ ) يجوز في الترتيب أن يغسل كل عضو من أعضائه الثلاثة بنحو الارتماس ، بل لو ارتمس في الماء ثلاث مرات مرة بقصد غسل الرأس ومرة بقصد غسل الأيمن ومرة بقصد الأيسر كفي ، وكذا لو حرك بدنه تحت الماء ثلاث مرات أو قصد بالارتماس غسل الرأس وحرك بدنه تحت الماء بقصد الأيمن وخرج بقصد الأيسر ، ويجوز غسل واحد من الأعضاء بالارتماس والبقية بالترتيب بل يجوز غسل بعض كل عضو بالارتماس وبعضه الآخر بامرار اليد .

( مسألة ٤ ) الغسل الارتماسي يتصور على وجهين ( أحدهما ) أن يقصد الغسل بآول جزء دخل في الماء وهكذا الى الآخر فيكون حاصله على وجه التدريج ( والثاني ) أن يقصد الغسل حين استيعاب الماء تمام بدنه وحينئذ يكون آنياً وكلاهما صحيح ويختلف باعتبار القصد ، ولو لم يقصد أحد الوجهين صح أيضاً وانصرف الى التدريجي .

( مسألة ٥ ) يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين غسله فلو كان

من الارتماس للصائم وتغطية الرأس للمحرم فيتمين الفرد الآخر من الواجبين التخييريين .

قوله قده مسألة ٣ : ( يجوز في الترتيب أن يغسل كل عضو ... الخ ) إذ لم يعتبر في الغسل الترتيبى إلا غسل الأعضاء الثلاثة مرتباً بناءً عليه ، ولم يعتبر كيفية خاصة في الغسل .

قوله قده مسألة ٤ : ( الغسل الارتماسي يتصور على وجهين ... الخ ) لا يبعد أن يكون منحصرأ في الوجه الأول من الوجهين لصدق انه أخذ في الغسل حين الشروع بآول جزء دخل في الماء والله العالم .

قوله قده مسألة ٥ : ( يشترط في كل عضو أن يكون طاهراً حين



نحساً طهره أولاً ، ولا يكفى غسل واحد لرفع الخبث والحدث كما مر فى الوضوء . ولا يلزم طهارة جميع الأعضاء قبل الشروع فى الغسل وإن كان أحوط .

غسله ... الخ ) لا يخفى أنه اختلفت كلمات علمائنا الأعلام فى هذه المسألة موضوعاً وحكماً كما نجدها مفصلة فى كتبهم المطولة ، والذى يحضرنى عاجلاً أن الحق الحقيق هو ما اختاره المصنف ( قدّه ) من اشتراط طهارة كل عضو قبل غسله أن كان الغسل بالماء القليل سواء كانت النجاسة عينية أو حكمية لما هو المعلوم بلا شبهة تعتريه ، بل قيام الإجماع بقسميه عليه هو اشتراط طهارة الماء المغسول به ، وإذا كان قليلاً كما هو المفروض نجس بمجرد ملاقاته للعضو النجس بالنجاسة الخبثية فلا يقوى على رفع النجاسة الحديثة والله العالم .

قوله قدّه : ( وإن كان أحوط . اهـ ) خروجاً عن خلاف من أوجبها كما هو ظاهر القواعد وجملة من الأصحاب على ما حكاه عنهم فى الحدائق ، وذلك لظواهر الأخبار الواردة فى كيفية الغسل مثل ما رواه فى الوسائل فى أبواب الجنابة باب ( ٣٣ ) عن يعقوب بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام قال سألت عن غسل الجنابة فيه وضوء أم لا فيما نزل به جبرئيل ؟ قال : الجنب يغتسل يبدأ فيغسل يديه الى المرفقين قبل أن يغمسهما فى الماء ثم يغسل ما أصابه من أذى ثم يصب على رأسه وعلى وجهه وعلى جسده كله ، ثم قد قضى الغسل ولا وضوء عليه ، وفى الكتاب المذكور عن ابن أبى نصر قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابة فقال : تغسل يدك اليمنى من المرفقين إلى أصابعك وتبول أن قدرت على البول ، ثم تدخل يدك فى الأناة ، ثم اغسل ما أصابك منه ، ثم افض على رأسك وجسدك ، ولا وضوء فيه ، وفى الكتاب المذكور عن أبى بكر الحضرمى عن أبى جعفر عليه السلام قال : سألته كيف اصنع إذا اجنبت ؟ قال : اغسل كفك وفرجك وتوضأ وضوء الصلاة



( مسألة ٦ ) يجب اليقين بوصول الماء الى جميع الاعضاء فلو كان حائل وجب رفعه ويجب اليقين بزواله مع سبق وجوده ومع عدم سبق وجوده يكفي الإطمئنان بعدمه بعد الفحص .

( مسألة ٧ ) إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن يجب غسله على خلاف ما مر في غسل النجاسات حيث قلنا بعدم وجوب غسله ، والفرق أن هناك يرجع الى الشك في تنجسه بخلافه هنا حيث ان التكليف بالغسل معلوم فيجب تحصيل اليقين بالفراغ ، نعم لو كان ذلك الشيء باطناً سابقاً وشك في أنه صار ظاهراً أم لا ؟ فلسبقه بعدم الوجوب لا يجب غسله عملاً بالاستصحاب .

ثم اغتسل ، وما شابه هذه وقد عدما الاصحاب من أخبار الآداب والسنن ، قال صاحب الحقائق : إذ لا يعقل لوجوب التقديم على أصل الغسل وجه لأن الغرض إنما هو اجراء الغسل على محل طاهر وهو يحصل بالتدرج الى آخر ما ذكره ( قده ) .

قوله قده مسألة ٦ : ( يجب اليقين بوصول الماء الى جميع الاعضاء ... الخ ) وذلك لقاعدة الشغل المقتضية لليقين بالفراغ فيه وفيما بعده من فروع هذه المسألة .

قوله قده مسألة ٧ : ( إذا شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن ... الخ ) تقدم في مسألة ٢٣ من مسائل الوضوء حكم هذه المسألة ، وحاصله عدم وجوب غسله لاصالة البراءة ، وقيل يجب لقاعدة الشغل ، وفيه انه لم يثبت اشتغال الذمة بازيد مما علم انه من الظاهر ، وقد تقرر في محله ان المرجع عند دوران التكليف بين الأقل والاكثر البراءة من الاكثر لا الإحتياط ، نعم لو قلنا ان المكلف به مفهوم مبین وهو التطهير أو إزالة الحدث والأمر بالغسل مما يتحقق به هذا المفهوم المبین لاتجه القول بوجوب الإحتياط ، لكن فيه



( مسألة ٨ ) ما مر من أنه لا يعتبر الموالاة فى الغسل الترتيبى إنما هو فيما عدا غسل المستحاضة والمسلس والمبطون فانه يجب فيه المبادرة اليه والى الصلاة بعده من جهة خوف خروج الحدث .

( مسألة ٩ ) يجوز الغسل تحت المطر وتحت الميزاب ترتيباً لا ارتماساً ، نعم اذا كان نهر كبير جارياً من فوق على نحو الميزاب لا يبعد جواز الارتماس تحته أيضاً اذا استوعب الماء جميع بدنه على نحو كونه تحت الماء .

كلام مذكور فى محله ، ومع ذلك فالاحتياط لا ينبغي تركه خصوصاً لو توقف القطع بغسل الظاهر على غسله ، فانه يجب حينئذ جزماً من باب المقدمة العلمية كما انه يجب على القول بوجوب غسل المواضع المشكوك فى غسله مقدار من البواطن التى يتوقف العلم بحصول الغسل الواجب على غسلها .

قوله قدم مسألة ٨ : ( ما مر من أنه لا يعتبر الموالاة فى الغسل الترتيبى إنما هو فيما عدا غسل المستحاضة ... الخ ) لم اعرف الخصوصية لما ذكره من غسل المستحاضة والمسلس والمبطون ، بل كل غسل ضاق وقت مشروط به لا يجوز التماهل فيه على وجه يفوت مشروطه ، بل يمكن أن يقال بلزوم اختيار التراخى فى بعض أقسام المستحاضة والمسلس والمبطون ، وذلك فيما لم تكن لهم فترة بعد دخول الوقت إلا بمقدار الصلاة وغسل آخر جزء من البدن ، فانه لا يبعد أن يقال بوجوب غسل الجزئين وهما الرأس والشق الأيمن مثلاً قبل الوقت ، ليكون على اهبة من مجئ الفترة التى هى أول الوقت مثلاً فيغسل بها الجزء الأخير ويصلى ، وهذا مما لا غبار فيه ولا شبهة تعتريه والله العالم .

قوله قدم مسألة ٩ : ( لا يجوز الغسل تحت المطر ... الخ ) لا يخفى انه

( العمل الابق - ٤٣ )



( مسألة ١٠ ) يجوز العدول عن الترتيب الى الارتماس في الاثناء وبالعكس لكن بمعنى رفع اليد عنه والاستئناف على النحو الآخر .  
 ( مسألة ١١ ) اذا كان حوض أقل من الكر يجوز الاغتسال فيه بالارتماس مع طهارة البدن لكن بعده يكون من المستعمل في رفع الحدث

وردت أخبار عن أهل بيت العصمة ( ع ) في كفاية الغسل تحت المطر ففهم منها بعض الأصحاب إلحاق ذلك بالارتماس موضوعاً أو حكماً في سقوط الترتيب ، كما حكى ذلك عن الشيخ في المبسوط ، منها صحيحة على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سألته عن الرجل يجنب هل يجزيه من غسل الجنابة ان يقوم في المطر حتى يغسل رأسه وجسده وهو يقدر على ما سوى ذلك ؟ فقال : ان كان يغسله اغتساله بالماء اجزاً ذلك ، ومرسلة محمد بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام في رجل أصابته جنابة فقام في المطر حتى سال على جسده أيجزيه ذلك من الغسل ؟ قال : نعم ، والانصاف انه لا يفهم منها ولا مما شاكلها تأسيس حكم للمطر وخصوصية فيه ، بل لما توهم السائل احتمال خصوصية لسائر المياه غير ماء المطر أو خصوصية لمزاولة اليد في الغسل نفى ( سلام الله عليه ) ذلك الإحتمال والتوهم ، وأجابه بانه كاف في الإغتسال به وانه كسائر المياه ولا خصوصية لمزاولة اليد وغيرها ، أو عدم مزاولة أى شيء ، بل يكفى انفصال الأعضاء الثلاثة بأي نوع يكون والله العالم .

قوله قده مسألة ١٠ : ( يجوز العدول من الترتيب الى الارتماس في الاثناء وبالعكس ... الخ ) لا طلاق دليليهما وان التخيير ابتدائي واستمراري .  
 قوله قده مسألة ١١ : ( اذا كان حوض أقل من كر يجوز الاغتسال فيه ... الخ ) نعم لا مانع من الاغتسال بكلا نوعيه من الحياض قلت عن



الأكبر ، فبناءً على الاشكال فى شكل الوضوء والغسل منه بعد ذلك ، وكذا إذا قام فىه واغتسل بنحو الترتيب بحيث رجع ماء الغسل فىه وأما إذا كان كراً أو أزيد فليس كذلك ، نعم لا يعد صدق المستعمل عليه إذا كان بقدر الكر لا أزيد واغتسل فىه مراراً عديدة لكن الأقوى كما مر جواز الاغتسال والوضوء من المستعمل .

الكر أو كثرت لاطلاق دليليهما ، كما لا اشكال فى صيرورة الماء من المستعمل فى صورة ما لو كان أقل من الكر فىكون جزئياً من جزئيات مسألة جواز رفع الحدث به ثانياً وعدمه ، وفى قولان معروفان منشأوهما اختلاف الأخبار وتصادم الأدلة ، وقد تقدم فى باب الوضوء ان الأقوى كما هو المشهور جوازه .

وأما عدم صيرورته من المستعمل فيما لو كان كراً أو أكثر من الكر ، فقد ادعى فى ( مصباح الفقيه ) : عليه السيرة المستمرة عند المشرعة المعلوم بتحقيقها من صدر الشريعة ، بل حكى عن غير واحد نقل الاجماع عليه ، قال ويدل عليه أيضاً غير واحد من الأخبار ، منها صحيحة صفوان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض التى ما بين مكة الى المدينة تردها السباع وتلغ فيها الكلاب وتشرب منها الحمير ويقنسل فيها الجنب ويتوضأ منها قال : وكم قدر الماء ؟ قال : الى نصف الساق والى الركبة فقال : توضأ منه . انتهى . وفى دلالة الرواية على المدعى اشكال فان غاية ما تدل عليه هو جواز استعمال الماء المستعمل لرفع الحدث فتكون من أدلة المجوزين ، وأما دلالتها على ان الماء لو كان كراً أو أكثر من كر فلا يكون من المستعمل فلا دلالة فيها على ذلك ، فعليه لقائل أن يمنع ان الماء إذا بلغ كراً لا يكون من المستعمل ، نعم يتم ذلك فى مثل الأنهر والسواقي الواسعة ، بل المحقون إذا بلغ أكراراً كثيرة



( مسألة ١٢ ) يشترط في صحة الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء من النية واستدامتها الى الفراغ ، واطلاق الماء وطهارته ، وعدم كونه ماء الغسالة ، وعدم الضرر في استعماله ، واباحته وابعاده ظرفه ، وعدم كونه من الذهب والفضة ، واباحه مكان الغسل ومصب مائه وطهارة البدن ، وعدم ضيق الوقت والترتيب في الترتيب ، وعدم حرمة الارتماس في الارتماس منه كيوم الصوم ، وفي حال الإحرام ، والمباشرة في حال الاختيار وما عدا الإباحة ، وعدم كون الظرف من الذهب والفضة ، وعدم حرمة الارتماس من الشرائط واقعي لا فرق فيها بين العمد والعلم والجهل والنسيان بخلاف المذكورات فان شرطيتها مقصورة على حال العمد والعلم .

( مسألة ١٣ ) إذا خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه فاغتسل بالداعي الأول ، لكن كان بحيث لو قيل له حين الغسل في الماء ما تفعل ؟ يقول : اغتسل

كعشرين وثلاثين ، واما في مثل السكر والسكرين فحاله حال ما لو نقص عن السكر عرفاً ، خصوصاً فيما لو تكرر الارتماس فيه ( فان قلت ) فعلى أى وجه يحمل سؤال الامام عليه السلام عن مقداره ان لم يحمل على ما ادعاه المستدل من معرفة ان لا يكون من قسم المستعمل ؟ ( قلنا ) يحمل سؤاله عليه السلام لمعرفة كبريته فلا تؤثر فيه النجاسة والله العالم .

قوله قده مسألة ١٢ : ( يشترط في صحة الغسل ما مر من الشرائط في الوضوء .. الخ ) راجع شرائط الوضوء ص ١٨١ فانها معتبرة في الغسل حرفاً بحرف .

قوله قده مسألة ١٣ : ( إذا خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه ... الخ ) ما ذكره من الميزان للصحة والفساد مبني على ما هو التحقيق من كفاية



ففسله صحيح ، وأما اذا كان غافلا بالمرة بحيث لو قيل له ما تفعل ؟ يبق متحيراً  
ففسله ليس بصحيح .

( مسألة ١٤ ) إذا ذهب الى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج شك فى أنه  
اغتسل أم لا ، يبنى على العدم ، ولو علم أنه اغتسل لكن شك فى أنه على  
الوجه الصحيح أم لا ، يبنى على الصحة .

( مسألة ١٥ ) إذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقه وان وظيفته  
كانت هو التيمم ، فان كان على وجه الداعى يكون صحيحاً ، وان كان على وجه  
التقييد يكون باطلاً ، ولو تيمم باعتقاد الضيق فتبين سعته ففى صحته وصحة  
صلاته اشكال .

الداعى عن الاخطار ، وأما صحته فيما لو سئل فاجاب بانى اغتسل وعدم صحته  
فما لو بقى متردداً متحيراً ، فلاستكشاف بقاء الداعى فى خزانة الفاكرة ،  
وصدور الفعل عن ذلك الداعى فى الصورة الأولى ، وعدم بقاءه فيها فيما لو  
بقى متحيراً كما فى الصورة الثانية .

قوله قده مسألة ١٤ : ( اذا ذهب الى الحمام ليغتسل وبعد ما خرج  
شك ... الخ ) اما البناء على العدم فيما لو شك انه اغتسل ام لا فلاستصحاب  
عدم الغسل ، واما البناء على الصحة فيما لو علم انه اغتسل ولاكن شك فى أنه  
على الوجه الصحيح أم لا فلقاعدة الفراغ .

قوله قده مسألة ١٥ : ( إذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقه وان  
وظيفته كانت هو التيمم ... ) الذى يظهر لى هو البطلان مطلقاً ، إذ الامر  
بالصلاة التى ضاق وقتها لم يدع إلا الى التيمم ولم يدع الى الغسل ، وإلا بناءاً  
على ما ذكره من الداعى والتقييد ما الفرق بين الفرع المذكور وبين ما لو تيمم  
باعتقاد الضيق فتبين سعته ؟ فانها يستقيان من ضرع واحد والله العالم .



( مسألة ١٦ ) إذا كان من قصده عدم اعطاء الاجرة للحمى فغسله باطل وكذا اذا كان بناؤه على النسبة من غير احراز رضى الحمى بذلك وان استرضاه بعد الغسل ، ولو كان بناؤهما على النسبة ولكن كان بانياً على عدم اعطاء الاجرة أو على عطاء الفلوس الحرام ففي صحته اشكال .

( مسألة ١٧ ) إذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سخن بالخطب المنصوب لا مانع من الغسل فيه ، لان صاحب الخطب يستحق عوض خطبه ولا يصير شريكاً في الماء ولا صاحب حق فيه .

( مسألة ١٨ ) الغسل في حوض المدرسة لغير أهله مشكل ، بل غير صحيح

قوله قده مسألة ١٦ : ( إذا كان من قصده عدم اعطاء الاجرة للحمى فغسله باطل ... الخ ) لانه لا يخلو الى انه تصرف بمال الغير بغير اذنه فيتنافى مع قصد القرية المعتبرة فيه ، وكذا الوجه في البطلان في صورة ما إذا كان بناؤه على النسبة من غير احراز رضا الحمى بذلك .

قوله قده : ( وان استرضاه ) فان ما وقع لا يتغير عما وقع عليه من الوجه .

قوله قده : ( ولو كان بناؤهما على النسبة ) الى قوله : ( ففي صحته إشكال ... الخ ) الظاهر ان حال هذا الفرع كالفرعين السابقين في البطلان والله العالم .

قوله قده مسألة ١٧ : ( اذا كان ماء الحمام مباحاً لكن سخن بالخطب ... الخ ) نعم الامر كما ذكره ( قده ) من صحة الغسل واستحقاق صاحب الخطب قيمته .

قوله قده مسألة ١٨ : ( الغسل في حوض المدرسة لغير أهله ... الخ ) لان



بل وكذا لاهله إلا اذا علم عموم الوقفية أو الاباحة .  
( مسألة ١٩ ) الماء الذى يسبلونه يشكل الوضوء والغسل منه إلا مع العلم بعموم الاذن .

( مسألة ٢٠ ) الغسل بالمئزر الغصبى باطل .  
( مسألة ٢١ ) ماء غسل المرأة من الجنابة والحيض والنفاس وكذا اجرة تسخينه إذا احتاج اليه على زوجها على الاظهر لأنه يعد جزءاً من نفقتها .  
( مسألة ٢٢ ) إذا اغتسل المجنب فى شهر رمضان أو صوم غيره أو فى

---

الوقوف على حسب ما وقفت عليه فلا بد من احراز وجه الوقف ليصح التصرف فيه على وجهه والله العالم .

قوله قده مسألة ١٩ : ( الماء الذى يسبلونه ... الخ ) وذلك للوجه الذى تقدم فى سابقتهما من لزوم احراز وجهه .

قوله قده مسألة ٢٠ : ( الغسل بالمئزر الغصبى باطل . ا هـ ) هذا اذا استلزم الغسل التصرف بالمئزر أو اتحد معه وإلا فالصحة متعينة .

قوله قده مسألة ٢١ : ( ماء غسل المرأة من الجنابة .. الخ ) قد يستدل على ما ذكره من ان ذلك على الزوج بانه من المعاشرة بالمعروف التى أمر الأزواج بها ، وإلا فلا دليل على الحكم بذلك إذ لا نص فى البين والله العالم  
قوله قده مسألة ٢٢ : ( إذا اغتسل المجنب فى شهر رمضان أو صوم غير ... الخ ) اما عدم بطلان صومه فلاختصاص أدلة مفطريته بحال العمد ، نعم يشكل الحكم بعدم بطلان غسله إذ لا أمر به— هذا القسم وما هو إلا توهم الأمر ، وذلك ليس بكاف فى صحة غسله ، واما وجه بطلانها معاً مع العمد فواضح للنهى الموجب للبطلان ، هذا كله بناءً على ان الارتماس من المبطلات



حال الإحرام ارتماساً نسياناً لا يبطل صومه ولا غسله ، وإن كان متعمداً بطلاً معاً ولكن لا يبطل إحرامه وإن كان آثماً ، وربما يقال : لو نوى الغسل حال الخروج من الماء صح غسله ، وهو في صوم رمضان مشكل لحزمة إتيان المفطر فيه بعد البطلان أيضاً لخروجه من الماء أيضاً حرام كما كتبه تحت الماء ، بل يمكن أن يقال إن الارتماس فعل واحد مركب من الغمس والخروج فكله حرام وعليه يشك في غير شهر رمضان أيضاً ، نعم لو تاب ثم خرج بقصد الغسل صح

## فصل في مستحبات غسل الجنابة

وهي أمور : ( أحدها ) الاستبراء من المني بالبول قبل الغسل .

والإفلا إشكال في صحة الغسل والصوم عمداً كان أو سهواً ، وأما عدم بطلان الإحرام بذلك فلان سائر تروك الإحرام ومنها تغطية الرأس وجوبها نفسى ، نعم يبطل غسله معه لاتحاد الغسل والتغطية المنهى عنها .

قوله قده : ( نعم لو تاب ... الخ ) يشك ما ذكره من الصحة إذ ليس الخروج من الماء ارتماساً ليصح الغسل مع التوبة والله العالم .

قوله قده : ( فصل : في مستحبات غسل الجنابة وهي أمور أحدها الاستبراء من المني بالبول قبل الغسل ) يستحب البول قبل الغسل للمنزل دون الأكسل كما هو المشهور للأصل ، وظهور ذلك من الأخبار حيث وردت معللة بعدم انتقاض الغسل ، وعدم رد المني إلى البدن فيورثه الداء الذي لا دواء له هذا مع تيقن عدم الانزال ، ولو جوزوه أمكن الاستحباب أخذاً بالاحتياط ، وربما يقال إن عموم الروايات يشمل المقامين من غير تفصيل ، وانتفاء الفائدة ممنوع إذ عسى أن ينزل ولم يطلع عليه أو احتبس في المجارى



( الثانى ) غسل الابق ثلاثاً الى المرفقين أو الى نصف الذراع أو الى الزندين من غير فرق بين الارتماس والترتيب .

لان الجماع مظنة نزول الماء ، وإنما استحب لثلا ينتقض بخروج شىء بعده كما يأتى ، وللنصوص . منها : الصحيح الصادق المروى فى التهذيب : عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شىء قال : يعيد الغسل ، قلت فالمرأة يخرج منها شىء بعد الغسل قال : لا تعيد ، قلت فما الفرق فيما بينهما ؟ قال : لان ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل ، وفى آخر المروى فى التهذيب أيضاً عن الرجل يخرج من احليله بعد ما اغتسل شىء قال : يغتسل ويعيد الصلاة إلا ان يكون بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غسله ، والباقرى : من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول ثم وجد بللاً فقد انتقض غسله ، وان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينتقض غسله ولكن عليه الوضوء لان البول لم يدع شيئاً .

قال قده ( والاستبراء ) وهو الاجتهاد فى إزالة بقايا المنى المتخلفة فى المحل كما فى الوضوء ، واستحباب الإستبراء بالبول أو المسحات التسع للمنزل هو المشهور ، وأوجبها جماعة كما عن المبسوط والجل والعقود والمصباح ومختصره والمراسم والكامل والوسيلة والغنية والاصباح وغيرها لوجوب الإعادة بدون الإستبراء فى الاخبار وبالأمر فى بعضها ، واجيب : بان الأول لا يدل على الوجوب ، والثانى ظاهره الإستحباب ، والاصل واطلاق ( وان كنتم جنباً فاطهروا ) وخلو أكثر أوامر الغسل الواردة فى مقام البيان عنه تقتضى الاستحباب ، والظاهر ان أحدهما مفعول عن الآخر كما عن الشيخ وابنى حمزة وزهرة ، وعن الاقتصاد والمصباح ومختصره والمهذب والاشارة الإقتصار ( العمل الابق - ٤٤ )



على البول ، وعن ظاهر الجعفي وجوب البول والإجتهاد معاً ، واقتصر في النافع على عصر الذكر من أصل المقعدة الى طرفه ثلاثاً وتتره ، وفي القواعد والشرائع استحباب الاستبراء للنزل بالبول ، فان تعذر مسح من المقعدة الى أصل القضيب ثلاثاً ، ومنه الى رأسه ثلاثاً وتتره ثلاثاً كما عن المقنعة والسرائر والمعتبر والمراسم والجامع والوسيلة والسكامل ، ولم نظفر في شيء من الأخبار بما يدل على الاستبراء من المني بغير البول ، ولعلمهم أخذوا ذلك من أخبار الاستبراء من البول . وما دل على عدم إعادة الغسل إذا لم يبل والله العالم بالحال وفي رواية مرسلة في الفقيه : ان كان قد رأى بللاً ولم يكن بال فليتوضأ ولا يغتسل انما ذلك من الحيائل ، وفي أخرى مرسلة في التهذيب : ان كان ناسياً فلا يعيد منه الغسل ، وفي الصادق : عن رجل أجنب ثم اغتسل قبل أن يبول ثم رأى شيئاً قال : لا يعيد الغسل ليس الذي رآه شيئاً ، ونحوه آخر إلا انها شاذة لا تقاوم ما تقدم ، وهذا الحكم مختص بالرجال كما في القواعد والشرائع وعن المبسوط والجل والعقود والمصباح ومختصره والوسيلة والاصباح وغيرها ، بل هو المشهور كما في شرح الدروس ، بل عن الغنية الإجماع عليه .

اما النساء فلا استبراء ولا إعادة عليهن ، لأن ما يخرج منهن إنما هو من ماء الرجل كما في النص المتقدم ، مضافاً الى الأصل واختلاف المخرجين في المرأة فالفائدة المطلوبة منتفية ، وعن نهاية الشيخ التسوية بين الرجل والمرأة في الاستبراء بالبول والإجتهاد وهو ضعيف .

ومن المستحبات أن يغسل فرجه ويساره تنزيهاً لليمين عن مثله ، وللصحيح الزراري الصادق عن غسل الجنابة قال : تبدأ فتغسل كفيك ثم



( الثالث ) المضمضة والاستنشاق بعد غسل الابق ثلاث مرات وبقنى مرة أبقاً .

( الرابع ) أن بقون مأؤه فى الترتبى بمقدار صاع وهو ستمائة وأربعة عشر مثقالاً وربع مثقال .

( الخامس ) أمرار البق على الأعضاء لزيادة الاستظهار .

تفرغ بيمينك على شمالك فتغسل فرجك البق .  
والأسمية كما عن المفيد والجعفى والقاضى والشهيد للزرارى الباقرى :  
إذا وضعت بذك فى الماء فقل ( بسم الله وبالله اللهم أجعلنى من التوابين وأجعلنى  
من المتطهرين ) والصادق المروى فى المحاسن : كل شىء صنعه بذبغى أن بسمى  
عليه ، فإن لم بفعل كان للشيطان فىه شرك ، وترك ذكرها الأكثر .

وغسل الكففى إجماعاً ثلاثاً للحسن المروى فى الكافى والتهذيب  
المتقدم فى الوضوء : واحدة من حدث البول واثنان من حدث الغائط وثلاثاً  
من الجنابة ، وفى الباقرى عليه السلام : بغسل الرجل بده من النوم مرة ومن الغائط  
والبول مرتين ومن الجنابة ثلاثاً .

وغسلها الى المرفقى أفضل للصحيح تغسل بذك البنى من المرفقى الى  
أصابعك ، وفى آخر : فتغسل فرجك ومرافقك ، وفى ثالث : فىغسل  
بديه الى المرفقى .

والمضمضة والإستنشاق كما هو المعروف بين الأصحاب وظاهر شرح  
الدروس كما حكى عنه الإجماع عليه ، للصادق : ثم تمضمض وتستنشق وتهب  
الماء على رأسك ثلاث مرات ، وعن الفقه الرضى قال : قد روى أن بتمضمض  
ويستنشق ثلاثاً وروى مرة مرة تجزىه والأفضل الثلاثة وإن لم بفعل ففعله تام  
وأمرار البق على الأعضاء إجماعاً كما عن الفاضلى ، وفى شرح الدروس :



( السادس ) تخليل الحاجب غير المانع لزيادة الاستظهار .

( السابع ) غسل كل من الأعضاء الثلاثة ثلاثاً .

( الثامن ) التسمية بأن يقول بسم الله والاولى أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم .

( التاسع ) الدعاء المأثور في حال الاشتغال وهو : اللهم طهر قلبي وتقبل سعي واجعل ما عندك خيراً لي ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين أو يقول : اللهم طهر قلبي واشرح صدري واجر على لساني مدحتك والثناء عليك ، اللهم اجعله لي طهوراً وشفاءاً ونوراً انك على كل شيء قدير ، ولو قرأ هذا الدعاء بعد الفراغ أيضاً كان أولى .

انه اختيار فقهاء أهل البيت ، وفي الموثق الوارد في غسل الميت : ثم يغسل رأسه ولحيته ثم شقة الأيمن ثم شقه الأيسر وتمر يدك على جسده كله ، مع ما تقدم من مساواته للجنابة ، ولمفهوم قوله يغسل لو ان رجلاً ارتمس في الماء إرتماسة واحدة اجزأه ذلك ، وان لم يدلك جسده .

وتخليل غير المانع من وصول الماء ، ومعه يجب لما تقدم في الوضوء والاستظهار .

وغسل الشعر لما مر .

والدعاء في الأثناء وبعد الفراغ بالمأثور ، وفي الموثق الصادق : إذا اغتسلت من الجنابة فقل : ( اللهم طهر قلبي وتقبل سعي واجعل ما عندك خيراً لي ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ) وإذا اغتسلت للجمعة فقل : ( اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق ديني وتبطل عملي ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ) .

والإسباغ للغسل بصاع وهو أربعة أمداد للاجماع والصحيح المستفيض



( العاشر ) الموالاة والابتداء بالأعلى فى كل من الأعضاء فى الترتيبى .

وقد مر مشروحاً فى الوضوء .

وترك الاستعانة ، والمشتمس والأجن والمستعمل كما مر فى الوضوء .  
والغسل فى الماء الراكد كما قاله المفيد معللاً ذلك بأنه ان كان قليلاً أفسده  
وان كان كثيراً خالف السنة فى الإغتسال فيه ، ولم نعرف وجهه وهو أعرف  
بما قال كل ذلك للنص سوى ما اشير إليه كما عرفت والله الحمد .

وزاد جماعة استحباب الموالاة لما فيها من المسارعة والاستباق الى الخير  
وحصول الطهارة المطلوبة للشارع كما يظهر من الأخبار الواردة فى كراهة نوم  
الجنب وأكله وشربه مع الجنابة ، وللتحفظ من طريان المفسد ، ولأن  
المعلوم من صاحب الشرع وذريته فعل ذلك كما قال فى الذكرى .

وتكرار الغسل ثلاثاً فى كل عضو لورود ذلك فى غسل الميت مع ما ورد  
انه كغسل الجنابة ، وخصه الإسكافى بالرأس واجتزأ بالدهن فى البدن  
وظاهره الوجوب فى الأول . وله الصحيحان المروى أحدهما فى السكافى عن  
ربى عن الصادق عليه السلام قال : يفيض الجنب على رأسه ثلاثاً لا يجزیه أقل  
من ذلك ، وثانيهما فى التهذيب عن على بن جعفر عن أخيه عليه السلام وفيه : فان  
خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثم مسح جلده بيده فان ذلك  
يجزیه وهو أحوط وان أولاً بالحمل على الإستحباب ، جمعاً بينهما وبين ما دل  
على الاكتفاء بالجريان والدهن ، أو الحمل على الصب بثلاث أكف من غير  
تثليث فى الغسلات لبعده فى أحدهما ، وهو الأول لقوله فيه : لا يجزیه أقل  
من ذلك ، وزاد الإسكافى للمرتس استحباب تثليث الغوصات يخلل شعره  
ويعمسح سائر جسده بيده عقيب كل غوصة ، قال فى الذكرى : ولا بأس به



( مسألة ١ ) يكره الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة على ما مر في الوضوء .

( مسألة ٢ ) الاستبراء بالبول قبل الغسل ليس شرطاً في صحته وإنما فائدته عدم وجوب الغسل إذا خرج منه رطوبة مشتبهة بالمني فلو لم يستبرىء واغتسل وصلى ثم خرج منه المني أو الرطوبة المشتبهة لا تبطل صلاته ويجب عليه الغسل لما سيأتي .

( مسألة ٣ ) إذا اغتسل بعد الجنابة بالانزال ، ثم خرج منه رطوبة مشتبهة بين البول والمني فمع عدم الاستبراء قبل الغسل بالبول يحكم عليها بانها

لما فيه من صورة التكرار ثلاثاً حقيقة وان كان الارتماس يأتي على ذلك انتهى ولا يخفى ضعفه .

قوله قدم مسألة ١ : ( يكره الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة ... الخ ) لم أقف على دليل الكراهة في الغسل بخصوصه نعم حمل فقهاؤنا ( اعلى الله مقامهم ) ذلك على الوضوء لاتحاد العلة فراجع والله العالم .

قوله قدم مسألة ٢ : ( الاستبراء بالبول قبل الغسل شرطاً في صحته ... الخ ) كما هو صريح أخباره .

قوله قدم مسألة ٣ : ( اذا اغتسل بعد الجنابة بالانزال ثم خرج منه رطوبة ... الخ ) لو دار أمر الرطوبة الخارجة بعد الانزال والغسل بين البول والمني ليس إلا ، كما هو موضوع المسألة فان لم يكن قد استبرأ قبل الغسل بالبول ولم يكن قد بال بعد الغسل قبل أن يخرج منه البول فيحكم على البول الخارج بانه مني ، للاخبار المستفيضة ، منها : الصحيح الصادق المتقدم الذكر المروي في التهذيب : عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شيء قال : يعيد الغسل ، قلت فالمرأة يخرج منها شيء بعد الغسل قال : لا تعيد ،



منى فىجب الغسل ومع الاستبراء بالبول وعدم الاستبراء بالخرطاط بعده يحكم بانه بول فىوجب الوضوء ، ومع عدم الأمرين فىجب الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء إن لم يحتمل غيرهما وإن احتمل كونها مذياً مثلاً بان يدور الأمر بين البول والمنى والمذى فلا يجب عليه شىء وكذا حال الرطوبة الخارجة بدوا من غير سبق جنابة فانها مع دورانها بين المنى والبول يجب الاحتياط بالوضوء والغسل ومع دورانها بين الثلاثة أو بين كونها منياً أو مذياً أو بولاً أو مذياً لا شىء عليه .

قلت فما الفرق فيما بينهما ؟ قال : لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل وفى آخر مروي فى التهذيب أيضاً عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شىء قال : يغتسل ويعيد الصلاة إلا أن يكون بال قبل أن يغتسل فانه لا يعيد غسله ، والباقرى : من اغتسل وهو جنب قبل أن يبول ثم وجد بللاً فقد انتقض غسله ، وإن كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله ، ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً ، وغير ذلك من الأخبار التى يطول ذكرها ، وأما إن كان قد استبرأ بالبول فىحكم بان الخارج بول إن لم يكن استبرأ من البول بالخرطاط كما دلت عليه النصوص المتقدمة الآمرة بالوضوء وما تقدم من النصوص فى فصل الاستبراء من البول

قوله قدہ : ( ومع عدم الأمرين يجب الاحتياط ... الخ ) أى بأن يكون بال بعد الإنزال واستبرأ بعد البول وخارج بعد ذلك بلل مشبه مردد بين البول والمنى ليس إلا فىجب الاحتياط بالغسل والوضوء قضاءً لحق العلم الأجمالى ، إذ ترجيح أحدهما بلا مرجح ، فىكون حاله حال ما لو خرج ما هو مردد بينهما ابتداءً بلا مسبوقية ببول ولا إنزال ، هذا إذا لم يحتمل غيرهما ، وأما إذا احتمل أن البلل الخارج إما بول أو منى أو مذى مثلاً فلا يجب عليه شىء



( مسألة ٤ ) اذا خرجت منه رطوبة مشتبهة بعد الغسل وشك في أنه استبرأ بالبول أم لا بنى على عدمه فيجب عليه الغسل والأحوط ضم الوضوء أيضاً .

( مسألة ٥ ) لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشتبهة بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص والاختبار أو لأجل عدم إمكان الاختبار من جهة العمى أو الظلمة أو نحو ذلك .

( مسألة ٦ ) الرطوبة المشتبهة الخارجة من المرأة لا حكم لها وإن كانت قبل استبرائها فيحكم عليها بعدم الناقضية وعدم النجاسة إلا إذا علم أنها إما بول أو منى .

إذ لم يحرز توجه تكليف عليه والله العالم .

قوله قده مسألة ٤ : ( إذا خرجت منه رطوبة مشتبهة بعد الغسل وشك في أنه استبرأ ... الخ ) وذلك لاصالة عدم الاستبراء ، وأما وجه الاحتياط في ضم الوضوء اليه لاحتمال أنه استبرأ بالبول ، فما خرج من البول محكوم بانه بول كما نطقت به الأخبار المتقدمة الذكر والله العالم .

قوله قده مسألة ٥ : ( لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشتبهة بين ... الخ ) وذلك لاطلاق الأدلة في حكم الرطوبة وعدم تقيدها بحال دون حال من الفحص وعدمه ، وإمكان الاختبار وعدمه ، وغير ذلك من المقيدات المحتملة .

قوله قده مسألة ٦ : ( الرطوبة المشتبهة الخارجة من المرأة لا حكم لها ) الظاهر لها حكم الرطوبة الخارجة من الرجل حذو النعل بالنعل ما عدا ما يخرج منها بعد مجامعة الرجل وإنزاله ، فان خروج هذا الماء لا أثر له بحكم صحيح سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام : عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول قال



( مسألة ٧ ) لا فرق فى ناقضية الرطوبة المشتبهة الخارجة قبل البول بين أن يكون مستبرئاً بالخرطاط أم لا وربما يقال إذا لم يمكنه البول تقوم الخرطاط مقامه وهو ضعيف .

( مسألة ٨ ) إذا أحدث بالأصفر فى أثناء غسل الجنابة الأقوى عدم بطلانه ، نعم يجب عليه الوضوء بعده لكن الأحوط إعادة الغسل بعد إتمامه والوضوء بعده أو الاستتاف والوضوء بعده ، وكذا إذا أحدث فى سائر الأغسال ، ولا فرق بين أن يكون الغسل ترتيبياً أو ارتماسياً إذا كان على وجه التدرج وأما إذا كان على وجه الآنية فلا يتصور فيه حدوث الحدث فى اثنتائه .

يعيد الغسل ، قلت فالمرأة يخرج منها شيء بعد الغسل قال : لا تعيد ، قلت فما الفرق بينهما ؟ قال : لان ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل ، ونحوه غيره .

قوله قد مر مسألة ٧ : ( لا فرق فى ناقضية الرطوبة المشتبهة ... الخ ) وذلك لإطلاق دليلها مثل الصحيح الصادق والباقرى وغيرهما المتقدمة الذكر فى المسألة الثالثة من هذا العدد واستضعافاً لما يعارضها الذى تقدم من مرسله الفقيه ان كان قد رأى بللاً ولم يكن بال فليتوضأ ولا يغتسل ، إنما ذلك من الحبائل ، وفى أخرى مرسله فى التهذيب : ان كان ناسياً فلا يعيد منه الغسل ، والصادق : عن رجل أجنب ثم اغتسل قبل أن يبول ثم رأى شيئاً قال : لا يعيد الغسل ، ليس الذى رآه شيئاً ، ونحوه آخر وقد تقدم أنها شاذة لا تقاوم ما تقدم والله العالم .

قوله قد مر مسألة ٨ : ( إذا أحدث بالأصفر فى أثناء غسل الجنابة الأقوى عدم بطلانه ... الخ ) أما عدم البطلان والاتمام والوضوء بعده فذلك ( العمل الابق - ٤٥ )



وفاقاً للسيد المرتضى وجماعة منهم المحقق في الاعتبار والمولى المقدس الاردبيلي وصاحب المدارك لاصالة البراءة واستصحاب الصحة ، ولأن الحدث ليس موجباً للغسل ولا لبعضه قطعاً فيسقط وجوب الاعادة ويجب الوضوء لأن الحدث المتخلل لا بد له من رافع وهو إما الغسل بتمامه أو الوضوء ، والاول منتف لعدم نقضه فتمين الثاني ، ولأن الحدث الأصغر لو حصل بعد إكمال الطهارة أوجب الوضوء ، فكذا في أثنائها ، وقد يقال : ان الاصلين معارضان باستصحاب بقاء الجنابة ، واستدعاء شغل الذمة اليقينى البراءة اليقينية ، وان وجوب الاعادة لا يكون الحدث الأصغر موجباً للغسل بل لكونه ناقضاً لما تقدم منه ، وقيل كما عن الصدوقين في الفقيه والهداية والشيخ في النهاية والمبسوط وصاحب الإصباح والجامع والعلامة في القواعد والشهيد بل عزى الى المشهور : بل يعيده من رأس ، وللخبر المروى عن كتاب عرض المجالس للصدوق عن الصادق عليه السلام قال : لا بأس بتيميم الغسل تغسل يدك وفرجك ورأسك وتؤخر غسل جسدك الى وقت الصلاة ثم تغسل جسدك إذا أردت ذلك ، فان أحدثت حدثاً من بول أو غائط أو ريح أو منى بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فاعد الغسل من أوله ، وهو ضعيف لجهالة السند وان كان أحوط ، بل ضعفه منجبر بما تقدم من الاصول وعمل الأصحاب ، ويعضده ان الحدث الأصغر ناقض للطهارة بعد الكمال فقبله أولى ، وأحوط منه لإحداث حدث بعد الغسل ثم الوضوء من ذلك الحدث خروجاً عن القول الاول ، وقيل كما عن الحلي والقاضى والمحقق الثاني بل يقتصر على إتمامه ولا يحتاج الى الوضوء لأن الحدث الأصغر لا يوجب الغسل اجماعاً ولا الوضوء هنا ، لأن الوضوء متى مع الغسل سيما الجنابة وهو



(مسألة ٩) اذا أحدث بالأكبر فى أثناء الغسل فان كان مماثلاً للحدث السابق كالجنابة فى أثناء غسلها أو المس فى أثناء غسله فلا إشكال فى وجوب الاستئناف وإن كان مخالفاً له فالأقوى عدم بطلانه فىتمه وياتى بالآخر ويجوز الاستئناف بغسل واحد لهما ويجب الوضوء بعده إن كانا غير الجنابة أو كان السابق هو الجنابة حتى لو استأنف وجمعهما بنية واحدة على الاحوط وإن كان اللاحق جنابة فلا حاجة الى الوضوء سواء أنه وأنى للجنابة بعده أو استأنف وجمعهما بنية واحدة .

(مسألة ١٠) الحدث الأصغر فى أثناء الاغسال المستحبة أيضاً لا يكون

أضعف ، لما تقدم فى الاول ، ولأن عدم اجتماع الوضوء وغسل الجنابة ان كان مستنده الإجماع فهو ممنوع فى صورة النزاع ، وان كان العمومات فمنع شمولها لما نحن فيه والله العالم .

قوله قده مسألة ٩ : ( إذا أحدث بالأكبر فى أثناء الغسل ... الخ ) لا يخفى انه ان وقع فى الاثناء حدث أكبر فان كان هو الجنابة فلا إشكال فى وجوب الإعادة ونقض ما فعل ، وان كان غيرها فلا شك فى إيجابه غسلًا كاملاً ، وهو ينقض ما تقدم أم لا ينقضه ؟ بل ترتفع الجنابة بالإتمام لإطلاق الأوامر إشكال ، وتظهر الفائدة فى أنه لو لم ينقض لكفى الإتمام فى رفع حدث الجنابة وارتفاع أحكامها ولكن يكون الحدث الآخر باقياً يحتاج رفعه الى غسل آخر والله العالم .

قوله قده مسألة ١٠ : ( الحدث الأصغر فى أثناء الاغسال المستحبة ...

الخ ) إذا تخلل الحدث الأصغر غير غسل الجنابة فان قيل : بإجزائه عن الوضوء أطرده الخلاف المتقدم فيه ، وان قيل : بالعدم جرى فيه القولان



مبطلاتها ، نعم في الأغسال المستحبة لإتيان فعل كغسل الزيارة والإحرام لا يبعد البطلان كما أن حدوثه بعده وقبل الإتيان بذلك الفعل كذلك كما سيأتي ( مسألة ١١ ) إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه قبل الدخول في العضو الآخر رجع وأتى به ، وإن كان بعد الدخول فيه لم يعتن به ويبني على الاتيان على الأقوى وإن كان الأحوط الاعتناء ما دام في الاثناء ولم يفرغ من الغسل كما في الوضوء ، نعم لو شك في غسل الأيسر أتى به وإن

الأولان دون الثالث من الأقوال المتقدمة في المسألة الثامنة من المسائل الجارية وقال في الذكرى : لو كان الحدث من المرتس ، فإن قلنا بسقوط الترتيب فيه حكما فإن وقع بعد ملاقة الماء جميع البدن أوجب الوضوء لا غير ، وإلا فليس له أثر ، وإن قلنا بوجوب الترتيب الحكمي القصدى فهو كالمرتب ، وإن قلنا بحصوله في نفسه وفسرناه بتفسير الاستبصار أمكن انسحاب البحث فيه . انتهى وفيه نظر .

قوله قده : ( نعم في الأغسال المستحبة لإتيان فعل كغسل الزيارة والإحرام لا يبعد البطلان ... الخ ) وذلك لما يظهر من دليله أن المطلوب كونه على حالة الغسل في حال الفعل ولا انتقاضه بالتأخر فبالمختل بطريق أولى والله العالم .

قوله قده مسألة ١١ : ( إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة ... الخ ) لا إشكال في أنه لو شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة الوجه والطرف الأيمن والطرف الأيسر أو في شرطه وهو في محله أى قبل الدخول في العضو الآخر أتى به لقاعدة الشك في المحل الدال عليها جملة من الأخبار الآتى ذكرها . وأما لو شك فيه أو شرطه وقد تجاوز محله بأن دخل فيما هو



طال الزمان لعمى تحقق الفراغ حينئذ لعمى اعتبار الموالاة فيه ، وإن كان يحمى لعمى الاعتناء اذا كان معتناد الموالاة .

( مسألة ١٢ ) اذا ارتمس فى الماء بعنوان الغسل ثم شك فى أنه كان ناوياً

مرتب عليه فقد اختار ( قده ) لعمى الاعتناء بالشك ويبنى على الإتيان على الأقوى عنده لقاعدة التجاوز الجارية فى سائر الأعمال المركبة عبادية كانت أو غيرها ، المدلول عليها بعموم بعض الأخبار الواردة فى الصلاة الدالة على أن الشك فى الشىء بعد تجاوز محله ملغى ، كخبر اسماعيل بن جابر عن أبى عبدالله عليه السلام فى حديث قال : أن شك فى الركوع بعد ما سجد فليمض ، وأن شك فى السجود بعد ما قام فليمض ، كل شىء شك فيه مما قد جاوزه ودخل فى غيره فليمض عليه ، وصحيفة زرارة قال قلت لأبى عبدالله عليه السلام رجل شك فى الأذان وقد دخل فى الإقامة قال : يمضى ، قلت رجل شك فى الأذان والإقامة وقد كبر قال : يمضى ، قلت رجل شك فى التكبير وقد قرأ قال : يمضى ، قلت شك فى القراءة وقد ركع قال : يمضى ، قلت شك فى الركوع وقد سجد قال : يمضى على صلاته ، ثم قال : يا زرارة إذا خرجت من شىء ودخلت فى غيره فشككت فليس بشىء ، فعلى هذا لم يخرج من هذه القاعدة إلا الوضوء ، فانه يعنى بالمشكوك وأن تجاوز ما دام لم يفرغ من الوضوء ، وذلك لما تقدم مفصلاً فى المسألة ٥٤ من فصل شرائط الوضوء صحيفة ٢٣٨ أو يعنى بالمشكوك وأن تجاوز محله ، فحال الغسل والوضوء والتيمم واحد ، المدلول عليه بقوله ( قده ) : وأن كان الأحوط الاعتناء ما دام فى الإثناء ولم يفرغ من الغسل كما فى الوضوء ... الخ ، وقد تقدم الوجه فيه فى صحيفة ٢٤٣ فراجع والله العالم .

قوله قده مسألة ١٢ : ( إذا ارتمس فى الماء بعنوان الغسل ثم شك ... الخ )



للفعل الارتماسى حتى يكون فارغاً ، أو اغسل الرأس والرقبة في الترتيبى حتى يكون في الاثناء ويجب عليه الإتيان بالطرفين يجب عليه الاستئناف ، نعم يكفيه غسل الطرفين بقصد الترتيبى لانه إن كان بارتماسه قاصداً للفعل الارتماسى فقد فرغ وإن كان قاصداً للرأس والرقبة فياينان غسل الطرفين يتم الغسل الترتيبى .

( مسألة ١٣ ) إذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء من بدنه غير منغسل يجب عليه الاعادة ترتيباً أو ارتماساً ، ولا يكفيه جعل ذلك الارتماس للرأس والرقبة إن كان الجزء غير المنغسل في الطرفين فيأتى بالطرفين الآخرين لانه قصد به تمام الغسل ارتماساً لا خصوص الرأس والرقبة ولا تكفى نيتهم في ضمن المجموع .

( مسألة ١٤ ) إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابة أم لا يبنى

نعم كما ذكره من وجوب الاستئناف في الفرض المذكور ، وذلك لقاعدة الإشتغال ، نعم يكفيه غسل الجانبين فقط لمعلومية غسل الرأس على كلا الاحتمالين بل لم يعلم اشتغال ذمته على فرضه إلا بغسل الطرفين والله العالم .

قوله قده مسألة ١٣ : ( إذا انغمس في الماء بقصد الغسل الارتماسى ثم تبين له بقاء جزء ... الخ ) إنما وجب عليه اعادة الغسل ترتيباً أو ارتماساً وعدم كفاية غسلهما وجعل ذلك الارتماس للرأس والرقبة ان كان الجزء الغير المنغسل في الطرفين لإناطة الحكم في النصوص والفتاوى بغسل جميع بدنه بارتماسه واحدة وهو غير متحقق في الفرضين والله العالم .

قوله قده مسألة ١٤ : ( إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابة أم لا يبنى على صحة صلاته ... الخ ) لقاعدة الفراغ ويدل على حجيتها من الأخبار : ( الأول ) المضمرة : قلت الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال : هو حين ما يتوضأ



أذكر منه حين يشك ( الثانى ) الصحيح فى آخره : فان دخله الشك - يعنى فى شىء من وضوئه كما فى صدره - ودخل فى صلاته فليمض فى صلاته ولا شىء عليه ( الثالث ) الصحيح : إذا قمت من الوضوء وفرغت منه وصرت فى حالة أخرى فى الصلاة أو غيرها فشككت فى بعض ما سى الله تعالى مما أوجب الله تعالى عليك فيه وضوءه فلا شىء عليك ( الرابع ) صحيح ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال : كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو ( الخامس ) الخبر : كلما مضى من صلاتك أو طهورك فذكرته تذكره فامضه ( السادس ) موثقة ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السلام قال : إذا شككت فى شىء من الوضوء وقد دخلت فى غيره فليس شكك بشىء ، إنما الشك إذا كنت فى شىء لم تجزه وتقريب الاستدلال بها لهذه القاعدة من وجهين : ( أحدهما ) ان الضمير فى ( غيره ) يرجع الى الوضوء لا الى الشىء الذى شك فيه ، كما يدل عليه النص والاجماع ، فى صحيحة زرارة عن أبى جعفر عليه السلام إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا ، فأعد عليهما وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه مما سى الله ما دمت فى حال الوضوء ، فإذا قمت من الوضوء وفرغت منه وصرت فى حالة أخرى فى الصلاة أو فى غيرها فشككت فى بعض ما سى الله تعالى مما أوجب الله عليك وضوءه فلا شىء عليك فيه ، وكما ان هذه الصحيحة تدل على ان الضمير فى ( غيره ) يرجع الى الشىء الذى تعلق به الشك ، لأن أخبارهم عليهم السلام يدل بعضها على بعض وانها كالسكلام الواحد المتصل ، كذلك تدل على ان المراد من الشىء فى ذيل الموثقة هو العمل الذى وقع الشك فيه لأجل احتمال الاخلال بشىء مما يعتبر فيه شرطاً أو شرطاً لا الشىء الذى شك فى أصل وجوده وتحققه وثبوته كما هو مفاد قاعدة التجاوز



( ثانيهما ) ان هذه الفقرة بنفسها وفي حد ذاتها ظاهرة في ذلك عند التأمل ، وذلك لأن ظاهر قوله ~~يظهر~~ إذا كنت في شيء أنك إذا كنت في اثنا عشر متشاغلاً به غير متجاوز ، فيجب أن يكون ذلك العمل مركباً ذا اجزاء وشرائط حتى يعقل تعلق الشك به ما دام الانسان فيه ، ومن المعلوم ان ارتكاب الاضمار بحمل الشيء على ارادة محله كما صنعه شيخ مشايخنا المرتضى في رسائله ( قدس ) لا دليل عليه فظاهرها ان المراد من الشيء هو العمل المركب الذي يتعلق به الشك ، ومن الواضح ان ظهورها في ذلك رافع لاجمال مرجع الضمير في صدرها ، ضرورة ان القاعدة المزبورة في الذيل بمنزلة البرهان والدليل لإثبات الحكم المذكور في الصدر ، فيجب حينئذ أن يكون الحكم المذكور في الصدر جزئياً من جزئيات ما هو الموضوع في تلك القاعدة حتى يتم البرهان ويستقيم الدليل ، فيستفاد من هذه الموثقة أمران : ( أحدهما ) انه لو تعلق الشك بصحة عمل مركب أو بتماميته بعد الفراغ منه لا يعتد بالشك بل يبنى على صحته وتماميته ( ثانيهما ) ان عدم الاعتداد بالشك بعد الفراغ منه أى من الموضوع إنما هو لسكونه جزئياً من جزئيات هذه القاعدة .

إذا عرفت هذا فمهننا أمور ينبغى التنبيه عليها :

( الأول ) ان مفاد هذه القاعدة البناء على تمامية العمل المركب اذا شك بعد الفراغ منه في الإخلال ببعض ما يعتبر فيه شرعاً ، ففادها لزوم البناء على تمامية العمل المركب إذا شك فيه بعد الفراغ منه وعدم الاعتناء بالشك فيه والتعبد بتماميته على ما هو عليه من الاجزاء والشرائط واقعاً ، ففاد هذه القاعدة تنزيل العمل المركب المشكوك بتماميته منزلة التام الواقى النفس الامرى ، نعم الشك في تماميته ينحل الى أمور أربعة ، لانه تارة يكون من جهة الشك في



شرطه ، واخرى من جهة الشك فى جزئه ، وعلى التقديرين تارة يكون الشك فى الوجود ، واخرى فى صحة الوجود ، والوجه فى كون مفادها ذلك ظاهر جداً ، لانه الظاهر من مضى الشئ كما هو ، ومن عدم الاعتناء بالشك فيه ، ومن المضى فيما هو مرتب عليه مشروط به ، ومن نفى حكم الشك به بنفى نفسه وماهيته ومن الحصر والتعليل كما لا يخفى ، وما ذكرناه ظهر لك ان المراد من الشك فيه الشك فى تماميته دون الشك فى وجوده ، ولا الشك فى صحته ، ولا الشك فى الجامع بين الامرين لما عرفت ، ولا دليل على ارجاعه الى الاول كما قيل ، وما ذكرناه ظهر لك ايضاً ان هذه القاعدة أعم مطلقاً من إصالة الصحة المطلقة ومن قاعدة التجاوز ، وان كانت أخص مطلقاً من كل منهما من جهة اخرى .

( الثانى ) انه يعتبر فى جريان هذه القاعدة امور : ( أحدها ) أن يكون العمل المشكوك فى تماميته وعدم تماميته مركباً ذا أجزاء خارجية وذهنية ، ويدل عليه ما مر .

( ثانيها ) أن يكون ذلك العمل المركب عملاً مستقلاً فى نفسه وملحوظاً على حياله فى نظر العرف ، وان كان بنظر الشرع جزءاً من عمل آخر أو شرطاً له كالسمى والطواف ونحوهما من أفعال الحج بالنسبة اليه وكالوضوء والغسل والتيمم بالنسبة الى الصلاة ، واما الأعمال التى ليس لها استقلال فى نفسها وملحوظية فى حد ذاتها كغسل الوجه واليد ونحو ذلك وان كانت مركبات حقيقية فلا تجرى هذه القاعدة فيها ، ضرورة ان مدركها منحصر فى الأخبار لأنها مستند الاجماع والسيرة جزماً وهى قاصرة لانصرافها عن ذلك .  
أولاً ، واظهار جعل مثل الصلاة والطهور بياناً للمراد من الموصول الذى ( العمل الابقى - ٤٦ )



هو المشكوك فيه في ذلك ثانياً . ولدوران الأمر بين التخصيص والتخصيص بعد فرض عدم جريانها في الوضوء اتفاقاً نصاً وفتوى والأول مقدم ثالثاً . ولأنه يلزم من حملها على العموم عدم اطراد القاعدة المزبورة التي سبقت لبيان حكم الوضوء بالنسبة الى بعض مصاديق الوضوء وهو كما ترى رابعاً . ولأن صدر الرواية يمنع من حمل لفظ الشيء المذكور في ذيلها على هذا النحو من العموم ، ضرورة انه كما ان ذيل الموثقة يرفع اجمال المصدر ويبين المراد من الضمير كذلك يرفع الإجمال عن الذيل ، حيث انه يفهم من سياق الرواية ان مفهوم المصدر من مصاديق منطوق الذيل ، فتكون الرواية بمنزلة قوله: إذا شككت في شيء من الوضوء ولم تدخل في غير الوضوء فشكك معتبر ، وإنما يلغى الشك إذا كان بعد الفراغ من الشيء لا قبله ، فيعلم من ذلك ان الشك في الوضوء مطلقاً ما دام الاشتغال به شك في الشيء قبل الفراغ منه خامساً .

( ثالثها ) ان يكون الشك بعد الفراغ من العمل المركب الاستقلالي ، ووجهه واضح لصراحة الاخبار في ذلك كما لا يخفى ، وهل يعتبر فيه الدخول في الغير أم لا ؟ وجهان بل قولان ، مقتضى إناطة عدم الاعتناء بالشك في الوضوء في صحيحة زرارة بالقيام من الوضوء منه وصورته في حالة اخرى من الصلاة وغيره ، وكذا في موثقة ابن أبي يعفور بالدخول في غير الوضوء : الأول ، ومقتضى تعليق الاعتناء بالشك في ذيل الموثقة المسوق لبيان ضابط الحكم بكونه في الشيء الذي يشك فيه وعدم تجاوزه عنه من دون تقييده بالدخول في الغير : الثاني ، فيحتمل قوياً جري التقييد في الصحيحة وصدر الموثقة بجري الغالب ، حيث ان الغالب ان من فرغ من عمل يشتغل في عمل آخر مباين له ،



لكن الأقوى عدم الاعتبار هنا لأن ظهور الذيل فى إناطة الحكم وجوداً وعدمه بكونه مشغولاً بالعمل وعدمه أقوى أولاً ، لأنه الظاهر من التعليل الوارد فى خبر بكير بن اعين : فى الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال : هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك ثانياً ، ولأن ظهور إطلاق غير واحد من الأخبار السابقة فى الإطلاق وفى عدم الاعتبار أقوى من ظهور التقييد فى المقيد لكونها فى مقام البيان والحاجة ثالثاً ، فالأقوى كفاية مجرد الفراغ وعدم اعتبار الدخول ، نعم ربما يتوقف احراز عنوان الفراغ من العمل ، سيما إذا كان الشك فى تماميته ناشئاً من احتمال الاختلال بجزئه الأخير على انتقاله الى حالة أخرى ، نعم هو معتبر فى قاعدة التجاوز لكنها قاعدة أخرى مستقلة فلا وجه للاستدلال بأخبارها على الاعتبار فى هذه القاعدة ، ولا لارجاع ما نحن فيه الى تلك كما فعله شيخ مشايخنا فى رسائله ( قدّه ) لكنه منه مبنى على اتحادهما .

( الثالث ) هل تختص قاعدة الفراغ بالوضوء والصلاة لأختصاص أكثر الأخبار بهما ؟ أو تجرى فى جميع أبواب الفقه من العبادات والمعاملات ؟ وجهان أقواهما الثانى ، ويدل عليه ( أولاً ) عموم التعليل هو حين ما يتوضأ أذكر منه حين يشك ، فانها توسع دائرة المعلول ، مثل لا تأكل الرمان لأنه حاض ( وثانياً ) إطلاق الشيء فى ذيل الموثقة ضرورة كون المدار عليه دون الصدر لما تقدم من كونه دليلاً وبرهاناً عليه فهو المناط ( وثالثاً ) عموم الموصول فى صحيحة محمد بن مسلم : كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو ( ورابعاً ) الاجماع محصلاً ومنقولاً مستفيضاً ان لم يكن متواتراً ( وخامساً )



السيرة المستمرة القطعية فتأمل .

( الرابع ) هل المراد بالشك في موضوع هذا الأصل خصوص الشك الطارىء بسبب الغفلة عن صورة العمل مع العلم بجزئية ما شك فيه أو شرطيته ؟ فلو علم كيفية غسل اليد وأنه كان بالارتماس في الماء لكنه شك في أن ما تحت خاتمه ينجس بالارتماس أم لا ، ولا يعلم كيفية لكنه كان جاهلاً بجزئيته أو شرطيته لم تجز ، أو تعم الأول والآخر دون الوسط ؟ أو تجزى في الجميع بل حتى في صورة احتمال الترك عمداً اختياراً اقتراحاً ؟ وجوه أقواها الآخر ويدل عليه أولاً : إطلاق الأخبار ، وثانياً إطلاق الفتوى حيث أن الأصحاب ( قدس ) أطلقوا القول بعدم الاعتناء بالشك بعد الفراغ من العمل ولم يستثنوا من مجراها في باب الصلاة والوضوء وغيرها شيئاً من صورته السابقة وغيرها ، ضرورة أن احتمال غفلتهم عنها أو ترك التعرض لها مع عموم الابتلاء بها في غاية البعد ، وثالثاً : السيرة المستمرة القطعية ، ضرورة أنه ما من أحد إذا التفقت إلى أعماله السالفة الصادرة منه في الأعصار السابقة من عباداته ومعاملاته إلا ويشك في كثير منها لأجل الجهل بأحكامها أو اقترانها بأمور لو كان ملتفتاً إليها لكان شاكاً ، ألا ترى أن جل العوام بل والعلماء غافلون عن كثير من الأمور المعتبرة في الصلاة وغيرها من العبادات والمعاملات في بدو أمرهم ثم يتجدد لهم العلم بها شيئاً فشيئاً فلا يمكنهم الجزم باشتغال ما صدر منهم في السابق على هذه الشرائط ، بل وكثير من الأجزاء أيضاً التي كانوا جاهلين بها مع أننا كنا نراهم يبنون على الصحة ، ورابعاً : أن غالب موارد الاحتياج إلى هذه القاعدة إنما هو تلك الصورة جزماً لما عرفت فتأمل



على صحة صلاته ، ولكن يجب عليه الغسل للاعمال الآتية .

( وسادساً ) لزوم العسر والخرج لو لم نقل بذلك وهما منفيان فى الشريعة كتاباً وسنة واجماعاً كما قرر فى محله ، هذا وليس فى قبال هذه الوجوه سوى التعليل المستفاد من قوله <sup>بإلحاح</sup> هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك ، حيث ان الظاهر منه ان وجه الحمل على الصحة والتامة تقديم الظاهر على الأصل ، ولذا علله غير واحد من الأعلام أيضاً بظهور الحال ، حيث ان العاقل الكامل لا ينصرف عن العمل إلا بعد إكماله وإتمامه .

وفيه (أولاً) منع دلالاته على ذلك ضرورة انه لو كان المراد منه ذلك لكان اللازم ان يقال اذا كان حين يتوضأ أذكر منه حين يشك وحيث لم يعبر بذلك فالمراد منه انه هو حين الاشتغال به غالباً يكون أذكر منه حين يشك فالعلة لعدم الالتفات بالشك دائماً ومطلقاً هو الاذكية الغالبة ، لا انه حينه يكون أذكر فعلاً ( وثانياً ) لو سلم دلالاته لكن جعله قرينة على التصرف فى سائر الاخبار فرع كونه علة تامة منحصرة ، ولا طريق لاستفادة ذلك منه سوى الإطلاق ، ومن المعلوم انه غير مسوق لمقام البيان من هذه الجملة جزماً ( وثالثاً ) لو سلم ذلك أيضاً لكن المفروض انا علمنا من الخارج بسبب ما تقدم عدم انحصار العلة بذلك ( ورابعاً ) لو سلم عدم العلم بعدمه من الخارج فلا ريب ولا شبهة فى أنه لا يقاوم ما تقدم من الأدلة دلالة وسنداً ومعتضداً ، كيف لا ومن جملتها قاعدة العسر ونفى الخرج وهى حاكمة على جميع الأحكام الثابتة لموضوعاتها بعناوينها الأولية وما نحن فيه من هذا الباب والله العالم .

قوله قده : ( ولكن يجب عليه الغسل للاعمال الآتية ) وذلك لاستصحاب الحدث فانه غير محكوم لشيء من هذه الجملة ( أولاً ) وقاعدة الشغل ( ثانياً ) وقاعدة الشك فى المحل فى الغسل بالنسبة الى صلاة اخرى ( ثالثاً ) .



ولو كان الشك في أثناء الصلاة بطلت لكن الأحوط اتمامها ثم الاعادة .

قوله قدہ : ( ولو كان الشك في أثناء الصلاة بطلت ... ) لا ريب ولا شبهة في الغاء الشك في الشرط اذا كان بعد الفراغ من المشروط لانه يوجب الشك فيه ، ومقتضى عموم ادلتها جريانها فيه ، واما لو شك في وجود الشرط أو في صحته بعد الدخول في المشروط قبل الفراغ منه ، فان كان محل احراز الشرط شرعا قبل الدخول في المشروط كالوضوء والغسل والتيمم والظهر بالنسبة الى العصر والمغرب بالنسبة الى العشاء من جهة الترتيب ونحو ذلك ، فالأظهر الغاء الشك فيه والبناء على وجوده لقاعدة التجاوز في نفس الشرط ، لكنه لا يجدى بالنسبة الى مشروط آخر لم يدخل فيه بعد ، ضرورة ان الشرط المذكور بالنسبة الى مشروط آخر لم يدخل فيه بعد لم يتجاوز عن محله ولم يخرج عنه ، بل الشك فيه شك في المحل ، فقاعدة التجاوز وان كان مفادها وجود ما يشك في وجوده تنزيلا وتعبداً ، لكن بعد فرض صدق الخروج منه والتجاوز عنه وان كان محل احرازه واجباده حال الصلاة كالستر والساتر والاستقبال والنية والوقت والاستقرار ونحو ذلك ، فلا بد من الإعتناء بالشك ولزوم الاتيان بالشرط ، لان نسبته الى جميع أجزاء المشروط نسبة واحدة ، وتجاوز محله باعتبار كونه شرطاً للأجزاء الماضية لا يجدى بالنسبة الى الأجزاء المستقبلية مع عدمه والله العالم .

هذا ما أراده (قدہ) وبني عليه من الفرق بين صلاة فرغ منها وبين صلاة بعد لم يفرغ منها ، أو بعد لم يشرع بها في عدم جريان قاعدة الفراغ فيهما وعدم صحتهما دون ما فرغ منها .

نعم الامر كما ذكره من عدم جريان قاعدة الفراغ فيهما ، إذ لا معنى لاجرائها فيما لم يشرع فيه بعد ولا فيما شرع فيه ولم يتمه بالنسبة الى الأجزاء



( مسألة ١٥ ) اذا اجتمع عليه اغسال متعددة فاما أن يكون جميعها واجباً أو يكون جميعها مستحباً أو يكون بعضها واجباً وبعضها مستحباً ، ثم إما أن ينوى الجميع أو البعض فان نوى الجميع بغسل واحد صح فى الجميع وحصل امتثال امر الجميع ، وكذا إن نوى رفع الحدث أو الاستباحة اذا كان جميعها

الباقية التى لم يفرغ منها بعد ، ولكن لا أرى قصوراً فى شمول قاعدة التجاوز لها بعد أن جرت فيما فرغ منه من الصلاة وبعد ما تعبدنا الشارع المقدس بالبناء على وجود الشرط أو صحته بعد الدخول فى المشروط به فلا يحتاج احرازه ثانياً بالنسبة الى مشروط آخر لم يدخل به كلاً أو بعضاً ، فلانخص ما نريد بيانه . هو أنه لو شك فى الغسل بعد الصلاة صحت صلاته التى فرغ منها ويصح أيضاً الدخول فى صلاة أخرى ، غاية الأمر ان صحة ما فرغ منها من جهتين من جهة جريان قاعدة الفراغ فيها ، ومن جهة جريان قاعدة التجاوز فى شرطها وهو الغسل ، واما صحة دخوله فى صلاة اخرى أو إتمام ما بيده لو شك فى الاثناء فللقاعدة التجاوز فقط بعد ما جرت فيما فرغ منها فهو بحكم الشارع متطهر تعبدأ ، وليس لأخذ النسبة فى الاخبار المروية عن الأئمة الاطهار عين ولا أثر ، بل هى على خلافها أدل ، خصوصاً فيما لو كان الشك فى الاثناء لقوله ~~فيها~~ فى ذيل صحيحة زرارة يا زرارة : اذا خرجت من شيء ودخلت فى غيره فشككت فشككت ليس بشيء ، وفى ذيل صحيح اسماعيل بن جابر : كل شيء شك فيه بما قد جاوزه ودخل فى غيره فليمض عليه ، ولعل الوجه فى احتياطه ( قدّه ) فيما لو شك فى الاثناء بالاتمام والاعادة هو ما ذكرناه والله العالم .

قوله قدّه مسألة ١٥ : ( إذا اجتمع عليه اغسال متعددة .. الخ ) إذا



أو بعضها لرفع الحدث والإستباحة ، وكذا لو نوى القربة وحينئذ فان كان فيها غسل الجنابة لا حاجة الى الوضوء بعده ، أو قبله وإلا وجب الوضوء ، وإن نوى واحداً منها وكان واجباً كفى عن الجميع أيضاً على الأقوى وإن كان ذلك الواجب غير غسل الجنابة وكان من جملة ما ، لكن على هذا يكون امثالاً بالنسبة

اجتمعت على الانسان أسباب مختلفة تقتضى الغسل كفى غسل واحد بنية القربة عن الجميع ، سواء كانت كلها واجبة أو مستحبة أو مختلفة ، وسواء لاحظ التدخل في النية أولا ، عين شيئا منها أو لا ، كما في الوضوء بعينه ، ولا خلاف ثمة أى في الاكتفاء بوضوء واحد للجميع ، وأما ههنا فقد حكى اتفاقهم على صورتين ، الاجزاء فيما اذا كانت الأغسال واجبة وفيها الجنابة ونوى الجميع ، وما اذا كانت واجبة ونوى الجنابة ، وربما استشكل في الأخير سيما إذا كان المقصود عدم رفع غيره إذ لا عمل إلا بنية ، وعدم معلومية شمول الأدلة له ، أما في غير هاتين فقلل باجزاء غسل الجنابة إذا نواه عن غيره دون العكس ، كما عن العلامة ( قده ) لأن حدث الجنابة أقوى من غيره من أسباب الغسل ورفع الأدنى لا يستلزم رفع الأقوى ، وإذا لم ترتفع الجنابة لم يرتفع غيرها أيضا ، ووجه قوة الجنابة ان مع ارتفاعها ترتفع باقى الاحداث بخلاف ما عداها بدليل وجوب الوضوء بعد غسله دون غسلها ، ولا يخفى ضعفه ، وقيل باجزاء الواجب جنابة كان أو غيرها إذا نواه عن المندوب دون العكس كما عن الشيخ ( قده ) لوجوب نية الواجب بخصوصه ولأن المقصود من الغسل التدبى التنظيف ، ومن هو محدث بالحدث الأكبر لا يصح منه التنظيف ، ولا يخفى ضعفه لمنع اشتراط نية الواجب بخصوصه لصدق الإمتثال بدونه ولا يتوقف التنظيف على رفع الحدث الأكبر ، وقيل



الى ما نوى وأداءاً بالنسبة الى البقية ولا حاجة الى الوضوء اذا كان فيها الجنابة وإن كان الأحوط مع كون أحدها الجنابة أن ينوى غسل الجنابة ، وإن نوى بعض المستحبات كفى أيضاً عن غيره من المستحبات ، وأما كفايته عن الواجب ففيه اشكال وإن كان غير بعيد لكن لا يترك الإحتياط .

بعدم التداخل مطلقاً كما فى القواعد ، لإصالة عدم التداخل وإصالة تعدد المسببات بتعدد الأسباب ، والأصح ما قلناه سابقاً من التداخل مطلقاً ، لا لما قيل من صدق الامتثال وإصالة البراءة للذمة من الزائد على الإتيان بغسل واحد ، ومن تعين الكل ، ومن ملاحظة التداخل وظهور أن الغرض من الأوامر الغسل إنما هو الأظهار كما يظهر من فخاوى الأخبار ، ويشهد له الاعتبار ، إذ فيه أن المطلوب الشارع اغسال متعددة كما هو مقتضى الأوامر ، وإذا كان المطلوب متعدداً كيف يحصل الامتثال بواحد ، مع قوله عليه السلام : إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، والأوامر صريحة فى التكليف بالأغسال وطلبها ، فلا معنى لجريان أصل البراءة فيها ، بل إنما العمدة المستفيضة : منها الصحيح المروى فى الكافى عن زرارة ، وفى التهذيب عن أحدهما ( ع ) وفى السرائر عن الباقر عليه السلام قال : إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءك غسلك ذلك للجنابة والجمعة وعرفة والنحر والحلق والذبح والزيارة ، وإذا اجتمعت الله عليك حقوق أجزاءك عنها غسل واحد ، وكذلك المرأة يحجزها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعيها ، وفى الرواية فى المكتب المذكورة تفاوت ما ، ومنها الصحيح المروى فى التهذيب والكافى فى باب الميت الجنب الذى يموت وهو جنب عن زرارة قال قلت



لأبي جعفر عليه السلام ميت مات وهو جنب كيف يغسل ؟ وما يحزیه من الماء ؟ قال : يغسل غسلاً واحداً يحزى ذلك للجنابة والغسل الميت لانهما حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة ، ووجه الاستدلال فيها من حيث التعليل فانه عام ، وفي الموثق الباقرى : اذا حاضت المرأة وهى جنب أجزأها غسل واحد ، وفي المرسل : إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه ذلك اليوم ، والموثق : عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال ان شاءت ان تغتسل فعلت وان لم تفعل ليس عليها شيء فاذا طهرت اغتسلت غسلاً واحداً للحيض والجنابة ، والخبر الصادق : عن رجل وقع على امرأته فطمشت بعد ما فرغ أتجعله غسلاً واحداً إذا طهرت ؟ أو تغتسل مرتين ؟ قال : تجعله غسلاً واحداً عند طهرها ، وفيه عن المرأة تحيض وهى جنب هل عليها غسل الجنابة ؟ قال : غسل الجنابة والحيض واحد الى غير ذلك من الأخبار ، قال فى المعتصم ( قده ) بعد أن ذكر الأخبار المذكورة : ولا غبار على ذلك لو لم يعين السبب أو لاحظ التداخل فى النية ، اما لو عين واحداً من الأسباب فى اجزائه عن البواقي وجهان ، ويشهد للإجزاء مضافاً الى صدق الامتثال ما رواه الصدوق فى الفقيه - مع اعتقاده صحة ما يورده فيه وضمانه بفتواه - ان من جامع فى أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان فعليه أن يغتسل ويقضى صلواته وصومه ، إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة فانه يقضى صلواته وصومه الى ذلك اليوم ، ولا يقضى ما بعد ذلك . وفيه اشكال ينشأ من قوله عليه السلام إنما لكل امرئ ما نوى ، ويقوى الإشكال مع قصد النفي عن غير المنوى ويتوجه البطلان هنا للتناقض .



( مسألة ١٦ ) الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض بل لا بعد اجزائه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم .

( مسألة ١٧ ) إذا كان يعلم إجمالاً أن عليه أغسالا لكن لا يعلم بعضها بعينه يكفيه أن يقصد جميع ما عليه كما يكفيه أن يقصد البعض المعين ويكفى

وربما يقال : بالصحة أيضاً وإن وقع الخطأ فى النية لصدق الامتثال بذلك، وقد قطع أكثر الأصحاب بأنه لو نوى رفع حدث معين فى الوضوء ارتفع الجميع لوجوب حصول المنوى وهو لا يحصل إلا برفع الجميع وهو جار فى الغسل ، إلا أن فيه اشكالا من حيث اتحاد معنى الحدث وعدم القصد الى رفعه فليتأمل . انتهى كلامه رفع مقامه ، والأحوط ملاحظة التداخل والنية والتعيين فى جميع الأقسام ، وأحوط منه الإتيان بكل غسل غسل والله العالم .  
قوله قده مسألة ١٦ : ( الأقوى صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض بل لا بعد اجزائه عن غسل الحيض إذا كان بعد انقطاع الدم . انتهى ) هذه المسألة من جزئيات المسألة المتقدمة ، وقد ذكرنا الحكم فيها وان الأقوى اجزائه من غيره ، وما يدل عليه صريحاً ما نقلناه عن الصدوق فى الفقيه قريباً صحيفة ٣٧٧ ما رواه : من أن من جامع فى أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان فعليه أن يغتسل ويقضى صلواته وصومه ، إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة فانه يقضى صلواته وصومه الى ذلك اليوم ، ولا يقضى ما بعد ذلك والله العالم .

قوله قده مسألة ١٧ : ( إذا كان يعلم إجمالاً أن عليه أغسالا لكن لا يعلم بعضها بعينه يكفيه أن يقصد جميع ما عليه ... الخ ) لا يخفى أن هذه المسألة أيضاً من فروع المسألة السابقة اعنى مسألة ( ١٥ ) فانا ذكرنا فيها كفاية قصد



عن غير المعين ، بل اذا نوى غسلاً معيناً ولا يعلم ولو اجمالاً غيره وكان عليه في الواقع كفى عنه أيضاً وإن لم يحصل امتثال أمره ، نعم اذا نوى بعض الاغسال ونوى عدم تحقق الآخر ففي كفايته عنه اشكال بل صحته أيضاً لا يخلو عن اشكال بعد كون حقيقة الاغسال واحدة ، ومن هذا يشكل البناء على عدم التداخل بان يأتي باغسال متعددة كل واحد بنية واحد منها لكن لا إشكال إذا أتى فيما عدا الأول برجاء الصحة والمطلوبية .

جميع ما عليه من الاغسال بغسل واحد ، وكذلك كفاية قصد البعض عن الكل كما دلت عليه الاخبار السابقة ، ولا فارق بين المسألتين سوى العلم التفصيلي بالاغسال هناك والعم الإجمالي هنا ، وهو لا يصلح فارقاً بين المسألتين وكذلك كفاية ما إذا نوى غسلاً معيناً ولا يعلم ولو اجمالاً غيره كما هو صريح رواية الفقيه : من جامع في أول شهر رمضان ... الخ . صحيفة ٣٧٧ نعم يبقى الكلام فيما ذكر ( قده ) فيما إذا نوى بعض الاغسال ونوى عدم تحقق الآخر ففي كفاية ما نواه عن الآخر وان نوى عدم تحققه اشكال ، بل الإشكال في صحة ما نواه ، ووجه الإشكال في الأول امكان دعوى قصور شمول النصوص المذكورة للفرض المذكور ، والإشكال في الثاني وهو عدم ارتفاع ما نواه هو دعوى ان الحدث الذي هو نجاسة حكمية واحد وان تعددت أسبابه المشار اليه بقوله بعد كون حقيقة الاغسال واحدة ، فنية عدم عدم ارتفاع الآخر يرجع الى عدم ارتفاع ما نواه والله العالم .



## فصل فى الحيض

وهو دم خلقه الله تعالى فى الرحم لمصالح وفى الغالب اسود أو احمر غليظ طرى حار يخرج بقوة وحرقة ، كما أن دم الاستحاضة بعكس ذلك ، ويشترط أن يكون بعد البلوغ وقبل اليأس ، فما كان قبل البلوغ أو بعد اليأس ليس بحيض وإن كان بصفاته والبلوغ يحصل باكمال تسع سنين واليأس ببلوغ ستين سنة فى

قوله قدّه ( فصل : فى الحيض ، وهو دم خلقه الله فى الرحم ... الخ )  
الحيض فى اللغة السيل : وشرعاً دم أسود حار يخرج بحرقة - بضم الحاء - أى لذع وحرارة يعتاد المرأة البالغة تسعاً كل شهر مرة غالباً فى الصحيح الصادق المروى فى الكافى : أن دم الاستحاضة والحيض ليس يخرجان من مكان واحد ، أن دم الإستحاضة بارد وأن دم الحيض حار ، وفى آخر المروى فى الكافى أيضاً : أن دم الحيض حار عبيط أسود له دفع وحرارة ودم الاستحاضة أصفر بارد ، فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة ، وفى الموثق المروى فى الكافى أيضاً : دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجد له حرقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد ، وفى الحسن فى قوله تعالى : ( ان ارتبتم ) قال : ما جاز الشهر فهو رية ، وعن الصادق عليه السلام ان الله حد للنساء فى كل شهر مرة .

قوله قدّه : ( ويشترط أن يكون بعد البلوغ ... الخ ) اما اعتبار بلوغ التسع فيه فيدل عليه بعد الإجماع بقسميه كما حكاه فى الجواهر وغيره ، بل نسب الى الفقهاء كافة ، بل وجميع المسلمين : الأخبار منها صحيحة عبدالرحمان ابن الحجاج عن أبى عبدالله ( ع ) قال ثلاث يتزوجن على كل حال التى لم تحض



القرشية وخمسين في غيرها ، والقرشية من انتسب الى نصر بن كنانة

ومثلها لا تحيض ، قلت ما حدها ؟ قال : إذا أتى لها أقل من تسع سنين ،  
والتي لم يدخل بها ، والتي قد يئست من الحيض ومثلها لا تحيض ، قلت  
ما حدها ؟ قال : إذا كان لها خمسون سنة ، وموثقته عنه ( ع ) قال سمعت  
أبا عبد الله ( ع ) يقول : ثلاثة يتزوجن كل حال ، التي يئست من الحيض  
ومثلها لا تحيض ، قلت متى يكون كذلك ؟ قال : إذا بلغت ستين سنة فقد  
يئست من الحيض ومثلها لا تحيض ، والتي لم تحض ومثلها لا تحيض ، قلت  
ومتى يكون كذلك ؟ قال : ما لم تبلغ تسع سنين فانها لا تحيض ومثلها لا تحيض ،  
والتي لم يدخل بها ، وفي رواية عنه كما في الروض وغيره : إذا كمل لها تسع  
سنين أمكن حيضها الى غير ذلك .

واما اعتبار عدم ياسها فلا خلاف فيه نصاً وفتوى ، بل الإجماع بقسميه  
عليه كما دلت عليه صحيحة عبدالرحمان وموثقته المتقدمتان ، وإنما الخلاف  
في حده وقد اضطربت فيه كلماتهم ( قده ) فقليل : بانه ستون مطلقاً ، وقيل :  
بانه خمسون مطلقاً ، وقيل : بالاول في القرشية والنبطية والثاني في غيرها .  
وقد يستدل على الاول بالإستصحاب وقاعدة الامكان ونصوص  
العادة ، وموثق عبدالرحمان بن الحجاج ، وما أرسله الكليني بقوله : وروى  
ستون سنة أيضاً .

واللثاني على ما في الجواهر ( قده ) للأصل بل للأصول والعمومات التي  
تقدمت الاشارة اليها في مسألة التوالى ، وقول الصادق ( ع ) في الصحيح :  
حد التي يئست من الحيض خمسون سنة ، ونحوه صحيحه الآخر على كلام في  
سهل ، ومرسل احمد بن محمد بن ابي نصر المروى في السكافي والتهذيب بطريق  
فيه سهل أيضاً ... الخ ما ذكره .



ومن شك فى كونها قرشية يلحقها حكم غيرها والمشكوك البلوغ محكوم بعدمه والمشكوك باسمها كذلك .

( مسألة ١ ) إذا خرج من شك فى بلوغها دم وكان بصفات الحيض

وللثالث بانه وجه جمع بين النصوص السابقة وشاهده مرسل ابن ابي عمير عن الصادق ( ع ) قال : إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم تر حمرة ، إلا أن تكون امرأة من قریش ، ونحوه مرسل الغنية عنه قال فى مصباح الفقيه : والظاهر ان هذا القول مختار معظم الأصحاب ، بل عن جملة من كتبهم نسبته الى المشهور ، بل عن التبيان وجمع البيان نسبته الى الأصحاب ، وقد ألحق جملة من أصحاب هذا القول بالقرشية النبطية ... الخ ما ذكره ( قدہ ) .

قوله قدہ : ( ومن شك فى كونها قرشية يلحقها حكم غيرها ... الخ ) قال فى مصباح الفقيه : ولو اشتبه المصدق بالمرجع أصالة عدم الانتساب المعول عليها لدى العلماء فى جميع الموارد التى يشك فى تحقق النسبة ، بل الإعتناء عليها فى مثل ما نحن فيه من الأمور المغروسة فى أذهان المشرعة ، بل المركز فى أذهان العقلاء قاطبة ، ولذا لا يعتنى أحد باحتمال كونه قرشياً مع أن هذا الاحتمال بالنسبة الى أغلب الأشخاص محقق ، بل ربما يكون مظهرنا ومع ذلك لا يلتفتون اليه ويرتبون آثار خلافه وهذا بما لا شبهة فيه ، وإنما الإشكال فى تعيين وجه عمل العقلاء والعلماء بهذا الأصل وبنائهم على عدم تحقق النسبة المشكوك ، وترتيب آثار خلافها ، ولا يبعد أن يكون منشأ الغلبة وحكمة اعتبارها لديهم انسداد باب العلم غالباً ... الخ ما ذكره ( قدہ ) .

قوله قدہ : ( والمشكوك البلوغ محكوم بعدمه والمشكوك باسمها كذلك . اهـ ) للاستصحاب فى الموضوعين والله العالم .

قوله قدہ مسألة ١ : ( إذا خرج من شك فى بلوغها دم وكان بصفات



يحكم بكونه حيضاً ويجعل علامة على البلوغ ، بخلاف ما اذا كان بصفات الحيض وخرج ممن علم عدم بلوغها فانه لا يحكم بحيضيته وهذا هو المراد من شرطية البلوغ .

الحيض ... الخ ) الظاهر ان منشأ الحكم بحيضية مثل هذا الدم الخارج ممن شك في بلوغها وكان بصفات الحيض هو قاعدة الإمكان ، مستدلين عليه كما حكي عن الفاضلين في المعتبر والمنتهى بعد الإجماع بانه دم في زمان يمكن أن يكون حيضاً فيكون حيضاً ، بدعوى ان هذه القاعدة وهي ان كلها أمكن أن يكون حيضاً فهو حيض من القواعد المسلية عندهم . ومنشأ اعتبار هذه القاعدة ومساويتها عندهم هو الحمل على أصل السلامة في المزاج فان كل احتمال ينافيه أصالة السلامة لا يلتفت اليه . لأن أصل السلامة أصل معتبر معتمد عليه عند العقلاء كافة في جميع امورهم معاشاً ومعاداً ومعلوم ان الحيض دم يقذفه الرحم بمقتضى طبعه لا لعلته ، حتى ان عدمه عيب في النساء فلا مجال لنفيه بأصالة عدمه ، بخلاف غيره من الدماء كالإستحاضة والقرح والجرح أو بحصول الافتضااض فان الجميع موقوف على عوارض وأمراض خارجة عن مقتضى الطبيعة والخلقة ، فما لم يكن العلة محققة يحكم بكون الدم بمقتضى الطبيعة وهو الحيض ، نعم إذا أحرز وجود العلة كما إذا كان الجوف مقروحاً أو مجروحاً أو بحصول الافتضااض المقتضى لخروج الدم وشك في كون الدم منه أو من الحيض فلا يتمشى الأصل ، إذ لا شك في عدم السلامة ، فلا بد حينئذ من الرجوع الى ما جعله الشارع طريقاً لتشخيص كل من الدمين أو الدماء كخروج القطنة مطرقة أو منغمسة أو من الجانب الأيسر ونحوه .

قوله قده : ( بخلاف ما إذا كان بصفات الحيض وخرج ممن علم عدم بلوغها .. الخ ) فانه لا يحكم عليه بالحيضية لما تقدم من اشتراط كونه بعد البلوغ



( مسألة ٢ ) لا فرق فى كون اليأس بالسنتين أو الخمسين بين الحرّة والامة ،  
وحار المزاج وبارده ، وأهل مكان ومكان .

( مسألة ٣ ) لا إشكال فى أن الحيض يجتمع مع الإرضاع وفى اجتماعه  
مع الحمل قولان ، الأقوى أنه يجتمع معه سواء كان قبل الاستبانة أم بعدها

قوله قده مسألة ٢ : ( لا فرق بين كون اليأس بالسنتين ... الخ ) وذلك  
لاطلاق الأدلة المتقدمة .

قوله قده مسألة ٣ : ( لا إشكال فى أن الحيض يجتمع مع الإرضاع وفى  
اجتماعه مع الحمل قولان ... الخ ) أما عدم الإشكال فى اجتماعه مع الإرضاع  
فلوقوعه وعدم الخلاف فيه ، ولا مانع منه من عقل ولا نقل ، وأما اجتماعه  
مع الحمل فقولان النفى والاثبات وإن كان بعض أقوال النفى والاثبات فى الجملة  
لا مطلقاً ، ومنشأ ذلك اختلاف الأخبار ، وما يدل على الاجتماع معه وهو  
المشهور كما حكاه بعضهم صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن الحبل  
ترى الدم أنترك الصلاة ؟ فقال : نعم إن الحبل ربما قذفت بالدم ، وصحيح  
صفوان قال سألت أبا الحسن ( ع ) عن الحبل ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة  
أيام تصلى ؟ قال : تمسك عن الصلاة ، وصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما ( ع )  
قال : سأله عن الحبل ترى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً فى كل  
شهر قال : تمسك عن الصلاة كما كانت تصنع فى حيضها ، فإذا طهرت صلت ،  
وعن حريز عن أخيه عن الباقر والصادق عليهما السلام فى الحبل ترى الدم ؟  
قال : لا تدع الصلاة فانه ربما بقى فى الرحم الدم ولم يخرج وتلك المراقبة ،  
وعن أبى بصير فى الموثق عن الصادق عليه السلام قال سأله عن الحبل ترى الدم ؟  
قال : نعم انه ربما قذفت المرأة الدم وهى حبل ، وعن سماعة قال سأله عن  
( العمل الابق - ٤٨ )



وسواء كان في العادة أو قبلها أو بعدها ، نعم فيما كان بعد العادة بعشرين يوماً  
الأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة .

امرأة رأت الدم في الحبل قال : تقعد أيامها التي كانت تحيض ، فإذا زاد الدم  
على الأيام التي كانت تقعد استظهرت بثلاثة أيام ثم هي مستحاضة ، وما رواه  
الكليني في الحسن عن سليمان بن خالد قال قلت لأبي عبد الله ( ع ) جعلت فداك  
الحبلى ربما طمئت فقال : نعم وذلك أن الولد في بطن أمه غذاؤه الدم وربما  
كثر ففضل عنه ، فإذا فضل دفته ، فإذا دفته حرمت عليها الصلاة ، قال :  
وفي رواية أخرى إذا كانت كذلك تأخر الولادة وعن عبد الرحمن بن الحجاج  
في الصحيح قال سألت أبا الحسن ( ع ) عن الحبلى ترى الدم وهي حامل كما  
كانت ترى قبل ذلك في كل شهر هل تترك الصلاة ؟ قال : تترك الصلاة إذا دام ،  
هذه الأخبار هي مستند المشهور وهي ظاهرة في المدعى أعلى أفراد الظهور .

وأما حجة النافين ما رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن أبيه ( ع )  
قال قال النبي ﷺ ما كان الله تعالى ليجعل حيضاً مع حبل ، يعني إذا رأت  
المرأة الدم وهي حامل لا تدع الصلاة إلا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها  
الطلق ورأت الدم تركت الصلاة ، وما عن حميد بن المثنى في الصحيح قال  
سألت أبا الحسن الأول ( ع ) عن الحبلى ترى الدفقة والدفقتين من الدم في  
الأيام وفي الشهر والشهرين فقال : تلك المراقبة ، ليس تمسك هذه عن الصلاة  
وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحسين بن نعيم الصحاف قلت لأبي عبد الله  
عليه السلام إن أم ولدى ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلاة ؟ قال :  
فقال لي إذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت  
ترى فيه الدم من الشهر الذي كانت تقعد فيه فإن ذلك ليس من الرحم ولا من  
الطمث ، فلتوضأ ولتحتش بكرسف وتصل ، وأما إذا رأت الحامل الدم



( مسألة ٤ ) إذا انصب الدم من الرحم الى فضاء الفرج وخرج منه شىء فى الخارج ولو بمقدار رأس ابرة لا إشكال فى جريان أحكام الحيض وأما إذا انصب ولم يخرج بعد وإن كان يمكن اخراجه بإدخال قطنة أو اصبع

قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيضة فلتمسك عن الصلاة عدد أيامها التى كانت تقعد فى حيضها ، فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل ولتصل الحديث ، والذى يظهر من الاخبار المثبتة والنافية بعد التأمل فيها وحمل مطلقةا على مقيدها هو حمل الاخبار النافية على الغالب عادة ، فان الغالب عدم مجامعة الحيض مع الحمل ، هذا مع عدم مقاومتها للاخبار المثبتة لكثرتها وصحتها وذهاب المشهور الى العمل بها ، وموافقة تلك للعامة على ما حكى ، مع عدم صراحة جملة منها فى الدلالة على المطلوب ، فالقول بالإجتماع هو الأظهر ، هذا مع إبقاء الطائفتين من الاخبار على الإطلاق ، وأما بان تقييد كلا الطائفتين بحمل المثبتة على ما جمع صفات الحيض والنافية على ما جمع صفات الإستحاضة ، ويدل على هذا الطريق من الجمع رواية محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال سألته عن المرأة الحبل قد استبان حبلها ترى ما ترى الحائض من الدم قال : تلك المراقبة من الدم ان كان دماً أحمر كثيراً فلا تصل ، وان كان قليلاً أصفر فليس عليها إلا الوضوء ، والظاهر ان هذا الجمع مذهب الصدوق كما نقله عنه فى الحدائق فراجع ، والإحتياط طريق النجاة فيها ، سواء كانت فى زمن العادة أو تقدم عليها أو تأخر عنها بعشرين يوماً أو أقل أو أكثر والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٤ : ( إذا انصب الدم من الرحم الى فضاء الفرج وخرج منه شىء ... الخ ) اما عدم الإشكال فى اجراء الأحكام مع الخروج منه الى



ففي جريان احكام الحيض اشكال فلا يترك الاحتياط بالجمع بين احكام الطاهر والحائض ولا فرق بين أن يخرج من المخرج الاصلى أو العارضى .  
( مسألة هـ ) اذا شككت في أن الخارج دم أو غير دم أو رأت دمأ في ثوبها وشككت في أنه من الرحم أو من غيره لا تجرى احكام الحيض وإن علمت بكونه دمأ واشتبه عليها فاما أن يشتبه بدم الإستحاضة أو بدم البكارة أو بدم القرحة فان اشتبه بدم الاستحاضة يرجع الى الصفات فان كان بصفة

الخارج لأنه القدر المتيقن لتحقيق الموضوع فيه فتشمله الأدلة ، واما الإشكال فيما إذ انصب من الرحم الى فضاء الفرج ولم يخرج بعد فينشأ من أن الحيض لغة السيل ، أو بقوة ، أو سيلان الدم ، وعليه لم يتحقق الموضوع على سائر المعانى ليقرب عليه أحكامه ، ومن الاكتفاء به ببقائه في فضاء الفرج كما دلت عليه أخبار الاستبراء بدعوى عدم الفرق بين الحدوث والبقاء ، والأقرب اختصاص ذلك بالبقاء ، لاختصاص الأخبار بل الاجماع كما ادعى به ، ويرجع في الحدوث الى اصاله عدم التحيض حتى يخرج الدم الى الخارج ، والاحتياط بالجمع بين احكام الطاهر والحائض سبيل النجاة .

قوله قده : ( ولا فرق بين أن يخرج من المخرج الاصلى ... الخ ) لاطلاق الأدلة والأحوط فيما لم يصّر العارضى معتاداً الاحتياط بالجمع بين احكام الطاهر والحائض فانه سبيل النجاة .

قوله قده مسألة هـ : ( إذا شككت في أن الخارج دم أو غير دم ... الخ ) عدم تحيضها في الفرضين المذكورين لاستصحاب الاحكام الثابتة لها والشك في تبدلها .

قوله قده : ( فان اشتبه بدم الإستحاضة يرجع الى الصفات ... الخ ) للنصوص الدالة على ذلك في الجملة ففي صحيحة حفص بن البختري أو حسنته



الحيض بحكم بانه حيض وإلا فان كان في أيام العادة فمكذلك وإلا فيحكم بانه

قال دخلت على أبي عبدالله عليه السلام امرأة سألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا يدرى حيض هو أم غيره قال فقال : لها ان دم الحيض حار عيبط أسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة أصفر بارد ، فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة ، قال : فخرجت وهي تقول والله لو كان امرأة ما زاد على هذا ، وفي صحيحة معاوية بن عمار قال : ان دم الاستحاضة بارد ، ودم الحيض حار ، وموثقة اسحاق بن جرير قال سألت امرأة منا أن أدخلها على أبي عبدالله عليه السلام فاستأذنت لها فدخلت ومعهما مولاة لها - الى أن قال - فقالت له ما تقول في المرأة تحيض فتجوز أيام حيضها ؟ قال : ان كان أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضة ، قالت فان الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين ، قالت له إن أيام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ، ويتأخر مثل ذلك فما عليها به ؟ قال : دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجده له حرقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد ، قال فالتفتت الى مولانها فقالت أترينه كان امرأة مرة .

قوله قده : ( وإلا فان كان في أيام العادة ... الخ ) أى يسقط اعتبار الصفة المتقدمة في الدم مع العادة اجماعاً فتوى ونصاً الثابتة بتكررها مرتين متساويتين كما سيأتى بيانه في المسألة الثامنة ، فلا مجال لان يعارض باخبار الصفات ، بل لا مجال لان يعارض بها مطلقاتها ، وان كانت النسبة بينهما عموماً من وجه ، لأظهرية المطلقات في شمول مورد التعارض منها سيما بملاحظة خصوص الصحيح الصادق الآتى ذكره في المسألة التاسعة .



استحاضة ، وإن اشتبه بدم البكارة يختبر بادخال قطنه في الفرج والصبر قليلا ثم اخراجها فان كانت مطوقة بالدم فهو بكارة وإن كانت منغمسة به فهو حيض

قوله قده : ( وإن اشتبه بدم البكارة .. الخ ) فيعتبر بالقطنه كما ذكره ونحوها ، ولا يلتفت حينئذ الى أوصاف الدم الى الرجوع الى الأوصاف إنما هو تمييز الحيض عن الاستحاضة لا عن سائر الدماء ، فان خرجت مطوقة فهو دم العذرة ، وإن خرجت منغمسة فهو الحيض ، لصحيفة خلف بن حماد قال دخلت على أبي الحسن موسى بن جعفر ( ع ) بمى فقلت له إن رجلا من مواليك تزوج جارية معصرا لم تطمث فلما افتضاها سال الدم فمكث سائلا لا ينقطع نحواً من عشرة أيام ، وإن القوابل تختلفن في ذلك ، فقال بعضهم : دم الحيض ، وقال بعضهم : دم العذرة فما ينبغي لها أن تصنع ؟ قال ( ع ) : فلتتق الله فان كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر ولتمسك عنها بعلمها ، وإن كان من العذرة فلتتق الله ولتتوضأ ولتصل ويأتيها بعلمها إن أحب ذلك ، فقلت له وكيف لهم أن يعلموا ما هو حتى يفعلوا ما ينبغي ؟ قال : فالتفت يمينا وشمالا في الفسطاط مخافة أن يسمع كلامه أحد ثم نهد الى فقال يا خلف سر الله فلا تذيعوه ولا تعلموا هذا الخلق اصول دين الله ، بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من ضلال ، قال ثم عقد بيده اليسرى تسعين ، ثم قال : تستدخل القطنه ثم تدعها ملياً ثم تخرجها إخراجاً رقيقاً فان كان الدم مطوقاً في القطنه فهو من العذرة ، وإن كان مستنقماً في القطنه فهو من الحيض ، قال خلف : فاستخفى الفرج فبكيت ، فلما سكن بكائي قال ما أبكاك ؟ قلت جعلت فداك من كان يحسن هذا غيرك ؟ قال : فرفع يده الى السماء وقال : انى والله ما اخبرك إلا عن رسول الله ﷺ عن جبرئيل عن الله عز وجل وصحيفة زياد بن سوقة قال سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل افتض امرأته أو



والاختبار المذكور واجب فلو صلت بدونة بطلت وإن تبين بعد ذلك عدم كونه حيضاً إلا إذا حصل منها قصد القرية بان كانت جاهلة أو عالة أيضاً إذا فرض حصول قصد القرية مع العلم أيضاً ، وإذا تعذر الاختبار ترجع الى الحالة السابقة من طهر أو حيض وإلا فتبنى على الطهارة لكن مراعاة الإحتياط أولى ، ولا يلحق بالبكارة فى الحكم المذكور غيرها كالقرحة المحيطة باطراف

---

أمتة فرأت دماً كثيراً لا ينقطع عنها يوماً كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : تمسك الكرسف فان خرجت القطنة مطوقة بالدم ، فانه من العذرة تغتسل وتمسك معها قطنة وتصلي ، فان خرج الكرسف منغمساً بالدم فهو من الطمث تقعد عن الصلاة أيام الحيض ، ولا يخفى ان هذا فيما لو تردد الدم بين الإحتمالين من الحيض أو العذرة فقط فيحكم بالحيضية فى صورة إنغماس القطنة وعدم تطوقها لا فيما إذا احتمل كونه من القرحة أو الاستحاضة أو الحيض أو العذرة مثلاً فانه لا يحكم بالحيضية عند عدم التطوق كما هو ظاهر السؤال والله العالم .

قوله قدہ : ( والاختبار المذكور واجب فلو صلت بدونة بطلت ... الخ ) بل الظاهر الصحة لو صلت قبل الاختبار برجاء المطلوبة على تقدير الموافقة للواقع وانه دم العذرة والله العالم .

قوله قدہ : ( وإذا تعذر الاختبار ترجع الى الحالة السابقة ... الخ ) اما وجه رجوعها الى الحالة السابقة من طهر أو حيض فهو ما يقتضيه الاستصحاب نعم يشكل ما ذكره من البناء على الطهارة فى صورة عدم علمها بالحالة السابقة إذ هو تمسك بالعام فى الشبهة المصداقية وهو خلاف التحقيق ، فالأولى ما ذكره من مراعاة الإحتياط والله العالم .

قوله قدہ : ( ولا يلحق بالبكارة فى الحكم المذكور غيرها ... الخ ) وذلك اقتصاراً على مورد النص والله العالم .



الفرج ، وان اشتبه بدم القرحة فالمشهور ان الدم ان كان يخرج من الطرف الايسر فيحيز وإلا فمن القرحة إلا أن يعلم ان القرحة في الطرف الايسر لكن الحكم المذكور مشكل فلا يترك الإحتياط بالجمع بين اعمال الطاهرة والحائض ، ولو اشتبه بدم آخر حكم عليه بعدم الحيض إلا أن تكون الحالة السابقة هي الحيض .

قوله قده : ( وان اشتبه بدم القرحة ... الخ ) إنما نسب الحكم الى الشهرة لتوقفه فيه كما يدل عليه آخر عبارته ، ومستند المشهور ما رواه الشيخ في التهذيب مرفوعاً عن ابان قلت لأبي عبدالله ( ع ) فتاة منا بها قرحة في جوفها والدم سائل لا تدرى من دم الحيض أو من دم القرحة فقال ( ع ) : مرها فلتستلق على ظهرها ثم ترفع رجليها ثم تدخل اصبعها الوسطى ، فان خرج الدم من الجانب الايسر فهو من الحيض وان خرج من الجانب الايمن فهو من القرحة ، وعلى رواية محمد بن يعقوب في الكافي وساق الحديث الى أن قال : فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من الحيض ، وان خرج من الجانب الايسر فهو من القرحة ، فالاجود إطراح هذه الرواية كما حكى عن المعتبر لضعفها وارسالها واضطرابها ومخالفتها للاعتبار لأن القرحة يحتمل كونها في كل من الجانبين والاولى الرجوع الى حكم الاصل واعتبار الاوصاف . انتهى ما حكى عن المعتبر ، والاولى من ذلك ما ذكره المصنف ( قده ) من الأخذ بالإحتياط بالجمع بين اعمال الطاهرة وتروك الحائض والله العالم .

قوله قده : ( ولو اشتبه بدم آخر حكم عليه بعدم الحيض ... الخ ) استصحباً للطهارة وذلك فيما لو كانت هي الحالة الاولى المعلومة ، واما لو كانت الحالة الاولى محمولة فيشكل ما ذكره من الحكم بالطهارة ، إذ لا وجه له الا الأخذ بعمومات أدلة أحكام الطهارة ، وذلك تمسك بالعام في الشبهة



( مسألة ٦ ) أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة فاذا رأت يوماً

المصادقية كما تقدم عن قريب ، نعم إلا أن تكون الحالة السابقة هى الحيضية فيحكم عليها بها والله العالم .

قوله قدّم مسألة ٦ : ( أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة ... الخ )  
اجماعاتاً محصلاً ومنقولاً على ما حكاه فى الجواهر وفى التنقيح الرائع : اتفق الأصحاب على أن أقله ثلاثة ، ويدل عليه مضافاً إلى ذلك الأخبار المعتبرة ، فى الصحيح الصادق المروى فى الكافى والتهذيب قال : أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام ، وفى آخر على ما فى الكافى : أدناه ثلاثة وأبعده عشرة ، وفى آخر على ما فى التهذيب : أدنى الحيض ثلاثة وأقصاه عشرة ، وفى آخر على ما فى الفقيه : أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة وأوسطه خمسة ، وفى آخر : أدنى ما يكون الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة ، وفى الصحيح الصادق المروى فى التهذيب : أكثر ما يكون الحيض ثمان وأدنى ما يكون منه ثلاثة محمول على إرادة الأكثرية بحسب العادة والغالب أو يرد عليه إلى قائله .

وهنا أمر أحببت أن أذكره إذ لم أر من تعرض له ، ذكره استاذنا آية الله الخراسانى صاحب كفاية الأصول فى شرحه على التبصرة ، قال قدس الله روحه ونور ضريحه : الأمر الثالث أن لا يكون بأقل من ثلاثة أيام بلا خلاف وقد نقل عليه الإجماع مستفيضاً ودلت عليه أخبار كثيرة ، فلا إشكال فى اعتباره فى الجملة إنما الإشكال فى أنه يعتبر فى الحكم على الدم شرعاً بإحكام الحيض مطلقاً ، أو إذا اشتبه أنه حيض بعد القطع بأنه ربما

( العمل الابقى - ٤٩ )



او يومين أو ثلاثة إلا ساعة مثلاً لا يكون حيضاً كما إن أقل الطهر عشرة أيام وليس لاكثره حد ويكفي الثلاثة الملفقة ، فإذا رأت في وسط اليوم الأول واستمر الى وسط اليوم الرابع يكفي في الحكم بكونه حيضاً

يكون دم الحيض في الخارج اقل منها ، ودعوى انه لا يكون فيه كذلك مجازفة كما ان عدم ترتب أحكام الحيض على الأقل شرعاً ولو مع القطع بكونه حيضاً بعيد جداً ومخالف لاطلاق أدلة أحكامه ، ولخصوص ما تقدم من مضمرة سماعة ، ورواية الحبلى وان كان موافقاً لما يترأى من ظاهر كلمات الأصحاب في الباب فلولا مخافة مخالفتهم لتعين حمل أدلة اعتباره على صورة الاشتباه كما مرت الإشارة اليه ، الى آخر كلامه أعلى الله مقامه ، وما أشار اليه من مضمرة سماعة هو ما ذكره في أوائل مبحث الحيض وأحكامه ، قال سماعة سألتته عن الجارية البكر أول ما تحيض تقعد في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة يختلف عليها لا يكون طمئناً عدة أيام سواء قال : فلها أن تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يحز العشرة ، ورواية اسحاق بن عمار الواردة في الحبلى ترى الدم اليوم واليومين فقال : ان كان دماً عيباً فلا تصلى والله العالم

قوله قده : ( كما ان أقل الطهر عشرة أيام وليس لاكثره حد ... الخ ) اجماعاً حكاه في الجواهر عن الإنتصار والخلاف والمنتهى والتذكرة والذكرى والروض وغيرها ، ويدل عليه مضافاً الى ذلك الاخبار المعتبرة ففي الصحيح الباقرى : لا يكون القرء في أقل من عشرة أيام فما زاد ، أقل ما يكون عشرة من حين تطهر الى أن ترى الدم ، وفي الخبر الصادق : أدنى الطهر عشرة أيام ولا يكون الطهر أقل من عشرة أيام .



والمشهور اعتبروا التوالى فى الايام الثلاثة ، نعم بعد توالى الثلاثة فى الاول لا يلزم التوالى فى البقية ، فلو رأت ثلاثة متفرقة فى ضمن العشرة لا يكفى وهو محل اشكال ، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين اعمال المستحاضة وتترك الحائض فيها وكذا اعتبروا استمرار الدم فى الثلاثة ولو فى فضاء الفرج ، والاقوى كفاية الاستمرار العرفى وعدم مضرية الفترات اليسيرة فى البين بشرط أن لا ينقص من ثلاثة بان كان بين اول الدم وآخره ثلاثة أيام ولو ملفقة ، فلو لم تر فى الاول مقدار نصف ساعة من اول النهار ومقدار نصف ساعة فى آخر اليوم الثالث

قوله قده : ( والمشهور اعتبروا التوالى فى الايام الثلاثة ... الخ ) فلا يكفى كونها فى جملة العشرة كما حكى عن الصدوقين فى الرسالة والهداية والاسكافى والشيخ فى الجمل والمبسوط والمرتضى وابناء حمزة وزهرة وادريس للرضوى : وان رأت يوماً أو يومين فليس من الحيض ما لم تر ثلاثة أيام متواليات وعليها أن تقضى الصلاة التى تركتها فى اليوم واليومين ، ولثبوت الصلاة فى الذمة بيقين فلا يسقط التكليف بها إلا مع تيقن السبب ، ولا يقين بثبوته مع انتفاء التوالى ، ولانه المتبادر من قولهم ( عليهم السلام ) أدنى الحيض ثلاثة أو لأجل دعوى ظهوره فى انه لبيان مقدار أول الاستمرار لا لبيان مقداره بحسب الايام ، وقيل بالعدم كما عن الاستبصار والنهاية والقاضى لقول الصادق عليه السلام فى رسالة يونس : فان رأت فى تلك العشرة أيام من يوم رأت الدم يوماً أو يومين حتى يتم لها ثلاثة أيام فذلك الدم الذى رآته فى أول الامر مع هذا الذى رآته بعد ذلك فى العشرة فهو من الحيض ، وفى الصحيح الباقرى : إذا رأت المرأة الدم قبل عشرة فهو من الحيضة الاولى ، وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلة ، وفى الموثق : إذا رأت الدم قبل العشرة فهو من الحيضة الاولى واذا رآته بعد عشرة أيام فهو من حيضة اخرى مستقلة فانها



لا يحكم بحيضيته لانه يصير ثلاثة إلا ساعة . ثلاً ، والليالي المتوسطة داخله فيعتبر الاستمرار العرفي فيها أيضاً بخلاف ليلة اليوم الأول وليلة اليوم الرابع ، فلو رأت من أول نهار اليوم الأول الى آخر نهار اليوم الثالث كفى .

( مسألة ٧ ) قد عرفت أن أقل الطهر عشرة فلو رأت الدم يوم التاسع والعاشر بعد الحيض السابق لا يحكم عليها بالحيضية ، وأما إذا رأت يوم الحادى عشر بعد الحيض السابق فيحكم بحيضيته اذا لم يكن مانع آخر والمشهور على اعتبار هذا الشرط أى مضى عشرة من الحيض السابق فى حيضية الدم

شاملان لما اذا كان الأول يوماً أو أزيد ، ولاصالة عدم اشتراط التوالى واطلاق النصوص واصالة البراءة من العبادة ، ومنه يعلم الجواب عن الأول وعلى هذا القول فهل النقاء المتخلل طهر ؟ كما يظهر من صدر المرسل ، أم حيض ؟ وجهان أقواهما الثانى لاطلاق الاجماع بعدم قصور الطهر عن عشرة والمراد بالأيام الثلاثة ما يدخل فيها الليالى لدخول الليل فى مسمى اليوم عرفاً أو للتغليب ، وهل المراد بالتوالى على القول به استمرار الدم فى الثلاثة بلياليها ، بحيث متى وضعت السكرسف تلوث كما عن الأشهر ؟ أم يكفى وجوده فى كل يوم من الثلاثة وان لم يستوعبه ؟ كما عن الروض وغيره ، لصدق رؤيته ثلاثة أيام لانها ظرف له ، ويجب المطابقة بين الظرف والمظروف ، أم يعتبر وجوده فى أول الأول وآخر الآخر وفى أى جزء كان من الوسط ؟ أقوال وظاهر اطلاق النص مع الثانى والله العالم .

قوله قده مسألة ٧ : ( قد عرفت ان أقل الطهر عشرة ... الخ ) قد تقدم الاستدلال على ذلك بالصحيح الباقرى عليه السلام المروى فى السكاكى قال : لا يكون القرء فى أقل من عشرة ايام فما زاد ، أقل ما يكون عشرة من حين تطهر الى أن ترى الدم ، والخبر الصادق عليه السلام المتقدم الذكر فى المسألة السابقة .



اللاحق مطلقاً ، ولذا قالوا لو رأت ثلاثة مثلاً ثم انقطع يوماً أو أزيد ، ثم رأت وانقطع على العشرة إن الطهر المتوسط أيضاً حيض ، وإلا لزم كون الطهر أقل من عشرة وما ذكره محل اشكال ، بل المسلم انه لا يكون بين الحيضين أقل من عشرة وأما بين أيام الحيض الواحد فلا ، فالأحوط مراعاة الإحتياط بالجمع فى الطهر بين أيام الحيض الواحد كما فى الفرض المذكور .

( مسألة ٨ ) الحائض إما ذات العادة أو غيرها ، والأولى اما وقتية وعددية أو وقتية فقط أو عددية فقط والثانية إما مبتدئة وهى التى لم تر الدم سابقاً وهذا الدم أول ما رأت ، وأما مضطربة وهى التى رأت الدم مكرراً لكن لم تستقر لها عادة ، وأما ناسية وهى التى نسيت عاداتها ويطلق عليها المتحيرة أيضاً وقد يطلق عليها المضطربة ، ويطلق المبتدئة على الأعم من لم تر الدم سابقاً ومن لم تستقر لها عادة أى المضطربة بالمعنى الأول .

( مسألة ٩ ) تتحقق العادة برؤية الدم مرتين متماثلين فان كانا متماثلين فى الوقت والعدد فهى ذات العادة الوقتية والعديدية كأن رأت فى أول شهر خمسة أيام وفى أول الشهر الآخر أيضاً خمسة أيام ، وإن كانا متماثلين فى الوقت دون العدد فهى ذات العادة الوقتية كما إذا رأت فى أول شهر خمسة وفى أول الشهر الآخر ستة أو سبعة مثلاً ، وإن كانا متماثلين فى العدد فقط فهى ذات

---

قوله قده مسألة ٨ : ( الحائض اما ذات عادة أو غيرها ... الخ ) سياقى تفصيل الأقسام المذكورة فى المسألة الآتية وهى .

قوله قده مسألة ٩ : ( تتحقق العادة برؤية الدم مرتين متماثلين ... الخ ) لا يخفى ان العادة تستقر برؤية الدم مرتين سواء عدداً ووقتاً ، فتكون عددية ووقتية ، أو عدداً فقط فتكون عددية ، أو وقتاً فتكون وقتية كما فى



العادة العددية كما إذا رأت في أول شهر خمسة وبعد عشرة أيام أو أزيد رأت خمسة أخرى .

الخبرين ففي رسالة يونس : فان انقطع الدم لوقته في الشهر الأول سواء حتى توالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم الآن ان ذلك قد صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً تعمل عليه وتدع ما سواه ويكون سنتها فيما يستقبل ان استحاضت قد صارت سنة الى أن تجلس اقراءها ثم قال : وادناه حيضتان فصاعداً ، وفي مرق سماعه : إذا اتفق شهران عدة أيام سواء فتلك عاداتها ، وفي اشتراط استقرار الطهر بتكرره مرتين متساويتين في استقرار العادة عدداً ووقتاً قولان أقواهما عدم ، الأصل وظاهر الخبرين خلافاً للذكرى فاشترط ، وتظهر الفائدة في الجلوس لرؤية الدم في الثالث لو تغاير الوقت فيه فتجلس على المختار بمجردهما ، وعلى غيره بمضى الثلاثة أو حضور الوقت ، وكيف كان فلا خلاف في تحيض ذات العادة بمجرد رؤية الدم للصحيح الصادق عن المرأة ترى الصفرة في أيامها فقال : لا تصل حتى تنقضى أيامها ، فان رأت الصفرة في غير أيامها توضأت وصلت ، وفي الخبر المروى في الكافي كلما رأت المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض ، وكلما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض ، وفي آخر اذا رأت المرأة الصفرة قبل انقضاء أيام عاداتها لم تصل وان كانت صفرة بعد انقضاء أيام قرئتها وصلت ، وفي الرضوى : إذا رأت الصفرة في أيام حيضها فهو حيض وإذا رأت بعدها فليس من الحيض ، ولا طلاق ما دل على اعتبار العادة مما تقدم خلافاً للنهاية والمبسوط فترجع الى التمييز للأخبار المتقدمة الدالة على الصفات ، وللحكي عن ابن حمزة فهي مخيرة ، وضعفها ظاهر من الأدلة المتقدمة والله العالم .



( مسألة ١٠ ) صاحبة العادة إذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العادة الأولى تنقلب عاداتها الى الثانية ، وان رأت مرتين على خلاف الأولى لسكن غير متماثلتين يبقى حكم الأولى ، نعم لو رأت على خلاف العادة الأولى مرات عديدة مختلفة تبطل عاداتها وتلحق بالمضطربة .

( مسألة ١١ ) لا يبعد تحقق العادة المركبة كما اذا رأت في الشهر الأول ثلاثة وفي الثاني أربعة وفي الثالث ثلاثة وفي الرابع أربعة ، أو رأت شهرين متواليين ثلاثة وشهرين متواليين أربعة ، ثم شهرين متواليين ثلاثة وشهرين متواليين

قوله قد ه مسألة ١٠ : ( صاحبة العادة إذا رأت الدم مرتين متماثلتين على خلاف العادة ... الخ ) بعد ما تقدم منا ان العادة تثبت شرعاً بمرتين متماثلتين ، والظاهر من بعض أخبارها ان المراد بها الفعلية ، فعليه لا اشكال فيما ذكره من انقلاب العادة الى الثانية وزوال حكم الأولى بتكررها مرتين متماثلتين على خلاف الأولى ، ويساعده ادلة أحكام العادة لانها هي الفعلية دون الأولى ، نعم يبقى الاشكال فيما ذكره من بقاء حكم الأولى فيما لو رأت مرتين على خلاف الأولى لسكنهما غير متماثلتين ، إذ الظاهر عدم شمول اطلاقات العادة لمثل المقام ، ولا دليل غيرها من استصحاب وما شاكلة ، فالمرجع في مثل الفرض التمييز أو الاحتياط وهو أقرب إذ هو سبيل النجاة ، أو تلحق بالمضطربة كما لو رأت على خلاف العادة الأولى مرات عديدة مختلفة والله العالم .

قوله قد ه مسألة ١١ : ( لا يبعد تحقق العادة المركبة ... الخ ) لا يخفى ان الأخذ بالعادة بعد ثبوتها من الامور المسلمة عند العقلاء لأفادتها الظن المتأخم للعلم وليس للشارع تصرف فيه ، وما ورد من الأمر به فانما هو ارشادي لما عليه العقلاء ، نعم إنما تصرف الشارع في ثبوتها بالمرتين والقدر المتيقن منه ما هو بالمعنى الأول أعنى رؤية الدم مرتين متماثلتين وفي غيرها ، فالمرجع



أربعة فتكون ذات عادة على النحو المزبور ، لكن لا يخلو عن اشكال خصوصاً في مثل الفرض الثاني حيث يمكن أن يقال إن الشهرين المتواليين على خلاف السابقين يكونان ناسخين للعادة الأولى فالعمل بالاحتياط أولى ، نعم اذا تكررت الكيفية المذكورة مراراً عديدة بحيث يصدق في العرف ان هذه الكيفية عادت لها وايامها لا اشكال في اعتبارها ، فلاشكال انما هو في ثبوت العادة الشرعية بذلك وهي الرؤية كذلك مرتين .

( مسألة ١٢ ) قد تحصل العادة بالتمييز كما في المرأة المستمرة الدم اذا رأت خمسة ايام مثلاً بصفات الحيض في اول الشهر الاول ثم رأت بصفات الاستحاضة وكذلك رأت في اول الشهر الثاني خمسة ايام بصفات الحيض ثم رأت بصفات الاستحاضة ، فينتد تصوير ذات عادة عددية وقتية ، واذا رأت في اول الشهر الاول خمسة بصفات الحيض ، وفي اول الشهر الثاني ستة أو سبعة مثلاً فتصير حينئذ ذات عادة وقتية ، واذا رأت في اول الشهر الاول خمسة مثلاً وفي العاشر من الشهر الثاني مثلاً خمسة بصفات الحيض فتصير ذات عادة عددية .

التمييز ان كان وإلا فالاحتياط الذي هو سبيل النجاة ، كل ذلك ما لم ينته الى العلم بالحيضية ، وإلا أخذ به والله العالم

قوله قده مسألة ١٢ : ( قد تحصل العادة بالتمييز ... الخ ) لا يخفى ان منصرف الخبرين المثبتين للعادة وهما رسالة يونس وموثقة سماعة غير هذه الصورة من مستمرة الدم مع التمييز ، فالظاهر ان المرجع في الفرض التمييز مستمراً ان كان ، وإلا فالمرجع قواعد آخر لا العادة الحاصلة من التمييز وفقاً لصاحب الجواهر ( قده ) والله العالم .



( مسألة ١٣ ) إذا رأت حيضين متوالين متماثلين مشتملين على النقاء فى البين فهل العادة أيام الدم فقط او مع أيام النقاء او خصوص ما قبل النقاء؟  
الآظهر الأول ، مثلاً إذا رأت أربعة أيام ثم طهرت فى اليوم الخامس ثم رأت فى السادس كذلك فى الشهر الأول والثانى فعادتها خمسة أيام لا ستة ولا أربعة فاذا تجاوز دمها رجعت الى خمسة متوالية وتجعلها حيضاً لا ستة ولا بان تجعل اليوم الخامس يوم النقاء والسادس ايضاً حيضاً ولا الى الاربعة .

( مسألة ١٤ ) يعتبر فى تحقق العادة العددية تساوى الحيضين وعدم زيادة أحديهما على الأخرى ولو بنصف يوم أو أقل فلو رأت خمسة فى الشهر الأول وخمسة وثلاث أو ربع يوم فى الشهر الثانى لا تتحقق العادة من حيث العدد ، نعم لو كانت الزيادة يسيرة لا تضر وكذا فى العادة الوقتية تفاوت الوقت ولو بثلاث أو ربع يوم يضر ، وأما التفاوت اليسير فلا يضر لكن المسألة لا تخلو عن اشكال فالأولى مراعاة الاحتياط .

قوله قده مسألة ١٣ : ( إذا رأت حيضين متوالين متماثلين مشتملين على النقاء فى البين فهل العادة ... الخ ) الآظهر ما استظهره ( قده ) من أن عادتها فى الفرض المذكور خمسة أيام لا ستة ولا أربعة ، إذ لا اعتبار بالنقاء المتخلل وان حكم بحيضيته إذ الأقوى عدم احتسابه فى أيام العادة لظهور نصوص العادة فى الدم الحيضى ، لا فى التحيض الشرعى والله العالم .

قوله قده مسألة ١٤ : ( يعتبر فى تحقق العادة العددية تساوى الحيضتين ... الخ ) الأقرب أن يراد بالمساواة المأخوذة فى لسان الأخبار هى المساواة العرفية التى لا يضر فيها زيادة بعض اليوم أو نقصانه ، ولا سيما وكون

( العمل الابق - ٥٠ )



( مسألة ١٥ ) صاحبة العادة الوقتية سواء كانت عديدة ايضاً أم لا ، تترك العيادة بمجرد رؤية الدم في العادة أو مع تقدمه أو تأخره يوماً أو

الاختلاف غالباً والاتفاق نادراً أو معدوماً ، فعليه لا يضر الاختلاف بالساعات بل بربع يوم أو ثلثه ، بل لا يبعد عدم الضرر في صدق المساواة العرفية ، ولو كان الاختلاف بنصف يوم فعليه يشكل ما ذكره ( قدّه ) من عدم تحقق العادة بزيادة ربع يوم أو ثلث يوم في الشهر الثاني ، والظاهر انه هو المشار اليه بقوله لـكن المسألة لا تخلو من اشكال والله العالم .

قوله قدّه مسألة ١٥ : ( صاحبة العادة الوقتية سواء كانت عديدة ايضاً أم لا تترك العيادة . . الخ ) لا يخفى ان ذات العادة الوقتية المحضنة ، أو مع العديدة تتحيض بمجرد رؤية الدم في ايام العادة مطلقاً ولو لم يكن بصفات الحيض اجماعاً كما حكاه في الجواهر ( قدّه ) عن المعتبر والمنتهى والتذكرة وغيرها للصحيح الصادق عن المرأة ترى الصفرة في ايامها فقال : لا تصل حتى تنقضى ايامها ، فان رأت الصفرة في غير ايامها توضأت وصلت ، وفي الخبر على ما في الكافي : كلما رأت المرأة في ايام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض وكلما رآته بعد ايام حيضها فليس من الحيض ، وفي آخر : إذا رأت المرأة الصفرة قبل انقضاء ايام عاداتها لم تصل وان كانت صفرة بعد انقضاء ايام قرئتها وصلت ، وفي الرضوى : إذا رأت الصفرة في ايام حيضها فهو حيض ، وإذا رأت بعدها فليس من الحيض .

قوله قدّه : ( أو مع تقدمه أو تأخره ... الخ ) اي كما تتحيض المعتادة بمجرد الرؤية كذا تتحيض اذا رأت قبل العادة ولو كان صفرة ، لموثقة سماعة عن المرأة ترى الدم قبل وقتها قال : اذا رأت الدم فلتدع الصلاة ، فانه ربما تعجل بها الوقت ، وخبر على بن حمزة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن



يومين أو أزيد على وجه يصدق عليه تقدم العادة أو تأخرها ولو لم يكن الدم بالصفات وترتب عليه جميع أحكام الحيض ، فإن علمت بعد ذلك عدم كونه حيضاً لانقطاعه قبل تمام ثلاثة أيام تقضى ما تركته من العبادات ، وأما غير ذات العادة المذكورة كذات العادة العدية فقط والمبتدئة والمضطربة والناسية

المرأة ترى الصفرة فقال : ما كان قبل الحيض فهو من الحيض ، ورواية أبى بصير عن أبى عبدالله عليه السلام فى المرأة ترى الصفرة فقال : ان كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض ، وان كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض ، ولا يخفى انه لا بد من تقييد اطلاق القبل فى بعضها بما إذا كان بقليل أو بمثل يومين بحيث يصدق التعجيل وتقدم العادة كما ذكره ( قدس ) بقوله : على وجه يصدق عليه تقدم العادة أو تأخرها .

قوله قدس : ( تقضى ما تركته من العبادات ... الخ ) وجوب القضاء فى الصورة المفروضة لظهور طهر ما نقص عن العادة ، وجواز تركها رفقاً من الشارع بحالها لاحتمال الحيض لا يمنع من وجوب القضاء إذا تبين فساد الإحتمال لانقطاعه قبل الثلاثة أيام والله العالم .

قوله قدس : ( وأما غير ذات العادة المذكورة كذات العادة العدية ... الخ ) لا يخفى ان التى لا عادة لها مستقرة إما لا بتدائها أو لنسيانها العادة أو لما هو أعم من ذلك إن امكنها الرجوع الى الصفات المتقدمة بان يكون ما بالصفة لا ينقص عن ثلاثة أيام ولا يزيد على عشرة ، وما ليس بالصفة وحده أو مع النقاء عشرة ، فما زاد ترجع اليها اجماعاً كما عن التذكرة فتحيض بما بين الثلاثة والعشرة مما بالصفة وتصلى وتصوم فيما عداه ، لاطلاق الصحاح المتقدمة الدالة على اعتبارها كقوله عليه السلام : إذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع



فإنها تترك العبادة وترتب أحكام الحيض بمجرد رؤيته إذا كان بالصفات ، وأما مع عدمها فتحتاط بالجمع بين ترك الحائض وأعمال المستحاضة الى ثلاثة أيام

الصلاة ومقتضاها لزوم ترك العبادة عليها بمجرد الرؤية للدم بالصفة ، ويؤيده الموثق عن سماعة قال سألته عن الجارية البكر أول ما تحيض تقعد في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة يختلط عليها لا يكون ظنهما في الشهر عدة أيام سواء قال : فلها أن تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يحز العشرة ، وقيل كما عن الاسكافي والمرتضى والحلي والفاضلين وغيرهم : بل تحتاط حتى تمضي لها ثلاثة أيام وهو محجوج بما تقدم ، وإن لم يمكنها الرجوع الى الصفة المعتبرة في دم الحيض بان تكون بخلاف ذلك الوصف ، فالمشهور انها ان كانت مبتدئة - بكسر الدال وفتحها - اى ابتدأت الحيض أو ابتدأها ترجع الى عادة نساؤها أى أقاربها من الأبوين أو أحدهما ، ولا تعتبر العصبية لأن المعتبر الطبيعة وهى جاذبة من الطرفين ، ان أمكن ذلك وفقاً للأشهر ، بل المعروف من المذهب كما في المدارك ، لرواية سماعة المنجيرة بالعمل قال سألته عن جارية حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر وهى لا تعرف أيام اقراءها قال : إقراؤها مثل اقراء نساؤها ، فإن كان نساؤها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة أيام ، وموثقة زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : المستحاضة تنظر بعض نساؤها فتقتدى باقراءها ثم تستظهر على ذلك بيوم ، والخبر في النفساء : إذا كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتلت جلست مثل أيام أمها واختها أو خالتها واستظهرت بثلاثي ذلك ، وهى مع ضعف سندها شاملة للمضطربة ، هذا إن أمكنها الرجوع الى نساؤها ، وإلا يمكنها لاختلافهن أو فقدهن تحيضت هى كالمضطربة : وهى التى نسيت العادة وقتاً أو عدداً أو معاً في كل شهر سبعة أيام ، أو عشرة من شهر وثلاثة من آخر مخيرة فيهما كما عن



فان رأت ثلاثة أو أزيد تجعلها حيضاً ، نعم لو علمت انه يستمر الى ثلاثة أيام تركت العبادة بمجرد الرؤية وإن تبين الخلاف تقضى ما تركته .

الجل وموضع من المبسوط ، واستدل على الأول بقول الصادق عليه السلام في رسالة يونس : وتحيض في كل شهر في علم الله بسبعة أيام أو ستة أيام ، وفيه ان مقتضاها التخيير بين الستة والسبعة فلا وجه للاقتصار على السبعة لكنه أحوط للإتفاق على جوازه ، وعلى الثاني بموثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام قال : المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر الدم تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً ، فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً ، ونحوه آخر ، وفيه ان مقتضاها التحيض بالثلاثة دائماً في غير الدور الأول مع اختصاصها بالمبتدئة وتضمنها تقديم العشرة وهم لا يقولون به ، والتخيير بين ما ذكر جمعاً لا شاهد له فالأولى تعيين السبعة .

وقيل : فيه أقوال آخر فعن الصدوقين والمرضى انها تتحيض في كل شهر بثلاثة أيام الى عشرة ، لموثقة سماعة قال سألته عن جارية حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام اقرائها ، فقال : اقراؤها مثل اقراء نسائها ، فان كانت نسائها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة أيام ، وقيل : انها مع استمرار الدم تتحيض عشرة ثم تجعل طهراً عشرة أيام ثم حيضها عشرة أيام وهكذا كما عن موضع من المبسوط ، وقيل : بالتخيير بين التحيض في كل شهر بسبعة أيام وبين التحيض في الشهر الأول عشرة وفي الثاني ثلاثة كما عن ظاهر الشيخ في النهاية ، وقيل بالتخيير بين الثلاثة من شهر وعشرة من آخر ، وبين الستة وبين السبعة كما عن العلامة وغيره ، وقيل انها تتحيض في الشهر الأول بثلاثة وفي الثاني بعشرة كما عن القاضي ، وقيل



( مسألة ١٦ ) صاحبة العادة المستقرة في الوقت والعدد إذا رأت العدد في غير وقتها ولم تره في الوقت يجعله حيضاً سواء كان قبل الوقت أو بعده .

بالعكس ، وقيل : تنحيض في كل شهر عشرة أيام ، وقيل : إنها تترك الصلاة في كل شهر ثلاثة أيام وتصلّي سبعة وعشرين يوماً كما عن الاسكافي ومستند الكل ضعيف وبعضه لم نقف على مستنده ، وقال المحقق في المعتبر بعد أن حكم بضعف الأخبار الواردة في الباب : والوجه عندى أن تنحيض كل واحدة منهما ثلاثة أيام لأنه المتيقن في الحيض وتصلّي وتصوم بقية الشهر ، استظهاراً وعملاً بالأصلا في لزوم العبادة ، وهو حسن إلا في الدور الأول للمبتدئة فعشر ، للموثق المتقدم عن ابن بكير ، وقال في المدارك بعد نقله : ولا يخلو من قوة ويؤيده الروايتان - يعنى موثقتى ابن بكير - والإجماع ، فان الخلاف إنما وقع في الزائد عن الثلاثة ، ثم قال : واعلم ان مقتضى رسالة يونس المتقدمة تخييرها بين الستة والسبعة وبه قطع في المعتبر ، وقوى العلامة في النهاية وجوب العمل بما أدى اجتهادها اليه لئلا يلزم التخيير في السابع بين وجوب الصلاة وعدمه وهو منقوض بإيام الاستظهار ، وقال في المعتبر : انه لا مانع من ذلك إذ قد يقع التخيير في الواجب كما يتخير المسافر بين الإتمام والتقصير في بعض المواضع ، ومتى اختارت عدداً كان لها وضعه حيث شاءت من الشهر ، ولا يتعين أوله وان كان أولى ، ومقتضى خبرى ابني بكير أخذ الثلاثة بعد العشرة ثم أخذها بعد السبعة والعشرين دائماً ، ولا ريب انه أولى والله العالم .

قوله قدح مسألة ١٦ : ( صاحبة العادة المستقرة في الوقت والعدد إذا رأت العدد في غير وقتها ولم تره في الوقت يجعله حيضاً ... الخ ) اما في صورة



( مسألة ١٧ ) إذا رأت قبل العادة وفيها ولم يتجاوز المجموع عن العشرة جعلت المجموع حيضاً ، وكذا إذا رأت في العادة وبعدها ولم يتجاوز عن العشرة ، أو رأت قبلها وفيها وبعدها وإن تجاوز العشرة في الصور المذكورة فالحيض أيام العادة فقط والبقية استحاضة .

العلم بتقدم العادة أو تأخرها فلا اشكال والأمر كما ذكره ، وأما في غير هذه الصورة فهو مبني على عموم قاعدة الامكان لمثل هذه الموارد ، وأما لو لم نقل بعموم القاعدة لمثل هذه الموارد فيجب عليها في جميع الصور بمقتضى أصالة عدم الحيض أن تحتاط للعبادة بأن تأتي بها اعتماداً على الأصل ، فيشكل الحكم بالتحيض بمجرد رؤية الدم ما لم يمض ثلاثة أيام ليدخل تحت قاعدة الإمكان وتكون دليلاً عليه والله العالم .

قوله قدّم مسألة ١٧ : ( إذا رأت قبل العادة وفيها ولم يتجاوز المجموع العشرة جعلت المجموع حيضاً ... الخ ) بلا خلاف فيه كما في مصباح الفقيه للآقا الهدائي ، بل عن الفاضلين في المعبر والمنتهى دعوى الإجماع عليه مستدلّين عليه بعد الإجماع : بانه دم في زمان يمكن أن يكون حيضاً فيكون حيضاً ، وقضية هذا الدليل كون هذه القاعدة وهي كلها أمكن أن يكون حيضاً فهو حيض في حد ذاتها من المسلمات ، بحيث يستدل بها لا عليها ، وعن ظاهر بعض : دعوى الإجماع عليها ، بل في الجواهر : انها عند المعاصرين ومن قاربهم من القطعيات التي لا تقبل الشك والتشكيك الى آخر ما ذكره قدس سره ولا ينافيه الأخذ بالعادة في مثل الفرض كما لا ينافيها الأخذ بها مع ما بعدها كما أشار اليه بقوله ( قدّم ) . وكذا إذا رأت في العادة وبعدها ولم يتجاوز عن العشرة ، ومثلها لو رأت فيها وقبلها وبعدها ولم يتجاوز



( مسألة ١٨ ) إذا رأت ثلاثة أيام متواليات وانقطع ، ثم رأت ثلاثة أيام أو أزيد ، فإن كان مجموع الدمين والنقاء المتخلل لا يزيد عن عشرة كان

الجميع العشرة ، هذا إذا لم يتجاوز العشرة في الصور الثلاث المذكورة ، وأما إذا تجاوز العشرة فالحيض أيام العادة فقط أخذاً بادلته المتقدمة الذكر والبقية استحاضة لعدم جريان قاعدة الإمكان والله العالم .

قوله قده مسألة ١٨ : ( إذا رأت ثلاثة أيام متواليات وانقطع ثم رأت ثلاثة أيام أو أزيد ... الخ ) قال في الجواهر : لو رأت بعد ذلك قبل العاشر أو العاشر نفسه من أول يوم ما رأت الدم ثم انقطع كان الكل من الدمين والنقاء حيضاً بلا خلاف أجده بين الأصحاب ، بل يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه كما هو صريح آخر ، من غير فرق بين الجامع وغيره ولا بين ذات العادة وغيرها ، ففي التذكرة إذا رأت ثلاثة أيام متواليات فهو حيض قطعاً ، فإذا انقطع وعاد قبل العاشر وانقطع فالدمان وما بينهما حيض ، وفي الخلاف الإجماع على حيضية الجميع من الدم والنقاء فيما لو رأت دماً ثلاثة أيام وبعد ذلك يوماً وليلة نقاء ويوماً دماً إلى تمام العشرة ، وربما استدل عليه مضافاً إلى ذلك بالكلية المدعاة سابقاً القاضية بكون الدمين حيضاً ، فيتعين حينئذ حمل ما بينهما من النقاء عليه لما دل على أن الطهر لا يكون أقل من عشرة ، وهو لا يخلو من تأمل ، والأولى الاستدلال عليه بما في الصحيح أو الحسن عن الباقر عليه السلام قال : إذا رأت المرأة الدم قبل عشرة فهو من الحيضة الأولى وإن كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلة ، ونحوه غيره في إفادة ذلك إلى آخر ما ذكره في الجواهر ( قده ) والموثق المروي في التهذيب عن يونس عن الصادق عليه السلام في امرأة رأت الدم في حيضها حتى تجاوز وقتها متى ينبغي لها أن تصلي ؟ قال : تنتظر عدتها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة أيام ، فإذا رأت الدم



الطرفان حيضاً ، وفى النقاء المتخلل تحتاط بالجمع بين ترك الحائض وأعمال المستحاضة ، وإن تجاوز المجموع من العشرة فإن كان أحدهما فى أيام العادة

دماً صبيهاً فلتغتسل فى وقت كل صلاة ، وغيره الصادق فى المرأة التى ترى الدم قال : أن كان قرؤهما دون العشرة انتظرت العشرة ، وإن كانت أيامها عشرة لم تستظهر ، وما يدل عليه قاعدة الإمكان .

قوله قد : ( وفى النقاء المتخلل تحتاط بالجمع ... الخ ) وجهه هو القول بأن النقاء المتخلل طهر وحمل ما ورد من أن أقل الطهر عشرة على ما كان بين الحيضيتين ، لا ما كان بين الحيض الواحد كما نحن فيه ، وليعلم أن الذى تقتضيه القاعدة فى الإحتياط فى الصورة المفروضة هو الجمع بين ترك الحائض وأعمال الطاهرة لا المستحاضة كما ذكره ( قد ) لعدم رؤية الدم فى مفروض المسألة . قوله قد : ( وإن تجاوز المجموع عن العشرة فإن كان أحدهما فى أيام العادة دون الآخر جعلت ما فى العادة حيضاً ... الخ ) ذلك أخذاً بعمومات العادة ، بل عن المعتبر دعوى إجماع العلماء عدا مالك عليه ، وذلك وإن كان التمييز على خلافها كما هو المحكى عن المشهور بين الأصحاب قديماً وحديثاً للصحيح الصادق عن المرأة ترى الصفرة فى أيامها فقال : لا تصل حتى تنقضى أيامها ، فإن رأت الصفرة فى غير أيامها توضأت وصلت ، وفى الخبر المروى فى الكافي : كلما رأت المرأة فى أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض ، وكلما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض ، وفى آخر : إذا رأت المرأة الصفرة قبل انقضاء أيام عاداتها لم تصل ، وإن كانت صفرة بعد انقضاء أيام قرئها صلت ، وفى الرضوى : إذا رأت الصفرة فى أيام حيضها فهو حيض ، وإذا رأت بعدها فليس من الحيض .



دون الآخر جعلت ما في العادة حيضاً ، وإن لم يكن واحد منهما في العادة فتجعل الحيض ما كان منهما واجداً للصفات وإن كان متساويين في الصفات فالأحوط جعل أولهما حيضاً ، وإن كان الأقوى التخيير ، وإن كان بعض أحدهما في العادة دون الآخر جعلت ما بعضه في العادة حيضاً ،

قوله قده : ( وإن لم يكن واحد منهما في العادة فتجعل الحيض ما كان منهما واجداً للصفات ... الخ ) وذلك لاختبار التمييز التي تقدم ذكرها ، وعدم معارض لها ولا مزاحم من عادة أو غيرها ، وتجعل ما سواه من الفاقد للصفات استحاضة والله العالم .

قوله قده : ( وإن كانا متساويين في الصفات فالأحوط جعل أولهما حيضاً وإن كان الأقوى التخيير ... الخ ) لا دليل على جعل أحدهما حيضاً في مفروض المسألة وهو تجاوز المجموع العشرة حتى يقال : إن الأحوط جعل أولهما حيضاً ، والأقوى التخيير كما ذهب إليه المصنف ( قده ) بل القاعدة العلمية تقتضي أن يكون كلا الدمين استحاضة ، أما في صورة فقدانها للصفات فظاهر ، وأما في صورة وجدانها للصفات فلمعارضته ، إذ لا مقتضى في كل منهما للحيضية إلا قاعدة الإمكان المتعارضة فيهما ، فإذا سقطت للمعارضته حكم بانه استحاضة إذ كل منهما مشكوك الحيضية ، نعم لو علم اجمالاً أن أحدهما حيض فالقاعدة تقتضي الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض وأفعال المستحاضة والله العالم .

قوله قده : ( وإن كان بعض أحدهما في العادة دون الآخر جعلت ما بعضه في العادة حيضاً ... الخ ) لعل الوجه فيه هو ما تقدم في المسألة الخامسة عشر من مسائل هذا الفصل من الحكم بالحيضية لو تقدمت العادة أو تأخرت بما يصدق عليه تقدم العادة أو تأخرها ، وما دل عليه من مصحح الحسين بن



وان كان بعض كل واحد منهما فى العادة فان كان ما فى الطرف الاول من العادة ثلاثة ايام او ازيد جعلت الطرفين من العادة حيضاً وتحتاط فى النقاء المتخلل وما قبل الطرف الاول وما بعد الطرف الثانى استحاضة ، وان كان ما فى العادة فى الطرف الاول اقل من ثلاثة تحتاط فى جميع ايام الدمين والنقاء بالجمع بين الوظيفتين .

نعم الصحاف عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث : وإذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل أو فى الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيضة ، وموثق سماعة عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها قال عليه السلام : فلتدع الصلاة فانه ربما تعجل بها الوقت ، ومصحح اسحاق عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام فى المرأة ترى الصفرة فقال ( ع ) : إذا كانت قبل الحيض بيومين فهو من الحيض ، وان كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض ، ونحوه رواية معاوية بن حكيم ، وخبر معاوية بن أبى حمزة عن المرأة ترى الصفرة فقال عليه السلام : ما كان قبل الحيض فهو من الحيض ، وما كان بعد الحيض فليس منه فاذا كان بعض أحدهما فى العادة فهو مشمول لهذه الاخبار ، بل هو أولى فى الحكم عليه بالحيضية مما تقدم كله على العادة أو تأخر عنها ، هذا مع عدم معارض لذلك والله العالم .

قوله قد : ( وان كان بعض كل واحد منهما فى العادة فان كان ما فى الطرف الاول من العادة ثلاثة ايام أو ازيد ... الخ ) ما ذكره من جعل الطرفين من العادة حيضاً فهو لأدلة العادة التى تقدمت مفصلاً ، وأما تقييد ذلك بكون ما فى الطرف الاول من العادة ثلاثة ايام فهو لما تقدم من ان المشهور فى الثلاثة التى هى أقل الحيض التوالى ولا يكفى تفرقها ، نعم



( مسألة ١٩ ) إذا تعارض الوقت والعدد في ذات العادة الوقتية العددية تقدم الوقت كما إذا رأت في أيام العادة أقل أو أكثر من عدد العادة ودماً آخر في غير أيام العادة بعددها فتجعل ما في أيام العادة حيضاً وإن كان متأخراً وربما يرجع الأسبق فالأولى فيما إذا كان الأسبق العدد في غير أيام العادة الإحتياط في الدمين بالجمع بين الوظيفتين .

بعد توالى الثلاثة لا يعتبر توالى الدم في احتسابه حيضاً إذا كان في العادة أو في جملة عشرة ، وأما الإحتياط في النقاء المتخلل فلاختلاف الآراء في ذلك فمنهم بل مشهورهم من التحيض به ، وذهب آخرون الى أنه طهر ، وإن ما دل على أن أقل الطهر عشرة فيما إذا كان بين الحيضتين لا فيما كان بين الحيضة الواحدة ، فالإحتياط فيه من العمل بتروك الحائض وأفعال المستحاضة طريق النجاة ، وأما جعل ما بعد الطرف الثانى استحاضة فلما عرفت من أن ذات العادة تأخذ عاداتها فقط وإن قلت عن العشرة والباقي استحاضة ، وذلك لأدلة العادة المتقدمة الذكر ، وأما الحكم في صورة ما لم يكن في الطرف الأول من العادة ثلاثة من الإحتياط في جميع أيام الدمين والنقاء المتخلل فهو لما ذهب إليه بعضهم من عدم اعتبار توالى الثلاثة الواقعة في العادة أو في جملة العشرة ، والله العالم .

قوله قده مسألة ١٩ : ( وإذا تعارض الوقت والعدد في ذات العادة الوقتية العددية يقدم الوقت ... الخ ) لا اظهرية لتقديم الوقت على العدد ، بل الاظهر ان المرجع في الصورة المفروضة الإحتياط في الدمين بين الوظيفتين والله العالم .



( مسألة ٢٠ ) ذات العادة العددية إذا رأت أزيد من العدد ولم يتجاوز العشرة فالمجموع حيض وكذا ذات الوقت إذا رأت أزيد من الوقت .

( مسألة ٢١ ) إذا كانت عاداتها فى كل شهر مرة فرأت فى شهر مرتين مع فصل أقل الطهر وكانا بصفة الحيض فكلاهما حيض سواء كانت ذات عادة وقتاً أو عدداً أو لا وسواء كانا موافقين للعدد والوقت أو يكون أحدهما مخالفاً :

( مسألة ٢٢ ) إذا كانت عاداتها فى كل شهر مرة فرأت فى شهر مرتين

قوله قده مسألة ٢٠ : ( ذات العادة العددية إذا رأت أزيد من العدد ولم يتجاوز العشرة فالمجموع حيض وكذا ذات الوقت ... الخ ) وذلك لقاعدة الإمكان ، وقول للسيد والإسكافى وظاهر المقنعة والجل ، للموثق المروى فى التهذيب عن يونس عن الصادق ( ع ) فى امرأة رأت الدم فى حيضها حتى تجاوز وقتها متى ينبغى لها أن تصل ؟ قال : تنتظر عدتها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة أيام ، فإن رأت الدم دماً صيبياً فلتغتسل فى وقت كل صلاة ، وغيره الصادق فى المرأة التى ترى الدم قال : ان كان قرؤها دون العشرة انتظرت العشرة ، وان كانت أيامها عشرة لم تستظهر .

قوله قده مسألة ٢١ : ( إذا كانت عاداتها فى كل شهر مرة فرأت فى شهر مرتين مع فصل أقل الطهر وكانا بصفة الحيض فكلاهما حيض ... الخ ) وذلك لقاعدة الإمكان وللصحيح الباقرى : إذا رأت المرأة الدم قبل عشرة فهو من الحيضة الأولى ، وان كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلية ، وفى الموثق : إذا رأت الدم قبل العشرة فهو من الحيضة الأولى ، وإذا رآته بعد عشرة أيام فهو من حيضة أخرى مستقلة .

قوله قده مسألة ٢٢ : ( إذا كانت عاداتها فى كل شهر مرة فرأت فى شهر



مع فصل أقل الطهر فإن كانت أحدهما في العادة والآخرى في غير وقت العادة ولم تكن الثانية بصفة الحيض ، تجعل ما في الوقت وإن لم يكن بصفة الحيض حيضاً وتحتاط في الآخرى ، وإن كانتا معاً في غير الوقت فمع كونهما واجدتين كلتاهما حيض ، ومع كون أحدهما واجدة تجعلها حيضاً وتحتاط في الآخرى ومع كونهما فاقدتين تجعل أحدهما حيضاً والآخرى كونها الأولى وتحتاط في الآخرى .

( مسألة ١٣ ) إذا انقطع الدم قبل العشرة فإن علمت بالنقاء وعدم

مرتين ... الخ ) تضمنت هذه المسألة مسائل ثلاث مع اشتراك الكل بفصل أقل الطهر بين الدمين :

( الأولى ) ما لو كانت أحدهما في العادة والآخرى في غير وقت العادة ولم تكن الثانية بصفة الحيض فحكم ( قده ) بجعل ما في وقت العادة حيضاً وإن لم يكن بصفة الحيض وتحتاط في الآخرى ، ووجهه أن ما في العادة يكفي في الحكم بحيضيته أدلة العادة التي تقدمت ، وأما الاحتياط في الآخرى فللقاعدة الإمكان التي لا مانع من جريانها فيه .

( الثانية ) ما إذا كانا معاً في غير وقت العادة فمع كونهما واجدتين لصفات الحيض فحكم ( قده ) بكونهما معاً حيضاً ، وذلك لقاعدة الإمكان فيهما معاً مع عدم تمنع ولا تراحم بينهما ولا مرجح لأحدهما .

( الثالثة ) أن تكونا فاقدتين للصفات فحكم بجعل أحدهما حيضاً والآخرى كونها الأولى وتحتاط في الآخرى ، أما جعل أحدهما حيضاً أخذاً بعاداتها في كل شهر والاحتياط في الآخرى لقاعدة الإمكان والله العالم . قوله قده مسألة ١٣ : ( إذا انقطع الدم قبل العشرة فإن علمت بالنقاء ... الخ ) أما مع علمها بالنقاء فلا وجه للاستبراء إذ هو تحصيل للحاصل ، وأما إن



وجود الدم فى الباطن اغتسلت وصلت ولا حاجة الى الاستبراء وان احتملت بقاءه فى الباطن وجب عليها الاستبراء واستعلام الحال بادخال قطنه واخراجها بعد الصبر هنيئة ، فان خرجت نقية اغتسلت وصلت ، وإن خرجت ملطخة ولو بصفرة صبرت حتى تنقى أو تنقضى عشرة أيام إن لم تكن ذات عادة أو كانت عاداتها عشرة

احتملت بقاءه فى الباطن وجب عليها الاستبراء بادخال قطنه أو نحوها واخراجها بعد الصبر هنيئة ، فان خرجت نقية اغتسلت وصلت ، وان خرجت ملطخة ولو بصفرة صبرت حتى تنقى أو تمضى لها عشرة أيام ، هذا ما ذكره قدس سره للاخبار الخاصة الواردة فى المورد ، وإلا فمقتضى الأصل عدم وجوب الفحص عليها وجواز اعتمادها على استصحاب الحيض مالم تستيقن بانقطاعه من أصله كما فى غيره من الشبهات الموضوعية ، اما الاخبار فهى صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر ( ع ) قال : إذا أرادت الحائض أن تغتسل فليستدخل قطنه فان خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل ، وان لم تر شيئاً فلتغتسل ، وان رأت بعد ذلك صفرة فلتوضأ وتصل ، ومرسلة يونس عن الصادق ( ع ) قال : سئل عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدري طهرت أم لا؟ قال : تقوم قائمة وتلزم بطنها بحائط وتستدخل قطنه بيضاء وترفع رجلها اليمنى فان خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عبيط لم تطهر ، وان لم يخرج فقد طهرت تغتسل وتصل ، ورواية شرحبيل الكندى عن أبى عبدالله ( ع ) قال قلت كيف تعرف الطامث طهرها ، قال : تعمد برجلها اليسرى على الحائط وتستدخل الكرسف بيدها اليمنى فان كان ثمة مثل رأس الذباب خرج على الكرسف وموثقة سماعة عن أبى عبدالله ( ع ) قال قلت له المرأة ترى الطهر وترى الصفرة أو الشيء فلا تدري طهرت أم لا؟ قال : فاذا كان كذلك فلتقم فلتلصق بطنها الى حائط وترفع رجلها على الحائط كما رأيت الكلب



وان كانت ذات عادة أقل من عشرة فكذلك مع علمها بعدم التجاوز عن العشرة

يصنع إذا أراد أن يبول ، ثم تستدخل الكرسي ، فإذا كان ثمة من الدم مثل رأس الذباب خرج ، فإن خرج دم فلم تطهر ، وإن لم يخرج فقد طهرت ، وعن الفقه الرضوي : وإذا رأت الصفرة أو شيئاً من الدم فعليها أن تلتصق بطنها بالحائط وترفع رجلها اليسرى كما ترى الكلب إذا بال وتدخل قطة فإن خرج فيها دم فهي حائض ، وإن لم يخرج فليست بحائض .

هذه اخبار الباب وإن نوقش في بعضها دلالة وفي أخرى شذوذاً وإن الوجوب فيها شرطي ، بمعنى أن من شرط الاغتسال الاستبراء ، أو تعبدى بمعنى يجب عليها الفحص طلب الوثوق ببراءة الرحم إذا انقطع الدم ، لكن في الحدائق نفي الخلاف عنه ظاهراً ، وعن الذخيرة نسبته إلى ظاهر الأصحاب وفي الجواهر : بلا خلاف أجده سوى ما عساه يظهر من المنقول عن الاقتصار للتعبير بلفظ ينبغي ، المشعر بالاستحباب .

قوله قده : (مع علمها بعد التجاوز عن العشرة ... الخ) أي إنما يحكم على الدم الخارج بالحيضة بعد الاستبراء وأجراء أحكام الحيض عليه حتى ينقطع أو تمضي عشرة أيام ، ذلك فيما إذا لم تكن ذات عادة ، أو كانت عاداتها عشرة أو كانت ذات عادة أقل من عشرة ، كل ذلك لقاعدة الإمكان مع علمها بعدم التجاوز عن العشرة ، وأما إذا احتملت التجاوز عنها فعليها الاستظهار ، ولهم كلام غير هذا في أيام الاستظهار لو تجاوز الدم العشرة سنذكره إن شاء الله .

وليعلم أن الاستظهار وهو طالب ظهور الحال في كون الدم حيضاً أو طهراً وذلك بترك العبادة إجماعاً يوماً أو يومين أو ثلاثة على الأشهر ، للصحيح المستفيضة ، ففي الصحيح عن الحائض كم تستظهر ؟ فقال : تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة ، وفي الموثق نحوه وبمضمونها أفتى جملة من الأصحاب كما عن



وأما إذا احتملت التجاوز فعليها الاستظهار بترك العادة استحباباً بيوم أو يومين

السراىر والمعتبر والمنتهى والتذكرة ، واقتصر بعض على الثلاثة للصحيح عن الطامث وحاد جلوسها فقال : تنتظر عدة ما كانت تحيض ثم تستظهر بثلاثة أيام ، ثم هى مستحاضة ، وللوثق : استظهرت بثلاثة أيام ، ثم هى مستحاضة ، وفى الخبر : تربص بثلاثة أيام بعد ما تمضى أيامها ، فإذا تربصت ثلاثة أيام ولم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة ، وقيل تستظهر بيوم أو يومين كما فى النهاية والوسيلة والصدوق والمفيد ، واختاره المحقق فى النافع للصحيح الباقرى : فى الحائض إذا رأت دمأ بعد أيامها التى كانت ترى الدم فيها فلتقعد عن الصلاة يوماً أو يومين ، ثم تمسك قطنة ، فإن صبغ القطنة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل ، وفى الخبر : عن الطامث تقعد بعد أيامها كيف تصنع ؟ قال : تستظهر بيوم أو يومين ثم هى مستحاضة ، وإلى تمام العشرة على قول للسيد والاسكافى وظاهر المقنعة والجل ، للوثق المروى فى التهذيب عن يونس عن الصادق عليه السلام فى امرأة رأت الدم فى حيضها حتى تجاوز وقتها متى ينبغى لها أن تصلى ؟ قال : تنتظر عدتها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة أيام فإن رأت الدم دمأ صبيأ فلتغتسل فى وقت كل صلاة . وغيره الصادق فى المرأة التى ترى الدم قال : إن كان قرؤها دون العشرة انتظرت العشرة ، وإن كانت أيامها عشرة لم تستظهر ، ولا يبعد ورودها مورد الغالب من كون العادة سبعة أو ثمانية .

ثم الاختلاف بين الأولين والثالث إنما يكون مع قصورها عنها بها ، وإلا فلا خلاف ، كما لا خلاف فى عدم الاستظهار مع استتمامها أيامها



أو الى العشرة مخيرة بينها فان انقطع الدم على العشرة أو أقل فالمجموع حيض في الجميع ، فان تجاوز فسيجيء حكمه .

ومطابقتها معها ، وهل هذا الاستظهار واجب ، كما عن النهاية والجل والمصباح ، أم مستحب ؟ كما عليه أكثر المتأخرين ، قولان منشأوهما ظاهر الأمر في جملة من الأخبار المتقدمة ، وإشعار بعضها بالإستحباب مضافاً الى الأصل ، ثم بعد ذلك إن استمر الدم فهي مستحاضة للصباح المتقدمة ، بل عن التذكرة الإجماع عليه حيث قيل إن لم يتجاوز الدم العشرة فالجميع من أيام العادة والإستظهار حيض ، وإن تجاوزها فالزيادة على العادة من مدة الإستظهار وما بعدها كلها طهر ، ويجب عليها قضاء عبادة الإستظهار ، لظهور طهر ما زاد على العادة وجواز تركها رفقا من الشارع بحالها لاحتمال الحيض لا يمنع من وجوب القضاء إذا تبين فساد الإحتمال بعبور العشرة ، ويجزئها ما أتت به بعدها من صلاة وصيام ، قال في المفاتيح : ولم نجد دليلاً من النص ، وذلك كما اعترف به في المدارك وإن كان القضاء أحوط ، وأما ما ادعاه بعض تبعاً لصاحب المدارك من ظهور الأخبار الأمرة بالاستظهار في عدم وجوب قضاء ما فاتها في مدة الاستظهار وانها كالحيض ، ففيه ان هذه الأخبار ليست مسوقة إلا لبيان تكليفها الفعلي عند مجاوزة الدم وجهلها بكونه حيضاً أو استحاضة ، وأما أنه بعد انكشاف أمرها فهل يجب عليها قضاء ما فاتها من الواجبات المشروطة بالطهور أم لا يجب ؟ فليست هذه الأخبار ناظرة اليه قطعاً ، وإنما يستفاد ذلك من الأدلة الخارجية الدالة على أنه يجب عليها قضاء ما فاتها من الصوم مطلقاً ومن الصلاة ما لم تكن حائضاً ، وحيث انكشف أنها لم تكن حائضاً فيما عدا أيامها وجب عليها قضاء ما فاتها من الصلاة



( مسألة ٢٤ ) اذا تجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت أنه يتجاوز عن العشرة تعمل عمل الاستحاضة فيما زاد ولا حاجة الى الاستظهار .  
( مسألة ٢٥ ) إذا انقطع الدم بالمرّة وجب الغسل والصلاة وإن احتملت العود قبل العشرة ، بل وإن ظنت ، بل وإن كانت معتادة بذلك على أشكال ، نعم لو علمت العود فالأحوط مراعاة الاحتياط فى أيام النقاء لما مر من أن فى النقاء المتخلل يجب الاحتياط .

فى تلك الأيام ، إذ لم يخص عموم ما دل على وجوب القضاء إلا بالنسبة الى الحائض ، وقد انكشف أنها لم تكن حائضاً .  
قوله قده مسألة ٢٤ : ( إذا تجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت أنه يتجاوز عن العشرة ... الخ ) إنما استغنى عن الإستظهار فى صورة ما لو كانت ذات عادة وتجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت أنه يتجاوز عن العشرة هو اختصاص أخباره بصورة احتمال الإنقطاع لدون العشرة أو للعشرة ، وأما مع العلم بالتجاوز فهو أقوى مراتب الظهور بأنه ليس بحيض ، وإن المورء مما يرجع فيه الى أخبار الأخذ بالعادة ، وما زاد عليها فهو استحاضة بل هو مناف لمادة الاستظهار ، إذ هو طلب ظهور حال الدم والعلم أقوى مراتب الظهور .

قوله قده مسألة ٢٥ : ( إذا انقطع الدم بالمرّة وجب الغسل والصلاة ... الخ ) وذلك لما يقتضيه إطلاق النصوص الأمر بالمرّة بالغسل والصلاة عند الإنقطاع ومنها نصوص الإستبراء وهى مطلقة حتى لو احتملت العود قبل العشرة ، بل وإن ظنت لعدم اعتبار ذلك الظن ، نعم يبقى الإشكال فيما لو كان منشأ الظن العادة كما ذكره ( قده ) وفيما لو علمت العود ، والإشكال فى كلا الصورتين مبنى على أن النقاء فى أثناء العادة أو فى خلال العشرة طهر أو حيض



( مسألة ٢٦ ) اذا تركت الاستبراء وصلت بطلت وان تبين بعد ذلك كونها طاهرة إلا اذا حصلت منها نية القرية .

( مسألة ٢٧ ) اذا لم يمكن الاستبراء لظلمة أو عي فالأحوط الغسل والصلاة الى زمان حصول العلم بالنقاء فتعيد الغسل حينئذ ، وعليها قضاء ما صامت ، والاولى تجديد الغسل في كل وقت تحتل النقاء .

## فصل في حكم تجاوز الدم عن العشرة

( مسألة ١ ) من تجاوز دمها عن العشرة سواء استمر الى شهر أو أقل

فعلى الاول يجب الغسل إذا انقطع الدم بالمرة مع اعتبار العود قبل العشرة لتعمل عمل الطاهرة في أيام النقاء المتخل ، وكذا مع العلم بالعود وان لم يكن لها عادة ، واما بناءً على ما رجحناه فيما تقدم صحيفة ٣٩٢ في مسألة ٦ من مسائل الحيض من أن النقاء المتخل أيام العادة أو في جملة العشرة حيض فلا يتم ما ذكره في الصورتين من وجوب الغسل والله العالم .

قوله قده مسألة ٢٦ : ( اذا تركت الاستبراء وصلت بطلت ... الخ ) وذلك لعدم احرازها الأمر الذي هو شرط في العبادة ، فلا يحصل منها قصد العبادة ، نعم لو فرض حصول قصد القرية لها غفلة أو غير ذلك صححت صلاحاتها بلا اشكال لفرض انها طاهرة واقعاً .

قوله قده مسألة ٢٧ : ( اذا لم يمكن الاستبراء لظلمة أو عي ... الخ ) المسألة مبنية على استصحاب حكم العام أو المخصص بعد تعذر الطريق الشرعي الى المعرفة ، نعم الاحتياط طريق النجاة والله العالم .

قوله قده : ( فصل : في حكم تجاوز الدم عن العشرة ) الى قوله ( قده ) في



أو أزيد أما أن تكون ذات عادة أو مبتدئة أو مضطربة أو ناسية ، أما ذات العاد فتجعل عاداتها حيضاً وان لم تكن بصفات الحيض والبقية استحاضة وان كانت بصفاته اذا لم تكن العادة حاصلة من التمييز بان يكون من العادة المتعارفة والا فلا يبعد ترجيح الصفات على العادة يجعل ما بالصفات حيضاً دون ما فى

ذات العادة لو تجاوز دمها العشرة ، اما ذات العادة فتجعل عاداتها حيضاً ... الخ )  
للصحيح المتقدمة ، بل عن التذكرة الاجماع عليه ، وعن المعتبر : دعوى اجماع العلماء عدا مالك عليه ، للأخبار المستفيضة الدالة على ذلك من المرسلة الطويلة وغيرها وصريح بعضها كاطلاق الآخر ذلك ، ولو كان التمييز على خلافه كما هو المحكى عن المشهور بين الاصحاب قديماً وحديثاً ، حيث قيل ان لم يتجاوز الدم العشرة فالجميع من أيام العادة والاستظهار حيض وان تجاوزها فالزيادة على العادة من مدة الاستظهار وما بعدها كله طهر ، ويجب عليها قضاء عبادة الاستظهار لظهور طهر ما زاد على العادة ، وجواز تركها رفقا من الشارع بحالها لاحتمال الحيض لا يمنع من وجوب القضاء اذا تبين فساد الاحتمال بعبور العشرة ، ويجزئها ما أنت به بعدها من صلاة وصيام .

قوله قده : ( اذا لم تكن العادة حاصلة من التمييز ... الخ ) أى انما يرجع الى العادة فى ذات العادة وان لم تكن بصفات الحيض ولا يرجع الى التمييز وان كان بصفات الحيض ، ذلك فى العادة المتعارفة لا فيما ثبتت العادة بالتمييز فانه يشكل الاخذ بها فى صورة لم تجتمع الصفات وكان التمييز على خلافها ، وذلك اخذاً بالقدر المتيقن من الرجوع الى العادة فى صورة معارضة التمييز لها وإلا فى هذه الصورة يؤخذ بالتمييز وترك العادة المخالفة له الثابتة بالتمييز والاخذ بالإحتياط فى المورد أسلم والله أعلم .



العادة الفاقدة ، وأما المبتدئة والمضطربة بمعنى من لم تستقر لها عادة فترجع الى التمييز فتجعل ما كان بصفة الحيض حيضاً وما كان بصفة الاستحاضة استحاضة بشرط أن لا يكون أقل من ثلاثة ولا يزيد من العشرة ، وأن لا يعارضه دم

قوله قدہ : ( وأما المبتدئة والمضطربة ... الخ ) لا يخفى ان التي لا عادة لها مستقرة اما لا بتدائها أو لنسيانها العادة أو لما هو أعم من ذلك ، إن امكنها الرجوع الى الصفة المتقدمة بأن يكون ما بالصفة لا ينقص عن ثلاثة أيام ولا يزيد على عشرة وما ليس بالصفة وحده أو مع النقاء عشرة فما زاد ترجع اليها اجمالاً كما عن التذكرة ، فتحيض بما بين الثلاثة والعشرة مما بالصفة وتصلي وتصوم فيما عداه ، لا طلاق الصحاح المتقدمة الدالة على اعتبارها كقوله فيها إذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة ، ومقتضاها لزوم ترك العبادة عليها بمجرد الرؤية للدم بالصفة ، ويؤيده الموثق عن سماعة قال سألت عن الجارية البكر أول ما تحيض تقعد في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة يختلط عليها لا يكون ظنها في الشهر عدة أيام سواء قال : فلما أن تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم تجز العشرة ، وقيل كما عن الاسكافي والمرتضى والحلي والحلي والفاضلين وغيرهم ، بل تحتاط حتى تمضي لها ثلاثة أيام ، وهو محجوج بما تقدم ، وان لم يمكنها الرجوع الى الصفة المعتبرة في دم الحيض بان تكون بخلاف ذلك الوصف ، فالمشهور أنها إن كانت مبتدئة - بكسر الدال وفتحها - أي ابتدأت الحيض أو ابتدأها ترجع الى عادة نساها ، أي اقاربها من الابوين أو أحدهما ، لأن المعتبر الطبيعة وهي جاذبة من الطرفين إن أمكن ذلك وفاقاً للأشهر بل المعروف من المذهب كما في المدارك لرواية سماعة المنجيرة بالعمل قال : سألت عن جارية حاضت أول حيضها



آخر واجد للصفات كما اذا رأت خمسة أيام مثلاً دماً اسوداً وخمسة أيام أصفراً ثم خمسة أيام اسوداً ومع فقد الشرطين أو كون الدم لوناً واحداً ترجع الى اقاربها فى عدد الايام بشرط اتفاقها ، أو كون النادر كالمعدوم ، ولا يعتبر اتحاد

فدام دمها ثلاثة أشهر وهى لا تعرف أيام أقرانها قال : اقراؤها مثل اقراء نسائها ، فان كان نساؤها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة أيام ، وموثقة زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر ( ع ) قال : المستحاضة تنظر بعض نسائها فتتقضى باقرانها ثم تستظهر على ذلك يوم ، وفى الخبر فى النفساء : إذا كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتلت جلست مثل أيام أمها واختها أو خالتها واستظهرت بثلاثى ذلك ، وهى مع ضعف سندها شاملة للمضطربة ، ومن جاوز رجوعها الى النسوة خصه بالرجوع الى الجميع ولم يجوز الافتصار على الواحدة ، وظاهر الروايات ذلك ، مع انه لا تعرض فيها لذكر المبتدئة أصلاً ، وظاهر رسالة يونس رجوع المبتدئة الى العدد خاصة مطلقاً ، وإلا يمكنها الرجوع الى نسائها لاختلافهن أو فقدهن تحيضت هى كالمضطربة : وهى التى نسبت العادة وقتاً أو عدداً أو معاً فى كل شهر سبعة أيام أو عشرة من شهر وثلاثة من آخر مخيرة فيها ، كما عن الجمل وموضع من المبسوط ، واستدل على الاول بقول الصادق ( ع ) فى رسالة يونس : وتحيض فى كل شهر فى علم الله بسبعة أيام أو ستة أيام ، وفيه ان مقتضاها التخيير بين الستة والسبعة ، فلا وجه للاقتصار على السبعة ولكنها أحوط للاتفاق على جوازه ، وعلى الثانى بموثقة ابن بكير عن الصادق ( ع ) قال : المرأة اذا رأت الدم فى أول حيضها فاستمر الدم تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلى عشرين يوماً فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً ، ونحوه آخر ، وفيه أن مقتضاها التحيض



البلد ، ومع عدم الاقارب أو اختلافها ترجع الى الروايات مخيرة بين اختيار الثلاثة في كل شهر أو ستة أو سبعة ، وأما الناسية فترجع الى التمييز ومع عدمه الى الروايات ولا ترجع الى اقاربها ، والاحوط أن تختار السبع .

بالثلاثة دائماً في غير الدور الأول مع اختصاصها بالمبتدئة وتضمنها تقديم العشرة وهم لا يقولون به ، والتخير بين ما ذكر جمعا لا شاهد له ، فالاولى تعيين السبعة .

وقيل فيه أقوال آخر ، فمن الصدوقين والمرضى انها تحيض في كل شهر بثلاثة أيام الى عشرة لموثقة سماعة المروية في الكافي قال سألت عذ جارية حاضت أول حيضها فدام دمه ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام اقراءها فقال : اقراءها مثل اقراء نساها ، فان كانت نساؤها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة أيام وأقله ثلاثة أيام ، وقيل : انها مع استمرار الدم تحيض عشرة أيام ثم تجمل طهراً عشرة أيام ثم حيضاً عشرة أيام وهكذا ، كما عن موضع من المبسوط ، وقيل : بالتخير بين التحيض في كل شهر بسبعة أيام ، وبين التحيض في الشهر الأول عشرة وفي الثاني ثلاثة ، كما عن ظاهر الشيخ في النهاية ، وقيل : بالتخير بين الثلاثة من شهر وعشرة من آخر ، وبين الستة وبين السبعة كما عن العلامة وغيره ، وقيل : إنها تحيض في الشهر الأول بثلاثة وفي الثاني بعشرة ، كما عن القاضي ، وقيل : بالعكس ، وقيل : تحيض في كل شهر عشرة أيام ، وقيل : انها تترك الصلاة في كل شهر ثلاثة أيام وتصلي سبعة وعشرين يوماً كما عن الأسكافي ، ومستند الكل ضعيف ، وبعضه لم نقف على مستنده ، وقال المحقق في المعتبر ، بعد أن حكم بضعف الاخبار الواردة في الباب : والوجه عندي أن تحيض كل واحدة منها ثلاثة أيام لأنه المتيقن في الحيض وتصلي وتصوم بقية الشهر استظهاراً وعملاً



( مسألة ٢ ) المراد من الشهر ابتداء رؤية الدم الى ثلاثين يوما وان كان فى أواسط الشهر الهلالى أو أواخره .

بالأصل فى لزوم العبادة ، وهو حسن إلا فى الدور الأول للمبتدئة فمشر ، للوثق المتقدم عن ابن بكير ، وقال فى المدارك بعد نقله : ولا يخلو من قوة ، ويؤيده الروايتان - يعنى موثقى ابن بكير - والاجماع ، فان الخلاف إنما وقع فى الزائد عن الثلاثة ، ثم قال : واعلم ان مقتضى رسالة يونس المتقدمة تخييرها بين الستة والسبعة ، وبه قطع فى المعتبر ، وقوى العلامة فى النهاية وجوب العمل بما أدى اجتهادها اليه ، لئلا يلزم التخير فى السابع بين وجوب الصلاة وعدمه ، وهو منقوض بايام الإستظهار ، وقال فى المعتبر : انه لا مانع من ذلك إذ قد يقع التخير فى الواجب كما يتخير المسافر بين الإتمام والتقصير فى بعض المواضع ، ومتى اختارت عدداً كان لها وضعه حيث شاءت من الشهر ولا يتعين أوله وان كان أولى ، ومقتضى خبرى ابن بكير أخذ الثلاثة بعد العشرة ثم أخذها بعد السبعة والعشرين دائماً ، ولا ريب انه أولى والله العالم .

قوله قده مسألة ٢ : ( المراد من الشهر ابتداء رؤية الدم ... الخ ) مما لا خلاف فيه ان المراد بالشهر الشهر الدمى الذى مبدؤه رؤية الدم ، ويدل عليه موثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام قال : المرأة إذا رأت الدم فى أول حيضها فاستمر الدم تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلى عشرين يوماً ، فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً ونحوه غيره والله العالم .

( العمل الابقى - ٥٣ )



( مسألة ٣ ) الأحوط أن تختار العدد في أول رؤية الدم إلا إذا كان مرجح لغير الأول .

( مسألة ٤ ) يجب الموافقة بين الشهور فلو اختارت في الشهر الأول أوله ففي الشهر الثاني أيضاً كذلك وهكذا .

( مسألة ٥ ) إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات منها من الصلوات وكذا إذا تبينت الزيادة والنقص .

قوله قده مسألة ٣ : ( الأحوط أن تختار العدد في أول رؤية الدم ... الخ ) في ذلك خلاف ، فذهب جماعة منهم المحقق والعلامة في غير التذكرة ، والمحقق والشهيد الثانيان ، بل عن الحدائق نسبته إلى الأصحاب : إلى أن لها وضع العدد حيث تشاء ، وقال آخرون : إن عليها وضعه في الأول كما عن العلامة في التذكرة وعن كاشف اللثام ، والأول أظهر لإطلاق رواياته وعدم ما يوجب التعمين عليها عدا دعوى ظهورها في تقديم التحيض وهي ممنوعة ، وحيث لا قائل بتعين الآخر ولا بالتخير بين خصوص الأول والآخر كان تعيين الأول الأحوط ، وهو منشأ احتياط المصنف ( قده ) .

قوله قده مسألة ٤ : ( يجب الموافقة بين الشهور ... الخ ) إذ النصوص كما تضمنت مدة التحيض كذلك تضمنت مدة التطهر ، ومع اختلاف أزمنة الوضع يلزم اختلاف مدة الطهر .

قوله قده مسألة ٥ : ( إذا تبين بعد ذلك أن زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها ... ) وذلك لصدق الفوت ، والحكم الظاهري ليس بمانع إذا انكشف خلافه ، لما حقق في محله من عدم الإجزاء بعد التبين ، وما يدل عليه رسالة يونس القصيرة وفيها : فإن انقطع الدم بعد ما رآته يوماً أو يومين



( مسألة ٦ ) صاحبة العادة الوقتية اذا تجاوز دمها العشرة فى العدد حالها حال المبتدئة فى الرجوع الى الاقارب والرجوع الى التخير المذكور مع تقديم أو اختلافهم ، وإذا علمت كونه أزيد من الثلاثة ليس لها أن تختارها ، كما أنها لو علمت أنه أقل من السبعة ليس لها اختيارها .

اغسلت وصلت وانتظرت من يوم رأت الدم الى عشرة أيام - الى أن قال - وان مر بها من يوم رأت الدم عشرة أيام ولم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذى رآته لم يكن من الحيض ، إنما كان من علة إما من قرحة فى جوفها وإما من الجوف فليها أن تعيد الصلاة تلك اليومين التى تركتها لأنها لم تكن حائضاً ... الخ قوله قده مسألة ٦ : ( صاحبة العادة الوقتية إذا تجاوز دمها العشرة ... الخ ) ذكر صاحب الجواهر ( قده ) فى هذه المسألة وهى ما لو ذكرت أول حيضها ونسيت العدد الذى يشمله عموم المتن احتمالات بل أقوالاً أربعة :

( الأول ) إكمالها ثلاثة المتيقن كونه حيضاً واقتصارها عليها فقط ، لعلها باشتغال ذمتها به بلا اشكال ويبقى الزائد الى تمام العشرة مشكوكاً فيه ، فتعمل عمل المستحاضة لإصالة شغل ذمتها بالعبادة واختاره فى البيان ، وعن المعتبر واستحسنه فى المدارك ، كما أنه احتمله فى الذكرى ، ولعله الظاهر من موضع من المبسوط وابن حمزة فى الوسيلة .

( الإحتمال الثانى ) رجوعها الى الروايات وهو اختيار المصنف إما بأخذ السبعة تعييناً كما هو ظاهر الشيخ فى الخلاف مدعياً عليه الإجماع ، أو التخير بين السبعة والسته ، أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر ، واختاره الشهيد الثانى وغيره من بعض متأخرى المتأخرين ، لصدق النسيان الموجب للحكم فى حديث السنن .



( مسألة ٧ ) صاحبة العادة العددية ترجع في العدد الى عاداتها ، وأما في الزمان فتأخذ بما فيه الصفة ومع فقد التمييز تجعل العدد في الأول على الآحوط وإن كان الأفوى التخيير ، وإن كان هناك تمييز لـكن لم يكن موافقاً للعدد فتأخذه وتزبد مع النقصان وتنقص مع الزيادة .

( الإحتمال الثالث ) القول بالإحتياط بان تجمع بين عمل الاستحاضة وانقطاع الحيض ، فقد يجتمع حينئذ عليها مع كثرة الدم وعدم التداخل ثمانية أغسال ، وهو ظاهر ابن سـعيد في الجامع والعلامة في التذكرة ، بل نُقل عنه في جملة من كتبه ، كما أنه نقل عن الشيخ في المبسوط ، وفي الذكرى ان الاحتياط في هذه ونظائرها مشهور ، قلت لـكن ينبغي لها حينئذ تقديم غسل الحيض لوجوب المبادرة الى الصلاة بعد غسل الاستحاضة .

( الاحتمال الرابع ) تحيضها بالعشرة في كل شهر ما لم تعلم انتفاء بعضها وإلا فبما يمكن منها لإستصحاب الحيض وقاعدة الإمكان وغيرها ، مع عدم اطراد العمل بالروايات لها في كل وقت كما يستسمع ، وهو لا يخلو من قوة انتهى كلامه من هذه المسألة رفع مقامه ، ولا يخفى ان الاحتياط سبيل النجاة . قوله قدح مسألة ٧ : ( صاحبة العادة العددية ترجع في العدد الى عاداتها... الخ ) وذلك لما تقدم من أدلة رجوع ذات العادة الى عاداتها ، وبهذا المقدار من الرجوع الى العادة يمكن لها ، ويبقى الوقت مجهولاً لها ، فان كان لها تمييز أخذت بما فيه الصفة لأدلة الصفات المتقدمة ، هذا إذا وافق التمييز العدد ، وأما في غير صورة الموافقة قلة أو كثرة فتزيد الناقص بما حفظته من العدد وتنقص الزائد عما زاد على العدد ، ولا يجوز لها الرجوع الى أقربائها أو أقرانها إذ اقراؤهن طريق الى العدد ، والمفروض ان لها عدداً معتاداً فلا تكون اقراؤهن طريقاً اليه ، إذ الرجوع والاختـذ بالعادة مقدم رتبة على



(مسألة ٨) لا فرق فى الوصف بين الاسود والاحمر فلو رأت ثلاثة أيام أسوداً وثلاثة أحمرأ ثم بصفة الاستحاضة تتحيض بستة .  
 (مسألة ٩) لو رأت بصفة الحيض ثلاثة أيام ثم ثلاثة أيام بصفة الاستحاضة ثم بصفة الحيض خمسة أيام أو أزيد تجعل الحيض الثلاثة الأولى وأما لو رأت بعد الستة الأولى ثلاثة أيام أو أربعة بصفة الحيض تجعل الحيض الدمين الأول والاخير وتحتاط فى البين مما هو بصفة الاستحاضة لأنه كالتقاء المتخلل بين الدمين .

الرجوع الى الأقارب ، هذا إذا كان لها تميز ، وإلا فالرجوع الى العدد فقط ، نعم يبقى الخلاف فى انه هل يلزم جعله أول الدم ؟ أو مخيرة فيه حيث جعلته وقد تقدم مدرك كل من القوانين وذكرنا أن الإحتياط جعله أول الدم فانه سبيل النجاة والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٨ : ( لا فرق فى الوصف بين الاسود والاحمر ... الخ ) يشكل ما ذكره (قدہ) من التعمدى عن الصفات المنصوصة من الحرارة والسواد والدفع والحرقة الى غيرها من صفات الأشدية كالحمرة بالنسبة الى الصفرة ، بل المتعين الاقتصار على المنصوص منها والله العالم .

قوله قدہ مسألة ٩ : ( لو رأت بصفة الحيض ثلاثة أيام ... الخ ) إنما حكم ( قدہ ) فى الصورة الأولى بجعل الثلاثة الأولى حيضاً فقط دون الثلاثة الوسطى التى هى بصفة الاستحاضة ودون الخمسة الأخيرة التى هى بصفة الحيض ، لئلا يلزم زيادة أيام الحيض عن العشرة بخلاف الصورة الثانية ، وهى ما لو رأت بعد الستة الأولى ثلاثة أيام أو أربعة لإمكان جعل الجميع حيضاً حتى أيام النقاء المتخلل بين الدمين ، لإطلاق الاجماع بعدم قصور



( مسألة ١٠ ) إذا تخلل بين المتصفين بصفة الحيض عشرة أيام بصفة الاستحاضة جعلتهما حيضين إذا لم يكن كل واحد منهما أقل من ثلاثة .

( مسألة ١١ ) إذا كان ما بصفة الحيض ثلاثة متفرقة في ضمن عشرة تحتاط في جميع العشرة .

( مسألة ١٢ ) لا بد في التمييز أن يكون بعضها بصفة الاستحاضة وبعضها بصفة الحيض فإذا كانت مختلفة في صفات الحيض فلا تمييز بالشدة والضعف أو

الطهر عن عشرة ، أو قلنا بأنه طهر ، وحمل ما ورد بعدم قصور الطهر عن عشرة فيما لو كان بين الحيضتين ، لا فيما كان بين حيضة واحدة ، نعم يبقى الإشكال فيما حكم به في الصورة الأولى من أن الثلاثة الأولى حيض ، مع أنها معارضة بالدم المتأخر ، وقد تقدم منه ( قده ) أن من شرائط الرجوع إلى التمييز أن لا يعارض الدم دم آخر ، فالقاعدة في المقام التساقط لعدم الترجيح إذ أنه بلا مرجح ، بل الرجوع إلى قواعد آخر .

قوله قده مسألة ١٠ : ( إذا تخلل بين المتصفين بصفة الحيض ... الخ ) إذ لا مانع من الحكم على الدمين بالحيض مع فصل أقل الطهر بينهما بالشرط الذي ذكره من أن لا يكون واحد منهما أقل من ثلاثة .

قوله قده مسألة ١١ : ( إذا كان ما بصفة الحيض ثلاثة متفرقة ... الخ ) إنما احتاط ( قده ) في جميع العشرة لما تقدم في صحيفة ٣٩٤ من الإشكال في اعتبار التوالى في الثلاثة وعدمه ، واختلاف الآراء في ذلك ، وقد ذكرنا حجج الطرفين هنالك فراجع .

قوله قده مسألة ١٢ : ( لا بد في التمييز أن يكون بعضها بصفة الاستحاضة ... الخ ) كما هو صريح أخبار التمييز .

قوله قده : ( فإذا كانت مختلفة في صفات الحيض ... الخ ) كما إذا كان



غيرهما كما اذا كان فى أحدهما وصفان وفى الآخر وصف واحد ، بل مثل هذا فاقد التميز ولا يعتبر اجتماع صفات الحيض بل يكفى واحدة منها .

( مسألة ١٣ ) ذكر بعض العلماء الرجوع الى الاقران مع فقد الاقارب ، ثم الرجوع الى التخير بين الأعداد ولا دليل عليه فترجع الى التخير بعد فقد الاقارب .

( مسألة ١٤ ) المراد من الاقارب أعم من الابوين والابى أو الامى فقط ولا يلزم فى الرجوع اليهم حياتهم .

( مسألة ١٥ ) فى الموارد التى تتخير بين جعل الحيض أول الشهر أو غيره

---

بعضه أسود فقط والآخر اسود وكريه الرائحة فانه لا تميز إذ السكل من صفات الحيض ولا دليل على التميز بذلك ، نعم أحدهما أشد من الآخر فنل هذه تعد من أقسام فاقدة التميز .

قوله قده : ( ولا يعتبر اجتماع صفات الحيض ... الخ ) وذلك لاطلاق الأدلة وظهورها فيما هو الأعم مما جمع الصفات أو انفرد بصفة واحدة منها .

قوله قده مسألة ١٣ : ( ذكر بعض العلماء الرجوع الى الاقران مع فقد الاقارب ... الخ ) وذكروا لذلك وجوهاً مثل غلبة اللحوق فى الطبع بالاقران ، ومثل دعوى عموم النساء فى المضمرة للاقران ، ومثل قراءة اقرانها بالنون بدل اقرانها بالهمزة - فى رواية زرارة ومحمد بن مسلم ، وكل ذلك لم ينهض عليه دليل فى قبال اطلاقات الرجوع الى العدد بعد فقد الاقارب والله العالم .

قوله قده مسألة ١٤ : ( المراد من الاقارب أعم من الابوين ... الخ ) وذلك لصدق نساؤها على الجميع .

قوله قده ١٥ : ( فى الموارد التى تتخير بين جعل الحيض ... الخ ) يشكل



إذا عارضها زوجها وكان مختارها منافياً لحقه وجب عليها مراعاة حقه ، وكذا في الامة مع السيد ، وإذا أرادت الاحتياط الإستحبابي فمنعها زوجها أو سيدها يجب تقديم حقهما ، نعم ليس لهما منعها عن الإحتياط الوجوبي .

( مسألة ١٦ ) في كل مورد تحيضت من أخذ عادة أو تمييز أو رجوع الى الأقارب أو الى التخيير بين الأعداد المذكورة فتبين بعد ذلك كونه خلاف الواقع يلزم عليها التدارك بالقضاء أو الاعادة .

ما ذكره ( قده ) من وجوب مراعاة حق الزوج في صورة المعارضة وكان مختارها منافياً لمختاره ، إذ لا يعلم ان له حقاً في مفروض المسألة ، إذ مختارها من الوقت حيض تنزيلي شرعي تعبدى فهو خارج من عموم وجوب الطاعة ، كخروج أيام الحيض المعلوم الذى ليس للزوج اختيار فيه ، فذلة التخيير على ما ذكرنا حاكمة على أدلة وجوب الطاعة ، هذا والأحوط المصالحة معها ولو باعطائها مالا لتختار ما اختاره ، نعم في الامة يتم ما ذكره لان العبودية مانعة من الاختيار فى قبال اختيار المولى ، لقوله تعالى : ( عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ) كما انه ليس للزوجة الاحتياط الاستحبابي في صورة منع الزوج منه لعدم مقاومة الاستحباب للوجوب ، لعموم وجوب الطاعة الا ما علم خروجها ، نعم يتم ذلك فى الاحتياط الوجوبى فحاله كحال أصل المسألة الذى قوينا فيه عدم حق للزوج فى قبال اختيارها والله العالم .

قوله قده مسألة ١٦ : ( فى كل مورد تحيضت ... الخ ) وذلك لصدق الفتوى ، وان الحكم الظاهرى حجة ما لم ينكشف الواقع ، إلا ان يقوم دليل على خلافه وليس فليس والله العالم .



## فصل فى اعظام الحائض

وهى أمور : ( أحدها ) يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة كالصلاة والصوم والطواف والاعتكاف

قوله قده ( فصل : فى أحكام الحائض ، وهى أمور : ( أحدها ) يحرم عليها العبادات المشروطة بالطهارة ... الخ ) عتبر بهذه العبارة أو ما هو بمعناها جملة من فقهاءنا العظام ، بل جلهم كالمحقق فى الشرائع والمختصر النافع ، والعلامة فى الارشاد ، وقال فى المنتهى : يحرم من الحائض الصلاة والصوم وهو مذهب عامة أهل الاسلام . اهـ ، وأرسل ذلك الشهيدان ارسال المسلمات ، وعليه الاجماع من الاعيان ، ويدل عليه النصوص الكثيرة المتفرقة فى ابواب الحيض والعبادات المذكورة ، فهو عما لا اشكال فيه ، وقد أطال الكلام جملة من علمائنا الاعلام وأكثروا النقض والابرار فى أن الحرمة هل هى ذاتية ؟ أو تشريعية ؟ والظاهر أن المراد بها الحرمة الذاتية كما هو ظاهر الأصحاب تبعاً لاخبار الباب الدالة على الأمر بالترك ، أو على نفى الجواز ، أو نفى الحلية ، أو على الحرمة الظاهرة فى حرمة نفس العمل .

واما الحرمة التشريعية التى هى فى الحقيقة كما ذكره بعض الأساطين : أمر جنائى وهو البناء على أنه مأمور به ، لا نفس الأفعال الخارجية ، بل هى على ما كانت عليه من الحكم ولا يعاقب عليها ، بل على ذلك الأمر الجنائى ، مع أن ظاهر الأخبار كون الحرمة أو نفى الجواز أو نفى الحلية متعلقة بنفس الأفعال كما أشرنا إليه ، وانها بنفسها تكون مبغوضة للشارع فى الحال كما ( العمل الابقى - ٥٤ )



كانت محبوبة كذلك في غير هذا الحال ، وفوق ذلك كيف يهتدى العوام والنساء الى الحرمة التشريعية وهم المخاطبون بهذه الخطابات التي لا يهتدى اليها العلماء الا بعد الدقة وإمعان النظر ، وبالجملة الاتيان بالصلاة عبادة بدون التشريع بحيث لو لم تكن منها لوقعت صحيحة كان ممكناً ، ويؤيد ذلك تعليل حرمة الصلاة في علل الفضل بن شاذان بانها على حد نجاسة ، فأحب الله ان لا يعبد الا طاهراً ، حيث دل على انها تقدر على أن تعبد بالصلاة في حال الحيض ، لكنه لما كانت عبادتها بها في هذه الحال غير محبوبة نُهي عنها فافهم .

قيل وإنما تظهر الثمرة في حسن الإحتياط عند الشك في الحيض مع عدم أصل أو عموم يرجع اليه ( فان قلنا ) بالحرمة الذاتية لم يحسن بها الإحتياط سيما بفعل المندوبة ( قلت ) احتمال الحرمة الذاتية لها إذا كانت قضية الأصل عقلاً ونقلاً الآمن من تبعة مخالفتها لا يكاد يضر بحسن الإحتياط باتيانها باحتمال الوجوب ، بل باحتمال الإستحباب ايضاً فتستحق بذلك ثواب الاطاعة أو الإنقياد ، غاية الامر كان مع هذا الاحتمال عدم الاتيان باحتمال الحرمة ايضاً من الإحتياط ، ويدل على صحة ما ذكرناه من كون حرمة الصلاة والصوم عليها ذاتية ، وإمكان الإحتياط مع ذلك في موارد الإشتباه دلالة غير واحد من الاخبار على ترك العبادة في أيام الاستظهار احتياطاً ، ضرورة انه لو لا امكان الاحتياط في صورة دوران الامر بين الوجوب والحرمة لما كان ترك العبادة في تلك الايام احتياطاً ، كما انه لو لا كون حرمة العبادة في حال الحيض ذاتية لما كان وجه لجعل تركها احتياطاً مع التمكن من الإحتياط المطلق



( الثانى ) يحرم عليها مس اسم الله وصفاته الخاصة بل غيرها أيضاً إذا كان المداد بها هو الله ، وكذا مس أسماء الأنبياء والأئمة على الأحوط ، وكذا مس كتابة القرآن على التفصيل الذى مرّ فى الوضوء .

بفعلها برجاء وجربها ، لعدم احتمال المخالفة معه أصلاً كما لا يخفى ، وقد انقدح عما حققناه أن ما ذكره جماعة بل ادعى عليه الاتفاق من حسن الاحتياط للمضطربة لا دلالة له على كون حرمة العبادة عليها تشريعية ، ولا حجة فيه على تقدير الدلالة ، وجعل الاحتياط بترك العبادة فى أيام الاستظهار مع إمكان الاحتياط بفعلها أيضاً ، لعله كان لغلبة استمرار الحيض إلى ما بعد العادة بمقدار أيام الاستظهار فى صورة استمرار الدم إلى ما بعدها أو كون ترك العادة فى حال الحيض أم عند الشارع من فعلها فى غير هذا الحال أو لجهة أخرى لا نعرفها . انتهى كلامه رفع مقامه .

قوله قدّه : ( الثانى يحرم عليها مس اسم الله وصفاته ... الخ ) كما حكى عن جماعة منهم الشيخان وبنى حمزة وزهرة وسعيد والفاضل والشهيدان والكركى بل ظاهر الغنية الإجماع على التحريم فان تم فذاك وإلا فقد نوقش فى الأخبار الخاصة المدعاة دلالة أو سنداً مثل خبر سعيد بن يسار الوارد فى المرأة ترى الدم وهى جنب من قوله بها : قد جاءها ما هو أعظم من ذلك ومثل صحيح بن فرقد فى التعويد تقرأه وتكتبه ولا تصيبه يدها من ضعف السند فى الأول والدلالة فى الثانى ولذا لم يتعرض له كثير ومثله الكلام فى مس أسماء الأنبياء والأئمة ، وأما مس كتابة القرآن فقد حكى عليه الإجماع صريحاً وظاهراً حكاه جملة كثيرة ولم يخالف فيه على ما حكى إلا الإسكافى أباً على محمد ابن أحمد بن الجنيد الكاتب والله العالم .



« الثالث ، قراءة آيات السجدة بل سورها على الأحوط .

« الرابع ، اللبث في المساجد .

« الخامس ، وضع شيء فيها إذا استلزم الدخول .

« السادس ، الاجتياز من المسجدين

قوله قده : ( الثالث : قراءة آيات السجدة بل سورها على الأحوط . اهـ )  
وذلك لما هو المعروف من مذهب الأصحاب حتى البسمة إذا نوى بها أحداها كما حكى  
ذلك عن المدارك ، وعن المعتبر أنه عند علمائنا أجمع ، وعن المنتهى وهو مذهب  
علمائنا اجمع الى أن قال : لنا على تحريم العزائم ما قدمناه في باب الجنب ، ولأن  
الحائض أكد في الحدث من الجنب ، ويدل على ذلك موثقة زرارة ومحمد بن مسلم  
عن أبي جعفر عليه السلام قال : قلت للحائض والجنب يقرأن شيئاً ؟ قال : نعم ما شاءا  
إلا السجدة ، ورواية محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام الجنب والحائض  
يفتحان المصحف ويقرأن من القرآن ما شاءا إلا السجدة ، ولا دلالة  
للروایتين على حرمة ما عدا نفس السجدة ، إلا ان الأصحاب فهموا كون  
السجدة كناية عن سورتها والله العالم .

قوله قده : ( الرابع : اللبث في المساجد الى قوله : الخامس . الخ ) لما روى  
من طريق الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ،  
ومن طريق الخاصة ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر  
عليه السلام : ويدخلان المسجد مجتازين ولا يقعدان فيه ، ولأن الحائض مشاركة للجنب  
في الحدث وممتازة عنه بزيادة حمل النجاسة ، فحكم حدثها أغلظ فالمنع من  
الاستيطان في المسجد في حقها أقرب ، وقد تقدم منا في الجنب ما يغني عن  
البيان ، لاتحاد الدليل في البابين فراجع وكذا الحال في وضع شيء فيها .  
قوله قده ( السادس : الاجتياز من المسجدين ) وذلك لما رواه الشيخ



والمشاهد المشرفة كسائر المساجد دون الرواق منها وإن كان الأحوط الحاقه بها ، هذا مع عدم لزوم الهتك وإلا حرم ، وإذا حاضت في المسجدين تيمم وتخرج ، إلا إذا كان زمان الخروج أقل من زمان التيمم أو مساوياً .  
( مسألة ١ ) إذا حاضت في أثناء الصلاة ولو قبل السلام بطلت ، وإن

في الحسن عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : ولا يقربان المسجدين الحرمين ، وما رواه الكليني عن محمد بن يحيى رفعه عن أبي حمزة عن الباقر عليه السلام إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام ومسجد الرسول فاصابته جنابة فليتيمم ولا يمر في المسجد إلا متيمماً حتى يخرج منه ويغتسل ، وكذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل كذلك ، ولا بأس أن يمر في سائر المساجد ولا يجلسان فيها .

قوله قدّه : ( والمشاهد المشرفة كسائر المساجد ... الخ ) تقدم حكم هذه المسألة مفصلاً في مبحث حرمة تنجيس المساجد في المجلد الأول من كتابنا هذا صحيفة ٤٣٩ المطبوع ، فمن أرادها فليراجعها ، والذي نختاره في المسألة هو عدم الإلحاق بالمساجد ، إذ ما ذكر وجهاً للإلحاق بالمساجد وجوه استحسانية لا تنهض دليلاً على المطلوب ، وعلى فرض القول به هناك أى إلحاق المشاهد بالمساجد في الجنب ، فالحاق الحائض بالجنب ومشاركة الحيض للجنابة في الأحكام يحتاج الى دليل .

قوله قدّه : ( وإذا حاضت في المسجدين تيمم وتخرج ... الخ ) لرواية أبي حمزة المتقدمة قبل أسطر ، ولأن الاجتياز حرام عليها إلا مع الطهارة وهي متعذرة والتيمم يقوم مقامها في جواز الصلاة فكان قائماً مقامها في قطع المسجد .

قوله قدّه مسألة ١ : ( إذا حاضت في أثناء الصلاة ولو قبل السلام



شكت في ذلك صحت ، فان تبين بعد ذلك ينكشف بطلانها ولا يجب عليها الفحص ، وكذا الكلام في سائر مبطلات الصلاة .

( مسألة ٢ ) يجوز للحائض سجدة الشكر ويجب عليها سجدة التلاوة إذا

بطلت ... الخ ) لفقدان الشرط بوقوع الحدث في الاثناء .

قوله قده : ( وان شكت في ذلك صحت ... الخ ) لاستصحاب الطهارة أو لقاعدة الفراغ .

قوله قده : ( ولا يجب عليها الفحص ... الخ ) لعدم وجوب الفحص في الشبهة الموضوعية .

قوله قده : ( وكذا في سائر مبطلات الصلاة . انتهى ) أى سائر نواقض الصلاة لو وقعت في أثنائها ولو قبل السلام بطلت وصحت في المشكوك منها ، للاصل والقاعدة وعدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية .

قوله قده مسألة ٢ : ( يجوز للحائض سجدة الشكر ويجب عليها سجدة التلاوة ... الخ ) أما جواز سجدة الشكر لها فيكفي فيه إطلاق أدلة استحبابها لتجدد كل نعمة ودفع كل بلاء ونقمة بلا خلاف في ذلك ، نعم ما حكى عن الشيخ ( قده ) من الاستدلال على حرمة سجود التلاوة بعدم جواز السجود لغير الطاهر إتفاقاً للحرمة ، ولم يعثر على قائل بها ، وذلك مما يوهن الاستدلال المذكور ، وأما وجوب سجدة التلاوة عليها ففي المسألة أقوال ثلاثة :

( أحدها ) ما عرفت من المصنف رحمه الله وهو الوجوب وعليه جماعة منهم العلامة ( قده ) ( ثانيها ) ما ذهب إليه جماعة منهم الشيخ ( ره ) في النهاية من أنه محرم عليها السجود ( ثالثها ) ما ذهب إليه الشيخ ( ره ) في المبسوط



على ما حكى عنه حيث قال : ويجوز للحائض والجنب أن يسجدوا للعرائم وان لم يحز لهما قراءتها ويجوز لهما تركه . انتهى .

وقد استدلل للقول الاول بامور : ( الاول ) ما ذكره العلامة فى المختلف بقوله : لنا ان المقتضى ثابت والمعارض منتف فثبت الحكم ، ومراده من وجود المقتضى الاستماع فانه موجب للسجود اجماعاً ، واما انتفاء المانع فلأن الحيض لا يصلح للمانع والاصل انتفاء غيره . ( الثانى ) ورود الامر مطلقاً من غير قيد يخرج الحيض وغيره الى المانعة ، وإلا لم يبق على اطلاقه ( الثالث ) ما رواه الشيخ ( قده ) عن ابن رثاب عن ابى عبيدة الحذاء قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الطامث تسمع السجدة قال : اذا كانت من العرائم فلتسجد إذا سمعتها . ( الرابع ) ما رواه أبو بصير قال قال : أبو عبد الله عليه السلام إذا قرىء شيء من العرائم الأربع وسمعتها فاسجد وإن كنت على غير وضوء وان كنت جنباً ، وان كانت المرأة لا تصلى ، وسائر القرآن أنت فيه بالخيار ، ان شئت سجدت ، وان شئت لم تسجد .

حجة ( القول الثانى ) وهو القول بأنه يحرم عليها السجود وجوه ( أحدها ) قوله عليه السلام : لا يقبل الله صلاة بغير طهور والسجدة جزء من الصلاة فتدخل ضمناً . ( ثانيها ) انه سجود فيشترط فيه الطهارة كسجود السهو ( ثالثها ) ما رواه عبد الرحمن بن أعين عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الحائض تقرأ القرآن وتسجد سجدة إذا سمعت السجدة ؟ قال : تقرأ ولا تسجد .

وأجيب عن ( الاول ) بالمنع من كونها جزءاً للصلاة وان ساوت سجود الصلاة فى الهيئة ، فان عرف أهل الشرع بأبى عن عده جزءاً من الصلاة ،



وليس كل سجدة جزءاً ، ولهذا يجوز سجود الشكر من غير طهر (سلمنا) لكن المنع من الجميع لا يستلزم المنع من الأجزاء ، وعن (الثاني) بآنا لا نسلم اشتراط الطهارة في سجود السهو ، ولو سلمناه لم يلزم وجود الحكم هنا ، لأنه كما يحتمل أن يكون اشتراط الطهارة هناك لكونه سجوداً يحتمل أن يكون لكونه جبراً للصلاة المفتقرة الى الطهارة ، فصار حينئذ جزء من الصلاة ، وليس كذلك سجود التلاوة ، وعن (الثالث) بوجوه أحدها : ما ذكره العلامة (ره) في المختلف من المنع من صحة الحديث ، وثانيها : ما ذكره هو (ره) بعد تسليم صحة سند الحديث من أنه محمول على المنع من قراءة العزائم ، فكأنه قال : تقرأ القرآن ولا تسجد أى ولا تقرأ العزائم التى تسجد فيها ، وإطلاق المسبب على السبب مجازاً جائز ، وقال فى المدارك بعد نقل هذا الجواب عن العلامة (ره) : وهو تأويل بعيد ، وثالثها : ما حكاه فى المدارك عن المتأخرين من الحمل على السجدة المستحبة بدليل قوله تقرأ ثم قال : والدلالة منتفية والمسألة محل تردد . انتهى ، ورابعها : ما ذكره جماعة من أن الصحيحة ظاهرها السؤال عن جواز القراءة ووجوب السجدة فأجاب بجواز الأولى وعدم جواز الثانية فهى تدل على عدم وجوب السجدة بالسمع من دون إصغاء ، كما هو مذهب الشيخ (ره) فى الخلاف ، والعلامة (قده) مدعياً فى الأول الاتفاق عليه وهو وجه وجيه ، وخامسها : الحمل على التقية لأن القول بالمنع قد حكى عن أبى حنيفة والشافعى وأحمد ، بل عن أكثر الجمهور .

حجة (القول الثالث) : وهو التخيير بين السجود وعدمه ما ذكره له فى المستند من الجمع بين الأخبار المثبتة للسجود الظاهرة فى الأمر به وبين الروايتين



استمعت بل أوسمعت آيتها ، ويجوز لها اجتياز غير المسجدين لكن يكره  
وكذا يجوز لها اجتياز المشاهد المشرفة .

( مسألة ٣ ) لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز ، بل معه أيضا  
في صورة استلزامه تلويثها .

النافيتين له الظاهرتين في الحرمه ، أعني صحبة عبدالرحمان وموثقة غياث ،  
ولا يخفى ان الجمع فرع المقاومة وهي منتفية ، لموافقة النافية لفقهاءهم الاربعة  
كما في التذكرة وغيرها فتقديم الاولى وحمل الاخيرة على التقية متحتم والله العالم  
بحقيقة أحكامه .

قوله قده : ( ويجوز لها اجتياز غير المسجدين . اه ) قد ادعى الاجماع  
على ذلك ، وفي صحيح زرارة ومحمد بن مسلم الحائض والجنب لا يدخلان  
المسجد إلا بمحترز .

قوله قده : ( وكذا يجوز لها اجتياز المشاهد ... الخ ) تقدم منا التردد في  
أصل الحرمه في دخولها والله العالم .

قوله قده مسألة ٣ : ( لا يجوز لها دخول المساجد بغير الاجتياز ...  
الخ ) أما حرمه الدخول لغير الاجتياز فيكفي فيه ما تقدم من حرمه اللبس في  
المساجد ، والدخول بغير الاجتياز لبس ما ، وأما جواز الاجتياز فيها فقد تقدم  
ما يدل على جوازه ، مثل ما رواه الشيخ ( ره ) في الحسن عن محمد بن مسلم عن  
أبي جعفر عليه السلام : ويدخلان المسجد محترزین ولا يقعدان فيه ، إشارة الى الجنب  
والحائض ، وما رواه الكليني في كتابه عن محمد بن يحيى رفعه عن أبي حمزة عن  
الباقر عليه السلام : ولا بأس أن يمر في المساجد ولا يجلسان فيها ، وأما حرمه الاجتناب

( العمل الابق - ٥٥ )



( السابع ) وطؤها في القبل حتى بادخال الحشفة من غير إنزال بل بعضها

مع التلويث فيكفي فيه ما تقدم منا من حرمة تنجيس المساجد والله العالم .  
 قوله قده : ( السابع : وطؤها في القبل ... الخ ) اما عدم جواز وطئها في القبل حتى تنقي فمجمع عليه بين المسلمين ، بل كانه من ضروريات الدين كما اعترف به كثير منهم ، وقد نطق به الكتاب وسنة سيد المرسلين (ص) وآله الطاهرين عليهم السلام ، بل عنه عليه السلام : من أتى حائضاً فقد كفر بما أنزل على محمد عليه السلام ، وعليه يحمل لفظ الكراهة في بعض النصوص كالمروى في الفقيه والخصال والمحاسن مسنداً الى الصادق (ع) عن آبائه عن علي عليهم السلام عن النبي عليه السلام قال : ان الله تبارك وتعالى كره لكم أيتها الامة أربعة وعشرين خصلة ونهاكم عنها ، وعد منها : انه كره للرجل أن يأتي امرأته وهي حائض فان غشيها فخرج الولد مجذوماً أو أبرصاً فلا يلومن إلا نفسه ، وعن أبي عبدالله (ع) ترى هؤلاء المشركين في خلقهم ؟ قال : قلت نعم ، قال هؤلاء الذين آباؤهم يأتون نسائهم في الطمث ، وعن الصادق (ع) لا يبغيضنا إلا من خبثت ولادته أو حملت به أمه في حيضها ، وعن ام سلمة قالت سمعت رسول الله عليه السلام يقول لعلي (ع) : لا يبغيضكم إلا ثلاثة ولد الزنا ومنافق ومن حملت به أمه وهي حائض ، وعن رسول الله عليه السلام : انه قال لعلي (ع) لا يحبك إلا مؤمن ، ولا يبغيضك إلا منافق ، أو ولد الزنية ، أو من حملته أمه وهي طامث ، الى غير ذلك من الاخبار بهذه المضامين ، واما ما عدا ذلك فالمشهور كما اعترف به كثير منهم ، بل عن ظاهر المجمع والبيان والكنز وصریح الخلاف الاجماع عليه هو جواز الاستمتاع بغيره حتى الوطء في الدبر ، لما عنه (ع) انه سئل عن كيفية الاعتزال فقال : اصنعوا كل شيء



على الأحوط ويحرم عليها أيضاً، ويجوز الاستمتاع بغير الوطء من التقبيل والتفخيذ والضم ، نعم يكره الاستمتاع بما بين السرة والركبة منها بالمباشرة

غير النكاح أى غير المجامعة ، والمرسل ابن بكير عن الصادق (ع) انه قال : إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم ، وموثقة عبدالكريم عنه (ع) عما اصاحب المرأة الحائض منها ؟ قال : كل شىء ما عدا القبل بعينه ، ونحوه خبر عبدالمملك عنه كما فى التهذيب والكافى وموثق هشام عنه (ع) عن الرجل يأتى المرأة فيما دون الفرج وهى حائض ؟ قال : لا بأس إذا اجتنب ذلك الموضع ، وعنه عما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين الفخذين ، وعنه (ع) عما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين إليها ولا يوقب ، وخبر معاوية عنه عن الحائض ما يحل لزوجها منها ؟ قال : ما دون الفرج ، وخبر عبدالله عنه ما يحل للرجل من امرأته وهى حائض ؟ قال : ما دون الفرج ، وخبر عبدالمملك عنه (ع) ما يحل للرجل من المرأة وهى حائض ؟ قال : كل شىء غير الفرج ، ثم قال : إنما المرأة لعبة الرجل ، الى غير ذلك من النصوص ، وأما ما عن السيد المرتضى من أنه لا يحل الاستمتاع منها إلا بما فوق المنزر سبب الوطء فيه ، بل فى السرائر : ان خلافه فيه خاصة فلم ينقل الخلاف فيه إلا عنه (قده) وربما نقل عن المقدس الأردبيلي الميل الى موافقة السيد ، لا ريب فى ضعفه للاصول والعمومات كتاباً وسنة المقتصر فى تخصيصها بالمتيقن منها ، وقد مرت عليك مفصلة من جواز الاستمتاع بها ما عدا الفرج ، وفى بعضها موضع الدم الصريحة فى المطلوب ، وأما أخبار المنزر وما بين السرة والركبة فمحمولة على الكراهة لصراحة الأخبار المجوزة والله العالم .

قوله قده : ( ويحرم عليها أيضاً ... الخ ) أى كما يحرم على الزوج الوطء .



وأما فرق اللباس فلا بأس ، وأما الوطء في دبرها فجوازه محل اشكال ، وإذا خرج دمها من غير الفرج فوجوب الاجتناب عنه غير معلوم بل الأقوى

يحرم عليها تمكينه كما ذهب اليه في الغنية ونقل عليه الإجماع في الجواهر ومصباح الفقيه ، وكاشف الغطاء جعل مستحله كافراً ، واستدلوا بحرمة عليها بالمعاونة على الإثم ، ويدل عليه خبر محمد بن مسلم المروى في الوسائل في باب العدد ، عن أبي جعفر (ع) قال : سألته عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه ؟ قال : حين يطلع الدم من الحيضة الثالثة تملك نفسها ، قلت فلما أن تزوج في تلك الحال ؟ قال : نعم ، ولكن لا تمكن من نفسها حتى تطهر من الدم ، هذا مع أن مرتكزات المشرعة على ذلك .

قوله قده : ( وأما الوطء في دبرها فجوازه محل اشكال ... الخ ) لعل وجهه احتمال دخول الدبر في الفرج المستثنى في النصوص المتقدمة ، بل لعل المنع عنه ظاهراً ، وصريح حسن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله (ع) ما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين إيتيها ولا يوقب ، وكلاهما لا ينهضان قبالة ما تقدم من الأخبار الصريحة في الجواز ، مثل قوله (ع) : إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم ، وما رواه عبد الملك بن عمرو قال سألت أبا عبد الله (ع) عما لصاحب المرأة الحائض منها ؟ قال : كل شيء ما عدا القبل بعينه ، وما رواه عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يأتي المرأة فيما دون الفرج وهي حائض قال : لا بأس إذا اجتنب من ذلك الموضع ، وأمثال ذلك فالجمع بينهما وبين حسن عمر بن يزيد بحمله على الكراهة أقرب الوجوه والله العالم .

قوله قده : ( وإذا خرج دمها من غير الفرج فوجوب الاجتناب عنه



عدمه اذا كان من غير الدبر ، نعم لا يجوز الوطء فى فرجها الخالى عن الدم حينئذ .

( مسألة ٤ ) اذا اخبرت بانها حائض يسمع منها كما لو اخبرت بانها طاهر .

غير معلوم ... الخ ) أى أجتنب موضع خروج الدم ، وذلك لانصراف الأدلة عنه حتى قوله عليه السلام ما اتقى موضع الدم ، مع ما عرفت من النصوص الدالة على حلية ما عدا القبل فاطلاقها محكم .

قوله قدہ : ( نعم لا يجوز الوطء فى فرجها ... الخ ) لإطلاق عدم جواز وطء الحائض فى المحل المخصوص .

قوله قدہ مسألة ٤ : ( إذا أخبرت بانها حائض يسمع منها كما .. الخ ) السماع منها لصحيحة زرارة : العدة والحيض الى النساء ، وحسنه بزيادة : اذا ادعت صدقت ، هذا مضافاً الى ما قيل انه مما يتعسر أو يتعذر إقامة البينة عليه ، ولا يعرف إلا من قبلها ، وحكى عن التذكرة وجامع المقاصد والروض تقييد الحكم بصورة عدم الإتهام بتضييع حق الزوج ولا وجه له مع إطلاق روايتى زرارة إلا ما يتكى عليه ، من رواية السكونى عن جعفر عن أبيه عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال : فى امرأة ادعت أنها حاضت فى شهر واحد ثلاث حيضات قال عليه السلام : كفوا نسوة من بطانتها إن كان حيضها فيما مضى على ما ادعت ، فان شهدن وإلا فهى كاذبة ، وهى مع ضعفها وكون موردها بحسب العادة بعيدة غير ناهضة لتقييد إطلاق الروايتين ، ودعوى انصراف الإطلاق لغير صورة التهمة مجازفة ، كيف وكثيراً ما تكون التهمة وعدمها مفعولاً عنهما ، فكيف يكون غير صورتها منصرفاً اليه والله العالم .



( مسألة ٥ ) لا فرق في حرمة وطء الحائض بين الزوجة الدائمة والمتعة والحررة والامة والاجنبية والمملوكة كما لا فرق بين أن يكون الحيض قطعياً وجدانياً أو كان بالرجوع الى التمييز أو نحوه ، بل يحرم أيضاً في زمان الاستظهار اذا تحيضت وإذا حاضت في حال المقاربة يجب المبادرة بالإخراج .

( الثامن ) وجوب الكفارة بوطئها وهي دينار في أول الحيض ونصفه

قوله قده مسألة ٥ : ( لا فرق في حرمة وطء الحائض بين ... الخ )  
بلا خلاف في ذلك ، والذي يدل عليه اطلاق لفظ الزوجة والحليلة .

قوله قده : ( كما لا فرق بين أن يكون الحيض قطعياً ... الخ ) إذ ما ثبت بطريق شرعي حكمه حكم القطعي .

قوله قده : ( الثامن : وجوب الكفارة بوطئها ... الخ ) لا يخفى ان وجوب الكفارة أو استحبابها عليه قولان ، والقول الأول بالوجوب للقدماء ، وقد ادعى عليه الإجماع جماعة على ما حكى عنهم ، وللأخبار المستفيضة منها ما عن الكليني والشيخ عن محمد بن مسلم قال سألت الباقر عليه السلام عن الرجل أتى المرأة وهي حائض قال : يجب عليه في استقبال الحيض دينار ، وفي وسطه نصف دينار . الخ ، ومنها رواية داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام في كفارة الطمث : انه يتصدق اذا كان في أوله ديناراً ، وفي وسطه نصف دينار ، وفي آخره ربع دينار ، قلت فان لم يكن عنده ما يكفر قال : فليصدق على مسكين واحد ، وإلا استغفر الله ولا يعود ، فان الاستغفار توبة وكفارة لمن لا يجد السبيل الى شيء من الكفارة ، ومنها رواية ابن مسلم عن أبي أمله وهي طامث قال عليه السلام : يتصدق بدينار ويستغفر الله ، ومنها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : من أتى حائضاً فعليه نصف دينار يتصدق به ، ومنها مرسلة المقنع قال : روى انه إن جامعها في أول



الحيض فعليه ان يتصدق بدينار ، وان كان في نصفه فنصف دينار ، وان كان في آخره فربع دينار ، ومنها رواية الحلبي في الرجل يقع على امرأته وهي حائض ما عليه ؟ قال : يتصدق على مسكين بقدر شعبه .

والقول الثاني- أى الاستحباب- للشيخ في محكي نهايته ، والمحقق في محكي معتبره ، والعلامة في مختلفه ، والشهيد في ذكره وبيانه ، وغيرهم وجماعة من متأخري المتأخرين ، لما رواه الشيخ في الصحيح عن عيص بن القاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي طامث قال : لا يلمس فعل ذلك قد نهى الله أن يقربها ، قلت فان فعل أعليه كفارة ؟ قال : لا أعلم فيه شيئاً يستغفر الله ، وما رواه عن ليث المرادي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقوع الرجل على امرأته وهي طامث خطأ قال : ليس عليه شيء وقد عصى ربه .

( لا يقال ) هذا لا يدل على المطلوب إذ النهي مصروف الى الخاطئ لا الى العائد ، ( لانا نقول ) لو لم يكن الواطئ ههنا عامداً لما حكم عليه بالعصيان ، وإنما المراد بالخطأ الخطيئة بقريئة قوله وقد عصى ، وما رواه عن زرارة عن أحدهما قال سألت عن الحائض يأتيها زوجها ؟ قال : ليس عليه شيء يستغفر الله ولا يعود ، هذا مع مساعدة الأصل على ذلك ، فالأولى حمل المثبتة على الاستحباب جمعاً بين الروايات .

ثم مما يؤيد الاستحباب ويدل عليه اختلاف مقادير الكفارات ، وذلك بحسب ما يراه الأئمة من العقوبات بالنظر الى زيادة قبح الفعل ونقصانه بصدوره عن العارف والجاهل ، هذا مع خلو بعض الأخبار عنه ، مع



في وسطه وربعه في آخره إذا كانت زوجة من غير فرق بين الحرة والامة والدائمة والمنقطعة ، وإذا كانت مملوكة للواطيء فكفارتها ثلاثة أمداد من الطعام

تضمنه للاستغفار والتعزير ، فمن الكليني والشيخ بسنديهما الى الفضل الهاشمي قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله وهي حائض قال . يستغفر الله ولا يعود ، قلت فعليه أدب ؟ قال : نعم خمسة وعشرون سوطاً ، ربع حد الزاني وهو صاغر ، لأنه أتى سفاحاً ، إذ من البعيد جداً التعرض للاستغفار والتعزير وغيرهما وعدم التعرض للكفارة لو كانت واجبة أيضاً ، فلا يحصى عن القول بالإستحباب والله العالم .

قوله قده : ( إذا كانت زوجة ... الخ ) إذ هو المتيقن من النصوص ، كما ان لسانها مخصوص بالزوجة والمرأة فلا يتعداها الى غيرها ، كما ان اطلاقها يقتضى عدم الفرق بين أقسامها المذكورة في المتن .

قوله قده : ( وإذا كانت مملوكة للواطيء فكفارتها ثلاثة أمداد ... الخ ) وهو المحكى عن المقنعة والإنتصار والنهاية والسرائر والمهذب والجامع ، انه لو وطئ أمته حائضاً تصدق بثلاثة أمداد من طعام على ثلاثة مساكين ، بل عن محكى السرائر نفي الخلاف فيه ، وعن محكى الإنتصار الإجماع عليه ، ولولاها كان قضية اطلاق بعض الأخبار أن الوطء بذلك كالوطء بالزوجة ، لولا تقييده بما رواه الشيخ عن عبد الملك بن عمرو قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أتى جاريته وهي طامث قال : يستغفر الله ربه ، قال عبد الملك : فان الناس يقولون عليه نصف دينار أو دينار ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : فليصدق على عشرة مساكين ، والرواية لعدم العمل بها غير قابلة لذلك ، قال العلامة في المنتهى : والأقرب الاستحباب عملاً بالأصل ، ورواية عبد الملك تدل على اطعام عشرة مساكين ، وقد بينا ضعفها . انتهى .



يتصدق بها على ثلاثة مساكين لكل مسكين مد من غير فرق بين كونها قنة أو مدبرة أو مكاتبة أو ام ولد ، نعم في المبهضة والمشاركة والمزوجة والمحملة اذا وطئها مالسكها اشكال ، ولا يبعد الحاقها بالزوجة في لزوم الدينار أو نصفه أو ربه والاحوط الجمع بين الدينار والامداد ، ولا كفارة على المرأة وان كانت مطاوعة ، ويشترط في وجوبها العلم والعمد والبلوغ والعقل فلا كفارة

قوله قدہ : ( من غير فرق بين كونها . الخ ) لما عرفت من إطلاق كلماتهم ( قدہ ) وإطلاق ما يصلح ان يكون دليلا لهم .

قوله قدہ : ( ولا كفارة على المرأة وان كانت مطاوعة ... الخ ) وذلك لإصالة العدم فيها ، قال العلامة في المنتهى : لا يجب على المرأة الكفارة ، ولو غرت زوجها لعدم الدليل ، ولأن الأصل براءة الذمة وعصمة المال ولأننا قلنا ان الزوج لا يجب عليه الكفارة فالمرأة أولى . انتهى .

قوله قدہ : ( ويشترط في وجوبها العلم .. الخ ) أما عدم وجوبها على الصبي والمجنون لحديث رفع القلم عنهما ، وأما الناسي والجاهل فلأن النسيان والجهل بالموضوع عذران لدى المولى فيمنعان من العذاب عقلا مع اختصاص الأدلة السمعية بصورة المعصية المنتفية بالنسبة اليهما ، نعم يبقى الإشكال في الجاهل بالحكم اعنى الحرمة ، فقد قرب جماعة عدم الكفارة فيه على ما حكى عنهم ، منهم الشيخ في الخلاف ، والمحقق في الشرائع ، والعلامة في جملة من كتبه ، والشهيد في الذكرى حيث اشترطوا في وجوب الكفارة العلم والعلم ، والجاهل بالحكم فاقد لها ، نعم قرب المصنف الاحتياط فيه وجزم بثبوتها في العلم بالحرمة مع الجهل بالثبوت لإطلاق الأدلة والله العالم .



على الصبي ولا المجنون ولا الناسي ولا الجاهل بكونها في الحيض ، بل إذا كان جاهلاً بالحكم أيضاً وهو الحرمة وإن كان أحوط ، نعم مع الجهل بوجوب الكفارة بعد العلم بالحرمة لا إشكال في الثبوت .

( مسألة ٦ ) المراد باول الحيض ثلثه الاول وبوسطه ثلثه الثاني وبآخره الثلث الاخير فان كان أيام حيضها ستة فكل ثلث يومان وإن كانت سبعة فكل ثلث يومان وثلث يوم وهكذا .

( مسألة ٧ ) وجوب الكفارة في الوطء في دبر الحائض غير معلوم لكنه أحوط .

قوله قده مسألة ٦ : ( المراد باول الحيض ... الخ ) قال العلامة في المنتهى الأوسط والآخر مختلف باختلاف النساء في عاداتهن ، فلو كانت عاداتها ستة فالاول اليومان الاولان والأوسط الثانيان والآخر الاخيران ، ولو كانت أربعة فاليوم الاول وثلث الثاني أول ، وثلثا الثاني وثلثا الثالث أوسط ، وثلث الثالث والرابع بأسره آخر ، وهكذا كل عدد تفرضه تقسمه أثلاثاً . انتهى ، وهذا ما اختاره المصنف ( قده ) .

قوله قده مسألة ٧ : ( وجوب الكفارة في الوطء في دبر الحائض غير معلوم لكنه أحوط . اهـ ) وجه الإحتياط ما تقدم من احتمال دخول الدبر في الفرج المستثنى في النصوص المتقدمة ، أو للنع عنه في ظاهر حسن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله ( ع ) ما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين إلباسها ولا يوقب ، وخروجاً عن خلاف السيد ( قده ) من تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ، وميل الأردبيل اليه ، لصحيح الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض وما يحل لزوجها منها ؟ قال تزر بازار الى الركبتين



( مسألة ٨ ) اذا زنى بحائض أو وطئها شبهة فالأحوط التكفير بل لا يخلو عن قوة .

( مسألة ٩ ) إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها فى الفرج الخالى من الدم فالظاهر وجوب الكفارة بخلاف وطئها فى محل الخروج .

( مسألة ١٠ ) لا فرق فى وجوب الكفارة بين كون المرأة حية أو ميتة

وتخرج سرتها ثم له ما فوق الأزار ، ونحوه خبر أبى بصير ، وقد تقدم منا أن حمل ذلك كله على الكراهة ممكن ، فيتعين جمعاً بين الأخبار الصريحة فى المنع عن محل الدم وجواز ما سواه والله العالم .

قوله قده مسألة ٨ : ( إذا زنى بحائض أو وطئها شبهة فالأحوط التكفير ... الخ ) وذلك لإطلاق النصوص المتناولة لما ذكر ، قال العلامة فى المنتهى : حكم الأجنبية حكم الزوجة ، لقول أبى عبدالله ( ع ) فى رواية أبى بصير من أتى حائضاً ، علق الحكم على المطلق من غير تقييد فكان كالعام .

قوله قده مسألة ٩ : ( إذا خرج حيضها من غير الفرج فوطئها فى الفرج الخالى من الدم فالظاهر وجوب الكفارة ... الخ ) وجوب الكفارة لو وطئها فى الفرج الخالى من الدم لعدم حرمة وطء الحائض ، والكفارة تابعة للحرمة ، وأما عدم وجوب الكفارة لو وطئها فى مخرج الدم لعدم حرمة الوطء فيه ، لما تقدم من جواز الإستمتاع بالحائض ما اتقى الفرج ، أو ما اتقى الموضع المعهود والكفارة تابعة له .

قوله قده مسألة ١٠ : ( لا فرق فى وجوب الكفارة بين كون المرأة حية أو ميتة . انتهى ) وذلك لإطلاق دليل الحرمة لصدق الحائض عليها ميتة عرفاً فيحرم وطؤها ، والكفارة تابعة للحرمة .



( مسألة ١١ ) ادخال بعض الحشفة كاف في ثبوت الكفارة على الأحوط .

( مسألة ١٢ ) اذا وطئها بتخييل أنها أمته فبانت زوجته عليه كفارة دينار ، وبالعكس كفارة الامداد ، كما أنه اذا اعتقد كونها في أول الحيض فبان الوسط أو الآخر أو العكس فالمناط الواقع .

( مسألة ١٣ ) اذا وطئها بتخييل أنها في الحيض فبان الخلاف لا شيء عليه

( مسألة ١٤ ) لا تسقط الكفارة بالعجز عنها فمضى تيسرت وجبت

والأحوط الاستغفار مع العجز بدلا عنها ما دام العجز .

قوله قده مسألة ١١ : ( ادخال بعض الحشفة كاف في ثبوت الكفارة ...

الخ ) لما تقدم في بعض النصوص من النهي عن الإيقاب ، والأمر باتقاء موضع الدم ونحو ذلك مما يقتضى إطلاقه المنع من ادخال بعض الحشفة أيضاً ، واعتبار إلتقاء الختانين في وجوب الغسل للجنابة لا يوجب تقييد ما ذكر ، إذ هما موضوعان مختلفان لكل حكمه والله العالم .

قوله قده مسألة ١٢ : ( اذا وطئها بتخييل أنها أمته فبانت زوجته ) الى

قوله : ( فالمناط الواقع انتهى ) ذلك لكونه ظاهر الدليل كسائر موضوعات الأحكام ، ولا مدخلية لما تخيله ما لم يقيم عليه دليل خاص .

قوله قده مسألة ١٣ : ( اذا وطئها بتخييل أنها في الحيض ) الى قوله :

( لا شيء عليه انتهى ) وذلك لانتفاء موضوع الكفارة واقعاً ، ولا مدخلية لما تخيله ما لم يقيم عليه دليل بخصوصه .

قوله قده مسألة ١٤ : ( لا تسقط الكفارة بالعجز عنها ... الخ ) كسائر

الحقوق لله كانت أو لأدى فمضى تيسرت وجبت ما لم يقيم دليل على السقوط .

قوله قده : ( والأحوط الاستغفار ... الخ ) وذلك لما تضمنته رواية



( مسألة ١٥ ) اذا اتفق حيضها حال المقاربة وتعمد فى عدم الالخراج وجبت الكفارة .

( مسألة ١٦ ) اذا أخبرت بالحيض أو عدمه يسمع قولها فاذا وطئها بعد اخبارها بالحيض وجبت الكفارة الا اذا علم كذبها ، بل لا يبعد سماع قولها فى كونه أوله أو وسطه أو آخره .

( مسألة ١٧ ) يجوز اعطاء قيمة الدينار ، والمناط قيمة وقت الالاء .

( مسألة ١٨ ) الالحوط اعطاء كفارة الالمداد لثلاثة مساكين ،

---

داود بن فرقد المتقدمة الذكر من كفاية الالستغفار وسقوط الكفارة مع العجز عنها ، ولان لما كانت ضعيفة ولا جابر لها لم يكتف بالسقوط كلية ، حتى لو تمكن فيما بعد .

قوله قده مسألة ١٥ : ( اذا اتفق حيضها حال المقاربة وتعمد فى عدم الالخراج ... الخ ) وجوب الكفارة لإطلاق دليلها مع صدق الوطء عمداً .  
قوله قده مسألة ١٦ : ( اذا أخبرت بالحيض وعدمه يسمع قولها ) لما تقدم من وجوب سماع قولها فيما لا يعلم إلا من قبلها ، لما تقدم من صحيح زرارة : العدة والحيض الى النساء ، وفى رواية الكلينى زيادة : اذا إدعت صدقت .

قوله قده مسألة ١٧ : ( يجوز اعطاء قيمة الدينار ... الخ ) وجهه هو استظهار ان ذكر الدينار إنما هو لبيان مقدار ما يجب عليه من المال لا الخصوصية والالخذ بظهور لفظ الدينار ، ويؤيد هذا الالستظهار عدم السقوط بالتعذر ، بل الالانتقال الى القيمة مع عدم الدليل عليه إلا دليل الدينار ، والامر بنصف الدينار وربعه مع عدم وجودهما مضروبين بما يؤيد القيمة أيضاً والله العالم .

قوله قده مسألة ١٨ : ( الالحوط إعطاء كفارة الالمداد لثلاثة



واما كفارة الدينار فيجوز اعطاؤها لمسكين واحد والا حوط صرفها على ستة أو سبعة مساكين .

( مسألة ١٩ ) اذا وطئها في الثلث الاول والثاني والثالث فعليه الدينار ونصفه وربعه ، واذا كرر الوطء في كل ثلث فان كان بعد التكفير وجب التكرار وإلا فكذلك أيضاً على الاحوط .

مساكين ... الخ ) وهو المحكى عن المقنعة والانتصار والنهاية والسرائر والمهذب والجامع ، بل عن محكى السرائر نفي الخلاف فيه ، وعن محكى الانتصار الاجماع عليه .

قوله قده : ( واما كفارة الدينار فيجوز إعطاؤها لمسكين واحد ... الخ ) كما صرح به جماعة تبعاً للروض لاطلاق النص .

قوله قده : ( والاحوط صرفها ... الخ ) وجه الإحتياط في السبعة حسن الحلبي المتقدم سأل أبو عبدالله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي حائض فقال عليه السلام : إن كان واقعها في استقبال الدم فليستغفر الله ويتصدق على سبعة نفر من المؤمنين بقدر قوت كل نفر منهم ليومه ولا يعد ، الحديث ، وكان ينبغي له حينئذ أن يكون مقدار ما يكفي لكل منهم قوت يومه كما قيل به فيه .

قوله قده مسألة ١٩ : ( إذا وطئها في الثلث الاول ... الخ ) لا إشكال في الفرض المذكور بوجوب الدينار ونصفه وربعه ، لتغاير الأسباب والمسببات بحسب الاوقات التي عتيناها الشارع ، واما تكرار الوطء في كل ثلث فظاهر إطلاق الاخبار ان كل وطء سبب مستقل تظل تكفير في الاثناء أم لا ، فتم وجده وجد السبب فيؤثر وجوباً أو استحباباً على القولين ، قال العلامة في المنتهى : التاسع ، لو كور الوطء قال الشيخ : لا يتكرر عملاً بالأصل ، واختاره ابن ادریس ،



( مسألة ٢٠ ) الحق بعمضهم النفساء بالحائض فى وجوب الكفارة ولا دليل عليه ، نعم لا اشكال فى حرمة وطئها ،  
( التاسع ) بطلان طلاقها ،

والتفصيل فى هذا الباب اولى ، وهو أن يقال : إن كان الوطء قد تكرر فى حال واحد كالاول ولم يكفر أولاً فلا تكرر وإلا تكررت انتهى .

قوله قده مسألة ٢٠ : ( الحق بعمضهم النفساء بالحائض فى وجوب ... الخ ) قال العلامة فى المنتهى : الرابع عشر ، حكم النفساء فى ذلك حكم الحيض لتساوى أحكامها على ما يأتى . انتهى . والحق أن الإلحاق فى بعض الأحكام مثل حرمة الوطء مما لا اشكال فيه ، وأما إلحاقها بالحائض فى جميع أحكامها حتى فى الكفارة وجوباً أو استحباباً على الخلاف فمحل اشكال ، إذ هو تقول على الشارع بغير دليل ، نعم الاحتياط طريق النجاة والله العالم .

قوله قده : ( التاسع : بطلان طلاقها وظهارها إذا كانت مدخولاً بها ... الخ ) قال فى الحدائق : لا خلاف بين الأصحاب فى أنه لا يصح طلاقها بعد الدخول وحضور الزوج أو ما فى حكمه . الخ . وقال فى الجواهر : يحرم بل لا يصح طلاقها إجماعاً من المسلمين فى الأول كما حكاه فى المعتبر والمنتهى وغيرهما ، ومن الفرقة المحقة فى الثانى إذا كانت مدخولاً بها وزوجها حاضر معها أو فى حكمه لا غائباً أو فى حكمه وكانت خائلاً ولا حاملاً إجماعاً محصلاً ومنقولاً صريحاً فى الذكرى وجامع المقاصد وكشف اللثام وغيرها الى آخر ما ذكره ، وللنصوص الكشيرة منها على ما فى الوسائل عن زرارة عن اليسع قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لا طلاق إلا على السنة ، ولا طلاق إلا على طهر من غير جماع ، الحديث ، ومنها ما عن بكير بن اعين عن أبى جعفر عليه السلام قال : الطلاق أن يطلق الرجل المرأة على طهر من



وظهارها اذا كانت مدخولا بها ولو دبراً وكان زوجها حاضراً أو في حكم الحاضر ولم تكن حاملاً فلو لم تكن مدخولا بها أو كان زوجها غائباً أو في حكم الغائب

غير جماع ، الحديث ونحوهما غيرهما .

قوله قده : ( وظهارها ... الخ ) موضع وفاق بين علمائنا ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حديث انه سأله كيف الظهار ؟ فقال : يقول الرجل لامرأته وهي طاهر من غير جماع ، الحديث ، وعن ابن فضال عن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يكون الظهار إلا على مثل موضع الطلاق ، وعن أبي ولاد عن حمزان عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال : لا يكون ظهار إلا على طهر بغير جماع ، الحديث ونحوهما غيرهما .

قوله قده : ( إذا كانت مدخولا بها ولو ... الخ ) إجماعاً لأن غير المدخول بها معدودة من الخمس اللاتي يطلقن على كل حال ، حسبما استفاضت به النصوص ، ففي صحيح اسماعيل بن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : خمس يطلقن على كل حال الحامل المستبين حملها ، والتي لم يدخل بها زوجها ، والغائب عنها زوجها ، والتي لم تحض ، والتي قد جلست عن الحيض ، وعن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بطلاق خمس على كل حال الغائب عنها زوجها ، والتي لم تحض ، والتي لم يدخل بها زوجها ، والحبل ، والتي قد يئست من الحيض ، وعن محمد بن مسلم وزرارة وغيرهما عن أبي جعفر وأبي عبد الله ( ع ) قال : خمس يطلقن أزواجهن متى شأوا الحامل المستبين حملها ، والجارية التي لم تحض ، والمرأة التي قد قعدت من الحيض ، والغائب عنها زوجها ، والتي لم يدخل بها .

قوله قده : ( ولو دبراً ... الخ ) على اشكال في الاكتفاء به إلا أن



بان لم يكن متمكناً من استعمال حالها أو كانت حاملاً يصح طلاقها ، والمراد بكونه فى حكم الحاضر أن يكون مع غيبته متمكناً من استعمال حالها .  
( مسألة ٢١ ) إذا كان الزوج غائباً ووكـل حاضراً متمكناً من استعمال حالها لا يجوز له طلاقها فى حال الحيض .  
( مسألة ٢٢ ) لو طلقها باعتقاد أنها طاهرة فبانت حائضاً بطل وبالعكس صح .

يكون اجماع على ذلك قال فى الجواهر : لا خلاف فى تحقق الدخول بالوطء . دبراً فى كل ما جعل عنواناً له فى الأحكام ولم نعرف مخالفاً فى ذلك إلا من المحدث البحرانى فادعى انسباق الدخول فى القبل من الأدلة المزبورة الى آخر ما ذكره ، وما ادعاه المحدث البحرانى من الإنسباق الى القبل وإنصراف الأدلة عما سواه ، إذ هو محل لتكون الولد منه لثلاث تحتلط الأنساب ، وان كان ذلك حكمة لا علة تامة والله العالم .

قوله قده مسألة ٢١ : ( إذا كان الزوج غائباً ووكـل ) الى قوله : ( لا يجوز له طلاقها فى حال الحيض . ١٥ ) لان حكم الوكيل فيما وكل فيه حكم الموكل إلا ما خرج بالدليل ، وما نحن فيه لا يجوز للوكـل مع حضوره وتمكنه من استعمال حالها طلاقها فى حال الحيض ، فكذا الوكيل بالقيود المذكورة .  
قوله قده مسألة ٢٢ : ( لو طلقها باعتقاد انها طاهرة ... الخ ) وذلك لدوران الأحكام مدار الواقع ، إلا ما قام الدليل على خلافه ، مع ظهور الأدلة فيما نحن فيه فى كون الطهر شرطاً واقعياً تدور الصحة مداره وجوداً وعدمأ ، ولم يقيم دليل على كفاية الاعتقاد فى النخى . والله العالم .

( العمل الابق - ٥٧ )



( مسألة ٢٣ ) لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانياً أو بالرجوع الى التمييز أو التخيير بين الاعداد المذكورة سابقاً ، ولو طلقها في صورة تخييرها قبل اختيارها فاختارت التحيض بطل ، ولو اختارت عدمه صح ، ولو ماتت قبل الاختيار بطل أيضاً .

( مسألة ٢٤ ) بطلان الطلاق والظهار وحرمة الوطء ووجوب الكفارة مختصة بحال الحيض فلو طهرت ولم تغتسل لا تترتب هذه الأحكام فيصح

قوله قده مسألة ٢٣ : ( لا فرق في بطلان طلاق الحائض بين أن يكون حيضها وجدانياً أو بالرجوع الى التمييز ... الخ ) وذلك بعد تنزيل الشارع غير الوجداني منزلة الوجداني تعبداً ، فيجرب عليه أحكامه ، نعم يبقى الاشكال فيما ذكره في المخيرة بالاعداد لو طلقها في صورة تخييرها قبل اختيارها فاختارت التحيض ذلك الزمن الذي أوقع فيه الطلاق ، من أنه يبطل الطلاق لوقوعه في زمن اختارته للتحيض ، بل الأقرب أو هو المتعين وقوع الطلاق وصحته ، إذ لما كان الطلاق بيد الزوج باطلاق دليله فالاختيار له في إيقاعه أى زمان أراد . ما لم يكن مانع شرعى ، وما أوقعه فيه من الزمان كان فارغاً غير مشغول لاختيار الزوجة ، فيتعين عليها اختيار غيره وليس لها اختياره ، إذ لها أن تختار لحيضها الزمن الفارغ لا المشغول بطلاق الزوج ، ووقوع ما اختارته بعد على ما اختاره الزوج قبل وبطلان الطلاق يحتاج الى دليل قوى وليس فليس .

قوله قده : ( ولو ماتت قبل الاختيار بطل أيضاً . اهـ ) بل صح إذ لا مانع منه كما تقدم .

قوله قده مسألة ٢٤ : ( بطلان الطلاق والظهار ) الى قوله : ( مختصة بحال الحيض ... الخ ) اما اختصاص حرمة الوطء بحال الحيض فلما رواه



طلاقها وظهارها ويجوز وطؤها ولا كفارة فيه، وأما الأحكام الأخرى المذكورة فهي ثابتة ما لم تغتسل .

العلامة فى المنتهى عن الشيخ ( قدّه ) عن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال : المرأة ينقطع عنها دم الحيض فى آخر أيامها فقال : إن أصاب زوجها شبق فلتغتسل فرجها ثم يمسه زوجها إن شاء قبل أن تغتسل ، وروى عن على بن يقطين عن أبى عبدالله عليه السلام قال إذا انقطع الدم ولم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء ، وعن محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام فى المرأة ينقطع عنها الحيض فى آخر أيامها قال : إن أصاب زوجها شبق فلتغتسل فرجها ثم يمسه إن شاء قبل أن تغتسل ، وروى عن عبدالله بن المغيرة عن سمع عن العبد الصالح عليه السلام فى المرأة إذا طهرت من الحيض ولم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل فإن فعل ذلك فلا بأس ، وقال : تمس الماء أحب الىّ ، وعن على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام فى الحائض ترى الطهر يقع بها زوجها قبل أن تغتسل قال : لا بأس وبعد الغسل أحب الىّ ، وأما اختصاص وجوب الكفارة بحال الحيض فإنها تابعة للحرمة ، فإذا انتفتت الحرمة بعد الطهر قبل الغسل كما دلت عليه الأخبار المذكورة انتفى وجوب الكفارة ، وأما اختصاص بطلان الطلاق بحال الحيض فهو لإطلاق الأدلة خرج منه ذات الدم الفعلى ، ويبقى سائر الأحوال داخلا فى الإطلاق مشمولا للحكم ، قال صاحب الجواهر ( قدّه ) : المنساق من النص والفتوى ذات الدمين فعلا أو حكما بخلاف من نقت ولما تغتسل من الحدث فلا بأس بطلاقها لإطلاق الأدلة ... الخ ، وأما اختصاص بطلان الظهار بحال الحيض فلتنزيله فى جملة من الأخبار منزلة الطلاق كما فى قول أبى عبدالله عليه السلام فى المرسل لا يكون



(العاشر) وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض للاعمال الواجبة المشروطة بالطهارة كالصلاة والطواف والصوم ، واستحبابه للاعمال التي يستحب لها الطهارة ، وشرطيته للاعمال الغير الواجبة التي يشترط فيها الطهارة .  
(مسألة ٢٥) غسل الحيض كغسل الجنابة مستحب نفسي ،

الظهار إلا على مثل موضع الطلاق ، وأما الأحكام الأخر المذكورة للحائض الثابتة لها ما لم تغتسل ، فيدل على ثبوتها أنها أحكام للحدث الخاص ولو مع انقطاع الدم ، ويشهد لذلك جمعها والجنب في كل منها ، فيدل على أن المراد من الحائض ذات الحدث لا ذات الدم فقط والله العالم .

قوله قده : ( العاشر : وجوب الغسل بعد انقطاع الحيض ... الخ ) وذلك عند وجوب المشروط به إجماعاً محصلاً ومنقولاً على ما حكى عن جملة من الأعلام ، وفي المنتهى وهو مذهب علماء الأمة كافة ، وللسنة المتواترة منها ما رواه الشيخ عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام فإذا حاضت المرأة وكان حيضها خمسة أيام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت ، وما رواه عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : وغسل الحائض إذا طهرت واجب ، وما رواه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الطامث تغتسل بستة أرطال من ماء ، وما رواه عن يونس عن رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال : إذا رأيت الدم البحراني فدعي الصلاة ، وإذا رأيت الطهر ولو ساعة من نهار فاغتسلي وصلي ، وبهذا الإسناد عنه (ع) عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : لحمئة بنت جحش تحيض في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ، ثم اغتسلي غسلاً وصوياً ثلاثاً وعشرين أو أربعاً وعشرين وغير ذلك من الأخبار .

قوله قده مسألة ٢٥ : ( غسل الحيض كغسل الجنابة مستحب نفسي ... )



وكيفيته مثل غسل الجنابة في الترتيب والارتماس وغيرهما مما مر ، والفرق أن غسل الجنابة لا يحتاج الى الوضوء بخلافه فانه يجب معه الوضوء قبله أو بعده

( الخ ) والذي يدل على استحبابه النفسى هو انه طهارة ، فيدل عليه كل ما دل على استحباب الطهارة من الكتاب والسنة ، مثل قوله عز من قائل ( رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين ) وقوله : ( ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ) .

قوله قدّه : ( وكيفيته مثل غسل الجنابة ... الخ ) بلا خلاف أجده كما في الجواهر ، ومذهب العلماء كافة كما حكى عن المدارك ، وقول الصادق عليه السلام في الموثق والمرسل عن الفقيه والمقنع والمجالس : غسل الجنابة والحيض واحد ، وخبر أبي بصير عنه ( ع ) قال سألته أعليها غسل مثل غسل الجنابة ؟ قال : نعم يعنى الحائض .

قوله قدّه : ( والفرق ان غسل الجنابة لا يحتاج الى الوضوء بخلافه فانه يجب فيه الوضوء .. الخ ) على الأشهر بل المشهور ، بل عن المحكى عن الصدوق في الامالى : الإقرار بان في كل غسل وضوء من دين الامامية ، وقد استدلوا على ذلك مضافاً الى العمومات الدالة على سببية البول والغائط والنوم وغيرها من النواقض التي يمتنع تخلفها عن الحائض عادة لوجوب الوضوء ، بمرسلة ابن أبي عمير التي هي كالصحيحة عن رجل عن الصادق ( ع ) قال : كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة ، ورواه الشيخ بطريق صحيح اليه أيضاً عن حماد بن عثمان أو غيره عن الصادق عليه السلام قال : في كل غسل وضوء إلا الجنابة ، وعن ظاهر المختلف أنها روايتان ، واستدل لهم أيضاً بخبر على ابن يقطين عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال : إذا أردت أن تغتسل للجمعة



أو بينه إذا كان ترتيباً ،

فتوضأ واغتسل ، مع تميمه بعدم القول بالفصل ، ويؤيده المروى عن غوالى اللثالى عن النبى ﷺ : كل غسل لابد فيه من وضوء إلا الجنابة ، وعن الفقه الرضوى : والوضوء فى كل غسل ما خلا غسل الجنابة ، لأن غسل الجنابة فريضة يجزىه عن الفرض الثانى ولا يجزىه سائر الأغسال عن الوضوء لأن الغسل سنة والوضوء فريضة ولا يجزى سنة عن فرض ، وغسل الجنابة والوضوء فريضتان فإذا اجتمعا فأكبرهما يجزى عن أصغرهما ، فإذا اغتسلت لغير الجنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل ، ولا يجزىك الغسل عن الوضوء ، فإن اغتسلت ونسيت الوضوء فتوضأ وأعد الصلاة ، وحكى عن ابن الجنيد والسيد وجماعة من متأخرى المتأخرين كالآردبيلي وأصحاب المدارك والذخيرة والمفاتيح والحدائق كفاية كل غسل عن الوضوء ، واستدل لهم بأخبار مستفيضة ( منها ) صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : الغسل يجزى عن الوضوء ، وأى وضوء أطهر من الغسل ، وفى الصحيح عن حكم بن حكيم قال سألت الصادق عليه السلام عن غسل الجنابة فقال : أفض على كفك اليمنى - الى أن قال - قلت إن الناس يقولون : يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل فضحك ، فقال أى وضوء أنقى من الغسل وأبلغ ! وعن سليمان بن خالد فى الصحيح عن الباقر ( ع ) قال : الوضوء بعد الغسل بدعة ، وعن عبدالله بن سليمان قال سمعت الصادق ( ع ) يقول : الوضوء بعد الغسل بدعة ، وعن محمد بن أحمد ابن يحيى مرسل : أن الوضوء بعد الغسل بدعة ، وبهذا الإسناد قال : الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة ، ومكاتبة عبدالرحمان الهمداني الى ابى الحسن الثالث سأله عن الوضوء للصلاة فى غسل الجمعة فكتب : لا وضوء للصلاة



والأفضل فى جميع الاغسال جعل الوضوء قبلها .  
( مسألة ٢٦ ) إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها بسبب الحيض وإن لم تتوضأ ، فالوضوء ليس شرطاً فى صحة الغسل بل يجب لما يشترط به كالصلاة ونحوها .

فى غسل الجمعة وغيره ، وموثقة الساباطى عن الصادق ( ع ) فى الرجل إذا اغتسل من جنابة أو يوم جمعة أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده ؟ فقال : لا ليس عليه قبل ولا بعد فقد أجزأ عنه الغسل ، والمرأة مثل ذلك إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد فقد أجزأها الغسل ، ومرسلة حماد بن عثمان عن الصادق ( ع ) فى الرجل يغتسل الجمعة أو غير ذلك أيجزىه عن الوضوء فقال ( ع ) : وأى وضوء أطهر من الغسل ! ويعضدها إطلاق الأخبار الأمرة بالغسل الواردة فى باب الاستحاضة والحيض والنفاس ، مع ورودها فى مقام الحاجة والأمر بالصلاة عقيب الغسل فى جملة منها ، فلو كان الوضوء واجباً لوجب الأمر به فى مثل هذه الموارد الى آخر ما ذكره فى هذا المقام ، والذي أراه أن الأخبار متعارضة وبعيدة عن الجمع العرفى ، والمرجع فيها المرجحات السندية ، وعندى فى المسألة توقف والاحتياط طريق النجاة والله العالم بحقيقة أحكامه .

قوله قد : ( والأفضل فى جميع الاغسال جعل الوضوء قبلها . ا هـ ) وذلك لما عرفت من الأخبار المتلوة عليك من أن أمر الوضوء دائر بين وجوب التقديم والتخير بينه وبين التأخير ، فالأخذ بالتعيين مبرر للزمة قطعاً والله العالم .

قوله قد مسألة ٢٦ : ( إذا اغتسلت جاز لها كل ما حرم عليها ) الى قوله : ( بل يجب لما يشترط به كالصلاة ونحوها . ا هـ ) فيه اشكال بل ظاهر



( مسألة ٢٧ ) اذا تعذر الغسل تيمم بدلا عنه وإن تعذر الوضوء أيضاً تيمم ، وإن كان الماء بقدر أحدهما تقدم الغسل .  
 ( مسألة ٢٨ ) جواز وطئها لا يتوقف على الغسل لكن يكره قبله ، ولا يجب غسل فرجها أيضاً قبل الوطء . وإن كان أحوط ، بل الأحوط ترك الوطء قبل الغسل .

( مسألة ٢٩ ) ماء غسل الزوجة والأمة على الزوج والسيد على الأقوى .  
 ( مسألة ٣٠ ) إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصفر لا يبطل

بعض نصوص وجوب الوضوء شرطيته للغسل بنحو لا يترتب عليه أثر بدونه واقع العالم .

قوله قده مسألة ٢٧ : ( إذا تعذر الغسل تيمم بدلا عنه ) وذلك لأدلة البدلية من الكتاب والسنة .

قوله قده : ( وإن كان الماء بقدر أحدهما تقدم الغسل . اهـ ) لأهميته .  
 قوله قده مسألة ٢٨ : ( جواز وطئها لا يتوقف على الغسل ... الخ ) لما تقدم من الأخبار الصريحة في جواز ذلك .

قوله قده : ( لكن يكره ... الخ ) جمعاً بين الأخبار المجوزة للوطء قبل الغسل وبين الأخبار المانعة حتى تغتسل بحملها على الكراهة .

قوله قده : ( ولا يجب غسل فرجها ... الخ ) لإطلاق أدلة جواز وطئها إذا طهرت ، نعم لما ورد ذلك في بعض الأخبار حملت على الكراهة قبله ، وهو وجه احتياط المصنف .

قوله قده مسألة ٢٩ : ( ماء غسل الزوجة والأمة على الزوج ... الخ ) لدخوله عرفاً في النفقة الواجبة على الزوج على أشكال في ذلك .

قوله قده مسألة ٣٠ : ( إذا تيممت بدل الغسل ثم أحدثت بالأصفر



تيممها ، بل هو باق الى أن تتمكن من الغسل .  
( الحادى عشر ) وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض من صوم شهر رمضان وغيره من الصيام الواجب ، وأما الصلوات اليومية فليس عليها قضاؤها بخلاف غير اليومية مثل الطواف والنذر المعين وصلاة الآيات فإنه يجب قضاؤها على الأحوط بل الأقوى .

لا يبطل تيممها . . الخ ) المسألة مبنية على أن الحدث الأصغر ناقض للتيمم أم لا ينتقض حتى يتمكن من الغسل ؟ ولما كان مختار المصنف هو الثانى بنى ما ذكره هنا عليه والله العالم .

قوله قده : ( الحادى عشر : وجوب قضاء ما فات فى حال الحيض من صوم . . الخ ) قال فى الجواهر : اجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً من الفرقة المحقة ، وقال فى المنتهى : وهو مذهب علماء الإسلام ، والذى يدل عليه ما رواه الشيخ عن على بن عتبة عن أبيه عن أبي عبدالله ( ع ) : فى الحائض فى رمضان تأكل وتشرب ثم تقضيه ، وما رواه عن يونس عن بعض رجاله عن أبى عبدالله ( ع ) : فإن رأت الدم ثلاثة أيام فهو من الحيض ، ولم يجب عليها قضاء الصلاة ، وما رواه عن أبان عمن أخبره عن أبى جعفر وأبى عبدالله عليهما السلام قال : الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة ، وما رواه عن الحسين بن راشد قال قلت لأبى عبدالله ( ع ) الحائض تقضى الصلاة ؟ قال : لا ، قلت تقضى الصوم ؟ قال : نعم ، قلت من أين جاء هذا ؟ قال : أول من قاس إبليس ، وما رواه فى الحسن عن زرارة قال سألت أبا جعفر ( ع ) عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضى الصيام فقال : ليس عليها أن تقضى الصلاة ،

( العمل الابقى - ٥٨ )



( مسألة ٣١ ) إذا حاضت بعد دخول الوقت فان كان مضى منه مقدار اداء أقل الواجب من صلاتها بحسب حالها من السرعة والبطوء والصحة والمرض والسفر والحضر وتحصيل الشرائط بحسب تكليفها الفعلي من الوضوء أو الغسل أو التيمم وغيرها من سائر الشرائط الغير الحاصلة ولم تصل وجب عليها قضاء تلك الصلاة كما أنها لو علمت بمفاجأة الحيض وجب عليها المبادرة

وعليها أن تقضى صوم شهر رمضان ، ثم أقبل على ما قال : ان رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك فاطمة ، وكان يأمر بذلك المؤمنات ، والظاهر شمول الحكم لكل صلاة موقته وعدم اختصاص الحكم بالفرائض اليومية أخذاً باطلاق قوله ( ع ) ولم يجب عليها قضاء الصلاة ، وقوله : الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة ، والمحكى عن جامع المقاصد ان عدم وجوب قضاء الصلاة الموقته موضع وفاق ، واما الصوم الفائت زمن الحيض فقضاء شهر رمضان القدر المتيقن مما يجب قضاؤه ، واما غيره ففي وجوب قضائه وعدمه قولان ، والاحوط وجوب قضائه .

قوله قده مسألة ٣١ : ( إذا حاضت بعد دخول الوقت فان كان مضى منه ... الخ ) وجوب القضاء عليها فيما ذكره من الفرض إذا طهرت بلا خلاف فيه في الجملة ، ويدل عليه مضافاً الى الإجماع موثقة يونس بن يعقوب في امرأة دخل عليها وقت صلاة وهي طاهر فأخرت الصلاة حتى حاضت قال ( ع ) : تقضى إذا طهرت ، وخبر عبدالرحمان بن الحجاج قال سألته عن المرأة تطمئ بعد ما تزول الشمس ولم تصل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلاة ؟ قال : نعم .

قوله قده : ( وجبت عليها المبادرة ... الخ ) لصدق التفويت عرفاً مع التواني والتثاقل .



الى الصلاة وفي موطن التخيير يكفي سعة مقدار القصر ، ولو أدركت من الوقت أقل مما ذكرنا لا يجب عليها القضاء وإن كان الأحوط القضاء إذا أدركت الصلاة مع الطهارة وإن لم تدرك سائر الشرائط ، بل ولو أدركت أكثر الصلاة بل الأحوط قضاء الصلاة إذا حاضت بعد الوقت مطلقاً وإن لم تدرك شيئاً من الصلاة .

( مسألة ٣٢ ) إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت فإن أدركت

قوله قدّه : ( وفي موطن التخيير يكفي سعة مقدار القصر ... الخ )  
لتمكنها من إتيان الواجب بإتيان أحد فرديه .

قوله قدّه : ( وإن كان الأحوط القضاء إذا أدركت الصلاة مع الطهارة ... الخ ) لما ذكره جماعة وحكى عن ظاهر الشرائع والقواعد أنه إذا دخل وقت الصلاة فخاضت وقد مضى من الوقت مقدار أدائها والطهارة وجب عليها القضاء ، ولم يتعرضوا لغير الطهارة من الشرائط ، بل حكى عن كشف اللثام نسبته الى الأكثر وكأن وجهه أن ما عدا الطهارة من الشرائط يختص باعتباره بصورة التمكن منها ، فإذا فرض عدم التمكن منها كانت الصلاة مع الطهارة بدونها واجبة ، فإذا تركتها فقد فأت ووجب قضاؤها ، قال في الجواهر : وهذا غير مجد مع توقف التكليف هنا على الجميع لمعلومية امتناع قصور الوقت عما كلف به فيه ، الى آخر ما ذكره ( قدّه ) فليراجع .

قوله قدّه : ( بل الأحوط قضاء الصلاة إذا حاضت بعد الوقت مطلقاً وإن لم تدرك شيئاً من الصلاة ) لم يتضح لنا ما أخذه مع أنه مخالف لصريح الأخبار القائلة بسقوط الصلاة عن الحائض والله العالم .

قوله قدّه مسألة ٣٢ : ( إذا طهرت من الحيض قبل خروج الوقت فإن أدركت من الوقت ركعة ... الخ ) لا يخفى أن وجوب الاداء على من أدركت



من الوقت ركعة مع احراز الشرائط وجب عليها الاداء وإن تركت وجب قضاؤها وإلا فلا وإن كان الأحوط القضاء إذا أدركت ركعة مع الطهارة وإن لم تدرك سائر الشرائط بل الأحوط القضاء إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً ،

من آخر الوقت بمقدار الطهارة التي لا صلاة إلا بها دون غيرها من الشرائط الاختيارية على الأظهر وركعة فضلاً عن الأكثر وجب عليها الاداء ، ومع الإخلال القضاء لما ذكر في باب المواقيت : من أن من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، فذلك بمنزلة ادراك الكل في لزوم الاداء الذي يلزمه وجوب القضاء على تقدير الإخلال ، ويدل عليه مصححة عبيد بن زرارة : أيما امرأة رأت الطهر وهي قادرة على أن تغتسل في وقت صلاة معينة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاة أخرى ، كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها ، وإن رأت الطهر في وقت صلاة فقامت في تهيئة ذلك فجاز وقت الصلاة ودخل وقت صلاة أخرى فليس عليها قضاء ، وتصلي الصلاة التي دخل وقتها ، ولغيرها من الأخبار .

قوله قده : ( وإن كان الأحوط القضاء إذا أدركت ركعة مع الطهارة ... الخ ) لما ذكرناه من الوجه قريباً فيما لو أدركت الطهارة والصلاة فقط دون باقي الشرائط في أول الوقت وذهب إليه في الشرائع والنافع والقواعد وغيرها ، فاذا فرض وجوبه وجب القضاء لما عرفت من عموم قضاء ما فات .

قوله قده : ( بل الأحوط القضاء إذا طهرت قبل خروج الوقت مطلقاً ... الخ ) واستدل على ذلك بجملة من النصوص منها خبر منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر



وإذا أدركت ركعة مع التيمم لا يكفي في الوجوب إلا إذا كان وظيفتها التيمم مع قطع النظر عن ضيق الوقت وإن كان الأحوط الإتيان مع التيمم ، وتامة الركعة بتامة الذكر من السجدة الثانية لا برفع الرأس منها .

( مسألة ٣٣ ) إذا كانت جميع الشرائط حاصلة قبل دخول الوقت يكفي

والعصر ، فإن طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر ، ومنها خبر الكسائي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء ، وإن طهرت قبل أن تغيب الشمس صلت الظهر والعصر ، ونحوهما غيرهما ، ولكن لا يخفى أن مدلولها أعم من ذلك ، فيشكل الاستدلال بهما على هذا الحكم المخالف للقواعد المتلقاة منهم عليهم السلام .

قوله قد : ( وإذا أدركت ركعة مع التيمم لا يكفي في الوجوب ... الخ ) بدعوى أن الذي يظهر من أخبار الباب هو تمكنها من أداء ركعة بشرائطها الاختيارية بحسب حالها من الغسل والوضوء والبطء والخفة وهو محل اشكال وتأمل بل يمكن أن يقال أن حالها حال غيرها من المكلفين لو تضيق الوقت عن الطهارة المائية وجب إتيانها مع الطهارة الترايية ، إلا أن يكون اجماع على خلافه فيما نحن فيه ، وقد ادعى الأجماع في الجواهر على عدم الوجوب بإدراك الصلاة مع التيمم فراجع .

قوله قد : ( وتامة الركعة بتامة الذكر ... الخ ) حقيقة شرعية أو متشرعية .

قوله قد مسألة ٣٣ : ( إذا كانت جميع الشرائط حاصلة قبل دخول الوقت يكفي ... الخ ) إذ الذي يفهم من الأدلة هو مضي وقت يمكنها فيه أداء الصلاة ، وإذا كانت جميع الشرائط حاصلة قبل الوقت لا تحتاج لأكثر من مضي وقت يسع الصلاة ليس إلا .



في وجوب المبادرة ووجوب القضاء مضي مقدار أداء الصلاة قبل حدوث الحيض فاعتبار مضي مقدار تحصيل الشرائط إنما هو على تقدير عدم حصولها. ( مسألة ٣٤ ) إذا ظنت ضيق الوقت عن ادراك ركعة فتركت ثم بان لها السعة وجب عليها القضاء .

( مسألة ٣٥ ) إذا شككت في سعة الوقت وعدمها وجبت المبادرة .

( مسألة ٣٦ ) إذا علمت أول الوقت بمفاجأة الحيض وجبت المبادرة ، بل وإن شككت على الأحوط وإن لم تبادر وجب عليها القضاء إلا إذا تبين عدم السعة .

قوله قده مسألة ٣٤ : ( إذا ظنت ضيق الوقت عن ادراك ركعة فتركت ... الخ ) وجوب القضاء في الفرض المذكور لصديق الفوت واقعاً فيشملها أدلة من فائته فريضة فليقضها وليس الظن بمانع .

قوله قده مسألة ٣٥ : ( إذا شككت في سعة الوقت وعدمها وجبت المبادرة . اهـ ) لم يظهر وجه وجوب المبادرة لها مع أن الشك في أصل التكليف فالقاعدة تقتضي عدم وجوب شيء عليها ، والمورد مورد براءة ، ولا فرق في ذلك بين ما إذا دخل الوقت وهي طاهر وعلمت بطروء الحيض في الاثناء وشككت في تقدمه وتأخره ، وبين ما لو طهرت قبل خروج الوقت وشككت في سعة المقدار الباقي والله العالم .

قوله قده مسألة ٣٦ : ( إذا علمت أول الوقت بمفاجأة الحيض ) الى قوله : ( وإن لم تبادر وجب عليها القضاء . . الخ ) اذ مع علمها وعدم المبادرة تعد عرفاً مفوتة للواجب فيجب عليها القضاء ، وأما مع الشك فلا دليل على وجوب المبادرة ، بل الدليل على عدم الوجوب للاستصحاب ، نعم إذا تبين السعة وجب القضاء والله العالم .



( مسألة ٣٧ ) اذا طهرت ولها وقت لالحدى الصلاتين صلت الثانية واذا كان بقدر خمس ركعات صلتها .

( مسألة ٣٨ ) فى العشائين اذا ادركت اربع ركعات صلت العشاء فقط الا اذا كانت مسافرة ولو فى موطن التخير فليس لها أن تختار التمام وتترك المغرب .

قوله قده مسألة ٣٧ : ( اذا طهرت ولها وقت لالحدى الصلاتين ... الخ ) اما وجوب صلاة احدى الصلاتين وهى الثانية لو لم يسع الوقت الا لها فلأنها صاحبة الوقت ، وقال فى الجواهر : بلا خلاف أجده فيه ، بل فى الخلاف والمدارك الاجماع عليه ، وفى المنتهى نفى الخلاف فيه بين أهل العلم ، واما وجوب الصلاتين المرتبتين بادراك خمس ركعات فلما نقله فى الجواهر من انه المشهور نقلا وتحصيلا ، قال : وفى الخلاف نفى الخلاف عنه ، وحكى عن الفاضلين والشهابيين وغيرهم ، ولما تقدم من الإكتفاء فى وجوب الاداء بادراك ركعة وهو حاصل بالنسبة الى كل من الظهر والعصر .

قوله قده مسألة ٣٨ : ( فى العشائين اذا ادركت اربع ركعات صلت العشاء فقط ... الخ ) وذلك لانحصار الوقت بها وخروج وقت المغرب .

قوله قده : ( الا أن تكون مسافرة ... الخ ) فان حالها حال من ادركت خمس ركعات من وقت الظهرين كما تقدم بيانه ، فانها تصلى المغرب ثلاثا وتترك من وقت العشاء ركعة ، فهى كما لو ادركت الوقت كله .

قوله قده : ( ولو فى موطن التخير فليس لها أن تختار التمام وتترك المغرب . اهـ ) إذ مع بقاء قدر اربع ركعات للمسافرة فى موطن التخير لو اختارت التمام فقد فوتت المغرب مع تمسكها من ادائها فيجب عليها قضاؤها ،



( مسألة ٣٩ ) اذا اعتقدت السعة للصلايتين فتبين عدمها وان وظيفتها اتيان الثانية وجب عليها قضاؤها واذا قدمت الثانية باعتقاد الضيق فباتت السعة صحيحة ووجب عليها اتيان الاولى بعدها ، وان كان التبين بعد خروج الوقت وجب قضاؤها .

( مسألة ٤٠ ) اذا طهرت ولها من الوقت مقدار اداء صلاة واحدة والمفروض ان القبلة مشتبها تأتي بها مخيرة بين الجهات واذا كان مقدار صلاتين تأتي بهما كذلك .

( مسألة ٤١ ) يستحب للحائض أن تنظف وتبدل القطننة والخرقة

بل يجب عليها قضاؤها معاً ، اما المغرب فله عدم إتيانها واما العشاء فلفوات شرط الترتيب بعد فرض اتساع الوقت للفرضين معاً .

قوله قده مسألة ٣٩ : ( اذا اعتقدت السعة للصلايتين - الى قوله - وجب عليها قضاؤها . الخ ) لا يقع الظهر في الوقت المختص بالعصر فيجب قضاؤها . قوله قده : ( واذا قدمت الثانية باعتقاد الضيق - الى قوله - صحيحة ... الخ ) لوقوعها في الوقت المشترك والترتيب شرط ذكرى والله العالم .

قوله قده مسألة ٤٠ : ( اذا طهرت ولها من الوقت مقدار اداء صلاة واحدة ... الخ ) وذلك لدوران أمرها بين الترك لسائر الجهات وبين اتيانها لجهة واحدة أو جهتين ممكنة لها ، والموافقة الإحتمالية مقدمة على المخالفة القطعية ، وما لا يدرك كله لا يترك كله ، وعدم سقوط الميسور بالمعسور ، وقوله <sup>على وجه</sup> إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم ، ولا يجب عليها القضاء لامتناعها المأمور به لعدم جواز التكليف بما لا يتسع له الوقت .

قوله قده مسألة ٤١ : ( يستحب للحائض أن تنظف وتبدل القطننة والخرقة وتترضاً ... الخ ) اما استحباب الوضوء في وقت كل صلاة فهو



وتتوضأ فى أوقات الصلوات اليومية ، بل كل صلاة موقته وتقع فى مصلاتها مستقبله مشغولة بالتسبيح والتهلل والتحميد والصلاة على النبى وآله عليه السلام وقراءة القرآن وإن كانت مكروهة فى غير هذا الوقت ، والأولى اختيار

المشهور ، بل عن محكى الخلاف اجماع الفرقة عليه لروايات منها رواية زرارة عن أبى جعفر عليه السلام قال : إذا كانت المرأة طامثاً فلا يحل لها الصلاة ، وعليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ، تقعد فى موضع طاهر فتذكر الله وتسبحه وتهلله وتحمده كمقدار صلاتها ، ومنها رواية الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال : كن نساء النبى عليه السلام لا يقضين الصلاة إذا حضن ولكن يحتشين حين يدخل وقت الصلاة ويتوضأن ثم يجلسن قريباً من المسجد فيذكرن الله عز وجل ، ومنها رواية زيد الشحام عن أبى عبد الله (ع) ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة وتذكر الله ، ومنها رواية معاوية ابن عمار عن أبى عبد الله (ع) قال : تتوضأ المرأة الحائض إذا أرادت أن تأكل ، وإذا كان وقت الصلاة توضأت واستقبلت القبلة وهلت وكبرت وتلى القرآن وذكرت الله عز وجل ، هذا ما دلت عليه الأخبار من أمر الوضوء ولم أقف صريحاً على ما يدل على استحباب التنظيف وتبديل القطنة والخزفة ، نعم قد استفاد ذلك من لفظة الإحتشاء المذكورة فى رواية الحلبي المتقدمة والله العالم .

قوله قد : ( بل كل صلاة موقته ... الخ ) فانه يقتضيه العموم فى مصحح زرارة ما لم يدع انصرافه الى الصلوات الخمس اليومية .

قوله قد : ( وإن كانت مكروهة فى غير هذا الوقت ... الخ ) أى ان

( العمل الابقى - ٥٩ )



التسبيحات الأربع وإن لم تتمكن من الوضوء تيمم بدلا عنه ، والأولى عدم الفصل بين الوضوء أو التيمم وبين الإشتغال بالمذكورات ولا يبعد بدلية القيام إن كانت تتمكن من الجلوس والظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهودة ( مسألة ٤٢ ) يكره للحائض الخضاب بالحناء أو غيرها وقراءة القرآن ولو أقل من سبع آيات وحمله ولمس هامشه وما بين سطوره إن لم تمس الخط وإلا حرم .

إطلاق كراهة قراءة القرآن للحائض مقيد بغير هذا المقام وهو أوقات الصلاة قوله قده : ( تيمم بدلا عنه ... الخ ) بدعوى عموم بدليته عنه .  
قوله قده : ( والأولى عدم الفصل ) لاحتمال اعتبار عدم الفصل .  
قوله قده : ( والظاهر انتقاض هذا الوضوء بالنواقض المعهودة . ا هـ ) بدعوى أنه من أفراد تلك الماهية التي تكون فوراً وليس له حقيقة أخرى فانه حقيقة واحدة على ما يظهر من أخبار تشريعه ، والمحكى عن التذكرة انه استشكله لاحتمال انصراف أدلة النقص الى الوضوء الرافع والله العالم .

قوله قده مسألة ٤٢ : ( يكره للحائض الخضاب بالحناء ... الخ ) لرواية الحضرمي المحكية عن علل الشرائع للصدوق عن الحائض هل تخضب ؟ قال : لا لأنه يخاف عليها من الشيطان ، وفي رواية أبي جميل ورواية عامر بن جذاعة النهي عن الخضاب ، والجمع بينها وبين غيرها من النصوص كرواية سماعة سألت العبد الصالح عن الجنب والحائض يختضبان ؟ قال ( ع ) : لا بأس ، ونحوها روايتا اليسع وعلي بن أبي حمزة يقتضى حمل ما ظاهره الحرمة على الكراهة ، ثم الظاهر عدم الاختصاص بالحناء بل يعم غيره مما يتعارف الخضاب به ، ولا بخضاب اليدين والرجلين بل يعم الرأس والحاجبين ، ودعوى



( مسألة ٤٣ ) يستحب لها الاغسال المندوبة كفسل الجمعة والإحرام والتوبة ونحوها وأما الاغسال الواجبة فذكروا عدم صحتها منها وعدم ارتفاع الحدث مع الحيض وكذا الوضوء آت المندوبة وبعضهم قال بصحة غسل الجنابة دون غيرها ،

الانصراف الى الحناء مع تعارف الخضاب بغيره لا يخلو من مجازفة .  
قوله قده مسألة ٤٣ : ( يستحب لها الاغسال المندوبة ... الخ ) كما عن جماعة التصريح بذلك ، وقال فى المعتبر على ما حكى عنه يجوز لها أن تتوضأ لتذكر الله سبحانه وتعالى وان تغتسل لا لرفع الحدث كفسل الإحرام ودخول مكة ، وفى الجواهر : لا ينبغي الاشكال فيه لإطلاق أدلة مشروعيتها ، وفى المنتهى ويستحب لها الفسل الاحرام والجمعة ودخول الحرم وغيرها من الاغسال المستحبة ، عملاً بالعموم وليس شىء منها رافعاً للحدث فلا يصلح الحيض المانعة . اهـ .

قوله قده : ( واما الاغسال الواجبة فذكروا عدم صحتها منها ... الخ ) قال فى المعتبر على ما حكى عنه : ولا يرتفع لها حدث وعليه الاجماع ولأن الطهارة ضد الحيض فلا تتحقق مع وجوده . اهـ ، وكذا ظاهر المنتهى بالنسبة الى غسل الجنابة ، وفى الجواهر : انه ظاهر المبسوط والسرائر والجامع والمنتهى والقواعد وغيرها ظهوراً كاد أن يكون كالصريح فى أكثرها .

قوله قده : ( وبعضهم قال بصحة غسل الجنابة دون غيرها ... الخ ) وكأنه لموثق الساباطى عن أبى عبدالله عليه السلام عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال ( ع ) : ان شامت ان تغتسل فعلت ، وان لم تفعل فليس عليها شىء ، فاذا طهرت اغتسلت غسلاً واحداً للحيض والجنابة .



والأقوى صحة الجميع وارتفاع حدثها وإن كان حدث الحيض باقياً بل صحة  
الوضوءات المندوبة لا لرفع الحدث .

قوله قده : ( والأقوى صحة الجميع ... الخ ) وذلك لإطلاق أدلتها المؤيدة  
بالموثق المتقدم والله العالم .

تم الجزء الثاني من كتاب العمل الأبق في شرح العروة الوثقى  
بتمام أحكام الحائض على يد مؤلفه الأحقر على بن محمد

الحسيني شهر خامس عشر شهر صفر

سنة ١٣٨٥ هجرية







الصحيفة	الصحيفة
٥٦ في اعتبار الوضوء في اجزاء الصلاة المندسية	٤٤ في ناقضية النوم
٥٦ في انه هل يعتبر الوضوء في سجدتي السهو أم لا .	٤٥ في ناقضية كل ما أزال العقل من الاغماء والسكر والجنون
٥٦ في وجوب الوضوء للطواف	٤٦ في ناقضية الاستحاضة القليلة المثقبة للكرسف
٥٧ في وجوب الوضوء بالنذر واخويه	٤٧ في خلاف العمانى في ناقضية الإستحاضة
٥٨ في وجوب الوضوء لمس كتابة القرآن	٤٧ في خلاف الصدوقين في ناقضية النوم مجتمعا
٥٩ فيما لو نذر أن يتوضأ لكل صلاة وضوءاً رافعاً	٤٨ في انه هل يعتبر الوضوء مع سائر الأغسال ما عدا غسل الجنابة ام لا
٥٩ في أقسام وجوب الوضوء بسبب النذر	٤٩ بناءً على المشهور من وجوب الوضوء الأحوط تقديمه على الغسل
٦٠ في حرمة مس كتابة القرآن المحدث	٥١ في عدم ناقضية القيح
٦٢ في حكم المقتبس من القرآن	٥٢ فيما ذكره العلماء من استحباب الوضوء في موارد عديدة
٦٣ في حكم الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره	٥٥ فصل في غايات الوضوءات الواجبة وغير الواجبة
٦٧ في عدم حرمة مس غير الخط من ورق وغيره	٥٥ في وجوب الوضوء للصلاة الواجبة وشرطيته للصلاة مطلقاً واجبة أو مندوبة
٦٩ في حرمة مس اسم الله بغير طهور وعدمها	
٧٠ في عدم جواز وضع الشيء النجس على القرآن	



الصحيفة	الصحيفة
١١١ فى وجوب الغسل من الأعلى فالأعلى	٧١ فصل فى الوضوءات المستحبة
١١٣ فى عدم وجوب تحليل الشعر	٨٠ فى أجزاء الوضوء التجديدي عن
١١٥ فى عدم وجوب غسل الشعر	السابق ان ظهر فساد
الخارج عن الحد	٨٠ كلام فى المسامحة فى أدلة السنن
١١٦ فيما إذا نبتت للمرأة لحية	٨٤ فى كفاية الوضوء الواحد للآحداث
١١٦ فى عدم وجوب غسل باطن العين	المتعددة
١١٧ فيما إذا شك فى أن الشعر محيط	٨٥ فيما إذا كان للوضوء الواحد
أم لا .	الواجب غايات متعددة
١١٨ فيما إذا شك فى حاجبية الموجود	٨٨ فى مستحبات الوضوء
أو وجود الحاجب	٩٥ فى مشروعية الغسلة الثانية فى
١١٩ فى غسل اليدين	الوضوء وعدمها
١٢٥ فيما لو كانت له يد زائدة	٩٥ حجج المثبتين للغسلة الثانية
١٢٦ فى حكم الوسخ تحت الأظفار	٩٧ حجج النافين للغسلة الثانية
١٢٧ فى حكم الشقوق الحادثة على ظهر	١٠١ فى مكروهات الوضوء
الكف	١٠١ فى عدم جواز الاستعانة بالغير
١٢٨ الكلام فى حاجبية الموجود	فى أفعال الوضوء
١٢٩ الكلام فى الشك فى وجود الحاجب	١٠٦ فصل فى أفعال الوضوء
١٣٢ الكلام فى الوسواسى	١٠٦ فى تحديد الوجه وما يجب غسله منه
١٣٤ فى الوضوء الارتماسى	١٠٦ فى وجوب غسل الوجه فى الوضوء
١٣٥ إذا شك فى شيء أنه من الظاهر	١٠٧ فى وجوب الابتداء بأعلى الوجه
أو الباطن	فى غسل الوضوء



الصحيفة	الصحيفة
١٥٥ في عدم وجوب الترتيب بين البلة	١٣٦ الكلام في مسح الرأس
١٥٦ في اشتراط تأثر الممسوح بالماسح	١٣٦ في وجوب المسح على الربع المقدم
١٥٧ فيما لو كانت رطوبة زائدة على الماسح	من الرأس
١٦٠ فيما إذا لم يمكن حفظ الرطوبة للمسح بها	١٣٧ في انه هل يجب المسح على الناصية
١٦٢ في جواز المسح على الحائل	ام لا .
١٦٥ فيما لو تعدد الحائل	١٣٩ في كفاية مسمى المسح
١٦٦ فيما لو ضاق الوقت عن رفع الحائل	١٤٠ في أفضلية المسح بمقدار عرض
١٧٠ في عدم وجوب بذل المال لرفع التقية	ثلاثة أصابع
١٧٠ فيما لو ترك التقية في مقام وجوبها	١٤٠ في جواز النكس في مسح الرأس
١٧١ في حرمة ابطال الطهارة بعد دخول الوقت	١٤١ في عدم وجوب المسح على البشرة
١٧١ في عدم حرمة ابطال الطهارة قبل دخول الوقت	بل يجوز على الشعر النابت عليها
١٧٢ اذا اعتقد التقية أو الضرورة ولم يكن الواقع كذلك	١٤١ في عدم جواز المسح على الحائل
١٧٣ لو زال السبب المسوغ للمسح على الحائل .	١٤٢ في وجوب المسح بباطن الكف
١٧٧ فيما لو خالف مذهب من يتقيه الى غيره	١٤٣ في أن المسح باليمين
	١٤٣ في انه لا فرق في مسح الرأس بين أن يكون طولا أو عرضاً
	١٤٣ في مسح الرجلين الى الكعبين
	١٤٦ في أن الكعبين هما قبتا القدمين
	١٤٩ في تقديم الرجل اليمنى على اليسرى
	١٥٣ في اعتبار أن يكون المسح بنداوة
	الوضوء



الصحيفة	الصحيفة
١٧٨ في وجوب الابتداء بالغسل بالا على	٢٠٤ فيما لو ترك الموالاة نسياناً
١٧٩ في كراهة الإسراف بماء الوضوء	٢٠٥ في اشتراط النية في الوضوء وفي
١٧٩ في استحباب الاسباغ	سائر العبادات
١٨٠ الكلام في وضوء الوسواسي	٢٠٥ في تعريف النية
١٨١ في شرائط الوضوء ومنها اطلاق الماء	٢٠٥ في معنى كون الفعل لله
١٨١ الثاني طهارة الماء .	٢١١ في بيان اخبار من بلغه
١٨٣ في اعتبار عدم الحائل على المفسول	٢١٢ في عدم اعتبار قصد رفع الحدث
والممسوح	أو الإستباحة في الوضوء
١٨٤ في اعتبار اباحة المكان	٢١٣ في اعتبار الخلوص في العبادة
١٩٣ في اعتبار عدم كون ظرف ماء	٢١٤ في الاخبار الدالة على حرمة الرياء
الوضوء من الذهب أو الفضة	وافساده للعمل
١٩٤ في اعتبار عدم كون ماء الوضوء	٢١٧ في ضم قصد الرجوع الى القرية
مستعملاً في رفع الخبث	٢١٨ في بيان ان الرياء بعد العمل ليس
١٩٥ في اعتبار عدم المانع من الوضوء	بمبطل
من مرض أو خوف عطش	٢٢٣ فيمن يتيقن الوضوء وشك في الحدث
١٩٦ في اعتبار سعة الوقت للوضوء	٢٢٤ فيمن يتيقن الحدث وشك في الطهارة
والصلاة	٢٢٥ فيمن يتيقن الحدث والطهارة وشك
١٩٨ في اعتبار المباشرة في افعال الوضوء	في المتأخر منهما .
٢٠١ في اشتراط الترتيب في افعال	٢٢٩ في وجه تقديم قاعدة الفراغ على
الوضوء	الاستصحاب
٢٠٢ في الموالاة بين أعضاء الوضوء	



الصحيفة	الصحيفة
٢٤٦ اذا تيقن انه دخل في الوضوء	٢٣١ في مفاد قاعدة الفراغ
وشك في انه اتمه على الوجه	٢٣٢ فيما اذا كان متوضئاً وتوضئاً للتجديد
الصحيح أم لا .	وصلى ثم تيقن بطلان أحد
٢٤٧ فيما لو شك في وجود الحاجب	الوضوئين
٢٤٧ لو علم وجود مانع وشك في أن	٢٣٤ فيما لو صلى بعد كل من الوضوئين
الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده	صلاة
٢٥٠ اذا تيقن بعد الوضوء انه ترك	٢٣٦ فيما لو صلى بعد كل من الوضوئين
منه جزءاً ثم تبدل يقينه بالشك	نافلة
٢٥٠ إذا علم قبل تمام المسحات انه ترك	٢٢٧ فيما إذا كان متوضئاً وحدث منه
غسل اليد اليسرى	بعده صلاة وحدث
٢٥١ في أحكام الجبائر .	٢٣٧ إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء
٢٥٦ اذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو	انه ترك جزءاً منه لا يدرى انه
واحد	الجزء الوجوبي أو الجزء الاستحبابي
٢٥٦ إذا كانت الجبيرة في الماسح	٢٣٨ فيمن تيقن ترك جزء أو شرط
٢٦٣ إذا كان ما على الجرح من الجبيرة	من اجزاء أو شرائط الوضوء
مغصوباً .	٢٣٩ فيمن شك في شيء من افعال الوضوء
٢٦٩ حكم الجبائر في الغسل	٢٤٢ في حكم كثير الشك
٢٧٠ في جواز استئجار صاحب الجبيرة	٢٤٢ في اجراء قاعدة التجاوز في سائر
اشكال	الطهارات ما عدا الوضوء
٢٧١ اذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة	٢٤٤ اذا علم بعد الفراغ من الوضوء
لا يجب اعادة الصلاة	انه مسح على الحائل



الصحيفة	الصحيفة
المنى بالآخر	٢٧٢ يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة
٢٩٦ فى إحتلام المرأة وعدمه	أول الوقت
٢٩٦ فيما لو تحرك المنى من محله ولم يخرج	٢٧٣ إذا اعتقد الضرر فى غسل البشرة
٢٩٨ يجوز للمرأة إجناب نفسه ولو لم	٢٧٤ فى حكم دائم الحدث
يقدر على الغسل	٢٨٢ فى الأغسال الواجبة وهى سبعة
٣٠٠ فصل فيما يتوقف على الغسل من	٢٨٤ فى غسل الجنابة
الجنابة وهو أمور الأول : الصلاة	٢٨٦ فى أن المرأة إذا أنزلت هل عليها
٣٠٢ الثانى : الطواف الواجب	غسل أم لا ؟
٣٠٣ الثالث : صوم شهر رمضان	٢٨٧ إذا شك فى خارج أنه منى أم لا ؟
٣٠٥ فيمن نسي الجنابة فى شهر رمضان	٢٨٨ الكلام فى الوطء فى دبر المرأة
عليه القضاء دون الكفارة	٢٨٨ الكلام فى الوطء فى دبر الغلام
٣٠٦ فى الإصباح جنباً فيما عدا شهر	٢٩٠ الكلام فى وطء البهيمة
رمضان وقضائه .	٢٩٠ الكلام فى وطء الميت
٣٠٦ فى افساد الجنابة العمدية نهراً	٢٩١ الكلام فى الوطء فى دبر الخنثى
للصوم مطلقاً	٢٩٢ إذا رأى فى ثوبه منياً ولم يعلم أنه
٣٠٧ فى أنه لا يفسد الصوم الإحتلام	من جنابة حادثة أو من جنابة
فى النهار	اغتسل منها
٣٠٧ فيما يحرم على الجنب ومنها خط	٢٩٣ لو علم بجنابة وغسل ولم يعلم السابق
المصحف	منها
٣٠٨ فى حكم مس اسم الله تعالى للجنب	٢٩٣ فى الجنابة الدائرة بين شخصين
٣١٠ فى حرمة جلوس الجنب فى المساجد	٢٩٤ فى عدم جواز اقتداء أحد واجدى



الصحيحة	الصحيحة
٣٢٤ في أن غسل الجنابة مستحب لنفسه	٣١٢ في حرمة وضع شيء في المساجد للجنب
٣٢٨ في عدم وجوب غسل البواطن	٣١٢ في حكم المشاهد المشرفة من حرمة مكث الجنب فيها
٢٢٩ في أنه هل يجب غسل الشعر	٣١٢ في حرمة قراءة سورة العزائم للجنب .
٣٣١ في كيفية غسل الجنابة	٣١٦ الكلام في استيجار الجنب لمكث المسجد
٣٢٤ في عدم اعتبار البدأة بالأعلى في كل عضو	٣١٩ في كراهة الأكل والشرب للجنب
٣٢٨ في لزوم الوضوء مع سائر الأغسال وعدمه	٣١٩ في كراهة قراءة ما زاد على سبع آيات للجنب
٣٤١ في اشتراط طهارة كل عضو حين غسله	٢٢٠ في كراهة مس ما عدا خط المصحف للجنب
٣٤٣ فيما لو شك في شيء أنه من الظاهر أو الباطن	٣٢١ في كراهة النوم للجنب إلا أن يتوضأ
٣٤٥ في جواز العدول من الترتيب إلى الإرتاس في الاثنا عشر وبالعكس	٣٢٢ في كراهة الخضاب للرجل والمرأة إذا كانا جنباً
٣٤٧ فيما إذا خرج من بيته بقصد الحمام والغسل فيه	٣٢٣ في كراهة التدهين للجنب
٣٤٨ إذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقه	٣٢٣ في كراهة الجماعة للجنب إذا كانت جنبته بالاحتلام
٣٤٩ إذا كان من قصده عدم إعطاء الأجرة للحامي فغسله باطل	٣٢٣ في كراهة حمل المصحف وتعليقه للجنب
٣٥١ في مستحبات غسل الجنابة	



الصحيحة	الصحيحة
٣٦٨ الثالث أن يكون العمل عملاً مستقلاً	٣٥١ في استحباب الاستبراء ومعناه
في نفسه	٣٥٢ في استحباب غسل الكفين
٣٦٩ الرابع أن يكون الشك بعد الفراغ	٣٥٤ في استحباب المضغضة والاستنشاق
من العمل المركب الاستقلالي	٣٥٤ في استحباب إمرار اليد على الأعضاء
٣٧٠ الخامس في أنه هل تختص قاعدة	٣٥٥ في استحباب غسل الشعر وتخليله
الفراغ بالوضوء والصلاة أو تجرى	٣٥٥ في استحباب الدعاء
في جميع أبواب الفقه	٣٥٥ في استحباب الأسباغ
٣٧١ في أنه هل المراد بالشك الطارى	٣٥٦ في استحباب الموالاة
أو يتناول غيره	٣٥٦ في استحباب تكرار الغسل ثلاثاً
٣٧٤ فيما إذا اجتمعت عليه أغسال	٣٦٠ فيما لو أحدث بالأصغر في أثناء
متعددة كفي غسل واحد	غسل الجنابة
٣٧٨ في أنه هل يصح غسل الجمعة من	٣٦٢ فيما لو وقع في أثناء غسل الجنابة
الجنب والحائض أم لا يصح	حدث أكبر
٣٨٠ فصل في دم الحيض	٣٦٢ إذا تخلل الحدث الأصغر غير
٣٨٧ فيما لو اشتبه دم الحيض بدم	غسل الجنابة
الاستحاضة	٣٦٤ مبحث قاعدة الفراغ
٣٨٨ في اعتبار العادة وتقديمها على	٣٦٧ في أمور ينبغى التنبيه عليها الأول
التمييز	أن مفاد هذه القاعدة البناء على تمامية
٣٨٩ في اشتباه دم البكارة بدم الحيض	العمل المركب
٣٩٢ كلام لآية الله الخراساني صاحب	٣٦٨ الثاني يعتبر في جريانها أن يكون
كفاية الأصول	العمل مركباً ذا أجزاء



## الصحيحة

- ٣٩٤ في اعتبار استمرار الثلاثة أيام وعدمه
- ٣٩٦ في أن النقاء المتخلط طهر أم حيض
- ٣٩٦ في معنى التوالى في الدم
- ٣٩٦ فيما تتحقق به العادة
- ٣٩٦ في أن ذات العادة الوقتية تترك الصلاة والصوم بروية الدم
- ٣٩٦ في غير ذات العادة الوقتية والتي لا عادة لها مستقرة .
- ٣٩٨ صاحبة العادة الوقتية والعديدية لو رأت الدم في غير الوقت
- ٤٠٦ فيما لو رأت قبل العادة وفيها ولو يتجاوز المجموع العشرة
- ٤٠٨ الكلام في النقاء المتخلل بين الدمين
- ٤١١ فيما إذا تعارض الوقت والعدد في ذات العادة الوقتية العديدية
- ٤١٢ إذا كانت عادتھا في كل شهر مرة فرأت في شهر مرتين .
- ٤١٨ إذا تجاوز الدم عن مقدار العادة وعلمت انه يتجاوز عن العشرة .
- ٤١٩ في ذات العادة لو تجاوز دمها العشرة

## الصحيحة

- ٤٢١ في المبتدأة والمضطربة لو تجاوز دمها العشرة
- ٤٢٧ في صاحبة العادة العديدية
- ٤٣٢ في أحكام الحائض
- ٤٣٢ في أن حرمة العبادة عليها ذاتية أو تشريعية
- ٤٣٤ في حرمة مس اسم الله وصفاته عليها
- ٤٣٥ في حرمة قراءة السجدة عليها
- ٤٣٥ في حرمة اللبث في المساجد عليها
- ٤٣٥ في حرمة الاجتياز في المسجدين عليها
- ٤٣٦ في حرمة دخول المشاهد عليها
- ٤٣٦ فيما لو حاضت في أثناء الصلاة
- ٤٣٧ في جواز سجدة الشكر للحائض
- ٤٤٠ في جواز اجتياز غير المسجدين للحائض
- ٤٤٠ في عدم جواز دخول المساجد للحائض بغير الاجتياز
- ٤٤١ في حرمة وطء الحائض في القبل
- ٤٤٢ في حرمة تمكين الحائض الزوج من نفسها



الصحيفة	الصحيفة
٤٥٥ فى بطلان ظهار الحائض	٤٤٣ فى جواز وطء الحائض فى دبرها
٤٤٩ العاشر من أحكام الحائض وجوب	وعدمه
الفسل عليها بعد الإنقطاع	٤٤٣ فيما لو خرج الدم من غير الفرج
٤٦٣ فى ان ماء غسل الزوجة والامة	فوجوب الإجتنب عنه غيره معلوم
على الزوج	٤٤٤ إذا أخبرت انها حائض يسمع منها
٤٦٤ الحادى عشر من أحكام الحائض	٤٤٥ فى وجوب الكفارة بوطء الحائض
وجوب قضاء الصوم عليها	٤٤٨ فى عدم وجوب الكفارة على
٤٦٥ فى أن الحائض لا تضى كل صلاة	المرأة وان كانت مطاوعة
صادف وقوعها أيام الحيض	٤٤٩ فى أنه هل تجب الكفارة بوطء
٤٧١ فيما يستحب للحائض .	الحائض من دبرها
	٤٥٤ فى بطلان طلاق الحائض



## جدول الخطأ والصواب

ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب
٩	١٤	إن	إذ	١٥٢	١٤	الوضوء	في الوضوء
٣٠	١٨	عدم لزوم	عدم لزوم	١٦٣	٢١	رجليك	على رجليك
٣٧	١٩	الكثيرة	الكثير	١٧١	٧	تقويت	تقويتاً
٤٨	٨	فيها	فيهما	١٧٣	١٣	الاضرار	الاضطرار
٦٢	٧	الموس	المسوس	١٧٥	٥	الحال	ذلك الحال
٦٤	٢٠/١٢	د	د	١٨٢	١١	ظاهر	طاهراً
٨٧	١٦	بعدم	بعد	١٨٦	٢٢	في نبيهم	مع نبيهم
٨٨	١١	سنة ارطال	سنة ارطال يعني	١٩٢	١٩	بعد كون	بعد كونه
٨٩	١٩	وثمانية عشر	ارطال المدينة	١٩٣	١٨	ذبيها	حرمة ذبيها
٩١	٢٣	وعلى	أو على	٢٠٧	٥	أو خطر	وأخطر
٩٦	٥	ثلاثاً وتمسح	ثلاثاً وتمسح	٢٠٧	٦	ينفعه	لم ينفعه
		ظاهر اذنيك	رأسك كله	٢٠٧	١٦	ليس واجب	ليس بواجب
٩٦	١٣	اسباغ	اسباغاً	٢٠٧	١٧	وتيممه	وغسله وتيممه
١٠٤	١٢	يكثر	يكره	٢٢٦	٦	ان التاريخ	ان معلوم التاريخ
١١٥	١٩	في اللحية	من اللحية	٢٣٠	١٥	بالشك	بالشاك
١٣٨	١٢	هذا ما وقع	هذا مع ما وقع	٢٣١	١٥	الجزائة	الخزائة
١٤٢	٤	في موافقتها	مع موافقتها	٢٤٠	٩	من الدخول	مع الدخول
				٢٦١	١٨	فعد	فعدم



ص س الخطأ	الصواب	ص س الخطأ	الصواب
٢٦٧ ١٤ وحاله	وحاصله	٣٥٧ ١٥ شرطاً فى	ليس شرطاً فى
٢٦٨ ١٤ البر	البرد	صحته	صحته
٢٨٩ ٧ فلم يوجبوه	فلم يوجبوه به	٣٥٨ ١٨,٣ ومع عدم	كذا فى المتن
٢٩٥ ١٢ ما لم ينتهى	ما لم ينته	الامرین	والظاهر زيادة عدم
٢٩٦ ٢٠ الصلاة	التكليف	٣٦٥ ٢١ من الاخبار	جملة من الاخبار
٣٠٦ ٥ اذا جنبت	اذا أجنبت	٣٦٦ ١٨ يرجع الى	يرجع الى الوضوء
٣٠٩ ١٩ ولا يعقدان	ولا يقعدان	الشیء	لا الى الشیء
٣١١ ١٥ لما رواه فى	لما رواه الشيخ	٣٧٩ ١٨ فنية عدم	فنية عدم
الصحيح	فى الصحيح	٣٨١ ٥ يتزوجن كل	يتزوجن على
٣١٤ ٩ المتولة	المتولة	كل حال	كل حال
٣٤٤ ٢٢ لا يجوز الغسل	يجوز الغسل		